

ابن سینا

الشفاء  
الطبیعیات

مأثور عن أبي الفوارس السرخسي  
تم الترتيب - إيران ١٤٠٥ هـ

الشفاء

الطبیعیات

١

مركز تحقيق التراث

ابن سينا

# الشيء

الطبيعات

١- السماع الطبيعي

تصدير ومراجعة

الدكتور ابراهيم مذكور

تحقيقه

سعيد زايد



بمناسبة الذكرى الالوية للشيخ الرئيس

مئسرات مكتبة آية الله العظمى المرعسى النجوى

قم المقدسة - ايران ١٤٠٥ هـ ق



# الفهرس

الفن الأول من الطبيعات فى السماع الطبيعى  
وهو أربع مقالات

صفحة

للدكتور إبراهيم مادكور ... .. من هـز

تصدير

## المقالة الأولى

فى الأسباب والمبادئ للطبيعات

خمسة عشر فصلا

- |        |                                                                      |             |
|--------|----------------------------------------------------------------------|-------------|
| ٧ ...  | فصل فى تعريف الطريق الذى يقوصل منه إلى العلم بالطبيعات من مبادئها    | الفصل الأول |
| ١٣ ... | فصل فى تعديد المبادئ للطبيعات على سبيل المصادرة والوضع               | الثانى      |
| ٢١ ... | فصل فى كيفية كون هذه المبادئ مشركة                                   | الثالث      |
| ٢٧ ... | فصل فى تعقب مقاله برمانيدس وماليوسوس فى أمر مبادئ الوجود             | الرابع      |
| ٢٩ ... | فصل فى تعريف الطبيعة                                                 | الخامس      |
| ٣٤ ... | فصل فى نسبة الطبيعة إلى المادة والصورة والحركة                       | السادس      |
| ٣٨ ... | فصل فى ألفاظ مشتقة من الطبيعة وبيان أحكامها                          | السابع      |
| ٤١ ... | فصل فى كيفية بحث العلم الطبيعى ومشاركاته لعلوم آخر إن كانت له مشاركة | الثامن      |
| ٤٦ ... | فصل فى تعريف أشد العلل اهتماما للطبيعى فى بحثه                       | التاسع      |
| ٤٨ ... | فصل فى تعريف أصناف علة علة من الأربع                                 | العاشر      |
| ٥٣ ... | فصل فى مناصبات العلل                                                 | الحادى عشر  |

٥٥	...	...	...	...	...	...	...	...	...	فصل في أقسام أحوال العائل	–	الفصل الثاني عشر
٦٠	...	...	...	...	...	...	...	...	...	فصل في ذكر البخت والاتفاق والاختلاف فيما وإيضاح حقيقة حالهما	–	الثالث عشر
٦٧	...	...	...	...	...	...	...	...	...	فصل في نقض حجج من أخطأ في باب الاتفاق والبخت ونقض مذاهبهم	–	الرابع عشر
٧٦	...	...	...	...	...	...	...	...	...	فصل في دخول العائل في المباحث وطلب اللتم والجواب عنه	–	الخامس عشر

## المقالة الثانية

### من الفن الأول

#### في الحركة ومايجرى معها وهي ثلاثة عشر أصلا

٨١	...	...	...	...	...	...	...	...	...	فصل في الحركة	–	الفصل الأول
٩٣	...	...	...	...	...	...	...	...	...	فصل في نسبة الحركة إلى المقولات	–	الثاني
٩٨	...	...	...	...	...	...	...	...	...	فصل في بيان المقولات التي تقع الحركة فيها وحدها لاغيرها	–	الثالث
١٠٨	...	...	...	...	...	...	...	...	...	فصل في تحقيق تقابل الحركة والسكون	–	الرابع
١١١	...	...	...	...	...	...	...	...	...	فصل في ابتداء القول في المكان وإيراد حجج مبطلية ومثبته	–	الخامس
١١٤	...	...	...	...	...	...	...	...	...	فصل في ذكر مذاهب الناس في المكان وإيراد حججهم	–	السادس
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	فصل في نقض مذهب من ظن أن المكان هبول أو صورة أو أى سطح	–	السابع
١١٨	...	...	...	...	...	...	...	...	...	-- ملاق كان أو بعدا	–	
١٢٣	...	...	...	...	...	...	...	...	...	فصل في مناقضة القائلين بالخلاء	–	الثامن
١٣٧	...	...	...	...	...	...	...	...	...	فصل في تحقيق القول في المكان ونقض حجج مبطلية والمخطئين فيه	–	التاسع
١٤٨	...	...	...	...	...	...	...	...	...	فصل في ابتداء القول في الزمان واختلاف الناس فيه ومناقضة المخطئين فيه	–	العاشر
١٥٥	...	...	...	...	...	...	...	...	...	فصل في تحقيق ماهية الزمان وإثباتها	–	الحادى عشر
١٦٠	...	...	...	...	...	...	...	...	...	فصل في بيان أمر الآن	–	الثاني عشر
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	فصل في حل الشكوك المقولة في الزمان وإتمام القول في مباحث زمانية	–	الثالث عشر
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	مثل الكون في الزمان والكون لاني الزمان وفي الدهر والسرمد ونتمه وهوذا	–	
١٦٦	...	...	...	...	...	...	...	...	...	وقبيل وبعيد والقديم	–	

## المقالة الثالثة

## من الفن الأول

في الأمور التي للطبيعات من جهة ماها كم وهي أربعة عشر فصلا

- الفصل الأول ١٧٧ - فصل في كيفية البحث الذي يختص بهذه المقالة ... .. ١٧٧
- الثاني ١٧٨ - فصل في التتالي والتماس والتشافع والتلاخق والاتصال والوسط والطرف  
ومعا وفرادى ... .. ١٧٨
- الثالث ١٨٤ - فصل في حالة الأجسام في انقسامها وذكر ماختلف فيه وماتعلق به المبتلون  
من الحجج ... .. ١٨٤
- الرابع ١٨٨ - فصل في إثبات الرأى الحق فيها وإبطال الباطل ... .. ١٨٨
- الخامس ١٩٨ - فصل في حل شكوك المبتلين في الجزء ... .. ١٩٨
- السادس ٢٠٣ - فصل في مناسبات المسافات والحركات والأزمنة في هذا الشأن ويتبين أنه  
ليس لشيء منها أول جزء ... .. ٢٠٣
- السابع ٢٠٩ - فصل في ابتداء الكلام في تناهى الأجسام ولاتناهيها وذكر ظنون الناس في ذلك ... .. ٢٠٩
- الثامن ٢١٤ - فصل في أنه لا يمكن أن يكون جسم متحرك بكلية أو جزئية غير متناه ... .. ٢١٤
- التاسع ٢١٩ - فصل في تبين دخول ما لا يتناهى في الوجود وغير دخوله فيه وفي نقض حجج  
من قال بوجود ما لا يتناهى بالفعل ... .. ٢١٩
- العاشر ٢٢٣ - فصل في أن الأجسام متناهية من حيث التأثير والتأثر ... .. ٢٢٣
- الحادى عشر ٢٣٢ - فصل في أنه ليس للحركة والزمان شيء يتقدم عليهما إلا ذات البارى تعالى  
وأههما لا أول لهما من ذاتهما ... .. ٢٣٢
- الثاني عشر ٢٤٠ - فصل في تعقب ما يقال إن الأجسام الطبيعية تتخلع عند التصغر المفرط  
صورها بل لكل واحد منها حد لا تخفص صورته في أقل منه وكذلك تعقب  
ما قيل إن من الحركات ما لا أقصر منه ... .. ٢٤٠
- الثالث عشر ٢٤٦ - فصل في جهات الأقسام ... .. ٢٤٦
- الرابع عشر ٢٥١ - فصل في النظر في أمر جهات الحركات الطبيعية وهي المستقيمة ... .. ٢٥١

## المقالة الرابعة

في عوارض هذه الأمور الطبيعية ومناسبات بعضها  
من بعض والأمور التي تلحق مناسباتها  
وهي خمسة عشر فصلا

٢٦١ ... ..	فصل في الأغراض التي تشتمل عليها هذه المقالة	الفصل الأول
٢٦٢ ... ..	فصل في وحدة الحركة وكثرتها	الثاني
٢٦٧ ... ..	فصل في الحركة الواحدة بالجنس والنوع	الثالث
٢٧٢ ... ..	فصل في حل الشكوك الموردة على كون الحركة واحدة	الرابع
٢٧٦ ... ..	فصل في مضامة الحركات ولا مضامتها	الخامس
٢٨٠ ... ..	فصل في تضاد الحركات وتقابلها	السادس
٢٨٩ ... ..	فصل في تقابل الحركة والسكون	السابع
٢٩٢ ... ..	فصل في بيان حال الحركات في جواز أن يتصل بعضها ببعض اتصالا موجوذا أو امتناع ذلك فيها حتى يكون بينها سكون لا محالة	الثامن
٣٠٠ ... ..	فصل في الحركة المتقدمة بالطبع وفي إيراد فصول الحركات على سبيل الجمع	التاسع
٣٠٥ ... ..	فصل في كيفية كون الحيز طبيعياً للجسم وكذلك كون أشياء أخرى طبيعية	العاشر
٣٠٨ ... ..	فصل في إثبات أن لكل جسم حيزاً واحداً طبيعياً وكيفية وجود الحيز لكلية جسم ولأجزائه وللبيسط والمركب	الحادي عشر
٣١٣ ... ..	فصل في إثبات أن لكل جسم طبيعي مبدأ حركة وضعية أو مكانية	الثاني عشر
٣٢٠ ... ..	فصل في الحركة التي بالعرض	الثالث عشر
٣٢٤ ... ..	فصل في الحركة القسرية وفي التي من تلقاء المتحرك	الرابع عشر
٣٢٩ ... ..	فصل في أحوال العلل المحركة والمناسبات بين العلل المحركة والمتحركة	الخامس عشر

النسخ الى قام عليها التحقيق :

- ١ - ب الأزهر .
- ٢ - بخ هامش الأزهر .
- ٣ - د دار الكتب المصرية .
- ٤ - سا داماد الجديدة .
- ٥ - ط طهران .
- ٦ - طا هامش طهران .
- ٧ - م المتحف البريطاني .

## تصدير

وأخيراً وصلنا إلى خاتمة المطاف، بدأنا المسيرة منذ ثلاث قرن تقريباً ، وأخرجنا عام ١٩٥٢ الجزء الأول من « كتاب الشفاء » . وتابعنا السير في شوق ورغبة ، وكثيراً ما عوققت بنا زحمة الحياة والضغط المستمر على رسائل الطبع والنشر . وها نحن أولاء نخرج اليوم « كتاب السماع الطبيعي » ، وهو المجلد الثاني والعشرون ، والمتم لسلسلة « كتاب الشفاء » الطويلة والممتعة . وقد أسهم في هذه السلسلة أساتذة أجلة محققون متخصصون ، نذكرهم جميعاً ، ونرجو للأحياء منهم الخير والعافية ودوام العطاء ، وندعو لمن لقوا رسم أن يجزل مثوبتهم ، وأن يسبغ عليهم شآبيب رحمته .

و « كتاب السماع الطبيعي » أحد فنون طبيعيات « الشفاء » القيمة ، ولعله مع « كتاب النفس » ، و « كتاب الحيوان » أقومها . درج فيه ابن سينا على ما حرص عليه من تسريق وتبويب ، وبحث وتحقيق ، وشرح وتوضيح . هو مشافئ ولا نزاع في ذلك ، ولكنه مشافئ مستقل ، يأخذ عن أرسطو ، دون أن يتعبد به فيضيف إليه ما يضيف ، ولعله في مشافئته أكثر نحرراً من أمثال الاسكندر الأفروديسي بين الإغريق وثامسطيوس بين رجال مدرسة الأسكندرية .

قسم ابن سينا كتابه إلى أربع مقالات ، تدور أولاً حول الأسباب والمبادئ : ويقف بخاصة عند المادة والصورة ، وأحوال العال المختلفة . ولم يفته أن يناقش حجج من أخطأ في تصوير البحث والاتفاق . وتنصب المقالة الثانية على الحركة ، فيقابل بين الحركة والسكون ويربط الحركة بالمكان والزمان ، ويرد على القائلين بالخلاء . وتعالج المقالة الثالثة الأجسام كنهها وكيفيتها ، فتعرض للتقابل والتماثل والتلاحق والاتصال ، والتناهي واللاتناهي ، وترفض نظرية الجزء الذي لا يتجزأ . وتعود المقالة الرابعة إلى موضوع الحركة والأجسام مرة أخرى ، فغفنى بوحدة الحركة ، وتحدثت عن الحركة الطبيعية والقسرية وتبين أنه لا وجود للجسم بدون الحيز .

والكتاب « السماع الطبيعي لارسطو » شأن كبير عند مفكرى الإسلام ، ويظهر أنهم عرفوه لأول مرة عن طرق السريان ، وفي تسميته مايؤذن بذلك ، والأصل السرياني هو « شمعاكيانا » . ولم يقنع العرب بالترجمة عن السريانية ، بل حرصوا على أن يحصلوا على الأصل اليوناني . وأسهم في ترجمته بعض كبار المترجمين ، وعلى رأسهم حنين بن إسحق . ولم يقفوا عند النص الأرسطى ، بل بحثوا عن شروحه ، وبخاصة ماتوفر من شرح الإسكندر الأفروديسى ، وفورفورىوس ، وثامسطيوس ، ويحيى النحوى . وأقبل عليه المترجمون قبل أن يعنى به فلاسفة الإسلام وفي مقدمتهم أبو بشرى بن يونس . وبقي عمدة البحث الطبيعي فى الإسلام ، ولم يخرج عليه إلا من قالوا بالجواهر الفرد والجزء الذى لا يتجزأ .

\* \* \*

و أرى لزاما على فى نهاية المطاف أن أنه بصبر محققنا وجلده ، فقد تابع السير معنا منذ البداية وإلى اليوم ، وله فى إخراج « كتاب الشفاء » شأن يذكر وعسى أن تتاح له فرصة فى إعادة طبعه .

إبراهيم مدكور







## الفن الأول من الطبيعيات في السماع الطبيعي وهو أربع مقالات

وإذ قد فرغنا بتيسير الله وعونه مما وجب تقديمه في كتابنا هذا ، وهو تعليم الباب من صناعة المنطق ، فحري بنا أن نفتح الكلام في تعليم العلم الطبيعي على المنحو الذي تقرر عليه رأينا وانتهى إليه نظرنا ، وأن نجعل الترتيب في ذلك المقام مقارنا للترتيب الذي يجرى عليه فاسفة المشائين ، فنشدد فيما هو أبعد عن البداية والنظر الأول ، والمخالف فيه أبعد من الجاحد ؛ وتساهل فيما نفس الحق تكشف عن صورته ، ونشهد على المخالف بمرائه وجعله ، وأن لا يذهب عمرنا في مناقضة كل مذهب أو العلول عن الاقتصاد في مناقضته على البلاغ . فكثيرا ما نرى المتكلمين في العلوم إذا تناولوا بنقضهم مقالة واهية ، أو أكبوا ببيانهم على مسألة يلحظ الحق فيها عن كتب ،

---

(١-٣) بسم ... مقالات : بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين حسبنا الله وحده ونعم الوكيل سا ؛ بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن وتم بفضلك م .

(٢-٣) الفن ... مقالات : ساقطة من د .

(٣) وهو أربع مقالات : ساقطة من ب .

(٤) قد : ساقطة من م .

(٦) المقام : ساقطة من د ، سا ، م || مقارنا : مقاربا سا || فنشدد : وأن نشدد سا ، ط || من : من د ، ط || والنظر

الأول : والفطرة الأول م .

(٧) الجاحد : الجاهد ط || قيا : + هو ط . || ونشهد : ويسهل ط || المخالف : + فيه ط .

(٨) حناقضته : مفاوضته سا ، م طا ؛ مقاومته ط .

(٩) أو أكبوا : وأكبروا ط .

نفضوا كل قوة ، وحققوا كل قسمة ، وسردوا كل حجة ، فإذا تلججوا في المشكل وخلصوا إلى جانب المشتبه ، مروا عليه صفحا .

ونحن نرجو أن يكون وراء ذلك سبيل مقابلة لسبيلهم ، ونهج معارض لنهجهم ، وبجته ما أمكن في أن ننشر عن قبلنا الصواب ، ونعرض صفحا عما نظنهم سهوا فيه ، وهذا هو الذي صدنا عن شرح كتبهم وتفسير نصوصهم ؛ إذ لم نأمن الانتهاء إلى مواضع يظن أنهم سهوا فيها ، فنضطر إلى تكلف اعتذار عنهم ، أو اختلاق حجة وتمحلهما لهم ، أو إلى مجاهرتهم بالنقض . وقد أغنانا الله عن ذلك ، ونصب له قوما بدلوا طوقهم فيه وفسروا كتبهم ، فمن اشتبه الوقوف على ألفاظهم ، فشروحهم تهديه وتفسيرهم تكفيه ، ومن نشط للعلم والمعاني ، فسيجدها في تلك الكتب منثورة وبعض ما أفاده مقدار بحثنا مع قصر عمرنا في هذا، الكتب التي علمناها وسميهاها كتاب الشفاء لى وتأييدنا ومجموعا . والله عصمتنا ، ومن ههنا نشرع في غرضنا متوكلين عليه . ١٠

---

(١) وسردوا : وسودوا ب ؛ وسووا سا ؛ وسوقوا م || جانب : ساقطة من ط .

(٢) عليه : ساقطة من سا .

(٣) ونحن : وإنما نحن م || وراء : ما وراء ط || ذلك : ساقطة من سا ، م || مقابلة : مقابل ط .

(٤) مجاهرتهم : مجاهدتهم ط || نه : لهم ط .

(٥) فيه : ساقطة من سا .

(٦) والمعاني : وللمعاني سا || منثورة : مشهورة ط || أفاده : أقدمناه ب ؛ د ، سا ، طا ، م || هذا : هذه سا ، م .

(٧) التي : الذي ب ، د ، م .

# المقالة الأولى

## في الأسباب والمبادئ للطبيعات

### خمس عشرة فصلاً

- (أ) في تعريف الطريق الذى يتوصل منه إلى العلم بالطبيعات من مبادئها .
- (ب) في تعديل البادئ للطبيعات على سبيل المصادر والوضع .
- (ج) في كيفية كون هذه المبادئ مشتركة .
- (د) في تعقيب برمانيدس وماليسوس في أمر مبادئ الوجود .
- (هـ) في تعريف الطبيعة .
- (و) في نسبة الطبيعة إلى المادة والصور والحركة .
- (ز) في ألفاظ مشتقة من الطبيعة وبيان أحكامها .
- (ح) في كيفية بحث العلم الطبيعى ومشاركاته بعلم آخر إن كان يشاركه .
- (ط) في تعريف أشد العلة اهتماماً للطبيعى فى بحثه .
- (ى) فى تعريف أصناف علة علة من الأربع .

---

(٣-١) المقالة .... فصلا : الفن الأول من صناعة الطبيعات فى السماع الطبيعى وهو أربع مقالات المقالة الأولى من الفن الأول فى الأسباب والمبادئ للطبيعات خمس عشرة فصلا م .

(١) الأولى : + من الفن الأول ب ؛ + من الفن الأول وهو مقالان د .

(٢) خمس عشرة فصلا : ساقطة من د ، سا .

(١٣-١) المقالة .... الأربع : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .

- (ك) فى مناسبات العلل .
- (ل) فى أقسام أحوال العلل .
- (م) فى ذكر البخت والاتفاق والاختلاف فىهما وإيضاح حقيقة حالهما .
- (ن) فى نقض حجج من أخطأ فى باب الاتفاق والبخت ونقض مذهبهم .
- (س) فى أحوال العلل فى المباحث وطلب اللّمّ والجواب عنه .

١ - فصل

في تعريف الطريق الذي يتوصل منه  
الى العلم بالطبيعات من مبادئها

- قد علمتم من الفن الذى فيه علم البرهان ، الذى لخصناه ، أن العلوم منها كلية ، ومنها جزئية ، وعلمتم مقايسات بعضها إلى بعض ، فيجب أن تعلموا الآن أن العلم الذى نحن فى تعليمه هو العلم الطبيعى ، وهو علم جزئى بالقياس إلى ما ذكره فيما بعد ؛ وموضوعه ، إذ قد علمتم أن لكل علم موضوعا هو الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع فى التغير ، والمبحوث عنه فيه هو الأعراض اللازمة له من جهة ما هو هكذا . وهى الأعراض التى تسمى ذاتية ، وهى اللواحق التى تلحقه بما هو هو ، سواء كانت صورا أو أعراضا أو مشتقة منهما ، على ما فهمتم .

١٠

والأمور الطبيعية هى هذه الأجسام من هذه الجهة ، وما يعرض لها من حيث هى بهذه الجهة . وتسمى كلها طبيعيا بالنسبة إلى القوة التى تسمى طبيعة ، التى ستعرفها بعد . فبعضها موضوعات لها ، وبعضها آثار وحركات وهيئات تصدر عنها . فإن كان للأمور الطبيعية مبادئ وأسباب وعلل ، ولم يتحقق العلم الطبيعى إلا منها ، فقد شرح فى تعليم البرهان ، أنه لا سبيل إلى تحقيق معرفة الأمور ذوات المبادئ إلا بعد الوقوف على مبادئها والوقوف من مبادئها عليها وأن هذا النحو من التعليم أو التعلم هو الذى يتوصل منه إلى تحقيق المعرفة بالأمور ذوات المبادئ.

١٥

وأیضا إن كانت الأمور الطبيعية ذوات مبادئ فلا يخلو إما أن تكون تلك المبادئ لجزئى جزئى منها ولا تشترك كاتفا فى المبادئ ، فحينئذ لا يبعد أن يفيد العلم الطبيعى إثبات إنية هذه المبادئ وتحقيق ماهيتها معا .

(٢) فصل : فصل آ ب ؛ الفصل الأول ط ، م .

(٦) العلم : ساقطة من ط .

(٧) بالقياس . . . . . بعد : ساقطة من سا ، م .

(٨) التغير : التغير ط || هكذا : كذا ط || وهى : وهو سا ، م .

(٩) سواء : ساقطة من ب ، سا ، م .

(١١) بهذه : هذه سا .

(١٣-١٧) الطبيعية . . . . . معا : ساقطة من د .

(١٣) منها : بها ط .

(١٥) وأن : فإن سا ، ط ، م || النحو : النوع ط || أو التعليم : والتعلم ط ، م .

وإن كانت الأمور الطبيعية تشترك في مبادئ أول تم جميعها ، وهي التي تكون مبادئ لموضوعها المشترك ولأحوالها المشتركة لأمحالة ، فلا يكون إثبات هذه المبادئ إن كانت محتاجة إلى الإثبات على صناعة الطبيعيين كما علم في الفن المكتوب في علم البرهان ، بل على صناعة أخرى . وأما قبول وجودها وضعها ، وتصوير ماهيتها محققا فيكون على الطبيعي .

٥ وأيضا إن كانت الأمور الطبيعية ذوات مبادئ عامة لجميعها ، وذوات مبادئ أخص منها ، يكون مثلا لجنس من أجناسها ، مثل مبادئ النامية منها ذوات مبادئ أخص من الأخص تكون مثلا لنوع من أنواعها مثل مبادئ النوع الإنساني منها ، وكانت أيضا ذوات عوارض ذاتية عامة لجميعها ، وأخرى عامة لجنس ، وأخرى عامة لنوع . فإن وجه التعليم والتعلم العقلي فيها أن يبتدأ بما هو أهم ، ونسلك إلى ما هو أخص . لأنك تعلم أن الجنس جزء حد النوع ، فتعرف الجنس يجب أن يكون أقدم من تعرف النوع لأن المعرفة بجزء الحد قبل المعرفة بالحد ، وتصوره قبل الوقوف على المحدود . وإذا كنا نغنى بالحد ما يحقق ماهية المحدود ، فإذا كان كذلك فالمبادئ التي للأمر العامة يجب أن تعرف أولا حتى تعرف الأمور العامة ، والأمور العامة يجب أن تعرف أولا حتى تعرف الأمور الخاصة .

١٥ فيجب أن نبتدئ في التعليم من المبادئ التي للأمر العامة ، إذ الأمور العامة ، أعرف عند عقولنا ، وإن لم تكن أعرف عند الطبيعة ، أي لم تكن الأمور المقصودة في الطبايع لثمة الوجود بذاتها . فإن المقصود في الطبيعة ليس أن يوجد حيوان مطلقا ولا جسم مطلقا ، بل أن توجد طبايع النوعيات ، والطبيعة النوعية إذا وجدت في الأعيان كان شخصا ما .

فالمقصود — إذن أن توجد طبايع النوعيات أشخاصا ما في الأعيان ، وليس المقصود هو الشخص العين إلا في الطبيعة الجزئية الخاصة بذلك الشخص . ولو كان المقصود هنا الشخص العين ، لكان الوجود ينتقص نظامه بفساده وعدمه ، كما لو كان المقصود هو الطبيعة العامة والجنسية ، لكان الوجود والنظام يتم بوجوده

(١-١٩) وإن ... بوجوده : ساقطة من د .

(٢) إثبات : + إثنية م || عل : إل سا ، م .

(٣) عل : إل م .

(٦) النامية : السياسة سا || منها ذوات : منها وذوات سا ؛ وذوات م .

(٧) وكانت : فكانت م .

(٨) فيها : منها سا ، م || يبتدأ : نبدأ ط .

(٩) الجنس جزء : الجزء سا .

(١٠) وإذ : إذ سا ، م || نغنى : عنيانا ط ؛ ساقطة من سا ، م .

(١١) تعرف : + هي سا ، م .

(١٤) لثمة : ليتم ط .

(١٥) مطلقاً (الأولى) : مطلق ط ، م || مطلقاً (الثانية) : مطلق ط ، م .

(١٦) كان : كانت م . (١٨) ينتقص : ينتقص م .

(١٩) والجنسية : !جنسية م || بوجوده : وجوده م .

مثل وجود جسم كيف كان أو حيوان كيف كان . فما أقرب إلى البيان أن المقصود هو طبيعة النوع لتوجد شخصيا ، وإن لم يعين وهو الكامل ، وهو الغاية الكلية . فالأعرف عند الطبيعة هو هذا ، وليس هو أقدم بالطبع إن عينا بالأقدم ما قبل في قاطيغورياس ، ولم نعن بالأقدم الغاية . والناس كلهم كالمشركين في معرفة الطبايع العامة والجنسية ، وإنما يتميزون بأن بعضهم يعرف النوعيات وينتهي إليها ويعمن في التفصيل ، فبعضهم يقف عند الجنسيات ، وبعضهم مثلا يعرف الحيوانية ، وبعضهم يعرف الإنسانية أيضا والفرسية .

وإذا انتهت المعرفة إلى الطبايع النوعية وما يعرض لها ، وقف البحث ولم ينل بما يفوقها من معرفة الشخصيات ولا مالت إليها نفوسنا البتة . فبين أنا إذا قايستنا ما بين الأمور العامة والخاصة ، ثم قايستنا بينهما معا وبين العقل وجدنا الأمور العامة أعراف عند العقل . وإذا قايستنا بينهما معا وبين نظام الوجود والأمر المقصود في الطبيعة الكلية ، وجدنا الأمور النوعية أعراف عند الطبيعة ، وإذا قايستنا بين الشخصيات المعينة وبين الأدور النوعية ونسبتها إلى العقل ، لم نجد للشخصيات المعينة عند العقل مكان تقدم وتأخر إلا أن تترك القوة الخامسة التي في الباطن .

فحينئذ تكون الشخصيات أعراف عندنا من الكليات ، فإن الشخصيات ترسم في القوة الحاسة التي في الباطن ، ثم يقبس منه العقل المشاركات والمباينات فيتترع طبايع العاميات النوعية . وإذا نسبناها إلى الطبيعة وجدنا العامية النوعية أعراف وإن كان ابتداء فعلها من الشخصيات المعينة . فإن الطبيعة إنما تقصد من وجود الجسم أن يتوصل به إلى وجود الإنسان وما يجانسه ، ويقصد من وجود الشخص المعين الكائن الفاسد ، أن تكون طبيعة النوع موجودة ، وإذا أمكنها حصول هذا الفرض في شخص واحد وهو الذي تكون مادته غير مذعنة للتغير والفساد ، لم يحتج إلى أن يوجد للنوع شخص آخر كالشمس والقمر وغيرها . على أن الحس والتخيل في إدراكهما للجزئيات أيضا يبتدئان أول شيء من تصور شخص هو أكثر مناسبة للمعنى العامي حتى يبلغ تصور الشخص الذي هو شخص صرف من كل وجه .

وأما بيان كيفية هذا ، فهو أن الجسم معنى عام ، وله بما هو جسم أن يتشخص ، فيكون هذا الجسم

(٢٠-١) مثل .... هذا الجسم : ساقطة من د .

(١) إى : من سا ، م || النوع : ؟نوع م .

(٢) هو ( الثانية ) : ساقطة من سا ، م .

(٤) فبعضهم : وبعضهم ط .

(٧) نفوسنا : ساقطة من سا || نفوسنا البتة : ساقطة من م .

(٧-٨) وبين ..... معا : ساقطة من سا .

(١٠) التي : ساقطة من سا ، م .

(١٤) العامية : العامة ب || فإن : فإتمام .

(١٧) أن الحس : الجنس م .

(١٩) صرف : ساقطة من ط .

والحيوان أيضا معنى عام وأخص من الجسم ، وله بما هو حيوان أن يتشخص ، فيكون هذا الحيوان والإنسان أيضا معنى عام وأخص من الحيوان ، وله بما هو إنسان أن يتشخص ، فيكون هذا الإنسان .

فإذا نسبنا هذه المراتب إلى القوة المدركة ، وراعينا في ذلك نوعين من الترتيب ، وجدنا ما هو أشبه بالعام وأقرب مناسبة له هو أعرف . فإنه ليس يمكن أن يدرك بالحس والتخيل أن هذا هو هذا الحيوان ، إلا وأدرك أنه هذا الجسم ، وأن يدرك أنه هو هذا الإنسان إلا وأدرك أنه هذا الحيوان وهذا الجسم ، وقد يدرك أنه هذا الجسم لإدراكه من بعيد ولا يدرك أنه هذا الإنسان .

فقد بان ووضح أن حال الحس أيضا من هذه الجهة كحال العقل ، وأن ما يناسب العام أعرف في ذاته أيضا عند الحس . وأما في الزمان ، فإن التخيل إنما يستفيد من الحس شخصا من النوع غير محدود بخاصيته . فأول ما يرتسم في خيال الطفل من الصور التي يحتملها على سبيل تأثير من تلك الصور في الخيال هو صورة شخص رجل أو شخص امرأة من أن يتميز رجل هو أبوه عن رجل ليس هو أباه ، وامرأة هي أمه عن امرأة ليست هي بأمه ، ثم يتميز عنده رجل هو أبوه ورجل ليس هو أباه ، وامرأة هي أمه وامرأة ليست هي أمه ، ثم لا يزال تتفصل الأشخاص عنده يسيرا يسيرا . وهذا الخيال الذي يرسم فيه مثلا من الشخص الإنساني مطلقاً غير مخصص ، هو خيال المعنى الذي يسمى منتشرًا وإذا قيل شخص منتشر لهذا ، وقيل شخص منتشر لما ينطبع في الحس من شخص لا محالة من بعيد إذا ارتسم أنه جسم من غير إدراك حيوانية أو إنسانية فإذًا يقع عليهما اسم الشخص المنتشر باشتراك الاسم. وذلك أن المفهوم من لفظ الشخص المنتشر بالمعنى الأول هو أنه شخص ما من أشخاص النوع الذي ينسب إليه ، غير معين كيف كان وأى شخص كان ، وكذلك رجل ما وامرأة ما . فيكون كأن معنى الشخص وهو كونه غير منقسم إلى عدة من يشاركه في الحد قد انضم إلى معنى الطبيعة الموضوعة للنوعية أو للصفية وحصل منهما معنى واحد يسمى شخصا منتشرًا غير معين ،

(١-١٨) والحيوان .... معين : ساقطة من د .

(١) معنى : بمعنى م || وأخص : أخص سا .

(٢-١) وأخص ... عام : ساقطة من م . (٢) بما هو إنسان : ساقطة من سا .

(٤) هذا ( الثانية ) : ساقطة من سا .

(٥) وأدرك أنه : + هو سا ، ط ، م .

(٨) شخصا : شخصيات م .

(٩) في الخيال : ساقطة من ط .

(١١) وامرأة ( الثانية ) : عن امرأة سا .

(١٢) أمه : بأمه سا ، ط ، م .

(١٤) حيوانية أو إنسانية : حيوانيته أو إنسانيته ط . (١٥) عليهما : عليها ط .

(١٦) أشخاص : الأشخاص ط .

(١٧) ما ( الأولى ) : ساقطة من سا ، م .

(١٨) للنوعية : النوعية م || للصفية : الصفية ط .

كأنه مايدل عليه قولنا حيوان ناطق مائت هو واحد، ولا يقال على كثرة هذا الحد فيكون حد الشخصية مضافا إلى حد طبيعة النوعية . وبالجملة هذا هو شخص غير معين . وأما الآخر فهو هذا الشخص الجسماني المعين ولا يصلح أن يكون غيره ، إلا أنه يصلح عند الذهن أن يضاف إليه معنى الحيوانية أو معنى الجمادية لشك الذهن ، لالأن الأمر في نفسه صالح لأن يضاف إلى تلك الجسمية ، أى المعنيتين منهما كان .

- ٥ فالشخص المتشتر بالمعنى الأول ، يصلح عند الذهن أن يكون في الوجود أى شخص كان من ذلك الجنس أو النوع الواحد . وبالمعنى التالى ليس يصلح في الذهن أن يكون أى شخص كان من ذلك النوع ، بل لا يكون غير هذا الواحد المعين لكنه يصلح عند الذهن صلوح الشك والتجوز أن يتعين بحيوانية معينة مثلا دون جمادية معناه أو جمادية دون حيوانية ، تعينا بالقياس إليه بعد حكمه أنه في نفسه لايجوز أن يكون صالحا للأمرين بل هو أحدهما متعينا . هذا وهننا مقايسة أيضا بين العلل والمعلولات ، ومقايسة بين الأجزاء البسيطة والمركبات .
- ١٠ فإذا كانت العلل داخلة في قوام المعلولات وكالأجزاء لها ، مثل حال الخشب والشكل بالقياس إلى السرير ، فإن نسبتها إلى المعلولات نسبة البسائط إلى المركبات . وأما إذا كانت العلل مياينة للمعلولات ، مثل النجار للسرير ، فهناك نظر آخر ، ولكلنا المقايستين نسبة إلى الحس وإلى العقل وإلى الطبيعة . فأما المقايسة مابين الحس وبين العلل والمعلولات على أن العلل مياينة ، فإن كانت العلل والمعلولات محسوسة ، فلا كثير تقدم وتأخر لأحدهما على الآخر حسا ، وإن كانت غير محسوسة فلا نسبة لأحدهما إلى الحس وكذلك حكم الخيال .
- ١٥ وأما عند العقل ، فإن العقل ربما وصلت إليه العلة قبل المعلول . فسلك من العلة إلى المعلول ، كما إذا رأى الإنسان القمر مقارنا لكوكب درجته عند الجوزهر ، وكانت الشمس في الطرف الآخر من القطر فحكم العقل بالكسوف ، وكما إذا علم أن المادة متحركة إلى عنف فيعلم أن الحمى كائنة . وربما وصل إليه المعلول

(١-١٤) كأنه .... كانت : ساقطة من د .

(١) ولا يقال : لا يقال سا ، ط // ويحد : ويحد ب // هذا : لهذا ط .

(٢) طبيعة : الطبيعة ط .

(٤) لأن : أن سا ، م .

(٦) والمعنى : بالمعنى م // ذلك : + الجنس أو ط .

(٧) لكنه : لكن ط .

(٧) يتعين : يعين ط // جمادية : + معينة ط

(٨) حيوانية : + معينة ط // تعينا : يقينا م .

(٩) متعينا : مينا ط // هذا : فهذا ط ؛ وهذا م .

(١١) نسبتها : نسبتها من سا ، ط ، م .

(١٢) فهناك : فهنا ط .

(١٤) حل : عند ط ، م .

(١٦) لكوكب : لكواكب م // الطرف : الطريق د // فحكم : فيحكم ط .

(١٧) قطنم : قطنم د .

قبل العلة فسلك المعلول إلى العلة . وقد يعرف المعلول من قبل العلة تارة من طريق الاستدلال ، وتارة من طريق الحس ، وربما عرف أولا معلولا فسلك منه إلى العلة ثم سلك من العلة إلى معلول آخر ، وكأننا قد أوضحنا هذه المعاني في تعليمنا لصناعة البرهان .

وأما مناسبة هذه العلل المفارقة للمعلولات بحسب القياس إلى الطبيعة ، فإن ما كان منها علة على أنه غاية فهو أعرف عند الطبيعة ، وما كان منها علة على أنه فاعل وكان فاعلا لاعلى أن وجوده ليكون فاعلا لما يفعله فإنه أعرف عند الطبيعة من المعلول ، وما كان وجوده في الطبيعة ليس لذاته بل ليفعل ما يكون عنه حتى يكون المفعول غاية لاله في فعله فقط بل له في وجود ذاته إن كان مافي الطبيعة شئ<sup>٥</sup> هذا صفتة ، فليس هو أعرف من المعلول ، بل المعلول أعرف في الطبيعة منه .

وأما نسبة أجزاء المركبات إلى المركبات منها فإن المركب أعرف بحسب الحس ، إذ الحس يتناول أولا الجملة ويدركها ثم يفصل ، وإذا تناول الجملة تناولها بالمعنى الأعم أى أنه جسم أو حيوان ثم يفصلها . وأما عند العقل فإن البسيط أقدم من المركب ، فإنه لا يعرف طبيعة المركب إلا بعد أن يعرف بسائطه ، فإن لم يعرف بسائطه فقد عرفه بعرض من أعراضه أو جنس من أجناسه ولم يصل إلى ذاته ، كأنه عرفه مثلا جسما مستديرا أو تقريبا وما أشبه ذلك ولم يعرف ماهية جوهره .

وأما عند الطبيعة . فإن المركب هو المقصود فيها في أكثر الأشياء والأجزاء ، يقصدها ليحصل فيها قوام المركب ، فالأعرف عند العقل من الأمور العامة والخاصة ومن الأمور البسيطة والمركبة هو العامة والبسيطة وعند الطبيعة هو الخاصة النوعية والمركبة . لكنه كما أن الطبيعة تبتدئ في الإيجاد بالعوام والبسائط ، ومنها توجد ذوات المفصلات النوعية وذوات المركبات . فكذلك التعلم يبتدئ من العوام والبسائط ، ومنها يوجد العلم بالنوعيات والمركبات ، وكلاهما يقف قصده الأول عند حصول النوعيات والمركبات .

(١) من (الاولى) : ساقطة من ٦ .

(٢) فسلك : فيسلك م || منه : فيه سا || معلول : المعلول ط .

(٤) أنه : أنها ب ، ط .

(٦) ليفعل : لمنفعل ب .

(٨) في : عند طا .

(٩) بحسب : عند ط || إذ : فإن ط ؛ ساقطة من م .

(١١) بعد : ساقطة من سا . (١٢) فقد : قدم .

(١٣) وما أشبه : أو ما أشبه سا ، م . || ماهية جوهره : ماهيته وجوهره ط .

(١٤) فيها : منها ط || يقصدها : يقصد د ، سا ، م . || فيها : منها سا ، م .

(١٦) أن : كان د ، ط || في الإيجاد : بالإيجاد سا || بالعوام : بالعوام ط .

(١٧) فكذلك : وكذلك م || التعلم : المتعلم ط ؛ التعليم م .

(١٨) قصده : قصد ط .

## [ الفصل الثاني ]

### ب - فصل

#### في تعديد المبادئ للطبيعات على سبيل المصادرة والوضع

- ثم إن للأمر الطباعية مبادئ. وسنعددها ونضعها وضعاً على ما هو الواجب فيها. ونعطي ما هيأتها. فنقول:
- ٥ إن الجسم الطبيعي هو الجوهر الذي يمكن أن يفرض فيه امتداد، وامتداد آخر مقاطع له على قوائم، وامتداد ثالث مقاطع لها جميعاً على قوائم. وكونه بهذه الصفة هو الصورة التي بها صار جسماً. وليس الجسم جسماً بأنه ذو امتدادات ثلاثة مفروضة، فإن الجسم يكون موجوداً جسماً وثابتاً وإن غيرت الامتدادات الموجودة فيه بالفعل فإن الشمعة أو قطعة من الماء قد تحصل فيها أبعاد بالفعل طولاً وعرضاً وعمقاً محدودة بأطرافها؛ ثم إذا استبدل شكلاً بطل كل واحد من أعيان تلك الأبعاد المحدودة وحصلت أبعاد وامتدادات أخرى. والجسم باق بجسميته لم يفسدوا، يتبدل، والصورة التي أوجينها له وهي أنه بحيث يمكن أن يفرض فيه تلك الامتدادات ثابتة لا تبطل.
- ١٠ وقد أشير لك إلى هذا في غير هذا الموضع، وعلمت أن هذه الامتدادات المعينة هي كمية أقطاره وهي تلحقه وتبديل، وصورته وجوهره لا يتبدل، وهذه الكمية ربما تبعد تغيراً في أوضاعها أو صوراً، كالماء يسخن فيزداد حجماً. لكن هذا الجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي له مبادئ ومن حيث هو كائن فاسد بل متغير بالجملة له زيادة في المبادئ. فالمبادئ التي بها تحصل جسميته، منها ما هو أجزاء من وجوده وحاصلة في ذاته، وهذه أولى عندهم بأن تسمى مبادئ، وهي اثنان: أحدهما قائم منه مقام الخشب من السرير، والآخر قائم منه مقام صورة السريرية وشكلها من السرير. فالقائم منه مقام الخشب من السرير يسمى هيولى وموضوعاً

(١) فصل : فصل ب ب ، الفصل الثالث ط ، م .

(٢) تعديد : تعديل د ؛ مقدمة سا || والوضع : والمواقع د .

(٤) للأمر : الأمور سا .

(٥) وامتداد : فامتداد د .

(٦) جميعاً : ساقطة من سا || صار : + الجسم سا ، م || فر : ذوات سا .

(٧) غيرت : غيرت || الامتدادات : الأبعاد والامتدادات م .

(٨) محدودة : محدود م .

(١٠) يفسد : يفسد .

(١١) لك : ساقطة من م .

(١٢) فاسد : وفاسد د ، ط .

(١٥) اثنان : اثنان ط .

(١٥ - ١٦) ، الآخر ... الخشب من السرير : ساقطة من سا . (١٦) السريرية وشكلها : السرير وشكل ط ،

ومادة وعنصرا واسطقسا بحسب اعتبارات مختلفة : والقام منها مقام صورة السريرية يسمى صورة . فإذا  
صورة الجسمية إما متقدمة لاسائر الصور التي للطبيعات وأجناسها وأنواعها، وإما مقارنة لها لاتفك هي عنها .  
فيكون هذا الذي هو للجسم كالحشب للسرير ، هو أيضا لاسائر ذوات تلك الصور لهذه المنزلة، إذ كلها متقررة  
الوجود مع الجسمية فيه ، فيكون ذلك جوهرها إذا نظر إلى ذاته غير مضاف إلى شيء وجد خاليا في نفسه عن  
هذه الصور بالفعل ، ويكون من شأنه أن يقبل هذه الصورة أو يقترن بها . أما من شأن طبيعته المطلقة الكلية  
كأنها جنس لنوعين : للمتقدمة والمقارنة، وكل واحد منهما يختص بقبول بعض الصور دون بعض بعد الجسمية  
وأما من شأن طبيعة هي بعينها مشتركة للجميع ، فتكون بكليتها من شأنها أن تقبل كل هذه الصور بعضها مجتمعة  
تتعاقب ، وبعضها متعاقبة فقط ، فيكون في طبيعتها مناسبة مامع الصور على أنه قابل لها وتكون هذه المناسبة  
كأنها رسم فيها وظل خيال من الصورة ، وتكون الصورة هي التي تكمل هذا الجوهر بالفعل .

١٠ فليوضع أن للجسم بما هو هيولى ، ومبدأ هو صورة ، إن شئت صورة جسمية مطلقة أو شئت صورة  
نوعية من صور الأجسام ، وإن شئت صورة عرضية ، إذا أخذت الجسم من حيث هو كالأبيض أو القوى  
أو الصحيح . وليوضع له أن هذا الذي هو هيولى لا يتجرد عن الصورة قائما بنفسه البتة ، ولا يكون موجودا  
بالفعل إلا بأن تحصل الصورة فيوجد بها بالفعل ، وتكون الصورة التي تزول عنه ، لولا أن زوالها إنما هو  
مع حصول صورة أخرى تنوب عنها وتقوم مقامها ، تفسد منها الهيولى بالفعل . وهذه الهيولى من جهة أنها  
١٥ بالقوة قابلة لصورة أو لصور فتسمى هيولى لها ، ومن جهة أنها بالفعل حاملة لصورة فتسمى في هذا الموضع  
موضوعا لها . وليس معنى الموضوع ههنا معنى الموضوع الذي أخذناه في المنطق جزء رسم الجوهر ، فإن الهيولى

(١) السريرية : السرير ط || فاذن : والصورة سا .

(٢) الصور : الصورة ط || وأجناسها : أجناسها || عنها : عنه سا ، م .

(٣) الصور : الصورة م || لهذه : فهذه د ، سا .

(٤) وجد : واحد م || عن : من د .

(٥) الصور : الصورة م || الصورة : الصور سا || بها : به م || طبيعته . الطبيعة م .

(٦) للمتقدمة : المتقدمة سا ، ط || والمقارنة : والمقارنة م ؛ ساقطة من ط || منها : منها ط || بعض : ساقطة من سا .

(٧) طبيعة : الطبيعة ط .

(٨) تتعاقب : وتتاقبة ط .

(٩) كأنها : كأنها سا ، ط || الصورة ( الأولى ) : الصور د ، ط ، م .

(١٠) فليوضع : + الطبيعى سا ، م || هيولى : الهيولى ط || أو شئت : وإن شئت ط .

(١٢) له أن : لأن د || لا يتجرد : الأيتجرد سا || قائما بنفسه : قائمة بنفسها سا ، ط ، م || موجودا : موجودة

سا ، ط ، م

(١٣) فيوجد : فيؤخذ سا || عنه : عنها سا ، م ؛ ساقطة من ط .

(١٤) تفسد : تفسد سا ، م || وهذه : وهذا ط .

(١٥) قابلة : قابل ط || أو صور : ساقطة من د || تسمى : يسمى ط .

(١٦) الجوهر : الجوهر سا ، م .

لا تكون موضوعا بذلك المعنى البتة ، هذا ومن جهة أنها مشتركة للصور كلها تسمى مادة وطنية ، ولأنها تحلل إليها بالتحليل . فتكون هي الجزء البسيط القابل للصورة من جملة المركب تسمى اسطقسا ، وكذلك كل مايجرى في ذلك مجراها ، ولأنها يتبدى منها التركيب في هذا المعنى بعينه تسمى عنصرا ، وكذلك كل مايجرى في ذلك مجراها وكأنها إذا ابتدى منها تسمى عنصرا وإذا ابتدى من المركب وانتهى إليها تسمى اسطقسا ، إذ الاسطقس هو أبسط أجزاء المركب .

فهذه هي المبادئ الداخلة في قوام الجسم . وللجسم مبادئ فاعلة وهائية .

والفاعلة هي التي طبعت الصورة التي للأجسام في مادتها ، فقومت المادة بالصورة وقومت منهما المركب يفعل بصورته وينفعل بمادته .

والغائية هي التي لأجلها ما طبعت هذه الصور في المواد .

١٠. ولما كان كلامنا ههنا في المبادئ المشتركة ، فيكون الفاعل المأخوذ ههنا هو المشترك ، والغاية المعبرة ههنا هي المشترك فيها . والمشارك فيه ههنا يعقل على نحوين : أحدهما أن يكون الفاعل مشتركا فيه على أنه يفعل الفعل الأول الذي يترتب عليه سائر الأفاعيل ، كالذي يفيد المادة الأولى الصورة الجسمية الأولى إن كان شئ كئلك على ما نعلمه في موضعه فيكون يفيد الأصل الأول ، ثم من بعد ذلك يتم كون ما بعده ، وتكون الغاية مشتركا فيها بأنها الغاية التي يؤمها جميع الأمور الطبيعية إن كانت غاية للنك ، على ما نعلمه في موضعه . وهذا نحو .

١٥

والنحو الآخر أن يكون المشترك فيه بنحو العموم كالفاعل الكلي المقول على كل واحدة من الفاعلات الجزئية للأمر الجزئية والغاية الكلية المقولة على كل واحدة من الغايات الجزئية للأمر الجزئية .

(١) تتحلل : منحل ط ، م .

(٢) بالتحليل : التحليل د || فتكون : فكون د || الجزء : آخر م .

(٣-٤) ولأنها ..... مجراها : ساقطة من سا .

(٤) وكأنها : فكأنها ط ، م .

(٦) للمبادئ : + أيضا سا ، م || فاعلة : فاعلية ط ، م .

(٧) والفاعلة : والفاعلية ط ، م || منها : منها ط || المركب : بالمركب ط .

(٩) المراد : المراد د .

(١٠) فيكون : فكون م || المعبرة : المعبرة سا ، م .

(١١) المشترك : لمشتركة د || والمشارك : المشتركة د .

(١٢) الصورة : والصورة ط .

(١٣) فيكون يفيد : ليكون يفيد د ؛ يفيد ط .

(١٤) يؤمها : يؤامها ط || غاية لذلك : غاية كذلك د ، سا ؛ غاية كذلك ط || إن كانت غاية لذلك : - إتصلة من م .

(١٦) المشترك : المشتركة د ؛ مستتركا ط || فيه : + مشتركا فيه سا ، م .

(١٧) واحدة : واحد ب ، سا .

والفرق بين الأمرين أن المشترك بحسب المعنى الأول يكون في الوجود ذاتا واحدة بالعدد يشير العقل إليها بأنها هي ، من غير أن يجوز فيها قولاً على كثيرين ، والمشارك بحسب المعنى الثاني لا يكون في الوجود ذاتا واحدة، بل أمراً معقولاً يتناول ذواتا كثيرة تشترك عند العقل في أنها فاعلة أو غاية ، فيكون هذا المشترك مقولاً على كثيرين :

٥ فالبدء الفاعلي المشترك للجميع بالنحو الأول إن كان للطبيعات مبدءاً فاعلياً من هذا النحو ، فلا يكون طبيعياً ، إذ كان كل طبيعي فهو بعد هذا المبدء ، وهو منسوب إلى جميعها بأنه مبدؤه لأنه طبيعي . فلو كان المبدء طبيعياً لكان حينئذ مبدءاً لنفسه ، وهذا محال ، أو يكون المبدء الفاعلي غيره ، وهذا خلف . فإذا كان كذلك لم يكن للطبيعي بحث عنه بوجه إذا كان لا يتخالط الطبيعات بوجه ، وعساه أن يكون مبدءاً للطبيعات ولوجودات غير الطبيعات ، فتكون عليته أعم وجوداً من عليه ما هو علة للأمور الطبيعية خاصة ، ومن الأمور التي لها نسبة خاصة إلى الطبيعات إن كان شيئاً كذلك .

١٥ نعم ، قد يجوز أن تكون في جملة الأمور الطبيعية ما هو مبدءاً فاعلياً لجميع الطبيعات غير نفسه ، لا مبدءاً فاعلياً لجميع الطبيعات مطلقاً ، والمبدء الفاعلي المشترك بالنحو الآخر . فلا عجب لو بحث الطبيعي عن حاله ، ووجه ذلك البحث أن يتعرف حال كل ما هو مبدءاً فاعلياً لأمر من أمور الطبيعة أنه كيف قوته وكيف تكون نسبتها إلى معلوله في القرب والبعد والموازاة والملاقاة وغير ذلك ، وأن يبرهن عليه . فإذا فعل ذلك ، فقد عرف طبيعة الفاعل العام المشترك للطبيعات بهذا النحو ، إذ عرف الحال التي تخص ما هو فاعل في الطبيعات وعلى هذا القياس فاعرف حال المبدء الفاعلي .

وأما أن المبادئ هي هذه الأربعة وسيفصل الكلام فيها بعد ، فهو موضوع للطبيعي مبرهن عليه في الفلسفة الأولى . هذا ، وأما الجسم من جهة ما هو متغير أو مستكمل أو حادث كائن ، فإن له زيادة مبدءاً ، وكونه

- 
- (١) بالعدد : ساقطة من سا .  
(٢) بأنها : آنا د ، سا ، م .  
(٥) الفاعل : الفاعل د .  
(٦) لأنه : لأنه سام .  
(٧) مبدءاً : يبتدأ سا || المبدء : + الأول د ، سا ، م || الفاعل : + عمل م .  
(٨) يبحث : يبحث ب || إذا : إذ د ، سا ، م || لا يتخالط : لا يتخالطه ط || أن : ساقطة من سا || بوجه ... الطبيعات : ساقطة من د .  
(٩) عليه : عليه ط .  
(١٠) كان : + كل ط .  
(١٣) يتعرف : يعرف ط || أمور الطبيعة : أمور الطبيعة ط ، م || تكون : ساقطة من سا .  
(١٥) هذا : وهذا سا || إذ : إذا سا || في الطبيعات : للطبيعات د ، ط  
(١٦) من الطبيعات : ساقطة من م .  
(١٧) وسيفصل : سيفصل سا ؛ فنفضل ط ، وسيفصل م || مبرهن : مبرهن سا .

متغيراً هو غير كونه مستكملاً . والمفهوم من كونه حادثاً وكائناً هو غير المفهوم من كليهما جميعاً . فإن المفهوم من كونه متغيراً هو أنه كان بصفة حاصلة بطلت وحدثت له صفة أخرى فيكون هناك شئ ثابت هو المتغير وحالة كانت موجودة فعدمت وحالة كانت معدومة فوجدت .

فبين أنه لا بد له من حيث هو متغير من أن يكون له أمر قابل لما تغير عنه ولما تغير إليه ، وصورة حاصلة وعدم لها كان مع الصورة الزائلة ، كالثوب الذى اسود والبياض والسواد ، وقد كان السواد معلوماً إذ كان البياض موجوداً . والمفهوم من كونه مستكملاً ، هو أن يحدث له أمر لم يكن فيه من غير زوال شئ عنه مثل الساكن يتحرك ، فإنه حين ما كان ساكناً لم يكن إلا عادماً للحركة التى هى موجودة له بالإمكان والقوة فلما تحرك لم يزل منه شئ إلا العدم فقط ، ومثل اللوح الساذج كتب فيه . والمستكمل لا بد أن يكون له ذات وجدت ناقصة ، ثم كملت ، وأمر حصل فيه وعدم تقدمه ، فإن العدم شرط فى أن يكون الشئ متغيراً أو مستكملاً ، فإنه لو لم يكن هناك عدم لاستحال أن يكون مستكملاً أو متغيراً بل كان يكون الكمال والصورة ١٠ حاصلة له دائماً . فإذاً المتغير والمستكمل يحتاج إلى أن يكون قبله عدم حتى يتحقق كونه متغيراً أو مستكملاً . والعدم ليس يحتاج إلى أن يكون عدماً إلى أن يحصل تغير أو استكمال . فرفع العدم يوجب رفع المتغير

والمستكمل من حيث هو متغير ومستكمل ورفع المتغير والمستكمل لا يوجب رفع العدم . فالعدم من هذا الوجه أقدم ، فهو مبدأ إن كان كل ما كان لا بد من وجوده أى وجود كان ليوجد شئ آخر من غير انعكاس مبدأ وإن كان ذلك لا يكتفى فى كون الشئ مبدأ . ولا يكون المبدأ كل ما لا بد من وجوده للأمر أى وجود كان : ١٥ بل ما لا بد من وجوده مع الأمر الذى هو له مبدأ من غير تقدم ولا تأخر . فليس العدم مبدأ ، ولا فائدة لنا فى أن تناقش فى التسمية ، فلنستعمل بدل المبدأ المحتاج إليه من غير انعكاس ، فنجد القابل للتغير والاستكمال ونجد العدم ونجد الصورة كلها ، محتاجاً إليه فى أن يكون الجسم متغيراً أو مستكملاً . وهذا يتضح لنا بأدنى تأمل .

٢٠ والمفهوم من كون الجسم كائناً وحادثاً يضطرنا إلى إثبات أمر حدث وإلى عدم سبق . وأما أن هذا الحادث وهذا الكائن هل يحتاج إلى أن يتقدم كونه وحدوثه وجود جوهر كان مقارناً لعدم الصورة الكائنة

(١) هو : ساقطة من م .

(٢) هو : ساقطة من سا ، م || بطلت : فبطلت د ، ط ، م .

(٤) تدير (الثانية) : تدير سا .

(٥) أسود : + وأبيض ط || إذ : إذا ط .

(١٢) يحتاج : محتاج ، ط ، م || العدم : ساقطة من د .

(١٤) ما كان : ما سا ، م . (١٥) الأمر : لأمر ط || وجود : وجوده م .

(١٦) له : ساقطة من سا || مبدأ (الثانية) : بمبدأ سا .

(١٨) ونجد (الثانية) : أو نجد || إليه : إليهم .

(٢٠) أن : ساقطة من ب ، د ط .

(٢١) إلى : ساقطة من سا ،

ثم فارقه وبطل عنها العدم ، فهو أمر ليس يبسر لنا عن قريب بيان ذلك ، بل يجب أن نضعه للطبيعي وضعاً ونقتنه بالاستقراء ونبرهن عليه في الفلسفة الأولى .

وبما قامت صناعة الجدل في إفادة نفس المتعلم طرفاً صالحاً من السكون إليه . إلا أن الصنائع البرهانية لا تخلط بالجدل . فبالجسم له من المبادئ التي ليست مفارقة له ولما فيه بالقوام ، وإياها نخص باسم المبادئ . أما من حيث أنه جسم مطلقاً فالهيوولي والصورة الجسمية المذكورة التي يلزمها الكميات العرضية أو الصورة النوعية التي تكمله ، وأما من حيث هو متغير أو مستكمل أو كائن فقد زيد له نسبة العدم المقارن لهيولاه قبل كونه ويكون مبدأً على ما قيل . فإن أخذنا مايعم المتغير والمستكمل والكائن كانت المبادئ هيولي وهياة وعدها ، وإن خصصنا المتغير كانت المبادئ هيولي ومضادة . فإن المتوسط إنما يتغير عنه وإليه من حيث فيه ضدية ما ، ويشبه أن يكون الفرق بين المضادة والهياة والعدم مما قد عرفته ، ويحصل لك بما علمت : والجوهر من حيث هو جوهر فهية صورة ، وقد عرفناك الفرق بين الصورة والعرض . وأما المتغيرات والمستكمالات لافي الجوهرية فهياتها عرض ، وقد جرت العادة أن تسمى كل هية في هذا الموضع صورة . فلنسم كل هية صورة ونعني ونعني به كل أمر يحدث في قابل يصير له موصوفاً بصفة مخصوصة ، والهيوولي تفارق كل واحد منهما بأن توجد مع كل واحد منهما بحالها ، والصورة تفارق العدم بأن الصورة ماهية بنفسها زائدة الوجود على الوجود الذي للهيوولي ، والعدم لايزيد وجوداً على الوجود الذي للهيوولي ، بل تصحبه حال مقايسته إلى هذه الصورة إذا لم تكن موجودة ، وكانت القوة على قبولها موجودة . وهذا العدم ليس هو العدم المطلق ، بل عدم له نحو من الوجود ، فإنه عدم شيء مع تهوول واستعداد له في مادة معينة ، فإنه ليس الإنسان يكون عن كل للإنسانية بل عن الإنسانية في قابل للإنسانية . فالكون بالصورة لا بالعدم ، والفساد بالعدم لا بالصورة . وقد يقال إن

(١) يبسر : يبين ب ، د ، سا ؛ يتبين م || للطبيعي : الطبيعي ط .

(٢) الأولى : ساقطة من سا .

(٣) قامت : أقامت د || إليه : ساقطة من م .

(٤) وإياها : ساقطة من سا .

(٥) أنه : هر سا ، م || أو الصورة : والصورة ط .

(٦) وأما : ساقطة من م || نسبة : نسبية سا ، م ؛ بسليه ط || العدم : لعدم ط || المقارن : المفارق م .

(٧) عدما : ساقطة من سا .

(٨) المبادئ : ساقطة من سا .

(٩) بما علمت : فيما علمت د ؛ فيما علمت سا ، م ؛ بما قد علمت ط .

(١٠) فهية : فهية سا ، م .

(١٢) يحدث : يحدث سا || بأن : بأنها سا ، ط ، م .

(١٣) بحالها : فالقام || ماهية : + ما سا ، م . الوجود : لوجود د .

(١٤) والعدم ... للهيوولي : ساقطة من سا .

(١٦) للإنسانية : الإنسانية ط .

(١٧) فالكون : والكون سا ، ط ، م .

الشيء كان عن الهويوى وعن العدم ، ولا يقال إنه كان عن الصورة ، فيقال إن السرير كان عن الهويوى أى عن الخشب ويقال كان عن اللاسرير ، وفى كثير من المواضع يصح أن يقال إنه كان عن الهويوى ، وفى كثير منها لا يصح ودأماً يقال إنه كان عن العدم ، فإنه لا يقال كان عن الإنسان كاتب ، بل يقال إن الإنسان كان كاتباً ، ويقال عن النطفة كان إنسان ، ويقال عن الخشب كان سرير ، والسبب فى ذلك إما فى النطفة فلأنها خلعت صورة النطفية فيكون هنا لفظة "عن" تدل على معنى بعد كما تدل فى قولهم "كان" عن العدم ، كما ٥  
يقال إنه كان عن اللاإنسان إنسان أى بعد اللاإنسانية وأما فى الخشب فحيث يقال أيضاً عن الخشب كان سرير فكان الخشب ، وإن لم يخل عن صورة الخشب فقد خلا عن صورة ما إذ الخشب مالم يتغير فى صفة من الصفات وشكل من الأشكال بالنحت والنجر لا يكون عنه السرير ولا يتشكل بشكله ، فيشبه النطفة من وجه ، إذ كل منهما قد تغير عن حال فيستعمل فيه أيضاً لفظة "عن" .

فهذان الصنفان من الموضوعات والهويويات يقال فيهما "عن" بمعنى "بعد" ، وصنف من الموضوعات ١٠  
يستعمل فيه لفظة "عن" ولفظة "من" على معنى آخر . وبيان ذلك أنه إذا كانت موضوعات المصورة من الصور إنما يوضع لها بالزواج والتركيب ، فقد يقال إن الكائن يكون عنها ويدل بلفظة "عن" ولفظة "من" على أن الكائن متقوم منها ، كقولنا كان عن الزاج والعتمص كان الممداد . ويشبه أيضاً أن يكون الصنف الأول يقال فيه لفظة "عن" بمعنى مركب من البعدية وهذا المعنى ، فإن النطفة والخشب كان عنها ما كان بمعنى أنه كان بعد أن كانت على حال ثم استل منهما شئ وقوم به الكائن الذى قيل إنه كان عنهما فما كان مثل النطفة والزاج ١٥  
فلا يقال فيه أنه كان الشئ الكائن ، فلا يقال أن النطفة كانت إنساناً أو الزاج كان حبراً ، كما يقال إن الإنسان كان كاتباً إلا بنوع من المجاز وبمعنى صار أن تغير . وما كان مثل الخشب فقد يقال فيه كلا الوجهين فيقال عن الخشب كان سرير ، وأن الخشب كان سريراً ، وذلك لأن الخشب من حيث هو خشب لا يفسد فساد النطفة ، فيشبه الإنسان من حيث يقبل الكتابة ، ولكنه مالم يخل شكلاً لم يقبل شكل السرير ، فيشبه النطفة

(١) إنه : ساقطة من د ، سا ، م .

(٢) إنه : ساقطة من د ، سا || كان عند الإنسان : ساقطة من سا .

(٥) صورة : الصورة سا .

(٦) اللاإنسان : إنسان سا ، م ؛ الإنسان ط || انسان : ساقطة من م || اللاإنسانية : الإنسانية سا ، ط ، م .

(٧) فكان : لأن ينج .

(١٠) بمعنى : معنى سا .

(١١) لصورة : اصود د ، سا .

(١٢) كان (الأولى والثانية) : ساقطة من سا ، م .

(١٥) منها : منها ط ، م || عنها : عنها .

(١٦) كانت : كان ب ، د ، سا ، ط .

(١٧) وبمعنى : ويتوع سا ، م .

(١٨) لا يفسد : ولا يفسد م .

من حيث يستحيل إلى الإنسانية ، وحيث لا يصح من ذلك أن يقال فيه « عن » فإذا أضيف إليه العدم صح ، كما يقال عن الإنسان غير الكاتب كان كاتب ، والعدم نفسه لا يصح فيه البتة أن يقال إلا مع لفظة « عن » فإنه لا يقال أن غير الكاتب كان كاتباً وإلا فيكون كاتباً غير كاتب . نعم إن لم يعن بغير الكاتب نفس غير الكاتب . بل الموضوع الموصوف بأنه غير كاتب ، فرمما قيل ذلك ، وأما لفظة « عن » فيصح استعمالها فيه دائماً .

على أنى لأتشدد في هذا وما أشبهه ، فعسى اللغات تختلف في إباحة هذه الاستعمالات وخطرها ، بل أقول إذا عني بلفظة « عن » المعنيان اللذان ذكرناهما ، جازاً حيث أجزنا ، ولم يجوز حيث لم يجوز . وقد يركز في مثل هذا الموضوع حال شوق الهيوولى إلى الصورة وتشبهها بالأشئ وتشبه الصورة بالذكر ، وهذا شئ لست أفهمه .

أما الشوق النفسانى فلا يختلف في سلبه عن الهيوولى ، وأما الشوق التسخيرى الطبيعى الذى يكون انبعائه على سبيل الانسياق ، كما للحجر إلى التسفل ليستكمل بعد نقص له في أبنه الطبيعى ، فهذا الشوق أيضا بعيد عنه . فلقد كان يجوز أن تكون الهيوولى مشتاقه إلى الصورة ، لو كان هناك خلو عن الصور كلها أو ملال صورة مقارنة أو فقدان القناعة بما يحصل من الصور المكمله إياها نوعا ، وكان لها أن تتحرك بنفسها إلى اكتساب الصورة كما للحجر في اكتساب الأين . إن كان فيها قوة محركة ، وليست خالية عن الصور كلها . فلا يليق بها الملل للصورة الحاصلة فيعمل في نقضها ورفضها ، فإن حصول هذه الصورة إن كان موجبا للملال لنفس حصولها وجب أن لا يشاق إليها وإن كان لمدة طالت ، فيكون الشوق عارضا لها بعد حين لأمرافى جوهرها ويكون هناك سبب يوجهه . ولا يجوز أيضا أن تكون غير قنعة بما يحصل ، بل مشتاقه إلى اجتماع الأضداد فيها ، فإن هذا محال ، والمحال ر بما ظن أنه يشاق إليه الاشتياق النفسانى .

وأما الاشتياق التسخيرى فإنما يكون إلى غاية في الطبيعة المكمله ، والغايات الطبيعية غير محالة ، ومع هذا ، فكيف يجوز أن تكون الهيوولى تتحرك إلى الصورة ، وإنما تأتيا الصورة الطارئة من سبب يبطل صورتها

(٢) غير : الغير ب ، د ، د ، سا ، ط .

(٣) غير الكاتب : عن للكاتب ط .

(٦) ولم يجوز حيث لم يجوز : ولم يجوز وا حيث لم يجوز سا ، م .

(٧) الموضوع : الموضوع ب ، د ، ط || وتشبهها وتشبهها سا ، م || وتشبهه ، وتشبهه د ، سا ، ط ، م .

(١٠) الانشياق : انشياق ط ؛ الاشتياق يخ || التسفل : السفلى د ؛ أسفل سا ، م ؛ الأسفل ط || يستكمل : استكمل ط ||

الطبيعى : الطبيعية سا ، ط ، م .

(١١) عنه : عنها م || فلقد : اتدد ، ط || الصورة : الصور سا . || الصور : الصورة م || ملال : + فى ط .

(١٢) مقارنة : قارنته سا ، م || الصورة : الصور م .

(١٣) فلا يليق : ولا يليق م . (١٤) رفضها : بعضها ب .

(١٦) يوجهه : يوجه م . أيضا : ساطقة بن سا .

(١٨) المكملة : المكمل د .

الموجودة لا أنها تكسبها بحركتها . ولولم يجعلوا هذا الشوق إلى الصور المقومة التي هي كمالات أولى - بل إلى الكمالات الثانية اللاحقة ، لكان تصور معنى هذا الشوق من المتعذر ، فكيف وقد جعلوا ذلك شوقا لها إلى الصورة المقومة ؟

- فمن هذه الأشياء يعسر على فهم هذا الكلام الذي هو أشبه بكلام الصوفية منه بكلام الفلاسفة . وعسى أن يكون غيرى يفهم هذا الكلام حتى الفهم ، فليرجع إليه فيه . ولو كان بدل الهيولى بالإطلاق هيولى مآ
- تستكمل بالصورة الطبيعية حتى يحدث من الصورة الطبيعية التي فيها لها انبعاث نحو استكمال تلك الصورة مثل الأرض في السفلى والنار في التصعد ، لكان لهذا الكلام وجه وإن كان مرجع ذلك الشوق إلى الصورة الفاعلة ، وأما هذا على الإطلاق فلست أفهمه .

### [ الفصل الثالث ]

١٠

#### ج - فصل

#### في كيفية كون هذه المبادئ مشتركة

لما كان نظرنا هذا إنما هو في المبادئ المشتركة ، فيحق علينا أن ننظر في هذه المبادئ الثلاثة المشتركة أيها على أى نحو من النحوين المذكورين تكون مشتركة . لكنه سيظهر لنا أن الأجسام منها ماهي قابلة للكون والفساد ، أى منها ماهيولاها تستجد صورة وتخلى صورة ، ومنها ما ليست قابلة للكون والفساد ، بل وجودها

(١) تكسبها : تكسبها ، سا ، ط ، م ، || الصور : الصورة سا ، م .

(٥) ما : ساقطة من م

(٦) تستكمل : تستكمل سا || الطبيعية : ساقطة من م || ها : ساقطة من م .

(٧) وإن : إن م || مرجع : يرجع م .

(٨) هذا على : على هذا سا ، م || فلست : فلست د ، سا ، م .

(١٠) فصل : فصل ج ب ؛ الفصل الثالث ط ، م .

(١٢) في ... مشتركة : ساقطة من د .

(١٤) ماهيولاها : ماهيولياتها ط ؛ ماهية لأنها سا || ما ليست : ماهي ليست ط || أى منها ... الفساد : ساقطة من م .

بالإبداع ، فإذا كان كذلك لم يكن لها هيولى مشتركة على النحو الأول من النحويين المذكورين ، فإنه لا يكون هيولى واحدة تارة تقبل صورة الكائنات الفاسدة ، وتارة تقبل صورة مالا يفسد في طباعه ولا له كون هيولاني . فإن ذلك مستحيل ، بل ربما جاز أن تكون الهيولى المشتركة لمثل الأجسام الكائنة الفاسدة التي يفسد بعضها من بعض ، ويتكون بعضها من بعض ، كما سنبين من حال الأربعة التي تسمى الاسطقات ، اللهم إلا أن يجعل طبيعة الموضوع التي لصورة مالا يفسد والموضوع لصورة ما يفسد طبيعة واحدة في نفسها صالحة لقبول كل صورة .

٥ إلا أن ما يفسد قد عرض أن قارنته الصورة التي لا ضد لها ، فيكون السبب في أنها لا تكون ولا تفسد من جهة صورتها المانعة لمادتها عما في طباعها إلا من جهة المادة المطاوعة . فإن كان كذلك ، وبعيد أن يكون كذلك على ما سيوضح بعد فسيكون حينئذ هيولى مشتركة بهذا الوجه . فالهيولى المشتركة بهذا الوجه سواء كانت مشتركة للطبيعات كلها أو للكائنات الفاسدة منها فلأنها متعلقة بالإبداع ، وليست تكون من شيء وتفسد إلى شيء ، وإلا كانت تحتاج إلى هيولى أخرى ، فتكون تلك مقدمة عليها ومشاركة .

١٠ وأما هل للطبيعات مبدأ صوري مشترك بالنحو الأول ، فليس يوجد لها من الصور ما تنوهمه أنه ذلك إلا الصورة الجسمية . فإن كان تصرف الأجسام في الكون والفساد إنما يكون فيما وراء الصورة الجسمية حتى تكون مثلا الصورة الجسمية التي في الماء ، إذا استحال هواء ، باقية بعينها في الماء ، فيكون للأجسام بعد مبدأ صوري على اهله الصفة مشتركة لها بالعدد ووجد بعده مبادئ صورية ينحصر كل واحد منها واحد منها ، وإن كان الأمر ليس كذلك ، بل إذا فسدت المائة فسدت الجسمية التي كانت لهيولاه في فساد المائة ، وحدثت

- 
- (١) لها : ساقطة من سا ، م || الأول : الثاني يخ .  
(٢) في طباعه : ساقطة من سا .  
(٣) فان : فان م || لمثل : + هذا ط || من : إلى ط ، م .  
(٤) التي : ساقطة من م .  
(٥) طبيعة : لهيئة ط || الصورة ( الثانية ) : بصورة ط .  
(٨) صورتها : صورة ط || إلا : لا سا ، م || وبعيد : فبعيد م .  
(٩) فيكون : فيكون ط || فالهيولى : والهيولى م .  
(١٠) منها : ساقطة من د ، سا ، ط ، م || متعلقة : + الحصول ط || من شيء : ساقطة من سا || وتفسد : أو تفسد ط || إلى : من ب .  
(١٠-١١) إلى شيء : ساقطة من د ، سا . (١١) مقدمة : متقدمة سا || ومشاركة : مشاركة م .  
(١٢) ما تنوهمه : ما يتوهم د ، ط || ذلك : ذلك سا .  
(١٣) الصورة : ساقطة من سا ، م || فان : وإن سا || تصرف الأجسام : التصرف في الأجسام ط .  
(١٣-١٤) حتى يكون : وتكون سا .  
(١٤) مثلا : ساقطة من د ، سا || فيكون : + وجد ط .  
(١٥) ووجد بعده : وبهده د ، سا ، م ؛ ووجد لها بعد أيضا ط || ينحصر : يحصل م || منها : + واحد م || واحد ( الثانية )

واحدة ط .

(١٦) وإن : فإن ط || في : مع م .

جسمية أخرى مخالفة بالعدد موافقة بالنوع . فلا يكون للأجسام مثل هذا المبدأ الصورى المشترك ، وسيظهر لك الحق من الأمرين فى موضعه ، ولو كان للأجسام مبدأ صورى بهذا الصفة أو لطائفة من الأجسام أو لجسم واحد صورة لانفارق ، لكان ذلك المبدأ الصورى يداوم الاقتران بالمهيولى ، ولم يكن مما يكون ويفسد ، بل يتعلق أيضا بالإبداع .

• وأما العدم فواضح من حاله أنه لا يجوز أن يكون من جملة عدم مشترك بهذا النحو الأول ، لأن هذا العدم هو عدم شئ من شأنه أن يكون ، وإذا كان من شأنه أن يكون ، لم يعد أن يكون . فحينئذ لا يبقى هذا العدم ، فحينئذ لا يكون مشتركا . وأما المشترك على النحو الآخر من المعنيين فإن المبادئ الثلاثة توجد مشتركة للكائنات والمتغيرات ، إذ تشارك كلها فى أن لكل منها هيولى وصورة وعدما ، وهذا المشترك يقال إنه لا يكون ولا يفسد على نحو ما يقال للكليات إنها لا تكون ولا تفسد .

١٠ ويقال للكليات إنها لا تكون ولا تفسد على وجهين : فنحنى بأحد الوجهين أن الكلى لا يكون ولا يفسد أى أنه لا يكون وقت فى العالم هو أول وقت وجد فيه أول شخص أو عدة أوائل أشخاص يحمل عليها ذلك الكلى وكان قبله وقت وليس ولا واحد منها موجودا فيه ، وفى الفساد ما يقابل هذا . فبهذا الوجه من الناس من يقول إن هذه المبادئ المشتركة لا تكون ولا تفسد، وهم القوم الذين يوجبون فى العالم دائما كونا وفسادا وحرارة مادام العالم موجودا . والوجه الثانى أن ينظر إلى ماهية ما كاهية الإنسان فننظر هل هو من حيث هو إنسان يكون ولا يفسد ، فيوجد معنى أنه يكون ومعنى أنه يفسد ليس معنى الإنسان من حيث هو إنسان ، ١٥ فيسلبان عن ماهية الإنسان من حيث هو إنسان ، لأنه أمر يلزمه ليس داخل فيه ، وكذلك يقال فى هذه المبادئ المشتركة بالنحو الثانى من نحوى الاشتراك المذكور .

ونظرنا ههنا فى المبادئ هو من هذه الجهة ، وليس كلامنا هذا فى الجهة الأولى . وأما إذا قصدنا إلى

(١) مخالفة : ساقطة من ب ، د ، سا ، م || بالنوع : فى النوع سا . (٢) لطائفة : لطيفة سا ، م .

(٣) ذلك المبدأ الصورى : ساقطة من سا || يداوم : مداوم م || ولم يكن . ولا يكون سا .

(٤) ويفسد : ولا يفسد ب ، سا .

(٥) وأما : فأما م .

(٦) وإذا : فإذا ط .

(٧) المعنيين : + فانه قد يوجد فى كل صنف من المبادئ ما يكون مشتركا ط .

(٨) على نحو .... ولا تفسد : ساقطة من ب .

(٩) وهم : فهم م || القوم : ساقطة من سا .

(١٠) وحرارة : ساقطة من م || ماهية ما : ماهيتها سا ، م .

(١١) هو من حيث : الإنسان مثلا من حيث ط .

(١٢) يلزمه : + ليس يلزمه ط || وكذلك : فكذلك د ،

(١٣) نحوى : النحوى م .

(١٤) وليس : ليس م || الأولى : + هذا ط .

الأعيان الموجودة منها ، فهنا هيولات تكون وتفسد كالحشب للسريو والعفص والزاج للحبر . والهيولى الأولى التى أشرنا إليها لاتكون ولا تفسد ، إنما هي متعلقة بالحصول بالإبداع . وأما الصور فبعضها يكون ويفسد ، وهى التى فى الكائنة الفاسدة ، وبعضها لا يكون ولا يفسد وهى التى فى المبدعات . وقد يقال لها إنها لاتكون ولا تفسد بمعنى آخر ، فإنه ربما قيل للصور التى فى الكائنات الفاسدة إنها لاتكون ولا تفسد بمعنى أنها غير من هيولى وصوره حتى تكون وتفسد ، إذ يراد بالكون حينئذ حصول صورة لموضوع ويكون الكائن مجموعها وبالفساد ما يقابله . وأما العدم ، فإذا كان كونه ، إن كان له كون ، هو حصوله بعد ما لم يكن ، وكان حصول وجوده ليس وجود ما له ذات حاصلة بنفسه ، بل كان وجوده بالعرض لأنه عدم شئ معين فى شئ معين هو الذى فيه قوته ، فيكون له نحو من الكون أيضا بالعرض ومن الفساد بالعرض . فكونه هو أن تفسد الصورة عن المادة فيحصل عدم بهذه الصفة ، وفساده أن تحصل الصورة فلا يكون حينئذ العدم الذى بهذه الصفة موجودا ، ولهذا العدم عدم بالعرض ، كما أن له وجودا بالعرض ، وعدمه هو الصورة لكن ليس قوام الصورة ووجودها هو بالقياس إليه ؛ بل ذلك يعرض له باعتبار ما . وقوام هذا العدم ووجوده هو بنفس القياس إلى هذه الصورة ، فكان عدم العدم اعتبار ما يعرض للصورة من الاعتبارات الإضافية التى ربما عرضت للشئ إلى غير نهاية ، والقوة على العدم هى بهذه المنزلة ، لأن القوة الحقيقية هى بالقياس إلى الفعل والاستكمال ولا استكمال بالعدم ولا فعل حقيقيا له .

ويجب أن نعلم أيضا أن هذه المبادئ الثلاثة المشتركة على أى نحو يكون مشتركا فيها بالقياس إلى ما تحت كل واحد مما فيه تكون الشركة ، فإنه يعظم علينا ما يقولونه من أن اسم كل واحد منها مشترك ، فإنه إن كان كذلك فيكون سعى الجماعة مقصورا على أن يوجدوا للمبادئ الكثيرة ثلاثة أسماء يعم كل اسم منها طائفة من المبادئ ، وتحتوى الأسماء الثلاثة على الجميع . فإن هذا قد كان يكفى أن يكون المهم فيه بأن يصطلح فيما بيننا

- (١) والزاج : ساقطة من سا ، م .
- (٢) إنما : وإنما ط || الصور : الصورة سا ، م .
- (٤) فانه ربما : فريما سا || فى : من ط || الكائنات : الكائنة ب ، د ، سا ، م .
- (٥) وتفسد : ساقطة من سا || مجموعها : مجموعها سا .
- (٦-٧) حصول وجوده : حصوله ووجوده د ، سا ، م .
- (٧) حاصلة : ساقطة من سا || بنفسه : بنفسها ط .
- (٨) أن تحصل : أو تحصل د .
- (٩) وفساده ..... الصفة : ساقطة من سا .
- (١٠) هو : ساقطة من م .
- (١٢) فكان : وكان م || ما يعرض : بالعرض ط .
- (١٣) والاستكمال : بالاستكمال ط .
- (١٦) بما : منها سا ، ط ، م || الشركة : المشتركة د ، ط ، م || فإنه إن : وإن سا .
- (١٨) يكفى : يكون ط || المهم : المهم ط .

على أسماء ويتواطأ عليها ، ولو فعلنا ذلك أو لم فعله ، بل قبلنا ما فعلوه ، لم يكن في أيدينا إلا أسماء ثلاثة ، وما كان يحصل لنا من معاني المبادئ شئ البتة ، وبس ما فعل من رضى بهذا لنفسه .

- وليس يمكننا أيضا أن نقول إن كل واحد منها يدل على ما يشمله بالتواطؤ الصرف ، فكيف وقد وقع تحت كل واحد منها أصناف شتى من مقولات شتى تختلف في معنى المبدئية بالتقديم والتأخير ، وبالأخرى ، بل يجب أن تكون دلالتها دلالة التشكيك كدلالة الوجود والمبدأ والوحدة. وقد عرفنا الفرق بين المشكك وبين المتفق والمتواطئ في المنطق فلجميع ما يقال إنه هيولى طبيعة تشترك في معنى أنها أمر من شأنه أن يحصل له أمر آخر في ذاته ، بعد أن ليس له ، وهو الذى يكون منه الشئ وهو فيه لا بالعرض . فربما كان هو بسيطا ، وربما كان مركبا بعد البسيط كالحشب للسريز ، وربما كان الحاصل له صورة جوهرية أو هيئة عرضية . وجميع ما يقال له إنه صورة فهو الهيئة الحاصلة لمثل هذا الأمر المذكور ، والذى يحصل منهما أمر من الأمور بهذا النحو من التركيب . وجميع ما يقال له عدم فهو لا وجود ، مثل هذا الشئ الذى سميناه صورة فيما من شأنه أن يحصل له . وجميع نظرا في الصورة ههنا واعتبارنا مبدئيتها مصروف إلى كونه مبدأ بأنه أحد جزئى الكائن لأنه فاعل ، وإن جاز أن يكون صورة فاعلا. وقد كنا بينا أن الطبيعي لا يشتغل بالمبدأ الفاعلى والغائى المشتركين بالنحو الأول للأمور الطبيعية كلها ، فحري بنا أن نشغل بالمبدأ الفاعلى المشترك للطبيعيات التى بعده .

- وإذ قد فرغ من المبادئ التى هى أخرى بأن تسمى مبادئ أى المقومة للكائن أو للجسم الطبيعى ، فيجب أن نشغل بالمبادئ التى هى أولى بأن تسمى عللا ، ولنعرّف منها المبدأ الفاعلى المشترك للطبيعيات وهو الطبيعة .

- 
- (٣) الصرف : ساقطة من د ، سا || فكيف : وكيف ب ، سا .  
(٤) تختلف .... وبالأخرى : ساقطة من سا || وبالأخرى : وبالأولى والأخرى ط ؛ وبالأخرى م .  
(٥) كدلالة .... المشكك : ساقطة من د .  
(٦) طبيعة : طبيعة سا .  
(٧) ليس : يكون بنح || منه : فيه د .  
(٨) له : ساقطة من د || الحاصلة : الحاصل د ؛ + الذى ط || والذى : الذى سا ، م .  
(٩) مبدئيتها : بمبدئيتها سا .  
(١٠) الفاعل والغائى المشتركين : الفاعل المشترك والغائى المشترك ط .  
(١١-١٢) والغائى .... الفاعل : ساقطة من د .  
(١٣) إذ ؛ إن ب ؛ إذ د ، سا ، م || إن ؛ أن سا || أى : ساقطة من ب ، سا ، ط || المقومة : المقدمة بنح .  
(١٤-١٥) نسمى .... بأن : ساقطة من سا .

في تعقب ما قاله برمانيدس وماليسوس  
في امر مبادئ الوجود

وإذ قد بلغنا هذا المبلغ فقد سألتنا بعض أصحابنا أن نتكلم عن المذاهب المستفسدة التي للقدماء في مبادئ  
الطبيعيات قبل الكلام في الطبيعة . وتلك المذاهب مثل المنسوب إلى ماليسوس وبرمانيدس أن الوجود واحد  
غير متحرك ، ثم يقول ماليسوس إنه غير متناه ، ويقول برمانيدس إنه متناه ، ومثل مذهب من قال إنه  
واحد غير متناه قابل للحركة إما ماء أو هواء أو غير ذلك ، ومذهب من جعل المبادئ غير متناهية العدد ، وإما  
أجزاء لا تتجزأ مبنوثة في الخلاء وإما أجساما صغارا مشابهة لما يكون عنها مائية وهوائية وغير ذلك مخالطة كلها  
للكل ، وسائر المذاهب المذكورة في كتب المشائين . وأن نتكلم على النحو الذي نقضوا به مذاهبهم ، فنقول  
إن مذهب ماليسوس وبرمانيدس إنما غير محصلين له ، ولا يمكننا أن ننص على ما عرضهما فيه ، ولانظنهما  
يبلغان من السفه والغباء هذا المبلغ الذي يدل عليه ظاهر كلامهما ، فلهما كلام أيضا في الطبيعيات وعلى  
كثرة المبادئ لها مثل قول برمانيدس بالأرض والنار ، وعلى تركيب الكائنات منها ، فيكون وشيكا أن تكون  
إشارتهما إلى الوجود الواجب الوجود الذي هو بالحقيقة موجود ، كما تعلمه في موضعه ، وأنه غير متناه

(٢) فصل : فصل د ب ؛ الفصل الرابع ط ، م .

(٣-٤) فصل ..... الوجود : ساقطة من د .

(٣) تعقب : تعقيب ط || وماليسوس : وما ليوس ط .

(٤) الوجود : الموجود ب ، سا .

(٥) وإذ قد : وإذا م .

(٦) ما ليسوس : ما ليوس ط .

(٧) ماليسوس : ما ليس سا ، م || ويقول برمانيدس : وبرمانيدس سا .

(٧-٨) وإما أجزاء : إما أجزاء سا ، م .

(٩) صمارا : ساقطة من ط || مائية : + حمية سا ، م ، || مخالطة : مخالط سا ، م ، || كلها : كل يخ .

(١١) ماليسوس : ماليس م .

(١٢) هذا : ساقطة من ط ، م || الذي ..... كلامهما : ساقطة من د ، سا .

(١٣) تركيب : التركيب م .

(١٤) هي : ساقطة من د .

ولا متحرك وأنه غير متناهي القوة أو أنه متناه على معنى أنه غاية ينتهي إليها كل شيء ، والذي ينتهي إليه يتخيل أنه متناه من حيث أنه ينتهي إليه ، أو يشبه أن يكون غرضهما شيئا آخر وهو أن طبيعة الوجود معنى واحد بالحد والرسم ، وأن سائر الماهيات هي غير نفس طبيعة الوجود ، لأنها أشياء يعرض لها الوجود ويلزمها كالإنسانية. فإن الإنسانية ماهية وليست نفس الوجود ولا الوجود جزءها ، بل الوجود خارج عن حدها كما بينا في مواضع أخرى ، عارض لها . فيشبه أن يكون من قال إنه متناه عنى أنه محدود في نفسه ليس طبائع ذاهبة في الكثرة ، ومن قال إنه غير متناه عنى أنه يعرض لأشياء غير متناهية. وليس ينبغي عليك بما تعلمه في مواضع أخرى أن الإنسان بما هو إنسان ليس هو الوجود بما هو وجود ، بل معناه خارج عنه ، وكذلك كل شيء من الأمور الداخلة في المقولات ، بل كل شيء منها موضوع للوجود ويلزمه الوجود .

- فإن لم يذهب إلى هذا وكابرا ، فليس يمكنني أن أناقضهما . وذلك لأن القياس الذي يناقض به مذهبهما يكون لامحالة مؤلفا من مقدمات ، ويجب أن تكون تلك المقدمات إما في أنفسها أظهر من النتيجة ولا أجد شيئا يكون أظهر من هذه النتيجة أو تكون مسلمة عند الخصم . وليس يمكنني أن أعرف أي تلك المقدمات يسلمتها هذان ، فإنهما إن جوزا ارتكاب هذا المحال فمن يؤمنني إقدامهما على إنكار كل مقدمة من المقدمات المستعملة في القياس عليهما . على أني أجد كثيرا من المقدمات التي يناقضان بها أخفى من النتيجة التي يراد منها مثل ما يقال إنه إن كان الموجود جوهرًا فقط فلا يكون متناهيًا ولا غير متناه ، لأن هذين عارضان للكم ، والكم عارض للجوهر ، فيكون حينئذ جوهر موجود وكم موجود ، فيكون الموجود فوق اثنين كم وجوهر .

- (١) متناه : ساقطة من م || غاية : غايته ط || إليه : + كل شيء ط .  
(٢) أنه (الثانية) : ساقطة من م || الوجود : الموجود سا ، ط ، م .  
(٣) والرسم : أو الرسم سا ، ط ، م || الوجود (الأولى الثانية) : الموجود سا .  
(٤) الوجود (الأولى) : الموجود || الوجود (الثالثة) : الموجود سا ، م || حدها : + لاحقًا لاهيئتها ط ؛ + لاحقًا لاهيئتها م .  
(٥) أن يكون : ساقطة من ط || في نفسه : ساقطة من سا .  
(٦) بما : مما سا || الوجود : الموجود سا ، ط ، م || وجود : موجود سا ، ط ، م || وكذلك كل شيء من : وكذلك حال كل واحد من يخ ، ط ، م .  
(٨) للوجود : للوجود د ، سا ، ط ، م ، || ولزمه : يلزمه سا ، م ، || الوجود : الموجود سا ، م .  
(٩) وكابرا : وتكابرا م .  
(١٠) أنفسها : نفسها سا .  
(١٠-١١) ولا أجد ..... النتيجة : ساقطة من سا .  
(١١) مسلمة : مسلمًا ط || أمرف : + أن ط .  
(١٢) يسلمتها : يسلمان ط ؛ يسلمها م || فمن : : فا ط .  
(١٣) عليهما : + بن ط .  
(١٤) فلا يكون : ولا يكون د || هذين عارضان : هذا عارض سا ، م .  
(١٥) جوهر .... اثنين : ساقطة من سا || كم وجوهر : ساقطة من د .

وأنت إذا تأملت وجدت التناهي وغير التناهي يكفى في تحقق وجوده أن يكون كما متصلا وهو المقدار المشاهد. وبنا حاجة شديدة إلى أن نبين أن المقدار المشاهد قائم في مادة وموضوع وليس وجودا إلا في موضوع فإن هذا ليس يبين بنفسه ، بل يحتاج في إباته إلى تكلف يعتد به ، فكيف يؤخذ هذا مقدمة في إنتاج ما هو بين بنفسه ، وكذلك ما قالوا من أن المحدود متجزئا بأجزاء حده وغير ذلك .

٥ وأما سائر القوم فلنشر إشارة خفيفة في هذا الموضوع إلى فساد مذاهبهم ، ثم لنا في مستقبل ما نكتبه كلام يوقف منه على جليلة الحال في زيغهم وقوفا شافيا . ونقول الآن : أما القائلون منهم بأن المبدأ واحد فيتوجه إليهم النقص من وجهين : أحدهما من جهة أنهم قالوا : إن المبدأ واحد ، والثاني من جهة أنهم قالوا : إن ذلك المبدأ هو ماء أو هواء . فأما النقص عليهم من جهة أن ذلك المبدأ هو ماء أو هواء فالأخلق به الموضوع الذى نتكلم فيه على مبادئ الكائنات الفاسدات لاعلى المبادئ العامة ، فإنهم وضعوا ذلك المبدأ مبدأ للكائنات الفاسدات أيضا . وأما الدلالة على فساد قولهم إن المبدأ واحد ، فهو أن مذهبهم يجعل الأمور كلها متفقة في الجواهر مختلفة في الأعراض ، ويطلقون مخالفة الأجسام بالفصول المتنوعة ، ويستضع لنا أن الأجسام تختلف بالفصول المتنوعة وأما القائلون بأن المبادئ التى يتكون عنها هذه الكائنات غير متناهية ، فقد اعترفوا أنهم لاعلم لهم ، بالكائنات ، إذ مبادئها غير متناهية . فلا يحاط بها علما ، فلا يحاط بما يتكون عنها ؛ وإذ لا سبيل إلى معرفة الكائنات فكيف علموا أيضا أن مبادئها غير متناهية ؟ وأما مناقضتهم من جهة تخصيصهم تلك الأمور غير المتناهية بأنها أجزاء لاتجزأ مبنوثة في الخلاء أو مودعة في الخليط ، فالأحرى أن نشغل به حيث نظر في مبادئ الكائنات الفاسدة أيضا . إذ بلغنا هذا المبلغ ، فلنختم هذا الفصل . وهذا الفصل داخل في كتابنا بالعرض فمن شاء أن يشته أثبته ، ومن شاء أن لا يشته لا يشته .

(١) وغير التناهي : + فبا ط

تحقق : تحقيق د ، م || يكون || يوجد ط || المشاهد : والمشاهد ب : د ، ط . (٢) وليس : وأنه ليس ط

(٣) بنفسه : في نفسه ط || يؤخذ : يوجد ب || مقدمة : متقدمة د .

(٤) متجزئا : يتجزى بيخ .

(٥) خفيفة : خفية ط || مذاهبهم : مذهبهم ب ، د ، سا || ثم لنا : ساقطة : من د || لنا : ساقطة من سا ، م .

(٦) جليلة : عليه سا || زيغهم : زيغهم ط || الآن : ساقطة من سا .

(٨) فالأخلق : فلا خلق ط .

(١٠) الفاسدات : والفاسدات سا ، ط ، م || مذاهبهم : مذاهبهم م .

(١١) المتنوعة : المتنوعة ط .

(١٢) المتنوعة : المتنوعة ط || عنها : عنه سا ، ط .

(١٣) بها : ساقطة من م || علما فلا يحاط بها : ساقطة من د || وإذ : فإذا سا ، ط ، م .

(١٥) نشغل : نشغل ط .

(١٦) وهذا : فهذا سا .

## [ الفصل الخامس ]

### هـ - فصل

#### في تعريف الطبيعة

- نقول : إنه قد تقع عن الأجسام التي قبلنا أفعال وحركات ، فنجد بعضها صادرة عن أسباب خارجية عنها توجب فيها تلك الأفعال والحركات ، مثل تسخن الماء وصعود الحجر . ونجد بعضها يصدر عنها أفعال ٥ وحركات صلورا عن أنفسهم من غير أن يستند صلورها عنها إلى سبب غريب ، كالماء : فإذا إذا سخناه ثم خلعنا عنه يبرد بطباعه ، والحجر إذا أصدناه ثم خلعنا عنه يهبط بطباعه ، وعسى أن يكون ظننا بالبدور في استحالتها نباتا والتطف في تكونها حيوانا قريبا من هذا الظن ونجد أيضا الحيوانات تتصرف في أنواع حركتها بإرادتها ، ولا نرى أن قاسرا لها من خارج يصرها تلك التصاريف . فيرسم في أنفسنا تخيل أن الحركات وبالجملة الأفعال والانفعالات الصادرة عن الأجسام قد يكون بسبب خارج غريب . ، وقد يكون عن ذاتها ١٠ لامن خارج . ثم الذي يكون عن ذاتها لامن خارج ، فمحن في أول النظر تجوز أن يكون بعضه لازما طريقة واحدة لا ينحرف عنها ، ويكون بعضه مفتح الطرائق مختلفة الوجوه . ومع ذلك فيجوز أن يكون كل واحد من الوجهين صادرا بإرادة وصادرا لإلا عن إرادة ، بل كصلور الرض عن الحجر الهابط والإحراق عن النار المشتعلة ، فهذا ما يرسم في أنفسنا .

(٢) فصل : فصل هـ ب ؛ ساقطة من د - الفصل الخامس ط . م .

(٤) نقول : فنقول سا ، ط .

(٥) تسخن : تسخين سا ، م .

(٦-٥) عنها أفعال ... عن : ساقطة من د || أفعال .... عن : ساقطة من سا ، م .

(٦) من أنفسها : لأنفسها د ، سا ، م || سخناه : أسخناه ط .

(٧) أصدناه : صعدناه م .

(٨) حيوانا : حيوانات ب ، سا ، م || قريبا : قريب سا .

(٩) أن (الثانية) : + تلك ط .

(١٠) بسبب : لسبب ط .

(١١) ثم ... خارج : ساقطة من سا .

(١٢) مفتح : مفتحين ط || الطرائق : الطلاق د || مختلفة : مختلف سا ، م .

(١٣) والاحراق : والاحتراق سا .

(١٤) المشتعلة : المشتعلة م .

ثم ما بدرينا أن تكون هذه الأجسام التي لا نجد لها محركات من خارج إنما تتحرك وتنفعل عن محرك من خارج لاندرکه ولا نصل إليه ، بل عساه أن يكون مفارقاً غير محسوس ، أو عساه أن يكون محسوس الذات غير محسوس التأثير أى غير محسوس النسبة التي بينه وبين المنفعل عنه ، الدالة على أنها موجبة له ، كمن لم ير المغناطيس يجذب الحديد حساً أو لم يعرف عملاً أنه جاذب للحديد ، إذ ذلك كالتعذر إدراكه بطلب العقل فإذا رأى الحديد يتحرك إليه لم يبعد أن يظن أنه متحرك إليه عن ذاته على أنه من الظاهر أن المحرك لا يصح أن يكون جسماً بما هو جسم ، إنما يحرك بقوة فيه . لكننا نضع وضعا بتسلمه الطبيعي ويرهن عليه الإلهي أن الأجسام المتحركة هذه الحركات إنما تتحرك عن قوى فيها هي مبادئ حركاتها وأفعالها ، فمنها قوة سمرك وتغير ويصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير إرادة وقوة ، كذلك مع إرادة وقوة متفنتة التحريك ، والفعل من غير إرادة قوة متفنتة الفعل والتحريك مع إرادة وكذلك القسمة في جانب السكون فالأول من الأقسام كما للحجر في هبوطه ووقوفه في الوسط ، ويسمى طبيعية . والثاني كما للشمس في دورانها عند محصل الفلاسفة ويسمى نفساً فلكية . والثالث كما للنباتات في تكونها ونشوها ووقوفها إذ تتحرك لا بالإرادة حركات إلى جهات شتى تفرعاً وتشعياً للأصول وتعرضاً وتطويلاً وتسمى نفساً نباتية . والرابع كما للحيوان ويسمى نفساً حيوانية وربما قبل اسم الطبيعة على كل قوة يصدر عنها فعلها . بلا إرادة فتسمى النفس النباتية طبيعة وربما قبل طبيعة لكل ما يصدر عنه فعله من غير روية واختيار حتى يكون العنكبوت إنما يشبك بالبطاع وكذلك ما يشبهه من الحيوانات.. لكن الطبيعة التي بها الأجسام الطبيعية طبيعية والتي نريد أن نفحص عنها هنا هي الطبيعة بالمعنى الأول .

وما أعجب ما قيل إن الباحث عن إثباتها من حقه أن يهزأ به وأظن أن المراد بذلك أن الباحث عن إثباتها

- (١) وتنفعل : وتنفعل ط || عن : + مبدأ ط .
- (٢) محسوس .... يكون : ساقطة من د . || غير .... : الذات : ساقطة من م .
- (٣) النسبة : البتة سا || الدالة : الدلالة م || أنها : أنه سا || موجبة : موجب بنح ، د || كمن : لم يكن م .
- (٤) المغناطيس : مغناطيس ب ، د || ذلك : ذلك م || إدراكه بطلب العقل : ساقطة من سا .
- (٥) متحرك إليه : يتحرك د ، سا ؛ يتحرك إليه م || أنه : أن م .
- (٦) هذه : بهذه د ، ط . || فيها : منها سا .
- (٩) الفعل والتحريك : التحريك والفعل سا ، ط ، م . || الأقسام : + هو د
- (١٠) وقوفه : وقوعه م || طبيعية : طبيعة ب ، سا .
- (١١) فلكية : ملكية بنح || النباتات : للنبات د ، سا ، ط ، م || تكونها ونشوها ووقوفها : تكونه ونشوه ووقوفه ط ، م . || إذ : فأنها ط .
- (١٣) طبيعة : طبيعية ط . (١٤) طبيعة : ساقطة من ط || فعلة من غير روية : فعل بلا روية ط .
- || يشبك : يشبة سا || بالطباع : الطبايع د ، م .
- (١٥) ما يشبهه : ما يشبهها سا ، ط .
- (١٦) الطبيعة : الطبيعية ط .
- (١٧) ما قيل : + من د || حقة : جهة م || وأظن : فأظن د .

وهو فاحص عن العلم الطبيعي يجب أن يستهزأ به ، إذ يريد أن يبرهن من الصناعة نفسها على مبادئها . وأما إن لم يرد هذا أو تأويل آخر مناسب لهذا ، بل أريد أن وجود هذه القوة بين نفسه ، فهو مما لأصغى إليه ولا أقول به . وكيف وقد يلزما كلفة شاقة أن نثبت أن لكل متحرك محركا . وقد يجشم ذلك مفيدنا هذه الآراء بمجملها يعتد به ، فكيف يستهزأ بمن يرى حركة ويلتمس الحججة على إثبات محرك لها فضلا عن أن يسلم محركا ويجعله خارجا . إلا أن الحق هو أن القول بوجود الطبيعة مبدأ للعلم الطبيعي ، وليس على الطبيعي أن يكلم من ينكرها . وإنما إثباتها على صاحب الفلسفة الأول ، وعلى الطبيعي تحقيق ما هيته . وقد حُدث الطبيعة بأنها مبدأ أول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض ليس على أنها يجب في كل شيء أن يكون مبدأ للحركة والسكون معا بل على أنها مبدأ لكل أمر ذاتي يكون للشيء من الحركة إن كانت والسكون إن كان .

ثم بدا لبعض من ورد من بعد أن يستقصى هذا الرسم ويوخى أن يزيد عليه زيادة ، فقال : إن هذا إنما يدل على فعل الطبيعة لا على جوهرها ، فإنه إنما يدل على نسبتها إلى ما يصدر عنها ويجب أن يزداد في حدها ، فيقال : إن للطبيعة قوة سارية في الأجسام تفيد الصور والخلق هي مبدأ لكذا وكذا . ونحن مبتدئون بأنه معنى الرسم المأخوذ عن الإمام الأول ثم نقبل على كفاية هذا المتكلف لزيادة كلفته موضحين أن ما فعله ردى فاسد غير محتاج إليه ولا إلى بدله فنقول : إن معنى قولنا : مبدأ للحركة ، أى مبدأ فاعل يصدر عنه التحريك في غيره وهو الجسم المتحرك . ومعنى قولنا : أول ، أى قريب لا واسطة بينه وبين التحريك ، فمعنى أن تكون النفس مبدأ لبعض حركات الأجسام التي هي فيها ولكن بواسطة .

وقد ظن قوم أن النفس تفعل حركة الانتقال بتوسط الطبيعة ، ولا أرى الطبيعة تستحيل محرقة للأعضاء خلاف ما توجه ذاتها طاعة للنفس فلو استحالت الطبيعة كذلك لما حدث الإعياء عند تكليف النفس إياها غير مقتضاها ، ولما مجاذب مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة : وإن عني بذلك أن النفس يحدث ميلا وبالبليل

(١) يستهزأ : يهزأ ط || إذ : لأنه م .

(٢) شاقة : + في سا ، م || مفيدنا : يفيدنا سا .

(٥) بوجود : لوجود ط || الطبيعة : + يعد ط || يكلم : يتكلم ط || ينكرها : ينظرها م .

(٦) تحقيق : يتحقق ط || حدث : وجدت م .

(٨) لكل : الكل ط || للشيء : لشيء سا .

(٩) يستقصى : استقصى ب ، استقصى بيخ ، سا ، م ؛ استبفض د || ويوخى : ويوحى سا . م .

(١٠) لاعل جوهرها : لاجوهرها سا . م .

(١١) الطبيعة : الطبيعة سا ، م || الصور والخلق : الصورة والخلق د ، ط .

(١٢) موضحين : موضحاد ، سا || روى : رأى ب .

(١٤) فاعل : ساقطة من سا .

(١٦) فيها : منها سا || بواسطة : بواسطة د ، م .

(١٩) وإن : فان ط ، م .

محرك ، فالطبيعة تفعل ذلك أيضا ، على ماستتضح لك . وكان مثل هذا الميل ليس هو المحرك، بل أمر به بمحرك  
المحرك، فإن كان للنفس متوسط في التحريك فذلك غير التحريكات المكانية ، بل في تحريك الكون والإتماء .  
وإذا أريد أن يكون هذا الحد عاما لكل محريك ، زيد فيه الأول فإن النفس قد تكون في المتحرك وبمحرك  
ماهي فيه محريكها الإتماء والإحالة ولكن لأولا ، بل باستخدام الطبايع والكيفيات وبين هذا لك بعد، وقوله :  
ما يكون فيه ليفرق بين الطبيعة والصناعة والقياسات . وأما قوله : بالذات فقد حمل على وجهين : أحدها  
بالتقياس إلى المحرك ، والآخر بالتقياس إلى المتحرك . ووجه حمله على الوجه الأول أن الطبيعة بمحرك لذاتها  
حين ما يكون بحال محريك لا عن تسخير قاسر ، فيستحيل أن لا تحرك إن لم يكن مانع حركة مباينة للحركة القاسرة .  
وحمله على الوجه الثاني أن الطبيعة بمحرك لما يتحرك عن ذاته لا عن خارج . وقوله لا بالعرض قد حمل أيضا  
على وجهين : أحدهما بالتقياس إلى الطبيعة ، والآخر بالتقياس إلى المتحرك . ووجه حمله بالتقياس إلى الطبيعة  
أن الطبيعة مبدأ لما كانت حركته بالحقيقة لا بالعرض : والحركة بالعرض مثل حركة الساكن في السفينة بحركة  
السفينة . والوجه الآخر أنه إذا حركت الطبيعة صنما فهي تحركه بالعرض ، لأن محريكها بالذات للنحاس  
للاصنم ، فليس الصنم من حيث هو صنم متحركا بالطبيعة كالحجر . فلذلك لا يكون الطب طبيعة . إذا عالج الطبيب  
نفسه وحرك الطب ما هو فيه ، لأنه فيه لا من حيث هو مريض ، بل من حيث هو طبيب ، فإن الطبيب إذا  
عالج نفسه فبرئ لم يكن بروه لأنه طبيب ، ولكن لأنه متعالج ، فإنه من حيث هو معالج شيء ومن حيث  
هو متعالج شيء فإنه من حيث هو معالج صانع العلاج عالم به ، ومن حيث هو متعالج قابل للعلاج مريض .  
فأما الزيادة التي رأى بعض اللاحقين بالأوائل أن يزيدها ، فقد فعل باطلا ، فإن القوة التي جعلتها كالحسن  
في رسم الطبيعة هو القوة الفاعلية، وإذا حُدَّت حُدَّت بأنها مبدأ الحركة من آخر في آخر بأنه آخر . وليس  
معنى القوة إلا مبدأ محريك يكون من الشيء، وليس معنى السريان إلا الكون في الشيء ، وليس معنى التخليق

- 
- (١) المحرك : المتحرك م .  
(٢) فذلك : بذلك سا .  
(٣) يكون : لا يكون ط .  
(٤) وبين : ويتبين سا ، ط .  
(٥) ما يكون : ما هو د ، سا ، ط ، م .  
(٦) فيتحيل : ويستحيل ط .  
(٧) تحرك : بمحرك د .  
(٨) كانت : كان ب ، د ، سا ، ط || حركة : + حركة ط .  
(٩) صنما : + من نحاس ط || تحريكها : تحريكه سا ، ط .  
(١٠) متحركا : متحركة . ط . || كالحجر : كالحجر د || فلذلك : وكذلك ط .  
(١١) الطب : للطبيب سا ؛ الطبيب م .  
(١٢) الطب : للطبيب سا ؛ الطبيب م .  
(١٣) الطب : الطبيب م .  
(١٤) ولكن : بل د ، ط || هو : ساقطة من م || معالج : متعالج ط .  
(١٥) متعالج (الأول) : معالج ط || فانه : وذلك لأنه ط . || العلاج : للعلاج ط || به : ساقطة من سا ، م .  
(١٦) بالأوائل : الأوائل سا ، م .  
(١٧) من : في سا ، م .

والتشكيل إلا داخلا في معنى التحريك ، وليس معنى حفظ الخلق والأشكال إلا في التسكين .

ولو كان هذا الرجل قال : إن الطبيعة هي مبدأ موجود في الأجسام لتحريكها إلى كمالها وتسكينها عليها هو مبدأ أول لحركة ماهو فيه وسكونها بالذات لا بالعرض ، لم يكن إلا مكررا لأشياء كثيرة من غير حاجة إليها فكذلك إذا أورد بدل طائفة من كلامه لفظا مفردا مواظنا لتلك الطائفة فيكون قد كرر أشياء كثيرة وهو

- لا يشعر . ومع ذلك فإن هذا المتدارك لخلل هذا الرسم بزعمه قد حسب أنه إذا قال قوة فقد دل على ذات غير مضافة إلى شيء وما فعل ، فإن المفهوم من القوة هو مبدأ التحريك والتسكين لا غير ، والقوة لا ترسم إلا من جهة النسبة الإضافية ، فلا يكون مازنه حقا من أنه قد هرب من ذلك بإيراد القوة فما عمله هذا الرجل باطل فاسد ، ثم معنى قول : الحاد الأول إنه مبدأ للحركة والسكون ليس معنى المبدأ الذي للحركة المكانية دون المبدأ الذي للحركة في الكيفية بل كان مبدأ لأي حركة كانت بالذات ، فهو طبيعة كالمبدأ للحركة التي في الكم والتي في الكيف والتي في المكان ، وفي غير ذلك إن كان حركة وسيوضح لك بعد أصناف الحركات . فأما ١٠ كونه مبدأ للحركة في الكم فهو حال الطبيعة الموجبة لزيادة تماخل وانسباط في الحجم ، أو تكاتف وانقباض في الحجم ، فإن هذا تحريك عن كية ، وإن شئت أن يجعل النمو بالطبيعة ، ونطاق اسم الطبيعة على ذلك ، وتأخذ الطبيعة على أحد المعاني المذكورة ، فافعل .

وأما كونه مبدأ للحركة في الكيف فمثل حال طبيعة الماء إذا عرض للماء إن استفاد كيفية غريبة لم تكن

- مقتضى طبيعته لكون البرودة مقتضى طبيعته . فإن العائق إذا زال ، ردت طبيعته إلى كيفية وأحاطه إليها ١٥ وحفظته عليها ، وكذلك الأبدان إذا ساءت أمزجتها وقويت طبيعتها ردتها إلى المزاج الموافق .

وأما في المكان فظاهر ، وهو حال طبيعة الحجر إذا حركته إلى أسفل وحال طبيعة النار إذا حركتها إلى

فوق

- 
- (١) والتشكيل : والتشكيك م .  
(٢) وتسكينها : وتسكينها ب ، د ، ط .  
(٣) وسكونها : وسكونها سا ، م .  
(٤) فكذلك : وكذلك م .  
(٥) بزعمه : لزعمه ط ؛ ساقطة من سا || حسب : حسب ط || فقد : ساقطة من ب .  
(٦) لا ترسم : لا ترسم سا ، م .  
(٧) بإيراد : بإرادة م .  
(٨) المبدأ (الأول) : بالمبدأ ط . (٩) الكيفية : الكيف ط ، م || كان : كل سا ، م || لأي : لأية م .  
(١٠) والتي : ساقطة من د || وفي غير : وغير م || كان : كانت ط .  
(١١) لكون : كون سا ؛ ككون ط .  
(١٢) عليها : عنها م .  
(١٣) وهو : + مثل ط || وحال طبيعة : وطبيعة سا ، م . || حركتها : حركت النار د ، ط .

وأما كونه مبدأ للحركة في الجواهر فمثل حال الطبيعة التي محرك إلى الصورة معدة بإصلاح الكم والكيف على ما تعلم . وأما حصول الصورة فعسى أن لا تكون الطبيعة مفيدتها، بل تكون مهينة لها، وتستفاد مواضع آخر . والأولى أن يعلم هذا من صناعة أخرى، فهذا هو حد الطبيعة التي هي كالجسمية وتعلى كل واحدة من الطبائع التي تحتها معناها .

## [ الفصل السادس ]

### و - فصل

#### في نسبة الطبيعة إلى المادة والصورة والحركة

إن لكل جسم طبيعة ومادة وصورة وأعراضا . وطبيعته هي القوة التي يصدر عنها تحركه أو تغيره الذي يتكون عن ذاته ، وكذلك سكنونه وثباته . وصورته هي ماهيته التي بها هو . ماهو ومادته هي المعنى الحامل لماهيته والأعراض هي الأمور التي إذا تصورت مادته بصورته ونمت نوعيته لزمته أو عرضت له من خارج . وربما كانت طبيعة الشيء هي بعينها صورته ، وربما لم تكن . أما في البسائط فإن الطبيعة هي الصورة بعينها ، فإن طبيعة الماء هي بعينها الماهية التي بها الماء هو ، ماهو لكنها إنما تكون طبيعة باعتبار وصورة باعتبار . فإذا الحركات قيست إلى الحركات والأفعال الصادرة عنها سميت طبيعة . وإذا قيست إلى تقويمها لنوع الماء ، وإن لم يلتفت إلى ما يصدر عنها من الآثار والحركات سميت صورة . فصورة الماء مثلا قوة أقامت هيولى الماء نوعا ، وتلك

- (١) معدة : بعده سا .
- (٢) عل ماتعلم : ساقطة من د ، سا || أن : ساقطة من د || مفيدتها : مفيدة إياها ط . || بل : قيل د .
- (٣) فهذا : وهذا سا ، م || كالجسمية : كالجنس ط || واحدة : واحد ب ، سا .
- (٤) فصل : فصل ب ؛ الفصل السادس ط ، م ؛ ساقطة من د .
- (٥) إن لكل : أعلام أن لكل م || إن : ساقطة من د ، سا || وطبيعته : فطبيعته سا || تحركه : تحرك د ؛ تحريكه م .
- (٦) يتكون : يتكون م || الحامل : الحاصل سا .
- (٧) طبيعة : طبيعة م .
- (٨) الماء : + هو ط .

غير محسوسه وعنها تصدر الآثار المحسوسة من البرودة المحسوسة والثقل الذى هو الميل بالفعل الذى لا يكون للجسم وهو في حيزه الطبيعي ، فيكون فعلها مثلاً في جوهر الماء ، إما بالقياس إلى المتأثر عنه فالبرودة وإما بالقياس إلى المؤثر فيه الشكل له فالرطوبة ، وبالقياس إلى مكانه القريب فالتحريك وبالقياس إلى مكانه المناسب فالتسكين .

- وهذه البرودة والرطوبة أعراض تلزم هذه الطبيعة ، إذالم يكن هناك عائق . وليس كل الأعراض تتبع الصورة في الجسم ، بل ربما كانت الصورة معدة للمادة لأن تتفاعل عن سبب خارج يعرض ، كما يعد لقبول الأغراض الصناعية وكثير من الأعراض الطبيعية ، وأما في الأجسام المركبة فالطبيعة كشيء من الصورة ولا تكون كنه الصورة ، فإن الأجسام المركبة لاتصير هي ما هي بالقوة المحركة لها بالذات إلى جهة وحدها وإن كانت لا بد لها في أن تكون هي ما هي من تلك القوة ، فكأن تلك القوة جزء من صورتها ، وكأن صورتها تجتمع من عدة معان فتتحد كالإنسانية فإنها تتضمن قوى الطبيعة وقوى النفس النباتية والحيوانية والنطق . ١٠ وإذا اجتمعت هذه كلها نوعاً من الاجتماع أعطت الماهية الإنسانية . وأما كيفية نحو هذا الاجتماع ، فالأولى أن يبين في الفلسفة الأولى ، اللهم إلا أن يعنى الطبيعة لا هذا الذى حددناه ، بل كل ما يصدر عنه أفعال الشيء على أى نحو كان على الشرط المذكور في الطبيعة أولم يكن . فعسى أن تكون طبيعة كل شيء صورته .

- ولكن غرضنا ههنا في إطلاق اسم الطبيعة هو ما حددناه . ومن هذه الأعراض ما يعرض من خارج ، ومنها ما يعرض من جوهر الشيء . وقد يتبع بعضها المادة كالسواد في الزنجي وآثار القروح وانتصاب القامة ، ١٥ وقد يتبع بعضها الصورة كالدكاء والفرح وغير ذلك في الناس وقوة الضحك فإن هذه وإن لم يكن بد في وجودها عن أن تكون مادة موجودة ، فإن منبعتها من الصورة ومبتدأها منها ، وستجد أعراضاً تلزم الصورة تنبعث عنها أو تعرض لها بوجه آخر لا يحتاج إلى مشاركة المادة ، وذلك إذا حقق لك علم النفس وقد تكون أعراض مشتركة تبتدئ من الجهتين جميعاً ، كالنوم واليقظة ، وإن كان قد يكون بعضها أقرب إلى الصورة

(١) الذى هو : هو الذى . م .

(٢) فسها : فعل الطبيعة يخ .

(٣) القريب : الغريب سا ، م || وباقياس : وإما بالقياس ط .

(٤) الصورة (الأولى) : للصورة ط ؛ + القى م .

(٥) والكثير : واكنه سا .

(٦) كانت : كان ط || القوة (الأولى والثانية) : القربى سا ، م || فكأن تلك القوة : ساقطة من د .

(٧) أعطت : أعطيت د .

(٨) أن : بأن ط . || حددناه : حددنا ط .

(٩) الشرط المذكور : الشرط المشروط سا ، م ؛ الشرط مشروط ط .

(١٠-١١) من خارج ومنها ما يعرض : ساقطة من د .

(١٢) تكون : + فى سا . | منبعتها : منبعتها ط || تازم الصورة : للصورة م .

(١٣) ضها : ضها سا ، م .

مثل اليقظة ، وبعضها أقرب إلى المادة مثل النوم . والأعراض اللاحقة من جهة المادة قد تبقى بعد الصورة كأنداب القروح وسواد الحبشى إذا ماتت. فالطبيعة الحقيقية هي التي أو مانا إليها، والفرق بين الصورة وبينها ما أشرنا إليه ، والفرق بين الحركة وبينها أظهر بكثير ، لكن لفظ الطبيعة قد يستعمل على معان كثيرة أحق ما يذكر منها هو ثلاثة منها فيقال طبيعة للمبدأ الذى ذكرناه ، ويقال طبيعة لما يقوم به جوهر كل شئ ، ويقال طبيعة لذات كل شئ . وإذا أريد بالطبيعة ما يقوم به جوهر كل شئ حتى أن يختلف فيها بحسب اختلاف المذاهب والآراء . فمن رأى أن يجعل الجزء الأحق من كل جوهر بأن يقوم هو عنصره وهيواله ، قال : إن طبيعة كل شئ عنصره ومن رأى أن يجعل الصورة أخرى بذلك ، جعلها طبيعة الشئ . وعسى أن يكون في أهل البحث قوم ظنوا أن الحركة هي المبدأ الأول لإفادة الجواهر قواماتها ، فجعلوها طبيعة كل شئ ، ومن جعل طبيعة كل شئ صورته جعلها في البسائط ماهيتها البسيطة وفي المركبات المزاج . وستعلم بعد أن المزاج ماهو ونرشدك الآن إليه يسيرا ، فنقول .

١٠ إن المزاج هو كيفية تحصل من تفاعل كيميائية متضادة في أجسام متجاورة ، وقد كان الأقدمون من الأوائل شديدي الشغف بتفصيل المادة والقول بها وتصويرها طبيعة ، ومنهم أنطيقون الذى يذكره المعلم الأول ويحكى عنه أنه أصر على أن المادة هي الطبيعة ، وأنها هي المقومة للجواهر ، ويقول لو كانت الصورة هي الطبيعة في الشئ لكان السرير إذا عفن وصار بحيث يفرغ غصنا وينتبه فرع سرير ، أو ليس كذلك ، بل يرجع إلى طبيعة الخشبية فثبت خشبا . كأن هذا الرجل رأى أن الطبيعة هي المادة ، ولا كل مادة ، بل المحفوظ ذاتها في كل تغير ، وكأنه لم يفرق بين الصورة الصناعية وبين الطبيعية ، بل لم يفرق بين العارض وبين الصورة ولم يعرف أن مقوم الشئ يجب أن لا يكون منه بد عند وجود الشئ ، ليس أنه الذى لا بد منه عند عدم الشئ

(١) قد تبقى : قد بقيت بخ .

(٢) إليها : إليه م .

(٣) أحق : وأحق ط .

(٤) ذكرناه : ذكرنا ط .

(٥) ما يقوم : ما يفتق ط .

(٦) الأحق : اللاحق م .

(٧) طبيعة كل : الطبيعة اكل م .

(٨) بعد : ساقطة من د .

(٩) تحصل : تحدث د .

(١٢) انطيقون : لانطيقون سا ؛ انطيقون ط .

(١٣) للجواهر : للجواهر سا .

(١٥) الخشبية : الخشب ط || فينت : وينت ط .

(١٦) الطبيعة : الطبيعة سا .

(١٧) مقوم : مفهوم د ؛ يقوم سا .

أو يكون ثابتا عند عدم الشيء . وما يعني أن يكون الشيء ثابتا في الأحوال ، ووجوده لا يكتفي في أن يحصل الشيء بالفعل مثل هذا الذي هو الهوى التي لا تفيد وجود الشيء بالفعل ، بل إنما تفيد قوة وجوده ، بل الصورة هي التي تجعله بالفعل . ألا ترى أن الخشب واللبن إذا وجدا كان للبيت كون بالقوة ، ولكن كونه بالفعل مستفاد من صورته حتى لو جاز أن تقوم صورته لافي المادة لاستغنى عنها . وهذا الرجل ذهب عليه أيضا أن الخشبية صورة ، وأنها عند الإثبات محفوظة ، فإن كان الذي يهمننا في مراعاة شرائط كون الشيء طبيعة هو أن تكون مفيدة للشيء جوهرية ، فالصورة أولى بذلك .

ولما كانت الأجسام البسيطة هي ماهي بالفعل بصورتها ، ولم تكن هي ماهي بموادها وإلا لما اختلفت . فين أن الطبيعة ليست هي المادة ، وأنها هي الصورة في البسائط ، وأنها في نفسها صورة من الصور ليست مادة من المواد . أو ما في المركبات فغير خاف عليك أن الطبيعة المحدودة وحدها لاتعطي ماهياتها ، بل هي مع زوائد ، إلا أن تسمى صورتها الكاملة طبيعة على سبيل الترادف ، فتكون الطبيعة تقال حينئذ على هذه وعلى الأول بالاشتراك . وأما الحركة فهي أبعد من أن تكون طبيعة للأشياء ، فإنها كما يتضح طارئة في حالة النقص وغريبة عن الجوهر .

(١) أو يكون ثابتا : ولا انفكاك ويكون ثابتا يخ ؛ ويكون ثابتا سا . || الأحوال : الأتوال د .

(٢) بل : قبل د .

(٣) الاترى : لاترى د || البيت : البيت سا ، م .

(٥) فان : وإن ط || يهمننا يهمننا . || كون الشيء طبيعة : الطبيعة د ، سا ؛ طبيعة ط ؛ كون الشيء طبيعته م .

(٧) بصورتها : بصورها ط .

(٨) وأنها : + هي ط || نفسها : أنفسها ط || ليست : وليست م .

(٩) المحدودة : ساقطة من سا .

(١٠) هذه : هذا ط .

(١٢) من : من ط .

[ الفصل السابع ]

ز - فصل

في الفاظ مشتقة من الطبيعة وبيان احكامها

هنا ألفاظ تستعمل ، فيقال الطبيعة والطبيعي وماله الطبيعة وما بالطبيعة وما بالطبع وما يجري المجري الطبيعي . فالطبيعة قد عرفتها ، وأما الطبيعي فهو كل منسوب إلى الطبيعة ، والمنسوب إلى الطبيعة هو إما ما فيه الطبيعة ، وإما ما عن الطبيعة . والذي فيه الطبيعة فالتصور بالطبيعة أو الذي الطبيعة كالجزم من صورته ، وأما ما عن الطبيعة فالآثار والحركات وما يمانس ذلك من الزمان والمكان وغيره ، وأما ماله الطبيعة فهو الذي في نفسه مثل هذا المبدأ وهو الجسم المحرك بطباعه ، وأما ما بالطبيعة فهو كل ما يوجد بالفعل من الطبيعة أو قوامه بالفعل عن الطبيعة بالوجود الأول كالأشخاص الطبيعية أو بالوجود الثاني كالأنواع الطبيعية . وأما ما بالطبع فهو كل ما يلزم الطبيعة كيف كان على مشاكلة القصد ، كالأشخاص والأنواع الجوهرية ، أو لازما لها ، كالأعراض اللازمة والحادثة . وأما ما يجري مجرى الطبيعي ، فمثل الحركات والسكنات التي توجبها الطبيعة بنفسها لذاتها لاخارجة عن مقتضاها ، والخارج عن مقتضاها ربما كان بسبب غريب وربما كان عنها نفسها بسبب قابل فعلها وهو المادة ، فإن الرأس المسفط والأصبع الزائدة ليسا جاريتين على المجري الطبيعي ، ولكنهما بالطبع وبالطبيعة إذ سببهما الطبيعة ، ولكن ليس لنفسها ، بل لعارض ، وهو كون المادة بحال في كفيها أو كيتها تقبل ذلك .

(٢) فصل : فصل ز ب ؛ الفصل السابع م ؛ ساقطة من م .

(٤) ههنا : وههنا ط . (٤-هـ) المجري الطبيعي : مجري الطبيعة ط .

(٦) الطبيعة (الأول) : ساقطة من ط || فالتصور : والتصور د .

(٧) فالآثار : بالآثار سا || يمانس : يمانس م .

|| فهو : وهو ط || الذي : + اه سا . (٨) بطباعه : + والساكن بطباعه سا ، م || ما يوجد : ما كان وجوده سا || من : من م .

(٩) بالفعل : ساقطة من د ، م || عن : من ط (٩-١٠) وأما ما : وما سا ؛ وأما م .

(١١) مجري : المجري د ، سا ، م .

(١٢) مقتضاها (الثانية) : مقتضاه ط .

(١٣) نفسها : ساقطة من د || بسبب : لسبب ط . || ليسا جاريتين : ليس جاريا ب ، د ، سا ، م + ما ط || هل : ساقطة من د سا ، م

(١٤) واكتها : ولكنه د ، سا ، م || سببها : سبب ب ، د ، سا ، م .

(١٥) كفيها : كفيها د .

والطبيعة تقال على وجه جزئى ، وتقال على وجه كلى . فالنّى تقال على وجه جزئى هى الطبيعة الخاصة بشخص شخص ، والطبيعة التى تقال على وجه كلى فرّما كانت كلية بحسب نوع ، وربما كانت كلية على الإطلاق ، وكلاهما لا وجود لهما فى الأعيان ذواتا قائمة إلا فى التصور ، بل لا وجود إلا للجزئى . أما أحدهما فهو ما تعقله من مبدأ مقتضى التدبير الواجب فى استحفاظ نوع نوع ، والثانى ما تعقله من مبدأ مقتضى التدبير الواجب فى استحفاظ الكل على نظامه .

وقد ظن بعضهم أن كل واحد منهما قوة موجودة ، أما الأولى فسارية فى أشخاص النوع ، وأما الأخرى فسارية فى الكل . وظن بعضهم أن كل واحد منهما هو فى ذاته وفيضانه عن المبدأ الأول واحد . وينقسم بانقسام الكل ويختلف فى القوابل . وليس من هذا شئ يجب أن يصغى إليه ، فإنه لا وجود إلا للقوى المختلفة التى فى القوابل ولم تكن البتة متحدة ثم انقسمت . نعم لها نسبة إلى شئ واحد ، والنسبة إلى الشئ الواحد الذى هو المبدأ لا يرفع الاختلاف الذاتى عن الأشياء ولا يقوم المنسوبات مجردة بأنفسها ، بل لا وجود للطبيعة بهذا المعنى لافى ذات المبدأ الأول ، فإنه من المحال أن يكون فى ذاته شئ غير ذاته كما تعلم بعد ، ولا فى طريق السلوك إلى الأشياء كأنه فائض ، لكنه بعد لم يصل ولاله وجود فى الأشياء متحدا بلا اختلاف ، بل طبيعة كل شئ آخر بالنوع أو بالنوع أو بالعدد . ولا أيضا ما يثلونه من شروق الشمس كذلك ، فإن الشمس لا ينفصل عنها شئ يقوم واحدا لا جسم ولا عرض ، بل إنما يحدث شعاعها فى القابل ويحدث فى كل قابل آخر بالعدد وليس لذلك الشعاع وجود فى غير القابل ، ولا هو من جملة شعاع جوهر الشمس قد انحدر منه إلى المواد فغشيا . نعم لو لم يختلف القابل وكان واحدا ، لكان الأثر واحد بحسبه حينئذ ، وتبين لك تحقيق هذا كله فى غير هذه الصناعة .

- (١) فالى : فالى د .
- (٢) شخص : ساقطة من د || عل وجه ب ، د ، سا ، م || بحسب .... كلية : ساقطة من د .
- (٣) للجزئى : يلزق ط .
- (٤) مقتضى : يقتضى ط || نوع نوع : نوع د ، سا ، م . || مقتضى : يقتضى ط .
- (٥) واحد : واحدة ط || وأما الأخرى : والأخرى د ، سا ، م .
- (٦) هو : ساقطة من د . || وينقسم : وينقسم سا ، ط ، م .
- (٧) ويختلف : ساقطة من د . || فإنه : وإنه م .
- (٨) المنسوبات : المنسوبات د . || للطبيعة : لطبيعة م .
- (٩) شئ : + غريب يخ ، ط ، م || غير : هن ط ، م .
- (١٠) لكنه : ساقطة من سا .
- (١١) شئ : + شئ ط . || لا ينفصل : لا ينفصل سا .
- (١٢) شعاعها : شعاعها د ، سا ، شعاعها ط || ويحدث : ويحدث م .
- (١٣) ولاهو : + شئ ط .
- (١٤) بحسبه : بحسب سا || وتبين : وتبين سا ، م .

لكن إن كانت طبيعة كلية من هذا الجنس . فلا تكون على أنها طبيعة ، بل على أنها أمر معقول عند الأوائل والمبادئ التي يفيض منها تدبير الكل أو على أنها طبيعة جرم أول من الأجرام السماوية التي بتوسطها يستحفظ النظام ولا يكون البتة طبيعة واحدة الماهية سارية في الأجسام الأخرى .

فهكذا يجب أن تتصور الطبيعة الكلية والجزئية ، ثم تعلم أن كثيرا مما هو خارج عن مجرى الطبيعة الجزئية ليس بخارج عن مجرى الطبيعة الكلية ، فإن الموت وإن كان غير مقصود في الطبيعة الجزئية التي في زيد ، فهو مقصود في الطبيعة الكلية من وجوه : أحدها لتخلص النفس عن البدن للسعادة في السعداء ، وهي المقصودة ولها خلق البدن ، وإذا أخلفت فليس لسبب من الطباع ، بل لسوء الاختيار . وليكون لقوم آخرين حالم في استحقا ق الوجود حال هذا الشخص وجودا ، فإنه إن خلد هؤلاء لم يسع للآخرين مكان ولا قوت . وفي قوة المادة فضل للآخرين وهم يستحقون مثل هذا الوجود ، وليسوا أولى بالعدم الدائم من هؤلاء بالخلود ، فهذه وغيرها مقاصد في الطبيعة الكلية . وكذا الأصعب الزائدة فهي مقصودة الطبيعة الكلية التي يقتضى أن تكسى كل مادة ما يستعد لها من الصور ولا تعطل ، فإذا فضلت مادة تستحق الصورة الأصعب لم تحرم ولم تضيع .

- 
- (١) كلية : كليته م || على أنها طبيعة بل : ساقطة من سا .
  - (٢) جرم أول من : جرم من أول من سا || الأجرام ط .
  - (٣) يستحفظ : استحفظ ط || الأخرى : الأخر ط .
  - (٤) فهكذا : فكذا سا ، هكذا م .
  - (٥) الكلية : ساقطة من ب ، د ، ط . || التي : ساقطة من م .
  - (٦) وإذا : فإذا د ؛ وإذا سا ، ط ، م || أخلفت : اختلف د ؛ اختلفت سا ، ط ، م || فليس : فليست ط ؛ ولست م .
  - (٨) للآخرين : الآخرين سا ، م .
  - (٩) وغيرها : ساقطة من د ، سا || فهي : هو سا ؛ هي م || مقصودة : مقصود في د ؛ ما ؛ مقصودة في م .
  - (١٠) الصور : الصورة د ، سا ، ط . || قفلت : صلت سا ؛ فصلت م || الصورة : الصور د ؛ الصورة ط .

## [ الفصل الثامن ]

### ز - فصل

#### فى كيفية بحث العلم الطبيعى ومشاركاته لعلم آخر ان كانت له مشاركة

- وإذا قدر عرفت الطبيعة ، وعرفت الأمور الطبيعية فقد اتضح لك فضل اتضاح أن العلم الطبيعى عن أى الأشياء يبحث ، ولما كان المقدار المحلود من لوازم هذا الجسم الطبيعى وعوارضه الذاتية أعنى الطول والعرض والعمق المشار إليها وكان الشكل من لوازم المقدار كان الشكل أيضا من عوارض الجسم الطبيعى . ولما كان المهندس موضوعه المقدار فموضوعه عارض من عوارض الطبيعى ، والعوارض التى يبحث عنها هى من عوارض هذا العارض . فمن هذه الجهة تصوير الهندسة جزئية بوجه ما عند العلم الطبيعى ، ولكن الهندسة الصرفة لا تشارك الطبيعى فى المسائل . وأما علم الحساب فهو أبعد من المشاركة وأشد بساطة ، بل ههنا علوم أخرى تحتمل كعلم الأثقال ١٠ وعلم الموسيقى وعلم الأكر المتحركة ، وعلم المناظر وعلم الهيئة . وهذه العلوم أقرب مناسبة إلى العلم الطبيعى ، وعلم الأكر المتحركة أبسطها ، وموضوعه كرة متحركة . والحركة شديدة المناسبة للمقادير لاتصالها وإن كان اتصالها لا لذاتها ، بل لسبب مسافة أو زمان ، كما نين نحن من بعد . ثم البراهين الموردة فى علم الأكر المتحركة لا تستعمل فيها المقدمات الطبيعية البتة .
- وَأما علم الموسيقى فموضوعه النغم والأزمنة وله مبادئ من علم الطبيعى ومبادئ من علم الحساب . وكذلك ١٥ علم الأثقال وعلم المناظر أيضا موضوعه مقادير منسوبة إلى وضع فامن البصر وله مبادئ من الطبيعىات ومن الهندسة .

(٢) فصل : فصل ح ب ؛ الفصل الثامن ط ، م ؛ ساقطة من د .

(٤) لعلم آخر : لمؤم أخرم || كانت له مشاركة ؛ كان د || مشاركة ؛ مشاركة سا ، م .

(٥) وإذ : فإذا م || قذ : ساقطة من م || اتضاح : إيضاح سا ، م .

(٨) عارض ؛ ساقطة من سا || عوارض : + الجسم ط || هى : هو سا .

(٩) ولكن : لكن د ، ط ، م . || لا تشارك : + العلم ط .

(١٠) من : + هذا ط || تحتمل : تحتمل م .

(١٣) كان : كانت ط || لسبب : بسبب ط || الموردة : ساقطة من سا ، م .

(١٥) الطبيعى : الطبيعىين سا ، م . || وكذلك : كذلك م .

وهذه العلوم لا تشارك كلها العلم الطبيعي في المسائل البتة ، وكلها ينظر في الأشياء التي لها من حيث هي ذوات كم ، ومن حيث لها عوارض الكم التي لا يوجب تصور عروضا لكم أن يجعلها كما في جسم طبيعي فيه مبدأ حركة وسكون لا يحتاج إلى ذلك .

- وأما علم الهيئة فموضوعه أعظم أجزاء موضوع العلم الطبيعي ، ومبادئه طبيعية وهندسية . أما الطبيعية
- ٥ فمثل أن حركة الأجرام السماوية يجب أن تكون محفوظة على نظام واحد وما أشبه ذلك مما استعمل كثير منه في أول الجسطى . وأما الهندسية فما لا يخفى ويخالف سائر تلك العلوم في أنه يشارك الطبيعي في المسائل أيضا ، فيكون موضوع مسأله شيئا من موضوعات مسائل العلم الطبيعي ، والحمول فيه أيضا عارض من عوارض الجسم الطبيعي ومحمول في مسائل العلم الطبيعي ، مثل أن الأرض كرية والسما كرية وما أشبه ذلك . فهذا العلم كأنه ممتزج من طبيعي ومن تعليمي ، فإن التعليمي المحض مجرد لافي مادة البتة ، وكان هذا موقع لذلك
- ١٠ الجرد في مادة معينة . لكن المقدمات المبرهن بها على المسائل المشتركة لصاحب الهيئة والطبيعي مختلفة . أما مقدمات التعليمي فرصدية مناظرية أو هندسية ، وأما مقدمات الطبيعي فمأخوذة مما توجه طبيعة الجسم الطبيعي وربما خلط الطبيعي فأدخل المقدمات التعليمية في براهينه ، وخلط التعليمي فأدخل المقدمات الطبيعية في براهينه . وإذا سمعت الطبيعي يقول : لولم تكن الأرض كرية لم يكن فضل الكسوف القمري هلاليا ، فاعلم أنه قد خلط . وإذا سمعت التعليمي يقول : وأشرف الأجرام له أشرف الأشكال وهو المستدير وأن أجزاء الأرض
- ١٥ يتحرك إليها على الاستقامة وما أشبه ذلك ، فاعلم أنه قد خلط .

وانظر كيف يختلط الطبيعي والتعليمي في البرهان على أن جرما مآمن البسائط كرى . أما التعليمي فيستعمل في بيان ذلك ما يجد عليه حال الكواكب في شروقها وغروبها وارتفاعها عن الأفق وانخفاضها ، وان ذلك

(١) لاتشارك كلها : كلها لاتشارك سا ، م .

(٢) يجعلها : يجعله ط .

(٤) العلم : علم ط ، م .

(٦) فما : فما ط .

(٨) فإن : كان ب د ، سا ، م .

(١١) مقدمات : ساقطة من ذ ، سا || طبيعة : ساقطة من م .

(١٢) فأدخل : وأدخل د ، سا || التعليمية : الطبيعية سا .

(١٣) وإذا : فإذا ط .

(١٤) خلط : خلطه ب || التعليمي : الطبيعي م .

(١٥) إليها إليه سا . || قد : ساقطة من سا .

(١٦) ما : ساقطة من سا ، م .

(١٧) الكواكب : ساقطة من سا .

- لا يمكن إلا أن تكون الأرض كرية . والطبيعي يقول إن الأرض جرم بسيط ، فشكله الطبيعي الذي يجب ، طبيعة متشابهة يستحيل ان يكون مختلفا فيه ، فيكون في بعضه زاوية وفي بعضه خط مستقيم ، أو يكون بعضه على ضرب من الانحناء والآخر على خلافه، فيجد الأول قداًتي بدلائل مأخوذة من مناسبة المقابلات والأوضاع والمخاضيات ، من غير أن تكون محتاجة إلى أن يكون فيها تعرض لقوة طبيعية موجبة فيها للمنى . وتجد الثاني قد أتى بمقدمات مأخوذة من مقتضى طبيعة الجسم الطبيعي بما هو طبيعي ، والأول أن يكون قد أعطى الإنية ولم يعط العلة والثاني العلة واللمية . والأعداد بما هي أعداد قد توجد في الموجودات الطبيعية ، إذ يوجد فيها واحد وواحد آخر . وكون كل واحد منهما واحد ليس كونه ذاته من ماء أو نار أو أرض أو شجرة أو غير ذلك ، بل الوحدة أمر لازم له خارج عن ماهية . واعتبار ذينك الواحدين من حيث هما في نحو من أنحاء الوجود معا هو صورة الاثنية في ذلك الوجود ، وكذلك في غير ذلك من الأعداد وهذا هو العدد المعلوم . وقد توجد في الموجودات غير الطبيعية التي سيتضح أن لها إنية وقواما فليس العدد داخل في العلم الطبيعي ، لأنه لا هو جزء ولا هو نوع من موضوعه ، ولا هو عارض خاص به ، فهو يته لا تقتضى تعلقاً بالاطبيعات ولا بغير الطبيعات . ومعنى التعلق أن يكون وجوده خاصا بما قيل إنه متعلق به مقتضيا لإياه ، بل هو مباين لكل واحد منهما بالقوام وبالحد ، ويتعلق إن كان ولا بد بالموجود العام فيكون من الأمور اللازمة له .
- فطبيعة العدد بحيث تصلح أن تعقل مجردة عن المادة أصلا ، والنظر فيها من حيث هي طبيعة العدد وما يعرض لها من هذه الجهة نظر مجرد عن المادة ، ثم قد تعرض لها أحوال ينظر فيها الحاسب ، وتلك الأحوال لا تعرض لها إلا وقد وجب تعلقها بالقوام بالمادة ، وإن لم يجب تعلقها بها بالحد ، ولم تكن مما تخصها بمادة معينة

(١) والطبيعي : فالطبيعي م . || جرم : حم د ، ط .

(٢) طبيعة : طبيه د ، ط || يستحيل : مستحيل ب ، سا .

(٣) مناسبة : مناسبات ط .

(٤) محتاجة : محتاجا م || يكون فيها تعرض : يتعرض فيها م || لقوة : بقوة ط .

(٥) والأول : فالأول ط ، م .

(٦) العلة ( الأولى والثانية ) : المليية ط ، م || والثاني : + أعطى سا ، م .

(٧) منها : منها ب ، سا || كونه : كون م || ذاته : ذاتا ط || شجرة : شجر ط .

(٨) ذلك : + النحو من ط .

(٩) في (الأول) : ساقطة من سا ، ط ، م || أن : أنها د ، ط .

(١٠) ولا هو : ولا سا ، م . || لا بالطبيعات : إلا بالطبيعات د ، ط .

(١١) ولا بغير الطبيعات : ساقطة من م .

(١٢) بالموجود : بالوجود م .

(١٣) بحيث : ساقطة من ط .

(١٤) قد : ساقطة من ط || تلك : تلك ب سا ، م .

(١٥) تعلقها ( الأولى والثانية ) : تعلقها سا ، ط ، م .

(١٦) ما : بما م || تخصها : تخصها ه ، ط ، م .

فيكون النظر في طبيعة العدد من حيث هي كذلك نظرا رياضيا ، وأما المقادير فلإنها تشارك المتعلقات بالمادة وتباينها ، أما مشاركتها للمتعلقات بالمادة فلأن المقادير هي من المعاني القائمة في المادة لاحتلالها ، وأما مبادئها فمن جهات . من ذلك أن من الصور الطبيعية ما يظهر من أمره في أول الأمر أنه لا يصلح أن يكون عارضا لكل مادة اتفقت مثل الصورة التي للماء من حيث هي ماء ، فلإنها مستحيلة أن توجد في المادة الحجرية من حيث هي على مزاجها لا كالتدوير الذي يصح أن يحل المادتين جميعا وأى مادة كانت ، والصورة الإنسانية وطبيعتها فلإنها مستحيلة أن توجد في المادة الخشبية ، وهذا أمر لا يلزم الذهن في تحقيقه كثير تكلف ، بل يقرب مناله ، ومنها ما لا يستحيل في بادى النظر أن يعرض لأى مادة اتفقت مثل البياض والسواد وأشياء من هذا الجنس ، فإن الذهن لا يستوحش من إحلالها أية مادة اتفقت ، لكن العقل والنظر يوجبان من بعد أن طبيعة البياض والسواد غير عارضة إلا للمزاج واستعداد مخصوص ، وأن المستعد للتسود بمعنى التلون لا بمعنى التصبغ ليس قابلا للبياض الذى بذلك المعنى لأمر في مزاجه وغريزته ، لكنهما وإن كانا كذلك فلا يتصور ولا واحد منهما في الذهن إلا مقارنا لأمر ليس هو هو ، وذلك الأمر هو السطح أو المقدار المباين للون في المعقول . ثم قد يتشارك أيضا هذان القسمان المذكوران في أمر ، وهو أن الذهن لا يعقل واحدا منهما إلا وقد لحقه خاصية نسبة إلى أمر آخر يقارن ذاته كالموضوع . فإن الذهن إذا أحضر صورة الإنسان لزمه أن يحضر معها نسبة لها إلى مادة مخصوصة لا تتخيل إلا كذلك . والبياض أيضا إذا أحضره التصور أحضر معه انبساطا هو فيه ضرورة وأبى أن يتصور بياضا إلا تصور قدرا . ومعلوم أن البياضية غير القدرية ، وتجعل نسبة البياضية إلى القدرية شبيهة بنسبة شئ إلى أمر موضوع له . ثم المقدار يقارن هذين الصنفين فيما يشتركان فيه ، إذ الذهن يقبل المقدار على أنه مجرد ، وكيف لا يقبله وهو محتاج إلى استقصاء في البحث حتى ينكشف له أن المقدار لا يوجد إلا في مادة ويقارن القسم الأول بشئ يخصه ، وهو أن الذهن إذا تكلف نسبة المقدار إلى المادة لم يضطر إلى أن يعدله مادة مخصوصة

(١) وأما : أن ط .

(٢) وتباينها : + اه ب || من : ساقطة من ط .

(٣) ذلك : ت ك ط .

(٤) هي (الأول) : هو م || مستحيلة : مستحيل م .

(٥) يصح : يصلح ط || والصورة : والصور ب .

(٦) مستحيلة : مستحيل م || تحقيقه : تحقيقه ط || يقرب : يعرف د || مناله : تناوله ط .

(٧-٨) وأنياء .... والسواد : ساقطة من م .

(١٠) كانا : كان ط .

(١٢) لا يعقل : لا يقبل ب ، سا ، م || إلا وقد : الآن قد سا .

(١٣) يقارن : ساقطة من سا || الإنسان : الإنسانية د ، سا ، ط ، م .

(١٤) وأبى : وإل م .

(١٥) بياضا : بياض ط || تصور : أن يتصور ط || غير ... البياضية : ساقطة من ط .

(١٦) يقبل : قبل م . (١٧) لا يقبله : لا يقبل د || استقصاء : الاستقصاء ط .

(١٨) القسم الأول : هذا القسم د ، ط || إلى (الثانية) : ساقطة من سا ، م || له : لها سا

وفارق القسم الثاني بأن الذهن وإن لم يضطر في تصور المقدار إلى أن يجعل له مادة مخصوصة ، فالقياس والعقل لا يضطره إليها أيضا ، إذ الذهن يستغنى في نفس تصور المقدار عن تصوره في المادة . والقياس لا يوجب أيضا أن يكون للمقدار اختصاص بمادة نوعية معينة ، لأن المقدار لا يفارق شيئا من المواد ، فليس مما يكون خاصا بمادة ، ومع ذلك فهو مستغن في التوهم والتحديد عن المادة . وقد ظن أن البياض والسواد هذا حكمه أيضا ، وليس كذلك ، فإنه لا التصور التخيلي ولا الرسوم ولا الحدود المعطاة لها تغنى عن ذلك إذا حقق واستقصى ، وإنما يتجردان بمعنى آخر وهو أن المادة ليس جزء قوامها كما هو جزء قوام المركب ، لكنه جزء حديهما . وكثير من الأشياء يكون جزء حد الشيء ولا يكون جزءا من قوامه إذا كان حده يتضمن نسبة ما إلى شيء خارج عن وجود الشيء .

وقد شرح هذا المعنى في كتاب البرهان ، فصناعة الحساب وصناعة الهندسة صناعتان لاحتجاجان في إقامتهما البراهين أن تتعرضا للمادة الطبيعية أو تأخذتا مقدمات تتعرض للمادة بوجه ، لكن صناعة الكرة المتحركة ١٠ وأشد منها صناعة الموسيقى ، وأشد منها صناعة المناظر ، وأشد من ذلك صناعة الهيئة تأخذ المادة أو شيئا من عوارض المادة ، وذلك لأنها تبحث عن أحوالها ، فمن الضرورة أن تأخذها . وذلك لأن هذه الصناعات إما أن تبحث عن عدد لشيء أو مقدار أو شكل في شيء ، والعدد والمقدار والشكل عوارض لجميع الأمور الطبيعية . ويعرض مع العدد والمقدار اللواحق الذاتية أيضا بالعدد والمقدار ، فإذا أريد أن يبحث عما يعرض من أحوال العدد والمقدار في أمر من الأمور الطبيعية لزم ضرورة أن يلتفت إلى ذلك الأمر الطبيعي ١٥ وكان الصناعة الطبيعية صناعة بسيطة والصناعة التعليمية التي هي حساب صرف وهندسة صرفة صناعة بسيطة ويتولد ما بينهما صنائع موضوعاتها من صناعة ومحمولات المسائل فيها من صناعة . وإذا كان بعض العلوم

(١) بأن : في سا .

(٢) إليها : إليها سا . || عن : عند م .

(٤) مادة : + معينة ط || والتحديد والتجديد يخ || ظن : يظن م || حكمه : حكمها ط .

(٥) التخيل : التحيل ط || لها : لها ط .

(٦) ليس : ليست ط || هو : هي ب ، ط || المركب : المركبات ط || لكنه : لكنهما م .

(٩) المعنى : ساقطة من سا .

(١٠) تتعرضا : تعرض ب || الكرة : الكرة د .

(١١) شيئا : شيء ط .

(١٢) لأنها : لأنه سا || أحوالها : أحوالها سا || أن : أنها ب ، أنه سا ، م || تأخذها : تأخذها سا .

(١٣) لشيء : الشيء د ، ط || أو مقدار : أو عن مقدار ط || أو شكل : وشكل م .

(١٤) والمقدار (الأولى) : + والشكل م .

(١٥) وانفتت : ساقطة من م .

(١٦) الطبيعي : المتبقرة د || والصناعة : والصناعات ط .

(١٧) وإذا : إذا م .

المنسوبة إلى الرياضة مما يروج الذهن إلى التفات نحو المادة لمناسبة بينه وبين الطبيعيات ، فكيف ظنك بالعلم الطبيعي نفسه وما أفسد ظن من يظن أن الواجب أن يشتغل في العلم الطبيعي بالصورة ويمتلي عن المادة أصلا .

## [ الفصل التاسع ]

### ط - فصل

#### في تعريف اشد العلل اهتماما للطبيعي في بحثه

٥

قد رفض بعض الطبيعيين ومنهم أنطيقون مراعاة أمر الصورة رفضا كليا ، واعتقد أن المادة هي التي يجب أن تحصل وتعرف ، فإذا حصلت هي تحصيلها فما بعد ذلك أغراض ولواحق غير متناهية لا تضبط . ويشبه أن تكون هذه المادة التي قصر عليها هؤلاء نظرم هي المادة المتجسمة المنطبعة دون الأولى، وكأنهم عن الأولى غافلون .

١٠ وربما احتج هؤلاء ببعض الصناع، وقايس بين الصناعة الطبيعية وبين الصناعة المهنية، فقال: إن مستنبت الحديد وكده تحصيل الحديد وما عليه من صورته ، والغواص وكده تحصيل الدرّة وما عليه من صورتها والذى يظهر لنا فساد هذا الرأي لإفقاذه إيانا الوقوف على خصائص الأمور الطبيعية ونوعياتها التي هي صورها ومناقضة صاحب المذهب نفسه نفسه ، فإنه إن أقنعه الوقوف على الميوى غير المصورة ، فقد قنع من العلم بمعرفة شيء لا وجود له بالفعل ، بل كأنه أمر بالقوة . ثم من أى الطرق يسلك إلى إدراكه، إذ قد أعرض عن الصور والأعراض صفحا، والصور والأعراض هي التي يجر أذهاننا إلى إثباته ، فإن لم يقنعه الوقوف على الميوى غير

١٥

(٣) فصل : فصل ط ب ، الفصل التاسع ط ، م .

(٦) انطيقون : انطيقون ط || هي : سائلة من سا ، م .

(٨) المنطبعة : المنطبعة د || دون : + المنسبة د ، ط || ركائهم : مكائهم سا ، ط ، م .

(١٠) الطبيعية : + النظرية ط || مستنبت : يستنبت سا .

(١١) صورته : صورة ط .

(١٢) صورها : صورتها م .

(١٣) نفسه نفسه : نفسه ط || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١٤) الطرق : الطريق ط || الصور : الصورة م .

(١٥) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

المصورة ، ورام للهوى صورة مثل صورة المائبة أو الهوائية ، أو غير ذلك كما خرج عن النظر في الصورة وظنه أن مستنبت الحديد غير مضطر إلى مراعاة أمر الصورة ظن فاسد . فإن مستنبت الحديد ليس موضوع صناعته هو الحديد ، بل هو غاية في صناعته وموضوعه الأجسام المعدنية التي يكب عليها بالحفر والتلويب . وفعله ذلك هو صورة صناعته ، ثم تحصيل الحديد غاية صناعته ، وهو موضوع لصنابع أخرى أربابها لا يعنهم مصادقة الحديد عن التصرف فيه بإعطائه صورة أو عرضا .

وقد قام بإزاء هؤلاء طائفة أخرى من الناظرين في علم الطبيعة ، فاستخفوا بالمادة أصلا وقالوا : إنها إنما قصدت في الوجود لتظهر فيها الصورة بآثارها ، وأن المقصود الأول هو الصورة ، وأن من أحاط بالصورة علما فقد استغنى عن الالتفات إلى المادة إلا على سبيل شروع فيما لا يعنيه .

- وهؤلاء أيضا مسرفون في جنبه اطراح المادة ، كما أولئك كانوا مسرفين في جنبه اطراح الصورة . وبعد تعلم ما يقولونه في علوم الطبيعة على ما أومأنا إليه قبل هذا الفصل ، فقد تقنوا بأن يجهلوا المناسبات التي بين الصور وبين المواد ، إذ ليس كل صورة مساعدة لكل مادة ، ولا كل مادة متمهلة لكل صورة ، بل تحتاج الصورة النوعية الطبيعية في أن تحصل موجودة في الطباع إلى مواد نوعية متخصصة بصور لأجلها ما استتم استعدادها لهذه الصورة إلى وكمن عرض إنما يحصل عن الصورة بحسب مادتها وإذا كان العلم التام الحقيقي هو الإحاطة بالشيء كما هو وما يلزمه ، وكانت ماهية الصورة النوعية أنها مفتقرة إلى مادة معينة أو لازم لوجودها وجود مادة معينة ، فكيف يستكمل علمنا بالصورة ، إذ لم يكن هذا من حالها متحققا عندنا ، أو كيف يكون هذا من حالها متحققا من عندنا ، ونحن لانلقت إلى المادة ولا مادة أعم اشتراكا فيها وأبعد عن الصورة من المادة الأولى . وفي علمنا بطبيعتها وأنها بالقوة كل شيء ، نكتسب علما بأن الصورة التي في مثل هذه المادة إما واجب زوالها بخلافة أخرى غيرها أو ممكن غير موثوق به . وأي معنى أشرف من هذه المعاني التي من

(١) خرج : يخرج سا .

(٢) أن : أنه سا .

(٣) صناعته : صناعة ب ، د ، ط || وموضوعه : وموضوعها ط || يكب : يكتب م .

(٤) هو : هي سا ، م || لا يعنهم : لا يعنينا سا .

(٥) فاستخفوا : واستخفوا ط .

(٦) اطراح : اطواح د || الصورة : الصور ب ، د ، ط .

(٧) علوم الطبيعة : العلوم الطبيعية سا ، م || يجهلوا : مجهل ط .

(٨) إذ ليس : وليس د ؛ ليس م .

(٩) الصورة : الصور سا ، ط ، م || متخصصة : خصصة سا .

(١٠) الصورة ( الأولى ) : الصور سا ، ط ، م || مادتها : مادته سا ، م || وإذا : فإذا ط .

(١١) أو كيف : وكيف م .

(١٢) الصورة : الصور د .

(١٣) أخرى : ساقطة من د || به : ساقطة من د || هذه : ساقطة من سا ، م .

حقها أن تعلم من معنى حال الشيء في وجود نفسه وأنه وثيق أو قلق ، بل الطبيعي مفتقر في برأينه ومحتاج في استتمام صناعته إلى أن يكون محصلا للإحاطة بالصورة والمادة جميعا . لكن الصورة تكسبه علما بما هو به الشيء بالفعل أكثر من المادة ، والمادة تكسبه العلم بقوة وجوده في أكثر الأحوال ، ومنها جميعا يستم العالم بجوهر الشيء .

## [ الفصل العاشر ]

### ي - فصل

#### في تعريف اصناف علة علة من الأربع

قد استعملنا فيما تقدم إشارات دلت على أن الجسم الطبيعي علة عنصرية وعلة فاعلية ، وعلة صورية ، وعلة غائية . فحري بنا الآن أن نعرف أحوال هذه العال فنستفيد منها سهولة سلوك السبيل إلى معرفة المعاومات الطبيعية . أما أن لكل كائن فاسد أو لكل واقع في الحركة أو لكل ماهو مؤلف من مادة وصورة عالما موجودة ١٠ وأنها هذه الأربع لا غير ، فأمر لا يتكلفه نظر الطبيعي ، وهو إلى الإلهي . وأما تحقيق ماهيتها والدلالة على أصولها وضعا ، فأمر لا يستغنى عنه الطبيعي .

فنعول : إن العال الذاتية للأمور الطبيعية أربع : الفاعل ، والمادة ، والصورة ، والغاية .

والفاعل في الأمور الطبيعية قد يقال لمبدأ الحركة في آخر غيره من جهة ما هو آخر . ونعني بالحركة ههنا ١٥ كل خروج من قوة إلى فعل في مادة . وهذا المبدأ هو الذي يكون سببا لإحالة غيره وتحريكه عن قوة إلى فعل والطبيب أيضا إذا عالج نفسه فإنه مبدأ حركة في آخر بأنه آخر ، لأنه إنما يحرك العليل ، والعليل غير الطبيب من جهة ما هو عليل . وهو إنما يعالج من جهة ما هو هو ، أعني من جهة ما هو طبيب . وأما تعالجه وقبوله

(٢) بالصورة : بالصور د ، ط . || عليا بما هو به : علم هو به سا ، م ؛ عليا بهوية . (٢) ط || بالفعل : بالفعل د .

(٦) فصل : فصل ي ب ؛ الفصل العاشر ط ، م .

(٧) تعريف : ساقطة من ب .

(٨) استعملنا : استعملها د || تقدم : سلف ب ، سا ، م || الجسم . الجسم م .

(١١) لا يتكلفه : يتكلفه بخ .

(١٢) الطبيعي : الطبيعين د ، سا ، م .

(١٧) إنما (النازية) : ساقطة من د || وأما : فأما د ، سا .

العلاج وتحركه بالعلاج ، فليس من جهة ما هو طبيب ، بل من جهة ماهو عليل . ومبدأ الحركة إما مهية  
 وإما متم ، والمهية هو الذى يصلح المادة كمحرك النطفة فى الإحالات المعدة ، والمتم هو الذى يعطى الصورة  
 ويشبه أن يكون الذى يعطى الصورة المقومة للأشكال الطبيعية خارجا عن الطبيعيات . وليس على الطبيعى أن  
 يتحقق ذلك بعد أن يضع أن ههنا مهيتا وههنا معطى صورة . ولاشك أن المهية مبدأ حركة ، والمتم أيضا هو  
 مبدأ الحركة لأنه المخرج بالحقيقة من القوة إلى الفعل ، وقد يعد المعين والمسير فى مبادئ الحركة . أما المعين  
 فيشبه أن يكون جزءا من مبدأ الحركة ، كأن مبدأ الحركة جملة الأصل والمعين ، إلا أن الفرق بين المعين  
 والأصل أن الأصل يحرك لغاية له ، والمعين يحرك لغاية ليست له ، بل للأصل أو لغاية ليست نفس غاية  
 الأصل الحاصلة بالتحريك ، بل غاية أخرى كشكر أو أجر أو بر . وأما المشير فهو مبدأ الحركة بتوسط ، فإنه  
 سبب الصورة النفسانية التى هى مبدأ الحركة الأولى لأمر إرادى ، فهو مبدأ المبدأ . فهذهاهو الفاعلى بحسب  
 الأمور الطبيعية .

١٠

فأما إذا أخذ المبدأ الفاعلى لبحسب الأمور الطبيعية ، بل بحسب الوجود نفسه ، كان معنى أعم من هذا ،  
 وكان كل ماهو سبب لوجود مبادئ لذاته من حيث هو مبادئ ومن حيث ليس ذلك الوجود لأجله علة فاعلية .

ولنتقل الآن فى المبدأ المادى ، فنقول : إن المبادئ المادية تشترك فى معنى ، وهى أنها فى طبايعها حاملة  
 لأشياء غريبة عنها ، ولها نسبة إلى المركب منها ومن تلك الماهيات ، ولها نسبة إلى تلك الماهيات نفسها . مثلا أن  
 الجسم له نسبة إلى المركب ، أى إلى الأبيض ، ونسبة إلى البسيط أى إلى البياض . ونسبته إلى المركب نسبة  
 عالية أبدا ، لأنه جزء من قوام المركب ، والجزء فى ذاته أقدم من الكل ومقوم لذاته . وأما نسبته إلى تلك  
 الأمور فلا تعقل إلا على أجسام ثلاثة : إما أن يكون لا يتقدمها فى الوجود ولا يتأخر عنها ، أعنى لاهى محتاجة  
 إلى الأمر الآخر فى التقوم ولا ذلك الأمر محتاج إليها فى التقوم . والقسم الثانى أن تكون المادة محتاجة إلى مثل

١٥

- (١) جهة : + ما هو أو أى من جهة ط ، م .
- (٢) كمحرك : كمحرك د || النطفة : النطف ط .
- (٣) يكون : + هو ط . || وليس : إذ ليس سا ، ط ، م .
- (٤) بالحقيقة : ساقطة من سا .
- (٥) الأصل : الأصل م .
- (٦) الصورة : الصورة د || الحركة : + التى هى ط ، م || الأولى : العلة الأولى م || بحسب د ، م .
- (٧) فأما : وأما سا ، م .
- (٨) وهى : وهوم || حاملة : حاملة سا .
- (٩) الماهيات : الماهيات ط || نفسها : أنفسها سا .
- (١٠) إل البسيط أى : ساقطة من سا || نسبة : نسبته م .
- (١١) علية : علة ، م سا . || قوام : ساقطة من م || الكل : الكل سا || وأما : فأما ط .
- (١٢) التقوم (الأولى والثانية) : التقوم سا ، ط ، م || محتاج : محتاج م .

ذلك الأمر في التقوم بالفعل ، والأمر يكون مقدما عليها في الوجود الذاتي ، كأن وجوده ليس متماثا بلانادة بل بمبادئ أخرى ، ولكنه يلزمه إذا وجد أن يقوم مادتها ويحصلها بالفعل ، كما أن كثيرا من الأشياء تكون مقومة بشئ ويلزمها بعد تقومها أن يقوم شيئا آخر، ربما كان مايقومه بمفارقة لذاتها، وربما كان تقومها بمخالطة من ذاته ، ومثل هذا الأمر يسمى صورة ، وله قسط في تقويم المادة بمقارنة ذاته ، وهو كل المقوم القريب وبيان ذلك في الصناعة الأولى .

و القسم الثالث هو أن تكون المادة متقومة في ذاتها وحاصلة بالفعل ، وأقدم من ذلك الشئ ، ويقوم ذلك الشئ . وهذا الشئ هو الذي نسميه عرضا بالتخصيص وإن كنا ربما سمينا جميع هذه الهيئات أعراضا . فيكون القسم الأول يوجب إضافة المعية ، والقسمان الآخران إضافة تقدم وتأخر . لكن في الأول منهما التقدم لما في المادة ، وفي الثاني منهما التقدم للمادة . والقسم الأول ليس بظاهر الوجود ، وكأنه إن كان له مثال فهو النفس والمادة الأولى إذا اجتمعا في تقويم الإنسان . وأما القسمان الآخران فقد أخبرنا عنهما مرارا :

وللمادة مع المتكون عنها التي هي جزء من وجوده نوع آخر من اعتبار المناسبة ، ويصلح أيضا أن تنقل هذه المناسبة إلى الصورة ، فإن المادة قد تكفي وحدها في أن تكون هي الجزء المادي لما هو ذو مادة ، وذلك في صنف من الأشياء ، وقد لا تكفي ما لم تنضم إليها مادة أخرى ، فتجتمع منها ومن الأخرى ، كالمادة الواحدة لتأمية صورة الشئ ، وذلك في صنف من الأشياء ، كالعقاقير للمعجون والكيموسات للبدن . وإذا كانت المادة إنما يحصل منها الشئ بأن يكون معها غيرها ، فإما أن يكون بحسب الاجتماع فقط كأشخاص الناس للمسكربة والمنازل للمدينة ، وإما بحسب الاجتماع والتركيب معا فقط كاللبن والخشب للبيت ، وإما بحسب الاجتماع والتركيب والاستحالة كالأسطقسات للكائنات . فإن الأسطقسات لا يكفي نفس اجتماعها ولا نفس

(١) التقوم : التقوم د ، سا ، ط ، م || والأمر : فالأمر ط . || مقدا : متقدما سا ، ط ، م .

(٢) مادتها : + مادة ما طا || ويحصلها : ويحصلها سا ، ط ، م .

(٣) مقومة : تقومه سا ، ط ، م || ويلزمها : ويلزمها سا ، ط ، م || تقومها : تقومه سا ، ط ، م ، + لكنه د ،

سا ، ط ، م . || بمفارقة : بمفارقة سا ، ط ، م || لذاتها : لذاتها سا ، ط ، م ، || تقومها : تقويمها د ؛ تقويمها سا ، ط ، م

(٤) وهو : أو هو د ، سا ، ط ، م .

(٥) الصناعة الأولى : صناعة الأول د ، ط ؛ صناعة الفلسفة الأولى طا .

(٦) ويقوم : + بها ط .

(٩) التقدم ( الثانية ) : المقدم د .

(١٠) فهو النفس : فالنفس سا . || وأما : أما سا .

(١١) والمادة : المادة د سا || التي : التي م || وجوده : وجوده م . || تنقل : تنتقل ط .

(١٢) مادة : عدد ط .

(١٣) في : ساقطة من سا . || منها : منه سا || الواحدة : الواحد د .

(١٥) فقط : ساقطة من ط .

(١٧) كالأسطقسات : كالأسطقسات سا || الأسطقسات : الأسطقسات سا .

تركيبها بالتماس والتلاقق وقبول الشكل ، لأن تكون منها الكائنات ، بل بأن يفعل بعضها في بعض ، ويفعل بعضها من بعض ، وتستقر للجملة كيفية متشابهة تسمى مزاجا ، فحينئذ تستعد للصورة النوعية . ولهذا ما كان الترياق وما أشبهه إذا خلطت أخلاطه واجتمعت وتركبت ، لم يكن ترياقا بعد ولاله صورة الترياقية ، إلى أن يأتي عليها مدة في مثلها بفعل بعضها في بعض بكيفياتها فنستقر لها كيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها فيصدر عنها فعل المشاركة . فهذه ، فإن صورتها الذاتية تكون ثابتة محفوظة ، والأعراض التي بها يتفاعل التفاعل ٥ الاستحالي فيعتبر ويستجبل استحالة بأن يتقص كل إفراط يكون في كل مفرد منها إلى أن تستقر فيها كيفية الغالبات أنقص مما في الغالب . وقد جرت العادة بأن يقال إن المقدمات نسبها إلى النتيجة مشاكلة لمناسبة المواد والصور والأشبه أن تكون صورة المقدمات شكلها ، وتكون المقدمات بشكلها تشاكل السبب الفاعل ، فإنها كسبب فاعل للنتيجة ، والنتيجة من حيث هي نتيجة شئ خارج عنها .

- ١٠ لكنهم لما وجدوا الحد الأصغر والحد الأكبر إذا التأما حصلب النتيجة ، وقد كانا قبل ذلك في القياس وقع الظن بأن في القياس موضوع النتيجة . فيخطئ ذلك إلى أن ظن أن القياس نفسه موضوع النتيجة . لكن الحد الأصغر والحد الأكبر طبيعتا هما موضوعتان لصور ، فإنهما موضوعتان لصورة النتيجة ، وليستا حينئذ الحد الأصغر والحد الأكبر ، وموضوعتان لأن تكونا حدا أصغر وحدا أكبر ، وليستا حينئذ موضوعتين للنتيجة لأن كل واحد منهما إذا كان على نمط من النسبة إلى الآخر كان حدا أصغر وحدا أكبر ، وذلك النمط هو أن ينسب معا بالفعل نسبة معينة إلى الأوسط ، وأن يكون لهما إلى النتيجة نسبة إلى شئ بالقوة . وإذا ١٥ كانا على نمط آخر كانا موضوعين للنتيجة بالفعل ، وذلك النمط هو أن ينسب كل واحد منهما إلى الآخر نسبة الحمل والوضع أو التلو والتقديم ، بعد نسبة كانت لهما . ومع ذلك فليس أيضا عين ماهو في القياس حدا أكبر أو أصغر هو بالقوة موضوع النتيجة ، بل آخر من نوعه . فليس يمكن أن نقول إن شيئا واحدا بالعدد يعرض له أن يكون موضوعا لكونه حدا أكبر وحدا أصغر ، وموضوعا لكونه جزء النتيجة .

(٢) من بعض : ساقطة من م || تسمى : قسمي سا .

(٤) عليها : عليه سا ، ط ، م || كالمتشابهة : كالشاهة م .

(٥) فهذه : هذه د ، سا ، ط ، م || صورتها : صورها سا ، م || الي : ساقطة من د .

(٨) وتكون : وة : تكون د || تشاكل : تتشاكل ط || الفاعل : الفاعل د ، ط .

(٩) كسبب : ساقطة من سا || فاعل : فاعل ب ، د ، م || للنتيجة : ذاتية ط .

(١١) بأن : + الحدود ط || فيخطئ : + من ط || إلى : ساقطة من ط .

(١٢) الصور فإنهما موضوعتان : ساقطة من سا || الصورة : الصور د .

(١٥) ينسب : ينسبها د .

(١٦) النمط : نمط د .

(١٧) والتقديم : والتقدم د . || عين : غير سا .

(١٨) أو أصغر : وأصغر سا .

(١٩) وموضوعا : وموضوعها د || جزء : حد سا .

فلست أفهم كيف ينبغي أن تجعل المقدمات موضوعة للنتيجة ، فإذا قسنا المادة إلى ما عنها يحدث فقط ، فقد تكون المادة مادة لقبول الكون ، وقد تكون لقبول الاستحالة ، وقد تكون لقبول الاجتماع والتركيب ، وقد تكون لقبول التركيب والاستحالة معا .

فهذا ما نتوله في العلة المادية . وأما الصورة فقد تقال للماهية التي إذا حصلت في المادة قومتها نوعا . ويقال صورة لنفس النوع ، ويقال صورة للشكل والتخطيط خاصة ، ويقال صورة لهيئة الاجتماع كصورة العسكر وصوره المقدمات المقترنة ، ويقال صورة للنظام المستحفظ كالشريعة ، ويقال صورة لكل هيئة كيف كانت ، ويقال صورة لحقيقة كل شيء كان جوهرًا أو عرضًا ويفارق النوع ، فإن هذا قد يقال للجنس الأعلى ، وربما قيل صورة للمعقولات المفارقة للمادة والصورة المأخوذة لإحدى المبادئ هي بالقياس إلى المركب منها ومن المادة أنها جزء له يوجبه بالفعل في مثله ، والمادة جزء لا يوجبه بالفعل . فإن وجود المادة لا يكتفي في كون الشيء بالفعل ، بل في كون الشيء بالقوة ، فليس الشيء هو ما هو بمادته ، بل بوجود الصورة ١٠ يصير الشيء بالفعل . وأما تقويم الصورة للمادة فعلى نوع آخر ، والعلة الصورية قد تكون بالقياس إلى جنس أو نوع وهو الصورة التي تقوم المادة ، وقد تكون بالقياس إلى الصنف ، وهو الصورة التي قد قامت المادة دونها نوعا وهو طارئٌ عليها كصورة الشكل للسريز ، والبياض بالقياس إلى جسم أبيض .

وأما الغاية فهي المعنى الذي لأجله تحصل الصورة في المادة ، وهو الخير الحقيقي أو الخير المظنون . فإن كل تحريك يصدر عن فاعل لا بالعرض ، بل بالذات فإنه يروم به ما هو خير بالقياس إليه . فربما كان بالحقيقة ، وربما كان بالظن ، فإنه إما أن يكون كذلك ، أو يظن به ذلك ظنا . ١٥

(١) قسنا : نسبتنا سا .

(٤) المادية : المادة م .

(٥) كصورة : كهيئة ط .

(٨) المعقولات : للمقولات م || إحدى : أحدا سا ، ط ، م || المبادئ : + التي سا .

(٩) جزء له : حركة د || يوجب : يوجه م || لا يوجب : ولا يوجه د .

(١٠) بمادته : بمادة سا .

(١١) قد : ساقطة من سا ، م .

(١٣) وهو طارئ : وهي طارئة ط .

(١٤) الحقيقي : ساقطة من م .

(١٤-١٦) أو الخير ... بالحقيقة : ساقطة من م .

(١٦) ذلك : ساقطة من سا .

## [ الفصل الحادى عشر ]

### ك - فصل

#### في مناسبات الملل

الفاعل من جهة سبب للغاية . وكيف لا يكون كذلك ، والفاعل هو الذى يحصل الغاية موجودة . والغاية من جهة هى سبب الفاعل ، وكيف لا تكون كذلك وإنما يفعل الفاعل لأجلها وإلا لما كان يفعل . فالغاية تحرك الفاعل إلى أن يكون فاعلا ، ولهذا إذا قيل : لم تتراض ؟ فيقول لأصح ، فيكون هذا جوابا ، كما إذا قيل : لم صححت ؟ فيقول لأنى ارتضت ، ويكون جوابا . والرياضة سبب فاعل للصحة ، والصحة سبب غاى للرياضة . ثم إن قيل : لم تطلب الصحة فقيل : لأرتاض ، لم يكن جوابا صحيحا عن صادق الاختبار ثم إن قيل : لم تطلب الرياضة ، فقيل لكى أصح ، كان الجواب صحيحا .

والفاعل ليس علة لصيرورة الغاية غاية ، ولا ماهية الغاية فى نفسها ، ولكن علة لوجود ماهية الغاية فى الأعيان : ونفرق بين الماهية والوجود كما علمته . والغاية علة لكون الفاعل فاعلا ، فهى علة له فى كونه علة ، وليس الفاعل علة للغاية فى كونها علة . وهذا سيتضح فى الفلسفة الأولى .

ثم الفاعل والغاية كأنهما مبدآن غير قرييين من المركب المعلول ، فإن الفاعل إما أن يكون مهيتا للمادة فيكون سببا لإيجاد المادة القريبة من المعلول ، لاسبيا قريبا من المعلول ، أو يكون معطيا للصورة . فيكون سببا لإيجاد الصورة القريبة .

والغاية سبب للفاعل فى أنه فاعل ، وسبب للصورة والمادة بتوسط تحريكها للفاعل المركب . فالمبادئ

(٢) فصل : فصل ك ب ؛ الفصل الحادى عشر ط ، م ؛ ساقطة من د .

(٣) مناسبات : مناسب د .

(٦) لأصح : ليصح ب ، د ، سا ، م .

(٨) ثم إن ... الاختبار : ساقطة من سا || فقيل : فقال م :

(٧) للصحة : للصحة سا .

(٩) فقيل : فقال م .

(١١) علمته : علمت د || فهى : فهو سا .

(١٥) لإيجاد : لاتحادم .

(١٦) الصورة : الصورة د || بتوسط : بسبب م || تحريكها : تحريكه سا . || المركب : للمركب ب ، د ، ط .

القريبة من الشيء هي الهيولى والصورة ، ولا واسطة بينهما وبين الشيء ، بل هما علتاه ، على أنهما جزءان يقومانه بلا واسطة ، وإن اختلف تقويم كل واحدة منهما ، وكان هذا علة غير العلة التي هي ذلك .

لكنه ربما عرضى أن كانت المادة علة بواسطة وبغير واسطة معا من وجهين ، والصورة علة بواسطة وبغير واسطة معا من وجهين . أما المادة ، فإذا كان المركب ليس نوعا ، بل صنفاً، وكانت الصورة لا التي تخص باسم الصورة ، بل هيئة عرضية ، فحينئذ تكون المادة مقومة لذات ذلك العرض الذى يقوم ذلك الصنف من حيث هو صنف ، فتكون علة ما للعلة . لكن وإن كان كذلك فمن حيث المادة جزء من المركب وعلة مادية فلا واسطة بينهما ، وأما الصورة ، فإذا كانت الصورة صورة حقيقية ومن مقولة الجوهر وكانت تقوم المادة بالفعل والمادة علة للمركب ، فتكون هذه الصورة علة لعلة المركب . لكنه وإن كان كذلك فمن حيث الصورة جزء من المركب وعلة صورية فلا واسطة بينهما . فالمادة إذا كانت علة علة المركب فليس من حيث هي علة مادية للمركب ، والصورة ، إذا كانت علة علة المركب فليس من حيث هي علة صورية للمركب . وقد يتفق أن تكون ماهية الفاعل والصورة والغاية ماهية واحدة ، فتكون هي التي تعرض لها إما أن تكون فاعلا وصورة وغاية فإن في الأب مبدأ لتكون الصورة الإنسانية من النطفة وليس ذلك كل شيء من الأب ، بل صورته الإنسانية وليس الحاصل في النطفة إلا الصورة الإنسانية ، وليست الغاية التي تتحرك لإليها النطفة إلا الصورة الإنسانية ، لكنها من حيث تقوم مع المادة نوع الإنسان فهي صورة ، ومن حيث تنسب إليها حركة النطفة فهي غاية ، ومن حيث يتبدى منه تركيبها فاعلة : فإذا قيست إلى المادة والمركب كانت صورة . وإذا قيست إلى الحركة كانت غاية مرة وفاعلة مرة ، إما غاية فباعتبار انتهاء الحركة وهي الصورة التي في الابن ، وإما فاعلة فباعتبار ابتداء الحركة وهي الصورة التي في الأب .

(١) علتاه : قلناه م .

(٢) واحدة : ساقطة من سا ، م || وكان : فكان ط .

(٣) والصورة . . . وجهين : ساقطة من ب ، د ، سا || المادة . . . وجهين : للمادة وللصورة علة بواسطة وبغير واسطة معا من وجهين ذلك الصورة بما عرض ذلك م .

(٤) تخص : تختص ط .

(٥) حيث : + أن ط .

(٦) فلا واسطة : بلا واسطة سا || صورة : ساقطة من م .

(٧) إما : ساقطة من سا ، م || فاعلا : لفاعل ط .

(٨) الأب (الأول) : الآن م || صورته : صورة سا .

(٩) إلا : + أن م .

(١٠) مع المادة : بالمادة سا || الإنسان : للإنسان م . || حركة : الحركة م .

(١١) منه : ساقطة من سا ، ط ، م || تركيبها : تركيبها ط ، + منه سا ، + منها ط ، م || فإذا : وإذا

ب د ، سا .

## [ الفصل الثانی عشر ]

### ل - فصل

#### في اقسام احوال الملل

إن كل واحد من الملل قد يكون بالذات وقد يكون بالعرض ، وقد يكون قريبا وقد يكون بعيدا ، وقد يكون خاصا ، وقد يكون عاما ، وقد يكون جزئيا ، وقد يكون كليا ، وقد يكون بسيطا ، وقد يكون مركبا .  
وقد يكون بالقوة ، وقد يكون بالفعل ؛ وقد يتركب بعض هذه مع بعض .

ولنصور هذه الأحوال أولا في العلة الفاعلية ، فنقول : إن العلة الفاعلة بالذات هي مثل الطبيب إذا عالج النار إذا سخنت ، وهو أن تكون العلة مبدأ لذات ذلك الفعل وأخذت من حيث هي ، مبدأ له . والعلة الفاعلة بالعرض ماخالف ذلك . وهو على أصناف : من ذلك أن يكون الفاعل يفعل فعلا ، فيكون ذلك الفعل مزبلا لضد ممانع ضده ، فيقوى الضد الآخر فينسب إليه فعل الضد الآخر ، مثل السقمونيا إذا برد بإسهال الصخراء : أو يكون الفاعل مزبلا لممانع شيئا عن فعله الطبيعي ، وإن لم يكن يوجب مع المنع ضدا مثل مزبل الدعامة عن هدف فإنه يقال إنه هو هادم الهدف . ومنه أن يكون الشيء الواحد معتبرا باعتباراته لأنه ذو صفات ، ويكون من حيث له واحدة منها مبدأ بالذات لفعل فلا ينسب إليها ، بل إلى بعض المقارنات لها ، كما يقال : إن الطبيب يبنى ، أى الموضوع الذى للطبيب هو بناء ، فيبنى لأنه بناء لأنه طبيب . أو يؤخذ الموضوع وحده غير مقرون بتلك الصفة ، فيقال : إن الإنسان يبنى ، ومن ذلك أن يكون الفاعل بالطبع أو الإرادة متوجها إلى غاية ما

(٢) فصل : فصل ل ب ؛ الفصل الثاني عشر م .

(٤) وقد يكون بعيدا : ساقطة من م .

(٦) يتركب : تركب م .

(٧) الفاعلة : الفاعلية ، م . || هي : هود ، سا .

(٨) وأخذت : وأخذ سا ، ط ، م || الفاعلة : الفاعلية ط .

(٩) فيكون : ويكون سا ، ط ، م .

(١٢) الهدف : + وإنما اتهم لنقله بالذات ط .

(١٣) لفعل : + فعلا ط .

(١٤) يؤخذ : يوجد سا ، م || مقرون : مقرون سا ، ط ، م .

(١٥) ما : ساقطة من سا .

فبلغها أولاً يبلغها ، لكن يعرض معها غاية أخرى مثل الحجر ليشرح ، وإنما عرض له ذلك لأنه بذاته يهبط  
فاتفق أن وقعت هامة في مره فأنى عليها بثقله فشجها .

وقد يقال للشيء إنه فاعل بالعرض ، وإن كان ذلك الشيء لم يفعل أصلاً ، إلا أنه يتفق أن يكون في أكثر  
الأمور يتبع حضوره أمر محمودٌ أو منمومٌ ، فيعرف بذلك ، فيستحب قربه إن كان يتبعه أمر ، محمود  
ويبتا من به أو يستحب بعده إن كان يتبعه أمر مخمور ، ويتطير منه ويظن أن حضوره سبب لذلك الخير  
أو للثلك الشر .

وأما الفاعل القريب ، فهو الذى لا واسطة بينه وبين المفعول ، مثل الوتر لتحريك الأعضاء .

والبعيد هو الذى بينه وبين المفعول واسطة ، مثل النفس لتحريك الأعضاء .

وأما الفاعل الخاص فهو الذى إنما يفعل عن الواحد منه وحده شيء بعينه ، مثل الدواء الذى يتناول به زيد  
في بدنه . والفاعل العام فهو الذى يشترك في الانفعال عنه أشياء كثيرة ، مثل الهواء المغير لأشياء كثيرة ، وإن  
كان بلا واسطة .

وأما الجزئى فهو إما العلة الشخصية لمعلول شخصى ، كهذا الطبيب لهذا العلاج ، أو العلة النوعية لمعلول  
نوعى مساو له في مرتبة العموم والخصوص ، مثل الطبيب للعلاج . وأما الكلى فأن تكون تلك الطبيعة غير  
موازية لما بلزائها من المعلول ، بل أعم ، مثل الطبيب لهذا العلاج أو الصانع للعلاج . وأما البسيط فأن يكون  
صلور الفعل عن قوة فاعلية واحدة ، مثل الجذب والدفع في القوى البدنية . وأما المركب فأن يكون صلور  
الفعل عن عدة قوى ، إما متفقة النوع كعدة يجركون سفينة ، أو مختلفة النوع كالجوع الكائن عن القوة  
الجاذبة والحاسة . وأما الذى بالفعل فمثل النار بالقياس إلى ما اشتعلت فيه . وأما الذى بالقوة ، فمثل النار بالقياس  
إلى ما يشتعل فيه ويصح اشتعالها فيه .

والقوة قد تكون قريبة ، وقد تكون بعيدة ، والبعيدة كقوة الصبى على الكتابة ، والقريبة كقوة الكاتب

(١) ليشرح : يشج سا ، م || عرض : يعرض ط || يهبط : انهبط سا .

(٢) فاتفق : فيتفق ط || وقعت : رفعت سا ؛ وقع عل ط || فأنى : فأنى سا ، ط || بثقله : بثقلها سا .

(٤) الأمور : الأمر سا ، ط ، م || مذموم : مخمور سا ، م .

(٥) ويتبين : ويتبين د .

(١٠) فهو : هو م .

(١٢) لمعلول : بمعلول م || أو الملة : والملة د . || لمعلول : بمعلول م .

(١٣) مرتبة : رتبة ط || فأن : فإنه سا ؛ فبأن ط .

(١٤) موازية : موازنة سا ، م || بل : بلا د || البسيط : البسيطة ط || فأن : بأن سا ؛ فبأن ط .

(١٤-١٥) أمم ... والدفع : ساقطه من م .

(١٧) والحاسة : والحاسة ط .

المفتنى للملكة الكتابية على الكتابة . وقد يمكنك أن تتركب بعض هذه مع بعض ، وقد وكلناه إلى ذهنك .  
ولنورد هذه الاعتبارات أيضا في المبدأ المادى ، فأما المادة التي بالذات ، فهي التي لأجل نفسها تقبل  
الشيء مثل الدهن للاشتعال . وأما التي بالعرض ، فعلى أصناف من ذلك أن تؤخذ المادة مع صورة مضادة لصورة  
وترول بجلولها ، فتؤخذ مع الصورة الزائلة مادة الصورة الحاصلة ، كما يقال إن الماء موضوع للهواء والظنفة  
موضوعة للإنسان والظنفة ليست موضوعة بما هي نطفة ، لأن النطفة تبطل عند كون الإنسان . أو يؤخذ الموضوع  
مع صورة ليست داخلية في كون الموضوع موضوعا وإن لم يكن ضد الصورة الأخرى المقصودة ، فيجعل  
موضوعا مثل قولنا : إن الطبيب يتعالج ، فإنه ليس إنما يتعالج من حيث هو طبيب ، ولكن من حيث هو  
عليل ، فالموضوع للعلاج هو العليل لا الطبيب .

وأما الموضوع القريب ، فمثل الأعضاء للبدن ، والبعيد مثل الأخلاط بل الأركان . والموضوع الخاص  
فمثل جسم الإنسان بمزاجه لصورته ، والعام ، مثل الخشب للسرير والكرسى وغيرهما . وفرق بين القريب  
والخاص ، فقد يكون السبب المادى قريبا و عاما مثل الخشب للسرير . والموضوع الجزئى مثل هذا الخشب  
لهذا الكرسى أو هذا الجوهر لهذا الكرسى ، والكلى مثل الخشب لهذا والجوهر للكرسى . والموضوع البسيط  
فمثل الهوى للأشياء كلها والخشب عند الحس للخشبيات ، والمركب مثل الأخلاط للبدن ومثل العقاقير  
للترياق . والموضوع بالفعل مثل بدن الإنسان لصورته ، وبالقوة مثل النطفة لها أو الخشب غير المصور بالصناعة  
لهذا الكرسى . وههنا أيضا قد تكون القوة قريبة وقد تكون بعيدة .

وأما هذه الاعتبارات من جهة الصورة ، فالصورة التي بالذات مثل شكل الكرسى للكرسى والذى  
بالعرض فمثل البياض أو السوادله . وربما كان ناقعا في الذى بالذات مثل صلابة الخشب لقبول شكل الكرسى

(١) الملكة الكتابية : الملكة الكاتبية ط ؛ الملكة الكتابة م || تركب : يتركب ط .

(٢) التي (الأولى) : ساقطة من سا ، م || فهي : فهو م .

(٣) التي : الذى ط || تؤخذ : توجد م .

(٤) فتؤخذ : فيوجد سا || الزائلة : النائلة د .

(٥) النطفة : النطفية سا ، م || يؤخذ : يوجد سا ، م .

(٧) مثل قولنا : كقولنا م .

(٨) فالموضوع : بالموضوع سا || العليل : العليل م .

(٩) لبدن : لبدل د .

(١٠-١١) والكرسى ... السرير : ساقطة من سا .

(١٠) ولنغيرها : ولنغيره ب ، د ، م .

(١٢) أو هذا : وهذا م || والكل : العام ب ، سا || لهذا الجوهر : لهذا الكرسى أو الجوهر ط ، م ؛ أو الجوهر لهذا سا .

(١٤) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١٦) والذى : والى سا ، م

(١٧) فمثل : مثل م || أو السواد : والسواد ط || الذى : الذى ط ، م . || لقبول : اقبوله سا ، ط ، م

وربما كانت الصورة بالعرض وبسبب المجاورة كحركة الساكن في السفينة، فإنه يقال للساكن في السفينة متحرك ومنتقل بالعرض ، والصورة القريبة فمثل التربيح لهذا المربع ، والبعدة مثل ذى الزاوية له، والصورة الخاصة لا تخالف الجزئية ، وهو مثل حد الشيء أو فصل الشيء أو خاصة الشيء والعامه فلا يفارق الكلية ، وهو مثل الجنس للخاصة . والصورة البسيطة فمثل صورة الماء والنار التي هي صورة لم تتقوم من عدة صور مجتمعة ، والمركبة مثل صورة الإنسان التي تحصل من عدة قوى وصورة تجتمع . والصورة بالفعل معروفة والصورة بالقوة من وجه ما فهي القوة مع العدم .

وأما اعتبار هذه المعاني من جهة الغاية ، فالغاية بالذات هي التي تنحوها الحركة الطبيعية أو الإرادية لأجل نفسها لا غيرها ، مثل الصحة للدواء . والغاية بالعرض على أصناف .

فمن ذلك ما يقصد ، ولكن للأجله ، مثل دق الدواء لأجل شرب الدواء لأجل الصحة . وهذا هو النافع أو المظنون نافعا ، والأول هو الخير أو المظنون خيرا .

ومن ذلك ما يلزم الغاية أو يعرض لها . أما ما يلزم الغاية فمثل الأكل غايته التغوط ، وذلك لازم للغاية لاغاية ، بل الغاية هي كف الجوع . وأما ما يعرض للغاية فمثل الجمال للرياضة ، فإن الصحة قد يعرض لها الجمال ، وليس الجمال هو المقصود بالرياضة .

ومن ذلك ما تكون الحركة متوجهة لآليه فيعارضها هو ، مثل الشجة للحجر الهابط ومثل من يرمى طيرا فيصيب إنسانا . وربما كانت الغاية الذاتية موجودة معها وربما لم يوجد .

وأما الغاية القريبة فكالصحة للدواء ، والبعدة فكالسعادة للدواء .

وأما الغاية الخاصة فمثل لقاء زيد صديقه فلانا . وأما العامة فكإسهال الصفراء لشرب الترنجيين ، فإنه غاية له ، ولشرب البنفسج أيضا .

(١) وبسبب: ولسبب ط || الساكن في السفينة: لساكن السفينة ب ، د ، سا . (٢-١) متحرك ومنتقل: ينتقل ويتحرك سا .

(٢) فمثل: مثل م || والبعدة: والبعد د || مثل: فمثل ط .

(٣) أو فصل: وفصل م || وهو: وهي م .

(٤) فمثل: مثل م || التي: التي سا ، م || هي: هو سا ، م .

(٥) الإنسان: الإنسانية ط || صورة: وصور ط ، م .

(٦) فهي: فهو سا .

(٧) الطبيعية: للطبيعية م .

(٨) للدواء... على: ساقطة من م .

(٩-٨) أصناف... الصحة: ساقطة من م .

(٩) لأجل (الثانية): لأجل ط .

(١٢) هي: هو ب ، د . || لها: له م .

(١٤) طائرا: طائرا م .

وأما الغاية الجزئية فمقبض زيد على فلان الغريم المقصود كان في سفره .

وأما الكلية فكانتصافه من الظالم مطلقاً .

وأما الغاية البسيطة فمثل الأكل للشبع . والمركبة مثل لبس الحرير للجمال ولقتل القمل . وهما بالحقينة

غابتان .

٥ وأما الغاية بالفعل والغاية بالقوة ، فمثل الصورة بالفعل والصورة بالقوة .

واعلم أن العلة بالقوة بإزاء المعلول بالقوة ، فإدام العلة بالقوة علة ، فالمعلول بالقوة معلول . ويجوز أن يكون كل واحد منهما بالفعل ذاتا أخرى ، مثل أن تكون العلة إنسانا والمعلول خشبا ، فيكون الإنسان نجارا بالقوة ، والخشب منجورا بالقوة . ولا يجوز أن تكون ذات المعلول موجودة والعلة معدومة البتة . والذي يشكل في هذا من أمر البناء وبقائه بعد الباني ، فيجب أن يعلم أن البناء ليس يبقى بعد الباني ، على أن البناء معلول الباني ، فإن معلول الباني هو تحريك أجزاء البناء إلى الاجتماع وهو لا يتأخر عنه . وأما ثبات الاجتماع ١٠ وحصول الشكل فيثبت عن غلل موجودة ، إذا فسدت فسد البناء . وتحقيق هذا المعنى وما يجرى مجراه مما سلف موكول إلى الفلسفة الأولى ، فليتر بص به إلى ماهناك .

---

(٢) فكانتصافه : فانتصافه م .

(٣) الحرير : الحرب سا || القمل : العمل سا .

(٦) بالقوة (الأولى) : ساقطة من م || العلة (الذانية) : العلة د || ويجوز : فيجوز ط .

(٨) موجودة : موجودا ب ، د ، سا .

(٩) أمر : ساقطة من م .

(١٠) هو : ساقطة من ط || أجزاء : آخر م . || ثبات : إثبات م .

(١١) عن : + عدة ط || فسد : فسدت م .

(١٢-١١) فاسلف : ساقطة من ط .

## [ الفصل الثالث عشر ]

### م - فصل

#### في ذكر البخت والاتفاق والاختلاف فيهما وايضاح حقيقة حالهما

٥ وإذ قد تكلمنا عن الأسباب، وكان البخت والاتفاق وما يكون من تلقاء نفسه قد ظن بها أنها من الأسباب فحرى بنا أن لا نغفل أمر النظر في هذه المعاني، وأنها هل هي في الأسباب أو ليست في الأسباب، وإن كانت فكيف هي في الأسباب .

وأما القدماء الأقدمون فقد كانوا اختلفوا في أمر البخت والاتفاق. ففرقة أنكرت أن يكون للبخت والاتفاق مداخل في العلل ، بل أنكرت أن يكون لها معنى في الوجود البتة . وقالت : إنه من المحال أن نجد للأشياء أسبابا موجبة ونشاهدها فنعدل عنها ونعزلها عن أن تكون عللا ونرتاد لها عللا مجهولة من البخت والاتفاق ، فإن الحافر بئرا إذا عثر على كنز ، جزم أهل الغباوة القول بأن البخت السعيد قد لحقه ، وإن زلق فيه فانكسر رجله ، جزموا القول بأن البخت الشقي قد لحقه . ولم يلحقه هناك بخت البتة ، بل كان من يحفر إلى الدفين يناله، ومن يميل على زلق في شفير يزلق عنه . ويقولون إن فلانا لما خرج إلى السوق ليقعد في دكانه لمح غريما له فظفر بحقه ، فذلك من فعل البخت وليس كذلك، بل ذلك لأنه قد توجه إلى مكان به غريمه وله حس بصر فرآه . قالوا : وليس وإن كان غايته في خروجه غير هذه الغاية ، يجب أن لا يكون الخروج إلى السوق سببا حقيقيا للظفر بالغريم ، فإنه يجوز أن يكون لفعل واحد غايات شتى ، بل أكثر الأفعال كذلك لكنه يعرض أن يجعل المستعمل لذلك الفعل أحد تلك الغايات غاية ، فتتمتعل الأخرى بوضعه لافي نفس الأمر

(٢) فصل : فصل م ب ؛ الفصل الثالث عشر م .

(٥) تلقاء : لقاء م || قد : فقد سا || قد ظن : يظن د .

(٦) أو ليست في الأسباب : ساقطة من م .

(٩) في ( الثانية ) : من سا ، م .

(١٠) موجبة : موجدة ط .

(١٢) فيه : فيها د ، ط ، م || رجله : ساقطة من سا ، م || الشق قد : ساقطة من م .

(١٠) يناله ومن : يتاوله من ط .

بصر : نظر سا || فرآه : فرأه ب ، د ، ط || وليس : ساقطة من م .

أحد : إحدى ط || فتتمتعل : تتمتعل سا ، م || بوضعه : موضعه سا .

وهو في نفس الأمر غاية يصلح أن ينصبها غاية ويرفض ماسواها . أليس لو كان هذا الإنسان شاعرا بمقام الغريم هناك، فخرج يرومه فظفر به، لم يقل إن ذلك واقع منه بالبخت ، بل قيل لما عداه إنه بالبخت أو بالاتفاق فيرى أن جعله أحد الأمور التي يؤدي إليها خروجه غاية تصرف الخروج عن أن يكون في نفسه سببا لما هو سببه فكيف يظن أن ذلك يتغير يجعل يجعل .

فهؤلاء طائفة ، وقد قام بإزائهم طائفة أخرى عظموا أمر البخت جدا وتشعبوا فرقا . فقال قائل منهم :  
 ٥ إن البخت سبب إلهي مستور يرتفع عن أن تذكره العقول ، حتى أن بعض من يرى رأى هذا القائل أحل البخت محل الشيء الذي يتقرب إليه أو إلى الله تعالى بعبادته ، وأمر فبني له هيكل واتخذ باسمه صنم يعبد على نحو ما تعبد عليه الأصنام .

وفرقة قدمت البخت من وجه على الأسباب الطبيعية، فجعلت كون العالم بالبخت. وهذا هو ديمقراطيس وشيعته فإنهم يرون أن مبادئ الكل هي أجرام صغار لا تتجزأ لصلابتها ولعدمها الخلاء، وأنها غير متناهية بالعدد ومبثوثة في خلاء غير متناهي القدر، وأن جوهرها في طباعه متشاكل وبأشكالها مختلف، وأنها دائمة الحركة في الخلاء فيفتق أن يتصادم منها جملة فتجتمع على هيئة فيكون منه عالم، وأن في الوجود عوالم مثل هذا العالم غير متناهية بالعدد مرتبة في خلاء غير متناه، ومع ذلك فيرى أن الأمور الجزئية مثل الحيوانات والنباتات كافية لا بحسب الاتفاق .

وفرقة أخرى لم تقدم على أن تجعل العالم بكليته كائنا بالاتفاق، ولكنها جعلت الكائنات متكونة عن ١٥ المبادئ الاسطيقسية بالاتفاق، فما اتفق أن كان هيئة اجتماعه على نمط يصلح للبقاء والنسل ببق ونسل، وما اتفق أن لم يكن كذلك لم ينسل، وأنه قد كان في ابتداء النشوء ربما تتولد حيوانات مختلطة الأعضاء من أنواع مختلفة وكان يكون حينئذ حيوان نصفه أيتل ونصفه عنز، وأن أعضاء الحيوان ليست هي على ما هي عليه من

(١) وهو : وهي ط || ويرفض : فيرفض سا || الإنسان : إنسان د || بمقام : مقام سا .

(٢) يرومه : ليرومه ط || يقل : يقبل د .

(٣) فيرى : ليرى م || أن : بأن سا .

(٤) فكيف : وكيف د ، سا ، ط ، م . || جاعل : جاعل سا .

(٥) فقال قائل : فقال ب ، دم ، فقال سا .

(٦) تماي : ساطعة من د ، سا ، ط ، م .

(٨) عليه : ساطعة من ط .

(١١) بالعدد : ساطعة من م . || طباعه : طباعها ط .

(١٤) والنباتات : والنبات سا ، م || كافية : كائنة سا ، م .

(١٥) تقدم : تقدر م .

(١٦) بين : وبين م .

(١٧) مختلطة : مختلفة م .

(١٨) حينئذ : ساطعة من سا ، ط ، م .

المقادير والخلق والكيفيات لأغراض ، بل اتفقت كذلك ، مثلا قالوا: ليست الثنابا حادة لقطع ، ولا الأضراس عريضة لتطحن ، بل اتفق أن كانت المادة تجتمع على هذه الصورة ، واتفق أن كانت هذه الصورة نافعة في مصالح البقاء ، فاستفاد الشخص بذلك بقاء ، وربما اتفق له من آلات النسل نسل لا يستحفظ به النوع بل اتفاق .

- ٥ فنقول : إن الأمور منها ماهى دائمة ، ومنها ماهى فى أكثر الأمر ، مثل أن النار فى أكثر الأمر تحرق الحطب إذا لاقته ، وأن الخارج من بيته إلى بستانه فى أكثر الأمر يصل إليه ، ومنها ما ليس دائما ولا فى أكثر الأمر ، والأمور التى تكون فى أكثر الأمر هى التى لا تكون فى أقل الأمر . وكونها إذا كانت لا تحلو إما أن يكون عن اطراد فى طبيعة السبب إليها وحده أو لا يكون كذلك . فإن لم يكن كذلك ، فلما أن يحتاج السبب إلى قرين من سبب أو شريك أو زوال مانع أو لا يحتاج ، فإن لم يكن كذلك ولم يحتاج السبب إلى قرين ، فليس كونها عن السبب أولى من لا كونها ، إذ ليس فى نفس الأمر لافيه وحده ، ولا فيه وفى مقارن له ، ما يرجع الكون على اللاكون ، فىكون كون هذا الشئ عن الشئ ليس أولى من لاكونه ، فليس كائنا على الأكثر . فإذن إن لم يحتاج إلى الشريك المذكور ، فىجب أن يكون مطردا بنفسه إليه إلا أن يعوق عائق ويعارض معارض ولمعارضه ماختلف فى الأقل . ويجب من ذلك أنه إذا لم يعق عائق ولم يعارض معارض وسلمت طبيعته أن يستمر إلى ماينحوه ، فحينئذ يكون الفرق بين الدائم والأكثرى أن الدائم لا يعارضه معارض ألته وأن الأكثرى يعارضه معارض هو يتبع ذلك . إن الأكثرى بشرط دفع الموانع وإماطة العوارض واجب ، وذلك فى الأمور الطبيعية ١٥ ظاهر وفى الأمور الإرادية أيضا . فإن الإرادة إذا صحت وتمت ووات الأعضاء للحركة والطاعة ، ولم يقع سبب مانع أو سبب ناقص للزيمة . وكان المقصود من شأنه أن يوصل إليه فبين أنه يستحيل أن لا يوصل إليه . وإذا كان الدائم من حيث هو دائما لا يقال إنه كائن بالبخت ، فالأكثرى أيضا لا يقال إنه كائن بالبخت ،

(٢-١) ولا الأضراس : والأضراس د .

(٢) اتفق : اتفقت ب ، د || كانت (الأولى) : كان د .

(٣) البقاء : البقاء م || استفاد : استفاد سا || وربما : وربما سا ، ط ، م || نسل : نسل سا ، ط ، م ||

لستحفظ : استحفظ سا .

(٤) اتفاق : اتفاقا د ، سا ، م .

(٥) الأمر (الأولى) : الأمور د .

(٦-٧) الأمر .... دائما ولا فى أكثر الأمر : ساقطة من سا .

(٧) أكثر (الأولى) : الأكثر د || والأمور ... أكثر الأمر : ساقطة من م || وكونها : فكونها سا ، ط ، م . (١١) إن :

ساقطة من م .

(١٣) ماختلف : ماختلف د .

(١٥) معارض : ساقطة من م || هو يتبع : ويتبع د ، سا ، ط ، م || ذلك : + على ط .

(١٦) ووات : ووات د .

(١٧) فبين : من سا ، فبين ط .

(١٨) فالأكثرى : والأكثر ط .

فإنه من جنسه وفي مثل حكمه . نعم إذا عورض فصرف ، فربما قيل إن انصرافه عن وجهه كائن باليخت أو بالاتفاق ، وأنت تعلم أن الناس لا يقولون لما يكون كثيراً عن سبب واحد بعينه أو دائماً أنه كائن اتفاقاً أو باليخت .

- وقد بقي لنا ما يكون بالتساوي وما يكون على الأقل ، والأمر مشتبه في الكائن بالتساوي أنه يقال فيه إنه اتفق اتفاقاً وكان باليخت أو لا يقال . قد اشترط متأخرو المشائين أن ما يكون بالاتفاق واليخت فإنما يكون في الأمور الأقلية الكون عن أسبابها والذي رسم لهم هذا النهج لم يشترط ذلك ، بل اشترط أن لا يكون دائماً ولا أكثرياً ، وإن مادعا المتأخرين إلى أن جعلوا الاتفاق متعلقاً بالأمور الأقلية دون المتساوية صورة الحال في الأمور الإرادية . فإن هؤلاء المتأخرين يقولون إن الأكل واللاأكل والمشى واللامشى وما أشبه ذلك هي من الأمور المتساوية الصدور عن مبادئها ، ثم إذا مشى ماش أو أكل أكل بإرادته لم يقل إنه اتفق ذلك . وأما نحن فلا نستصوب زيادة اشتراط على ما اشترطه معلمهم ، ونبين بطلان قولهم بشئ يسير وهو أن الشئ الواحد قد يكون بقياس واعتبار أكثرياً ، بل واجباً ، وبقياس آخر واعتبار آخر متساوياً ، بل الأقلى إذا اشترطت فيه شرائط واعتبرت أحوال صار واجباً ، مثل أن يشترط أن المادة في كون كف الجنين فضلت عن المصروف منها إلى الأصابع الخمس ، والقوة الإلهية الفائضة في الأجسام صادفت استعداداً تاماً في مادة طبيعية لصورة مستحقة ، وهي إذا صادفت ذلك لم تعطلها عنها ، فيجب هناك أن يتخلق أصعب زائدة ، فيكون هذا الباب وإن كان هو أقلى الوجود ونادراً بالقياس إلى الطبيعة الكلية فليس أقلياً ونادراً بالقياس إلى الأسباب التي ذكرناها بل هو واجب .

ولعل الاستقصاء في البحث يبين لنا أن الشئ<sup>٥</sup> ما لم يجب أن يوجد من أسبابه ولم يخرج عن طبيعة الإمكان لم يوجد عنها . ولكن بيان هذا وأمثاله مؤخر إلى الفلسفة الأولى . وإذا كان الأمر على هذا فغير بعيد أن تكون طبيعة

- 
- (١) فصرف : وصرف سا ، ط ، م .
  - (٢) دائماً : + عنه م . (٣) أو باليخت : وباليخت د .
  - (٤) أنه : + هل ط .
  - (٥) اشترط : أشطر م ؛ ساقطة من سا .
  - (٦) النهج : المنهج ب .
  - (٧) متعلقاً : مطلقاً ب || صورة : صور سا .
  - (١٠) انشراط : إشرط سا .
  - (١١) بل : ساقطة من م .
  - (١٢) كون : تكون ط .
  - (١٣) لصورة : بصورة ط .
  - (١٤) إذا : أيضاً ب || تعطلها : يمتل ط .
  - (١٥) هو : ساقطة م || الوجود : الإمكان سا ، ط ، م .
  - (١٧) في البحث : بالبحث م .
  - (١٨) وإذا : فإذا د ، سا ، ط ، م .

واحدة بالقياس إلى شئ أكثرية وبالقياس إلى شئ آخر متساوية . فإن البعد بين الأكثرى والمتساوى أقرب من البعد ما بين الواجب والأقل . ثم الأكل والمشى إذا قيسا إلى الإرادة ، وفرضت الإرادة حاصلة ، خرجا عن حد الإمكان المتساوى إلى الأكثرى ، وإذا خرجا من ذلك لم يصح البتة أن يقال إنهما اتفقا أو كانا بالبحث وأما إذا لم يضافا إلى الإرادة ونظر إليهما في وقت يتساوى كون الأكل ولا كونه ، فصحيح أن يقال دخلت عليه واتفق أن كان يأكل ، وذلك بالقياس إلى البخل لا إلى الإرادة . وكذلك قول القائل : صادفته واتفق أن كان يمشى ، ولقيته واتفق أن كان قاعدا ، فإن هذا كله متعارف مقبول ، ومع ذلك صحيح . وبالجملة إذا كان الأمر الكائن في نفسه غير متطلع ولا متوقع إذ ليس دائما ولا أكثرى ، فصالح أن يقال للسبب المؤدى إليه أنه اتفاق أو بحث ، وذلك إذا كان من شأنه أن يؤدي إليه وليس مؤديا إليه لادئما ولا أكثرى . وأما إذا لم يكن مؤديا إليه البتة ولا موجبا له مثل قعود فلان عند كسوف القمر ، فلا يقال إن قعود فلان اتفق أن كان سببا لكسوف القمر ، بل يصلح أن يقال اتفق إن كان معه ، فيكون القعود لاسبب الكسوف ، بل سببا بالعرض للكون مع الكسوف وليس الكون مع الكسوف هو الكسوف وبالجملة إذا كان الشئ ليس من شأنه أن يؤدي إلى شئ البتة ، فليس سببا اتفاقيا له ، وإنما يكون سببا اتفاقيا له إذا كان من شأنه أن يؤدي إليه وليس دائما ولا في أكثر الأمر حتى لو فطن انفاعل بما تجرى عليه حركات الكل وصح أن يريد ويختار لصح أن يجعله غاية . كما لو فطن الخارج إلى السوق أن الغريم في الطريق لصح أن يجعله غاية وكان حينئذ خارجا عن حد التساوى والأقل ، لأن خروج العارف بمحصول الغريم في جهة مخرجه يؤدي في أكثر الأمر إلى مصادفته ، وأما خروج غير العارف من حيث هو غير عارف فربما أدى وربما لم يؤد وإنما يكون اتفاقيا بالقياس إلى الخروج لا بشرط زائد ويكون غير اتفاقى بالإضافة إلى خروج بشرط زائد .

(١) أكثرية : أكثر به ب . || متساوية : متساو به ب .

(٢) يصح : + ذلك م .

(٤) إليهما : + نفسيهما سا ، م ؛ + فدها ط || كون : وكون ط .

(٥) واتفق : فاتفق سا ، ط ، م .

(٦) ولقيته : ولقيته ب ، م ؛ وكذلك لقيته د .

(٧) فصالح : وصالح سا .

(٨) إليه (الثالثة) : ساطعة من م . (٨-٩) لا دائما .... إليه : ساطعة من د .

(١١) هو : + سبب ط . (١٢) شئ : الشئ سا ، م .

(١١) اتفاقيا (الأولى) : + بل ط ، م .

(١٣) عليه : + من ط .

(١٤) أن (الثانية) : وأن م .

(١٦) غير (الأولى) : الغير سا .

(١٦) اتفاقيا : اتفاقا سا ، ط ، م || لا بشرط : لا بشرط م

(١٧) اتفاق : ب ، اتفاق ، م د .

وتبين من هذا أن الأسباب الاتفاقية تكون من حيث يكون من أجل شيء إلا أنها أسباب فاعلية لها بالعرض والغايات غايات بالعرض فهي داخلة في جملة الأسباب التي بالعرض . فالاتفاق سبب من الأمور الطبيعية والإرادية بالعرض ليس دائم الإيجاب ولا أكثرى الإيجاب ، وهو فيما يكون من أجل شيء وليس له سبب أوجه بالذات . وقد تعرض أمور لا يقصد وليست بالاتفاق مثل تخطيط القدم على الأرض عند الخروج إلى أخذ الغريم ، فإن ذلك وإن لم يقصد فضروري في المقصود .

- لكن لقاتل أن يقول : إنار بما قلنا إن كذا كان بالاتفاق وإن كان الأمر أكثرى ، كقول القاتل إن فلانا قصدته لحاجة كذا فاتفق أن وجدته في البيت ، ولا يمنعه عن هذا القول كون زيد في أكثر الأمر في البيت . فالجواب أن هذا القاتل إنما يقول ذلك لاجبب الأمر في نفسه ، بل بحسب اعتقاده فيه . فإنه إذا كان أغلب ظنه أن زيدا ينبغي أن يكون في البيت ، فلا يقول إن ذلك اتفق ، بل إن لم يجده يقول إن ذلك اتفق ، ولكن إنما يقول هذا إذا كان يتساوى عنده في ظنه وفي ذلك الوقت وفي تلك الحالة أنه كائن في البيت .
- يقول هذا إذا كان يتساوى عنده في ظنه وفي ذلك الوقت وفي تلك الحالة أنه كائن في البيت أو غير كائن . فيكون ظنه في ذلك الوقت يحكم بالتساوى دون الأكثرى والواجب ، وإن كان بالقياس إلى الوقت المطلق أكثرى . وقد ظن في كثير من الأمور الطبيعية النادرة الوجود مثل الذهب الثابت على وزن من الأوزان أو الياقوتة المحاورة للمقدار المعهود أنه موجود بالاتفاق لأنه أقل وليس كذلك . فإن كون الشيء في الأقل إنما يدخل الشيء في الاتفاق ، لا إذا قيس إلى الوجود المطلق ، بل إذا قيس إلى السبب الفاعل له ، فكان وجوده عنه أقلى
- والسبب الفاعل لهذا الذهب والياقوت إنما صدر عنه ذلك لقوته ووجدان المادة الوافرة . وإذا كان كذلك فيصدر عنه مثل هذا الفعل عن ذاته دائماً أو في الأكثر صدورا طبيعيا . ويقول إن السبب الاتفاقي قد يجوز أن يتأدى إلى غايته الذاتية ، وقد يجوز أن لا يتأدى ، مثل أن الرجل إذا خرج متوجها إلى متجره فلقى غريمه اتفاقا فرما انقطع بذلك عن غايته الذاتية ، وربما لم ينقطع ، بل توجه نحوها وصل إليها ، والحجر الهابط إذا شجر رأسا فرما وقف وربما هبط إلى مهبطه ، فإن وصل إلى غايته الطبيعية فيكون بالقياس إليها سببا ذاتيا وبالقياس إلى الغاية العرضية

- (١) من (الأول) : ساقطة من ب ، سا || من حيث : حق م .  
(٢) ولا أكثرى الإيجاب : والأكثرى للإيجاب م || وليس : ليس سا ، م .  
(٧) ولا يمنه : ولم يمنه ط .  
(٨) فزانه : بأنه سا .  
(٩) إن (الأول) : ساقطة من ب ، د ، ط || وفي : في سا ، ط .  
(١١) الحالة : الحال سا ، م .  
(١٣) ظن : نظن سا ، ط ، م .  
(١٥) الفاعل : الفاعل ط || فكان : وكان وجوده : وجود م .  
(١٦) الفاعل : الفاعل ط || ووجدان : ووجدان سا ، ط ، م .  
(١٧) عنه : ساقطة من سا ، م || ذاته : ذات د .  
(١٩) فرما : ساقطة من م || وقف : وقت د ؛ فوقف م .

سببا اتفاقيا ، وأما إن لم يصل إليها فيكون بالقياس إلى الغاية العرضية سببا اتفاقيا وبالقياس إلى الغاية الذاتية باطلا كقولهم شرب الدواء ليسهل فلم يسهل ، فكان شربه باطلا . والغاية العرضية بالقياس إليها تكون اتفاقيا . وقد يظن أنه قد يكون وتحدث أمور لا لغاية ، بل على سبيل العبث ، ولا يكون اتفاقا كالولوع باللحمة وما أشبه ذلك ، وليس كذلك . وسنين في الفلسفة الأولى حقيقة الأمر فيها .

• ثم الاتفاق أعم من البخت في لغتنا هذه ، فإن كل بخت اتفاق ، وليس كل اتفاق بختا . فكانهم لا يقولون بخت إلا لما يؤدي إلى شيء يعتد به ، ومبلوّه إرادة عن ذي اختيار من الناظرين البالغين . فإن قالوا لغير ذلك كما يقال للورد الذي يشق نصفه لمسجد ونصفه لكيف ، إن نصفاً منه سعيد ونصفاً منه شقي ، فهو مجاز وأما ما بدوّه طبيعي فلا يقال إنه كائن بالبخت ، بل عسى أن يخص باسم الكائن من تلقاء نفسه إلا إذا قيس إلى مبدأ آخر إرادى ، فإن الأمور الاتفاقية تجري على مصادمات تحصل بين شيئين أو أشياء ، وكل مصادمة فإما أن يكون فيها كلا المتصادمين متحركين إلى أن يتصادما ، أو يكون أحدهما ساكنا والآخر متحركا إليه ، فإنه إذا سكن كلاهما على حال غير التصادم الذى كانا عليهما ينتج ما بينهما تصادم . وإذا كان كذلك فبجائز أن تتفق حركتان من مبدئين ، أحدهما طبيعي والآخر إرادى يتصادمان عند غاية واحدة تكون بالقياس إلى الإرادى خيرا يعتد به أو شرا يعتد به ، فيكون حينئذ بختا له للاحالة ، ولا يكون بالقياس إلى حركة الطبيعي . بختا .

١٥ و فرق بين وداعة البخت وسوء التدبير فإن سوء التدبير هو اختيار سبب في أكثر الأمور يؤدي إلى غاية مذمومة ، و رداءة البخت هي أن يكون السبب في أكثر الأمور غير مؤدى إلى غاية مذمومة ، ولكن يكون عندهم تلوّسها لسيئ البخت يؤدي إليها . والشئ الميمون هو الذى تكرر حصول أسباب مسعدة بالبخت عند حصوله ، والشئ المشؤم هو الذى تكرر حصول أسباب مشقية بالبخت عند حصوله ، فيستشعر من حصول الأول عود ما اعتيد تكرر من

(١) وأما إن : وإن د ؛ وأما إذا سا ، ط ، م || فيكون : فإنه يكون سا ، ط ، م .

(٢) فلم يسهل : ساقطة من م .

(٣) ولا يكون : فلا يكون ا || كالولوع : لولوع د || وليس كذلك : ساقطة من سا .

(٤) وسنين : + ذلك سا .

(٧) يشق : شق ط

(٩) مصادمة : مصادفة م .

(١٠) فيها : ساقطة من سا .

(١١) ينتج : يسع ط .

(١٣) أو شرا : و شراب ، د ، ط || للاحالة : ساقطة من سا ، م || حركة : الحركة ط .

(١٥) فإن سوء التدبير : ساقطة من م || أكثر : الأكثر د || الأمور : الأمر سا ، م .

(١٦) هي : هو سا ، م || مؤد : مؤدية ط .

(١٧) إليه : إليه ط || الذى : + قد ط .

(١٨) حصول ( الثانية ) : حضور سا ، م .

الخير ، ومن حصول الثاني عود ما اعتيد تكرره من الشر . وقد يكون للسبب الواحد الاتفاقي غايات اتفافية غير محددة ، ولذلك لا يتحرز عن الاتفاق التحرز عن الأسباب الذاتية ونستعيد بالله من الشقاوة .

## [ الفصل الرابع عشر ]

### ن - فصل

#### في نقض حجج من اخطا في باب الاتفاقي والبغت ونقض مذهبهم

وإذ قد بينا ماهية الاتفاق ووجوده، فحري بنا أن نشير إلى نقض حجج المذاهب الفاسدة في باب لاتفاق وإن كان الأخرى أن نؤخر هذا البيان إلى ما بعد الطبيعة وإلى الفلاسفة الأولى . وإن المقدمات التي نأخذها في هذا البيان أكثرها مصادرات . لكننا ساعدنا في هذا الواحد ، وفي بعض الأشياء الأخرى مجرى العادة .

- ١٠ فنقول أما المذهب المبطل للاتفاق أصلا، المحتج بأن كل شيء يوجد له سبب معاوم . ولا نضطر إلى اختلاف سبب هو الاتفاق ، فإن احتجاجه ليس ينتج المطاوب ، لأنه ليس إذا وجد لكل شيء سبب ، لم يكن للاتفاق وجود ، بل كان السبب الموجب للشيء الذي لا توجبه على الدوام أو الأكثر هو السبب الاتفاقي نفسه . من حيث هو كذلك . وأما قوله إنه قد يكون لشيء واحد غايات كثيرة . ما ، فإن المعلقة فيه لاشارك الاسم في الغاية ، فإن الغاية تقال لما ينتهي إليه الشيء كيف كان . ويقال لما يقصد بالفعل والمقصود بالحركة الطبيعية

(١) حصول : حضور سا ، م || للسبب : السبب سا .

(٢) ولذلك : فلذلك ط || ونستعيد : ونستأذ بخ ؛ ويستأذ سا ، ط ، م .

(٣) فصل : فصل ن ب ؛ الفصل الرابع عشر م .

(٧) في باب : ساقطة من م .

(٨) وفي : قد || الأخرى : الأخر سا ؛ الآخر م

(١٠) يوجد : فيوجد ط .

(١١) المطلوب : للمطلوب م .

(١٢) الموجب : الموجود سا ، م .

(١٣) كثيرة : كثيرة ب .

محدود ، والمقصود بالإرادة أيضا محدود، ونحن نعني بالغاية الذاتية ههنا هذا . وقوله : إنه ليس يجب أن تصير الغاية غير غاية بالحمل ، حتى إذا جعل الظفر بالغيرم غاية صار الأمر غير محتى ، وإن جيل أو وصول إلى المركز غاية صار الأمر محتيا . فإن الجواب عنه أن قوله : إن الحمل لا يغير الحال في هذا الباب ، هو غير مسلم . ألا ترى أن الحمل يجعل الأمر في أحدهما أكثريا وفي الآخر أقليا ؟ فإن الشاعر بمقام الغيرم الخارج إليه ليؤثر به من حيث هو كذلك ، فإنه في أكثر الأمر يظفر به ، وغير الشاعر الخارج إلى المكان من حيث هو كذلك ، فإنه في أكثر الأمر يظفر بغيره . فإن كان الحمل المختلف يختلف له حكم الأمر في أكثريته وغير أكثريته فكذلك يختلف له حكم الأمر في أنه اتفاق أو غير اتفاق .

وأما ديمقراطيس الذى يجعل تكون العالم بالاتفاق ، ويرى أن الكائنات تكون بالطبيعة ، فلها يكسف فساد رأيه هو أن نبين له ماهية الاتفاق وأنه غاية عرضية لأمر طبيعي أو إرادى بل أو لقمري ، والتممر ينتهى إلى طبيعة أو إرادة ، فإنه سيظهر أنه لا يستمر قسر على قسر إلى غير النهاية فتكون الطبيعة والإرادة ذاتهما أقدم من الاتفاق ، فيكون السبب الأول للعالم طبيعة أو إرادة . على أن الأجرام التى يقولها ويراهها صلبة ويراهها متفقة الجواهر مختلفة بالأشكال ويراهها متحركة بذاتها في الخلاء إذا اجتمعت وتمامت ، ولا قوة عنده ولا صورة إلا الشكل فقط ، فإن اجتماعها ومقتضى أشكالها لا يباصر بعضها ببعض ، بل يجوز لها الانفصال واستمرار حركتها التى لها بذاتها ، فيجب لذاتها أن تتحرك فتتفصل ولا يبقى لها الاتصال . ولو كان ذلك لما وجدت السماء مستمرة الوجود على هيئة واحدة في أرصاد متتابعة بين طرفي زمان طويل . ولو كان يقول إن في هذه الأجرام قوى مختلفة في جواهرها يتفق لها أن تصادم ، ويضغط ما بينها ، ويقف الضعيف منها بين الضاعطين ويتكافأ ميل الضاعطين بحسب القوتين فيبقى كذلك ، لكان ربما أوهم أنه يقول شيئا إلى أن نبين أن هذا لا يكون ولا يفتق ، وسنشير إليه بعد . والعجب أنه يجعل الأمر الدائم الذى لا يقع فيه خروج عن نظام واحد ولا أمر حادث كائن يبحث أو اتفاق فيه البتة اتفاقيا ، ويجعل الأمور الجزئية لغاية ، وفيها ما يرى بالاتفاق .

(٢) غاية : ساقطة من سا || الوصول : الحصول سا ، ط . (٣) هو : فهو ط .

(٤) الخارج إليه : ساقطة من م .

(٥) فإنه ... كذلك : ساقطة من م .

(٩) وأنه : ساقطة من م .

(١١) لقسرى : قسرى ط || والقسرى : والقسرى ط .

(١١) ذاتها : ذاتها د ، سا ، م || أو إرادة : وإرادة م || بها : + في ذاتها أقدم من الاتفاق ط .

(١٢) الجواهر : أو يراها ط .

(١٣) اجتماعها : اجتماعهما م .

(١٤) ذلك : كذلك سا ، ط ، م .

(١٥-١٤) لما وجدت : ساقطة من م .

(١٦) ما بينها : ما بينهما ط || الضعيف : الضعيف م .

(١٧-١٨) لكان ... لا يكون : ساقطة من م .

(١٩) ابنة : ساقطة من د || لغاية : كفاية سا || بالاتفاق : الاتفاق سا ، م .

- وأما أنبأدافليس ومن جرى مجراه فإنهم جعلوا الحزئيات تكون بالاتفاق ، بل خلطوا الاتفاق بالضرورة فجعلوا حصول المادة بالاتفاق وتصورها بصورتها بالضرورة لالغاية . مثلا قالوا : إن الثنايا لم تتحد لتقطع بل اتفق أن حصلت هناك مادة لاتقبل إلا هذه الصورة ، فاستحدثت بالضرورة ، وقد أخذوا في هذا الباب إلى حجج واهية ، وقالوا : كيف تكون الطبيعة تفعل لأجل شئ وليس لها روية ، واو كانت الطبيعة تفعل لأجل شئ لما كانت التشويهاات والزوائد والموت في الطبيعة البتة ، فإن هذه الأحوال ليست بقصد ، ولكن يتفق أن تكون المادة بحالة تتبعها هذه الأحوال . فكذلك الحكم في سائر الأمور الطبيعية التي اتفقت أن كانت على وجه يتضمن المصلحة ، فلم ينسب إلى الاتفاق ، وإلى ضرورة المادة ، بل ظن أنها إنما تصدر عن فاعل يفعل لأجل شئ . واو كان كذلك لما كان إلا أبدا ودائما لا يختلف . وهذا كالمطر الذي يعلم بقينا أنه كائن لضرورة المادة ، لأن الشمس إذا تجرت فخلص البخار إلى الجو البارد برد فصار ماء ثقيلًا ، فنزل ضرورة فاتفق أن يقع في مصالح ، فظن أن الأمطار مقصودة في الطبيعة لتلك المصالح . قالوا : ولم ياتفق إلى إفسادها للبيادر . وقالوا : وقد عرض في هذا الباب أمر آخر وهو النظام الموجود في تكون الأمور الطبيعية وسلوكها إلى ماتوجه الضرورة التي في المواد . وليس ذلك مما يجب أن يفتقر به ، فإنه وإن سلم أن لنشؤ والتكون نظاما فإن للرجوع والسلوك إلى الفساد نظاما ليس دون ذلك النظام ، وهو نظام الذبول من أوله إلى آخره بعكس من نظام النشو . فكان يجب أيضا أن يظن أن الذبول لأجل شئ هو الموت ، ثم إن كانت الطبيعة تفعل لأجل شئ فالسؤال ثابت في ذلك الشئ نفسه وأنه لم فعل في الطبيعة على ما هو عليه وتستمر المطالبة إلى غير النهاية .

قالوا : وكيف تكون الطبيعة فاعلة لأجل شئ ، والطبيعة الواحدة تختلف أفعالها لاختلاف المواد ، كالحرارة تحل شيئا كالشمع ، وتعتد شيئا كالبيض والملح ، ومن العجائب أن تكون الحرارة تفعل الإحراق لأجل شئ ، بل إنما يلزمها ذلك بالضرورة ، لأن المادة بحال يجب فيها عند مماسة الحار الاحتراق ، فكذلك حكم سائر القوى الطبيعية .

- (١) بالضرورة : + وكذلك الأضراس في أنها عريضة لا للطنن ط .
- (٤-٥) تفعل لأجل شئ : ساقطة من م .
- (٥) التشويهاات : التشوييات م .
- (٦) بحالة : بحالة م .
- (٧) إنما : ساقطة من م .
- (٨) ودائما : دائما سا ، م || يقينا : بيننا سا .
- (١٠) أن يقع : أو يقع سا || قالوا : وقالوا سا ، ط ، م .
- (١١) للبيادر : للبيادرم || وقالوا : قالوا سا ، ط ، م || عرض : عن سا .
- (١٢) به : ساقطة من م || للنشو : المنشو سا .
- (١٣) النظام : ساقطة من سا ، ط ، م .
- (١٤) فكان : وكان سا ، ط || أن ( الثانية ) : ساقطة من م .
- (١٥) فالسؤال : بالسؤال سا .
- (١٧) كالشمع : كالشمس م .
- (١٨) فكذلك : وكذلك د || القوى الطبيعية : قوى الطبيعة ط .

والذي يجب علينا أن نقوله في هذا الباب ونعقده هو أنه لاكثر مناقشة الآن في أن للاتفاق مداخل في أن تكون الأمور الطبيعية ، وذاك بالقياس إلى أفرادها . فإنه ليس حصول هذه المدرة عند هذا الجزء من الأرض ولا حصول هذه الحبة من البئر في هذه البقعة من الأرض ، ولا حصول هذه النطفة في هذه الرحم أمرا دائما ولا أكثريا ، بل لتسامح أنه وما يجري مجراه اتفاق ، ولنعم النظر في مثل تكون السنبلة عن البرة باستمداد المادة من الأرض والجنين عن النطفة باستمداد المادة عن الرحم ، هل هذا بالاتفاق . فنجده ليس باتفاق بل أمرا توجهه الطبيعة وتستدعيه قوة ، وكذلك لتساعدوا أيضا على قولهم إن المادة التي للثنايا لا تقبل إلا هذه الصورة، لكنها نعلم أنها لم تحصل لهذه المادة هذه الصورة لأنها لا تقبل إلا هذه الصورة ، بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لأنها لا تقبل إلا هذه الصورة ، فإنه ليس البيت إنما رسب فيه الحجر وطفًا الخشب لأن الحجر أثقل والخشب أخف ، بل هناك صنعة صانع لم يصلح لها إلا أن تكون بسبب مواد ما فعله هذه النسبة فجاء بها على هذه النسبة . والتأمل الصادق يظهر صدق ما قلناه وهو أن البقعة الواحدة إذا سقط فيها حبة برّة أنبتت سنبلة برّة أو حبة شعير أنبتت سنبلة شعير . ويستحيل أن يقال إن الأجزاء الأرضية والمائية تتحرك بذاتها وتفقد في جوهر البرة وتربيه فإنه سيظهر أن تحركهما عن مواضعهما ليس لذاتهما والحركات التي لذاتهما معاومة فيجب أن يكون تحركهما إنما هو لحدب قوى مستكنة في الحبات جاذبة بإذن الله . ثم لا تخاو إما أن تكون في تلك البقعة أجزء صالح لتكون البرة أخرى صالحة لتكون الشعيرة ، أو يكون الصالح لتكون البرة صالحة لتكون الشعيرة . فإن كان الصالح لها أجزء واحدة فقط ، سقطت الضرورة المنسوبة إلى المادة ، ورجع الأمر إلى أن الصورة طارئة على المادة من مصور يخصها بتلك البرة ويحركها إلى تلك الصورة ، وأنه دائما أو في أكثر الأمر يفعل ذلك . فقد بان أن ما كان كذلك فهو فعل يصدر عن ذات الأمر متوجها إليه ، إما دائم فلا يعاق ، وإما أكثرى فيعاق ، وهذا هو مرادنا بالغاية في الأمور الطبيعية . وإن كانت الأجزء المختلفة ، فلمناسبة ما بين القوة التي في البرة وبين تلك المادة ما يجذب

(٢) وذلك : وتلك ط .

(٤) وما يجري : وما جرى سا ؛ ما جرى م . || ولنعمن : ولنعمن ب ، د ، سا ، م || البرة : البر ط .

(٥) عن : من سا ، م || بالاتفاق : بالاتفاق د || فنجده : ونجده ط || فنجده ليس باتفاق : ساقطة من د .

(٧) الصورة (الأولى) : ساقطة من ب || تحصل : تصل سا .

(٩) لها : ساقطة من سا ، م || بسبب : نسب ب ، د ، سا ، ط .

(١٢) تحركهما : تحركها سا ، ط || مواضعها : مواضعها سا ، ط || لذاتهما ( الأولى والثانية) : لذاتها ط .

(١٣) تحركهما : تحركها ط ، م || بلذب : يجذب سا ، م ؛ يجذب ط .

(١٤) البرة وأخرى صالحة لتكون : ساقطة من م || صالحة : تصلح ب ، د ، سا || الشعيرة ( الأولى) : الشعير سا ، م ||

أويكون : ويكون ط || أو يكون .... الشعيرة : ساقطة من سا .

(١٥) فقط : فقد سا ، م || سقطت : سقط ط || الصورة : الضرورة سا

(١٦) أرفى : وفى سا . || فقد : وقدم .

(١٧) إليه : ساقطة من م || دائم : دائما م || أكثرى : أكثريا م .

(١٨) ما يجذب : ما يحدث م .

تلك المادة بعينها ويحركها إلى حيز مخصوص في الدوام أو الأكثر. فهناك تكسبها صورة ما، فتكون أيضا القوة التي في البرة تحرك بذاتها هذه المادة إلى تلك الصورة من الجوهر والكيف والشكل والأين ، ولا يكون ذلك لضرورة المادة ، وإن كان لا بد من أن تكون تلك المادة على تلك الصفة لتنقل إلى تلك الصورة . فالضع أن طباع المادة صالحة لهذه الصورة أو غير قابلة لغيرها مثلا، فهل بدمن أن يكون انتقلا إلى حيث كتسب هذه الصورة بعد ما لم تكن لها ليس لضرورة فيها ، بل عن سبب آخر يحركها إليه ، فيحصل لها ماهي صالحة لقبوله أو لا يصلح لقبول غيره . فبين من هذا كله أن تحريكات الطبيعة للمواد هي على سبيل قصد طبيعي منها إلى حد محلود ، وأن ذلك مستمر على الدوام أو على الأكثر ، وذلك ما نعنيه بلفظة الغاية ..

ثم من الظاهر أن الغايات الصادرة عن الطبيعة حال ما تكون الطبيعة غير معارضة، ولا معوقة كما هي اختيارات وكالات ، وأنه إذا تأدت إلى غاية ضارة كان ذلك التأدي ليس عنها دائما ولا أكثريا ، بل في حال تنفقد النفس من أفعالها سببا عارضا ، فيقال ماذا أصاب هذا الغسيل حتى ذوى ، وماذا أصاب هذه المرأة حتى أسقطت . وإذا كان كذلك ، فالطبيعة تتحرك لأجل الحرية ، وليس هذا في نشو الحيوان والنبات فقط ، بل وفي حركات الأجرام البسيطة وأفعالها التي تصدر عنها بالطبع ، فإنها تنحو نحو غايات تتوجه إليها دائما ما لم يعق توجهها على نظام محلود ولا يخرج عنها إلا بسبب عارض . وكذلك الإلهامات التي للأنفوس الحيوانية والبيانية والناسجة والمدخرة فإنها تشبه الأمور الطبيعية، وهي لغاية، وإن كانت الأمور مجرى اتفاقا ، فلم لاتذب البرة شعيرة، ولم لاتولد شجرة مركبة من تين وزيتون كما يتولد عندهم بالاتفاق عتر أبل ، ولم لاتكرر هذه النوادر ، بل تبقى الأنواع محفوظة على الأكثر .

ومما يدل على أن الأمور الطبيعية لغاية، أنها إذا أحسنا بمعارض أو قصور من الطبيعة أعنا انطبعة بالصناعة

(١) الدوام أو الأكثر : الدوم أو الأكثر ب ، د ؛ الدوام والأكثر ط || فهناك ط ، م .

(٣) تلك (الأولى) : ساقطة من سا ، م || لتنقل : لتنتقل د ، سا ، ط ، م .

(٥) لها ليس : ليس لها ط || لضرورة : بضرورة د ، سا ، م || فيها : فيها سا || إليه : إليها ط .

(٦) فبين : فيبين م .

(٧) بلفظة : بلفظ سا ، ط .

(٨) ثم : + إن د ، ط || الطبيعية : + في د ، ط .

(٩) دائما : دائما ط .

(١٠) منها : فيها د ؛ منها ط || ماذا (الأولى) : ما في ب ، د ، سا ، ما إذا م .

(١١) نشو : نشو م || الحيوان والنبات : الحيوانات والنباتات ط || وفي : في سا .

(١٢) مالم : لم م || توجهها : توجهها سا || على : إلى ط .

(١٣) والمدخرة : والمدخرة ط .

(١٤) وهي : هي د .

(١٧) من الطبيعة : ساقطة من م .

على الأكثر كما يفعله الطبيب معتقدا أنه إذا زال العارض المراض أو اشتدت القوة توجهت الطبيعة إلى الصحة والخير . وليس إذا عدت الطبيعة الروية ويجب من ذلك أن يحكم بأن الفعل الصادر عنها غير . توجه إلى غاية فإن الروية ليست لتجعل الفعل ذا غاية ، بل لتعين الفعل الذى يختاره من بين سائر الأفعال بجائز اختيارها لكل واحد منها غاية تخصه ، فالروية لأجل تخصيص الفعل للجعله ذا غاية . ولو كانت النفس مسالمة عن النوازع المختلفة والمعارضات المتفنتة ، لكان يصدر عنها فعل يتشابه على نهج واحد من غير روية ، وإن شئت أن تستظهر في هذا الباب ، فتأمل حال الصناعة ، فإن الصناعة لانشك في أنها لغاية ، والصناعة إذا صارت آلة لم يحتاج في استعمالها إلى الروية وصارت بحيث إذا أحضرت الروية تعددت وتباد الماهر فيها عن التماز فيما يزاوله كمن يكتب أو يضرب بالعود فإنه إذا أخذ يروى في اختيار حرف حرف أو نغمة نغمة وأراد أن يقف على عدده تبدل وتعتل . وإنما يستمر على نهج واحد فيما يفعله بلا روية في كل واحد واحد مما يستمر فيه ، وإن كان ابتداء ذلك الفعل وقصدته إنما وقع بالروية . وأما المبنى على ذلك الأول والابتداء فلا يروى فيه . وكذلك حال اعتصام الزاقي بما يعصمه ومبادرة اليد إلى حاك العضو المستحك من غير فكرة ولا روية ولا استحصال لصورة ما يفعله في الخيال .

وأوضح من هذه القوة النفسانية إذا حركت عضوا ظاهرا تختار تحريكه وتشعر بتحريكه . فليس تحريكه بالذات وبلا واسطة ، بل إنما يحرك بالحقيقة الوتر والعضل فيتبعه تحريك ذلك العضو . والنفس لا يشعر بتحريكها للعضلة ، مع أن ذلك الفعل اختياري وأول . وأما حديث التشويشات وما يجرى مجراها ، فإن بعضها هو نقص وقبح وقصور عن الجرى الطبيعي ، وبعضها زيادة . وما كان نقصا وقبحا فهو عدم فعل لمعيان المادة . ونحن لم نضمن أن الطبيعة يمكنها أن تحرك كل مادة إلى الغاية ، ولا ضمنا أن لإعدام أفعالها غايات ، بل

(١) على الأكثر : ساقطة من سا ، م || اشتدت : استدت سا .

(٢) عدت : عدت سا . || وجب من ذلك : ومن ذلك م .

(٣) الذى : ساقطة من م || يختاره : يجنا ب ، د ، سا ، م || الأفعال : أفعال سا .

(٤) ولو كانت : وإن كانت سا .

(٥) المتفنتة : المعنية سا || يتشابه : متشابهة ط ، م .

(٦) لانشك : لاشك ط || في (التانية) : فيها ط || لغاية : الغاية م .

(٧) تعددت : تعدت سا ، م .

(٨) يروى : روى سا .

(٩) واحد واحد : واحد د ، م .

(١٠) وقصدته : وقصدم || فيه : ساقطة من سا .

(١١) حك : + فليس تحريكه د || فكرة م .

(١٢) بتحريكه : تحريكه م . || فليس تحريكه : ساقطة من د .

(١٤) الوتر والعضل : العضو والوتر م .

(١٥) للعضلة : العضلة د ، ط ، م .

(١٧) بل : + إنما ط .

- ضمننا أن أفعالها في المواد الطبيعية التي لها هي لغايات ، وهذا لايزاحم ذلك . والموت والذبول هو لقصور الطبيعة البدنية عن إلزام المادة صورتها وحفظها إياها عليها بإدخال بدل ما يتحال ، ونظام الذبول ليس أيضا غير متأد إلى غاية البتة . فإن لنظام الذبول سببا غير الطبيعة الموكلة بالبدن ، وذلك السبب هو الحرارة وسببا هو الطبيعة ولكن بالعرض . ولكل واحد منهما غاية . فالحرارة غايتها تحايل الرطوبة وإحالتها . فتسوق المادة إليه على النظام ، وذلك غاية الطبيعة التي في البدن غايتها حفظ البدن مأمناً بيه إمداد بعد إمداد ، لكن كل إمداد يأتي فإن الاستمداد منه أخيراً يقع أقل من الاستمداد منه بديا لعالى نذكرها في العاوم الجزئية : فيكون ذلك الإمداد بالعرض سببا لنظام الذبول . فإذا الذبول من حيث هو ذو نظام ومتوجه إلى غاية فهو فعل الطبيعة . وإن لم يكن فعل طبيعة البدنى . ونحن لم نضمن أن كل حال للأمور الطبيعية يجب أن يكون غاية للطبيعة التي فيها بل قلنا إن كل طبيعة تفعل فعلها لغاية لها . وأما فعل غيرها فقد لا يكون لغاية لها والموت والتحايل والذبول وكل ذلك إن لم يكن غاية ناعمة بالقياس إلى بدن زيد فهي غاية واجبة في نظام الكل .

١٠

وقد أرمأنا إلى ذلك فيما سلف ، وعلمك بحال النفس سينبهك على غاية في الموت واجبة ، وغايات في تناسب الضعف واجبة . رأما الزبادات فهي أيضا كائنة لغاية ما . فإن المادة إذا فضلت حركت الطبيعة فضاها إلى الصورة التي تستحقها بالاستعداد الذى فيها ولا تعطلها ، فيكون فعل الطبيعة فيها لغاية ، وإن كان المستدعى إلى تلك الغاية اتفاق سبب غير طبيعى .

- وأما أمر المطر وما قيل فيه فليس ينبغي أن نسلم ما قيل فيه ، بل نقول إن قرب الشمس وبعدها وحدث سخونة بقربها والبرودة ببعدها ، على ما تعلمه بعد ، سبب ذو نظام لأمر كثيرة من الغايات الجزئية في الطبيعة . ووقوع الشمس مقربة في حركاتها المائلة يصدر عن ذاته التبخر المصعد إلى حيث تبرد فيهبط للضرورة . وليس يكتفى في ذلك ضرورة المادة ، بل هذا الفعل الإلهى المستعمل للمادة إلى أن ينتهى إلى ضرورتها فيلزمها الغاية ،

١٥

- 
- (١) المواد : + الطبيعية ط || التى : ساقطة من ط ، م .  
(٢) إلزام : التزام سا .  
(٣) بالبدن : لبدن ط .  
(٤) ولكن : لكن سا || منهما : ساقطة من سا || فالحرارة : والحرارة ط || تحليل : لتحليل د ، ط .  
(٥) مدد : + ثان سا ، ط .  
(٧) الطبيعة : لطبيعة سا ، م . (٨) البدن : البدن سا ، م .  
(٩) فعلها : + قأما تفعله ط .  
(١٢) كائنة : كانت ط || فضلت : فصلت سا ، م . || فصلها : فصلها سا ، م .  
(١٣) التى : إلى م || بالاستعداد : الاستعداد م .  
(١٥) المطر : النظر سا || نسلم : + له ط .  
(١٦) الجزئية : الجزيرية سا .  
(١٧) المائلة : + سبب ط || عن ذاته : لذاته سا || التبخر : التبخر ط ، م || حيث : بحيث سا || فهبط : فهبط ط .

فإن كل غاية أوجبل الغايات يلزم ضرورة في مادة ، ولكن العلة المحركة ترتاد المادة وتجعلها بحيث تتصل بالضرورة التي فيها إن كانت بما هو الغاية المقصودة ، تأمل ذلك في الصناعات كلها . ونقول لم أيضا وليس إذا كانت الحركة غاية وللمفعل غاية ويجب أن يكون لكل غاية غاية . وأن لا تنقف المسألة عن لم ، فإن الغاية في الحقيقة تكون مقصودة لذاتها وسائر الأشياء يقصد لها وما يقصد لأجل شيء آخر ، فحرى أن يسأل عنه بالالم المتقضى للجواب بالغاية . وأما ما يقصد لذاته ، فإنه لا يابئ به السؤال عن أنلم قصد ، ولهذا لا يقال لم طلبت الصحة ، ولم طلبت الخيرية ، ولم هربت عن المرض ، ولم نفرت عن الشر . ولو كانت الحركة والإمالة تقتضى الغاية لأنها موجودة أو لأنها غاية ، لكان يجب أن تكون لكل غاية غاية ، لكنها تقتضى ذلك من حيث هناك زوال وتجدد صادر عن سبب طبيعي أو إرادى . وليس يجب أن يتعجب من أن الحرارة تفعل لإحراق شيء بل حقا أن الحرارة تفعل لتحرق وتنفى المحترق ويحمله إلى مشاكتها أو مشاكة الجوهر الذى فيها . إنما يكون الاتفاق والغاية العرضية في مثل أن يحرق ثوب فقير وذلك ليس له بغاية ذاتية ، فإنها ليست محرقه لأجل أنه ثوب فقير ولا في النار هذه القوة المحركة لأجل هذا الشأن ، بل لكي يحيل ما يماسه إلى جوهرها ، ولكي يحل ما يكون محال وتعقد ما يكون محال . وقد اتفق الآن أن ماسها هذا الثوب فللفعل النار في الطبيعة غاية ، وإن لم يكن مصادفتها هذا المشتعل إلا بالعرض ، ووجود الغاية بالعرض لا يمنع وجود الغاية بالذات ، بل الغاية بالذات متقدمة على الغاية بالعرض .

فبين من هذا كله أن المادة لأجل الصورة ، وأنها تتوخى لتحصل ، فتحصل فيها الصورة ، وليست الصورة

- (١) ترتاد : بزيادة د ؛ زيادا سا . (١-٢) تتصل بالضرورة : تتصل بالصورة ؛ تتصل بالضرورة بالصورة ط .
- (٢) بما : مما ط || وليس : + أيضا ط .
- (٣) غاية غاية : غاية د ، م .
- (٤) تكون : ساقطة من سا .
- (٥) المتقضى : المقضى م .
- (٦) والإمالة : والإحالة سا ، ط ، م .
- (٧) غاية غاية : + يجب د .
- (٨) لإحراق : الإحرق م .
- (٩) المحترق : المحرق ب ، سا ، م ؛ المحروق د || أو مشاكلة : ومشاكله : ومشاكلته م || الذى فيها : الذى فيه ب ، د ، سا ؛ الذى فيه م || إنما : وإنما ط .
- (١٠) وذلك : ذلك م || له بغاية : له لغاية سا ؛ لها لغاية ط || فإنها : فإنه سا ، م || ليست : ليس د ، سا ، م .
- (١١) جوهرها : جوهره سا ، م || ولكي : ولكن سا ، ط .
- (١٢) ماسها : ماسه سا ، م .
- (١٣) مصادفتها : مصادفته سا ، م || المشتعل : المنفعل ط .
- (١٣-١٤) لا يمنع ... بالعرض : ساقطة من سا .
- (١٤) بالعرض : + لا يمنع وجود م .
- (١٥) وأنها : فأنها سا .

لأجل المادة ، وإن كان لابد من المادة حتى توجد فيها الصورة . ومن تأمل منافع أعضاء الحيوان وأجزاء النبات لم يبق له شك في أن الأمور الطبيعية لغاية ، وستشتم من ذلك شيئاً في آخر كلامنا في الطبيعيات : ومع هذا كله فلا ينكر أن يكون في الأمور الطبيعية أمور ضرورية بعضها يحتاج إليها للغاية ، وبعضها يلزم الغاية .

## [ الفصل الخامس عشر ]

### س - فصل

#### في دخول العلة في المباحث

#### وطلب العلم والجواب عنه

وإذ قد بان لناعادة الأسباب وأحوالها ، فنقول إنه يجب أن يكون الطبيعي متعينا بالإحاطة بكليتها وخصوصا بالصورة حتى يتم احاطته بالمعلول وأما الأمور التعليمية فلا يدخل فيها مبدأ حركة ، إذ لا حركة لها . وكذلك لا يستل في غاية حركة ولا مادة البتة ، بل يتأمل فيها العلة الصورية فقط .

واعلم أن السؤال عن الأمور المادية بالعلم ربما تضمن علة من العلة ، فإن تضمن الفاعل كقولهم : لم قاتل فلان فلانا ، فيجوز أن يكون جوابه الغاية ، كقولهم : لكي ينتقم منه . ويجوز أن يكون جوابه المشير والفاعل المتقدم للفاعل ، وهو الداعي إلى الفعل ، مثل أن يقال : لأن فلانا أشار عليه أو لأنه غصبه حقه ، وهذا هو الفاعل لصورة الاختيار الذي ينبعث منه الفعل الأخير . ربما أنه هل يجيب بالصورة أو هل يجيب بالمادة ففيه

(١) كان : كانت ب .

(٢) كله : ساقطة من سا ، م .

(٤) فصل : فصل س آ ب : الفصل الخامس عشر ط ، م .

(٦) في : + كيفية ط .

(٨) متينا : معينا سا ، م .

(١١) تضمن (الأولى) : يتضمن ط .

(١٢) والفاعل : أو الفاعل ط . (١٣) الفعل : العمل د .

(١٤) ينبعث : ينبعث م || الأخير : الآخر م || يجيب (الأولى) : يجيب م || أو هل : وهل د ، سا || ففيه : ومنه م .

نظر . أما الصورة فلإنها صورة الفعل وهو التنازل ، وليس انسؤال إلا عن علة وجودها عن الفاعل فلا يصلح أن يجاب لها ، فإنها ليست علة لوجود نفسها عن الفاعل لأن تكون تلك الصورة هي غاية الغايات ، كالتحير مثلا ، فتكون لذاتها لا لسبب ما هي محرمة للفاعل إلى أن يكون فاعلا على النحو الذي أوأمانا إليه في بيان نسبة ما بين الفاعل والغاية ، ومع ذلك فلا تكون علة قريبة لوجودها في تلك المادة عن الفاعل بل علة لوجود الفاعل فاعلا فلا تكون من حيث هي موجودة في المادة علة للفاعل ، بل من حيث هي معنى وماهية . فإذا كان السؤال عن كونها موجودة لم يصلح الجواب بها من حيث هي موجودة ، بل من حيث هي معنى وماهية ، وربما كانت الصورة المسئول عنها ذات معنى داخل فيها أو عارض لها ذاهب مذهبها ، فيكون يصلح أن يكون ذلك المعنى جوابا ، لما يقال : لم عدل فلان ، فيقال : لأن العدل حسن ، فيكون الحسن معنى في العدل وجاريا يجرى الصورة ، ولا تكبرن الصورة المسئول عنها جوابا ، بل صورة غيرها ، فإن الحسن هو جزء حد أو عارض لها ، فإن الحسن معنى أعم من العدل إما عارض لازم إما جزء حد له مقوم . وإذا صلحت الصورة أن يجاب بها ههنا فقد دخلت من حيث هي كذلك في جملة الداعي المحرك للاختيار وحكم المادة هذا الحكم بعينه . فإنه إذا قيل : لم ينجر فلان هذا الخشب سريرا ، فقليل : لأنه كان عنده خشب ، لم يكن مقنعا ، إلا أن يزداد فيقال : كان عنده خشب صلب صالح لأن ينجر منه سرير ، وكان لا يحتاج إليه في أمر آخر . لكن الأمور الإرادية يصعب أن تؤدي بعلته بتأملها فيها ، فإن الإرادة تنبعث بعد توافي أمور لايسهل إحصاؤها ، وربما لم يشعر بكثير منها فيخبر عنها . وأما الأمور الطبيعية فيكنى فيها من المادة الاستعداد والملافة للقوة الفاعلة فيكون حصول نسبة المادة فيها جوابا وحده إذا ذكر في السؤال حضور الفاعل ، وأما إذا تضمن السؤال الغاية كما يقال : لم صح فلان ؟ فيصلح أن يجاب بالمبدأ الفاعل فيقال : لأنه شرب الدواء . ويصلح أن يجاب بالمبدأ المادى مضافا إلى الفاعل : فيقال : لأن مزاج بدنه قوى الطبيعة . ولا يكنى ذكر المادة وحدها ، وأما الصورة فقلما يقنع ويقطع السؤال بذكرها وحدها بأن يقال : لأن مزاجه اعتدل : بل يحوج إلى سؤال آخر يؤدي إلى مادة أو فاعل . وأما إذا كان السؤال عن المادة واستعدادها بأن يقال مثلا : لم بدن الإنسان قابل للموت ؟ فقد يجوز أن يجاب بالعلة الغائية ، فيقال : جعل ذلك لتتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن . وقد يجوز أن يجاب بالعلة المادية ، فيقال : لأنه مركب من الأضداد ، ولا يجوز أن يجاب بالفاعل في الاستعداد الذي ليس كالصورة ، لأن الفاعل لا يجوز أن يعطى المادة الاستعداد ، كأنه إن لم يعط لم تكن مستعدة اللهم إلا أن يعنى

(٣) فاعلا : مفاعلا د || النحو : ساقطة من د .

(٥) موجودة .... هي : ساقطة من د .

(٧) الصورة : للصورة ط .

(١٠) فإن : وإن م .

(٤) بعلته : العلة سا ، م .

(١٥) عنها : عنه د ، سا ، م .

(١٩) يذكرها : ذكرها سا ، م || يؤدي : يؤدي ب ، د ، ط .

(٢٣) مستعدة : مستعدة م .

بالاستعداد التبوؤ التام ، فقد يعطيه الفاعل ، كما يقال للمرأة إذا سئل عنها لم تقبل الشيخ ، فيقال : لأن الصاقل صقلها ، وأما الاستعداد الأصلي فلازم للمادة ويجوز أن يجاب بالصورة إذا كانت هي المتممة للاستعداد ، فيقال في المرأة مثلا لأنها ملساء صقيلة . وبالجملة السؤال لا يتوجه إلى المادة إلا وقد أخذت مع صورة فيسأل عن علة وجود الصورة في المادة . وأما إذا تضمن السؤال الصورة ، فالمادة وحدها لا يكفي أن يجاب بها ، بل يجب أن يضاف إليها استعداد وينسب إلى الفاعل والغاية يجاب بها ، والفاعل يجاب به . فإذا ثبت أن ترفض ه ما يقال على سبيل المجاز وتذكر الأمر الحقيقي ، فإن الجواب الحقيقي أن تذكر جميع العلة التي لم تتضمنها المسألة فإذا ذكرت وختمت بالغاية الحقيقية وقف السؤال .

(١) عنها : أنها د ، سا || فيقال : يقال د ، سا ، م .

(٢) صقلها : صقلة سا || ويجوز : وقد يجوز ط .

(٣) صقيلة : صقيلة ط .

(٤) فالمادة : والمادة سا .

(٥) فإذا : وإذا د ، سا ، م .

(٦) فإن الجواب الحقيقي : ساقطة من سا ، م .

(٧) السؤال : + تم الفن الأول من الطبيعيات والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله أجمعين د ؛ تمت المقالة الأولى

من الفن الأول بحمد الله وعونه والحمد لله وحده والصلاة على من لا نبي بعده م .



# المقالة الثانية من الفن الأول في الحركة وما يجري معرلاً وهي ثلاثة عشر فصلاً

الأول في الحركة

الثاني في نسبة الحركة إلى المقولات

الثالث في بيان المقولات التي تقع الحركة وحدها لا غيرها .

الرابع في تحقيق تقابل الحركة والسكون .

الخامس في ابتداء القول في المكان وإيراد حجج مبطلية ومثبته .

السادس في ذكر مذاهب الناس في المكان وإيراد حججهم .

السابع نقض مذاهب من ظن أن المكان هيولى أو صورة أو سطح كان أو بعد .

الثامن في مناقضة القائلين بالخلاء .

التاسع في تحقيق القول في المكان وبعض حجج مبطلية والمخطفين فيه .

---

(٢) من الفن الأول : ساقطة من م || الأول : + من الطبيعيات م .

(٤) وهي : ساقطة من م || وهي ثلاثة عشر فصلاً : ساقطة من د .

(١٣-٥) الأول ... فه : ساقطة من د ، ب ، سا ، م .

العاشر في ابتداء القول في الزمان واختلاف الناس فيه ومناقضة المخطئين فيه .

الحادي عشر في تحقيق ماهية الزمان وإثباتها .

الثاني عشر في بيان أمر الآن .

الثالث عشر في حل الشكوك المقولة في الزمان وإتمام القول في مباحث زمانية مثل الكون في الزمان ، والكون لاني الزمان ، وفي الدهر والسرمد وتعينه ، وهو ذا وقبيل وبعيد والقديم .

## [ الفصل الأول ]

### ١ - فصل

#### في الحركة

لقد ختمنا الكلام في المبادئ العامة للأمور الطبيعية . فحرى بنا أن ننقل إلى الكلام في العوارض العامة لها ، ولا أهم لها من الحركة والسكون . والسكون كما سنبين من حاله عدم الحركة ، فحرى بنا أن نقدم الكلام في الحركة .

فقول : إن الموجودات بعضها بالفعل من كل وجه ، وبعضها من جهة بالفعل ، ومن جهة القوة ويستحيل أن يكون شئ من الأشياء بالقوة من كل جهة ، لا ذات له بالفعل البتة . ليسلم هذا وليوضع وضعا مع قرب تناول الوقوف عليه . ثم من شأن كل ذي قوة أن يخرج منها إلى الفعل المقابل لها ، وما امتنع الخروج إليه بالفعل فلا قوة عليه . والخروج إلى الفعل عن القوة قد يكون دفعة ، وقد يكون لادفعة ، وهو أعم من الأمرين جميعا ١٠ وهو بما هو أعم أمر يعرض لجميع المقولات ، فإنه لا مقولة إلا وفيها خروج عن قوة لها إلى فعل لها . أما في الجوهر فكخروج الإنسان إلى الفعل بعد كونه بالقوة . وفي الكم فكخروج النامي إلى الفعل عن القوة . وفي الكيف فكخروج السواد إلى الفعل عن القوة . وفي المضاف فكخروج الأب إلى الفعل عن القوة . وفي الأين فكالحصول فوق بالفعل بعد القوة . وفي متى فكخروج الغد إلى الفعل عن القوة . وفي الوضع فكخروج المنتصب إلى الفعل عن القوة . وكذلك في الجدة . وكذلك في الفعل والانفعال . لكن المعنى المتصالح عليه عند القدماء في ١٥ استعمال لفظة الحركة ليس ما يشرك فيه جميع أصناف هذه الخروجات عن القوة إلى الفعل ، بل ما كان خروجا

(٢) فصل : فصل أ ب ؛ الفصل الأول ط ، م .

(٤) لقد : فقد سا .

(٦) في : حل سا ، م .

(٧) بالفعل (الأول) : بل لفعل د .

(٨) ليسلم : ولنسلم ط .

(٩) تناول : يتناول ط || بالفعل : لفعل م .

(١١) لامقولة : لا مقوله لم || أما : وأما ط .

(١٢) فكخروج : فلخروج سا || الفعل : فعل سا . || الكم : الكلم م || فكخروج (الثانية) : كخروج ط || النام :

لناب ط || فكخروج (الأول) : كخروج سا .

(١٣) وفي (الأول) : في م . || الغد : الضى ب ، د ، م

(١٣-١٤) وفي الوضع .... القوة : ساقطة من سا .

(١٤) الجدة : + كخروجه إلى أن يكون متظلا أو متسلا عن القوة م .

(١٥) ما يشرك : ما يشرك سا ، م .

لادفعة بل متدرجا . وهذا ليس يتأتى إلا في مقولات مغلوذة مثلا كالكيف ، فإن ذا الكيف بالقوة يجوز أن يتوجه إلى الفعل يسيرا يسيرا إلى أن ينتهى إليه ؛ وكذلك ذو الكم بالقوة .

ونحن سنبين من بعد أن أى المقولات يجوز أن يقع فيه هذا الخروج من القوة إلى الفعل ، وأنها لا يجوز أن يقع فيه ذلك . ولولا أن الزمان مما نضطر في تحديده إلى أن تؤخذ الحركة في حده ، وأن الاتصال بالترجيع قد يؤخذ الزمان في حدهما ، والدفعة أيضا فلأنها قد يؤخذ الآن في حدها ، فيقال هو ما يكون في آن ، والآن يؤخذ الزمان في حده ، لأنه طرفه ، الحركة يؤخذ الزمان في حدها ليسهل علينا أن نقول : إن الحركة خروج عن القوة إلى الفعل في زمان أو على الاتصال أو لادفعة . لكن جميع هذه الرسوم يتضمن بياننا دوريا خفيا ، فاضطر مفيدنا هذه الصناعة إلى أن سلك في ذلك نهجا آخر فنظر إلى حال المتحرك عندما يكون متحركا في نفسه ، ونظر في النحو من الوجود الذى يخص الحركة في نفسها فوجد الحركة في نفسها كمالا وفعلا أى كونها بالفعل إذ كان لإزائها قوة إذ الشئ قد يكون متحركا بالقوة ، وقد يكون متحركا بالفعل وبالكمال ، وفعله وكماله هو الحركة . فالحركة تشارك سائر الكمالات من هذه الجهة ، وتفارق سائر الكمالات من جهة أن سائر الكمالات إذا حصلت صار الشئ بها بالفعل ولم يكن بعد فيه مما يتعلق بذلك الفعل شئ بالقوة . فإن الأسود إذا صار بالفعل أسود لم يبق بالقوة أسود من جملة الأسود الذى له ؛ والمربع إذا صار بالفعل مربعا لم يبق بالقوة مربعا من جملة المربع الذى له ، والمتحرك إذا صار متحركا بالفعل فيظن أنه يكون بعد بالقوة متحركا من جملة الحركة المتصلة التى هو بها متحرك . ويوجد أيضا بالقوة شيئا آخر غير أنه متحرك ، فإن ذات المتحرك ما لم يكن بالقوة شيئا ما يتحرك إليه وأنه بالحركة يصل إليه ، فإنه لا تكون حاله وقياسه عند الحركة إلى ذلك الشئ الذى هو له بالقوة ، كما كان قبل الحركة . فإنه في حال السكون قبل الحركة يكون هو ذلك الشئ والقوة المطلقة بل يكون ذا قوتين إحداهما على الأمر والأخرى على التوجه إليه ، فيكون له في ذلك الوقت كمالان وله عليهما قوتان . ثم يحصل له كمال إحدى القويتين ، ويكون قد بقى بعد بالقوة في ذلك الشئ الذى هو المقصود بالقوتين ، بل في كليهما ، وإن كان أحدهما قد حصل بالفعل الذى هو أحد الكمالين وأولهما

(٤) تؤخذ : يوجد م .

(٥) يؤخذ ( الأولى) : يوجد سا ، م || يؤخذ ( الثانية) : يوجد م .

(٦) حدها : حده ب ، د ، ط || ليسهل : فسهل سا .

(٧) زمان : الزمان ط || أو على : وعلى سا .

(٨) مفيدنا : مفيدنا سا || إلى أن : في د ؛ أن سا .

(١١-١٢) من هذه .... الكمالات : ساقطة من سا || من جهة أن سائر الكمالات : ساقطة من م .

(١٣) بالقوة أسود .... يبق : ساقطة من م || جملة ( الأولى) : جهة بخ .

(١٥) ويوجد : وقد يوجد ط .

(١٨) ذا : ساقطة من سا .

(٢٠) قد : ساقطة من سا ، م .

فهو بعد لم يتبرأ عما هو بالقوة في الأمرين جميعا ، أحدهما المتوجه إليه بالحركة والآخر في الحركة . فإن الحركة في ظاهر الأمر لا تحصل له بحيث لا يتبقى قوتها إليه ، فتكون الحركة هي الكمال الأول لما بالقوة لامن كل جهة ، فإنه يمكن أن يكون لما بالقوة كمال آخر ككمال إنسانية أو فرسية لا يتعلق ذلك بكونه بالقوة بما هو بالقوة . وكيف يتعلق وهو لا ينفى القوة مادامت موجودة ، ولا الكمال إذا حصل .

- فالحركة كمال أول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة . وقد حدثت بحدود مختلفة مشتبهة ، وذلك لاشتباه الأمر في طبيعتها إذ كانت طبيعة لا توجد أحوالها ثابتة بالفعل ووجودها فيما يرى أن يكون قبلها شئ قد بطل وشئ مستأنف الوجود . فبعضهم حدها بالغيرية إذ كانت توجب تغيرا للحال وإفادة لغير ما كان . ولم يعلم أنه ليس يجب أن يكون ما يوجب إفادة الغيرية فهو في نفسه غيرية ، فإنه ليس كل ما يفيد شيئا يكون هو إياه ولو كانت الغيرية حركة لكان كل غير متحركا ، ولكن ليس كذلك . وقال قوم إنها طبيعة غير محدودة ، والأخرى أن يكون هذا إن كان صفة لها صفة غير خاصة . فغير الحركة ما هو كذلك كاللانهاية والزمان ، وقيل إنها خروج عن المساواة كأن الثبات على صفة واحدة مساواة للأمر بالقياس إلى كل وقت يمر عليه . وأن الحركة لا تتساوى نسبة أجزائها وأحوالها إلى الشئ في أزمنة مختلفة ، فإن المتحرك في كل آن له أين آخر . والمستحيل له في كل آن كيف آخر . وهذه رسوم إنما دعا إليها الاضطراب وضيق المجال ولا حاجة بنا إلى التطويل في إبطالها ومناقضتها ، فإن الذهن السليم يكفيها في تزييفها ما قلناه . وأما ما قيل في حد الحركة أنها زوال من حال إلى حال ، أو سلوك قوة إلى فعل ، فذلك غلط ، لأن نسبة الزوال والسلوك إلى الحركة ليس كنسبة الجنس ١٥ أو ما يشبه الجنس ، بل كنسبة الألفاظ المرادفة إياها . إذ هاتان اللفظتان ولفظة الحركة وضعت أولا لاستبدال المكان ، ثم نقلت إلى الأحوال .

ومما يجب أن تعلم في هذا الموضوع أن الحركة إذا حصل من أمرها ما يجب أن يفهم ، كان مفهومها اسما لمعينين : أحدها لا يجوز أن يحصل بالفعل قائما في الأعيان ، والآخر يجوز أن يحصل في الأعيان ، فإن الحركة

(١) لم : ما لم ط || هو : ساقطة من سا .

(٢) إليه : اليت سا ، م .

(٣-٢) بالقوة ... لما : ساقطة من سا .

(٥) لما هو بالقوة : لما بالقوة سا ، م || حدث : حددت سا ؛ حدث م . || لاشتباه : الاشتباه ط .

(٧) توجب : ساقطة من م || تغيرا للحال : تنبر الحال سا ، ط ، م || لغير : تغير ط .

(٨) كل ما يفيد : كلها يفيد ؛ كلما يفيد سا .

(٩) إياه : ساقطة من سا ، م || كانت : كان ط .

(١٠) والأخرى : الأخرى د || صفة : ساقطة من سا ، م .

(١١) للأمر : لأمر ب ، د ، سا ؛ الأمر م || وأن : فإن د .

(١٣) إليها : إليه سا || وضيق : ويضيق سا .

(١٤) ومناقضتها : أو مناقضتها م || تزييفها : تزييفها ط || ما قلناه : ما قلنا ط .

(١٦) أو ما يشبه الجنس : ساقطة من سا ، م || المرادفة : المترادفة ط || إياه : إياه سا ، م . || لاستبدال : لاستبدال م .

إن عني بها الأمر المتصل المعقول للتحرك من المبدأ والمنتهى فذلك لا يحصل البتة للمتحرك، وهو بين المبدأ والمنتهى، بل وإنما يظن أنه قد حصل نحواً من الحصول إذا كان المتحرك عند المنتهى. وهناك يكون هذا المتصل المعقول قد بطل من حيث الوجود، فكيف يكون له حصول حقيقي في الوجود، بل هذا الأمر بالحقيقة مما لا ذات له قائمة في الأعيان. وإنما ترتسم في الخيال لأن صورته قائمة في الذهن بسبب نسبة المتحرك إلى مكانين: مكان تركه ومكان إدراكه، أو يرتسم في الخيال لأن صورة المتحرك وله حصول في مكان وقرب وبعد من الأجسام تكون قد انطبعت فيه، ثم تلحقها من جهة الحس صورة أخرى بحصول له آخر في مكان آخر وقرب وبعد آخرين، فيشعر بالصورتين معا على أنهما صورة واحدة للحركة، ولا يكون لها في الوجود حصول قائم كما في الذهن. إذ الطرفان لا يحصل فيهما المتحرك في الوجود معا ولا الحالة التي بينهما لها وجود قائم.

وأما المعنى الموجود بالفعل الذي بالحري أن يكون الإسم واقعا عليه، وأن تكون الحركة التي توجد في المتحرك فهي حالته المتوسطة حين يكون ليس في الطرف الأول من المسافة ولم يحصل عند الغاية، بل هو في حد متوسط بحيث ليس يوجد ولا في آن من الآتات التي يقع في مدة خروجه إلى الفعل حاصلات في ذلك الحد، فيكون حصوله في أي وقت فرضته قاطعا لمسافة ما، وهو بعد في القطع. وهذا هو صورة الحركة الموجودة في المتحرك، وهو توسط بين المبدأ المقروض والنهاية بحيث أي حد يفرض فيه لا يوجد قبله ولا بعده فيه لا كحدي الطرفين فهذا التوسط هو صورة الحركة وهو صفة واحدة تلزم المتحرك ولا تتغير البتة مادام متحركا. نعم قد تتغير حدود التوسط بالفرض، وليس المتحرك متوسطا، لأنه في حد دون حد، بل هو متوسط لأنه بالصفة المذكورة، وهو أنه بحيث أي حد يفرضه لا يكون قبله ولا بعده فيه. وكونه بهذه الصفة أمر واحد يلزمه دائما في أي حد كان ليس يوصف بذلك في حد دون حد. وهذا بالحقيقة، هو الكمال الأول، وأما إذا قطع فذلك الحصول هو الكمال الثاني. وهذه الصورة توجد في المتحرك، وهو في آن لأنه يصح أن يقال له في كل آن يفرض أنه في حد وسط لم يكن قبله فيه ولا بعده يكون فيه. والذي يقال من أن كل حركة في

(١) المتحرك : المتحرك ب ، د ، م || من : بين سا ، ط ، م .

(٢) هذا : وهذا سا ، م .

(٤) لا ذات له : لاله ذات ط || في الخيال لأن : ساقطة من سا ، ط .

(٥) تركه : أو تركه د || إدراكه : أدركه سا .

(٥-٦) المتحرك .... تكون : ساقطة من م .

(٦) بحصول له : بحصوله م .

(٧) آخرين : آخر م || أنها : أنها ب ، د ، سا || حركة : تحركه ط . (٨) بينها : فيها م || لها وجود : إما وجود سا .

(١٢) وهو : هو م .

(١٣) لا يوجد : ولا يوجد سا || فيه : ساقطة من م .

(١٤) ولا تتغير : ولا تتحرك د .

(١٥) دون حد : ساقطة من م .

(١٦) وهو : وهي ب ، د ، سا ، م || بحيث : يحدث ب .

(١٩) ولا يهده يكون فيه : ولا يهده يهده فيه ط .

زمان ، فإما أن يعنى بالحركة الحالة التى للشئ بين مبدأ ومنتهى وصل إليه فتوقف عنده أو لا تتوقف عنده ، فتلك الحالة الممتدة هى فى زمان ، وهذه الحالة فوجودها على سبيل وجود الأمور فى الماضى وتباينها بوجه آخر . لأن الأمور الموجودة فى الماضى قد كان لها وجود فى آن من الماضى كان حاضرا ، ولا كذلك هذا ، فتكمن هذه الحركة يعنى بها القطع .

- وأما أن يعنى بالحركة الكمال الأول الذى ذكرناه فيكون كونه فى زمان لاعلى معنى أنه يلزمه مطابقة الزمان ، على أنه لا يتخلو من حصول قطع ذلك القطع مطابق للزمان فلا يتخلو من حدوث زمان ، لأنه كان ثابتا فى كل آن من ذلك الزمان مستمرا فيه .
- فإن قال : إن الكون فى المكان ولم يكن قبله ولا بعده فيه ، وكذلك الإضافة إليه ، والأمر الذى يجعلونه آنا هو أمر كلى معقول وليس بوجود بالفعل ، بل إنما الموجود بالفعل الكون فى هذا المكان لم يكن قبله ولا بعده فيه ، وكذلك الإضافة إلى هذا الكون ، والأمر الكلى إنما يثبت بأشخاصه ولا يكون شيئا واحدا موجودا بعينه كما اتفق عليه أهل الصناعة .

- فقول : أما الكون فى المكان من حيث يقال على متمكنات كثيرين ، فلا شك أن الحال فيه على ما قد وصفت وأما من حيث يقال على متمكن واحد ولكن لامعا فالأمر فيه مشكل ، فإنه لا يبعد أن يكون معنى جنسى يقال على موضوع واحد فى وقتين ، ويكون لم يثبت واحدا بعينه مثل الجسم الأسود إذا ابيض . فإن الجسم إذا كان أسود فقد كان فيه سواد وكان السواد لو ناوكان اللون كالجزم من السواد مثلا وبتخصيص قارنه ما كان سوادا ، فلما ابيض فلا يمكننا أن نقول إن ذات الشئ الذى كان عرض له مقارنة التخصيص باقية وقارنه تخصيص آخر ، مثل الخشبة موجودة فى بيت على تخصيص أنها جزء حافظ ثم صارت هى بعينها جزء سقف ولها إضافة أخرى وتخصيص آخر أنه جزء من سقف ، فإن ذلك ليس كذلك ، بل مثله مثل أن يعدم الحائط والخشبة التى فيه ثم يحدث فى البيت حائط وفيه خشبة أخرى مثل تلك الخشبة . وذلك لأن السواد

(١) عنده (الثانية) : ساطعة من م .

(٢) كذلك : لذلك م .

(٦) الزمان : + بل سا ، م . || فلا يتخلو : ولا يتخلو سا || لأنه د ؛ ولأنه ط .

(٧) فيه : + فيكون ثانيا فى هذا ط .

(٨) قال : + قائل سا ، م || وكذلك ؛ فكذلك سا ، م .

(٩) لم ؛ ولم سا ، م .

(١٢) الكون ؛ لكون م . (١٣) وصفت ؛ وصف د .

(١٥) وبتخصيص ؛ وبتخصيص م .

(١٦) قارنه ما كان ؛ ما كان ب ؛ قارنه ثم ما كان سا ؛ ما قارنه كان ط .

(١٧) مثل الخشبة ؛ مثلا كخشبة سا ، ط || حافظ ؛ حافظ د .

(١٨) أنه ؛ أنها ط .

(١٩) يعدم ؛ يعدم م || حافظ ؛ حافظ د ، سا .

لا يبطل فصله وتبقى حصته من طبيعة الجنس التي كانت مقارنة لها بعينها ، وإلا فليس بفصل منوع ، بل هو عارض لامتنوع . قد علم هذا من مواضع أخرى ، فإذا كان الأمر على هذا ، فلينظر هل حكم الكون في المتمكن تارة مقارنا لتخصيص أنه في هذا المكان وتارة مقارنا لتخصيص آخر حكمه حكم اللون أو ليس كذلك ، بل حكمه حكم حرارة تارة يفعل في هذا وتارة في هذا ، أو رطوبة تارة تنفعل عن هذا وتارة عن ذلك وهي واحدة بعينها ، أو عرض من آخر الأعراض يبقى واحد بعينه ويلحقه تخصيص بعد تخصيص .

فنقول أولا إن هذا التخصيص بهذا أو بذاك في أمر المكان ليس أمرا موجودا بالفعل نفسه ، كما يظهر لك بعد . إذ المتصل لأجزاء له بالفعل ، بل يعرض أن يتجزى لأسباب تقسم المسافة فتجعلها بالفعل مسافات على أحد أنواع القسمة ، وما بين حدود تلك القسمة أيضا مسافات لا يشتمل عليها آن وحركة على النحو الذي قلنا إنها تكون في آن ، بل الحركة التي على نحو القطع ، ويكون الزمان مطابقاً لها ولا يكون المعنى الذي سميناه آناً هو متكرر فيها بالفعل . لأن ذلك لا يتكرر بالفعل إلا بتكرر المسافة بالفعل ، وإذا لم يكن متكرراً بالفعل وكانت الحركة على الموضوع الواحد ، أعنى المسافة حقاً موجودة ولم تكن كثيرة بالعدد كانت بالضرورة واحدة بالعدد ، ولم يكن على النمط الذي يكون عليه الحال في اللون ، ووجوده في الموضوع في حال سواده وفي حال بياضه وحال النسبة التي تخصص كلاً إلى الموضوع بالفعل ، لأن الحركة لا توجب بالفعل انفصالاً بل يستمر الاتصال استمراراً لا يجب معه تغير هذه الحال بالقياس إلى الموضوع حتى يعدم منه أمر ثابت بالشخص . فإنه إنما تختلف النسبة بالفعل إلى مختلف بالفعل ، وإنما تكثر الواحد بالفعل تكثر من قبل النسبة إذا كانت النسبة متكررة بالفعل . وإذا كانت المسافة واحدة بالاتصال لا اختلاف فيها ، لم تختلف إليها نسبة . فلم يختلف بسبب ذلك عدد شيء واحد . ثم بعد ذلك إذا عرض للمسافة قسمة ما واختلاف ، ولم يكن ذلك مما يتعلق بالحركة ولا الحركة تتعاقب به ولا أحدهما موجب للآخر ولا موجب ، كانت الاثنائية التي تعرض بغير متكررة بالذات ، بل بالعرض ومن طريق نسبة الواحد إلى كثير ، وتكون النسبة خارجية غير داخلة في ذات الشيء

(١) حصته : حصّة ط .

(٢) لامتنوع : لاينوع سا ، م || من : في ط .

(٥) آخر : ساقطة من م || من آخر : آخر من سا || يبقى : فيبقى ط .

(٧) أو بذاك : أو بذلك ط .

(١١) لأن ذلك ... المسافة بالفعل : ساقطة من سا .

(١٣) اللون : الكون م .

(١٦) تكثر الواحد بالفعل تكثر : تكثر الواحد بالفعل يتكرر د ، سا ؛ يتكرر الواحد بالفعل يتكرر له ط .

(١٧) وإذا : فإذا ط || لا اختلاف : لا اختلف م || نسبة : نسبتة سا .

(١٨) بسبب : لسبب ط || المسافة : المسافة م .

(١٩) موجب : موجباً د ، سا || للآخر : لآخر سا || تعرض : + به ط . || متكررة : متكرر سا

(٢٠) كثير : الكثير ط .

وبالجملة لا تكون هذه الحال حال اللون الذي هو بالحقيقة لبالقياس إلى أمر خارج يختلف بمقارنة فصلى السواد والبياض ، ولاكون المتحرك في مكان مطلقا يصير كثيرا بكونه كثيرا في هذا المكان وذلك المكان ، لأنه ليس في مسافة الحركة انفصال بالفعل ومكان معين دون مكان حتى يجوز أن يكون هناك كون في المكان مطلقا جنسيا أو نوعيا يتنوع أو يتشخص بسبب نسبته إلى أكمة كثيرة بالفعل .

- واعلم أن الحركة قد تتعلق بأمور ستة هي : المتحرك ، والمحرك ، وما فيه ، وما منه ، وما إليه ، والزمان .
- أما تعلقها بالمتحرك فأمر لا شبهة فيه . وأما تعلقها بالمحرك فلأن الحركة إما أن تكون للمتحرك عن ذاته من حيث هو جسم طبيعي أو تكون صادرة عن سبب . ولو كانت الحركة له لذاته لالسبب أصلا ، لكانت الحركة لاتعدم البتة مادام ذات الجسم الطبيعي المتحرك بها موجودة . لكن الحركة تعدم عن كثير من الأجسام وذاته موجودة ، ولو كانت ذات المتحرك سببا للحركة حتى يكون محركا ومحركا لكانت الحركة تجب عن ذاته ، لكن لا تجب عن ذاته إذ توجد ذات الجسم الطبيعي ، وهو غير متحرك . فإن وجد جسم طبيعي يتحرك دائما فهو لصفة له زائدة على جسميته الطبيعية ، إما فيه إن كانت الحركة ليست من خارج ، وإما خارجا عنه إن كانت عن خارج . وبالجملة لا يجوز أن تكون ذات الشيء سببا لحركته ، فإنه لا يكون شيء واحد محركا ومتحركا إلا أن يكون محركا بصورته ومتحركا بموضوعه ، أو محركا وهو مأخوذ مع شيء ، ومتحركا وهو مأخوذ مع شيء آخر . ومما يبين لك أن الشيء لا يحرك ذاته أن المحرك إذا حرك لم يخل إما أن يكون يحركه لا بأن يتحرك وإما أن يكون يحركه بأن يتحرك . فإن كان المحرك يحركه لا بأن يتحرك فمحال أن يكون المحرك هو المتحرك بل يكون غيره . وإن كان يحركه بأن يتحرك وبالحركة التي فيه بالفعل يحركه . ومعنى يحركه أنه يوجد في شيء متحرك بالقوة حركة بالفعل ، فيكون حينئذ إنما يخرج شيئا من القوة إلى الفعل بشئ فيه بالفعل وهو الحركة ومحال أن يكون ذلك الشيء فيه بالفعل وهو بعينه فيه بالقوة ، فيحتاج أن يكتسبه ، مثلا إن كان حارا فكيف يسخن نفسه بجزارته ، أي إن كان حارا بالفعل فكيف يكون حارا بالقوة حتى يكتسب من ذي قبل حرارة عن نفسه فيكون بالفعل وبالقوة معا . وبالجملة طبيعة الجسمية طبيعة جوهره طول وعرض وعمق ، وهذا

(١) حال : ساقطة من م . || فصل : فصل د ، سا ، م

(٢) والبياض : ساقطة من د || مكان : زمان م .

(٥) واعلم : فاعلم م || هي : وهي سا ، م .

(٧) كانت : كان ب ، د ، سا ، ط || لسبب : بسبب ط .

(٩) ذات : ساقطة من م .

(١١) إن : وإن م .

(١٣) بموضوعه : لموضوعه م || ومتحركا .... شئ : ساقطة من سا

(١٤) الشيء : + محركا وهو مأخوذ مع شيء آخر سا || المحرك : المتحرك د .

(١٦) وإن : فإن ط || وبالحركة : بالحركة ط .

(١٩) بالفعل : بالقوة م || بالقوة : بالفعل م . || قبل : فعل ط .

(٢٠) طبيعة : فطبيعة ط

القدر مشترك فيه لا يوجب حركة وإلا لا مشترك فيها بعينها ، فإن زيد على هذا القدر معنى آخر حتى يلزم الجسم حركة ، وحتى تكون جوهرها ذات طول وعرض وعمق وخاصة أخرى مع المذكور يتحرك بسبب ذلك فيكون فيه مبدأ حركة زائد على الشرط الذي إذا وجد كان به جسما ، وإن كان من خارج فذلك فيه أظهر . وقد قيل في إثبات أن لكل متحرك محركا قول جلدى ، وأحسن العبارة عنه مانقوله إن كل متحرك كما يتبين من بعد منقسم وله أجزاء لا يمنع من توهمها ساكنة طبيعة الجسمية التي لها ، بل إن منع منع أمر زائد عليها . وكل توهم بشئ لا تمنعه طبيعته ، فهو من التوهم الممكن من حيث تلك الطبيعة ، فتوهم جزء المتحرك ساكنا من حيث هو جسم توهم لا يستحيل إلا بشرط ، وذلك الجزء ليس هو ذلك الكتل ، وكل ما هو متحرك لذاته ففرض ما ليس هو ، بل هو غيره ساكنا ، وخصوصا إذا كان غير محال في نفسه لا يوجب في الوهم ساكونه وكل جسم فإن فرض ساكون الجزء منه يوجب ساكون الكتل لإيجاب العلة للمعلول ، لأن الساكون الذي للكل هو كما تبين لك مجموع ساكونات الأجزاء إذا حصلت أجزاؤه بفرض أو غير ذلك ، فإذاً ليس ولاشئ من الأجسام متحركا لذاته .

فإن قال قائل: إن قولكم إن المتحرك لذاته لا يسكن إذا فرض غيره ساكنا إنما يصح إذا كان فرض ساكون ذلك الغير ممكنا غير مستحيل ، فيدل ذلك على أن ساكون ما يلزم أن يسكن معه جائز غير مستحيل . وأما إذا كان ساكونه مستحيلا فيجوز أن يكون فرضه ساكنا يلزم عنه ساكون المتحرك لذاته مع أنه محال كما أن كثيرا من المحالات يلزمها محالات . فحق أن ساكون المتحرك لذاته محال ، لكنه إذا فرض محال آخر جاز أن يلزمه ساكونه المحال ، فإنه إنما يستحيل ساكونه في الوجود . وأما لزوم القول بساكونه عند فرض محال لا يمكن ، بل عند فرض ما يسقط عنه كونه متحركا لذاته فأمر غير مناقض لذلك الحق ، لأن ذلك حملي

(١) مشترك : المشترك م || لا مشترك : لا مشترك ط .

(٢) وعرض : ساقة من د ، سا || وخاصة : وخاصة سا ، ط ؛ وحتى تكون خاصة م .

(٤) قول : قول م || جلدى : ساقة من م . || كما : لما سا ، م || يتبين : يتبين د .

(٥) من (الثانية) : عن سا ، م || منع منع : منع منع م .

(٦) بشئ : شئ د ، سا ، م || طبيعته : طبيعة م .

(٧) متحرك : يتحرك م .

(٨) غير : ساقة من م || الوهم : التوهم م .

(١٠) حصلت : اتصلت ط .

(١٢) غيره ساكنا إنما يصح : ساقة من د || إذا كان فرض : ساقة من د .

(١٥) محالات : محال م .

(١٦) ساكونه (الأولى) : الساكون هاشب ب .

(١٧) لا يمكن : ساقة من سا || عند فرض ما : عندما سا .

- وذلك شرطى. وهذا كما لو فرضت، المنة جزء للعشرة ، أليست العشرة تكون حينئذ مائة وشيئا ، وذلك مالا يكون. وليس يلزم لذلك، أن يكون قولنا إن العشرة ليست أكثر من مائة باطلا ، وكذلك نفسى أن المتحرك بذاته وإن أمكن توهم سكون جزئه من حيث هو جسم فليس يمكن من حيث هو جزء المتحرك لذاته وعلى طبيعته ، أى وإن كان يمكن ذلك له من حيث طبيعة جنسه فليس يمكن ذلك له من حيث طبيعته الخاصة ، بل يستحيل فرضه . كما أن الإنسان من حيث هو حيوان لا يتمتع أن يكون طائرا ويمتنع من حيث هو إنسان ٥ فإذا كان ممنعا فقد أوم فرض المحال من فرض المحال . ونحن إنمانسلم أن ماهو متحرك لذاته فلا يمكن بسكون غيره إذا حصل سكون غيره فى الوجود ، أو توهم المتوهم أى الممكن . وأما على وجه آخر فلإنا نقول إنه قد يلزم أن يسكن المتحرك بذاته إذا فرض سكون محال فى غيره . فنقول فى جواب ذلك إن جزء الجسم من حيث هو جسم لا يتمتع عليه السكون ، فإن امتنع السكون يكون بمعنى عارض عليه غير الجسمية ، فإذا كان كذلك فتكون علة الحركة فى كل جسم أمرا زائدا على الجسمية وهذا نسلمه ، لكن بالحرى أن يقول أنا قائل : فما اضطركم لى أن اشتغلتم بالجزء وإن كان مأخذ الاحتجاج ، هو هذا ، ولم تنصوا فى أول الأمر على الكل أنه إذا توهم ساكتنا من حيث هو جسم لم يستحل ، فقد عرض له معنى أزيد من الجسمية ، به صار متحرك الذات واجب الحركة مستحيل فرض السكون. وإن كان ذلك الاحتجاج يكفيكم فهذا أكفى ، وإن كان الغرض فى هذا الاحتجاج غير هذا الغرض وكان لم يذهب إليه القائل الأول ولا أراد به وجه وإنما هو تمهين منكم لكلامه وهو نفسه لم يذهب إلى إمكان هذا الغرض فيه من حيث هو جسم ولا اعتبر الإمكان ، بل قال إن كل ما ١٥ توهم غيره ساكتنا يوجب كونه ساكتنا فليس متحركا لذاته ، فليس هذا مسلما ، بل الأمر على ما أوضحناه فى التفرير الأول للشك ، فإنه يجوز أن يكون الشئ متحركا لذاته ، ثم يتوهم محال فيعرض من توهمه أن يصير

(١) وذلك شرطى : وذلك شرطى د ، سا . || فرضت : فرضنا سا ، ط ، م .

(٢) وكذلك : وذلك م .

(٣) بذاته : لذاته ط || يمكن : + ذلك له د + ذلك سا ، ط ، م .

(٤) طبيعته : طبيعة م || له (الأول) : ساقطة من م .

(٥) ويمتنع : ويمتنع سا ، ط .

(٦) كائن : + ذلك ط || فرض (الثانية) : ساقطة من د || من فرض المحال : ساقطة من م .

(٧) المتوهم : فى توهمه لتوهم ط .

(٨) بذاته : لذاته ط . || فى (الثانية) : ساقطة من م .

(٩) امتنع : + عليه ط || بمعنى : لمضى ط ، م .

(١٠) علة : عليه د || نسلمه : + به ط .

(١١) وإن : إن سا ، ط ، م || هو : وهو ط || تنصوا : تنصوا سا .

(١٢) معنى : + سا ط . || متحرك الذات : متحركا للذات د .

(١٣) وإن (الأول) : فإن ط || فهذا : وهذا م || أكفى : كفى ط .

(١٤) فليس (الثانية) : وليس سا ، م .

(١٥) لشك : لشك د .

هو غير متحرك لذاته ، ولا يلزم ذلك المحال أن يتغير حكمه بمحال يلزمه ذلك المحال ، بل يجوز أن لا يكون المتحرك لذاته بحيث إذا توهم جزءه ساكنا سكن ، لكنه يجب حينئذ عهده . فإن قيل : إن هذا محال ، قيل نعم ، وقد لزم محال محالا فرض قبله . فهذا القول ليس مما يحضرنى له جواب أقنع به ، ولا يبعد أن يكون عند غيرى له جواب . وأظن أن مأخذ الاحتجاج لا يلبغي إلى هذا كل الإلحاء ، وذلك إن كانت هذه المقدمة مسلمة ٥ كان التمكن محالا أو غير محال ، ثم الاحتجاج ، أعنى بالمقدمة قولنا كل ما تمتنع حركته لفرض سكون في غيره فليس متحركا لذاته ، وهذا غير قولنا كل ما تمتنع حركته لفرض سكون في غيره محال أو غير محال ، حتى لو قلنا كل ما يمتنع أن يتحرك لفرض محال في غيره لم يكن متحركا لذاته ، فسلم ذلك ، فصح لنا القول والقياس . ولكن الشأن في صحة هذه المقدمة فليجهد غيرنا من المتعصبين لهذا الاحتجاج في تصحيح هذه المقدمة وربما تسرت له هذه المتسرة علينا . وعلى هذا الاحتجاج شك آخر ، وهو أن المتصل وإن كان يمكن أن تفرض له أجزاء فلا يمكن أن توهم تلك الأجزاء ساكنة أو متحركة إلا بالفرض لأنها غير ذات أين مادامت ١٠ أجزاء المتصل إلا بالفرض ولا ذات وضع ، وهذا شئ سيبين بعد . فإذا كان توهم السكون في الجزء مما لا يتحقق توهما إلا ويفصل بالفعل ، لم يكن لهذا الاحتجاج مأخذ سديد أو يدعى توهم فصل ثم إسكان معا . ولو أنت توهمت في الجزء المفروض سكونا وهو متصل ، فقد توهمت معنى مشاركا للسكون في الاسم . وأما السكون بحدّه فلا يمكن أن يتوهم في ذلك الجزء ، كما لا يمكن أن توهم الأمور المحالة في الفعل والحيلان جميعا ، فليكن هذا المأخذ مما يستل غيرنا ممن يقف على تحقيقه أن ينوب عنا فيه . وأما تعلق الحركة بما منه ١٥ وبما إليه فيستنبط من حدها ، لأنها أول كمال يحصل لشيء له كمال ثان ينتهى به إليه ، وله حالة القوة التي قبل الكمالين ، وهي الحالة التي الكمال الأول تركها وتوجه إلى الكمال الثاني وربما كان مامنه وما إليه ضدّين

(١) ولا يلزم ذلك ؛ ولا يلزمه ط ؛ ولا يلزمه ذلك م || يلزمه : يلزم ط ، م .

(٢) محال : ساقطة من ب ، د .

(٣) ليس بما ؛ مما ليس سا ، م . (٤) مأخذ : تأخذ سا .

(٥) سكون : السكون سا ، ط .

(٦-٥) لفرض .... حركته : ساقطة من سا .

(٦) وهذا : وهذه سا ، ط .

(٨) صحة : صحته د ، ط || غيرنا من : غير تام د .

(١٠) بالفرض : بالفرض ط || ذات : فوات م .

(١١-١٠) غير ذات ..... بالفرض : ساقطة من د .

(١١) بالفرض : بالفرض ط .

(١٢) بالفعل : بالعدد م || سديد : شديد سا ، م .

(١٥) ممن : ساقطة من ب || منه : فيه سا .

(١٦) له : لها ط .

(١٧) وتوجه : والتوجه د ، سا ، م .

وربما كانا بين الضدين ، لكن الواحد أقرب من ضد ، والآخر أقرب من ضد ، وربما لم يكونا ضدّين ولا بين ضدّين ، ولكن كانا من جملة أمور لها نسبة إلى الأضداد وأمر متقابلة بوجه ما فلا تجتمع مصاصا كالأحوال التي للفلك ، فإنه لا يصاد مبدأ حركة منه لمنهاها لكنها لا تجتمع معا . وربما كان مامنه وما إليه مما يثبت الحصولان فيهما زمانا ، حتى يكون عند الطرفين سكون ، وربما لم يكن الحصول فيه إذا فرض كأنه حد بالفعل إلا آنا كما للفلك ، فإن في حركته ترك مبدأ وتوجها إلى غاية ، لكن لا وقوف له عند أحدهما . ٥

- ثم لقاتل أن يقول : إن الحدود في المتصل على مذهبكم ليست موجودة بالفعل ، بل بالقوة ، وإنما يصير بالفعل إما بقطع وإما بموافاة محدودة كماءة أو موازة أو بفرض أو بعرض كما سندكره ، فيكون إذن مالم يكن أحد هذه الأسباب بالفعل لا يكون مبدأ ولا منتهى ومالم يكن مبدأ ولانهاية معينين ، عنه تبدئ الحركة وتنتهي إليه لا يكون حركة : فالفلك مالم يكن له سبب محدد لا يكون متحركا ، وهذا محال . فالذى نقول في جوابه أن النهاية والمبدأ تكون للحركة بضرب فعل وبضرب قوة ، والقوة تكون على وجهين : ووجه قريب ١٥ من الفعل ، ووجه بعيد من الفعل . مثال ذلك أن المتحرك في حال ما يتحرك ، له بالقوة القريبة حد ، ولا أن تفرسه ، وقد وصل إليه في آن ، تفرسه فيكون ذلك له في نفسه بالحقيقة بالقوة وإنما يصير بالفعل حدا لحصول الفرض بالفعل والقطع بالفعل ، ومع ذلك لا يقف بل يستمر ، وحد مستقبل لا يمكن من حيث هو حد حركة أن يجعل بالفعل حد حركة بفرض أو بسبب محدد بالفعل بل يحتاج أن يستوفى المسافة إليه حتى يصير بهذه الصفة ، أعنى أن يكون هناك ما يمكنك أن تفرسه مبدأ أو يمكنك أن تفرسه منتهى ، وبالجملة حدا ١٥ تفرسه من الحركة . فكل حركة من حركات الفلك تشير إليها في وقت معين ومحصلها ، فإنها يفترض لها ذلك فتارة يفترض المبدأ والمنتهى متباينين أى نقطتين مختلفتين هما حدا ذلك المفروض من الحركة في ذلك الوقت الذى تعيينه ، وتارة تكون نقطة واحدة هي بعينها مبدأ ومنتهى . أما مبدأ ، فلأن الحركة عنها ، وأما منتهى فلأن الحركة

(١) لم : ساقطة من سا .

(٢) فإنه : وإنه م || لا يصاد : لا يصاد ، م || كالأحوال ..... معا : ساقطة من سا .

(٤) الحصولان : الحصول م .

(٥) إلا : ساقطة من سا .

(٧) وإما بموافاة : أو بموافاة ط .

(٩) وتنتهي إليه : أو إليه ب ، د ، سا ، م || محدد : محدد ب ؛ مجزى م ؛ + محرك ط || فالذى : بالذى سا || نقول :

نقوله سا .

(١٠) وبضرب : وضرب ط || وبضرب قوة : وهذا ظاهر وقد يكونان بضرب وضرب قومة .

(١٣) حصول : حصول م .

(١٤) حركة : + بالفعل سا ، ط ، م || بسبب : سبب سا ، م .

(١٥-١٦) حدا تفرسه : حدا لقطع لما تفرسه ط

(١٦) فكل : وكل د || يفترض : يفرض ط .

(١٧) يفترض : يفرض ط || المبدأ : من المبدأ م || مختلفتين : ساقطة من م .

(١٨) نقطة : لفظة ط .

إليها ويكون ذلك لها في زمانين . فالحركة المكانية أو الوضعية تعلقها بالمبدأ وانتهى هو أنك ، إذا عينت حركة ومسافة تعين مع ذلك مبدأً ومنتهى قائم بنفسه ، والمتحرك تعلقه بالمبدأ والمنتهى هو أن يكون ذلك له بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل ، ذلك على أى وجه كان منهما جاز . فإننا لم نشترط الوجه المين فيه منهما . وبالجملة فإنها تتعلق بالمبدأ والمنتهى على هذه الصورة والشرط المذكور ، لا من حيث هما بالفعل . ثم من المشهور أن الحركة والمتحرك والتحرك ذات واحدة ، فإذا أخذت باعتبار نفسها فحسب كانت حركة ، وإن أخذت بالقياس إلى ما فيه سميت تحركا ، وإن أخذت بالقياس إلى ما عنه سميت تحريكا .

ويجب أن نحقق هذا الموضوع ونأمله تأملا أدق من المشهور فنقول : إن الأمر بخلاف هذه الصورة وذلك لأن التحرك حال للمتحرك ، وكون الحركة منسوبة إلى المتحرك بأنها فيه حال للحركة لا للمتحرك ، فإن نسبة الحركة إلى زيادة في المعنى غير نسبة المادة إلى الحركة وإن تلازما في الوجود . وكذلك التحريك حال للمتحرك لا للحركة ، ونسبة الحركة إلى المحرك حال للحركة لا للمحرك . فإذا كان كذلك ، كان التحرك نسبة المادة إلى الحركة لا الحركة منسوبة إلى المادة ، ولم يكن التحرك هو الحركة بالموضوع ، وكذلك لم يكن التحريك هو الحركة في الموضوع . ولاتناقش في أن يكون كون الحركة . منسوبة إلى المادة معنى معقولا ، وكذلك إلى المحرك لكن هذين المعنيين لا يدل عليهما هذين الاسمين . وأما تعلق الحركة بما فيه الحركة من المقولات فليس يعني بالموضوع لها ، بل الأمر الذي هو المقصود حصوله في الحركة . فإن المتحرك عندما يتحرك ووصف بالتوسط بين أمرين ، أمر متروك وأمر مقصود ، إما أين ، وإما كيف ، أو غير ذلك إذ كانت الحركة تغير الشيء لا دفعة . فإذاً يكون متوسطا بين حدين ولها مقولة إما أين وإما كيف وإما غير ذلك ، فيقال إن الحركة في تلك المقولة . وقد ترداد لهذا بيانا ، بعد أن نعرف نسبة الحركة إلى المقولات .

- 
- (١) فالحركة : فالحركة ط || تعلقها : تعلقها ط .
  - (٢) بالقوة : ساطلة من سا || وبالجملة : ساطلة من د .
  - (٤) تتعلق : تعلق ط .
  - (٧) نحقق هذا الموضوع : نتحقق بهذا الوضع د .
  - (٨) للمتحرك : المتحرك د || بأنها : فإنها سا .
  - (٩) الحركة : المتحرك م .
  - (١٠) لا للمحرك : لا للمتحرك م || التحرك : المتحرك ب .
  - (١١) منسوبة : بمنسوبة ط .
  - (١٢) هو الحركة : والحركة م .
  - (١٣) يمتن : ممتن م .
  - (١٤) بالموضوع : به الموضوع سا ، م .
  - (١٥) أمرين : الأمرين ط || وإما كيف : أو كيف ط || إذ : إذام
  - (١٦) وإما كيف : أو كيف ط || وإما غير : أو غير ط .
  - (١٧) لهذا : هذا سا ، ط ، م || المقولات المقولات د .

## [ الفصل الثاني ]

### ب - فصل

#### في نسبة الحركة الى المقولات

- إنه قد اختلف في نسبة الحركة إلى المقولات ، فقال بعضهم : إن الحركة هي مقولة أو يفعل ، وقال بعضهم : إن لفظة الحركة تقع على الأصناف التي تحتمها بلاشتراك البحث : وقال بعضهم : بل لفظة الحركة لفظة مشككة مثل لفظة الوجود ، تتناول أشياء كثيرة لا يثبت ولا باشتراك تحت ، بل بالتشكيك لكن الأصداف الداخلة تحت لفظة الوجود والعرض دخولا أوليا هي المقولات وأما الأصداف الداخلة تحت لفظة الحركة فهي أنواع أو أصناف من المقولات . فالأين منه قار ومنه سيال هو الحركة في المكان ، والكيف منه قار ومنه سيال هو الحركة في الكيف أي الاستحالة ، والكم منه قار ومنه سيال وهو الحركة في الكم أي العدد والمذبول . وربما تمادى بعضهم في مذهبه حتى قال والجوهر منه قار ومنه سيال هو الحركة في الجوهر أي الكون وانفساد ، وقال ١٠ إن الكم السيال نوع من أنواع الكم المتصل بإمكان وجود الخلد المشترك فيه ، لإلأنه يفارقه بأنه لاوضع له والمتصل وضع واستقرار . قال والتسود والسواد من جنس واحد . إلا أن السواد قار والتسود غير قار . وبالجملة فإن السيال في كل جنس هو الحركة . فقال بعض هؤلاء لأنها إذا نسبت إلى ماهة اتى هي فيها كانت مقولة أن يفعل أو إلى العلة التي هي عنها صارت مقولة أن يفعل . وقوم خصوصا هذا لايعتبار بالكيف السيل وأخرجوا منها مقولتي يفعل ويفعل . واختلف أصحاب هذا المذهب أعنى القول بالسيل ، فمنهم من جعل لافتراق ١٥

(٢) فصل : فصل ب ب ؛ الفصل الثاني م .

(٣) فقال : يقال سا .

(٤) بمضم (الأول) : بمض د .

(٥) لفظة (الثانية) : لفظ ط .

(٦) الوجود : + والعرض ط || أشياء : أجزاء م .

(٨) فالأين : والأين د .

(٨) هو (الأول) : وهو ط || ومنه : + أين سا ، م || هو (الثانية) : وهو د ، ط .

(٩) في الكيف ... وهو الحركة : ساقطة من د .

(١٠) هو : وهو ط || أي الكون : أو الكون ط || وقال : وقالوا سا ، م . (١٢) قار : قارة ط .

(١٣-١٤) التي .... العلة : ساقطة من م .

(١٤) هي : ساقطة من سا ، م || وأخرجوا : وأخرج ط .

(١٥) سها : منه م || ويفعل : أو يفعل م .

الذى بين السواد والتسود اقترقا فصليا منوعا ، ومنهم من جعله افرقا بمعنى غير فصلى ، إذ كان هو كزيادة تعرض على خط فيسير خطأ أكبر ولا يخرج به من نوعه . وقال الأولون : بل التسود بما هو تسود هو سواد سيال ، وليس أمر خارجا عما هو تسود ، فهو إذن تمايز السواد الثابت بفصل . ويمكن أن يبين بطلان الحجتين جميعا . أما الأولى فتنتقض بالعدد ، وأما الثانية فبالبيض وكونه أمرا غير خارج عن هوية الأبيض بما هو أبيض من غير أن يكون فصلا . وههنا مذهب ثالث وهو مذهب من يقول إن لفظة الحركة وإن كانت مشككة كما قيل ، فإن الأصناف الواقعة تحتها ليست أنواعا من المقولات على السبيل المذكورة ، فلا التسود نوع من الكيف ، ولا الثقلة نوع من الأين . فإن وقوع الحركة في الكيف ليس على أن الكيف جنس لها ولا أيضا موضوع لها ، فإن جميع الحركات إنما هي في الجواهر من حيث هي في موضوع لا غير ولا تمايز بينها في هذا المعنى . ولكن إذا تبدلت جوهرية سمي ذلك التبديل ، مادام في الساوك حركة في الجوهر ، وإن كان في الأين ، سمي حركة في الأين . وبالجملة إن كان ماعنه وما إليه كيفاً فالحركة في الكيف . وإن كان كما في الحركة في الكم ويقال الحركة على هذه لا بالتواطؤ ، فإن الكمال المأخوذ في رسمها أخذ الجنس هو من الألفاظ المجانسة للوجود والوحدة . وأنت تعلم أن الكم والكيف والأين ليست داخلات تحت جنس واحد ، وإذ لم تكن هذه المقولات داخلية تحت جنس واحد ولأن نسبة الكمال الأول إليها أمرا أيضا حاصرا إياها حصر الجنس ، لم يكن سبيل إلى أن يجعل الحركة معنى جنسيا ، بل هو الرسم يتناول معنى إنما يدل على مثله لفظ مشكك لا غير .

والمذاهب الملتفت إليها في هذا المطلوب هي هذه الثلاثة ، وليس يعجبني المذهب الأوسط أولا ، بل استكره ما يقال فيه من أن التسود كيفية ، وأن النمو كمية . وبالحرى أن لا يكون التسود سوادا اشتد ، بل اشتداد الموضوع في سواده ، وذلك لأنه لا يخلو إذا فرضنا سوادا اشتد إما أن يكون ذلك السواد بعينه موجودا وقد عرضت له عند الاشداد زيادة ، أو لا يكون موجودا . فإن لم يكن موجودا فمحال أن يقال إن ما قد عدم

(١) جملة : جملة ط || فصل : فصل سا ، م || كان : ساقطة من سا ، م .

(٢) ولا يخرج : فلا يخرج سا || سواد : ساقطة من سا .

(٣) وليس : + هذا ، سا ، ط ، م .

(٤) يقول : قال ط || لفظة : لفظ ط .

(٥) المذكورة : المذكور ط .

(٦) الثقلة : لنقلة د .

(٧) الجواهر : الجوهر سا ، م || ولا تمايز : فلا تمايز م .

(٨) بينها : بينهما ط .

(٩) فالحركة : بالحركة سا || وإن : فإن ط .

(١٠) المجانسة : المتجانسة م .

(١١) أيضا : ساقطة من م .

(١٢) يكن : + لنا سا ، م || لفظ : لفظة ب ، د || مشكك : مشكل م .

(١٣) فيه : به سا ، م || وأن : أو أن سا || كمية : كيفية د ؛ كميته ط || اشتد : يشتد سا ، م .

- ويطل هو ذا يشتد ، فإن الموصوف بصفة موجودة يجب أن يكون أمرا موجودا ثابت بالذات ، وإن كان السواد ثابت الذات ، فليس يسيل كما زعموا من أنها كيفية سيالة ، بل هو ثابت على الموصوف يعرض عليه زيادة لا يثبت مبلغها ، بل يكون في كل آن مبلغ آخر ، فتكون هذه الزيادة المتصلة هي الحركة إلى السواد فاشتداد السواد وسيلانه ، أو اشتداد الموضوع في السواد وسيلانه فيه ، هو الحركة لا السواد المشتد . ويظهر من هذا أن اشتداد السواد يخرج عن نوعه الأول ، إذ يستحيل أن يشير إلى وجود منه وزيادة عليه مضافة إليه بل كل ما يبلغه من الحدود فكيفية بسيطة واحدة . لكن الناس يسمون جميع الحدود المشابهة لحد واحد سودا ، وجميع المشابهة للبياض أي المقاربة له بيضا . والسواد المطلق هو واحد ، وهو طرف خفي ، والبياض كذلك وماسوى ذلك كالمترج . والمترج ليس أحد الطرفين ، ولا يشاركه في حقيقة المعنى ، بل في الاسم وإنما تتكون الأنواع المختلفة في الوسط ، لكنه يعرض لما يقرب من أحد الطرفين أن ينسب إليه ، والحس ربما لم يميز بينهما فظنهما نوعا واحدا وليس كذلك ، وتحقيق هذا في العلوم الكلية . وأما المذهب الآخر فهو ١٠ أحصفت من المذهب الأول ، ولا يلزمه إلا أمر مشترك يلزم المذهبين ، ومبناه على أن واضعين لعدد المقولات هذا العدد يلزمهم أحد أمرين : إما أنهم يجوزوا أن تكون الحركة جنسا من الأجناس العالية وإما أن يزيدوا في عدد المقولات زيادة ضرورية إذ كانت أصناف الحركة لاتدخل في جنس منها ولا في مقولة أن يتفعل ، وهي معان كلية مقولة على كثيرين قول الأجناس ، فإن تشددوا في عشرية المقولات ، فواجب أن يسامحوا ويجعلوا مقولة أن يتفعل هي الحركة ، وأن لا يطلبوا في مقولة أن يتفعل من صريح التواطؤ ما أراهم يتعمصون ١٥ فيه ولا يحفظونه ، فإنهم قد فعلوا في مقولة الحدة بين المسامحة ما يحملهم على أكثر من ذلك في الحركة . على أنه لا يبعد أن تكون لفظة الكمال والفعل وإن كان وقوعهما على الجوهر والتسعة الباقية وقوعا بالتشكيك ،

(١) فإن : وإن سا .

(٢) الذات : ساقطة من د || هو : + أمرط || الدوم : الدوام ط .

(٣) إلى : لا ط ، م .

(٤) فاشتداد : فاشتداد سا || أو اشتداد : واشتداد د || في السواد : ساقطة من د ، ط || الحركة ساقطة من د .

(٥) إذ يستحيل : ويستحيل د . || موجود : الموجود ط

(٦) فكيفية : فهو كيفية م || واحدة : ساقطة من سا .

(٧) أي : إلى سا .

(٨) ليس : + هود .

(٩) والحس : فالحس سا ، ط ، م .

(١٠) فظنهما : وظنهما ، ط || الآخر : الآخر سا ، ط .

(١١) المذهب الأول : هذا المذهب ط .

(١٢) أمرين : الأمرين ط || أنهم : أن سا ، م || أن (الأولى) : ساقطة من م . (١٣) إذ : إذا م || أن يتفعل : يتفعل ب ، سا ؛ ط .

(١٥) هي : وهي سا .

(١٦) الجدة : الجدم || ما يحملهم : ما يحمل ط .

(١٧) وقوعهما : وقوعها سا .

فإن وقوعهما على أصناف الحركة لا يكون بالتشكيك الصريح . وذلك لأن التشكيك هو أن يكون اللفظ واحد المفهوم ، لكن الأمور التي يتناولها ذلك المفهوم تختلف بالتقدم والتأخر فيه ، كما وجوده فإنه لا جواهر أولاً والأعراض ثانياً . وأما مفهوم الحركة وهو الكمال الأول لما بالقوة من حيث هو بالقوة ، فليس بما يستنیده بهض ما يسمى باسم الحركة من بعض ، فليس كون النقلة بهذه الصفة علة لكون الاستحالة بهذه الصفة ، بل يجوز أن يكون وجود النقلة سبباً لوجود الاستحالة ، فيكون التقدم والتأخر في المفهوم من لفظة الوجود لاقى المفهوم من لفظة الحركة ، كما أن لاثنيين قبل الثلاثية في مفهوم الوجود . وليس قبله في مفهوم العددية . فإن العددية لها معاً ليست العددية للثلاثية من جهة العددية للثلاثية ، كما أن الوجود للثلاثية يتعلق بالوجود في الثنائية . ومفهوم الوجود غير المفهوم من العدد . وأنت قد عرفت هذا المعنى في مواضع أخرى ، فلا يبعد أن يكون الكمال ، وإن كان مشككاً بالقياس إلى أشياء أخرى هو متواطئ بالقياس إلى هذه كما لا يبعد أن يكون مشتركاً بالقياس إلى أشياء ومتواطئ بالقياس إلى ماتحت بعضها .

ونرجع إلى ما كافيته ونقول للطائفتين جميعاً ما قولكم في مقولة أن يفعل ، أهي نفس الحركة أم نسبة للحركة إلى الموضوع كما يقولون ؟ فإن كانت نفس الحركة أفهى نفس الحركة المطلقة أم نفس حركة ما ؟ فإن كانت نفس الحركة المطلقة فالحركة أحد الأجناس ، وإن كانت نفس حركة ماثلاً نفس النقلة أو نفس الاستحالة . فيجب أن يزداد في عدد الأجناس ، فإنه إن كانت النقلة جنساً فالاستحالة أيضاً جنس والحركة في الكم جنس ، فإن كل واحدة من هؤلاء تتحت ماتحتة الأخرى ، وإن كانت النقلة ليست جنساً ، بل أمماً مشككاً ، فيوجد تحتها معنى هو جنس ، وإن كان أخص من عمومها ، وإن لم تكن مقولة أن يفعل هي الحركة المطلقة ، بل كانت نسبة للحركة إلى المادة ، فلا يخاف إما أن تكون للحركة المطلقة أو للحركة ما . فإن كانت للحركة المطلقة ، فلا يخاف إما أن تكون الحركة المطلقة مقولة على أصنافها بالتواطؤ أو بالتشكيك ، فإن كانت مقولة بالتواطؤ ،

(١) وقوعها : وقوعها سا .

(٢) تختلف : لختلف ط .

(٣) بما : ما سا ، م .

(٤) الصفة : ساقطة من سا .

(٥-٦) الوجود ... لفظة : ساقطة من م

(٦) لفظة (الثانية) : لفظ ط || فإن : بأن سا ؛ وإن ط .

(٧) الثلاثية : لثلاثية ط ؛ ساقطة من سا .

(٨) كما : + أنه ط . (١٠) ومتواطئاً : متواطئاً د ، م .

(١٢) المطلقة : ساقطة من د || ما : ساقطة من د ، سا .

(١٣) نفس (الثانية) : كنفس ط || يزداد : يزداد د .

(١٥) واحدة : واحد ب ، د ، سا ، م || هؤلاء : هذه المقولات بخ ؛ هذه ط ، م || الأخرى : الآخر ب ، د ، م || النقلة : النقلة سا .

(١٦) فيوجد : فهو حد د || هي : + نفس ط .

(١٧) للحركة (الأولى) : الحركة م || المطلقة (الثانية) : مطلقة ط .

(١٨) أو بالتشكيك : وبالتشكيك م .

فالحركة باعتبار ذاتها جنس ، فصارت الأجناس أكثر من عشرة ولأن تكون بلداتها جنسا ، أوفى من أن تكون نسبتها إلى موضوعها جنسا ، وإن لم يكن أولى فليس دونه في الاستحقاق ، وإن كانت مقولة بالتشكيك وكذلك مقولة أن يفعل التي هي نسبة هذا المشكك اسمه إلى موضوعه مقولة بالتشكيك، فليس بجنس، وإن كانت المقولة هي النسبة لصنف من الحركة إلى الموضوع فيستحق مثله سائر الأصناف ، ومع ذلك فيكون بنفسه جنسا وبالقياس إلى الموضوع ، جنسا آخر، وبترديد الأجناس ترديدا كثيرا . وكذلك يلزم أن يطالبوا بالسبب الذي جعلوا له نفس الكيفية جنسا ، ولم يجعلوا نسبتها إلى الموضوع جنسا، وهناك أخذوا النسبة الحركة المطلقة أو حركة ما فجعلوها جنسا ولم يجعلوا الحركة نفسها جنسا ، وإن كان مأخوذهم طبائع الأمور ونواتها مجردة الماهيات ، لأمع عوارضها من نسب وغير ذلك، فيجب من ذلك أن يجعلوا مقولة أن يفعل هي نفس حالة الانفعال ، لأمهوه نسبة لها إلى شيء . وهذا الكلام إنما يتحقق كله بعد أن تعرف ما قلناه قديما من حال الفعل والانفعال بالتحريك والتحرك . والأولى بهم أن يجعلوا مقولة أن يفعل والحركة من بابها واحدة، وأما نحن فلنا لانتشدد كل التشدد في حفظ القانون المشهور من أن الأجناس عشرة ، وأن كل واحد منها حقيقي الجنسية ولا شيء خارج منها . ويمكنك أن نبين هذا البيان بعينه لمن جعل الحركة اسما مشتركا على الإطلاق، فإذا انفسخت المذاهب التي أثبتناها، ولم تقبلها بوي الحق واحدا، وهو المذهب الأول . فإذا قد بينا وجه نسبة الحركة إلى المقولات وأرضحنا معنى قولنا إن الحركة في المقولة ماهو ، فانبين الآن أن الحركة في حم مقولة تقع .

١٥

(١) ولأن تكون : ولا تكون م .

(٢) دونه : عنده سا .

(٣) وكذلك : وكذلك م || فليس : فليست م .

(٤) لصنف : بصنف ط || إلى الموضوع : ساقطة من سا ، م || فيستحق : تستحق سا .

(٥) الموضوع : موضوعه ط || وبتزيد : وتزايد د، ط || تزيدا : تزيدا ط || وكذلك : ولذلك م .

(٦) النسبة : نسبة سا، نصيغ .

(٨) من ذلك : ساقطة من سا ، م .

(٩) وهذا : فهذا ط || ماقلناه : ماقلنا ب ، د ، سا .

(١٠) بالتحريك : والتحريك د ، ط || والأولى : فالأولى ط ، م .

(١١) فلنا لانتشدد : فلا نتشدد سا ، ط || لانتشدد : لانتشدد سا . || من : ومن سا || منها : منها م .

(١٣) أثبتناها : أثبتناها سا ، ط ، م .

## [ الفصل الثالث ]

### ج - فصل

#### في بيان المقولات التي تقع الحركة فيها وحدما لا غيرها

- إنا لنضع أصلا، وإن كان ربما اشتمل على تكرار بعض ما قيل، فنقول إن قولنا إن مقولة كلدا فيها حركة قد يمكن أن يفهم منه أربعة معان : أحدها أن المقولة موضوع حقيق لها قائم بذاته، والثاني أن المقولة وإن لم تكن الموضوع الجوهري لها فيتوسطها تحصل للجوهر، إذ هي موجودة فيها أولا، كما أن الملاسة إنما هي للجوهر بتوسط السطح، والثالث أن المقولة جنس لها وهي نوع لها، والرابع أن الجوهر يتحرك من نوع لتلك المقولة إلى نوع آخر ومن صنف إلى صنف. والمعنى الذي نذهب إليه هو هذا الأخير، فنقول أما الجوهر فإن قولنا إن فيه حركة هو قول مجازي، فإن هذه المقولة لا تعرض فيها الحركة، وذلك لأن الطبيعة الجوهرية إذا فسدت تفسد دفعة، وإذا حدثت تحدث دفعة، فلا يوجد بين قوتها الصرفة وفعالها الصرفة كالمتوسط، وذلك لأن الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والتنقص، وذلك لأنها إذا قبلت الاشتداد والتنقص لم يحل إما أن يكون الجوهر وهو في وسط الاشتداد والتنقص يبقى نوعه أو لا يبقى، فإن كان يبقى نوعه فما تغيرت الصورة الجوهرية البتة، بل إنما تغير عارض للصورة فقط، فيكون الذي كان ناقصا واشتد قد عدم والجوهر لم يعدم، فيكون هذا استحالة أو غيرها لاكونا، وإن كان الجوهر لا يبقى مع الاشتداد فيكون الاشتداد قد جلب جوهر آخر. وكذلك في كل آن يفرض للاشتداد يحدث جوهر آخر، ويكون الأول قد بطل، ويكون بين جوهر وجوهر. إمكان أنواع جوهرية غير متناهية بالقوة كما في الكيفيات. وقد علم أن الأمر بخلاف هذا فالصورة الجوهرية إذ تبطل وتحدث دفعة، وما كان هذا وصفه فلا يكون بين قوته وفعله واسطة هي الحركة. ونقول أيضا إن

(٢) فصل : فصل جب؛ فصل ٣ د؛ الفصل الثالث م .

(٣-٤) في .... لا غيرها : ساقطة من م . (٤) لا غيرها : لا غير سا .

(٦) بذاته : بذاتها ط .

(١١) دفعة (الأولى) : + فيها م .

(١٤) واشت : فاشت سا، ط، م .

(١٥) أوفيرا : وفيها م || فيكون الاشتداد : ساقطة من م .

(١٦) عرض : عرض سا || جوهر : جوهر سا .

(١٧) فالصورة : بالصورة سا .

موضوع الصورة الجوهرية لا يقوم بالفعل إلا بقبول الصورة كما علمت، وهي في نفسها لا توجد الأشياء إلا بالقوة. والذات غير المحصلة بالفعل يستحيل أن تتحرك من شيء إلى شيء، فإن كانت الحركة الجوهرية موجودة فلها متحرك موجود، وذلك المتحرك يكون له صورة هو بها بالفعل، ويكون جوهرًا قائمًا بالفعل، فإن كان هو الجوهر الذي كان قبل، فهو حاصل موجود إلى وقت حصول الجوهر الثاني لم يفسد ولم يتغير في جوهرية بل في أحواله، وإن كان جوهرًا غير الجوهر الذي فرضت الحركة عنه، والذي إليه، فيكون قد فسد الجوهر أولاً إلى الجوهر الوسط، وتميز إذن جوهران بالفعل. والكلام فيه كالكلام في الجوهر الذي فرضت الحركة منه، فإنه إما أن يكون في تلك المدة كلها على طبيعة الجوهر المتغير إليه أولاً، فيكون التغير إلى الثاني دفعة وإما أن يكون في بعض تلك المدة حافظاً لنوعه الأول، وفي بعضها الآخر واقعاً في النوع الآخر بلا توسط، فيلزم فيه ما قبل من الانتقال من نوع إلى نوع دفعة، فتكون تلك المدة مطابقة لحركات غير حركات نوعية الجوهر، إذ كانت الانتقالات في الجوهرية لاني مدة وزمان.

١٠

ولا يمكن أن يقال إن هذا القول يلزم أيضاً على حركة الاستحالة، وذلك لأن الهوي في ما نحن فيه محتاجة في قوامها إلى وجود صورة بالفعل والصورة إذا وجدت حصلت نوعاً بالفعل، فوجب أن يكون الجوهر الذي بين الجوهرين أمراً محصلاً بالفعل ليس بالفرض ولا كذلك في الأعراض التي تتوهم بين كيفيتين مثلاً، فإنها مستغنى عنها في قوام الموضوع بالفعل. وقد يثبتون أن الجوهر لا حركة فيه لأن طبيعته لا ضد لها، وإذا لم يكن لطبيعته ضد، استحال أن ينتقل عن طبيعة إلى طبيعة أخرى على سبيل التنقص والاشتداد، حتى تكون الحالة التي هو فيها عند الحركة حالة متوسطة بين طرفين لا يجتمعان وبينهما غاية البعد وهما الضدان.

١٥

ويجب أن نتأمل نحن هذه القضية فنقول: إنه لا بد من أخذ المادة أو الموضوع في حد التضاد، فإن عني بالموضوع الموضوع الحقيقي القائم بالفعل نوعاً القابل للأعراض التي للملك النوع، فلا تكون الصور الجوهرية

(١) علمت: + كالمبول هامش ب || وهي في نفسها: وهو في نفسه م. || الأشياء: شيئاً ط

(٢) غير: الغير ب، د، سا، ط، || المحصلة: المتحصلة ط.

(٣) فلها: فلها م.

(٤) قبل: + أن يصير متحركاً ط. || حصول: ساقطة من ب، سا، م.

(٥) فرضت الحركة: ساقطة من د، سا، م.

(٦) أولاً: الأول ط || إلى: وإلى ط، ساقطة من م || إذن: ساقطة من م || الذي: ساقطة من سا.

(٧) منه: فيه د || تلك: ساقطة من م.

(٨) الآخر (الثانية): الأخير ط، م.

(٩) إذ: إذا سا، م.

(١٠) لأن: أن م || نحن: هي سا.

(١٢) قوامها: قولها سا || وجدت: + بالفعل ط.

(١٣) بالفرض: بالعرض سا، م.

(١٥) فإنها: فإنه م || لطبيعته: لطبيعة سا || ينتقل: يتفصل سا، م || التنقص: النقص سا، ط، م.

(١٨) بالموضوع: الموضوع م || الصور: ساقطة من د.

متضادة لأنها في هيولى لافى موضوع ، وإن عنى بذلك أى محل كان ، فيشبه أن تكون الصورة النارية مضادة للصورة المائية لاكيفياتهما فقط ، فذلك لاشك فيه ، بل الصور التى عنها تصدر الكيفيات التى لهما . وذلك لأن الصورتين مشتركتان في محل ومتعاقبتان عليه وبينهما غاية الخلاف . ولهذا من الشأن ما اشتغل من بين أن الفلك لا يتكون لأنه لا ضد لصورته ، كأنه وضع أن كل متكون فلصورته ضد وإليه يكون انتقاله ، فيجعل النار والهواء والماء والأرض متضادة الصور . فلم أنكر أن يكون للصورة الجوهرية ضد البتة ، فيشبه أن يكون الضد الذى ذكر ههنا هو الذى بينه وبين شئ آخر غاية الخلاف وإنما يكون بينه وبين ذلك غاية خلاف إذا كان لشيء ثالث معه خلاف دونه وهو الواسطة ، بحيث يحتمل استمراره فيه كالاتمرار في بعد بين شيئين وليس بين الصور الجوهرية التى فيها الاستحالة الأولية واسطة بهذه الصفة ، كما ليس بين النار والهواء واسطة . أو يشبه أن يكون يُرى أن التعاقب المأخوذ في حد الضد ، هو تعاقب بين شيئين بينهما غاية الخلاف . وهذا على ما قلنا يصح أن يكون بلا واسطة ، فيصح أن يرتفع هذا الضد ويعقبه الآخر من غير أن يتخلل بينهما عاقب آخر . وإن كان قد يصح أيضا أن يكون بتعقب المتوسط ، إن كان هناك متوسط فيكون الانتقال مستمرا من الطرفين على الاتصال ، ثم لا يرى أن المحل يقبل الصورة النارية عقيب المائية من غير أن يقبل أولا صورة الهواء المتوسط لاعلى استمرار متصل ، بل وجب أن يسكن لامحالة على الصورة الهوائية ، فلا تكون الصورة المائية مضادة للنارية إذ لا يستمر الانتقال من إحداهما إلى الأخرى إلا من النارية إلى الهوائية ، ولا الصورة النارية مضادة للصورة الهوائية ، إذ لا يستمر بينهما غاية الخلاف فإن كان القصد هذا القصد كان التعبير عنه يرده إلى البيان الأول الذى حاولناه نحن وهو أن طبيعة الجوهرية لا تنسلخ يسيرا يسيرا إذ لا تقبل الشدة والضعف قبولا يكون لاشتداده ولضعفه طرفان يخصصان في هذا النظر باسم الضدية .

ومسنيين لك أيضا في الفلسفة الأولى أن الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والضعف بيان أشرح ، لكنه

(٢) للصورة : الصورة م . || الصور : الصورة د ، سا ؛ الصوتان م || التى عنها : التان منهما م .

(٣) مشتركتان : مشتركتان د || ومتعاقبتان : ويمتاقبان د .

(٤) لأنه : بأنه سا ، م ؛ فإنه ط || كأنه : كافة ط .

(٥) والهواء : ساقطة من د ، سا . || للصورة : للصور د || فيشبه : فيشبه د .

(٦) ذكر : ذكرنا سا ؛ ينكره ط ؛ ذكره م || إذا : وإذا م .

(٧) شيئين : الشيئين م || الصور : الصورة م .

(٨) شيئين : الشيئين م . (A) وهذا : ساقطة من سا .

(٩) ويمقبه : + ضد ط .

(١٠) من : بين ط .

(١١) يسكن : يشكر د .

(١٢) للنارية : + ولا الصورة النارية مضادة للصورة الهوائية سا ، م || الأخرى : الآخر سا . (٤-١٥) الهوائية... للصورة :

ساقطة من سا ، م .

(١٣) لا يستمر : ليس ط ، م || التصوير : التفتيش يخ ، ط ؛ التغير م .

(١٤) طبيعة : الطبيعة د ، سا ط || يسيرا يسيرا : يسيرام .

- لما رأى أن المني يتكون حيوانا يسيرا يسيرا ، والبذر يتكون نباتا يسيرا يسيرا ، توهم من ذلك أن هناك حركة والذى يجب أن يعلم هو أن المني إلى أن يتكون حيوانا ، تعرض له تكوينات أخرى تصل ما بينها استحالات في الكيف والكم، فيكون المني لا يزال يستحيل يسيرا يسيرا ، وهو بعد مني ، إلى أن تتخلع عنه صورة المتوية، ويصير علقه ، وكذلك حالها إلى أن تستحيل مضغفة، وبعدها عظاما وعصبا وعروقا وأمورا أخر لا ندركها ، وكذلك إلى أن يقبل صورة الحياة ، ثم كذلك يستحيل ويتغير إلى أن يشتد فينفصل . لكن ظاهر الحال توهم
- أن هذا سلوك واحد من صورة جوهرية إلى صورة جوهرية أخرى ، ويظن لذلك أن في الجوهر حركة وليس كذلك ، بل هناك حركات وسكونات كثيرة . وأما كون الحركة في الكيف فذلك ظاهر لكن في الناس من لم ير الحركة في أنواع الكيف كلها إلا في الصنف المنسوب إلى الحواس، فقال : أما نوع الحال والملكة فهو متعلق بالنفس ، وليس موضوعه الجسم الطبيعي ، وأما القوة واللاقوة والصلابة واللين وما أشبه ذلك فإنها تتبع أعراضا تعرض للموضوع ، ويصير الموضوع مع بعض تلك الأعراض موضوعا لها ، فلا يكون حينئذ الموضوع للقوة هو بعينه الموضوع لعدم القوة ، وكذلك الحال في الصلابة واللين . وأما الأشكال وما يشبهها فإنها إنما توجد في المادة التي تقبلها دفعة إذ لا تقبل التشنج والتضعف .

- ولا أدري ماذا يقولون في الانحناء والاستقامة وغير ذلك ، وعندى أن الأمر ليس على ما يقولون ، فإن موضوع الحال والملكة ، كان نفسا أو بدنا أو هما معا بحال الشراكة ، فإنه يوجد فيه كمال ما بالقوة من جهة ماهو بالقوة لجوهر ما . والذين قالوا : إن الموضوع ليس واحدا للصلابة واللين أو القوة والضعف ، فينتقض عليهم في النمو والذبول ، وكان يجب على قولهم أن لا تكونا حركتين بل إنما نعني بالموضوع في هذه الأشياء طبيعة النوع الحاملة للأعراض ، فما دامت تلك الطبيعة باقية لم يتغير النوع ، ولم تفسد الصورة الجوهرية. فإن

(١) رأى : روى د ، ط ؛ روى س ؛ د وهم || والبذر : والبزرد ، ط ؛ أو البذر سا . || والبذر يتكون نباتا يسيرا يسيرا : ساقطة من م .

(٢) تصل : فصل سا || ما بينها : ما بينهما د ، سا ، ط ، م .

(٣) تتخلع : تتسلخ طا .

(٤) وكذلك : فذلك سا || وأمورا : أو أمورا د .

(٥) فينفصل : وينفصل سا .

(٦) ويظن لذلك : ويظن كذلك م .

(٨) فقال : فيقال م .

(٩) متعلق : يتعلق سا ، م .

(١٠) ويصير : فيه نصير سا ؛ يصير م .

(١٢) وما يشبهها : وما يشبهها م || إنما : لما سا .

(١٣) فإن : وإن ب ، د ، سا ، م .

(١٥) لجوهر : يجوهر م || واللين : والذى ب ، سا ، م . || أو القوة : والقوة ب ، سا ، م .

(١٦) في هذه : فلهذه ط .

(١٧) لم : ولم ط ، م .

الموضوع ثابت من غير أن يباى أنه لعارض يعرض له أو زيادة تنضاف إليه، يصير موضوعا قريبا للحالة التي فيها الحركة أو لذاته . نعم الأشكال يشبه أن لا يكون حكمها حكم سائر الكيميات في وقوع الاستحالة فيها ، لأنها تكون دفعة، وأما الكم ففيه أيضا حركة وذلك على وجهين : أحدهما زيادة مضافة فينمو لها الموضوع ، أو نقصان نفع بالتحلل فينقص له الموضوع ، وصورته في الأمرين باقية ، وهذا ما يسمى ذبولا ونموا . وقد يكون لا بزيادة تراد عليه أو نقصان ينقص منه ، بل بأن يقبل الموضوع نفسه مقدارا أكبر أو أصغر بتخلخل أو تكاثف من غير انفصال في أجزائه، وهذا وإن كان يلزمه استحالة قوام وهى من الكيف فتلك غير ازدياده في الكم أو نقصانه فيه . ولأن هذه الحالة سلوك من قوة إلى فعل يسيرا يسيرا ، فهو كمال ما بالقوة ، فهو حركة .

لكنه قد يتشكك فيقال : إن الصغير والكبير ليسا بمتضادين، والحركات كلها بين المتضادات . فنقول : أما أولا فلسنا نحن ممن يتشدد كل التشدد في إيجاب كون الحركات كلها بين المتضادات لا غير ، بل إذا كانت أشياء متقابلة لا يجتمع معا ، وسلك الشيء من أحدها إلى الآخر يسيرا يسيرا، سمينا الشيء متحركا ، وإن كان لامتضاد هناك . على أن الصغير والكبير اللذين يتحرك فيما بينهما النامي والذابل ، ليسا الصغير والكبير الإضافي المطلق ، بل كأن الطبيعة جعلت للأصناف الحيوانية والنباتية حدودا في الصغير وحدودا في الكبير لا يتعداهما ويتحرك فيما بينهما ، فيكون العظيم هناك عظيما على الإطلاق ، لا يصير صغيرا بالقياس إلى عظيم آخر في ذلك النوع ، فكذلك الصغير يكون صغيرا بالإطلاق . وإذا كان كذلك لم يبعد أن تشكل المتضادات ، بل تكون متضادة . فإن قال قائل : إن النمو حركة في المكان ، لأن المكان يتبدل به ، فالجواب أنه ليس إذا قلنا : إن النمو حركة في الكم فإن ذلك يمنع فيه أن تكون معه حركة في المكان ، فإنه لا يجتمع أن يكون في موضوع النمو تبدلان : تبدل كم ، وتبدل أين ، فتكون فيه حركتان معا . وأما مقولة المضاف ، فيشبه أن يكون جل الانتقال فيها إنما هو من حال إلى حال دفعة ، وإن اختلف في بعض المواضع ، فيكون التغير بالحقيقة وأولا

(١) تنضاف : فيضاف سا ، ط ، م .

(٢) الحركة : ساقطة من م .

(٣) وأما الكم : والكم ب ، د ، سا ، م || فينمو : فينسى م .

(٤) نفع : تقطع سا ؛ يقطع م || له : لها سا || ما يسمى : يسمى سا ، م .

(٥) تزداد : تزداد ط || أو نقصان : ونقصان ط || بأن : أن د || مقدارا : هو ط || أو أصغر : وأصغر ط .

(٦) وهى من الكيف فطك : وتلك سا

(٧) غير : عن سا || أو نقصانه : ونقصانه ط .

(٨) الطبيعة : بالطبيعة ط || الصغير : الصغير سا ، م || الكبير : الكبير ب ، م .

(٩) لا يتداهما : لا يتأديما ط || لا يصير : ولا يصير ط .

(١٠) فكذلك : وكذلك د ، ط ، م || المتضادات : المتضادات ط .

(١١) لأن المكان : ساقطة من م . || به : فيه ط .

(١٢) فيها : فيها م || إنما هو : ساقطة من سا || وإن اختلف : أو إن اختلف ب ؛ وإن اختلف د ؛ فإن اختلف ط .

- في مقولة أخرى عرضت لها الإضافة ، إذ الإضافة من شأنها أن تلحق مقولات أخرى ، ولا تتحقق بذاتها . فإذا كانت المقولة مما يقبل الأشد والأضعف عرض للإضافة مثل ذلك ، فإنه لما كانت الحوثة مما يقبل الأشد والأضعف كان الأمخن يقبل الأشد والأضعف ، فيكون موضوع الإضافة يقبل ويلزمه ذلك قبولاً أولياً فتكون الحركة في الأمر العارض له الإضافة بالذات وأولاً ، وللإضافة بالعرض وثانياً . وأما مقولة الأين فلأن وجود الحركة فيها واضح بين . وأما مقولة متى فيشبهه أن يكون الانتقال من متى إلى متى آخر أمراً واقعاً دفعة ٥ كالانتقال من سنة إلى سنة أو من شهر ، إلى شهر أو يشبهه أن يكون حال متى كحال الإضافة في أن نفس متى لا ينتقل فيه عن شيء إلى شيء ، بل يكون الانتقال الأول في كيف أو كم ، ويكون الزمان لازماً لذلك التغير فيعرض بسببه فيه التبدل . وأما ما لا تغير فيه ، فستعلم أنه ليس في الزمان ، فكيف تكون له حركة فيه . وأما مقولة الوضع فقد قيل إنها لا حركة فيها البتة ، إذ لا تضاد في الوضع . وأنه إذا انتقل الشيء من قيام إلى قعود ، فإنه لا يزال في حكم القائم إلى أن يصير قاعداً دفعة ، وكذلك إذا انتقل من قعود إلى قيام ، فإنه لا يزال في حكم القاعد حتى يصير قائماً دفعة . والحق يوجب أن يكون في الوضع حركة ، وأنه لا كثير حاجة إلى التضاد الحقيقي في طرفي الحركة ، تبين لك ذلك بتأمل حركة الفلك . على أن الوضع لا يبعد أن يكون فيه تضاد ، حتى يكون المستلقي مضاداً للمنبطح . والذي قيل من أن الانتقال إلى القعود يكون دفعة إن عني به أن القعود الذي هو الطرف يحصل دفعة فهو صادق وكذلك السواد الذي هو الطرف ، والأين الذي هو الطرف يحصل دفعة . وإن عني به أن كل وضع ينتقل عنه إلى القعود يكون ذلك الانتقال دفعة ، فهو كذب ، لأن الانتقال عن القيام ١٥

(١) أخرى : آخرط (١-٢) فإذا كانت : وإذا كانت ب؛ فإذا كان د ، ط .

(٢) مما ( الثانية) : ساقطة من د ، م .

(٣-٢) عرض ..... والأضعف : ساقطة من سا .

(٣) ويلزمه : ويلزم م .

(٤) وللإضافة : للإضافة م || وثانياً : زمانياً سا .

(٥) متى : هي م || آخر : ساقطة من د ، سا .

(٥-٦) متى إلى متى ... نفس : ساقطة من م .

(٦) أو يشبهه : ويشبهه د || كحال : + أمر ط ، م .

(٨) ما لا تغير : لا تغير د || فيه : ساقطة من د ، سا .

(٩) وأنه : فإنه د || الشيء : شيء د .

(١٠) في (الأول) : ساقطة من م || القائم : الغائل م .

(١١) يكون : يوجد د ، سا ، م .

(١٢) الحركة : الحركة ط || تبين : يتبين ط || ذلك : ساقطة من سا ، م || الوضع : الموضوع م .

(١٣) المستلقي : الملقى د || مضاداً : يضاد م || المنبطح : المنبطح م . || أن (الأول) : ساقطة من سا ، م || الانتقال : + من القيام

ط || القعود (الأول) : ط || قعود ب || يكون : أنه يكون م .

(١٤) وكذلك : فكذلك ط ، م || الذي (الثانية) : بالذي م || يحصل دفعة : ساقطة من م .

(١٥) به : ساقطة من سا ، م || ينتقل : ينتقل ب .

إلى القعود يكون قليلا قليلا ، حتى يوافي النهاية التي هي القعود . كالحال في الانتقال من السفلى إلى العلويين .  
وأما كيفية وجود الحركة في الوضع فهو أن كل مستبدل وضع من غير أن يفارق بكليته المكان ، بل بأن يتبدل  
نسبة أجزائه إلى أجزاء مكانه وإلى جهاته ، فهو متحرك في الوضع لا محالة . لأن مكانه لم يتبدل ، بل يتبدل وضعه  
في مكانه ، والمكان هو الأول بعينه . وإذا كان التبدل في الوضع وكان مع ذلك متدرجا يسيرا يسيرا ، كان ذلك  
التبدل حركة في الوضع ، إذ كانت كل حركة هي تبدل حال بهذه الصفة وبالعكس ، وتكون منسوبة إلى  
الحالة التي تبدلت ، لا إلى شيء آخر لم يتبدل .

ولست أعنى بهذا أن كل متحرك في وضع فهو ثابت في مكانه ، فليس يجب من قولى إن كل ثابت في مكانه  
يستبدل وضعه بالتدرج فهو متحرك في الوضع ، أن كل متحرك في الوضع كذلك بل لأن منع أن يكون الشيء  
لا يتغير وضعه إلا وقد تغير مكانه ، كما لأن منع أن يكون شيء لا يتغير كنهه إلا وقد تغير مكانه ، بل الغرض هو أن يثبت  
وجود المتحرك في الوضع بإثبات متحرك ما في الوضع . وأما أنه هل يمكن أن يكون الشيء يتبدل وضعه وحده ولا يتبدل  
مكانه ، فلنعلم إمكانه من حركة الفلك ، فإنه إما أن يكون كالفلك الأعلى الذي ليس في مكان بمعنى نهاية الحواشي  
الشامل المساوي الذي إياه نعني بالمكان ، وإما أن يكون في مكان لكنه لا يفارق كلية مكانه ، بل إنما تتغير  
عليه نسبة أجزائه إلى أجزاء مكانه الذي تلقاها . وإذ لم يكن هناك إلا هذا التغير والمكان ثابت ، وهذا التغير  
تغير هذه النسبة ، وهذه النسبة هي الوضع ، فهذا التغير هو تغير في الوضع ، وليس هناك غير هذا التغير ،  
فليس هناك غير هذه الحركة التي في الوضع . وأما كون حركة الفلك الأعلى غير مكانية ، فواضح عندهم  
بين ، ثم ليس تحركه في كيفية ولا كمية ولا جوهريه ولا في مقولة غير الوضع ، فإنك إذا تعقبت مقولة مقولة  
لم تجد هذه الحركة ثلاثها ما خلا الوضع أو الأين ، ولا أين نبقى الوضع .

فإن قال قائل : إن الفلك كل جزء منه متحرك في المكان ، زكل ما كان جزء منه متحرك في المكان فالكل  
منه متحرك في المكان ، فالجواب عن هذا أن الأمر بخلاف ذلك . أما الفلك فلا جزء له بالفعل حتى يتحرك

- 
- (٢) مستبدل : يتبدل ط .  
(٣) بل يتبدل : بل يتبدل م ؛ ساقطة من سا .  
(٤) متدرجا : متدرجا سا ، م .  
(٥) وتكون : فيكون ط || منسوبة : منسوبا ، م || تبدلت : تبدل م .  
(٧) بهذا : ساقطة من م .  
(١٠) المتحرك : الحركة طا .  
(١١) إمكانه : مكانه د || الحواشي : ساقطة من م .  
(١٤) تنبیر (الثانية) : تفرده د ، سا ، ط || الوضع ..... فهذا في : ساقطة من سا .  
(١٦) بين ثم : ثم بين م || ولا كمية : ولا من كمية سا ، م . . || في ، من سا ، م || مقولة مقولة : مقولة م .  
(١٧) أرايين : والأين د ، ط . (١٨) إن وإين م .  
(١٩) حتى : حتى م .

في المكان ، ولو فرضنا له أجزاء فليست تفارق أمكنتها ، بل يفارق كل جزء منها جزءا من مكان الكل إن كان كله في مكان ؛ وليس مكان الجزء جزء مكان الكل ، بل عسى أن يكون جزء مكان الكل جزء مكان الجزء . وذلك لأن جزء مكان الكل لا يحيط بالجزء والمكان كما يعلم محيط ، بل عسى أن يكون المتصل ليست أجزاؤه في مكان إلا بالقوة ، بل قد صرح لهم بهذا في كتبهم . وبعد هذا ، فليس إذا كان كل جزء يفارق مكان نفسه ، فالكل يفارق مكان نفسه ، لأنه فرق بين قولنا كل جزء ، وبين قولنا كل الأجزاء ، وذلك أن كل جزء قد يكون بصفة ، والكل لا يكون بتلك الصفة ، لأن للكلية حقيقة خاصة مباينة لحقيقة كل واحد من الأجزاء . ألا ترى أول شيء أن كل جزء هو جزء الكل . والكل ليس بجزء ، وكل جزء من العشرة واحد ، والعشرة ليست بواحدة .

بل نرجع إلى مسألتنا فنقول: إنه يجوز أن يكون مكان يشتمل على شيء ذي أجزاء بالفعل كالرمل وغير

- ذلك ، ثم كل جزء منه يفارق مكانه ، والكل لا يفارق مكانه ، بل مانحن بسبيله لاشك أنا وإن سلمنا فيه أن ١٠ كل جزء منه يفارق مكانه الخاص ، فالكل لا يفارق مكانه الخاص ، فلم يقع الشك في أن الكل غير متحرك في المكان، وإن كان كل جزء متحركا، وعندى أن كل من يتأمل ما قلناه ، ثم ينصف ، سيعتقد يقينا أن الوضع فيه حركة . ولعل قائلا يقول : إن معنى الحركة في المنكح ليس هو أن يكون المتحرك يفارق المكان، بل أن يكون متحركا وهو في مكان، وإن لم يفارقه. فيقال له حينئذ يجب أن يكون لكونه متحركا ومتغيرا معنى ، فإن كل كونه متحركا ومتغيرا غير متعلق بأمر يفارقه وأمر يوجد له ، فلا حركة في الحقيقة ولا تغير ، بل الحركة ١٥ والتغير المذكوران هما باشتراك الاسم ، وإن كان يتعلق بأمر متغير ، وهو غير المكان، فهناك حالة تتبدل

(١) في المكان : ساقطة مزد، سا، ط .

(٢) الجزء وذلك ..... ليست : ساقطة من م || يكون : ساقطة من م .

(٥) وبين قولنا : ساقطة من م .

(٦-٥) كل الأجزاء وذلك أن كل جزء : ساقطة من م .

(٦) خاصة : خاصة م .

(٧) أن : بأن ط || جزء الكل : جزء سا، جزء لكل م .

(٨) بواحدة : بواحد سا، م .

(٩) يشتمل : يشتمل د، ط .

(١٠) بسبيله : فسبيله سا .

(١١) مكانه .... لا يفارق : ساقطة من م .

(١٢) سيمتد : سيمتد م .

(١٣) قائلا : + أن ط، م .

(١٥) لأن : وإن م .

(١٦) متغير : يتغير سا، م .

وفيها الحركة الخاصة ، وإن كان الشيء في مكان كون الشيء مستحيلا ، وهو في مكان ، فذلك لا يوجب أن تكون الاستحالة استحالة مكانية ، وإن كانت في مكان ولا غرضنا في أن الحركة في كذا معناه ، والمتحرك في كذا ، بل على ما علمت .

وأما مقولة الخدة ، فإني إن هذه الغاية لم أتحققها . والذي يقال إن هذه المقولة تدل على نسبة الجسم إلى ما يشمله ويلزمه في الانتقال ، فيكون تبدل هذه النسبة على الوجه الأول إنما هو في السطح الحاوي وفي المكان فلا يكون فيها - على ما ظن لذاتها - وأولا حركة .

وأما مقولة أن يفعل وأن يفعل ، فرجما ظن أن فيهما حركة من وجوه . من ذلك أن الشيء يكون لا يفعل ولا يفعل ، ثم يتدرج يسيرا يسيرا إلى أن يصير يفعل أو يفعل ، فيكون أن يفعل وأن يفعل غاية للملك التدرج ، مثل السواد فإنه غاية للتسود ، فظن أن في هاتين المقولتين حركة وأيضا فإنه قد يتغير الشيء من أن لا يكون يفعل بالجزء أو يفعله إلى أن يفعل بالجزء أو يفعله ، ويكون ذلك قليلا قليلا فيظن أن ذلك حركة . وأيضا

فإن الانفعال قد يكون بطيئا فيتدرج يسيرا يسيرا إلى أن يسرع ويشتد . وبالعكس فيظن أن ذلك حركة إلى السرعة . فأقول . أما الوجه الأول فلا تكون الحركة فيه في الفعل والانفعال ، بل في اكتساب الهيئة والصورة

التي بها يصح أن يصدر الفعل أو الانفعال . وأما الوجه الثاني فيحله ما سنين بعد ، من أنه لا سبيل إلى أن يتصل السبيل من تبرد إلى تسخن أو تبريد إلى تسخين إلا بانقطاع وتخلل وقفه . وأما الوجه الثالث فلا أعنف من يجعل الاستحالة من السرعة بالقوة إلى سرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة ، وهو استكمال لما بالقوة من حيث هو

القوة . لكن ذلك في السرعة والبطء ، وليس بحركتين ولا فعلين ولا انفعالين ، بل عارضين وكيفيتين وهيتين لها أول فعل أو لانفعال . وبالجملة لا يجوز أن يكون في طبيعة أن يفعل وأن يفعل حركة على سبيل ما يقال الحركة في المقولة ، فإنه إن جاز أن يكون انتقال من التبريد إلى التسخن يسيرا يسيرا ، فلا يخلو إما أن يكون ذلك

(١) فذلك : وذلك ساءم .

(٢-٣) معناه .... كذا : ساقطة من م .

(٥) إنما : أما ساءم .

(٧) أن : ساقطة من ساءم ، م || وأن : ساقطة من ب ، د ، ساءم || أن (الأول) : ساقطة من م || لا يفعل : يفعل ساءم .

(٨) ولا يفعل : أو لا يفعل ساءم ، ط ، م .

(٩) للتسود : التسود ساءم || فظن : فيظن د ، ط ، م .

(١٠) يفعل (الأول) : يفعل ساءم .

(١١) قد : ساقطة من ساءم || فيتدرج : فيتدرج م .

(١٢) في الفعل : بالفعل م .

(١٣) يصح : ساقطة من ساءم || أو الانفعال : والانفعال م || فيحله : ساقطة من ساءم || من : ساقطة من د .

(١٤) بانقطاع : بالانقطاع ط || وقفه : ونقطة ط || أعنف : أعرف يخ .

(١٥) سرعة : السرعة د ، ط .

(١٦) وليسا : وليستام .

(١٧) أو لفعل : ولفعل ب ؛ أو يفعل م || أو لانفعال : وانفعال ب ؛ أو انفعال د ، ساءم .

- التبريد تبردا أو عندما ينتهى التبريد . فإن كان عندما التبريد بعد تبريد ، ومعلوم أن الانتقال إلى التسخين أخذ من طبيعة التسخين وفي طبيعة التسخين أخذ من طبيعة السخونة ، فيكون عند مايقصد الحر يقصد البرد معا ، وهذا محال . وإن كان عند منتهى البرد فهو بعد الوقوف على البرد وبعد الانتهاء ، كما ستعلم ، ومع ذلك فحينئذ لايجلو إما أن يكون ذلك الانتقال نفس التسخين أو انتقالا من التسخين ، فإن كان نفس التسخين فليس بين التبريد والتسخين إلا زمان سكون أو أن لاحركة فيه ولا سكون كما تعلمه ، وإن كان المصير إلى التسخين فلا يجلو إما أن يكون في المصير إلى التسخين أخذ من طبيعة التسخين أو لا يكون . فإن لم يكن ، فليس ذلك استحالة البتة ، وإن كان ، فهناك أخذ لامحالة من طبيعة السخونة ، والأخذ من طبيعة السخونة هو تسخين فيكون عند الانتقال إلى التسخين ، والتوجه إليه تسخين موجود ، اللهم إلا أن يفرض التسخين ماهو في الغاية تسخين ويكون الانتقال إليه مما هو أضعف منه . ثم التسخين نفسه وكل حركة فإنه ينقسم بالزمان على ماستعرف ، وحينئذ يستكمل السخونة في آن ، فلا يكون تسخين ، فإن كان تسخينا فهو منقسم إلى أجزاء ويكون كل جزء من التسخين يفرض تسخينا ، ويكون الجزء المتقدم منه أضعف ، فلا يكون بالغاية فلا يكون تسخينا بهذا المعنى وفرض تسخينا ، هذا خلف . وإما أن يكون التسخين غير منقسم البتة فلا يكون حركة ، بل سخونة وإما أن يكون منقسما فلا يكون من التسخين ماهو غاية . فليس إذن من شرط التسخين هو أن يكون في الغاية ، بل أن يكون أخذا في السخونة ولا يتسخن في الغاية .
- وإذ قد عرفت الكلام في التسخين ، عرفت في التسخين . ويجب أن يكون هذا القدر كافيا ونرفض ١٥ جميع مايندب به هذا الموضوع فقد ظهر لك من هذه الجملة أن الحركة إنما تقع في المقولات الأربع التي هي الكيف والكم والأين والوضع ، فقد وثقت على نسبة الحركة إلى المقولات ، وإذ قد عرفنا طبيعة الحركة فحرى بنا أن نعرف السكون .

(١) والتبريد : + بعد ط || عندما : وعندما ؛ عندنا ط .

(٢) التسخين (الأول) : التسخين م .

(٣) البرد : التبريد ط .

(٤) التسخين (الأول) : التسخين م || إلى : في د || التبريد : التبريد د .

(٦) فإن : وإن ط .

(٧) والأخذ من طبيعة : ساقطة من م . || السخونة : ساقطة من م .

(٩) ما : ما م || ينقسم : منقسم سا ، م || ماستعرف : ماستعرفه ط || وحينئذ : فحينئذ ط .

(١١) التسخين : التسخين م .

(١٢) وفرض تسخينا : + بهذا المعنى د ، ط || وإما : فلإما سا ، م || التسخين : التسخين م .

(١٣) هو : ساقطة من سا ، م . (١٤) في (الأول) : من م .

(١٦) مايندب : مايلدب م .

## [ الفصل الرابع ]

### د - فصل

#### في تحقيق تقابل الحركة والسكون

إن أمر السكون فيه إشكال أيضا، لأن المشهور من مذهب الطبيعيين أن السكون مقابلته للحركة هي مقابلة  
العدم للقنية، لامقابلة الضد. ثم من البين أنه لا يصلح أن يفرض بينهما مقابلة لإلإحدى هاتين المقابلتين، أعنى  
العدمية والضدية. وقد جعلنا لفظة الحركة واقعا على معنى صوري، ليس عديميا، إذ قلنا إنها كمال أول. فإن  
كانت المقابلة مقابلة العدم للملكة، لم يمكن أن تكون الحركة منهاهي العدم، بل نقول إن الجسم إذا كان  
عادما للحركة، وكان من شأنه أن يتحرك، قيل له ساكن. ومعنى قولنا من شأنه أن يتحرك، أن يكون ما يتعلق  
به الحركة موجودا، وهو أن يكون مثلا في مكان وزمان. وأيضا إذا كان له حصول في مكان واحد زمانا،  
فيقال له إنه ساكن. فههنا معنيان موجودان في الساكن: أحدهما عدم الحركة، ومن شأنه أن يتحرك، والآخر  
أين له موجود زمانا. فإن كان السكون منهما هو الأول وهذا لازم له، كان السكون عدما، وإن كان السكون  
هو الثاني منهما، والأول لازم له، لم يكن السكون أمرا عديميا.

فلنضع أن السكون المقابل للحركة هو المعنى الصوري منهما، وأن حده هو الدال على كونه صوريا منهما،  
فإذا أردنا أن نقايس بين هذا الحد وحد الحركة، وجب أن يكون لنا أن نقتضب إما حد الحركة من هذا الحد

(١) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، م .

(٣) تقابل : مقابل سا || والسكون : فالسكون د .

(٤) أيضا : + وذلك سا ، م || للحركة : + إنما ط .

(٥) من : بين م || لا يصلح : لا يصح ط || المقابلتين : المقدمتين سا .

(٦) لفظة : لفظ سا ، م || عديميا : عديمي ط || أول : ساقطة من د ، سا ، م .

(٧) المقابلة : + بينها ط || الملكة : والملكة ط .

(٨) له : + إنه ط .

(٩) وزمان : مدتان سا .

(١٠) موجودان : موجودا م .

(١١) أين : أن م || موجود : موجودا ب . || عدما : معنى عديميا ط ، م .

(١٢) والأول : فالأول ط . || أمرا عديميا : معنى عدما سا ؛ معنى عديميا م .

(١٤) نقايس : يقايس م . || إما : + من ط ؛ ساقطة من م .

- أو تقتضب هذا الحد من حد الحركة ، على ما يوجب القانون الامتحاني في اقتضاب حد الضد من حد ضده .
- لست أقول : إن سبيل التحديد للضد أن تقتضب من حد ضده ، فهذا شيءٌ معنا عنه في تعليم البرهان ، ودحضنا فيه بوجه ما في تعليم الجدل . بل نقول : إن ذلك وإن لم يكن واجبا ولم يكن طريقا لاقتضاب الحد ، فهو ممكن .
- أعنى أن يكون حد الضد يوازي به حد ضده ، ويكون الامتحان سبيل إليه . فإن كان الحدان متضادين ويتقابلان جاز حينئذ أن يكون السكون قية . وإن كان الحدان لا يتقابلان ، لم يكن حينئذ هذا المعنى هو السكون ، لأن
- السكون مقابل الحركة ، بل يكون معنى يلزم معنى السكون ، والسكون هو الذي يدل عليه الحد العدمي .
- فنقول : أما أولا فإن هذا الرسم لا يقابل الرسم المقول للحركة الذي هو باصطلاحنا مفهوم أفضة الحركة فإن قولنا كمال أول لما بالقوة من حيث هو بالقوة ، إذا أردنا أن نخصصه بالحركة المكانية صار هكذا ، وهو أنه كمال أول في الأين لما هو بالقوة ، ذو أين من حيث هو بالقوة ، وهذا الحد ليس بمقابل لحد السكون الذي حددناه ، بل عسى أن يلزم ما يقابل ذلك . وهذا مما لانعمه ، فإننا نسلم أن معنى كل واحد من الرسمين المفروضين
- للسكون يلزم الآخر وليس هو هو ، فإن شئنا أن تقتضب من حد الحركة حد السكون ، على أن السكون معنى صوري ، لم نجد إلا أن نقول : إنه كمال أول لما هو بالفعل أين من حيث هو بالفعل أين ، أو نقول : إنه كمال ثان لما هو بالقوة أين ، من حيث هو بالقوة ، فيكون الأول من هذين ليس حدا لازما للسكون ، فإن السكون من حيث هو سكون ليس يحتاج أن يكون كمالا أول ، حتى يكون للشئ كمال ثان ، فإنه يجوز أن يعقل السكون سكونا والثئ لآكمال فيه غير مافيه . وأما الحد الثاني فإنه يجعل من شروط ماهية كون الـ كون سكونا أن يكون قد تقدمه الحركة ، وهذا ليس بواجب . فإن حلفنا لفظ الأول والثاني ، لم يكن قد حفظنا شرط التقابل

(١) أو تقتضب : وتقتضب م .

(٢) عنه : منه ط || ودحضنا : وورخصنا سا ؛ وغضنا م .

(٣) ما : ساقطة من د ، ط || تعليم : التليم م || ولم يكن : وإن لم يكن م || الاقتصار : لانصاف سا .

(٤) للامتحان : الامتحان سا || كان : كانت م || متضادين : يتضادان ط || ويتقابلان : ويقابلان سا .

(٥) قية : تحه سا ، م ؛ ملكة ط .

(٦) مقابل : يقابل م || والسكون : ساقطة من م .

(٧) فإن : فلان م .

(٨) هو : ساقطة من سا .

(٩) أول : أول م || ذو : ساقطة من م || ذو أين : ساقطة من سا .

(١٠) فإن : وإنما ب ، د .

(١١) تقتضب : تقتضيه سا .

(١٢) إنه (الأول) : بأنه ب ، د || بالفعل (الأول والثانية) : + ذو ط .

(١٣) بالقوة : + ذو ط .

(١٤-١٥) فإنه .... الثاني : ساقطة من د .

(١٥) السكون : الشئ م .

(١٦) لفظ : لفظ د ، لفظه ط

في الحد وإن غيرنا تغييرا آخر، لم يكن له مفهوم صادق أصلا ، وإن أردنا أن تأتي بمقابل الكمال كان القوة ، فالتحق السكون حينئذ بالعدميات . فقد بان أنه ليس يمكن أن تقتضب من حد الحركة حدا يطابق حد السكون ، ويكون السكون مقابلا لها ، ويكون السكون مع ذلك قنية . فإن جعلنا الأصل حد السكون الذي ذكرناه ، دخل فيه أول شيء الزمان ، أو ما يتعلق بالزمان . والزمان يتحدد بالحركة فيكون السكون يتحدد بالحركة ، والأصداق ليس بعضها جزء رسم البعض ، ويكون الزمان يدخل أيضا في حد الحركة ، لأنه داخل فيما يدخل في حده ، والحركة قبل الزمان في التصور ، فلا يجوز أن تكون الحركة حينئذ علما ، إن كان السكون قنية ، لأن العلم لا يدخل في مفهوم القنية ، بل الأمر بالعكس ، فإن الحركة داخلية في حد الزمان الداخلة في حد السكون المذكور بالمعنى الصوري . فبين إذن أنه لا يجوز أن نقول في هذا الاقتضاب : إن الحركة هي أن لا يكون للجسم أين واحد زمانا فينظر هل يمكن أن يكون هذا الاقتضاب حل وجه آخر فنقول : إن أحسن ما يمكن أن يقال حينئذ هو أن السكون كون في أين واحد وقتا ، والشئ قبله وبعده فيه ، والحركة كون في أين واحد ، من غير أن يكون قبله أو بعده فيه . فنكون قد استعملنا في تفهيمهما القبل الزماني والبعد الزماني ، وهما متحددان بالزمان ، والزمان متحدد بالحركة ، فيكون قد صارت الحركة مأخوذة في مفهوم نفسها . فظاهر أن الحركة لا تفهم من هذه الجهة فليس هذا رسما ، وأضعف من هذا أن يؤخذ متوسعا فيه فيقال : إن السكون كون في أين واحد زمانا والحركة كون في أين واحد لاني زمان . فإن هذا يلزمه ما قيل هناك ، وبشرحه حال المتحرك في ابتداء الحركة وانتهائها . فلذلك كون في مكان واحد لازمانا ، وليس بحركة ولا سكون .

فقد تبين واتضح أنه لا وجه لتصحيح تقابل حد الحركة بحد السكون ، والسكون حده المعنى القيني ، فبقي أن يكون السكون حده المعنى العلمي . واعلم أن في كل صنف من أصناف الحركة سكونا يقابله ، فلننمو سكون يقابله ، وللاستحالة كذلك ، وكما أن السكون المقابل للاستحالة ليس هو الكيف الموجود زمانا ، بل سكون في الكيف ؛ وكذلك السكون المقابل للنقلة ليس هو الأين الواحد الموجود زمانا بل هو سكون في ذلك الأين ،

(١) تغيرا : تغير ا ب ، د .

(٤) فيكون .. بالحركة : ساقطة من سا .

(٥) جزء : حدد || حده : حدها ط ؛ وحدة م .

(٦) فلا يجوز : ولا يجوز ط ، م || علما : عدليا ط .

(٨) قنين : قنين سا ، م . || أنه : ساقطة من م .

(١٠) قبله ... يكون : ساقطة من سا .

(١١) تفهيمها : تفهيمها د .

(١٣) يؤخذ : يوجد م .

(١٤) والحركة كون : + الشئ ط || لاني زمان : لازمانا ب ، سا ، م . || هذا : ساقطة من د .

(١٥) واحد : ساقطة من سا ، م .

(١٦) تقابل : مقابل سا . (١٧) يكون : ساقطة من سا .

(١٩) وكذلك : فكذلك م .

فالسكون عدم الحركة : وإذ قد تكلمنا في الحركة والسكون ، فحرى بنا أن نعرف حقيقة المعنى المسمى مكانا والمعنى المسمى زمانا ، إذ هما من الأمور السديلة المناسبة للحركة .

## [ الفصل الخامس ]

### هـ - فصل

#### في ابتداء القول في المكان

#### وايراد حجج مبطلية ومثبته

•

أول ما يجب أن نفحص عنه من أمر المكان وجوده ، وأنه هل ههنا مكان أم لا مكان الية . على أننا نحن إيمانهم بعد من اسم المكان لآذاته ، بل نسبة إلى الجسم ، بأنه يسكن فيه ، ونقل عنه وإليه بالحركة . فإن الفحص عن وجود الشيء قد يكون بعد تحقق ماهيته ، وقد يكون قبل تحقق ماهيته ، إذ كان قد وقف على عارض له ١٠ مثلا قد وقف على أن ههنا شيئا له النسبة المذكورة ، ولم يعلم ما ذلك الشيء وحينئذ يحتاج إذا فهمت تلك الماهية أن نبين وجودها ، ثم إن لم يكن وجود النسبة بينا لما احتيج إلى أن نبين أنها هي الماهية التي تخصها تلك النسبة . وهذا شيء قد بان لك في موضع آخر .

فنتقول : إن من الناس من نفي أن يكون للمكان وجود أصلا ، ومنهم من أوجب وجوده . فأما النفاة منهم ، فلهم أن يحتجوا بحجج ، منها ما تقرب منه عبارتنا هذه ، وهو أن المكان إذا كان موجودا فلا يخلو من أن يكون جوهرًا أو عرضًا . فإن كان جوهرًا ، فلما أن يكون محسوسًا أو جوهرًا معقولًا ، فإن كان جوهرًا محسوسًا ١٥

(١) وإذ قد : وقد د ؛ قد سا ، م || حقيقة : ساقطة من د ، سا ، م .

(٢) فصل : فصل ه ب ؛ الفصل الخامس م .

(٩) ماهيته ( الأولى والثانية ) : ماهية ط . || إذ : إذا ط ، م .

(١٠) وحينئذ : حينئذ م .

(١١) وجود : + تلك ط .

(١٣) نفي : نقر م || يكون : ساقطة من سا .

(١٤) وهو أن : وإن م || فلا يخلو : + إما ط .

(١٥) يكون : + جوهرًا م .

وكل جوهر محسوس فله مكان، فللمكان مكان إلى غير نهاية، وإن كان جوهرًا معقولًا فيستحيل أن يقال: إن الجوهر المحسوس يفارقه ويقارنه، لأن المعقولات لا إشارة إليها ولا وضع لها، وكل ما يقارنه الجوهر المحسوس أو يفارقه فهو ذو إشارة إليه ووضع له، وإن كان عرضًا فالذي يحمله هذا العرض هو كالأذى يحمله البيضاء، والذي يحمله البيضاء يشق له منه الاسم، فيقال مبيض وأبيض فالجوهر الذي يحمله المكان يجب أن يشق له منه الاسم فيكون هو المتمكن فيكون مكان المتمكن عرضًا فيه، فيلزم أن يلزمه في النقلة، ويصير معه حيث صار. وإذا كان كذلك كان متقلاً معه. والمكان كما تزعمون ليس هو المتقل معه، بل المتقل فيه، وأيضا فإن المكان لا يخلو إما أن يكون جسماً وإما أن يكون غير جسم، فإن كان جسماً والمتمكن يكون فيه فالمتمكن مدخل له، ومداخله الأجسام بعضها بعضاً محال. ثم كيف يكون جسماً ولا هو بسيط من الأجسام ولا مركب منها، وإن كان غير جسم فكيف يتقاون إنه يطابق الجسم ويساويه، ومساوى الجسم جسم. وأيضا فإن الانتقال ليس إلا الاستبدال لقرب وبعد. وكما أن هذا الاستبدال قد يقع للجسم فكذلك قد يقع للسطح وللخط والنقطة. فإن كان الانتقال يوجب للمتقل مكاناً، فيجب أن يكون للسطح مكان، وللخط مكان، بل والنقطة مكان. ومعلوم أن مكان النقطة يجب أن يكون مساوياً لها. إذ جعلتم المكان مساوياً للمتمكن حتى لا يسهه غيره، وما مساوى النقطة نقطة. فمكان النقطة نقطة، فلم صارت إحدى النقطتين مكاناً والأخرى متمكنة: بل عسى أن تكون كل واحدة منهما مكاناً ومتمكناً، فتكون بالقياس الأخذ منها إلى الأخرى متمكنة، وبالقياس الآخذ من الأخرى إليها مكاناً. وهذا مما حظرتوه حين أبيتم أن يكون المكان متمكناً في المتمكن فيه. وزادوا فقالوا: إن كان للنقطة مكان فبالجسم أن يجعلوا لها ثقلاً وخفة. قال ذلك خصوصاً القوم الذين نفوا الحركة، فقالوا لا معنى يوجب للجسم مكاناً وحركة إلا ومثله يوجب للنقطة مكاناً وحركة. فإن جوزتم في النقطة حركة، فقد أعطيتموها ميلاً إلى جهة، وجعلتم لها خفةً وثقلاً، وهذا مشهور بالطلان. على أن النقطة ليست لإفناء الخط وفناء الخط

(١) وكل: فكل م.

(٢) إشارة إليه ووضع له: وضع وإليه إشارة ط || عرضاً: عرضاً م.

(٤) يشق: فيشتق د، ط.

(٥) فيكون هو المتمكن: ساقطة من سا، م.

(٦) وإذا: فإذا ط || كان: لم يكن ط || منتقلاً: + عنه بل منتقلاً ط || المنتقل منه بل: ساقطة من د، م || فيه: عنه ط.

(١٠) قد: فقد م || فكذلك سا، م || وللخط والنقطة: والنقطة والخط ط.

(١١) للسطح: السطح م.

(١٢) للمتمكن: للمتمكن سا، م.

(١٣) فكان ب، د، ط.

(١٤) واحدة: واحد سا || الأخرى: الأخرى ب.

(١٥) فيه: ساقطة من م.

(١٦) يجعلوها: يجعلوها م || وخفة: أو خفة سا، ط.

(١٨) إلى جهة: ساقطة من د، سا، ط، م.

- معنى عدسى ، فكيف يكون للمعنى العدسى مكان أو حركة . فأما أن النقطة فناء الخط فلأنها نهاية ، والنهية هي أن يفنى الشيء فلا يبقى منه شيء . وإذا لم يكن للنقطة مكان لم يكن للجسم مكان إذ كان ما يوجب للجسم مكانا يوجب للنقطة مكانا ، وأيضا فإن المكان عندكم أمر لا بد منه للحركة إذ تجعلون الحركة محتاجة إليه فهو إحدى حلل الحركة لكنه ليس بفاعل للحركة . وكيف ولكل حركة يجعلونها في المكان مبدأ فاعلي معلوم غير المكان ، ولا هو أيضا مبدأ عنصرى له ، إذ الحركة إنما قوامها في المتحرك لا في المكان ، ولا أيضا مبدأ صورى له لأن المكان ليس هو صورة الحركة ، ولا أيضا مبدأ غائى له ، وذلك لأنه مما يحتاج عندكم إليه قبل الوصول إلى الغاية والتمام كما يحتاج إليه عند الوصول . فإن كان المكان غاية فليس لأنه مكان ، بل لأنه مكان لحال الحركة بحال ، وكلامنا في المكان من حيث هو مكان مطلقا . ولو كان المكان كاملا لأنه يشترك إليه المتحرك إما طبعا وإما إرادة ، لكان من كمالات الإنسان أيضا أن يحصل في أمكنة يشترك إليها . على أن التمام منه خاص ومنه مشترك والخاص هو صورة الشيء ، والمكان ليس هو صورة المتحرك ولا صورة الحركة . وأما المشترك فإنه يكون للشيء ولغيره ١٠ والمكان عندكم خاص ولو كان الجسم في مكان لكانت الأجسام النامية في مكان ، ولو كانت في مكان لكان مكانها أيضا ينمو معها ، ولو كان مكانها ينمو معها لكان مكانها يتحرك معها ولكان لمكانها مكان ، وأنتم تمنعون هذا كله . وأما مثبتو المكان قد احتجوا بوجود النقلة ، وذكروا أن النقلة لا محالة مفارقة شيء لشيء إلى شيء ، وليس ذلك مفارقة جوهر ولا كيف ولا كم في ذاته ولا غير ذلك من المعاني ، إذ جميع هذه تبقى مع النقلة ، بل إنما كان ذلك مفارقة شيء كان الجسم فيه ثم استبدل به ، وهذا هو الشيء الذى نسميه مكانا . واحتجوا أيضا ١٥ بوجود التعاقب ، فلإنا نشاهد هذا الجسم يكون حاضرا ، ثم نراه غائبا ، ونرى جسما آخر حضر حيث هو ، مثلا قد كانت جرة فيها ماء ثم حصل بعد فيها هواء أو دهن ، والبدئية توجب أن هذا المعاقب عاقب هذا الشيء

(١) معنى : ساقطة من م || فكيف : وكيف سا || فلأنها نهاية : فلأنها م || والنهية : ساقطة من م .

(٢) للنقطة : النقطة م . (٣) يوجب للنقطة مكانا : ساقطة من سا || عندكم : عندهم م || فهو : فهذا ط .

(٤) وكيف : كيف ط .

(٥) له (الأول والثانية) : لها ط .

(٦) هو : له م || مما يحتاج : ما يحتاج سا .

(٧) لحال : بحال سا ، م .

(٨) أن (الأول) : لأن د || والخاص : فالخاص د ، ط .

(٩) فلو أنه : فإن م .

(١٠) مكان : المكان سا || كانت : + الأجسام النامية ط .

(١١) أيضا : ساقطة بين سا ، م || ينمو : ينسى م || ولو كان : وكان سا ، م .

(١٢) كله : كلها سا || إلى شيء : ساقطة من م || وليس : فليس ط ؛ ساقطة من م .

(١٣) فلكم م مفارقة : بمفارقة ط . || كان (الأول) : ساقطة من سا ، م || هو : ساقطة من سا || الشيء : ساقطة من سا ، م .

(١٤) حلا : ساقطة من سا ، م . || غائبا : غاب ب ، سا ، م || ونرى : نرأه سا .

(١٥) بعد : بعد سا م || المعاقب : المتعاقب سا .

وخلفه، في أمر كان لذلك الشيءُ أولاً وكان الأول مختصاً به، والآن فقد فاتته وذلك لا كيف ولا كم في ذات أحدهما ولا جوهر، بل الحيز الذي كان الأول فيه ثم صار الآخر فيه، ولأن الناس كلهم يعقلون أن ههنا فوقاً، وأن ههنا أسفل، وليس يصير الشيءُ فوقاً وأسفل بجوهر له أو كيف أو كم فيه أو غير ذلك، بل المعنى الذي يسمى مكاناً. وحتى أن الأشكال التعليمية لا تتوهم إلا أن تخصص بوضع وحيز، ولولأن المكان موجود مع وجود له تنوع وفصول وخواص، لما كان بعض الأجسام يتحرك طبيعياً إلى فوق وبعضها إلى أسفل. قالوا: وقد بلغ من قوة أمر المكان أن التخيل العامي يمنع وجود شيء إلا في مكان، ويوجب أن المكان أمر قائم بنفسه يحتاج أن يكون معدداً حتى توجد فيه الأجسام. ولما أراد استودس الشاعر أن يقول شعراً يحدث فيه عن ترتيب الخلق لم ير أن يقدم على وجود المكان شيئاً، فقال: إن أول ما خلق الله تعالى المكان ثم الأرض الواسعة. فأما حل الشكوك التي أوردتها نفاة المكان، فسيتأخر إلى وقت إحاطتنا بماهية المكان، فلنعرف أولاً ماهية المكان.

## [ الفصل السادس ]

### و - فصل

#### في ذكر مذاهب الناس في المكان وإيراد حججهم

إن لفظة المكان قد يستعملها العامة على وجهين، فربما عنوا بالمكان ما يكون الشيءُ مستقراً عليه، ثم لا يتميز لهم أنه هو الجسم الأسفل أو السطح الأعلى من الجسم الأسفل، إلا أن يتزعرعوا يسيراً عن العامة، فيتخيل

- (١) وخلفه: وخلف م || ن ذلك: كذلك د، ط || فاتته: فارقة طا .
- (٢) وليس: فليس ط || أو كيف: وكيف د || المعنى: بالمعنى سا .
- (٣) تخصص: تخصص م . || بوضع: بموضع ط .
- (٤) وجود: وجوده سا، م .
- (٥) يمنع: يمنع ط || شيء: الشيء ط || يحتاج: محتاج م .
- (٦) خلق: خلقه سا، م || تعالى: ساقطة من ب، د، سا، م . || حل: حدم .
- (٧) أوردتها: أوردوها ط || المكان: ساقطة من سا || سيتأخر: فتأخر د، ط، م . || إحاطتنا: إحاطتنام || فلنعرف: فليعرف م || المكان: ساقطة من م .
- (٨) فصل: فصل د ب؛ الفصل السادس م .
- (٩) الأسفل (الأول): ساقطة من م || أو السطح.... الأسفل: ساقطة من سا .

- بعضهم أنه هو السطح الأعلى من الجسم الأسفل دون سائره ، وربما عنوا بالمكان الشيء الحاوى للشيء كالدن للشراب والبيت للناس . وبالجملة ما يكون فيه الشيء ، وإن لم يستقر عليه ، وهذا هو الأغلب عندهم وإن لم يشعروا به . إذ الجمهور منهم يجعلون السهم ينفذ في مكان ، وأن السماء والأرض عند من فهم صورة العالم منهم مستقرة في مكان ، وإن لم تعتمد على شيء . لكن الحكماء وجدوا للشيء الذى يقع عليه اسم المكان بالمعنى الثانى أو صافا ، مثل أن يكون فيه الشيء ، ويفارقه بالحركة ، ولا يسعه معه غيره ، ويقبل المنتقلات إليه ، ثم تدرجوا قليلا إلى أن توهموا أنه حاو . وإذا كان المتمكن موصوفا بأنه فيه ، فلما أرادوا أن يعرفوا ماهية هذا الشيء وجوهره ، فكأنهم قسموا فى أنفسهم ، فقالوا إن كل ما يكون خاصا بالشيء عولا يكون لغيره ، فلا يتخلو إما ان يكون داخلا فى ذاته ، أو يكون خارجا عن ذاته ، فإن كان داخلا فى ذاته ، فإما ان يكون هيولا ، وإما أن يكون صورته ، وإن كان خارجا عن ذاته ، ويكون مع ذلك يساويه ويخصه ، فهو إما نهاية سطح يلاقيه ويشغل بماسته ولا يماسه غيره ، إما محيط وإما محاط مستقر عليه أيهما اتفق وإما أن يكون بعدا يساوى أقطاره ، فهو يشغله بالاندساس فيه . فمنهم من زعم أن المكان هو الهوى ، وكيف لا والهوى قابل للتعاقب ، ومنهم من زعم أن المكان هو الصورة وكيف لا وهو أول خاو محسود ، ومنهم من قال إن المكان هو الأبعاد ، فقال إن بين غايات الإناء الحاوى للماء أبعادا مقطورة ثابتة ، وأنها يتعاقب عليها الأجسام المحصورة فى الإناء . وبلغ بهم الأمر إلى أن قالوا إن هذا مشهور مقطور عليه البدئية ، فإن الناس كلهم يحكون أن الماء فيما بين أطراف الإناء ، وأن الماء يزول ويفارق ويحصل الهواء فى ذلك البعد بعينه ، واحتجوا أيضا بضروب من الحجج ، فقالوا وهم يخاطبون خاصة أصحاب السطوح أنه إن كان المكان سطحا يلقي سطح الشيء ، فتكون الحركة هى مفارقة سطح متوجها إلى سطح آخر فالظاهر الواقف فى الهواء ، والحجر الواقف فى الماء ، وهما يتبدلان عليه ، وهو يفارق سطحا إلى سطح ، يجب أن

(١) كالدن : كالترق م .

(٢) عليه : + الشيء سا .

(٣) فهم : ساقطة من سا .

(٤) قليلا : + قليلا ط .

(٥) وإذا : إذا سا ، م .

(٦) ولا يكون : فلا يكون م .

(٧-٨) فإن كان .. من ذاته : ساقطة من سا .

(٩) ويشغل : ويشغل سا ، م .

(١٠) محاط : محاطة ط .

(١١) وكيف : فكيف سا || والهوى : الهوى م .

(١٢) خاو محسود : حار محسود سا ، م || الإناء : إناء ط ؛ الأناء م .

(١٣) الإناء : الأناء سا ، م || إن : ساقطة من سا ، م .

(١٤) مشهور : + بل ط || يحكون : يحكون سا ، م .

(١٥) السطوح : السطح ط || أنه إن : أن ط .

(١٦) فى الماء : ساقطة من سا .

يكون متحركا . وذلك لأن ما يجعلونه مكانه يتبدل عليه ، فإن كان ساكنا فسكونه في أى مكان، إذ من شرط الساكن أن يلزم مكانه زمانا ، إذ الساكن قد يصدق عليه هذا القول ، فإذا ليس يلزمه السطح ، فما الذى يلزمه سوى البعد الذى شغله الذى لا ينزعج ولا يتبدل ، بل يكون دائما واحدا بعينه . وقالوا أيضا إن الأمور البسيطة إنما تؤدي إليها التحليل ، وتوهم رفع شيء من الأشياء المجتمعة معا وهما ، فالذى يبنى بعد رفع غيره في الوهم هو البسيط الموجود في نفسه ، وإن كان لا ينفرد له قوام ، وبهذا السبب عرفنا الحيوى والصورة والبسائط التى هي آحاد في أشياء مجتمعة . ثم إذا توهمنا الماء أو غيره من الأجسام مرفوعا غير موجود في الإناء . لزم من ذلك أن يكون البعد الثابت بين أطرافه موجودا وذلك أيضا موجود عندما تكون هذه موجودة معه . وقالوا أيضا إن كون الجسم في مكان ليس بسطحه ، بل بحجمه وكميته ، فيجب أن يكون مافيه بيسميته مساويا له ، فيكون بعد أولان المكان مساو للمتمكن ، والمتمكن جسم ذو ثلاثة أقطار ، فالمكان أيضا ذو ثلاثة أقطار . وقالوا أيضا المكان يجب أن يكون شيئا لا يتحرك بوجه ولا يزول ، ونهايات المحيط قد تتحرك بوجه ما وتزول . وقالوا أيضا إن الناس قد يقولون إن المكان قديكون فارغا ، وقد يكون ممتلئا ، ولا يقولون إن البسيط يكون فارغا ، ويكون ممتلئا . قالوا والقول بالأبعاد يجعل كل جسم في مكان ، ومذهب أصحاب البسيط الحاوى يوجب أن يكون من الأجسام مالا مكانا له . وقالوا أيضا إن النار في حركتها إلى فوق ، والأرض في حركتها إلى أسفل يطلبان مكانا لكلتئها ، ومحال أن يطلبنا نهاية الجسم الذى فوقه أو تحته ، فإن النهاية محال أن يلاقها كلية جسم ، فإذا نطلب الترتيب في البعد . فهذه حجج أصحاب البعد مطلقا .

لكن أصحاب البعد على مذهبين : منهم من يحيل أن يكون هذا البعد يبقى فارغا لامالء له ، بل يوجب أن لا يتخلى عن مالى إلا عند لحوق مالى ، ومنهم من لا يحيل ذلك ، بل يجوز أن يكون هذا البعد خاليا تارة ومملوا تارة ، وهم أصحاب الخلاء . وبعض القائلين بالخلاء يظن أن الخلاء ليس هو بعدا ، بل هو لا شيء ، كأن الشيء هو

(١) مكانه : فكان سا || إذ من : أو من ط . (٢) يلزمه السطح فما الذى : ساقطة من م .

(٤) شئ شئ : شئ سا ، م .

(٥) وبهذا : بهذا م .

(٦) أو غيره : وغيره سا ، م || الإناء : الإناء سا ، م .

(٧) وذلك : فذلك سا ، م ؛ فذلك البعد ط .

(٨) بسطحه : لسطحه م . بحجمه : لحجمه م || مافيه : ما يكون فيه ط .

(٩) مساو : مساويا سا || المتمكن : للممكن ط || أيضا : ساقطة من م .

(١١) الناس : + فيه د ، ط || قد يكون : ساقطة من م || وقد يكون : ويكون سا .

(١٣) قالوا : وقالوا م .

(١٤) لكلتئها : بكلتئها سا ، ط ، م || فوقة : فوقة سا ، م .

(١٥) فهذه : وهذه ط || فهذه حجج أصحاب البعد : ساقطة من م .

(١٦) من : ساقطة من د .

(١٧) مالى (الثانية) : + البتة سا || لا يحيل : لا ينحل سا .

(١٨) يظن أن الخلاء : ساقطة من م .

الجسم وأول شيء خيل اعتقاد الخلاء هو الهواء، وذلك لأن الظن العامي الأول هو أن ما ليس بجسم ولا في جسم فليس بوجوده . ثم ظنهم الأول في أمر الأجسام الموجودة ، هو أن تكون محسوسة بالبصر ، ومالا يحس بالبصر يظن أنه ليس بجسم ، ثم يوجب أنه ليس لشيء . فكذلك يتخيل من أمر الهواء أنه ليس بملاء ، بل لشيء ، فكان الإناء الذي فيه هواء لا يتخيل عندهم من أمره في أول الأمر أن فيه شيئا ، بل يخيل أن هناك أبعادا خالية، فأول من نبههم بنههم بأن أراهم الأزقاق المنفوخة تقاوم المس، فأظهر لهم بالمس أن الهواء جسم . كسائر الأجسام في أنه جسم . فمن الذين أراهم ذلك من رجوع، فلم ير أن ههنا خلاء موجودا، إذ صار الشيء الذي كان يظنه خلاء ، هو الملاء، ومنهم من سلم أن الهواء ليس بخلاء صرف، بل ملاء، ويخالطه خلاء، ولم يخل من الخلاء، إذ قد وجد حججا وقياسات أنتجت أن الخلاء موجود. فمن الحجج على ذلك أنا نرى أن الأجسام تتخلخل وتتكاثر من غير دخول شيء أو خروجه . فالتخلخل إذن تباعد الأجزاء تباعدا يترك ما بينها خاليا والتكاثر رجوع من الأجزاء إلى ملاء الخلاء المتخلخل

١٠

قالوا : ونحن نرى إناء مملوا من رماد يسع ملاؤه ماء فلولا أن هناك خلاء لاستحال أن يسع ملاؤه ماء . وقالوا أيضا : والدن يملا شرابا ، ثم يجعل ذلك الشراب بعينه في زق، ثم يجعلان في ذلك الدن بعينه، فيسع الدن الزق والشراب معا . فلولا أن في الشراب خلاء قد انحصر فيه مقدار مساحة الزق، لاستحال أن يسع الزق والشراب معا ما كان ملاء الشراب وحده . وقالوا : إن النامى أيضا إنما ينمو بنفوذ شيء فيه فلاشك أن ذلك الشيء ينفذ لافي الملاء، ولكن في الخلاء . وبعضهم جعل هذا الاحتجاج كليا فقال : إن المتحرك لا يخلو إما أن يتحرك في خلاء أو يتحرك في ملاء، لكنه إن تحرك في الملاء دخل ملاء في ملاء، فبقى أن يتحرك في الخلاء . ومن ذلك احتجاجهم بالفارورة التي تمص ثم تكب على الماء فيدخلها الماء ، ولو كانت مملوءة لما وسعت شيئا آخر يدخل فيها . وقالوا أيضا : إن المتحرك إذا تحرك فلا يخلو إما أن يدفع الملاء فيحركه، وإما أن يدخله، لكن

١٥

- (٢) ظنهم : ظننا سا || في أمر : أن سا || هو أن تكون : كلها سا || ومالا يحس بالبصر : ساقطة من سا .  
(٣) لشيء : بشئ سا ، م || فكذلك : فلذلك سا ، م .  
(٤) فكان : فكان ب ، د || هواء : الهواء م || يتخيل : يتخيل سا ، م .  
(٥) نبههم نبههم : نبههم سا ، ط ، م || أراهم : أراهم ط || الأزقاق : الأزقاق ط || المس : المس م .  
(٦) أراهم : أراهم ط ؛ أرويتهم م || إذ : إذا سا .  
(٧) هو الملاء : وهو الهواء الملاء ط ؛ وهو الهواء ملاء سا || ويخالطه : يخالطه ط .  
(٩) من : من سا ، م || شئ : شئ ط + ط || ما بينها : ما بينها ه .  
(١١) لاستحال : استحال ط .  
(١٢) وقالوا : قالوا سا || زق : ذق ط || بعينه فيسع : ساقطة من م .  
(١٣) الزق : الذق ط .  
(١٤) وقالوا : + أيضا ط .  
(١٦) تحرك : يتحرك ط || الملاء : ملاء سا ، م .  
(١٨) تحرك : ساقطة من سا .

المداخلة محالة ، فبقي أن يدفعه فيحركه . وكذلك حال المدفوع فيما يتحرك فيه ، فيلزم إذا تحرك متحرك أن يحرك العالم ، وأن يكون إذا تحرك متحرك بعنف أن يتموج العالم تموجا بعنف ومضاهايا لتموجه . وأما القائلون بأن المكان ما يكون الشيء عليه فيأخذون ذلك من العامة إذ يسمون مجالسهم أمكنة لهم .

ونحن لانباي أن يسمى مسم هذا مكانا ، لكننا لانتشغل بتحقيق هذا المكان الذي يكون المتمكن عليه ، بل الذي قيل إنه حاو مساو ، ولا يد منه لكل منتقل حيث كان ، وإن لم يكن مستقرا على مستند .

وأما القائلون بأن المكان هو البسيط كيف كان ، فهم يقولون إنه كما أن سطح الجرة مكان للماء ، كذلك سطح الماء مكان للجرة ، لأنه سطح مماس بلحمة بسيط متصل به . ويقولون إن الفلك الأعلى متحرك ، وكل متحرك فله مكان ، فالفلك الأعلى له مكان لكن ليس له نهاية حاوية من محيط ، فليس كل مكان هو النهاية الحاوية من المحيط ، بل مكانه هو السطح الظاهر من الفلك الذي تحته . وأما القائلون بأن المكان هو المسطح الحاوي فسندكر مذيعهم ونحققه ، فيجب أن نبدأ أول شيء بإبطال هذه المذاهب ، ثم تتبعها بكشف المغالطات في قياماتهم .

## [ الفصل السابع ]

### ز - فصل

في نقض مذهب من ظن أن المكان هيوولي  
أو صورة أو أي سطح ملاك كان أو بعدا

أما بيان فساد قول من يرى أن الهويولي أو الصورة مكان ، فبأن يعلم أن المكان يفارق عند الحركة ، والهويولي والصورة لا يفارقان ، والمكان تكون الحركة فيه ، والهويولي والصورة لا تكون الحركة فيهما ، بل معهما والمكان تكون إليه الحركة ، والهويولي والصورة لا تكون إليهما حركة البتة . والمتكون إذا تكون استبدال مكانه الطبيعي

(١) محالة : محال م .

(٢) مضاهايا : أرمضاهايا ط .

(٣) أمكنة : أمكنة ط .

(٤) مساو : ومساو ط .

(٥) وأما : فأما ط .

(٦) فصل : فصل زب ؛ الفصل السابع م .

(٧) أي : ساقطة من سا || يبدأ : بعده سا ، م .

(٨) لا يفارقان : لا يفارق م .

(٩-١٧) والصورة ... الهويولي : ساقطة من ذ . (١٧) حركة : الحركة سا .

كالماء إذا صار هواء، ولا يستبدل هيولاه الطبيعية . وفي ابتداء الكون يكون في المكان الأول، ولا يكون في صورته. ويقال إن الخشب كان سريرا ، ويقال عن الماء كان بخارا، وعن النطفة كان إنسانا ولا يقال إن المكان كان جسم كذا ولا عن المكان كان جسم كذا ، والقائلون بأن المكان كل بسيط ، ملاق لبسيط تام ، كان محيطا أو كان محاطا ، فيلزمهم أن يجعلوا للجسم الواحد مكانين ، وأنه يلزم على مذهبهم أن يكون للجرة مكانان : مكان هو سطح الماء الذي فيها، ومكان هو سطح الهواء المحيطة بها . وقد علم أن الجسم الواحد لا يكون في مكانين ٥ وأن للمتمكن الواحد مكانا واحدا ، وإنما اضطروا إلى هذا القول بسبب جهلهم بحركة الفلك الأعظم فظنهم أنها مكانية، ووجودهم الجرم الأقصى لافي مكان حاو من خارج ، وهو متحرك حركة مكانية . وإذا علم مذهبنا في الحركة الوضعية استغنى عن هذه الكافة وتخلص عن هذه الضرورة .

وأما القائلون بأن المكان هو البعد الثابت بين أطراف الحاوى فنخص الدين يحيلون منهم خلو هذا البعد

- عن المتمكن ، أن هذا البعد لا يخلو إما أن يكون موجودا مع البعد الذى للجسم المحوى ، أو لا يكون موجودا ١٠ فإن لم يكن موجودا، فليس مع وجود المتمكن في المكان مكان ، لأن المتمكن هو هذا الجسم المحوى ، والمكان هو هذا البعد الذى لا يوجد مع بعد الجسم . وإن كان موجودا معه : فلا يخلو إما أن يكون له وجود هو غير وجود بعد الجسم المحوى بالعدد ، فهو ممايز له يقبل خواص وأعراضا هي بالعدد أعراضا له من دون التي لبعد الجسم المحوى. وإما أن لا يكون غيره بل يتحد به. فيصير هو هو. وإن كان غيره، فهناك بعد بين أطراف الحاوى وهو مكان وبعد آخر في المتمكن أيضا هو بين أطراف الحاوى غير ذلك بالعدد . لكن معنى قولنا ١٥ البعد الشخصى الذى بين هذين الشيتين ، هو أنه هذا الأمر المتصل بينهما الذى يقبل القسمة الواحدة المشار إليها ، فكل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف هو هذا البعد الذى بين الطرفين، فكل ما هو هذا البعد الذى بين

(١) هيولاه : ساقطة من سا || الطبيعية : الطيبة سا ، م .

(٢) كان إنسانا : إنسان سا .

(٣) لبسيط : بسيط سا .

(٤) وأنه : فإنه م .

(٥) سطح : ساقطة من سا || المحيطة : المحيط سا ، م .

(٦) الأعظم : ساقطة من سا، م || فظنهم : وظنهم سا ، م .

(٧) ووجودهم : وجودهم د .

(١٢) مع : ساقطة من م .

(١٤) ممايزله : مما يراه م || هي : ساقطة من م || له (الثانية) : لها سا، م || دون : ساقطة من سا || أعراضا ... التي : غير أشأفا

من التي أعراضا لها ط .

(١٦) وهو : هو سا ، ط . || وهو مكان ... الحاوى : ساقطة من سا . || لكن : ولكن سا ، ط ، م .

(١٧) الشخصى : + هو سا، م || هذين : ساقطة من م || هو : وهو ط .

(١٨) وهذا الطرف : ساقطة من سا .

الطرفين المحلودين فهو لا محالة واحد شخصي لا غير ، فيكون كل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف بعدا شخصيا واحدا ، ليس بعدا وبعدا آخر . وإذا كان كذلك لم يكن بين هذا الطرف وهذا الطرف بعلا للجسم وبعد آخر . لكن البعد الذي للجسم بين الطرفين موجود ، فالبعد الآخر ليس موجود . هذا وأما إن كان هو هو ، فليس هناك بعد إلا هذا ، وكذلك إذا تعقبه جسم آخر لم يكن هناك بعد إلا الذي للجسم الآخر ، فلا يوجد البتة بين أطراف الحاوي بعد هو غير بعد الحاوي ، فلا يجوز عندهم خلوه البتة عن المتمكن . فإذا لا يوجد البعد المفرد إلا في توهم محالات مثل أن توهم أن يبقى ذلك الجسم الحاوي غير منطبق النهايات الداخلة بعضها على بعض ولا جسم فيه . وهذا كمن يقول : إذا توهمنا الخمسة منقسمة متساويين فيكون حينئذ زائدا على الفرد بواحد ، فليس يجب إذا لزم هذا عن توهم ، محال هناك أن تكون له حقيقة في الوجود . وكيف يمكن أن يكون بعدان معا ، ومن البين أن كل بعدين اثنين أكثر من بعد واحد ، لأنهما اثنين ومجموع لا أجل شيء آخر ، وكل مجموع بعد أكبر من بعد . فهو أعظم منه ، لأن العظيم هو الذي يزيد على القدر بعدد خارج عن الشيء ، والعظيم في المقادير كالكبير في الأعداد ، فكل ما هو أكبر في المقادير قدرا ، فهو أعظم . فإذا كان بعد يدخل في بعد ، فإما أن يعلم الدخول فيه ، فيكون قد دخل بعد موجود في معدوم ، وإما أن يبقى هو والداخل فيه مجموعين أعظم من واحد منهما ، فيكون البعدان أعظم من الواحد . وليس الأمر كذلك لأن مجموعهما هو الذي بين النهايات ، وذلك بعينه قدر كل واحد منهما ، فليس المجموع من الواحد .

ولسائل أن يسأل ههنا بحال الخط إذا عطف حتى لزم نصفه ، فيكون خطان ومجموعهما في الطول لا يزيد على طول واحد منهما ، لكن هذا محال ، لأنه لا يخلو إما أن يتميز كل نصف عن الآخر في الوضع ، فيكون مجموع الخطين يفعل بعدا غير بعد واحد منهما وأكبر منه . وإن كان ليس على الاستقامة ، لم يكن الانعطاف

(١) المحدودين : ساقطة من سا || لا غير : لا غيره سا ، ط ، م .

(٢) شخصيا .... كان : ساقطة من سا || آخر : ساقطة من م || وإذا : فإذا ط || كذلك .... بعد : ساقطة من سا || وبعد : أو

بعدا سا .

(٣) بين : هذين ط || وأما : فأما ب ، د ، سا .

(٤) وكذلك : كذلك ط .

(٥) فلا يجوز : ولا يجوز سا ، ط ، م .

(٧) متساويين : متساويين سا . || بواحد : + بمعنى أنه حينئذ يكون زوجا ط .

(١٠) أكبر : أكثر سا ، م || بعدد : يقدر ط || والعظيم : فالعظيم ط .

(١١) كالكبير : كالكبير ب ، د ، ط ، م || فكل : وكل د ، سا ، ط ، م .

(١٢) الدخول : المدخول سا ، م .

(١٥) بحال : فقال ب ؛ حال سا || نصفه : + نصفه ط .

(١٦) عن : من ط .

(١٧) يفعل : ساقطة من سا || وأكبر : وأكثر ب ، د ، م || لم يكن الانعطاف : ساقطة من سا .

ولا يكون البعد الواحد متاولا لمجموعهما ، بل يتميز بعد وبعد ، وإما أن يتحدا خطأ واحدا إن أمكن ذلك ، فحينئذ لا يكون خطان ، بل خط واحد . والأجسام التي تمتنع عن التداخل ليس الذي منع ذلك من هذا الجسم أن يدخل في ذلك الجسم جملة ما يشتمل عليه الجسم من الصورة والكيفيات وغير ذلك ، فإن الصورة والكيفيات أيها فرضت لو لم تكن وفرض الجسم موجودا كان التداخل ممتعا أيضا ، وليس الهيولى هي التي تمتنع عن مداخلة هيولى أخرى بالعدد . وذلك أنا إذا قلنا إن الهيولى تمتنع عن مداخلة هيولى أخرى ، إما أن يكون على سبيل السلب ، كقولنا إن الصوت لا يرى ، بل كما نقول إن النفس لا تداخل الحركة ، إذ ليس من شأن كل واحد منهما أن يكون مع الآخر ، بحيث يتوهم عليه المداخلة ، وإما أن لا يكون على هذا المعنى ، بل على المعنى الذي يقابل المداخلة مقابلة خاصة ، فإنه كما أن معنى المداخلة هو أن يكون أى شئ أخذت من أحد الأمرين يجد معه في الوضع شيئا من الآخر إذ لا ينفرد أحدهما عن الآخر بوضع ، فالذي يقابله هو أن يكون ذات هذا متميزا في الوضع عن ذات ذلك ، فتوجد أجزاءه مباينة لأجزاء ذلك .

فإن قيل إن الهيولى تمتنع عليها التداخل . بمعنى السلب الذي هو المعنى الأول ، فليس كلامنا في ذلك ، وذلك مسلم ، إذ الهيولى في نفسها بهذه الصفة . ولكن كلامنا في القسم الثاني ، وذلك القسم الثاني لا يتصور في الهيولى إلا أن يجعل ذات وضع ، ولا يصير كذلك إلا بالعرض بسبب البعد الذي يعرض لها . فحينئذ يتعرض للتجزى والانقسام ، فيكون استعداد الهيولى لأن يجعل عليها بهذه المقابلة ، وهي التداخل ، وغير التداخل المقابل ، أمرا يلحقها من البعد . والبعد هو السبب في أن تلحقها هذه المقابلة وتتصور فيها ، وهو السبب في أن صارت الهيولى لا تداخل الهيولى الأخرى لأجل البعد ، وإن كان البعد جازيا له ذلك . وليس في طبيعة الهيولى وحدها منع يقابل المداخلة ، فلا يمتنع على الهيولى المداخلة وكيف يمكن أن تمنع هذه الهيولى ذات البعد لنفسها لالامتناع

(٢) التي : الذي د || تمتنع : تمتنع ط منع : يمنع ط م .

(٣) ما يشتمل : ما يشتمل ط ؛ وما يشتمل م || الجسم : ساقطة من ط .

(٤) أيها : أيهما ط || لولم : أولم م .

(٥) تمتنع : تمتنع ط || إما : فإما ط .

(٧) مع : من سا ، م || الآخر : الأخرى ط || على هذا : لهذا ط || لا يكون على هذا : يكون بهذا المعنى م .

(٨) خاصة : خاصة د ، ط .

(٩) فالذي : بالذي سا .

(١٠) مباينة : متباينة ط ●

(١١) يمتنع : يمتنع م || بمعنى : يعني م .

(١٢) وذلك : + في سا ، ط ، م .

(١٣) كذلك : لذلك م .

(١٤) والانقسام : في الانقسام د || بهذه : هذه سا ، م . || وغير : + ذلك م || المقابل : + له ط .

(١٦) الأخرى : ساقطة من سا ، م .

(١٧) المداخلة : المتداخلة ط || يمتنع : يمنع م .

البعد الجسماني أن تلقى ذاته البعد الجسماني الآخر . وليست الهيولى مما لا يقبل طبيعة البعد ويلاقيه، ولا أيضا مما لا يقبل بعدا أو زيادة ويكشف قيوها التخلخل، وذلك حين تحققه وتضححه. فإن كان البعد لا يمتنع عن مداخلة بعد آخر في نفسه، والهيولى مستعدة لأن يلقاها البعد، وليس في طباعها بما هي هيولى أن تنفرد بمحيز فتقابل الداخلة، فواجب أن يكون التداخل في الجسمين جائزا . فإن كل مؤلف من شيئين، وليس للإنس تؤلفهما من غير إن حدث هناك استحالة وانفعال هي صورة ثالثة ومعنى ثالث غيرها . فإن الحكم إذا كان جائزا على كل واحد منهما، كان جائزا على الحملة، وإذا لم يمنعه واحد واحد منهما، لم يمنعه الحملة لكن جملة الجسم تمنع ملاحظة جسم آخر، فهو بسبب أن في أجزائه ما يمنع ذلك، فإنه ليس كل جزء منه غير مانع لذلك. إذ ليست الهيولى سببا يمنع ذلك، ولا سبب فعل خاص وانفعال خاص، فبقي أن تكون طبيعة البعد لا تختمل التداخل. فإن كان مع ذلك يجب الهيولى المتصورة بالبعد أن لا تداخل البعد، لم يجوز أن يدخل الجسم في البعد البتة، ثم لا يخلو إذا كان المتضمن في الإلقاء قد ملأه من أن يلقى مادته وهيولاه ذلك البعد المفطور أو يلاقيها، فإن انفرد عنها وفارقها فلا يكون الجسم ذو الهيولى قد ملأ الإلقاء ولا دخل فيه إذ يكون ذلك البعد المفطور قائما على حياله ليس ملاقيا لمادة الجسم الداخلة فيه، والجسم الداخلة فيه لا تكون ذاته خالية عن مادته، وإن سرى ذلك البعد في ذات المادة مع البعد الذى في المادة، فتكون المادة قد سرى فيها بعدان متساويان متقفا الطبيعة. وقد علم أن الأمور المتقفا في الطبايع التى لا تتنوع بفصول في جوهرها لا تتكثر في هوياتها إنما تتكثر بتكثر المواد التى تحملها، وإذا كانت المادة لها واحدة لم تتكثر البتة، فلا يكون بعدان. ولو أنا فرضنا البعد قد تكثر في المادة إذا صار فيها بعدان، فأية خاصية بعدية تكون للمادة بسبب سريان أحد البعدين فيها؟ وأية خاصية أخرى تكون لها بسريان البعد الآخر فيها؟ فإننا لا نجد في المادة إلا انحوا من الاتصال واحدا، ونحوا من الانقسام واحدا، وعلى ما لو كان فيها بعد واحد فقط لكانت الصورة تلك الصورة.

- (١) تلقى : يبلغ طا || ولا أيضا : يضم .  
(٢) أو زيادة : وزيادة د، سا، ط، م || ويكشف : ويكشفه ط .  
(٣) فتقابل : فتقابل د، سا، ط، م .  
(٤) تؤلفهما : تألفهما د، مؤلفهما سا؛ مؤلفهما ط؛ مؤلفها م . (٥) حدث : يحدث ط .  
(٦) فإنه : وإنه سا، م || إذ : وإذ ط .  
(٧-٨) فإنه ..... ذلك : ساقطة من د .  
(٩) البعد : بعد ب، سا .  
(١٠) فلا يكون : لا يكون م .  
(١١) فيه : عليه سا، م || خالية : خاليا ط || البعد : المفطور ط .  
(١٤) يتكثر : لتكثر سا، م || تحملها : يحملها ط؛ يحملها م .  
(١٥) إذا : إذ د، ط، م || إذ صار : لكان سا || فأية : وأية سا  
(١٥-١٦) فأية ... البعدين فيها : ساقطة من سا .  
(١٦) خاصية (الأولى) : خاصة ب، د، سا، ط || بسريان : السريان ب، د، ؛ السريان م .  
(١٨) تلك الصورة : ساقطة من م .

فهذا ما نقوله في إبطال وجود هذا البعد المفطور . وقد قيل في إبطال ذلك شيء مبني على استحالة وجود أبعاد في أبعاد بلانهاية . ونحن لم نحصل إلى هذه الغاية فهم ذلك على حقيقة بوجود الركون إليها ، وسندركه بعد أو يدركه غيرنا .

## [ الفصل الثامن ]

### ح - فصل

#### في مناقضة القائلين بالخلاء

وأما القائلون بالخلاء فأول ما يجب علينا هو أن نعرفهم أن الخلاء ليس لاشئ مطلقا كما يظن ويتوهم قوم كثير . وإنه إن كان الخلاء لاشئ البتة ، فليس ههنا منازعة بيننا وبينهم ، فليكن الخلاء شيئا حاصلًا ولنسلم هذا لم ، لكن الصفات التي يصفون بها الخلاء توجب أن يكون الخلاء شيئا موجودا ، وأن كما ، وأن يكون جوهرًا وأن يكون له قوة فعالة . فإن اللاشئ لا يجوز أن يكون بين شيئين أقل أو أكثر ، والخلاء قد يكون بين جسمين أقل أو أكثر . فإن الخلاء المقدر بين السماء والأرض أكثر من المتحصل بين بلدين في الأرض ، بل له إليه نسبة ما ، بل هو ممسوح مقدر المقدر فيكون خلاء ألف ذراع وخلاء آخر عشرة أذرع وخلاء يتناهي إلى ملاء وخلاء يذهب إلى غير النهاية . وهذه الأحوال لا تتحمل البتة على اللاشئ الصريح ولأنه يقبل هذه الخواص وهذه الخواص بذاتها لكم ، ويتوسط الكم ما يكون لغيره ، فلا يتخلو إما أن يقبلها الخلاء قبولًا أوليا بالذات

(٢) بلا نهاية : فلا نهاية ط . || وسندركه : وسندركها ط ، م

(٣) أو يدركه : أو يدركها ط ، أو يدركنا م .

(٤) فصل : فصل ح ب ، الفصل الثامن م .

(٧) وأما : فأما م || لاشئ : لاشيا ب ، د ، م || ويتوهم : منهم ط ، م .

(٨) كثير : كثيرون م || وإنه : فإنه ط ؛ إنهم || لاشئ : لاشيا ب ، د .

(٩) لكن : ولكن ط .

(١٠) له : ساقطة من سا ، م || أو أكثر : وأكثر ب ، د || قد : ساقطة من سا || جسمين : شيئين ط

(١١) أو أكثر : وأكثر ب ، د || المقدر : المقدر م || له : وله ط .

(١٢) هو ممسوح : وكل منها يوجد ممسوحا ط || مقدر المقدر : مقدر د ، سا ، م ؛ مقدر ط .

(١٣) لا تتحمل : لا تتحمل م || البتة : ساقطة من سا .

(١٤) وهذه الخواص : ساقطة من م .

أو قبولاً بالعرض، فإن كان قبلها بالذات فهو كم ، وإن كان قبلها بالعرض فهو شيء ذو كم إما عرض ذوكم وإما جوهر ذو كم . والعرض لا يكون ذوكم إلا لوجوده في جوهر ذي كم . فيلزم أن يكون الخلاء ذاتا مقارنة لجوهر وكم ، وليس ذلك الكم إلا الكم المتصل القابل للقسمة في الأقطار الثلاثة ، وإن كان كل واحد من الجوهر والكم داخلا في تقويعه . وكل جوهر بهذه الصفة فهو جسم، فالخلاء جسم وإن كانا مقارنين له من خارج غير مقومين له . فأقل أحواله أن يكون عرضا في جسم ، والعرض في الجسم لا يدخله جسم، فالخلاء لا يدخله جسم وإن كان يقبل ذلك بالذات فهو لا محالة كم بالذات، ومن طباع الكم بالذات الذي له ذهاب في الأبعاد الثلاثة أن تنطبق به المادة . وأن يكون جزءا أو هيئة للجسم المحسوس، فإن لم تنطبق به المادة فلا يكون لأنه كم ، بل لأمر عارض . وذلك العارض لا يتأخو إما أن يكون من شأنه أن يقوم لاقى موضوع أو يكون ليس من شأنه ذلك . فإن كان من شأنه أن يقوم لاقى موضوع وقد قارن البعد، فهذا البعد لا يخرج أن يقوم مقارنا لقيام لاقى موضوع غيره . فما يقارنه البعد ويقوم به وهو قائم في نفسه، فهو موضوع يقوم به بعد الخلاء. فإن الموضوع ليعتد ليس إلا شيئا هو في نفسه لاقى موضوع ، ويقارنه بعد وبكده . وإن كان ليس من شأن ذلك المعنى أن يقوم لاقى موضوع، فيكون لا وجود له مع ما هو معه إلا في موضوع ، فكيف يصير به البعد قائما لاقى موضوع وهو يحتاج إلى موضوع . فإن قيل إن موضوعه هو البعد، وأنه إذا حصل في موضوعه جعل موضوعه لاقى موضوع ، كان معنى هذا الكلام أن مالا قوام له بنفسه يعرض للماقوام له في نفسه إلا في موضوع ، فيجعله قائما بنفسه لاقى موضوع ويكون بعض هذه الأشياء هو في طبيعته عرض، ويعرض له أن يكون جوهرًا، فتكون الجوهرية مما يعرض لبعض الطباع وهذا بين الاستحالة وخصوصا في الفلاسفة الأولى .

وبالحملة فإن البعد المشار إليه القابل للأمرين، هو طبيعة واحدة بالعدد، فلا ترتب هي بعينها إلا في جنس واحد، فتكون تلك الطبيعة إما تحت ما وجوده في موضوع أو تحت ما وجوده لاقى موضوع. وأيضا إن كانت تارة هي بعينها جوهرًا ، وتارة هي بعينها لجوهرًا . فإذا صارت لجوهرًا فقد فسدت منها ذاتها فسادًا مطلقًا ،

(١) إما عرض : أو عرض سا || لوجوده : بوجوده ط .

(٣) لجوهر : للجوهر ب || إلا الكم : ساقطة من م || وإن : فإن سا .

(٦) وإن : إن ط || يتقبل : قبل سا، م ، || ذلك : ذلك ط، م .

(٨) لأمر : الأمر ط .

(٩) قارن : فارق م .

(١٠) نفسه : + وهو في نفسه ط || بعد : بعدا بين ط، م .

(١٠-١١) ويقارنه .... لاقى موضوع : ساقطة من سا || يقوم ..... الموضوع : ساقطة من م .

(١٤) إلا في : لاقى م .

(١٥) هذه : ساقطة من سا ، م || طبيعت : طبيعة سا، م .

(١٦) ما : مام .

(١٨) لاقى : فد .

(١٩) جوهرًا ... بعينها : ساقطة من م || فإذا صارت : ساقطة من سا . || فقد : وقد سا .

- حتى زال أعلى أجناسها وهو الجوهرية فلا تكون باقية لاحالة. فلأنها لو كان يفسد نوعها دون جنسها الأعلى لكان جوهرها لا يبقى فكيف إذا فسد جنسها الأعلى، فترى تبقى نوعيتها التي هي بها جوهر؟ وإما إن كان هذا المعنى الموضوع للبعد ملازما غير زائل، فلا يخلو إما أن يلزم الخلاء لأجل أنه بعد ذاهب في الأقطار، فيلزم كل بعد فيكون كل بعد مفارقا للمادة، وهذا محال أو يلزمه لمعنى يلحقه بعد كونه بعدا ذاهبا في الأقطار، ويكون الكلام في ذلك المعنى هو ذلك الكلام بعينه، ويذهب إلى غير النهاية. وليس هذا الاحق كلاحق المعنى الفصل ٥
- للمعنى الجنسي إذ طبيعة البعد إذا كان بحيث ينقسم في الأبعاد الثلاثة فهي طبيعة نوعية للمقدار، وكذلك طبيعة الخط، وكذلك طبيعة السطح لأن التميز بين الطبيعة النوعية على ما يلحقها من العوارض، والجنسية على ما يلحقها من الفصول، أن الطبيعة الجنسية تفصل بفصول تلحق الطبيعة بما هي، وإذا لم تلحق يكون العقل مقتضيا للاحقها، حتى يستكمل في العقل تصورها، ويجوز عنده تحصيل وجودها وبالجملة قد يكون فصلا له لأنه هو، فإنه إذا قيل بعد مطلقا أمر يقبل الانقسام المتصل بلا تحصيل، كان الفصل الذي يلحق هذا أنه في جهة أو وجهتين ١٠
- أو جميع الجهات فصلا فكيف المعنى المقول من البعد ويحصله مقرر في الوجود وفي العقل، ويفترق إليه العقل في تحصيله موجودا أو معقولا مفروغا منه. فأما كون البعد بمضاهة للبياض أو السواد، وكون بعضه ملازما للمادة وبعضه قائما بلا مادة فليس فكيف بعديته ولا يحتاج إليها في تحصيل أنه بعد وتقويمه، بل هي أمور تلحقه من حيث هو في مادة أو من حيث وجوده وكيف وجوده أمر من خارج. والفصول هي التي تتكيف بها ماهية الشيء سواء فرض موجودا في الأعيان أو لم يلتفت إلى ذلك. وهذا العلم يستم من صناعته أخرى بل طبيعة ١٥
- البعد تستم بعدا في ماهيته بأن يكون له نحو من أنحاء الانقسام والامتداد محصلا، ويكون ماسوا للاحق تلحقه لاحتياج إليها في تقرير كونه بعدا ما يصبح أن يفرض موجودا، ولا يقتضى العقل للاحق شيء آخر به يجعله محصل

(١) أعلى: عل سا || وهو: وهي ب، د.

(٢) بها: ساقطة من م || إن كان: إذا كانت م.

(٣) الموضوع البعد: ساقطة من سا || ذاهب: دامت سا.

(٤) فيكون كل بعد: ساقطة من سا، م || وهذا محال: ساقطة من سا، م.

(٦) إذ: إذ ذ؛ أو سا || إذا: إذا سا، م || بحيث: ساقطة من سا || فهي: فهو ط.

(٧) الخط وكذلك طبيعة: ساقطة من م.

(٨) الطبيعة (الأولى): طبيعة ط || بما هي: + طبيعة ط.

(٩) فإنه: ساقطة من م.

(١٠) بعد: بهذا سا || هذا: + وهو سا، ط.

(١١) يتكيف: يكشف ط || مقرر: مقدم.

(١٢) تحصيله: محصله ط || فأما: وأما سا، م || السواد: للسواد م.

(١٣) يتكيف: يكشف ط.

(١٤) ويتكيف: يتكيف سا؛ ويكشف م || ويتكيف وجوده: ساقطة من د || وجوده: وجود ط || يتكيف: يكشف ط.

(١٧) إليها: إليه سا، ط || تقرير سا || بهذا: + به سا.

البعد ، كما يقتضى إذا جعل اللون موجودا أو الحيوان موجودا أن يكون صار بحال ، ووصف نوعا حتى وجد .  
ولذلك لا يجوز العقل أن يكون الفصل الحقيقي يبطل عن النوع ، ويبقى حصة جنسه له رهذا يوضح فى مواضع  
آخر .

وإذا كان كذلك فلا يكون هذا الانفصال بين بعد فى مادة ، وبعد لافى مادة ، انفصالا بفصل منوع ، بل  
انفصالا بأعراض لازمة خارجة عن تقويم طبيعة البعد نوعا . والأشياء المتفقة بالطبيعة لا يستحيل أن يتوهم  
لكل واحد منها العارض الذى للآخر ، لكنه ربما استحال ذلك لعائق وزمان ولسبب من خارج .

وكانا أمعنا الآن فى غير النظر الذى من غرضنا أن نتكلم فيه ، وهو النمط الأشبه بالكلام الطبيعى ، فنقول :  
إن كان بعد مفارق ، فلا يتخلو إما أن يكون متناهيا ، وإما أن يكون غير متناه ، لكن طبيعة الخلاء عند جميع من

يوجب وجوده هى بحيث لا ينتهى إلا إلى بعد ملاء ، فإنه إن كان الملاء متناهيا انتهى أيضا إلى الخلاء ، فيلزم أن  
يكون عندهم بعد غير متناه ، إما خلاء وحده أو ملاء وحده يتحدد به الخلاء ، أو تأليف خلاء وملاء ، وبحال أن  
يكون بعد غير متناه على هذه الصفة ، كما نوضحه بعد ، فمحال أن يكون خلاء على مايقولون . وأيضاً إن كان

خلاء فلا يتخلو إما أن يدخله الملاء أو لا يدخله وإن دخله الملاء فلا يتخلو إما أن يبقى بعد الخلاء مع المداخلة  
موجودا ، أو معلوما . فإن كان معلوما فلا يجوز أن يسموه مكانا ، بل يكون المكان هو ما يحيط بالجسم من الخلاء  
المقارن له ، وذلك لأنه فى ذلك لا غير ، إذ قد عدم ما بين ذلك من بعد الخلاء ولا يكون أيضا جميع ذلك ، بل

نهايته التى تلى المتمكن ، لأن جميع ذلك لو توهم معلوما إلا هذا الطرف لكان المتمكن فى شئ أن يحرك  
فارقه مهيتا لعاقب يتخلفه ، وأيضاً ما وراء ذلك قد تسكنه أجسام كثيرة ، ومكان الشئ لا يسهه معه جسم آخر  
ومع ذلك فإن كان هذا البعد تارة يعدم ، وتارة يوجد ، فيكون تارة بالقوة ، وتارة بالفعل ، وكل ما كان كذلك

فإن كونه بالقوة معنى موجود قبل وجوده فى طبيعة قابلة لوجوده ليسلم الطبيعيون هذا على سبيل الأصل .  
الموضوع ، فيكون الخلاء مؤلفا من بعد ومادة تتصور بذلك البعد ، فيصير ذا وضع ويكون إليه إشارة ، وهذا  
هو الجسم ، فيكون الخلاء جسما . وإن كان يبقى مع المداخلة ، فيكون بعد يدخل فى بعد ، وهذا قد أبطلنا إمكانه

(١) البعد : البدية ط .

(٢) ولذلك : وكذلك سا || العقل : للعقل سا || يوضح : موضح سا .

(٤) منوع : بنوع سا .

(٦) ولسبب : وبسبب سا ، م .

(٩) إلا : ساقطة من د ، سا || فإنه : بأنه سا || انتهى : ينتهى ط || أيضا : إليه م .

(١٠) يتحدد به : يتحد به سا ؛ بتحديد ط ؛ ويتحد به م . (١١) بعد : ساقطة من سا ، م .

(١٢) وإن : فإن ط .

(١٣) فإن : وإن ط ، م || هوما : ماهو سا .

(١٦) لعاقب : لعاقب م .

(١٩) وهذا : فهذا ط .

- ونقول : إنه لا يجوز أن يكون في الخلاء حركة ولا سكون ، وكل مكان فيه حركة وسكون ، فالخلاء ليس بمكان . وإما أنه لا حركة فيه فإن كل حركة إما قسرية وإما طبيعية . ونقول : إن الخلاء لا تكون فيه حركة طبيعية ، وذلك لأنها إما أن تكون مستديرة ، وإما أن تكون مستقيمة ، ولا يجوز أن تكون في الخلاء حركة مستديرة ، وذلك لأن الخلاء من شأنه أن لا يقف ولا يقضي إلا أن يكون وراءه جسم غير متناه ، فذلك الجسم يمنعه أن يمتد إلى غير النهاية . فلنفرض جسماً يتحرك على الاستدارة على دائرة أ ب ح د ، ويجعل الدائرة نفسها تتحرك وليكن مركزها ط ، ولنفرض خارجاً عنها امتداد مستقيم بلا نهاية موازياً ل ا د ، إما في خلاء أو في ملاء أو فيهما جميعاً . وليكن خط ط ج يصل بين المركز وبين نقطة ج المتقلة كيف كانت الاستدارة ، فلأن خط ط ج عمود أو كالعمود على ا د في غير جهة ه ز ، فإذا أخرج من جهة ج إلى غير النهاية لم يلاق ه ز ، إذ لا شك أن ل ط جهة لائلي بعده ز ، وما ينفذ فيها لا يصل إليه ، وإلا فبعد ه ز متناه يطيف بدائرة ا ب ج د من كل جهة ، ولم يفرض كذلك . فليكن ط ج بعداً أو خطاً لا يلاقي ه ز ، مادام في تلك الجهة ، إلى أن ينطبق على خط ها واد ، ثم يجاوزه فهناك لا محالة يقاطع ه ز . فإنه إذا صار في جهة ه ز ، وكان عموداً على ا د أو غير عمود ، فإذا أخرج إلى غير النهاية قاطع ه ز لا محالة ولا في نقطة منه ، وليست نقطة واحدة بعينها . فإنك يمكنك أن تفرض في خط ه ز نقطة كثيرة ، وتصلها بمركز ط بخطوط كثيرة ، كلما انطبق خط ط ج على خط منها ، صار في سمت مقاطعة النقطة التي جاء منها ذلك الخط . ولما كانت المسامطة بعد لامسامطة فيجب أن يكون أول آنّ زمان المسامطة التي هي فصل بين الزمانين في سمت نقطة ولتكن نقطة ح . ولنأخذ نقطة ك قبل نقطة ح ، ولنا أن نصل بين ط وك على خط ط ل ك ، فيكون خط ط ج إذا بلغ في الدور حتى يلتقي ج نقطة ل كان مسامطاً لنقطة ك في خط ه ز قبل نقطة ج . وقيل إن ح أول نقطة تسامت من خط ه ز ، هذا خلاف ، بل يلزم أن يكون دائماً مسامطاً ، ودائماً مابينا ، وهذا محال ، فإذا نلاحظ حركة مستديرة في الخلاء الذي فرضوه .

ونقول : ولا حركة طبيعية مستقيمة وذلك لأن الحركة الطبيعية تترك جهة وتنحو جهة ، ويجب أن يكون

- (٢) فإن : فلا أن د ، سا ، ط ، م || وإما طبيعية ؛ أو طبيعية ط || ونقول : ويكون سا .  
(٥) ويجعل : ولنجعل سا ، ط ، م || نفسها : بعينها ط || تتحرك : ساقطة من سا .  
(٦) عنها : عن م || امتداد : امتداده سا ، م || موازياً : مواز م .  
(٧) المركز : المركزين م || ط ج : ساقطة من د .  
(٨) فإذا أخرج من جهة : إذا خرج من خط م .  
(٩) وما ينفذ : وما يمد سا ، م . || يطيف : يضيف م .  
(١٢) قاطع : بعد يقاطع ط || لا محالة : ولا محالة ط || ولا في : لاقى ط .  
(١٣) كلما : كل ما ط || صار : صارت م .  
(١٤) آنّ : آتّ سا ، نّ ط ، آ م .  
(١٥) ولتكن : فليكن ط || ط وك : نقطة ط ونقطة ك م .  
(١٦) في ( الثانية ) : من ط ، م .  
(١٧) ح : ج سا ، ط م || تسامت : المسامت ط || ه ز : ك م .  
(١٩) ونقول : فنقول سا ، ط ، م || مستقيمة : + في الخلاء ط || وذلك : وذلك م .

مايرتبه بالطبع مخالفا لما يقصده بالطبع، فإنه إن كان مايرتبه في جميع أحواله في حال ما يقصده، فلا معنى لأن تكون الطبيعة ترتبه طبعاً، لتأخذ مثله طبعاً؛ فإن الترتيب الطبيعي نفاً طبيعياً، ومن المحال أن يكون المنفور عنه بالطبع مقصوداً بالطبع. بل نقول من رأس إنه لا يخلو إما أن تكون الحركة الطبيعية تنحو بالطبع جهة، أو لا تنحو جهة ومحال أن تكون الحركة لا تنحو جهة خاصة فإن كانت تنحو جهة خاصة فلا يخلو إما أن تكون الجهة شيئاً موجوداً أو شيئاً غير موجود، فإن كان شيئاً غير موجود، فمحال أن يكون متروكاً أو منحواً بتوجهها إليه، وإن كان شيئاً موجوداً، فإما أن يكون موجوداً عقلياً لاوضع لذاته، فلا يشار إليه، أو يكون له وضع فيشار إليه. ومحال أن يكون عقلياً لاوضع له، لأن ذلك لا حركة إليه، فبقي أن يكون له وضع وحينئذ لا يخلو إما أن يكون شيئاً لا يتجزأ من حيث يصار إليه بالقطع للبعد، أو يكون يتجزأ، وإن كان يتجزأ فالبعض منه يكون أقرب من المتحرك إليه، فإذا وصل إليه المتحرك فإما أن يكون قد حصل في الجهة، فالبعض هو الجهة المقصودة، والباقي خارج عنه، وأما أن لا يكون قد حصل في الجهة، بل يحتاج أن يتعداه، فإن كان يحتاج أن يتعداه فهو سبيل إلى الجهة لا بعض الجهة المقصودة، وحكمه حكم سائر مايليه. وإن كان غير متجزأ من حيث يصار إليه، فلا يخلو إما أن يكون فقدانه انجزى لآلته في نفسه لا يحتمل فرض القسمة، بل لأنه ليس في طباعه الانكسار كما يقولونه في الفلك أو يكون لا يتجزأ أصلاً. فإن كان لا يتجزأ بالتفكيك ويتجزأ بالفرض فهو جسم غير خلاء، فإلم يكن في الخلاء جسم موجود لا تكون له جهة، فيكون حينئذ لاجهة في الخلاء المطلق وحده. وذلك الجسم أيضاً لا يخلو إما أن يكون مختصاً بالطبع بالجزء من الخلاء الذي هو فيه، أو لا يكون مختصاً به، فإن كان مختصاً به فبعض الخلاء مخالف لبعضه في الطبيعة، حتى تختص به بعض الأجسام طبعاً دون بعض وإن كان غير مختص جاز فيه مفارقتة له، وإذا فارق ذلك الجزء من الخلاء لم يخل إما أن يتحرك الجسم

(١) مايرتبه (الأولى) : مايرتبه ب، د، ط .

(٢) نفاً : نفاً || نفاً طبيعياً : ساقطة من سا

(٣) المنفور : ساقطة من سا .

(٤) ومحال : ومن المحال ط || فإن : إن ب، د || كانت : كان سا، ط، م || خاصة (الثانية) : ساقطة من سا، م || فلا يخلو :

ولا يخلو سا . (٥) كان : كانت م .

(٦) وإن ... فلا يشار : ساقطة من د || لاوضع : + له د، ط، م || لذاته فلا يشار : فيشار م .

(٧-٦) إليه أو يكون له وضع فيشار إليه : ساقطة من د || إليه أو يكون له وضع فيشار : ساقطة من م .

(٧) وحينئذ : حينئذ م .

(٨) يتجزأ (الثانية) : متجزأ ط . (٩) فإذا : وإذا سا، م .

(١٠) قد : ساقطة من سا، م || يحتاج (الأولى) : + إلى م || يحتاج (الثانية) : + إلى سا، ط . (١٠) فإن ... يتدها : ساقطة من سا .

(١٢) لا يحتمل : يحتمل م .

(١٣) يقولونه : نقوله ط، م || بالتفكيك : بالشكل سا، بالتفكيك م . || بالفرض : بالعرض م ؛ + فليس في طباعه

الانكسار ط .

(١٤) لا تكون : لم يكن م .

(١٧) مختص : + به ط . || ذلك : وذلك د .

المفروض متحركا إليه بحركته الطبيعية إلى الحيز الأول الذى كان فيه ذلك الجسم من الخلاء، أو يتحرك نحو الحيز الآخر الذى صار إليه، ولا يجوز أن يتحرك إلى الحيز الأول، وإلا فحركته إلى ذلك الحيز هى الحركة الطبيعية التى بالذات. وأما إلى ذلك الجسم الذى كان فيه، فقد كانت بالعرض، ولا يجوز أن تتحرك بالطبع إلى الحيز الآخر، لأن الجسم المتحرك إن لم يشعر بوجه من الوجوه بانتقال ذلك الجسم عن حيز إلى حيز، كيف يتأتى أن يترك جهة كانت مقصودة بحركته لأن ذلك الجسم فيها، ويقصد جهة أخرى من تافاه طباعه إلا أن يكون ذلك الجسم يبعث إليها أثرا أو قوة، وذلك الأثر وتلك القوة تكون مبدأ لانبعث حركة الجسم المتحرك بالطبع إليه كحال ما بين المغناطيس والحديد، فحينئذ تكون الحركة قسرية لاطبيعية، وإن شعر، فقد حصل هناك إدراك وحصلت الحركة إرادية لاطبيعية. وهذا كله باطل.

على أن الكلام في انتقال ذلك الجسم بالطبع أو بغير الطبع يرجع إلى ما نحن نسرده ونقوله. وإن كان المتوجه إليه لا يتجزأ من حيث يصار إليه بوجه من الوجوه وله وضع، فهو إما نقطة وإما خط وإما سطح، فلا ١٥ يخلو بعد ذلك إما أن تكون الجهات كلها متشابهة في أنها نقط أو خطوط أو سطوح أو تكون جهة نقطة وجهة خطا وجهة سطحا. فإن كانت الجهات كلها نقطا أو خطوطا أو سطوحا، والنقط والخطوط والسطوح لا تختلف إلا بعولرض تعرض لها، إما بما يختص بها من حيث هى كذلك، وإما غريبة عنها، وجميع ذلك يلزمها من جهة الأشياء المختلفة الأشكال والطابع التى هى نهايات لها، والخلاء ليس كذلك، فإذا لم يجوز أن يكون منه اختلاف جهات على هذه الصفة بالنوع وإن كان ليس كذلك، بل جهة نقطة وجهة أخرى سطح ١٥ أو خط، أو على وجه آخر مما احتمله القسمة. فكيف يمكن أن يكون في الخلاء في موضع نقطة بالفعل فقط، وفي موضع خط بالفعل فقط، أو سطح بالفعل، أو وجه آخر. والخلاء واحد متصل لا انقطاع فيه لأنه لامادة له فيقبل لأجلها هذه الأحوال، ووضعنا أن ذلك ليس بسبب جسم لما بان من البيان. فالخلاء ليس فيه اختلاف

(١) الطبيعة : الطبيعى سا || الحيز : الجزء سا، م .

(٢) الحيز (الأول والثاني والثالثة) الجزء سا || وإلا : ساقطة من د، م . (٣) والتى : والى سا، م .

(٤) الحيز : الجزء سا .

(٥) طباعه : طباعها سا، م .

(٦) إليها : إليه د || وذلك سا، م || مبدأ : + سا سا، م .

(٧) الكلام : + حينئذ ط || وإن : فإن سا .

(٨) وإما خط وإما سطح : أر خط أو سطح ط .

(٩) بعد ذلك : ساقطة من م || نقط : نقطة ط || أو تكون جهة نقطة وجهة : ساقطة من د .

(١٠) خطا .... والسطوح : ساقطة من د .

(١١) الأشكال : والأشكال ط .

(١٢) منه : فيه سا، م || بل : + من سا .

(١٣) موضع : + باط || سطح بالفعل : + فقط ط . || والخلاء : فالخلاء ط .

(١٤) ووضعنا : وضعنا د || فالخلاء : والخلاء ط .

جهات وإذا لم يكن هناك اختلاف جهات وأماكن، استحال أن يكون مكان متروكا بالطبع، ومكان مقصودا بالطبع. فليس إذن في الخلاء سكنون طبيعي، إذ ليس في الخلاء موضع هو أولى بالسكون فيه بالطبع من موضع. وأيضا فإننا نشاهد الأجسام تتحرك بالطبع إلى جهات ما، وتختلف بعد ذلك في السرعة والبطء، فلا يتخلو اختلافها في السرعة والبطء أن يكون إما لأمر في المتحرك منها، أو لأمر في المسافة. أما الأمر الذي في المتحرك فقد يكون لاختلاف قوة ميله. فإن الأزيد في الثقل النازل أو الخفة الصاعدة، لقوة أو لزيادة عظمه يسرع، والأقل يبطئ. وقد يكون لاختلاف شكله. فالشكل مثلا إذا كان مربعا مقطع المسافة بسطحه، لم يكن كمخروط يقطع المسافة برأسه. وكذلك المربع إذا قطع المسافة بزوايته، إذ ذلك يحتاج أن يحرك شيئا أكثر، وهو الذي يلاقيه أولا، وهذا لا يحتاج إلى ذلك فيكون سبب السرعة في كل حال الاقتدار على شدة دفع ما يمنع الشيء ويقاومه مقاومة ما وعلى شدة الخرق، فإن الأذفع والأخرق أسرع والأعجز عنهما أبطأ، وهذا لا يتقرر في الخلاء، بل لنترك هذا الوجه، فإنه لا كثير نفع لنا فيما نحاوله منه. وأما الذي يكون من قبل المسافة فهو أنها كلما كانت أرق كان قطعها أسرع وكلما كانت أغلظ كان قطعها أبطأ، وذلك بحسب المتحرك بالطبع الواحد. وبالجملة السبب فيه الاقتدار على مقاومة الدافع الخارق والعجز عنه، فإن الرقيق شديد الانفعال عن الدافع الخارق والغليظ لكيف شديد المقاومة له. ولذلك ليس نفوذ المتحرك في الهواء كنفوذه في الأرض والحجارة، ونفوذه في الماء بين الأمرين، والرقة والغلظ تختلف في الزيادة والنقصان، ونحن نتحقق أن السبب في ذلك المقاومة، وكلما قلت المقاومة زادت السرعة، وكلما زادت المقاومة زاد البطء، فيكون المتحرك تختلف سرعته وبطؤه بحسب اختلاف المقاومة. وكلما فرضنا قلة مقاومة وجب أن تكون الحركة أسرع، وكلما فرضنا كثرة مقاومة وجب أن تكون الحركة أبطأ، فإذا تحرك في الخلاء لم يخل إما أن يقطع المسافة الحالية بالحركة في زمان، ولا في زمان، ومحال أن يكون ذلك لافي زمان لأنه يقطع البعض من المسافة قبل قطعه الكل، فيجب أن يكون في زمان، ويكون ذلك

(٣) بعد : مع سا ، م .

(٤-٣) فلا يتخلو ... أما : ساقطة من سا ، م .

(٤) أو لأمر : ولأمر م || أما : وأما د ، ط .

(٥) أو الخفة : أو في الخفة ط ؛ والخفة م || الصاعدة : الصاعد د .

(٦) فالشكل : والشكل سا ، ط ، م || مقطع : وقطع د ، سا ، ط ، م || كمخروط : لمخروط م .

(٧) وكذلك : أو كذلك سا || إذ ذلك : أو ذلك م || يحتاج : + إلى ط .

(٨) الاقتدار : لاقتداره م || دفع : وقع د .

(١٠) لا كثير : كثير م || فيما : ساقطة من م || من : ساقطة من سا || أرق : أدم م . (١١) كانت : كان ط .

(١٢) شديد : لشديد ط .

(١٣) له : ساقطة من م || ولذلك : وكذلك م || الأرض : الأعراس م .

(١٤) بين : وبين ط || نتحقق : نتحقق ط || السبب : الكسب م || وكلما : فكلما سا ، ط ، م .

(١٧) تحرك : + جسم ط .

(١٨) الكل : للكل سا ، ط ، م || يكون : + ذلك ط .

- الزمان نسبة لاحتمالها إلى زمان الحركة في ملاء مقاوم، ويكون مثل زمان مقاومة لو كانت نسبتها إلى مقاومة الملاء نسبة الزمانين، وأبسطاً من زمان مقاومة هي أصغر في النسبة إلى المقاومة المرفوعة من نسبة الزمان إلى الزمان. ومحال أن تكون نسبة زمان الحركة حيث لا مقاومة البتة، كنسبة زمان حركة في مقاومة ما، لو صح لها وجود فضلاً عن أن تكون أبسطاً من زمان مقاومة أخرى لو توهمت أقل من المقاومة القليلة الأرى، بل يجب أن لا تكون لما توجهه أى مقاومة توهمت موجودة من الزمان نسبة إلى زمان لا مقاومة أصلاً، فيجب إذن أن تكون
- ٩ الحركة لافي زمان، ولا ليست في زمان، وهذا محال. ولا يحتاج في بياننا هذا أن نجعل لهذه المقاومة التي حلى النسبة المذكورة استحقات وجود أو عدم، لأننا نقول إن زمان هذه الحركة في الخلاء يكون مساوياً لزمان حركة في مقاومة ما، لو كانت موجودة. وهذه المقدمة صادقة أو ضحنا صدقها. وكل حركة في الخلاء، فهي حركة في عدم مقاومة. وهذه المقدمة أيضاً صادقة. وكل حركة في عدم مقاومة، فليست مساوية البتة لحركة في مقاومة ماعلى نسبة ما، لو كانت موجودة فيلزم من هذه المقدمات أن لا حركة في الخلاء هي مساوية الزمان لزمان حركة في مقاومة ما لو كانت. ويلزم منها ومن الأولى أن لا شيء من الحركات في الخلاء حركة في الخلاء، وهذا خاف.

- وما يمكن أن يقول القائل على هذا إن كل قوة محرّكة تكون في جسم، فإنها تقتضى بمقدار الجسم في عظمه ومقدارها في شدتها وضعفها، زماناً لو لم تكن مقاومة أصلاً، ثم بعد ذلك فقد تراد الأزمته بحسب زيادة مقاومات ما، وليس يلزم أن تكون كل مقاومة ما تؤثر في ذلك الجسم، فإنه ليس يلزم إذا كانت مقاومة ما تؤثر أن يكون نصفها يؤثر. ونصف نصفها يؤثر فإنه ليس يلزم إذا كان علة بمحركون ثقلاً وينقلونه أن يكون نصف العلة
- ١٥ يحرك شيئاً، أو كانت قطرات كثيرة تثقب المقطور عليه ثقبا أن تكون قطرة واحدة تؤثر أثراً، فيجوز أن تكون المقاومة التي زمانها على نسبة زمان مقاومة الخلاء لا تؤثر شيئاً، وإنما تؤثر مقاومة أخرى لو كانت موجودة فالجواب عن هذا أننا أخذنا المقاومة على أنها لو كانت موجودة مقاومة مؤثرة، لكان زمانها زمان حركة في لا

(١) نسبة : يشبه م || مقاومة : مقاومته ط || كانت : كان ط .

(٢) من نسبة : من سا ، م ؛ ف ط .

(٣) حركة : الحركة ط .

(٥) أن : ساقطة من ب ، د ، ط .

(٦) ولا ليست : وليست لام || هذا : + إلى ط .

(٨) حركة (الثانية) : تحركه م .

(٩) مساوية : متساوية ط .

(١٠) ما (الأول) : ساقطة من د ، سا || نسبة : ساقطة من د || مساوية : متساوية ط .

(١١) ما : ساقطة من ط || ويلزم : فيلزم ب || الأول : الأول سا || حركة في الخلاء : ساقطة من ط .

(١٢) يقول : يكون م || هذا : + القول ط . (١٣) مقاومات : مقاومة د ؛ مقامات م .

(١٥) وينقلونه : وينقلون سا .

(١٧) التي : ساقطة من م .

(١٨) في لا : لا في ط .

مقاومة. وإنما لم نتجح أن نقول مقاومة مؤثرة لأن المقاومة إذا قبل إنها غير مؤثرة ، كان كما يقال مقاومة غير مقاومة ، فمعنى المقاومة هو التأثير لاغير .

وهذا التأثير على وجهين : أحدهما الكسر من الحمية ومن قوة الميل، والثاني ما يظن من إحداث المقاومة سكونا، فلا تزال تحدث سكونات عن مقاومات متشافعة، لا يحس بأفرادها، وتحس بالجملة ، كالبطو. وأنت ستعلم بعد أنه مامن تأثير على أحد الوجهين ، إلا وفي طابع المتحرك أن يقبل أقل منه، لو كان مؤثرا يؤثره. فيجب من ذلك أن تكون بعض تلك المقاومات التي تحتملها طبيعة الجسم، مساويا في زمانه لغير المقاومة، وهذا محال. فقد ظهر أنه لا يكون في الخلاء حركة طبيعية البتة، نقول ولا حركة قسرية، وذلك أن الحركة القسرية إما أن تكون بمقارنة المحرك أو بمقارنته، فإن كان بمقارنة المحرك فالحرك متحرك فهو أيضا إما متحرك عن قاسر، أو عن نفس أو عن طبع. وإن كان عن قاسر لزم الكلام إلى أن ينتهي إلى نفس أو طبيعة. وإن كان عن نفس فالنفس تحرك بإحداث ميل ما مختلف أيضا في الشدة والضعف، حتى أن ذلك ليحس مع التمسكين المقاوم للحركة كما يحس في المتحرك طبعا إذا قووم فمنعت حركته. وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة، ويلزمه ما يلزم الميل الطبيعي وإن كان طبيعيا لزم ما قبل. فإذا كان النفس والطبيعي لا يصح في الخلاء، لم يصح أن يكون في الخلاء تحريك قاسر يلزم المحرك فيه التحرك، وإن كان المحرك يفارق عند إيجاد الحركة فقد يلزمها الاختلاف من جهة ما يتحرك فيه ، ويلزم ما قلنا في الحركة الطبيعية بعينها .

وأيضا فإن الحركة القسرية المفارقة للمحرك قد تكون موجودة، وتحريك المحرك قد زال، ومحال أن يكون ما يتجدد على الاتصال من الحركة موجودا، وسببه غير موجود، فيجب أن يكون هناك سبب يستتبع الحركة وأن يكون ذلك السبب موجودا في المتحرك يؤثر فيه . فذلك إما قوة عرضية ارتبكت في المتحرك من المحرك، كالحرارة في الماء عن النار وإما تأثير مما يلاقى المتحرك مما ينفذ فيه، وهذا التأثير معقول على أحد وجهين : إما أن يكون الجزء الأول من الشيء الذي فيه الحركة، لما دفعه المحرك بالمتحرك وهو يلاقيه، دفع ذلك ما يليه، واستمر

(٢) معنى : بمعنى سا .

(٤) لا يحس : ولا يحس ط .

(٥) الوجهين : وجهين سا || مؤثرا : ساقطة من ط .

(٦) لغير : بغير م . (٧) طبيعية : طبيعة سا || نقول : وتقول سا ، ط ، م || إما : لما م .

(٨) بمقارنة : بمقاومة د || المحرك : المتحرك د ، سا || كان : كانت م . (١٠) ما : ساقطة من سا ، م .

(١١) حركته : حركة سا ؛ الحركة ط ، م || ويلزمه : ويلزم م || ما يلزم : ما يلزم م .

(١٢) لا يصح : + أن يكون ط || أن يكون : ساقطة من ط .

(١٣) المحرك (الثانية) : المتحرك بخ || يفارق : مفارق ط .

(١٧) فذلك : بذلك سا .

(١٨) ما ينفذ : بما ينفذ ط .

(١٩) الذي : ساقطة من د || يلاقيه : ملاقيه ط ، م .

- إلى آخر الأجزاء، وكان هذا المرمى المقلوب موضوعا في ذلك المتوسط، فيلزمه أن يتحرك في ضمان تلك الأجزاء المتدافعة المتحركة أسرع من حركة المرمى الذي دفعه المحرك، لأن ذلك أسهل اندفاعا من هذا المرمى، وإما أن يكون خرق الدافع لذلك الجسم المتوسط بالمدفوع، يلجئ الشيء إلى أن يلتزم، فينعطف من ورائه مجتمعا ويلزم ذلك الاجتماع دفع الجسم إلى قدام. وهذا كله لا يتصور في الخلاء، وإنما كانت الأقسام هذه إذ كانت هذه الحركة إما أن تكون عن قوة أو عن جسم يحرك بالملاقاة، والجسم المحرك بالملاقاة إما أن يحرك بأنه يحمل وإما بأنه يدفع بالملاقاة، وأما الذي يجذب بالملاقاة فحكمه حكم الحامل، فإن كانت الحركة القسرية في المرمى عن قوة في الخلاء فيجب أن تبقى فلا تنقطع البتة ولا تنقطع البتة، وذلك لأن القوة إذا وجدت في الجسم فلا يخلو إما أن تبقى وإما أن تعدم. فإن بقيت فالحركة تبقى دائما وإن عدمت أو إن ضعفت فلا يخلو إما أن تكون تعدم أو تضعف عن سبب، أو تعدم أو تضعف لذاتها. والكلام في العدم يعرفك المأخذ في الكلام في الضعف. فنقول:
- ١٠ ويستحيل أن تعدم لذاتها فإن ما يستحق العدم لذاته يتمتع وجوده زمانا، وإن عدمت بسبب فيما أن يكون ذلك السبب في الجسم المتحرك، أو يكون في غيره فإن كان في الجسم المتحرك وقد كان غير سبب لذلك بالفعل عند أول الحركة، بل كان مغلوبا، ثم صار سببا وغالبا، فلكونه كذلك سبب آخر، والأمر في ذلك يتسلسل إلى غير النهاية. فإن كان السبب خارجا عن الجسم أو كان المعين للسبب الذي في الجسم، فيجب أن يكون الفاعل أو المعين مما يفعل بملاقاة، أو يكون يفعل بغير ملاقاة. فإن كان يفعل بملاقاة فهو جسم يلاقى المتحرك فلا يكون في الخلاء المحض هذا السبب، فالحركة القسرية لا تنفرد في الخلاء المحض، ولا تنفرد. وإن كان لا يفعل بملاقاة بل يكون شيئا من الأشياء يؤثر على المباينة، فما باله لم يؤثر في أول الأمر، ويكون الكلام عليه كالقلام في السبب لو كان في الجسم، بل الأولى أن يكون تواتر المقاومات على الاتصال هو الذي يسقط هذه القوة ويفسدها

(١) فيلزمه : ويلزمه سا .

(٢) خرق : حرف د || بالمدفوع : فالمدفوع ب .

(٤) إذ : إذا سا || كانت : كان ، د ب ، سا .

(٥) عن قوة : غير قوة سا ؛ غير قوته م || المحرك : الذي يحرك ط || إما : فلما ب ، سا .

(٦) يجذب : يحدث سا ، م || فإن : وإن م .

(٧-٨) فلا يخلو ... أو إن ضعفت : ساقطة من سا .

(٨) أو إن ضعفت : أو ضعفت سا ، ط . (٩) أو تضعف : أو ضف د || عن سبب أو تعدم أو تضعف : ساقطة من د ||

أو تضعف : وتضعف ط || والكلام : فالكلام ط || في الكلام : ساقطة من م .

(١٠) ويستحيل : فيستحيل ط || يتمتع : يمنع سا .

(١٢) وغالبا : غالبا ط || فلكونه : ولكونه سا ، م . || يتسلسل : يتسلسل ب ، د .

(١٣) المعين : المنير سا || السبب : السبب سا || الجسم : + خارجا ط .

(١٤) بملاقاة ... يفعل : ساقطة من م .

(١٥) فالحركة : والحركة ط || كان : كانت سا ، ط ، م .

(١٦) كان : كانت سا ، ط ، م .

وهذا لا يمكن إلا أن لا تكون الحركة في الخلاء الصرف . هذا إذا كان سبب الحركة قوة . فإن كان السبب جسما ملقيا يحرك على صيدل حمل ووضع ، رجع الكلام إلى السبب المقارن ، وقد قيل فيه . اقبل .

فبين أن لاهركة قسرية مناوقة للمتحرك أو مقارنة إياه في خلاء صرف . فقد وضح بما قلنا إن الخلاء لاهركة فيه لاطبيعية ولا قسرية ، فنقول ولا سكون فيه ، وذلك لأنه كما أن الذى يسكن هو عادم الحركة ومن شأنه أن يتحرك ، كذلك الذى يسكن فيه هو الذى تعدم فيه الحركة ، ومن شأنه أن يتحرك فيه ، والخلاء ليس من شأنه أن يتحرك فيه . وقد بلغ من غلو القائلين بالخلاء في أمره ، أن جعلوا له قوة جاذبة أو محرقة ولو بوجه آخر حتى قالوا إن سبب احتباس الماء في الأواني التي تسمى سراقات الماء . وانجذابه والآلات التي تسمى زراقات الماء إنما هو جذب الخلاء ، وأنه يجذب أول شئ الأكتف ثم الألف . وقال آخرون : بل الخلاء محرك للأجسام إلى فوق وأنه إذا تخلخل الجسم بكثرة خلاء بداخله صار أخف وأسرع حركة إلى فوق . فنقول لو كان للخلاء قوة جاذبة لما جاز أن يختلف في أجزاء الخلاء بالأشد والأضعف ، إذ سيدل كل جزء جذاب من الخلاء سبيل الآخر ، فما كان يجب أن يكون الانجذاب إلى شئ منه أوى من الانجذاب إلى شئ آخر ولا الاحتباس في شئ منه أوى بالاحتباس في شئ منه آخر وسراقة الماء إن كان حابس الماء فيها هو الخلاء الذى امتلأ به فلم إذا خلى من الآلة نزل ، بل كان يجب أن يحبس الماء في نفسه ويحفظه ولا يتركه يفارقه ولا يباع الإناء الذى فيه أن ينزل أيضا لأن ذلك الماء احتبس هناك فيحبس الإناء أيضا . فما يتوونوا في إناء يتخذ أخف من الماء ، وكذلك قولهم في رفع الخلاء الأجسام ، فإنه لا يخلو إما أن يكون الخلاء المتخلل لأجزاء الجسم المتخلل ، هو الذى يجب حركته إلى فوق وموجب الشئ . ملازم له فيكون ذلك الخلاء بلازم المتخلل في حركته فيكون

- (١) وهذا لا يمكن : هذا ولا يمكن ط || إلا أن لا تكون الحركة : ساقطة من سا || لا تكون : تكون م || هذا : وهذا ط .
- (٢) يحرك : يحركه ط ؛ يحرق م || حمل : + ودفع ط . || المقارن : المفارق م .
- (٣) مفارقة : معارضة ط || إياه : له م || قلنا : قلناه م .
- (٤) يسكن : + فيه ط .
- (٥) يسكن : سكن د || الحركة : للحركة ط .
- (٦-٥) يتحرك .... ليس من شأنه أن : ساقطة من سا .
- (٦) جاذبة : خادمة سا .
- (٧-٦) ولو بوجه : أو بوجه سا .
- (٧) احتباس : اثبات اط || وانجذابه : وانجذابها سا ، م .
- (٨) وأنه : فإنه د ، ط ، م . (٩-١٠) وأنه ... إلى فوق : ساقطة من د .
- (١٠) جاذبة : خادمة سا .
- (١١) الانجذاب (الأول) : انجذاب منه م || الانجذاب (الثانية) : انجذاب ط .
- (١٢) الاحتباس : الأجناس م || منه آخر : آخر منه ط .
- (١٣) امتلأ : امتلأت ط || الآلة : الإناء ط .
- (١٤) فيه : ساقطة من سا || فيحبس : فحسب ط .
- (١٥) وكذلك : + أيضا سا ، ط ، م || المتخلل : المخلل ب ، المتخلل ط ، م .

مستقلا معه ويحتاج إلى مكان أيضا إذا كان متقلا ذا بعد متميز في الوضع أو لا يكون ملازما له بل لايزال يستبدل بحركته خلاء بعد خلاء . فإن كان كذلك فأى خلاء يفرضه يكون ملاقاته له في آن ، وفي الآن لا يحرك شئ شيئا ، وبعد الآن لا يكون ملاقيا فيه ، بل عسى أن يعطيه قوة من شأن تلك القوة أن تبقى فيه وتحركه ، مثلا أن تسخنه أو تؤثر فيه أثرا آخر يبقى فيه ويكون المحرك ذلك الأثر . يكون كل خلاء جديد يؤثر فيه من ذلك الأثر ، فلايزال ذلك الأثر يشتد والحركة تسرع ، إلا أن لإيجاب جهة من الخلاء لذلك الأثر أيضا من دون جهة الخلاء متشابهة لإيجاب مستحيل . ومن العجائب أن يصير انبثات الخلاء بين أجزاء الماء وجبا حكما في الجملة من الأجزاء ، دون أن يوجب في واحد واحد من الأجزاء ، فإنه محال أن تكون أجزاء منفصلة لا يتحرك واحدا واحدا منها عن سبب محرك ، ولكن الجملة تتحرك عنه ، بل من الواجب أن تكون الجملة المركبة عن أجزاء متباينة ومماسمة إنما تنتقل لوجود انتقال يحدث في واحد واحد من الأجزاء . فيكون المتخلخل المتباين الأجزاء بالخلاء ، إنما يتحرك عن الخلاء فيبلغ أولا إلى فوق جزء جزء منه ، وكل جزء من تلك الأجزاء لاخلاء فيه إذا أخذنا أبسط ١٠ الأجزاء المتناهية فيه ، فيكون ليس صعوده لانبثات الخلاء ، بل لأجل إحاطة الخلاء به . فحينئذ يشبه أن يكون إذا اجتمع وكثر لم يفعل عن الخلاء وإذا تفرق وصغرت أجزاؤه انفعلت أجزاؤه الصغار من الخلاء ويعرض منه أن يتحرك الكل إلى فوق ، ويكون مع ذلك ليس كل الأجسام تنفعل هذا الانفعال بل أجسام ما لها طبائع مخصوصة ، وطبائعها توجب أن تتخلخل هذا التخلخل الكائن بالخلاء ، فتكون حقيقة هذا أن شيئا من الأجسام مقتضى طبيعته أن يتباعد أجزاؤه بعضها عن بعض بعدما ما يفعل حجم ذلك التخلخل وأجسام آخر تقتضى ما هو أشد من ذلك بعدا . ومن العجائب تصور هرب هذه الأجزاء المتجانسة بعضها عن بعض حتى يتم بينها أبعاد محدودة ، وكون ذلك الهرب إلى جهات غير محدودة كيف كانت ، فجزء يهرب بالطبع إلى فوق ، وجزء إلى أسفل ، وجزء يمتد ، وجزء يسره ، حتى يحدث التخلخل . فيرى أن كل واحد من هذه الأجزاء يعرض له الهرب أو يكون احد اقارارها مهروبا عنه ، والبواقي هاربة غير قارة . ومن العجائب أن يكون جزء واحد منها لا يهرب والبواقي تهرب وأجزاؤها

(١) إذا : إذ ط .

(٢) خلاء ( الثالثة ) : الخلاء سا ، ط ، م .

(٣) فيه : له ط .

(٤) الأثر : اللاز ط . (٥) الأثر ( الأولى ) : الأمر سا ، م || من ( الثانية ) : ساقطة من ط ، م .

(٨) محرك : متحرك د || عنه : منه ط .

(٩) لوجود : الوجود م .

(١١) المتناهية : المايينة ط . || به : ساقطة من د .

(١٢) وكثر : فكبر ط || وإذا : فإذا ط .

(١٣) يتحرك : يحرك سا ، م .

(١٥) عن : من ط || يقبل : يقبل ط .

متشابهة ، والخلاء الذى هى فيه متشابه. ومن العجائب أيضا أن يكون جزء واحد يأخذ بمينة، وجزء آخر يأخذ يسرة ، وحكم الجزئين فى الطبيعة واحد ، وما فيه الحركة غير مختلف .

فمن هذه الأشياء تبين أن الخلاء لامتعى له ، وأن هذه الآلاف السراقة والزراقة إنما تكون فيها أمور خارجة عن المجرى الطبيعى ، لأجل امتناع وجود الخلاء ، ووجوب تلازم صفائح الأجسام لإعند افتراق تسرى، يكون مع بدل ملاق ، عوضا عن المفارق بلا زمان يخلو فيه سطح ، عن سطح يلاقيه . فإذا كانت صفيحة الماء الذى فى السراقة تلزم بالطبع صفيحة جسم يلاقيه كسطح الإصبع ، فيلزم أن يكون مجبوسا عن النزول عند احتباس ذلك السطح معوقا عن النزول معه فلزم أن يقف ضرورة ، ولوجاز أن يكون خلاء وافتراق سطوح لاعن بدل لتزل ، ولذلك ماصح انجذاب الماء فى الزراقة للزوم ماقد نزل من طرفيه للطرف الثانى ، وامتناع الانقطاع فى البين المؤدى إلى وجود الخلاء وطاعة المتصنات للمص. ولذلك ما يمكن رفع ثقل كبير بقدر صغير مهندم عليه وأشياء أحر من الحيل العجيبة التى تم بامتناع وجود الخلاء .

- 
- (١) هى فيه : يقر فيه د || متشابه : متشابهة ط || يأخذ ( الثانية ) : ساقطة من ط .
  - (٢) واحد : واحدة ط || مختلف : + فيه ط .
  - (٤) لأجل امتناع : لامتناع م .
  - (٥) كانت : كان ب ، د ، سا ، ط || صفيحة : صفيحة ط .
  - (٦) صفيحة : صفيحة ط || السطح : + لقوته ط ؛ + بقوته م .
  - (٧) معوقا : معوقة ط ؛ ساقطة من م || فلزم : فيلزم ط || وافتراق : وأوراق د .
  - (٨) ولذلك : وكذلك سا .
  - (٩) ولذلك : وكذلك سا .

في تحقيق النول في المكان  
ونقض حجج مبطليه والمخطئين فيه

- فإذا كان المكان هو الذي فيه الجسم وحده ولا يجوز، أن يكون فيه معه جسم غيره، إذ كان مساويا وكان يستجد ويفارق، والواحد منه تتعاقب عليه عدة متمكنات، وكانت هذه الصفات كلها أو بعضها لا توجد إلا لهيولى أو صورة أو بعد أو سطح ملاق كيف كان، وجميعها لا توجد في الهيولى ولا في الصورة، والبعد لا وجود له خاليا ولا غير خال، والسطح غير الحاوى ليس بمكان ولا حاو منه إلا الذى هو نهاية الجسم الشامل. فالمكان هو السطح الذى هو نهاية الجسم الحاوى لاغيره، فهو حاو وفساد ثابت للمنتقلات، ويملاء المنتقل شغلا ويفارقه المنتقل بالانتقال عنه ويواصله بالانتقال إليه، ويستحيل أن يوجد فيه جسمان معا. فقد ظهر وجود المكان وماهيته ١٠ وقد يتفق أن يكون المكان سطحا واحدا، وقد يتفق أن تكون عدة سطوح يلتمس منها مكان واحد كما للماء في النهر، وقد يتفق أن تكون بعض هذه السطوح متحركة بالعرض وبعضها ساكنة، ويتفق أن تكون كلها متحركة بالدور على المتحرك، والمتحرك ساكن، وربما كان المحيط والمحاط متخالفى المفارقة، كما في كثير من السماويات. ويجب أن ننظر هذا إذا كان ماء مثلا في جرة وفي وسط الماء شئ آخر يحيط به الماء، وقد علمنا أن مكان الماء هو السطح المقعر من الجرة، فهل هو وحده مكانه، أو هو السطح المحذب الظاهر من الجسم الموجود في الماء مجموعين ١٥

(٢) فصل : فصل ٩ ب ؛ الفصل التاسع م .

(٣) في المكان : في ماهية المكان ط . (٤) والمخطئين : والمبطلين سا .

(٥) كان مساويا : هو س و ط ؛ + ل د ، ط .

(٦) متمكنات : متمكنات ط .

(٧) لهيولى : الهيولى م .

(٨) غير : الغير ب ، د ، س ا د ط .

(٩) ثابت : وثابت ط || ويملاء المنتقل : ساقطة من د .

(١٢) متحركة (الأولى) : متحركا م || ساكنة : ساكنام .

(١٣) المتحرك : + عليه ط || والمتحرك : + عليه د ، ط || المحيط : للمحيط د .

(١٤) هذا : هنا هل ط || وفي : في د .

(١٥) أو هو : أم هو م .

مكان الماء كما لو كان الماء على شكل محيط به سطح مقبب و سطح مقعر و سطحان آخران على هذه الصورة (٥) ،  
 لم يكن السطح المقعر من المحيط به وحده مكانه ، بل جملة السطوح التي تلاقى جميع جهاته فيشبه أن تكون  
 جملة السطوح التي تلاقى الماء من جميع جهاته مقعرا من الجرة و محدبا من الجسم الذي في داخل الماء هو المكان  
 له . لكن ههنا شيء واحد ليس هناك ، وهو أن المقعر من الشكل الذي صورناه ليس يحيط به وحده ، بل إنما تحيط  
 به السطوح الجملة كسطح واحد ، وهناك ليس الأمر كذلك ، بل بالمقعر كفاية في الإحاطة به ، كان السطح المحدب  
 أولم يكن ، وهناك أيضا سطحان متباينان ليس يأتلف منهما شيء واحد ، يكون مكانا ، وأما في هذا الشكل فإنه  
 يأتلف من جملة السطوح الملاقية سطح واحد يلاقى سطحا واحدا ، فيشبه أن يكون حيث يحصل من الجملة  
 واحد . فإن الجملة تكون مكانا واحدا وتكون الأجزاء أجزاء المكان ، ولا يكون شيء منها مكانا للكل وحيث  
 لا يحصل لا يكون . وأما حجج نفاة المكان ، فالحجة الأولى يقال عليها إن المكان عرض ، ويجوز أن يشتق منه الاسم  
 لما هو عرض فيه ، لكنه لم يشتق لأنه لم يوقف عليه بالتعارف ومثل هذا كثير . وإذا اشتق فلا يجب أن يكون ذلك الاسم  
 هو لفظ المتمكن ، فإن المتمكن مشتق من التمكن وليس التمكن ، هو كون الشيء ذا عرض هو مكان لشيء ،  
 ويجوز أن يكون في الشيء عرض ويشق منه الاسم لغيره كالولادة فهي في الوالد ، والعلم فهو في العالم ، ويشق منه  
 للمعلوم الاسم ، وليس العلم فيه ، فيجوز أن يشتق من المكان اسم المتمكن ، ولا يكون المكان فيه ، بل هو في المكان .  
 ولكن كون الجسم محيطا بجسم آخر حتى يكون سطحه الباطن مكانا له هو معنى معقول يجوز أن يشتق منه  
 اسم لذلك المحيط لو كان اشتق له منه مصدر ، والمكان ليس بمصدر ، فلم يتفق أن يشتق منه على هذه الجهة مصدر  
 فليس يجب من هذا أن لا يكون المكان عرضا .

وأما التشكيك الثاني فالجواب عنه أن المكان ليس بجسم ولا مطابقا للجسم ، بل محيطا به بمعنى أنه منطبق  
 على نهايته انطباقا أوليا . وقولنا إن المكان مساو للمتمكن قول مجازي ، أريد به كون المكان مخصوصا بالمتمكن

(٢) : ≡ : سا ، ط ، ساقطة من د ، م .

(٢) به : ساقطة من م .

(٣) جهاته : ساقطة من سا .

(٥) الجسلة : والجملة ط || بالمقعر : المقعر م || في الإحاطة : بالإحاطة د .

(٧) حيث ط || الجملة : + سطح ط .

(٩) لا يحصل : لا يصاح م || عرض فيه : فيه عرض ط .

(١١) التمكن : المتمكن م || كون : أن م || الشيء : الشيء ط .

(١٢) ويشق (الأولى) : فيشتق د ؛ قد يشتق ط || الوالد : + ويشق منه للمولود الاسم ولين الولادة فيه ط .

(١٣) بل هو في المكان : ساقطة من سا .

(١٤) له : ساقطة من سا .

(١٥) له منه : منه له ط ، م || فلم : ولم د ، سا ، ط ، م .

(١٧) التشكيك : التشكك سا ، م .

(١٨) نهايته : نهايته ط || مجازي : مجازي ط || مخصوصا : + ه م .

فيخيل أنه مساو له بالحقيقة وليس كذلك، بل مساو لهأياته بالحقيقة، وهو مخصوص به بالحقيقة. إذ لا يجوز أن يكون في باطن النهاية الحأوية جسم غير الجسم الذى يساوى نهايته الظاهرة تلك النهاية. وإذا لم يكن ما قبل من مطابقة المكان ومساواته للمتمكن واجبا تسليحه ولا أوليا بينا بنفسه لا يحتاج أن يدل عليه لم يكن التشكيك لازما، وأما التشكيك الثالث، فإنما كان يلزم لو قلنا: إن كل انتقال كيف كان، بالذات أو بالعرض. يوجب أن

- يثبت المكان. ونحن لانقول ذلك، بل نقول إن انتقال الشيء بالذات، وهو أن يفارق كل ما يحصره ويحيط به مفارقة عن ذاته لا بسبب ملزوم، هو مفارق بذاته، وهو الذى يجب أن يكون مثبتا للمكان. وأما السطح والخط والنقطة فإنها تلزم ماهى معه من الجسم ولا تفارقه البتة. لكن بالجسم قد يفارق كل مامعه وعنده، وكل ما يطيف به فيلزم أن يكون الخط قد فارق خطأ، والسطح سطحا، فلو كان الخط والسطح والنقطة مما يجوز أن تفارق بذاتها وتتحرك بنفسها لكان الحكم ما قبل. وأما قولهم: إن النقطة عدم فقيه ونظر وموضعه الخاص به غير هذا الموضع ولا تعلق له بكل الشك، فقد ينحل دونه.

- وأما التشكيك الرابع فإنما كان يلزم لو كان صحيحا أن كل ما لا بد منه فهو علة. وليس كذلك، فإنه لا بد أيضا للعة من المعلول ومن لوازم المعلول وليس عللا، كما لا بد للمعلول من العلة ومن لوازم العلة التى ليست بعلة، وليس شئ منها بعة للعة، بل العلة هى التى لا بد منها، وهو لذاته لا لغيره أقدم فالمكان من الأمور التى لا بد منها للحركة، وليس أقدم من الحركة بالعلة، بل عساه أن يكون أقدم منه بالطبع. حتى أنه إن كانت نقلة كان مكان، وليس إذا كان مكان كانت نقلة لكن هذا التقدم غير تقدم العلية، بل يجب أن يكون الشئ مع وجود هذا مفيدا لوجود المعلول، حتى يكون علة، وهذا إنما يتحقق لك في صناعة أخرى فيجوز أن يكون المكان أمرا أهم من الحركة، لازما للحركة، وابس بعة وأيضا فإن كون الحركة موجودة في المتحرك، لا يمنع أن يكون المكان أيضا علة عنصرية لها، فكثير من الأمور يتعلق بوضعين عندكثير من النان، والحركة مفارقة ما،

(٢) تلك : لتلك ط || ما قبل : + حقا د .

(٣) مطابقة : مطابقة ط || بينا : ساطقة من م || لا يحتاج : + إل ط .

(٤) التشكيك : التشكك ب . (٤) التشكيك : التشكك ب .

(٥) ما يحصره : د ، م .

(٦) هو : وهو م || وهو : هو ط || مثبتا : مينا م .

(٧) وكل ما : وكلما ط .

(٨) وتتحرك بنفسها : ومحركة نفسها ب ؛ ومحركة نفسها د ، سا ، م .

(٩) بكل : كل ط || تقدم م .

(١٠) التشكيك : التشكك ط || وليس : وليست م .

(١١) وهو لذاته لا لغيره : وهى لذاتها لا لغيرها ط ، م || فالمكان : بالمكان سا . (١٢) منها : فيه سا ، ط .

(١٣) كانت : كان سا ، ط .

(١٤) الحركة (الأولى) : الحركة ط .

(١٥) لها : له سا .

فلا يبعد أن تتعلق بالمفارق والمفارق، على أنهما كلاهما موضوعان. فتكون الحركة موجودة في المتحرك وفي المكان، فإن بطل هذا بطل بيان آخر، لانسفس صحة وجود الحركة في المتحرك. وبالجملة المكان أمر لازم لموضوع الحركة فإن موضوع الحركة من حيث هو بالفعل موضوع الحركة بالفعل، أى من حيث هو بالفعل جازب عليه التحرك لا من حيث هو بالفعل موجود فيه الحركة فقط هو في مكان لا محالة، وإن كان كونه في مكان ليس بعلة له فالمكان لازم لعلة الحركة العنصرية.

وأما التشكيك الخامس فلإنما يصح لو كان النامي الذي في المكان يجب أن يلزم مكانا واحدا، وأما إذا كان دائما يستبدل مكانا بعد مكان كما يستبدل كما بعد كم، فليس ماقبل بواجب. فلنبتل الآن حجج المخطئين في ماهيته. فأما قياس من قال إن المكان يتعاقب عليه والهيوى تتعاقب عليه، فقد علم أنه غير منتج، اللهم إلا أن يقال وكل ما يتعاقب عليه مكان فلا نسلم حينئذ، لأن المكان هو بعض ما يتعاقب عليه وهو الذى تتعاقب فيه الأجسام بالحصول فيه. وكذلك ماقبل إن المكان أول حاو ومحدد فهو الصورة وذلك أنه ليس المكان كل أول حاو، بل الذى يحوى شيئا مفارقا، وأيضا الصورة لا تحوى شيئا، لأن المحوى منفصل عن الحاوى، والهيوى لا تنفصل عن الصورة. وأيضا فإن المحدد إن عنى به الطرف الذى به يتحدد الشيء، فليس بمشهور أن المكان بهذه الصفة. وأما أنه غير حق فقد بان، وأما المحدد الذى يراد به الحاوى فهو اسم مرادف للحاوى، ومعناه معناه، وأيضا المكان حار للمتمكن ومحدده، والمتمكن جسم الرصورة تحوى المادة لاجسما فيها. وأما الحججة التى لأصحاب البعد المبينة على وجود البسيط مستبدلا، والمتمكن غير مستبدل مكانه، وليس هناك شئ يبقى ثابت إلا البعد فنقول: إذا لانسام إن المتمكن غير مستبدل مكانه، بل هو مستبدل بمكانه إلا أنه ليس بمتحرك ولا ساكن أما أنه ليس بساكن فلأنه ليس عندنا في مكان واحد زمان، اللهم إلا أن يعنى بالساجن لا مدا، بل الذى لا يتبدل نسبته من أمور ثابتة فيكون ساكنا بهذا المعنى، والذى لو خلى وحاله وترك عليه مكانه، حفظ ذلك المكان ولم يستبدل به من نفسه، كان حافظا للمكان واحد ونحن لانريد الآن بالساجن، لا الأول ولا هذا فإن أردنا أحد المعنيين كان

(٣) من ... أى : ساقطة من ب .

(٤-٣) جازب ... بالفعل : ساقطة من د .

(٥) العنصرية : ساقطة من م .

(٦) التشكيك : التشكك ب ، د ، سا ، م .

(٨) فأما : وأما ط || يتعاقب : متعاقب د || عليه ( الثانية ) : عليها ط .

(٩) وكل ما : فكل ما ب ، سا || فيه : عليه ط .

(١٠) وكذلك : ولذلك د || محدد : محدود م || أنه : لأنه ط .

(١١) منفصل : ينفصل م .

(١٥) مستبدلا : متبدلا د ، سا ، م || مكانه : لمكانه م .

(١٦) بمكانه : لان المكان ليس هو الطرف المحدد بل السطح الحارى ط .

(١٨) عليه : ساقطة من سا .

(١٩) كان : وكان سا ، فكان ط .

ساكننا ، وأما أنه ليس بمتحرك فلأنه ليس مبدأ الاستبدال منه، والمتحرك بالحقيقة هو الذى مبدأ الاستبدال منه ، وهو الذى الكمال الأول لما بالقوة فيه من نفسه حتى أنه لو كان سائر الأشياء عنده مجالها لكان حاله يتغير ، أعنى لو كانت الأمور المحيطة والمقارنة لإياه ثابتة كما هي لا يعرض لها عارض ، كان الذى عرض له تبدل نسبه فيها . وأما هذا فليس كذلك. فليس بواجب أن يكون الجسم لا محالة ساكنًا أو متحركًا، فإن للجسم أحوالًا لا يكون فيها ساكنًا ولا متحركًا فى المكان . من ذلك أن لا يكون له مكان ، ومن ذلك أن يكون له مكان ولكن ليس له ذلك المكان بعينه فى زمان ولا هو المبدأ فى مفارقتة، ومن ذلك أن يكون له مكان وهو له بعينه زمانًا، ولكن أخذناه فيه لافى زمان ، بل من حيث هو فى آن الجسم حينئذ لا ساكنًا ولا متحركًا .

- وأما ما ذكر من حديث التحليل، فإن التحليل ليس على وجه الذى ذكره وابل التحليل هو أفراد واحد واحد من أجزاء الشئ الموجود فيه . فإن التحليل يدل على الهوى بأنه من أن هنالك صورة، وأنها لا تقوم بذاتها بل لها مادة فيبرهن أن فى هذا الشئ الآن صورة ومادة . وأما البعد الذى يدعونه فهو فى شئ ليس ثبوته على هذا القبيل ١٠ وذلك لأن البعد إنما يثبت فى الوهم عند رفع المتمكن وإعدامه، فعسى إذا رفع المتمكن راعدم وأحب أن يثبت فى الوهم بعد . وأما المادة فإنما يوجبها لإثبات الصورة لا توهم رفعها، اللهم إلا أن يعنى بالرفع معنى آخر، فتكون المغالطة واقعة باشتراك الاسم، وذلك لأن الرفع يعنى به توهم الشئ معدوماً، وهذا التوهم فى الصورة يوجب بالحقيقة إبطال المادة لإثباتها، وفى المتمكن لا يوجب لإبطال البعد ولا إثباته . أما أنه لا يوجب لإبطال البعد فقد استغنينا عنه، إذ الخصم لا يقول به . وأما إثباته فلأن نفس لإبطال المتمكن وحده لا يوجب ذلك مالم يضاف إليه حفظ ١٥ الأجسام المطيفة به موجودة على أحوالها . وأما إن كان جسم واحد فقط وتوهم معدوماً، فليس يجب من توهم عدمه القول ببعد، لولا توهم عدمه لما قيل به، بل التوهم يتبع التخيل فى إثبات فضاء غير متناه دائماً كان جسم فرفته أولم ترفعه . وأما وجوب بعد مامعين التقدير، فإنما يكون فى الوهم تبعاً لعدم جسم بشرط حفظ الأجسام المطيفة به ، التى كانت تقدر البعد المحذود ، ولولا التقدير لما احتيج إلى إعدام جسم فى تخيل البعد .

(٢) أنه : ساقطة من سا || حاله : له حالة ط .

(٣) والمقارنة : أو المقارنة د ، ط ، م .

(٤) فليس ( الثانية ) : ساقطة من م .

(٨) ما ذكر : ما ذكر وط || حديث : حدث سا || ذكرنا : ذكرنا سا .

(٩) يبرهن : برهن ط .

(١٠) فيبرهن : فيبرهن ط ، م .

(١١) وإعدامه : وأعدامها ط || وأعدم : وعدم م .

(١٣) الرفع : الرفع م .

(١٦) من توهم : وتوهم سا .

(١٨) فرفته : فرفته سا .

(١٩) المطيفة : المطيفة د || احتج : احتج ط || تخيل : تخيل سا .

ومع هذا كله فلنسلم أن هذا البعد مفترض عند الوهم إذ أعدم جسم أو أجسام، فما يدريه أن هذا التوهم ليس فاسدا، حتى لا يكون تابعه محالاً؟ وهل صحيح أن هذا المفروض ممكن حتى يكون مايقعه غير محال؟ فعنى أن يقضى هذا القائل بأن الوهم عليه وأن كل ما يوجه الوهم واجب. وليس الأمر كذلك، فكثير من الأحوال الموجودة مخالف للموهم. وبالجملة يجب أن نرجع إلى ابتداء الكلام، فنقول: إن التحليل تمييز لأشياء صح وجودها في المجتمع، ولكنها مختلطة عند العقل، فيفصل بعضها من بعض بقوته ويجده أو يكون بعضها يدل على وجود الأمر فإذا تأمل حال بعضها انتقل منه إلى الآخر، ويكون الرفع حينئذ بمعنى الترك له والإعراض عنه إلى آخره لا بمعنى الإعدام.

وأما الحجة التي بعد هذا، فجوابها أن قول هذا القائل: إن الجسم يقتضى المكان لا بسطحه بل بجسميته، إن عني به أن الجسم بسطحه وحده لا يكون في مكان، بل إنما يكون في المكان بجسميته، أو عني أنه لأنه جسم يصاح أن يكون في مكان، فالقول حق، وليس يلزم منه أن يكون مكانه جسما، فإنه ليس يجب إذا كان أمر يقتضى حكما ما أو إضافة إلى شيء ما بسبب وصف له. أن يكون المقتضى بذلك الوصف: فليس إذا كان الجسم يحتاج إلى مباد لكونه جسما لا لكونه موجودا، يجب أن تكون مبادئه أيضا أجساما، إذ كان العرض يحتاج إلى موضوع لكونه عرضا أن يكون موضوعه عرضا. وأما إن عني به أن كل بعد من جسميته يقتضى بعدا يكون فيه فهو مصادرة على المطلوب الأول، وبالجملة أنه ليس إذا كان بجسميته يقتضى المكان يجب أن يلاق بجميع جسميته المكان، كما أنه لو كان بجسميته يقتضى الحاوى، فليس يلزم أن يكون بجميع جسميته يلاق الحاوى. وبالجملة فإنه غير مسلم أن الجسم يقتضى لجسميته مكانا إلا مقدار ما يسلم أنه بجسميته يقتضى

(١) فلنسلم: ليلس د، ب، سا.

(٢) بأن: + كل د || عليه: محكم ط.

(٤) الموجودة: الموجود سا، ط، م. || تمييز: تميز ط، م.

(٥) فيفصل: فينفصل ط || من: عن سا || ويجده: وكده ط.

(٦) الأمر: الآخر د، ط || له: ساقطة من سا.

(٧) الإعدام: الأعلم ط.

(٨) بعد هذا: بعد هام || القائل: للقائل م.

(٩) بسطحه: فسطحه سا || مكان: المكان ط || في (الثانية): ساقطة من سا.

(١٠) منه: ساقطة من م || فإنه: وإله م || أمر: الأمر م.

(١١) ما (الأولى والثانية): ساقطة من ط || بسبب: إما بسبب ط.

(١٢) لا لكونه: لا يكونه د، ط || إذ: إذا د، أو سا، ط، م.

(١٣) جسيتي: جسيتي ط.

(١٤) عل: عن ط || بجسميته: بجسمية ط || أن: + يكون ط.

(١٥) جسيتي (الأولى): بجسمية ط || بجسيتي: بجسمية ط || جسيتي (الثانية): جسيتي ط.

(١٦) لجسيتي: بجسيتي ب || مقدار: بمقدار ط || ما يسلم: لما يسلم م || بجسيتي: بجسيتي م.

حاويا. ومعنى القولين جميعا، إن جملة الجسم المأخوذ كشيء واحد يوصف بأنه في مكان أو في حاو، وليس كوا  
 الشيء بكلية في شيء هو كونه ملاقباله بكلية، فلإنا نقول: إن جميع هذا الماء وجملته في هذه الجرة، ولانعنى  
 به أن جملته ملاقية للجرة .

وأما الحججة التي بعد هذه المبنية على مساواة المكان والتمكن فقد فرغ عن جوابها .

وَأما التي بعد تلك فهي مبنية على أن المكان لا يتحرك، والنسلم أن المكان لا يتحرك بذاته، وأما أنه لا يتحرك  
 لا بالذات ولا بالعرض فذلك غير مسلم ولا مشهود. فإن الجمهور لا يابون أن يتحرك مكان الشيء، فإنهم يرون  
 الجرة مكانا ويجوزون لا محالة حركتها .

وأما الحججة التي بعد هذه، فهي أول شيء مبنية على عادات الجمهور، وذلك ليس بحجة في الأمور العقلية.  
 وثانيا أنه فلا يمنع العامة أن تقول إن البعد المفظور في الجرة فارغ ومملو، كذلك لا يمنع أن تقول: إن البسيط

المقعر الذي في الجرة فارغ ومملو. على أن تفهم العامة المعنيين جميعا فإنهم لا تقوى لهم في لفظ لم تجر العادة  
 بفهم معناه محصلا ويشبه أن يكونوا إلى أن يطلقوا ذلك في البسيط المقعر، أسرع منهم إلى غير ذلك. وذلك لأن  
 المملو في عرفهم هو الذي يحيط بشيء مصمت في ضمنه، حتى يلاقيه من كل جهة، ألا ترى أنهم يقولون فيما  
 بينهم إن الجرة مملوة والزق مملو، ولا يعرفون حال البعد الذي يدعونه في داخل الجرة، بل يصفون الحاوي  
 بهذه الصفة، والحاوي أشبه بالبسيط منه بالبعد فإن البعد لا يحيط بشيء، بل ربما أحاط به ما يملؤه إن كان موجودا.  
 فلذلك تجرد العامة لا يتحاشون أن يقولوا إن الجرة مملوة، وربما توقفوا عن أن يقولوا: إن البعد الباطن مملو  
 والجرة اسم الجوهر الخزف المعمول على شكل البسيط الباطن المحيط. ولو كان البسيط يقوم بنفسه لكان مقام  
 هذه الجرة ولكنوا يقولون في البسيط ما يقولونه في الجرة. فقد بان أنهم إذا قالوا: إن الجرة فارغة ومملوة  
 وجعلوا ذلك كقولهم: مكان ما فارغ أو مملو، ذهبوا إلى المحيط. نعم إنما يمتنعون أن يقولوا في البسيط المطابق:

(١) إن : وإن ط || الجسم : الاسم ط .

(٥) لا يتحرك .. المكان : ساقطة من سا . (٦) لا بالذات : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .

(٧) حركتها : حركه سا ، ط ، م . (٨) بعد هذه : بعده سا ، م ؛ هذه ط || أول : أولا ط .

(٩) كما : ساقطة من م || البعد : الجذب || فارغ ومملو : مملو فارغ ط ؛ مملو وفارغ م || لا يمنع : لا يمنعا ط || نقول :

يقولوا ط || إن : + المفظور في الجرة ملو إلى م .

(١٠) فإنهم : فإنه ط || لم : ساقطة من سا || لم : ساقطة من م .

(١١) يكونوا : يكون ط || في : ساقطة من سا .

(١٢) مصمت : مضمن ب ، د ؛ مصمت سا .

(١٤) بهله : هذه ط .

(١٥) عن أن : بأن ط . (١٦) الخزف : ساقطة من سا .

(١٧) إذا : إذ ط || إن : ساقطة من ط .

(١٨) إنما : وإما م .

إنه فارغ ومملو، لأن البسيط المطلق ليس هو، المكان، بل المكان بسيط بشرط الإحاطة . وإذا جعل بدل البسيط المطلق بسيط بهذه الصفة، لم يتحاشوا عن ذلك .

وأما الحاجة التي بعد هذه فبناها على أن يصير المكان بعدا يجعل لكل جسم مكانا. وهو أمر صواب واجب وهذا التصويب شهوة من الشهوات، فإنه إن لم يكن واجبا أن يكون كل جسم في مكان وجوبا في نفسه، كان سعينا في إيجابه سعيا باطلا، وعسى أن يكون الأوجب لبعض الأجسام أن لا يكون في مكان، وإن كان واجبا لم يحتاج إلى تدبير منا ولو كانت هذه المقدمة صحيحة، وهو أن كل جسم في مكان، ولم يمكن أن يوجد لكل جسم حاو أو شئ من الأشياء المتوهمة مكانا غير البعد المفلطور، وكان البعد المفلطور موجودا، كانت الحاجة تمسنا إلى أن نقول بأن البعد مكان. وأما وليس شئ من ذلك واجبا أشد تحريفنا في أن تتمحل حيلة، فيكون لنا أن نجعل كل جسم في مكان، ولنسلم أيضا أن كل جسم في مكان، فليس يجب أن يكون ذلك المكان هو البعد فإنه يجوز أن يكون هذا المعنى ليس بمكان لكنه لازم للمكان وعمام لكل جسم عموم المكان. فإن عني بهذا القول إنه يكون أشبه برأى الجمهور، وأن كل جسم في مكان، فليس ذلك حجة، فإن نسبة هذا الرأي إلى الجمهور والذين هم العامة من حيث لا يعتقدون مذهبها يذهبون إليه، بل يعملون ويقولون على ما في المشهور أو الوهم، كنسبة رأى آخر إليهم، وهو أن كل موجود في مكان، وأنه يشار إليه . وهذا الرأيان يتساويان في أن العامة تنصرف عنهما بتبصير وتعريف يرد عليهما بعد الفطرة العقلية والوهمية. وقد عرفناك أحوال هذه المقدمات حيث تكلمنا في المطلق، وبيننا أنها وهميات دون عقلية، ولا يجب أن يلتفت إليها على أن حكمهم أن كل جسم في مكان ليس في تأكيد حكمهم في أن كل موجود إليه إشارة وله حيز، ولا وهم يفهمون من التمكن غير ما يفهم من الوضع. ثم لو كان هذا أيضا حقا، لما وجب على ما بيننا أن يكون ماقالوه حقا، وكان يجوز أن يكون المكان أمرا غير البعد وكل واحد منهما مما يوجد لكل جسم، فلا يكون وجود البعد ملاقيا لكل جسم دليلا على أنه مكان له إذ كان يجوز أن يكون شيئا موجودين لكل جسم وأحدهما دون الآخر مكان.

(١) وإذا : فإذا م .

(٢) بعدا يجعل : بعد الجعل ط .

(٤) التصويب : التصوب ط .

(٥) سعينا : سعيا ؛ شيئا م || الأوجب : إلا أوجب ط || الأجسام .. واجبا : ساقطة من ط .

(٦) صحيحة : واضحة ط ، م || هو : وهي م || يمكن : يكن م .

(٨) واجبا : ساقطة من سا || تحريفنا : تحريفنا ط || فيكون : ليكون سا ، ط || لنا : إنما سا .

(١١) وأن : أن ط .

(١٢) والذين : الذين ط || المشهور : المشهور ط .

(١٣) وأنه : بأنه د ، سا .

(١٤) عرفناك : عرفنا سا ، م .

(١٥) عقلية : عقليات ط .

(١٦) حيز : خيرة م . (١٧) ثم : + أنه ط .

(١٩) كان : ساقطة من ط || موجودين : موجودان م .

- وأما الحجة التي بعد هذه ، فليعلم أن طلب النهاية على وجهين : طلب ممكن . وطلب محال . فأما الطلب المحال فهو أن يكون ذو الحجم يطلب أن يدخل بمجمعه سطحا ونهاية جسم ، والطلب الممكن يطلب أن يلاقه ملاقة محاط به بمحيط . وهذا المعنى يتحقق مع وضع النهاية مكانا ، ثم ليس إذا لم يطلب النهاية ، وجب أن يطلب ترتيبا في أبعاد مرتبة ، بل ربما طلب ترتيبا في الوضع فقط من غير حاجة أن يكون كل وضع في بعد ، بل على أن يكون كل وضع هو نسبة ما بين جسم وجسم آخر تليه في جهة ، ولا أبعاد إلا أبعاد الأجسام المتتالية .
- فأما حجج أصحاب الخلاء فالجواب عن المبنى منها على التخلخل والتكاثف أن التكاثف على وجهين : تكاثف باجتماع الأجزاء المنبثة في هواء يتخللها بأن يخرج الهواء عن الخلل فتقوم الأجزاء مقامه من غير أن يكون هناك خلاء معه ، ويقالبه تخلخل وتكاثف يكون لا بأن الأجزاء المنفرقة اجتمعت ، بل بأن المادة نفسها تقل حجما أصغر تارة وحجما أكبر أخرى ، إذ كان كلاهما أمرين عارضين له ، ليس أحدهما أوى به من الآخر .
- فإذا قيل حجما أصغر قيل إنه تكاثف ، ولقابله تخلخل . وهذا أمرتين في صناعة أخرى ، وإن لم يبين في هذا الموضع ١٠ لم يضر ، إذ تكون غاية ذلك أن هذا القسم يبطل ويبقى ، ذلك القسم الذي أوجب عنه ، وأما حديث إناء الرماد فهو كذب صرف ، ولو كان ذلك صحيحا كان الإناء كله خاليا لارماد فيه أصلا . وأما حديث الزرق والشراب فيجوز أن يكون المقدار الذي للزرق لا يظهر تفاوته في الحب حسا ، ويجوز أن يكون الشراب فيعصر فيخرج منه بخارا وهواء فيصير أصغر ، ويجوز أن يصغر بتكاثف طبيعي أو قسرى على ماتعلمه . وأما حديث النامي ، فإن الغذاء ينفذ بقوته بين متماسين من أجزاء الأعضاء ويحركهما بالتباعد فيسكن بينهما فينفسح الحجم ، ولو كان الغذاء ١٥ إنما ينفذ في الخلاء لكان الحجم في حال دخوله وقبله حجما واحدا لا زائدا . وأما حديث القارورة فإن الجواب عن ذلك مبنى على المذكور في التخلخل والتكاثف وهو أنه من الجائز أن يكون الجسم يستفيد حجما أصغر ،

(١) فأما : وأما ط .

(٢) يطلب (الثانية) : أن يطلب ط ؛ ساقطة من د .

(٣) محاط به بمحيط : محاط لمحيط ؛ محاط بالمحيط ط .

(٤) مرتبة : مرتبة ط .

(٥) فأما : وأما ط ، م || عن : على ط || أن التكاثف : ساقطة من ط ، م .

(٦) باجتماع : اجتماع م .

(٧) خلاء : الخلاء ط || تخلخل : تخلل سا .

(٨) به : ساقطة من م .

(٩) فإذا : إذا ط || تكاثف : متكاثف ط || لمقابلته : لمقابلته ط || تخلخل : تخلخل ط || وإن : فإن د ، ط ، م || يبين

بين م .

(١٠) غاية : ساقطة من م || القسم (الثانية) : الجسم م .

(١١) حسا : حسانا م || بخارا : بخار م

(١٢) وهواء : أو هواء م ؛ + فيصغر ط || أصغر : + حاشية ط || حديث : حديثا ط || الغذاء : + إنما ط .

(١٣) من : عن ط || يحركها بالتباعد : يحركها التباعد م || فيسكن : ليسكن ط || فينفسح : فيفسح ط .

(١٤) فإن الجواب : فالجواب ط .

وحجما أكبر، وأن يكون من ذلك ماهو طبيعي ومنه ماهو قسرى. فكما أنه يجوز أن يسخن ويبرد ويكون منه ماهو طبيعي ومنه ماهو قسرى، فكذلك الحال في العظم والصفر. وإذا كان هذا جائزا لم يكن كل انقصاص جزء من جسم يوجب أن يبقى الباقي على حجمه الأول، حتى يكون إذا أخذ جزء من هواء مائي للقاورة يجب أن يبقى الباقي على حجمه فيكون ماوراءه خلاء، وإذالم يجب هذا لم يجب تلك الحجة، وإذا كان خلافه جائزا فجائزا أن يكون الهواء بطبعه يقتضى حجما. ثم إنه يضطر في حال إلى أن يصير أعظم بأن يقتطع منه جزء بالقسر من غير أن يجعل له إلى استخلاف جسم بدل مايقطع منه وفي حجمه سبيل. وإذا كان اقتطاع ذلك الجزء منه لايمكن أو ينسبط انبساطا يصير الباقي في حجمه الأول لامتناع وقوع الخلاء وجوب الملاء، وكان هذا الانبساط ممكنا وكان للقاسر قوة تخرج إلى خروج هذا الممكن إلى الفعل بجذبه إياه في جهة ولزوم سطحه لما يليه في جهة، وذلك بسط منه وتنظيم إياه بالقسر، أطاع القاسر فانسبط انبساطا عظيما، وصار بعض ماانسبط واقفا خارج القاورة وهو المصوص، وبقي الباقي مل للقاورة ضرورة قد ملأها منبسطة لضرورة الجذب الماص بقدر القاورة. فإذا زال ذلك المص، وجاز أن يرجع إلى قوامه الأول بأن يجذب ماء أو هواء إلى شغل المكان الذي يتحرك عنه متقلصا، عاد إلى قوامه. ونحن إذا نفخنا في القاورة، ثم كبتها على الماء، خرجت منها ربح كثيرة يبقبق منها الماء، ثم عاد الماء فدخل فيها، فيعلم أننا قد أدخلنا فيها بالقسر شيئا لامحالة، ولما زال القسر خرج. وذلك لايتخلو إما أن يكون دخول مآدخلناه بالقسر هو بنفوذ في الخلاء، أو يكون على سبيل التكاثر من الموجود الذي كان فيه حتى حصل للمدخل بالقسر مكان، ويكون ذلك التكاثر على سبيل التكاثر الذي نقوله نحن ونرى أن القسرى منه أن يعود إلى الطبيعي عند زوال القاسر. فإن كان على سبيل نفوذ في الخلاء حتى حصل في ذلك المكان منه، وليس ذلك المكان له بقسرى ولا مبعضا لجسم هو أئى يملؤه فينبغي عنه ويدفعه، ولان طبيعة

(١) ماهو قسرى : ماقسرى م .

(٢) فكذلك : وكذلك سا || كل : ساطقة من سا .

(٣) يكون : ساطقة من سا ، ط ، م .

(٤) الباقي : ساطقة من ب ، د || حجمه : + الأول ط || تلك : + في سا || وإذا : فإذا ط . (٤-٥) جائزا فجايز : جائز د .

(٦) له : ساطقة من م || وإذا : فإذا سا ، ط ، م .

(٨) للقاسر : القاسر سا ، م || قوة : قوما سا || ولزوم : لزوم سا .

(٨-٩) ولزوم ... جهة : ساطقة من د .

(٩) واقفا : واقفا د ، ط || مله : مثل د ، سا ، ط ، م + ملاء ط .

(١٠) قد : وقد ط || لضرورة : بضرورة سا . (١٠-١١) بقدر القاورة : ساطقة من سا .

(١١) قوامه : + الأول ط . (١٢) كبتها : أكبتها ها .

(١٣) يبقب : يبقب ط || منها : منه ب ، د ، سا ، ط || الماء ( الثانية ) : ساطقة من م .

(١٥) الذى : ساطقة من ب ، د ، سا ، ط || حصل : يتصل م . || كان فيه ... سبيل التكاثر : ساطقة من سا .

(١٦) القسرى : للقسرى د ، ط || الطبيعي : طبيى ط .

(١٧) مبعضا : مبعضا ط || هو إلى ط .

- الهواء أن يتزل متسفلا عن خلاء يحصل فيه بز ولا مندفا في الماء ، فينبغي أن لا يحتاج الهواء إلى أن يفارقه ويتخلص عنه . فإن كان الخلاء هو الذي يأباه ، فلم لا يأتي الهواء الآخر ، وإن كان الماء يأباه فلم إذا أحكم المص ثم ترك حتى يخرج من الهواء ما من شأنه أن يخرج ، وكب سريعا على الماء ، دخله الماء ، فإن كان الخلاء يأبى أن يشغله الهواء ويدفعه فلأن يأبى جذب الماء أوى ، ففعل الخلاء يبغض الهواء بطبيعته ، ويجذب الماء فلم يترك الماء المنفوش في الهواء الشاغل لخلل الهواء الخالية يتزل ، وإن كان ثقله يغلب جذب ذلك الخلاء ، فلم ثقل الماء المكب عليه .
- القارورة لا يغلب الخلاء ، بل ينجذب ، وإمساك التثقل المشتمل عليه أصعب من إشالة التثقل المباين . فإذا استبانست استحالة هذا القسم ، بقى أن السبب فيه التجاء الهواء إلى حجم أصغر للانضغاط ، فإذا زال انبسط إلى حجمه ، ولأجل أن هناك سببا آخر يقتضى حجما أكبر وهو التسخن والتلطف ، بقسر تحريك النفخ إن كان ممنوعا عن مقتضاه بالضغط الذى يكفنه أشد من تلطيف هذا ، وقد زال العائق ، فاقترضى السخونة العارضة أن يصير الهواء أعظم حجما من الحجم الذى كان قبل النفخ ، ومن أجل أن تلك السخونة عرضية بهذا ، وتزول ، وينقبض الهواء إلى الحجم الذى اقتضته طبيعته لولم تكن تلك السخونة ، فيعود الماء فيدخل لاستحالة وقوع الخلاء . فلهذا ما تشاهد من أن المنفوخ بالقوة أولا يتبقي منه هواء يخرج ، ثم يأخذ في جذب الماء إلى نفسه ، كما لو سد فم القارورة بأصبع وسختت بنار حارة لا تكسرها ، ثم أكبت على الماء ، عرض أولا يتبقي ثم امتصاص منها للماء .

- وأما الجواب عن الحجة التى بعد هذه ، فناسب لهذا الجواب ، وذلك لأن المتحرك يدفع ما يليه من قدام من الهواء ، ويمتد ذلك إلى حيث لا يطع فيه الهواء المتقدم للدفع ، فيتلبد الموج بين المندفع وغير المندفع ، ويضطر ١٥ إلى قبول حجم أصغر ، وما خلفه يكون بالعكس ، فيكون بعضه ينجذب معه ، وبعضه يعصى فلا ينجذب فيتخلخل

- (١) مندفا : متدافعا ط .  
(٢) عنه : منه ط || فإن : وإن ط || لا يأتي .. فلم : ساقطة من ط || أحكم : حكم ط ، م .  
(٣-٤) فإن كان ... الماء : ساقطة من م .  
(٤) جذب الماء : + ويكون ط || بطبيعته : فطبيعه سا ؛ بطييه ط .  
(٥) لخلل : عل تخلخل م || الخالية : + أن ط || جذب : حدث د || المكب : المكبوج ط ، م .  
(٦) ينجذب : يحدث د || أصعب : أسهل م || من إشالة : وإشالة سا || المباين : البائن ط .  
(٧) فيه : + هو ط || الهواء : ساقطة من سا || انبسط : انبساط م .  
(٨) إن : ساقطة من سا .  
(٩) يكفنه : يكتنفه سا .  
(١١) اقتضت : اقتضاه ب ، د ، سا ، ط . || لاستحالة : الاستحالة ط || وقوع : وجود م .  
(١٢) يتبقي : تبقي م || بأصبع : أصبع م .  
(١٣) أكبت : كبيت ط ؛ كبت م || عل : عليها م .  
(١٤) هذه : + الحجة ط .  
(١٥) حوث : حين ، بع ، سا || للدفع : ساقطة من م || الموج : الموج ط || وغير المندفع : ساقطة من م .  
(١٦) فلا ينجذب : ولا ينجذب ط . .

ما بينهما إلى حجم أكبر ، يحدث من ذلك وقوف معتدل عند قوام معتدل : فليكن هذا القدر من الكلام في المكان ، ولتتكلم الآن في الزمان .

## [ الفصل العاشر ]

### ي - فصل

#### في ابتداء القول في الزمان واختلاف الناس فيه ومناقضة المخطين فيه

إن النظر في أمر الزمان مناسب للنظر في أمر المكان ، لأنه من الأمور التي تلزم كل حركة ، والحال في اختلاف الناس في وجوده وماهيته كالحال في المكان . فمن الناس من نبي أن يكون للزمان وجود البتة ، ومنهم من جعل له وجودا لاعلى أنه في الأعيان الخارجة البتة بوجه من الوجوه ، بل على أنه أمر متوهم ، ومنهم من جعل له وجودا لاعلى أنه أمر واحد في نفسه ، بل على أنه نسبة ماعلى جهة ما لأمور أنها كانت إلى أمور أنها كانت . فقال إن الزمان هو مجموع أوقات ، والوقت عرض حادث يعرض وجود عرض آخر مع وجوده بحضور ، فهو وقت للآخر أي عرض حادث كان ، ومنهم من جعل للزمان وجودا وحقيقة قائمة ، فمنهم من جعله جوهرًا قائمًا بذاته . فأما من نبي وجود الزمان ، فقد تعلق بشكوك من ذلك أن الزمان إن كان موجودا ، فلما أن يكون شيئا منقسما ، أو يكون شيئا غير منقسم ، فإن كان غير منقسم فمستحيل أن يكون منه سنون وشهور وساعات وماض ومستقبل

(١) عند قوام معتدل : ساقطة من د || فليكننا : فليكننا ط || المكان : ساقطة من سا .

(٢) ولتتكلم : فلتتكلم سا ، ط ، م .

(٣) فصل : فصل ي ب ؛ الفصل العاشر م .

(٨) الزمان : الزمان م .

(٩) وجود الاعل أنه : وجود لإسا ؛ وجود لإعل أنه ط || الخارجة : الخارجة د ، ط || متوهم : يتوهم م .

(١٠) لاعل : لإعل ط || الأمور : الأمور ط .

(١١) يعرض : يفرض ط ؛ + علم || بحضور : + بل مع طوع الشمس ط .

(١٢) ومنهم : منهم م || فأما : أما د .

(١٣) أن (الأولى) : ساقطة من د .

(١٤) فمستحيل : فيستحيل ط || سنون : سنين ب ، د || وماض : وماض ب ، د ، د .

- وإن كان منقسماً ، فلما أن يكون موجوداً بجميع أقسامه أو ببعضها . فإن كان موجوداً بجميع أقسامه ، وجب أن يكون الماضي والمستقبل منه موجودين معاً . وإن كان بعض أقسامه موجوداً وبعضها معدوماً ، فلا يخلو إما أن تكون القسمة التي تعتبر إياها تعتبر واقعة على سبيل الحاضر والمستقبل والماضي ، أو واقعة على سبيل الساعات والأيام وما أشبه ذلك . فأما الماضي والمستقبل فكل واحد منهما باتفاق من مثبتي الزمان معاً . وأما الحاضر فإن كان منقسماً وجبت المسألة بعينها ، وإن كان غير منقسم كان الأمر الذي يسمونه آناً ، وليس بزمان . ومع ذلك فإنه لا يجوز أن يوجد بالفعل ، ولو وجد بالفعل لم يخل إما أن يبتى وإما أن يعلم ، فإن بقي كان منه شيئاً متقدماً وشيئاً متأخراً ولم يكن كله آناً وكان الماضي والمستقبل معاً في آن واحد ، وهذا محال ، وإن عدم لم يخل إما أن يعلم في آن يليه لازمان بينهما ، وإما أن يعلم في آن بينه وبينه زمان ، فإن عدم في آن بينه وبين زمان لزم أن يبقَى زماناً وقد أبطلنا ذلك ، وإن عدم في آن يليه كان الآن يلي الآن على الاتصال من غير تخلل زمان بينهما ، وهذا مما يمنعهُ مثبتو الزمان . ثم بالجملة كيف يكون للزمان وجود ، وكل زمان نفضه فقد يتحدد عند فاضه بآتين : آن ماض ، وآن هو بالقياس إلى الماضي مستقبل . وعلى كل حال لإيضاح أن يوجد معاً ، بل يكون أحدهما معدوماً ، وإذا كان معلوماً فكيف يصح وجود ما يحتاج إلى طرف هو معلوم فكيف يكون للشيء طرف هو معلوم . وبالجملة كيف يكون شيئاً واصلاً بين معلوم وموجود .

- فهذه هي الشبه القوية التي يتعلق بها من ينفي الزمان . ويقولون أيضاً : إنه إن كان لا بد للحركة في أن تكون حركة من أن يكون لها زمان ، وليس تحتاج هذه الحركة في أن تكون حركة إلى أن يكون جسم آخر يتحرك أيضاً غير جسمها ، بل ربما احتيج إلى ذلك في بعض الأمور ، لا أن تكون حركة ، بل لأن موجودها يحتاج في أن يحرك إلى أن يتحرك ، وهذا ليس من شرط الحركة بما هي حركة ولا من لوازمها . فإذا كان كذلك فأية حركة فرضتها موجودة ، يلزمها من حيث هي حركة أن يكون لها زمان ، ولا يلزمها من حيث هي حركة أن

- 
- (١) أو ببعضها : أو بمضها ط ، م .  
(٢) معاً : + وهذا محال ط || وبعضها : وبعضه م .  
(٣) واقعة : مانعة ط || والماضي : ساقطة من سا .  
(٤) فأما : وأما سا || فكل : وكل د .  
(٥) آناً : آناه م .  
(٦) فإنه : ساقطة من ط || ولو وجد : فلو وجد د .  
(٧) آناً : آناه م || وهذا : هذا ط .  
(٨) معاً : معاً د .  
(٩) وكل زمان : ساقطة من سا || نفضه : تعرضه ط .  
(١٠) كل : ساقطة من م || يكون : ساقطة من سا .  
(١١) كيف : فكيف ط .  
(١٢) يفتى : نفي ط .  
(١٣) فإذا : وإذا ط || فأية : فأى سا .

تكون هناك حركة أخرى . وإذا كان كذلك ، كان كل حركة مستتبعه زمانا على حدة غير موقوف على حركة أخرى ، كما يستتبع مكانا على حدة ، ولا يكون لها زمان واحد إلا على نحو ما يكون لها مكان واحد أى الواحد بالعموم . وليس كلامنا في ذلك ، فإذا كانت الحركات معا كانت أزمنتنا للاحالة معا ، ولا يخلو إما أن تكون معيتها في المكان أو في الموضوع أو في الشرف أو في الطبع أو في شئ آخر ، غير المعية في الزمان . لكن جميع وجوه «معا» لا يمنع أن يكون بعضها قبل وبعضها بعد أى بعضها يكون موجودا وبعضها معلوما . فيبقى أن تكون معيتها المعية التي بالزمان ، والمعية التي بالزمان هي أن تكون أشياء كثيرة في زمان واحد أو في آن واحد هو طرف زمان واحد فيجب من ذلك أن تكون للأزمنة الكبيرة زمان واحد ويكون الكلام في جميع ذلك الزمان معها في هذا المعنى كأن الكلام في التي هي مجموعة فيه ، فيلزم أن تكون أزمنة بلا نهاية .ها . وعندكم أن الأزمنة تتبع الحركات . فيلزم أن تكون حركات لانهاية لها معا ، فيلزم أن تكون متحركات لانهاية لها معا ، فيلزم أن تكون أجسام لانهاية لها معا . وهذا من المستحيل الذي يدفعونه ويمنعون وجوده . فمن جهة هذه الشكوك ووجوب أن يكون للزمان وجودا واضطر كثير من الناس إلى أن جعل للزمان نحوا من الوجود آخر وهو الوجود الذي يكون في التوهم . والأور التي من شأنها أن توجد في التوهم ، هي الأمور التي تلحق المعاني إذا عقلت ونوسب بينها ، فتحدث هناك صور نسب إنما وجودها في الوهم فقط ، فجعلوا الزمان شيئا ينطبع في الذهن من نسبة المتحرك إلى طرفي مسافته اللذين هو يقرب أحدهما بالفعل وليس يقرب الآخر بالفعل إذ في حصوله هناك لا يصح مع حصوله ههنا في الأعيان . لكن يصح في النفس فإنه يوجد في النفس تصورهما وتصور الواسطة بينهما معا فلا يكون في الأعيان أمر موجود يصل بينهما ، ويكون في التوهم أمر ينطبع في الذهن ، إن بين وجوده ههنا وبين وجوده هناك شيئا في مثله يقطع هذه المسافة بهذه السرعة أو البطؤ التي لهذه الحركات أو لهذا العدد من الحركات والسكونات المترتبة فيكون

(١) مستتبعه : مستتبعها ، ط ، م .

(٢) الواحد : واحد م .

(٥) وبعضها : والبعض ب ، د ، سا ؛ وبعض م || معلوما : معلوم م .

(٦) والمعية التي بالزمان : ساقطة من سا ، م || أو في آن : وآن ط ؛ أو في م || هو : وهو د .

(٧) للأزمنة : الأزمنة سا .

(٨) فيلزم (الأول) ؛ ؛ فلزم ط || تكون : ساقطة من سا .

(٩) أجسام : أجساما ط .

(١٠) جهة : + وجود ط .

(١١) الوجود (الثانية) : ساقطة من م .

(١٢) هي : ساقطة من م .

(١٣) المتحرك : للمتحرك م || اللذين : اللذين ب .

(١٤) لا يصح : لا يوجد سا ، م || لكن : ولكن ط ، م .

(١٥) يصح : ساقطة من سا || فلا يكون : ولا يكون ط ، م .

(١٦) وبين وجوده : ووجود د ، سا . || شيئا : شئ ب ، د ، سا .

(١٧) المسافة بهذه : ساقطة من م || التي : اللذين ط ؛ الذي م . || المترتبة : المترتبة ط ، م .

هذا تقديرا لتلك الحركة لاجود له، لكن الزمن يوقعه في نفسه لحصول أطراف الحركة فيه بالفعل، ما، مثل ما أن الحمل والوضع والمقدمة وماجرى هذا الجرى أشياء يقضى بها الزمن على الأمور المعقولة، ومناسبات بينها، ولا يكون في الأمور الموجودة شئ منها :

- وقالت الطائفة التي ذكرناها بديا : إن الزمان ليس إلا مجموع أوقات ، فإنك إذا رتبت أوقاتا متتالية وجمعتها، لم تشك أن مجموعها الزمان . وإذا كان كذلك، فإذا عرفنا الأوقات عرفنا الزمان . وليس الوقت إلا ما يوجب الموقت، وهو أن يعين مبدأ عارض يعرض، فنقول مثلا : يكون كذا بعد يومين . معناه أنه يكون مع طلوع الشمس بعد طلوعين، فيكون الوقت طلوع الشمس، ولو جعل بدله : قدوم زيد لصلح في ذلك صلوح طلوع الشمس، فإذا صار طلوع الشمس وقتا يتعين القائل إياه، ولو شاء لجعل غيره وقتا . إلا أن طلوع الشمس قد كان أهم وأعرف وأشهر، وللتلك اختير ذلك وما يجرى مجراه للتوقيت : فالزمان هو جملة أمور هي أوقات مؤقتة . أو من شأنها أن تجعل أوقاتا مؤقتة، قالوا : وإن الزمان على غير هذا الوجه لاجود له، يعرف ذلك من الشكوك المذكورة . وقالت طائفة : إن الزمان جوهر أزلي وكيف لا يكون جوهرًا وهو واجب الوجود، فإن وجوب وجوده بحيث لا يحتاج فيه إلى إثبات بدليل، بل كلما حاولت أن ترفع الزمان وجب أن تثبت الزمان، لأنك ترفعه قبل شئ وبعد شئ، ومهما فعلت ذلك فقد أوجدت مع رفعه قبلية وبعدية فتكون قد أثبتت الزمان مع رفعه، إذ القبلية والبعدية التي تكون على هذه الصورة لا تكون إلا الزمان أو بزمان . فالزمان واجب الوجود وما كان واجب الوجود فلا يجوز أن يرفع وجوده، وما لا يجوز أن يرفع وجوده فليس بعرض ١٥ وما كان موجودا زليسا بعرض فهو جوهر، وإذا كان جوهرًا واجب الوجود فهو جوهر أزلي . قالوا : وإذا كان واجب الوجود استحالة أن يتعلق وجوده بالحركة، فجاثر أن يوجد الزمان، وأن لم توجد الحركة . فالزمان عندهم تارة يوجد مع الحركة فيقدر الحركة تارة مجردا فحينئذ يسمى دهرًا .

فهذه هي الشكوك المذكورة في أمر الزمان، والأولى بنا أن ندل أولا على نحو وجود الزمان وعلى ماهيته،

(١) حصول : بحصول سا .

(٣) بينها : منها م .

(٧) طلوعين : طلق عين ط .

(٩) ولذلك : وكذلك سا || مجراه للتوقيت : مجرى التوقيت م .

(١٠) قالوا : وقالوا ط || وإن : إن ط .

(١٢) الزمان : ساقطة من د .

(١٣) وبعد : أو بعد سا ، ط، م || قبلية وبعدية : قبلية أو بعدية سا ، م ؛ قبلية أو بعديته ط . (١٤) الزمان : لزمان م ||

إذ : إذا ط . (١٥) واجب : بواجب ط || وما لا يجوز أن يرفع وجوده : ساقطة من م .

(١٦) جوهر (الأولى) : + قالوا ط، م || الوجود : + قالوا سا .

(١٨) فحينئذ يسمى : ينبغي حينئذ ط ؛ حينئذ يسمى م .

(١٩) نحو : ساقطة من سا .

بأن نجعل الطريق إلى وجوده من ماهيته . ثم نذكر على هذه الشبه فنحلها . وتقول : إن الذين أثبتوا وجود الزمان معنى واحدا فقد اختلفوا أيضا ، فمفهم من جعل الحركة زمانا ، ومفهم من جعل حركة الفلك زمانا دون سائر الحركات ، ومفهم من جعل عودة الفلك زمانا أى دورة واحدة ، ومفهم من جعل نفس الفلك زمانا . فأما الذين جعلوا الحركة نفسها زمانا ، فقالوا : إن الحركة من بين ما نشاهده من الموجودات هى التى تشمل على شئ ماضٍ وشئ مستقبل وفى طبيعتها أن يكون لها دائما جزءان بهذه الصفة ، وما كان بهذه الصفة فهو الزمان قالوا : ونحن إنما نظن أنه كان زمان ، إذا أحسننا بحركة ، حتى أن المريض والمغمى يستطيلان زمانا يستقصره المتأدى فى البطر لرسوخ الحركات المقاسات فى ذكر هذين ، وانحائها من ذكر المتلهى عنها بالبطر والغلبة . ومن لا يشعر بالحركة لا يشعر بالزمان ، كأصحاب الكهف فإنهم لما لم يشعروا بالحركات التى بين أن ابتداء لقائهم أنفسهم للاستراحة بالنوم ، وأن اتباهم لم يعلموا أنهم زادوا على يوم واحد ، فقد حكى المعلم الأول أيضا أن قوما من المتألمين عرض لهم شبيه بذلك وبدل التاريخ على أنهم كانوا قبل أصحاب الكهف .

فهذه هى الأموال السانفة قبل نضج الحكمة فى أمر الزمان ، وكلها غير صحيح . أما أن الحركة ليست زمانا فلا أنه قد يكون حركة أسرع وحركة أبطأ ، ولا يكون زمان أسرع من زمان وأبطأ ، بل أقصر وأطول ، وقد يكون حركتان معا ولا يكون زمانان معا . وأنت تعلم أنه قد تحصل حركتان مختلفتان معا فى زمان واحد وزمانهما لا يختلف ، والحركة فصولها غير فصول الزمان ، والأمر المنسوبة إلى الزمان مثل هو ذى ونعته ، والآن وآنفا ليست هى من ذات الحركة فى شئ ، والزمان به لاج أن يؤخذ فى حد الحركة السريعة جزءا من الفصل ، والحركة لا تصلح أن تؤخذ كذلك بل تؤخذ على أنها جزء متقدم . فإنه يصلح أن يقال : إن السريع هو الذى يقطع مسافة أطول فى زمان أقصر ، ولا يصح أن يقال فى حركة أقصر . وحكم الحركة الأولى الفلكية هذا الحكم بعينه ، فإنها يصلح

(١) الشبه : الشبهة ط || ونقول : فنقول م .

(٥) شئ : ساقطة من د . || جزءان : خبران ط .

(٦) قالوا : وقالوا ط || ونحن : نحن ط || زمان : زمانا ط || أحسننا : أحسننا ، ط ، م || يستقصره :

يقصره ط .

(٧) المقاسات : المقاسة ب ، ساء ؛ بالمقاسات ط || المتلهى : المتلهى ب ، د || بالبطر : بالنظر م .

(٨) بالمركة لا يشعر : ساقطة من ط .

(٩) فقد : وقد ساء ؛ أو قد ط .

(١٠) شبيه : شبه م .

(١٢) زمان (الأولى) : زمانا ط ؛ حركة م || وأبطأ : إلا أبطأ ط .

(١٣) مختلفتان : ومختلفتان م .

(١٤) فصولها : فصولها م || ذى : ذام ؛ مثل ذى د || ونعته : أو بنته ط .

(١٥) يؤخذ : يوجد م .

(١٦) تؤخذ (الأولى والثانية) : يوجد ساء ، م

(١٧) ولا يصح : ولا يصلح ط || فى حركة : ساقطة من ساء . || أقصر ... يصلح : ساقطة من ساء .

أن يقال فيها إنها أسرع الحركات ، لأنها تقطع مع قطع الحركة الأخرى أعظم مع مافي هذا مما تكلم فيه بعد .  
وهذه المعية تدل على أمر غير الحركتين ، بل تدل على معنى ينسبان كلتاها إليه ويتساويان فيه ويختلفان في المسافة .  
وذلك المعنى ليس ذات أحدهما ، لأن الثاني لا يشارك الآخر في ذاته وبشاركة في الأمر الذي هما فيه معا

- ويمكن من هذا الموضوع أن يظهر فساد قول من جعل الأوقات أعرضا توقت لأغراض ، وذلك لأنهم لا يجعلون نفس ذلك العرض الحادث من حيث هو حركة أو سكون أو سواد أو بياض أو غير ذلك وقتا ، ولكن يضطرون إلى أن يقولوا إنه يصير وقتا بالتوقيت ، ويضطرون إلى أن يكون التوقيت يقرن وجود شيء آخر مع وجوده . وهذا الاقتران وهذه المعية يفهم منها ضرورة معنى غير معنى كل واحد من العرضين ، وكل مقترنين يقترنان في شيء وكل معين فيهما في أمر مامعا ، فإذا كان وجودهما معا أو وجود واحد منهما مؤقتا بأنه مع وجود الآخر ، فالمفهوم من المعية هو أمر مالمحالة ليس هو مفهوم أحدهما ، وهذه المعية مقابلة لمعنى أن لو تقدم أحدهما أرتأخر . وهذا الشيء الذي فيه المعية هو الوقت الذي يجمع الأمرين . فكل واحد منهما يمكن أن يحمل دالا عليه ، كما لو كان غير ذلك الأمر مما يقع في ذلك الوقت ، ولو كان ذلك الأمر في نفسه وقتا لكان إذا بقي مدة وهو واحد بعينه وجب أن تكون مدة البقاء وابتدائها وقتا واحدا بعينه . ونحن نعلم أن الوقت المؤقت هو حدين متقدم ومتأخر وأن المتقدم والمتأخر بما هو متقدم ومتأخر لا يختلف ، وبما هو حركة أو سكون أو غير ذلك يختلف . فليس كونه عرضا ككونه حركة أو سكونا ، هو كونه متقدما أو متأخرا أو معا ، بل حقيقة التقدم والتأخر والمعية أمر آخر ، هو حال الزمان .

وأما الحجة التي اعتمدها جاعلو الزمان حركة ، فهي مبنية على مقدمة غير مسلمة وذلك قولهم : إن كل ما يقتضى أن يكون في طبيعته شيء ماضٍ وشيء مستقبلي فهو زمان ، فإن هذا غير مسلم ، فإن كثيرا مما ليس بزمان

(٢) فيه : + معا ط .

(٣) ها : وهما ط .

(٤) الموضوع : الموضوع ط || قول : ساقطة من سا .

(٥) العرض : ساقطة من ط || سكون : كون ب ، د ، سا ، م || أو سواد : أو فساد م .

(٦) يقولوا ..... إلى أن : ساقطة من سا || يقرن : تقرين سا ، ط ؛ تقدير م .

(٧) الاقتران : الإقتران ط ؛ الاقتراق م || معنى (الثانية) : ساقط من م || مقترنين : مقترنين د ، سا ، م .

(٨) يقترنان : يقترنان د ، سا || فهما : فهما سا || منما : منما ط . || بأنه : فإنه سا .

(٩) بالمفهوم : بالمفهوم سا .

(١٠) فيه : منه سا || الذي (الثانية) : ساقطة من م || فكل : وكل د ، م || يمكن : ساقطة من د .

(١١) الأمر : الأمر ط .

(١٢) وابتدائها : ابتدؤها ط .

(١٣) فليس : ساقطة من م .

(١٤) هو : وهو ط .

(١٧) فإن هذا : لهذا م || بزمان : زمان سا .

هو ماضٍ ومستقبل ، وهو كالطوفان والقيامة ، بل يجب أن يكون مع هذا شرط آخر ، وهو أن يكون لذاته ماهو بحيث منه الشيء الذي هو نفس الماضي أو نفس المستقبل حتى تكون طبيعته الأمر الذي إذا قيس إلى أمر آخر كان لذاته حينئذ ماضياً أو مستقبلاً . والحركة إذا مضت لم يكن نفس وجودها حركة هي أنها ماضية ، بل تكون قد قارنت الماضي . ولذلك يصح أن يقال : حركة في زمان ماضٍ . ولا يجوز أن يقال حركة في حركة ماضية ، اللهم إلا أن يعنى في جملة الحركات الماضية ، وليس قصدنا هذا بل أن يكون الشيء مطابقاً لوجود ذلك الذي هو فيه .

وأما القائلون بأن الزمان هو دورة واحدة من الفلك ، فنبين إحاطته بأن كل جزء زمان : زمان وجزء الدورة ليس دورة . وأبعد من هذا كله ظن من ظن أن الزمان هو الفلك بقياس من هوجبتين في الشكل الثاني ، حتى أن إحدى المقدمتين فيه كاذبة وهي قوله وكل جسم في فلك : فإنه ليس كذلك ، بل الحق إن كل جسم ليس بفلك هو في فلك . وأما الذي في الزمان فلعله هو كل جسم مطلقاً فإن الفلك نفسه أيضاً في زمان على النحو الذي تكون الأجسام في الزمان عليه .

وإذ قد أشرنا إلى المذهب الباطلة في ماهية الزمان ، فحقيق بنا أن نشير إلى ماهية الزمان ، فيتضح لنا من هناك وجوده ويتضح حل الشبه المذكورة في وجوده .

(٢) طبيعته : طبيعة سا .

(٣) أنها : أنه د . (٤) ولذلك : وكذلك سا ، م .

(٨) دورة : بدورة ط || موجبتين : موجبتين سا . || الشكل : السطر سا .

(١٠) في (الثانية) : ساقطة من سا || الزمان : ساقطة من د ، سا .

(١٢) فيتضح : ثم يتضح ط .

(١٣) حل : حال د ، سا || الشبه : الشبه ط .

## [ الفصل الحادى عشر ]

### ك - فصل

#### فى تحقيق ماهية الزمان واثباتها

- فقول : إن من البين الواضح أنه قد يجوز أن يبتدى متحركان بالحركة وينتهي معا، وأحدهما يقطع مسافة أقل والآخر مسافة أكثر، إما لاختلاف البطء والسرعة، أو لتفاوت عدد السكونات المتخللة، كما يراه قوم ويجوز أن يبتدى اثنان ويقطعا مسافتين متساويتين لكن أحدهما ينتهى إلى آخر المسافة والآخر لم ينته وذلك للاختلاف المذكور، ويكون فى كل حال من الأحوال من مبتدأ كل حركة إلى منتهىها إمكان قطع تلك المسافة بعينها بتلك الحركة المعينة السرعة والبطء، والمعينة التركيب مع السكون، وإمكان قطع أعظم من تلك المسافة، بالأسرع منها أو الأقل مخالطة سكونات، وإمكان قطع أقل منها بالأبطأ من تلك أو الأكثر مخالطة سكونات، وإن ذلك لا يجوز أن يختاف البتة، فقد ثبت بين المبدأ والمنتهى إمكان محدود بالقياس إلى الحركة وإلى السرعة .
- وإذا فرضنا نصف تلك المسافة وفرضنا السرعة بعينها والبطء بعينه كان إمكان آخر بين ابتداء تلك المسافة ومنتهى نصفها إنما يمكن فيه قطع النصف بذلك السرعة والبطء، وكذلك بين هذا المنتهى النصف المفروض الآن وبين المنتهى الأول . فيكون الإمكان إلى النصف ومن النصف يشاويان ، فكل واحد منهما نصف الإمكان المفروض أولا ، فيكون الإمكان المفروض أولا منقسما .

(١) فصل : فصل ك ب ؛ الفصل الحادى عشر م .

(٤) فنقول : فنقول د ، م || قد : ساقطة من ط .

(٥) لاختلاف : الاختلاف م || أو لتفاوت : وإما لتفاوت سا ، ط ، م .

(٦) والآخر : + بعد د ، سا ، ط ، م .

(٧) مبتدأ : مبدء ط .

(٨) والمعينة : أو المعينة د ، سا ، ط .

(٩) أو الأقل : والأقل سا ، م || منها : ساقطة من سا || أو الأكثر : والأكثر سا ، م .

(١١) والبطء : أو البطء ط || إمكان : المبدأ والمنتهى م .

(١١-١٢) بعينه ..... والبطء : ساقطة من سا .

(١٢) يمكن : يكون م || بذلك : بذلك م || والبطء : وذلك البطء م || النصف : ساقطة من م .

(١٣) يشاويان : متساويان ب ، د ، سا : متساويين م || فكل : وكل د ، ط ، م .

(١٤) الإمكان (الأولى) : لإمكان د || فيكون : يكون م .

ولا عليك الآن أن يجعل هذا المتحرك شيئاً متحركاً بالحقيقة في المكان أو جزءه يفرضه لمتحرك بالوضع يشبه المتحرك في المكان، فإنه يفارق مماسة إلى مماسة بمماسات متصلة. أو موازاة إلى موازاة بموازيات متصلة وأن يسمى ما يقطعه مسافة كيف كان، فليس يخاف لذلك حكم فيما نحن بسبيله فنقول: إن هذا الإمكان قد صح أنه منقسم، وكل منقسم فمقدار أو ذو مقدار: فهذا الإمكان لا يعبر عن مقدار، فلا يخلو أن يكون مقداره مقدار المسافة أو مقدار آخر. ولو كان مقدار المسافة لكانت المتساويات في المسافة متساوية في هذا الإمكان، لكن ليس كذلك فهو إذن مقدار آخر. فلما أن يكون مقدار المتحرك أو لا يكون، لكنه ليس مقدار المتحرك، والإمكان المتحرك الأعظم أعظم في هذا المقدار، وليس كذلك، فهو إذن غير مقدار المسافة وغير مقدار المتحرك، ومن المعام أن الحركة ليست نفسها ذات هو المقدار نفسه، ولا السرعة والبطء ذلك. إذ الحركات في أنها حركات تتفق في الحركة. وتتفق في السرعة والبطء ويختلف في هذا المقدار. وربما اختلفت الحركة في السرعة والبطء واتفقت في هذا المقدار، فقد ثبت وجود مقدار لإمكان وقوع الحركات بين المتقدم والتأخر وقوعا يقتضى مسافات محدودة ليس مقدار المتحرك ولا المسافة ولا نفس الحركة. وهذا المقدار ليس يجوز أن يكون قائماً بنفسه. وكيف يكون قائماً بنفسه وهو منقسم مع مقداره. وكل منقسم فاسد، فهو في موضوع أو ذو موضوع. فهذا المقدار هو متعلق بموضوع ولا يجوز أن يكون موضوعه الأول مادة المتحرك لما يبيانه فإنه إن كان مقدار مادة بلا واسطة لكانت المادة تصوير به أعظم أو أصغر. فإذن هو في الموضوع بوساطة هيئة أخرى، ولا يجوز أن يكون بوساطة هيئة قارة كالبياض والسواد، وإلا لكان مقدار تلك الهيئة في المادة يحصل في المادة مقدارا ثابتا قاراً. فبقي أن يكون مقدار هيئة غير قارة، وهي الحركة من مكان إلى مكان أو من وضع إلى وضع بينهما مسافة مجرى عليها الحركة الوضعية، وهذا هو الذي نسميه الزمان.

وأنت تعلم أن الحركة يلحقها أن تنقسم إلى متقدم ومتأخر، وإنما يوجد فيها المتقدم ما يكون منها في المتقدم

(١-٢) أو جزء.... المكان : ساقطة من سا .

(٢) يفارق : يفارقه ط .

(٤) فمقدار : المقدار د || ذو : كيف سا .

(٥) الإمكان : المكان م .

(٦) لكن : ولكن ط || فلما : وإما د، سا || أو لا يكون .... المتحرك : ساقطة من م .

(٨) نفسها : بينهما ط؛ ساقطة من سا || إذ : أن م .

(٩) الحركة : الحركة ط، م || اختلفت : اختلف ط، م || الحركة في السرعة : السرعة في الحركة سا || والبطء : ساقطة من

سا، ط، م .

(١٠) فقد : وقد م || لإمكان : الإمكان د، م || محدودة : تحده ط .

(١١) المسافة : المسافات ط || وكيف : فكيف د، م .

(١٢) فهو : ساقطة من م .

(١٣) إن : لوب د || مقدار : مقداره ط . (١٤) أر أصغر : وأصغر ط .

(١٥) مقدار : مقداره ط . (١٦) هيئة : هيئته ط || غير : ساقطة من ب .

(١٨) المتقدم (الثانية) : المتقدم ط .

- من المسافة ، والتأخر ما يكون منها في التأخر من المسافة . لكنه يتبع ذلك أن المتقدم للحركة لا يوجد مع المتأخر منها ، كما يوجد المتقدم والمتأخر في المسافة معا، ولا يجوز أن يصير ما هو مطابق المتقدم من الحركة في المسافة متأخرا ولا الذي هو مطابق المتأخر منها متقدما ، كما يجوز في المسافة، فيكون للتقدم والتأخر في الحركة خاصية تلحقهما من جهة ماهما للحركة ، ليس من جهة ماهما للمسافة، ويكونان معدودين بالحركة، فإن الحركة بأجزائها بعد المتقدم والمتأخر ، فتكون الحركة لها عدد من حيث لها في المسافة تقدم وتأخر، ولها مقدار أيضا بإزاء مقدار المسافة. والزمان هو هذا العدد أو المقدار ، فالزمان عدد الحركة إذا انفصلت إلى تقدم متأخر ، لا بالزمان، بل في المسافة. وإلا لكان البيان تحديدا بالدور ، والذي ظن بعض المنطقيين أنه وقع في هذا البيان دور ، إذ لم يفهم هذا فقد ظن غلطا . وهذا الزمان هو أيضا لذاته مقدار لما هو في ذاته ذو تقدم وتأخر لا يوجد المتقدم منه مع المتأخر ، كما قد يوجد في سائر أنحاء التقدم والتأخر . وهذا هو لذاته يكون شيء منه قبل شيء، وشيء منه بعد شيء، وتكون سائر الأشياء لأجله بعضها قبل وبعضها بعد . وذلك لأن الأشياء التي يكون فيها قبل وبعد بمعنى أن القبل منها فابت والبعدها غير موجود مع القبل، إنما يكون كذلك لالنواتها، بل لوجودها مع قسمين من أقسام هذا المقدار فما يطابق منها جزءا هو قبل، قيل له إنه قبل، وما يطابق جزءا هو بعد ، قيل له إنه بعد . ومعلوم أن هذه الأشياء هي ذوات المتغير فيه فلا فابت فيه ولا لاحق. وهذا الشيء ليس يكون قبل وبعد لأجل شيء آخر ، لأنه لو كان كذلك لكان القبل منه إنما صار قبلها لوجوده في قبل شيء آخر ، فيكون ذلك الشيء أو شيء آخر ينتهي إليه التدرج آخر الأمر هو لذاته وقبل وبعد، أي لذاته يقبل الإضافة التي بها يكون قبل وبعد . ومعلوم أن ذلك الشيء هو الذي يقع فيه إمكان التغييرات على النحو المذكور وقوعا أوليا ويقع في غيره لأجله ، فيكون ذلك الشيء هو المقدار المقدر للإمكان المذكور تقديرا بذاته ويكون مانحن فيه لاغيره . فنحن إنما كنا جمعنا الزمان امما للمعنى الذي هو لذاته مقدار للإمكان المذكور ويقع فيه الإمكان المذكور وقوعا أوليا . فبين من هذا أن هذا المقدار المذكور هو

(١) ما يكون منها : منها ما يكون ط || المتقدم : المقدم د .

(٢) من الحركة : ساقطة من د .

(٣) منها : + فيها ط ، م || التقدم : التقدم ساء ، م ؛ المتقدم ط || والتأخر : والتأخر ط || خاصية : خاصة م || تلحقهما :

يلحقها ساء ، ط ، م . (٤) فإن : فإذن ط .

(٥-٦) والزمان ..... أو المقدار : ساقطة من م .

(٦) ومتأخر : أو متأخر ط || في المسافة : بالمسافة ط .

(٨) لذاته : الذي هو لذاته م || منه : منها ط ، م .

(١٠) فابت : ثابت ط || والبعدها : أو البعد م .

(١١) إنما : وإنما ط || لنواتها : لنواتها ساء || قسمين : قسم ساء ، ط ، م || يطابق : طابق ط .

(١٢) هي : + الأشياء ط || التغير : التغير ط .

(١٣) || فيه (الثانية) : ساقطة من م || لأنه : ساقطة من م .

(١٥) وبعد : وذو بعد ط .

(١٦) ويكون : + هو ط .

(١٨) فيبين : فيبين ط .

بمعينه الشيء الذى هو، لذاته يقبل إضافة قبل وبعد، بل هو بنفسه منقسم إلى قبل وبعد. ولست أعنى بهذا أن الزمان يكون قبل لا بإضافة بل أعنى أن الزمان لذاته تازمه هذه الإضافة وتلزم سائر الأشياء بسبب الزمان، فإن الشيء إذا قبل له قبل وكان ذلك الشيء غير الزمان، فكان مثل الحركة والإنسان وغير ذلك، كان معناه أنه موجود مع شيء هو مجال، تلك الحال يلزمها إذا قيست إلى حال الآخر إن كان الشيء بها قبل لذاته، أى يكون هذا للزوم له لذاته. فالمتقدم تقدمه أنه له وجود مع عدم شيء آخر لم يكن موجودا وهو موجود، فهو تقدم عليه إذا اعتبر علمه، وهو معه إذا اعتبر وجوده فقط، وفى حال ما هو معه فليس متقدما عليه وذاته حاصل فى الحالين وليس حال ما هو له متقدم هو حال ما هو مع، فقد يبطل منه لاحتمال أمر كان له من التقدم عندهما هو مع. فالمتقدم والتبعية معنى لهذا الذات، ليس لذاته ولا ثابت مع ثبات ذاته. وذلك المعنى مستحيل فيه أن يبقى مع الحالة الأخرى البتة استحالة لذاته، ويستحيل فيه أن يصبر مع. ومعلوم أن هذا الوجود لا يثبت له عند وجود الآخر، وأما الشيء الذى له هذا المعنى والأمر فلا يستحيل ذلك فيه، فإنه تارة يوجد وهو قبل، وتارة يوجد وهو معا، وتارة يوجد وهو بعد، وهو واحد بعينه. وأما نفس الشيء الذى هو قبل وبعد لذاته وإن كان بالقياس فلا يجوز أن يبقى هو بعينه، فيكون بعد، بعدما كان قبل، فإنه ما جاء المعنى الذى به الشيء بعد لإبطل ما هو به قبل، والشيء ذو هذا الأمر هو باق مع بطلان الأمر التمثل. وهذا الأمر لا يجوز أن تكون نسبتة إلى عدم فقط أولى وجود فقط، فإن نسبة وجود الشيء إلى عدم الشيء قد يكون تأخرا كما يكون تقدما، وكذلك فى جانب الوجود، بل هو نسبة إلى عدم مقارن أمرا آخر، إذا قارنه كان تقدما، وإن قارن غيره كأن تأخرا. والعلم فى الحالين عدم وكذلك الوجود، وكذلك نظيره يقارن المنسوب، لأن المنسوب أيضا منسوب إليه بالعكس، وله ذلك الحكم. وهذا الأمر هو زمان، أو نسبة إلى زمان، فإن كان زمانا فذلك مانقوله، وإن كان نسبة إلى الزمان فتكون قبليتها لأجل الزمان

- (١) ولست : لست د ، سا ، ط ، م .  
(٢) فكان : وكان د ، ط ، م .  
(٣) مجال : بمجال ط || أى : أن م .  
(٤) تقدمه : تقدم م .  
(٥) متقدما : مقدما || الحالين : الحال م . (٧) له : ساقطة من ط .  
(٨) ولا ثابت : ولا ثابتا ط ، م || البتة : ساقطة من م .  
(٩) له : + فإنه سا ، ط ، م || مع ومعلوم ... الآخر : ساقطة من سا || الآخر : + قبله سا ، + قبل ط .  
(١٠) معا : مع م .  
(١١) وإن : فإن م || بالقياس : + له قبل وبعد ط .  
(١٢) بعد بعد : بعد الوجد ط ؛ بعدا بعدم || يطل ما هو به : باطل به هو د .  
(١٣) الأمر (الأولى) : ساقطة من م || هو : ساقطة من ط || الأمر (الثانية) : أمر ط .  
(١٤) وجود الشيء إلى عدم الشيء : وجود وجود الشيء د .  
(١٥) أمرا : أمر ط || تقدما : مقدما سا ؛ متقدما م || وإن : فإن ط .  
(١٦) أيضا منسوب : ساقطة من د . || بالعكس : وبالعكس ط || وله ذلك : ولو كان فله ذلك به ، د  
(١٧) كان : كانت سا || نسبة (الثانية) : نسبتة ط || الزمان (الأولى) : زمان ط || قبليتها : قبليتها مع + ما ط .

ويرجع الأمر إلى أن هذه القبليّة البعدية أول موضوعهما الزمان . فالزمان لذاته يعرض له قبل وبعد، بل الذى يعرض له قبل وبعد لذاته هو الذى نسميه الزمان، إذ قد بينا أنه لذاته هو مقدار الإمكان المشار إليه، ولما صح أن الزمان ليس مما يقوم بذاته، وكيف يكون مما يقوم بذاته وليس له ذات حاصلة وهو حادث وفاسد، وكل ما يكون مثل هذا فوجوده متعلق بالمادة، فيكون الزمان ماديا، ومع أنه ماضى موجود فى المادة بتوسط الحركة فإن لم تكن حركة ولا تغير لم يكن زمان، فإنه كيف يكون زمان ولا يكون قبل وبعد، وكيف يكون قبل وبعد إذا لم يحدث أمر فأمر، فإنه لا يكون بعد وقبل معا، بل يبطل الشئ الذى هو قبل من حيث هو قبل، لأنه يحدث الشئ الذى هو بعد من حيث هو بعد، فإن لم يكن اختلاف وتغير ما بأن يبطل شئ أو يحدث شئ لا يكون أمر هو بعد إذ لم يكن قبل ، أو أمر هو قبل إذ ليس بعد .

- فإذن الزمان لا يوجد إلا مع وجود مجدد حال ويجب أن يستمر فى ذلك التجدد وإلا لم يكن زمان أيضا، لأنه إذا كان أمر دفعة ثم لم يكن شئ البتة حتى كان شئ آخر دفعة لم يتخل إما أن يكون بينهما إمكان مجدد أمور ١٥ أو لا يكون فإن كان بينهما إمكان مجدد أمور فيكون فيما بينهما قبل وبعد ، والقبل والبعد إنما يتحقق بتجدد أمور، وفرضنا أنه ليس هناك مجدد أمور، هذا خلف. وإن لم يكن بينهما هذا الإمكان فهما متلاصقان، فلا يتخلو إما أن يكون ذلك الالتصاق مستمرا أو لا يكون، فإن كان مستمرا فقد حصل ما فرضناه على أنه محال مستتبع استحالته بعد ، وإن كان منقطعا عاد الكلام من رأس. فيجب ضرورة إن كان زمان أن يكون مجدد أحوال . إما على التلاصق وإما على الاتصال، فإن لم تكن حركة لم يكن زمان. ولأن الزمان كما قلنا مقدار وهو متصل ١٥ محاذ لامتصاص الحركات والمسافات، فله لامحالة فصل متوهم وهو الذى يسمى الآن .

(١) موضوعها : موضوعها د ، سا .

(٢) ولما : لا سا .

(٣) يكون ما : ساقطة من م . (٤) مثل : يمثل م || فوجوده : بوجوده سا .

(٥) زمان ( الثانية ) : ساقطة من سا .

(٦) فأمر : ساقطة من م .

(٧) من حيث هو بعد : ساقطة من د || ما : ساقطة من سا ، ط ، م .

(٨) أو أمر هو قبل : ساقطة من م .

(١٠) شئ ( الأولى ) : الشئ د || حتى كان : حتى إذا كان سا .

(١٢) متلاصقان : ملتصقان سا ، م .

(١٥) التلاصق : التلاحق نبح . (١٦) الاتصال : الاتصال سا .

ل - فصل

ل بیان امر الآن

- نقول، إن الآن يعلم من جهة العلم بالزمان، فإن الزمان لما كان متصلا فله محالة فصل، يتوهم وهو الذى يسمى الآن، وهذا الآن ليس موجودا البتة بالفعل بالقياس إلى نفس الزمان، وإلا لقطع اتصال الزمان، بل إنما وجوده على أن يتوهمه الوهم واصلا فى المستقيم الامتداد، والواصل لا يكون موجودا بالفعل فى المستقيم الامتداد من حيث هو واصلا، وإلا لكانت كما نبين بعدواصلات بلانهاية، بل إنما يكون بالفعل لوقطع الزمان ضربا من القمطع. ومحال أن يقطع اتصال الزمان، وذلك لأنه إن جعل للزمان قطع، لم يخل إما أن يكون ذلك القمطع فى ابتداء الزمان أوانتهائه. فإن كان فى ابتداء الزمان، وجب من ذلك أن يكون ذلك الزمان، لا قبل له، وإذا كان لا قبل له فيجب أن لا يكون معلوما ثم وجد فإنه إذا كان معلوما ثم وجد يكون وجوده بعد عدمه، فيكون عدمه قبل وجوده، فيكون له قبل ضرورية، ويكون ذلك القبل معنى غير العدم الموصوف به على النحو الذى قلنا فى هذا الموضع. فيكون الشئ الذى به يقال هذا النوع من القبلية حاصلًا زلا هذا الزمان، فيكون هذا الزمان قبله زمان يكون متصلا به، ذلك قبل وهذا بعد، وهذا الفصل يجمعهما وقد فرض فاصلا، وهذا خلف. وكذلك إن فرض فاصلا على أنه نهاية. لم يخل إما أن يكون بعده إمكان وجود شئ أو لا يكون، فإن كان لا يمكن بعده أن يوجد شئ ولا واجب الوجود حتى يستحيل أن يوجد شئ مع عدم ما انتهى إليه من النهاية، فقد ارتفع أن يكون وجود واجب واجبا، وارتفع الإمكان المطلق والوجود الواجب. والإمكان المطلق لا يرتفع، وإن كان بعده ذلك، فاه

(١) فصل ١٢ ب؛ الفصل الثانى عشر م .

(٥) موجودا : بوجود ط .

(٦) واصلا : فاصلا د، ط || المستقيم : مستقيم د، س، ط، م || والواصل : والفاصل د؛ فالواصل س؛ فالفاصل ط || والواصل

... الامتداد : ساقطة من م .

(٧) واصل : فاصل د، ط || واصلات : فاصلات د، ط .

(٨) للزمان قطع : الزمان قطعة م || القمطع : قطع ط || الزمان (الأولى) : زمان م .

(٩) أو انتهائه : أو فى انتهائه ط، م || وإذا : فإذا ط .

(١١) به : ساقطة من س، ط، م .

(١٢) وهذا خلف : هذا خلف ط، م .

(١٥-١٦) حتى ... واجبا : ساقطة من س .

(١٦) واجب : شئ ط || وارتفع : فارتفع ط || المطلق : ساقطة من د، س، م || لا يرتفع : ويرتفعان ط .

بعد فهو قبل، فالآن واصل لافاصل، فالزمان لا يكون له آن بالفعل موجودا بالقياس إلى نفسه، بل بالقوة، أعنى به القوة القريبة من الفعل، وهو أن الزمان يتبها أن يفرض فيه الآن دائما إما بفرض الفاعض أو عوافة الحركة حدا مشتركا غير منقسم، كبدأ طواع أو غروب أو غير ذلك. وذلك بالحقيقة ليس إحداث فصل في ذات الزمان نفسه، بل في إضافته إلى الحركات، كما يحدث من الفصول الإضافية في المقادير الأخر، كما يفصل جزء جسم من جزء آخر بموازاة أو عماسة أو فرض فارض، من غير أن يكون قد حصل فيه بالفعل فصل في نفسه بل حصل فيه فصل مقيما إلى غيره. وهذا الآن إذا حصل بهذه النسبة فليس يكون علمه إلا في جميع الزمان بعده. وقول القائل إنه إما أن يفسد في آن يليه أو آن لا يليه، هو بعد أن يسلم أن له فسادا مبتدأ في آن بلا ابتداء فساده هو في طرف الزمان الذي هو في جميعه يعدم، فإنه لا يفهم من الفساد غير أن يكون الشيء معلوما بعد وجوده. ووجوده في هذا الموضع هو أنه طرف الزمان الذي هو فيه معلوم. كأنك قلت إنه في طرف الزمان الذي هو معلوم فيه موجود، وليس لفساده مبدأ فساد هو أول آن فسد فيه، بل بين وجوده وعده فصل هو وجوده لا غير. وأنت ستعلم أنه ليس للمتحرك والسكن والمتكون والفاسد أول آن هو فيه متحرك أو ساكن أو متكون أو فاسد، إذ الزمان منقسم بالقوة إلى غير النهاية. والذي يظن من أنه يمكن أن يقال على هذا أن الآن إما أن يعلم قليلا قليلا فيمتدأ أخذه إلى العدم مدة أو يعلم دفعة، فيكون هدمه في آن هو قول يحتاج أن يبين فساده.

نقول : إن المعلوم أو الموجود دفعة بمعنى الذي يحصل في آن واحد، ليس لازما للمقابل الذي يعدم قليلا قليلا أو الذي يوجد قليلا قليلا، بل هو أحص من ذلك المقابل. وذلك المقابل هو الذي ليس يذهب إلى الوجود أو إلى العدم أو الاستحالة أو غير ذلك قليلا قليلا، وهذا يصدق على ما يقع عليه دفعة، ويصدق على الأمر الذي يكون في جميع زمان ما معلوما، وفي طرفه الذي ليس بزمان موجودا، أو الأمر الذي يكون في جميع زمان ما موجودا وفي طرفه الذي ليس بزمان معلوما. فإن هذين ليسا يوجدان أو يعلمان قليلا قليلا، والأول أيضا

(١) موجودا : موجود م . (٢) به : ساطقة من سا، ط، م || القوة : ساطقة من ب .

(٣) كبدأ : كبدأ ط .

(٤) من : في سا || الأخر : الأول ط .

(٦) فيه : + بالفعل ط .

(٧) أو آن : وآن د || يسلم : يتسلم ب ، سا || فسادا : فساد ب ، سا . (٨) هو (الثانية) : وهو م || في (الأولى) : ساطقة من م

|| يعلم : معلوم هاش د .

(٩) أنه : أن د .

(١٠) لفساده : إفساده سا .

(١١) ستعلم : تعلم ط || فيه : ساطقة من م .

(١٢) إذ الزمان : فالزمان سا || منقسم : ينقسم سا ، ط || أن (الأولى) : ساطقة من م .

(١٣) أعده : أعدا ط ، م .

(١٤) المقابل : لقابل ط .

(١٥) وذلك المقابل : ساطقة من م .

(١٧) معلوما .... زمان ما : ساطقة من سا .

(١٧-١٨) أو الأمر .... موجودا : ساطقة من م .

كذلك وهو الذى يكون وجوده أو عدمه فى آن. لكن هذا الوجه يباين ذلك الوجه الأول، لأن الوجه الأول قد فرض فيه الحكم فى أن الزمان الذى هو نهايته بالذات، كالحكم فى جميع الزمان، وفى هذا الوجه قد فرض الحكم فى الآن مخالفا للحكم فى الزمان من غير أن يوضع آن بعد الآن المخالف، وإلا لوقعت مشافهة بين آتات، ولكان ذلك الآن هو الطرف بالذات وليس كلامنا فى أن هذا الوجه الثانى يصح وجوده أولا يصح، فإننا لا نتكلم فيه من حيث يصدق بوجوده، بل نتكلم فيه من حيث هو محمول عليه سلب ما، وذلك السلب هو أنه ليس يوجد أويعدم قليلا قليلا، وله فى ذلك شريك. فذلك الشريك أخص من هذا السلب، والأخص لا يلزم الأعم، وليس يجب أن يكون الشئ من حيث يتصور موضوعاً ومحمولاً بحيث يصدق بوجوده أولا يصدق، قد علم هذا فى صناعة المنطق: فإذا كان قولنا ليس يوجد أويعدم قليلا قليلا، أعم من قولنا يوجد دفعة، أويعدم دفعة، بمعنى أنه يكون حاله ذلك فى آن مبتدأ فليس قول القائل إنه إما أن يكون قليلا قليلا أو يكون دفعة بهذا الوجه، صادقا صدق المنفصل المحيط بطرفى التقيض أو المحيط بتقيض، وما يلزم نقيضه وأيضا فإن مقابل ما يوجد دفعة هو ما لا يوجد دفعة، أى لا يوجد فى آن مبتدأ. وليس يلزمه لاحالة أنه يوجد أو يعدم قليلا قليلا، بل قد يصدق معه الذى يحسب الوجه المذكور، اللهم إلا أن يعنى بالموجود دفعة الذى لا يوجد آن إلا وهو فيه حاصل الوجود، ولا يوجد آن هو فيه بعدى السلوك، وكذلك فى المعلوم دفعة بحسبه، فإن كان عنى هذا، كان هذا لازم المقابل وصحت التقيضية، ولكن لم يجب أن يكون وجوده المبتدأ دفعة أو عدمه. وههنا شئ وإن كان لا يليق بهذا الموضع فينبغي أن نذكره ليكون سبيلا إلى تحقيق ما قلناه، وهو أنه بالحرى أن نتعرف لنعرف هل الآن المشترك بين زمانين فى أحدهما الأمر بحال وفى الآخر بحال أخرى، قد تخلو الأمر فيه عن الحالين جميعا، أو يكون فيه على إحدى الحالين دون الأخرى: فإن كان الأمران فى قوة المتناقضين كالماس وغير الماس والموجود والمعلوم وغير ذلك، فمحال أن تخلو الشئ فى الآن المفروض عنهما جميعا، فيجب أن يكون لاحالة على أحدهما، فليت شعرى على أيهما يكون.

فتقول إن الأمر الموجود لا محالة يرد عليه أمر فيعدمه فلا تخاو إما أن يكون ذلك الوارد مما يصح وروده

(١) ذلك : ساقطة من سا || لأن : + فى سا .

(٢) فرض : يفرض هاشم د .

(٣) آن : آتات ؛ آتاء م || المخالف : المخالفة م || مشافهة : مشافهة سا .

(٤) قليلا قليلا : قليلا د || فذلك : بذلك سا .

(٥) بوجوده : وجوده سا .

(٦) إنه : ساقطة من م || بهذا : وبهذا م || صادقا : صادق ط .

(٧) هو : ساقطة من م || وكذلك : ولذلك ب || بحسبه : بحسب د ، م || لازم : باللازم د .

(٨) شئ : + آخر هو ط .

(٩) تحقق : تحقيق ط ، م || زمانين : الزمانين ط .

(١٠) فيه (الأول) : ساقطة من م || أو يكون : أن يكون م || إحدى : أحد د ؛ ساقطة من سا .

(١١) الأمران : الآخر د || فمحال : فيمحال م .

(١٢) فيعدمه : ساقطة من سا || ذلك : + الشئ د ، ط ، م .

- في آن، وهو الشيء الذي تشابه حاله في أي آن أخذت في زمان وجوده، ولا يحتاج في آن يكون إلى آن يطابق مدة. وما كان هكذا فالشيء في الفصل المشترك موصوف به، كالماسة وكالتريبع وغير ذلك من الهيات القارة التي يتشابه وجودها في كل آن زمان وجودها. وإما أن يكون الشيء بخلاف هذه النصفة فيقع وجوده في زمان ولا يقع في آن فيكون وجوده في الزمان الثاني وحده، والآن الفاصل بينهما لا يحتمله، فتكون فيه مقابلة مثل المفارقة وترك الماسة والحركة. فمن ذلك ما يجوز أن تشابه حاله في آتات من زمانه دون آتات الوقوع ابتداء ومنه ما لا يجوز أن تشابه حاله البتة. أما الذي يجوز فمثل اللاماسة التي هي المبانية، فإنها لا تقع إلا بحركة واختلاف حال ولكنها تثبت لاماسة، بل مبانية زمانا تشابه فيه. وإن اختلفت أحوالها من جهات أخرى، فليس ذلك من جهة أنهما مبانية ولا ماسة، وأما الذي لا يجوز ذلك فيه فكالحركة، فإنها لا تشابه حالها في آن من الآتات، بل يكون في آن من الآتات، بل يكون في كل آن مجدد قرب وبعد جديد ههنا من أحوال الحركة. فالشيء غير المتحرك إذا تحرك والماس إذا لم يماس فالآن الفاصل بين زمانيه. إذ لا ابتداء مفارقة فيه ولا حركة، ففيه ماسة وعدم حركة. وهذا وإن كان خارجا عن غرضنا، فإنه نافع فيه وفي مسائل أخرى. فهذا الذي تكلمنا فيه هو الآن المنقوف بالماضى والمستقبل كأنه حدث زمان، فحد بعد حصوله بهذا الآن. وقد يتوهم أن آخر على صفة أخرى فكما أن طرف المتحرك وليكن نقطة ما يفرض بحركته وسيلانه مسافة ما: بل خطأ ما، كأنه أعنى ذلك الطرف هو المنقل، ثم ذلك الخط يفرض فيه نقط لا الفاعلة للخط، بل المتوهمه واصلة له كذلك، يشبه أن يكون في الزمان وفي الحركة بمعنى القطع شيء كذلك، وشيء كالنقط الداخلة في الخط التي لم تفعله، وذلك إنه يتوهم منتقل وجد في المسافة وزمان، فالمنتقل بفعل نقله متصلة على مسافة متصلة يطابقه زمان متصل. فكان المنتقل، بل حالته التي تازمه في الحركة هو طرف غير منقسم فعال بسيلانه اتصالا يطابقه من المسافة نقطة ومن الزمان آن، فإنه لا يكون معه لاخط المسافة، فقد خلفه ولا الحركة بمعنى القطع، فقد انقضت، ولا الزمان، فقد سلف، إنما يكون معه من كل واحد

(٢) به : ساقطة من سا .

(٣) الصفة : القصة د || ولا يقع : فلا يقع م .

(٤) بينهما : + لامعالة ط.

(٥) ابتداء : + منه سا، ط .

(٦-٥) في آتات ..... حاله : ساقطة من سا . || مالا يجوز : لا يجوز م

(٦) أما : وأما ط .

(٧) تثبت : لا تثبت سا || اختلفت : اختلف ب، د، سا، ط || جهات : جهة ط، م .

(٨) أنهما : أنهما || فكالحركة : وكالحركة د .

(٩) غير : الغير ب، د، سا، ط .

(١٠) يماس : يماس ط .

(١٤) نقط : نقطة د، ط || الفاعلة : الفاعل ط || واصلة : حاصلة ط .

(١٥) كالنقط : كالنقطة د، ط || في الخط : ساقطة من م || التي : الذي سا || تفعله : + بل المتوهمه بمد حدوث الخط ط .

(١٦) نقلة : ساقطة من م || حل مسافة متصلة : ساقطة من ط . || يطابقه : وطابقه د || فكان : كان د، وكان م .

(١٧) فعال : فعالا ؛ فقال م || بسيلانه : لسيلانه ط .

طرف له غير منقسم انقسامه، فيكون معه دائما من الزمان الآن، ومن القطع الشيء الذي بينا أنه بالحقيقة هو الحركة مادام الشيء يتحرك، ومن المسافة الحد إمانقطة وإما غير ذلك. وكل واحد من هذه نهاية، والمتنقل أيضا نهاية لنفسه من حيث انتقل، كأنه شيء ممتد من المبدأ في المسافة إلى حيث وصل. فإنه من حيث هو متنقل شيء ممتد من المبدأ إلى المنتهى، وذاته الموجودة المتصلة الآن حد ونهاية لذاته من حيث قد انتقل إلى هذا الحد، فحرى بنا أن ننظر هل كما أن المتنقل ذاته واحدة وبسيلانه فعل ما هو حده ونهايته وفعل المسافة أيضا، كذلك في الزمان شيء هو الآن يسبيل فتكون هي ذاتا غير منقسمة من حيث هو هو، وهو بعينه باق من حيث ذلك، وليس باقيا من حيث هو الآن، لأنه إنما يكون أنا إذا أخذ محددًا للزمان كما أن ذلك يكون متنقلا إذا كان محددًا لما محده ويكون في نفسه نقطة أو شيئا آخر. وكما أن المتنقل يعرض له من حيث هو متنقل أن يمكن أن يوجد مرتين بل هو يفوت بفوات انتقاله كذلك الآن من حيث هو أن لا يوجد مرتين لكن الشيء الذي لأمر ما صار أتاعسى أن يوجد مرارا كما أن المتنقل من حيث هو أمر عرض له الانتقال عسى أن يوجد مرارا، فإن كان شيء مثل هذا موجودا فيكون حقا ما يقال إن الآن يفعل بسيلانه الزمان ولا يكون هذا الآن هو الذي يفرض بين زمانين يصل بينهما، كما أن النقطة المتوهمة فاعلة بحركتها مسافة هي غير نقطة المسافة المتوهمة فيه فإن كان لهذا الشيء وجود فهو وجود الشيء مقرونا بالمعنى الذي حققنا فيما سلف أنه حركة، من غير متقدم ولا متأخر ولا تطبيق. وكما أن كونه ذا أين إذا استمر سائلا في المسافة أحدث الحركة، كذلك كونه ذا ذلك المعنى الذي سميناه الآن إذا استمر في متقدم الحركة ومتأخرها أحدث الزمان. فنسبة هذا الشيء إلى المتقدم والمتأخر هي كونه أنا، وهو في نفسه شيء يفعل الزمان، وبعد الزمان بما يحدث إذا أخذنا من حدودها، فيحدث تقدمات وتأخرات معدودة، كالنقط تعد الخط بأن تكون كل نقطة مشتركة بين خطين بإضافتين، والعماد الحقيقي هو الذي هو أول معط للشيء وحدة ومعط لعدد الكثرة والعدد بالتكرير. فالآن الذي بهذه الصفة يعد الزمان فإنه مالم يكن أن لم يعد الزمان،

- (٢) وكل : فكل م .  
(٣) لنفسه : نفسه م || ممتد : ساقطة من سا ، م .  
(٤) قد : ساقطة من ط .  
(٥) وبسيلانه : فيسيلانه سا ؛ وسيلانه م .  
(٦) هو : ساقطة من م || هي : هو ط .  
(٧) الآن : آن ط || محددًا : محدد ط .  
(٩) هو ( الثانية ) : ساقطة من ط .  
(١٠) هو : هو هو ط || شيء : بشئ ط .  
(١١) موجودا : موجود ط || بسيلانه : لسيلانه د || يفرض : يعرض م || يصل : فصل سا .  
(١٣) الشيء : لشيء ط .  
(١٤) الحركة : بالحركة م .  
(١٥) فنسبة : فيشبه م .  
(١٦) وبعد الزمان : ساقطة من م || أخذ : أخذنا د ، ط ، م . || تقدمات : + أخرى د .  
(١٧) كالنقط : كالنقطة د ، ط || بإضافتين : ساقطة من سا .  
(١٨) وحدة : الوحدة ط || فالآن : لأن م || الذي : + هو ط ، م . || يعد ( الثانية ) : يبعد ب ، سا ، م ؛ يتعد د . ط .

والمتقدم والمتأخر يعد الزمان على الوجه الثاني، أى بأنه جزوة، وبمحصل جزته بوجود الآن، ولأن المتقدم والمتأخر أجزاء الزمان، وكل جزء منه من شأنه الانقسام كأجزاء الخط، فالآن أولى بالوحدة، والوحدة أولى بالتعديد، فالآن يعد على الجهة التى تعد النقطة ولا يتقسم، والحركة تعد الزمان بأن نوجد المتقدم والمتأخر بسبب المسافة، فبمقدار الحركة يكون عدد المتقدم والمتأخر، فالحركة تعد الزمان على أنها توجد عدد الزمان وهو المتقدم والمتأخر، والزمان يعد الحركة بأنه عدد لها نفسها. مثال هذا أن الناس لوجودهم هم أسباب وجود عددهم الذى هو مثلاً عشرة، ولو لوجودهم وجدت عشريتهم، والعشرية جعلت الناس لوجودهم أشياء، بل معدودين، أى ذوى عدد. والنفس إذا عدت الناس كان المعدود ليس هو طبيعة الإنسان، بل العشرية التى حصلها افتراق طبيعة الإنسان مثلاً فالنفس بالإنسان تعد العشرية، فكذلك الحركة تعد الزمان على المعنى المذكور. ولولا الحركة بما يفعل فى المسافة من حدود التقدم والتأخر لما وجد للزمان عدد، لكن الزمان يقدر الحركة، والحركة تقدر الزمان، والزمان يقدر الحركة على وجهين: أحدهما أنه يجعلها ذا قدر، والثانى أنه يدل على كمية قدرها والحركة تقدر الزمان على أنها تدل على قدره بما يوجد فيه من المتقدم والمتأخر، وبين الأمرين فرق. أما الدلالة على القدرة فتارة تكون مثل ما يدل المكيال على الكيل، وتارة تكون مثل ما يدل الكيل على المكيال، وكذلك تارة تدل المسافة على قدر الحركة، وتارة الحركة على قدر المسافة، فيقال تارة مسيرة فرسخين، وتارة مسافة رمية لكن الذى يعطى المقدار للتأخر هو أحدهما، وهو الذى هو بذاته قدر. ولأن الزمان متصل فى جوهره صلح، أن يقال طويل وقصير ولأنه عدد بالقياس إلى المتقدم والمتأخر على ما أوضحناه صلح أن يقال: قليل وكثير. وكذلك الحركة فإنها يعرض لها اتصال وانفصال، فيقال عليها خواص المتصل وخواص المنفصل، لكن يعرض ذلك لها من غيرها، والذى هو أخص بها السريع والبطي، فقد دللنا على نحو وجود الآن بالفعل إن كان له وجود بالفعل، وعلى نحو وجوده بالقوة.

(١) ويحصل : ومحصل م .

(٢) أجزاء : آخر سا || منه : فيه م || والوحدة : ساقطة من م .

(٣) والحركة : فالحركة ط || فبمقدار : ومقدار سا .

(٤) تعد الزمان : ساقطة من سا .

(٥) لها نفسها : له نفسه سا ، م || هم : ساقطة من م || عشرة : العشرة م .

(٦) ولو لوجودهم : فلوجودهم ط ، م || وأشياء : أشياء م || معدودين : معدودين م .

(٧) العشرية : العشرة م .

(٨) بالإنسان : الإنسانية ط || العشرية : العشرة د || الحركة : بالحركة سا ، ط ، م .

(٩) للزمان : الزمان م || يقدر (الإولى) : يعد د .

(١٠-١١) أنها تدل : أنه يدل م .

(١١) والمتأخر : المتأخر د || تكون : ساقطة من د || مثل : مثلاً ط .

(١٢) وكذلك : ولذلك سا .

(١٤) بذاته : بداية د || صلح : صلح ب ، د .

(١٥) صلح : صلح ب ، د . (١٦) يقال : فقال م || والذى : الذى د || هو : ساقطة من سا .

في حل الشكوك المقولة في الزمان واتمام القول في مباحث  
زمانية مثل الكون في الزمان والكون لا في الزمان وفي  
الدهر والسرمد ونعته وهوذا وقبيل وبعيد والقديم

فأما الزمان فإن جميع ما قبل في أمر إعدامه وأنه لا وجود له، فهو مبنى على أن لا وجود له في الآن. وفرق بين أن يقال لا وجود له مطلقا، وبين أن يقال لا وجود له في آن حاصلا. ونحن نسلم ونصحح أن الوجود المحصل على هذا النحو لا يكون للزمان إلا في النفس والتوهم، وأما الوجود المطلق المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له، فإنه إن لم يكن ذلك صحيحا له، صدق سلبه، فصدق أن نقول: إنه ليس بين طرفي المسافة مقدار إمكان الحركة على حد من السرعة يقطعها، وإن كان هذا السلب كاذبا، بل كان للحركة على ذلك الحد من السرعة مقدار فيه يمكن قطع هذه المسافة، ويمكن قطع غيرها بأبطأ وأسرع على ما قد بينا قبل. فالإثبات الذي يقابله صادق، وهو أن هناك مقدار هذا الإمكان، والإثبات دلالة على وجود الأمر مطلقا، وإن لم يكن دالا على نحو وجوده محصلا في آن أو على جهة ما. وليس هذا الوجه له بسبب التوهم، فإنه وإن لم يتوهم، كان هذا النحو من الوجود وهذا النحو من الصدق حاصلا. ومع هذا فيجب أن يعلم أن الموجودات منها ماهي متحققة الوجود محصلته. ومنها ماهي أضعف في الوجود. والزمان يشبه أن يكون أضعف وجودا من الحركة ومجانسا لوجود أمور بالقياس إلى أمور، وإن لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا، بل قد تلمز به الإضافة. ولما كانت المسافة موجودة، وحلود

(١) فصل : فصل ١٣ ؛ الفصل الثالث عشر م .

(٥) وقبيل وبعيد : وقيل وبعدم || والقديم : والتقديم م .

(٦) فأما : أما ط .

(٨) وأما أما سا || المقابل : المقابل سا .

(٩) بين : ساقطة من م || إمكان : ساقطة من د || الحركة : الحركة د ، ط ؛ بحركة سا .

(١٠) وإن كان : ساقطة من د || وإن : وإذا ط .

(١١) بأبطأ : ساقطة من م || وأسرع : أو أسرع ط .

(١٢) يكن : يمكن م || دلالة : دالا ط || عل : + نحو ط .

(١٤) محصله : ومحصله ط .

(١٥) أمور : أمر د .

(١٦) الإضافة : + من حيث كونه مقدار الشيء وكونه زمانا غير كونه مقدارا ط .

المسافة موجودة، صار الأمر الذى من شأنه أن يكون عليها ومطابقا لها أو قطعاً لها أو مقدار قطع لها نحو من الوجود، حتى إن قيل إنه ليس له البتة وجود، كذب. فإن أريد أن يجعل للزمان وجود لاعلى هذه السبيل، بل على سبيل التحصيل، لم يكن إلا فى التوهم. فإذن المقدمة المستعملة فى أن الزمان لا وجود له ثابتاً، معناه لا وجود له فى آن واحد مسلمة. ونحن لا نمتنع أن يكون له وجود، وليس فى آن، بل وجوده على سبيل التكون بأن يكون أى آتين فرضتهما كان بينهما الشئ الذى هو الزمان، وليس فى آن واحد البتة.

وبالحملة طلبهم إن الزمان إن كان موجوداً فهو موجود فى آن أو فى زمان أو طلبهم متى هو موجود. مما ليس يجب أن يشتغل به، فإن الزمان موجود لاقى آن ولا فى زمان ولا له متى، بل هو موجود مطلقاً وهو نفس الزمان، فكيف يكون له وجود فى زمان. فليس إذن قولهم: إن الزمان إما أن لا يكون موجوداً أو يكون موجوداً فى آن أو يكون وجوده باقياً فى زمان، قولاً صحيحاً، بل ليس مقابلاً قولنا: إنه ليس بموجود، هو أنه موجود فى آن، أو موجود باقياً فى زمان، بل الزمان موجود ولا واحد من الوجودين، فإنه لاقى آن ولا باقياً فى زمان وما هذا إلا كمن يقول: إما أن يكون المكان غير موجود أو يكون موجوداً فى مكان أو فى حد من مكان. وذلك لأنه ليس يجب إما أن يكون موجوداً فى مكان أو فى جزء مكان، وإما غير موجود بل من الأشياء ما ليس موجوداً البتة فى مكان، ومن الأشياء ما ليس البتة موجوداً فى الزمان. والمكان من جملة القسم الأول. والزمان من جملة القسم الثانى، وستعلم هذا بعد. والذى قيل: إنه إن كان للزمان وجود يجب أن يتبع كل حركة زمان فتكون كل حركة تستتبع زماناً، فالجواب عن ذلك أنه فرق بين أن يقال: إن الزمان مقدار لكل حركة، وبين أن يقال إن إنبته متعلقة بكل حركة، وأيضاً فرق بين أن يقال: إن ذات الزمان متعلقة بالحركة على سبيل العروض

(١٦-١) المسافة ... العروض : ساقطة من ب .

(٢) له : ساقطة من د ، ط || لاعلى : لإعلى ط || هذه : هذا د ، سا ، ط .

(٣) لاوجود : ولاوجود سا ، م .

(٤) التكون : الذى يكون د ، سا ؛ الكون م .

(٦) متى : فسئ سا ، ط .

(٧) آن ولا فى زمان : لاقى زمان م || فى (الثانية) : ساقطة من د .

(٨) لا يكون : يكون م .

(١٠) فى آن أو موجود باقياً : ساقطة من م || الوجودين : الموجودين م .

(١١) أو فى حد من مكان : أو فى جزء من مكان د ؛ أو فى حد م ؛ ساقطة من سا .

(١٢) إما أن يكون : أن يكون ما د ؛ أن يكون إما سا || أو فى جزء مكان : أوحد مكان سا ، م ؛ أو فى حد مكان ط .

(١٣) البتة : ساقطة من ، د ، سا .

(١٥) أنه : بأنه ط .

(١٦) يقال : نقول سا ، ط ، م .

لها، وبين أن يقال : إن ذات الحركة متملق بها الزمان على سبيل أن الزمان يعرض لها . لأن الأول معناه أن شيئاً يعرض بشئ<sup>٥</sup> ، والثاني أن شيئاً يستتبع شيئاً . أما الأول فلأنه ليس من شرط ما يقدر الشيء أن يكون عارضاً له وقائماً به ، بل ربما قدر المبين بالموافقة والموازاة لما هو مبين له . وأما الثاني فلأنه ليس إذا تعلق ذات الشيء بطبيعة شئ<sup>٥</sup> ، يجب أن لا يخلو طبيعة الشيء عنه . ونحن إنما يبرهن لنا من أمر الزمان أنه متعلق بالحركة، وهيته لها . ومن أمر الحركة أن كل حركة تقدر بزمان ، فليس أن تكون كل حركة متعلق بها زمان يخصها، ولا أن كل ما قدر شيئاً فهو عارض له، حتى يكون لكل حركة زمان عارض لها بعينه، بل الحركات التي لها ابتداء وانتهاء لا يتعلق بها الزمان، وكيف يتعلق بها الزمان. ولو كان لها زمان لكان مفصولاً بآتين، وقدمت عن ذلك. نعم إذا وجد الزمان بحركة على صفة يصلح أن يتعلق بها وجود الزمان، تقدر به سائر الحركات. وهذه الحركة حركة يصح عليها الاستمرار ولا يتحدد لها بالفعل أطراف . فإن قال قائل : رأيت إن لم توجد تلك الحركة لكان يفقد الزمان حتى تكون حركات أخرى غيرها بلا تقدم ولا تأخر أوقيل ما ذكرناه في الشكوك: إن الجسم في أن يوجد متحركاً غير محتاج إلى حركة جسم آخر، فيجوز أن يتحرك، ولا يجوز أن يكون له زمان . فالجواب عن ذلك إنه سببين لك أنه إن لم تكن حركة مستديرة لحرم مستدير، لم تعرض للمستقيم جهات فلم تكن حركات مستقيمة طبيعية، فلم تكن قسرية، فيجوز أن تكون حركة جسم من الأجسام وحده ولا أجسام أخرى مستحيلاً وإن لم يكن بين الاستحالة فليس كل محال يعرض يكون بين عروض الاستحالة، بل كثير من المحالات لا تظهر ولا تستبين استحالتها إلا ببيان وبرهان . وأما إن اعتمدنا التوهم فإذا رفعنا المستديرة بالتوهم وأثبتنا المستقيمة المتناهية في الوهم أمكن وثبت في التوهم زمان محدود لا يستنكره التوهم ، وليس نظرنا في هذا، بل فيما يصح في الوجود .

فالزمان إذن وجوده متعلق بحركة واحدة يقدرها ، ويقدر أيضاً الحركات التي يستحيل أن توجد دون

(١-١٨) ط : .. دون : ساقطة من ب .

(١) متعلق : يتعلق سا ، ط .

(٢-١) لأن .... يستتبع شيئاً : ساقطة من سا .

(٣) وقائماً : أو قائماً ط .

(٤) وهيته : وهياً سا ، م . (ه) ومن : من سا || فليس : + إذا ط .

(٥) متملق : يتعلق د ، سا || ولا أن : فلا أن د .

(٦) لها : لذاتها سا ، م ؛ لذاته د .

(٧) وجد : وجدنا ط . (٨) بحركة : حركة د ، م .

(٩) بالفعل : + بل م .

(١٠) ولا تأخر : وتأخر د ، ط .

(١٢) تعرض : تفرض د ، سا ، ط || للمستقيم : للمستقيمة م .

(١٣) مستحيلاً : مستحيلاً د .

(١٤) بين : بين م || يعرض : يفرض ط . (١٤-١٥) لا تظهر ولا تستبين : لا يستبين د ، سا ؛ لا يظهر ويستبين م .

(١٦) التوهم (الثانية) : المتوهم ط .

- حركة الجسم الفاعل بحركته للزمان إلقاء التوهم ، وذلك كالمقدار الموجود في جسم يقدره ويقدر ما يحاذيه ويوازيه .  
وليس يوجب تقديره وهو واحد بغينه للجسمين أن يكون متعلقا بالجسمين ، بل يجوز أن يتعاق بأحدهما ويقدره  
ويقدر أيضا الآخر الذى لم يتعلق به . والحركة اتصالها ليس إلا لأن المسافة متصلة، ولأن اتصال المسافة يصير  
علة لوجود تقدم وتأخر في الحركة، تكون الحركة بهما علة لوجود عدد لها هو الزمان فتكون الحركة متصلة من  
جهتين: من جهة المسافة ومن جهة الزمان. فأما هي في ذاتها فليست إلا كمال ما بالقوة، وليس يدخل في ماهية  
هذا المعنى اتصال أو تقدر، فإنه لا يفهم من كمال ما بالقوة أو انتقال من شئ إلى شئ ومن خروج من قوة  
إلى فعل أن هناك بعدا ما بين المبتدأ والمنتهى متصلا قابلا للقسمة التى يقبلها المتصل، بل هذا يعلم بنوع من النظر  
يعلم به أن هذا المعنى يكون على المقدار المتصل لا غير. فلو أنا توهمنا ثلاثة أجزاء لا تتجزأ، وكان المتحرك حين  
يتحرك في الأوسط منها لكان فيه عند حركته من الأول إلى الثالث كمال ما بالقوة ولم يكن على متصل، فنفس  
كونها حقيقة كمال ما بالقوة لا يوجب أن تكون منقسمة . وكذلك مالم تعرف أشياء أخرى لا يعرف وجوب  
ذلك ، فإنها لا تكون إلا على متصل قابل للقسمة كذا . فبين أن الاتصال أمر عارض يلزم الحركة من جهة المسافة  
أو من جهة الزمان، لا يدخل في ماهيتها . وبالجملة فإننا لو لم نلتفت إلى مسافة أو إلى زمان، لم نجد للحركة اتصالا.  
وكذلك متى احتجنا إلى تقدير الحركة احتجنا إلى ذكر مسافة أو زمان. وأما اتصال الزمان فعلته انقرية اتصال  
الحركة بالمسافة ، لا اتصال المسافة وحدها، فإن اتصال المسافة وحدها مالم يكن حركة موجودة، لا يوجب اتصال  
الزمان ، كما تكون مسافة يتحرك فيها المتحرك ويقف ثم يبتدئ من هناك ويتحرك حتى يفنيها، فيكون هناك اتصال  
المسافة موجود أو لا يكون الزمان متصلا، بل يجب أن تكون علة الزمان اتصال المسافة بتوسط الحركة، ولأن  
اتصال الزمان اتصال المسافة، بشرط أن لا يكون فيها سكون. فعلة اتصال الزمان أحد اتصالى الحركة من جهة

(١٧-١) حركة ... جهة : ساقطة من ب .

(١) للزمان : الزمان سا . (٢) ويقدره : ساقطة من د .

(٣) الآخر : الأجزاء د || الذى : التى سا || لم : ساقطة من سا || والحركة : الحركة م || اتصالها : أيضا م .

(٤) تقدم ... لوجود : ساقطة من م .

(٥) فأما : وأما ط ، م .

(٧) المبتدأ : المبدأ ط .

(١٠) وكذلك : ولذلك ط ؛ وكذلك م .

(١١) فإنها : وإنها سا ، ط ، م || الاتصال : الاتصالات ط .

(١٢) لم (الأولى) : ساقطة من م || نلتفت : نلتفت د .

(١٣) وكذلك : ولذلك ط ، م || تقدير : تقدر د .

(١٤) لا اتصال : لاتصال سا || لا يوجب : ولا يوجب سا ؛ ولا وإما م . اتصال .

(١٧) اتصال (الأولى) : الاتصال ط || اتصال (الثانية) : باتصال ط || اتصال : اتصال سا .

ما هو اتصال الحركة. وليس هذا إلا اتصال المسافة مضافا إلى الحركة، وهذا لا يكون وهناك سكون، وليس هذا الاتصال علة لصيرورة الزمان متصلا، بل لاجتماع الزمان، فإنه ليس الزمان شيئا يعرض للاتصال الخاص به، بل هو نفس ذلك الاتصال. فلو كان شئ يجعل للزمان اتصالا على معنى اتحاد ذات الزمان المتصل لكان الاتصال عارضا للزمان لاجوهر الزمان. وكما أنا نقول: إن لونا كان سبب لون، أو حرارة كانت سبب حرارة، ونعنى بذلك أنها كانت سببا لوجود اللون أو الحرارة، لالكون الكيفية حرارة، كذلك نقول: إن اتصالا هو سبب لوجود اتصال، لأنه سبب لصيرورة ذلك الشئ اتصالا، فإنه اتصال بذاته كما أن ذلك حرارة لذاتها.

وليس لقائل أن يقول: إنا لانفهم للحركة اتصالا إلا بسبب المسافة أو الزمان، وأتم أيتيم أن يكون الاتصال المساق سببا للزمان، ولا يجوز أن تقولوا إن الاتصال الزماني هو سبب للزمان، ثم تقولون إن اتصال الحركة سبب للزمان، وليس هناك اتصال غير هذين. فإنا نجيبه ونقول: إنا نجعل الاتصال المساق سببا للزمان، ولكن لا مطلقا، بل من حيث صار لحركة فصارت الحركة بها متصلا، واعتبار اتصال المسافة بنفسه شئ واعتباره مقارنا للحركة شئ. فافهم الآن أن اتصال المسافة من حيث هي للحركة علة لوجود ذات الزمان الذى هو بذاته متصل أو اتصال لأنه علة لكون ذات الزمان متصلا، فذلك أمر لاعلة له. فبهذا يصح أن الزمان أمر عارض للحركة وليس يجنس ولا فصل لها ولا سبب من أسبابها، بل أمر لازم لها بقدر جميعها.

ومن المباحث فى أمر الزمان أن نعرف كون الشئ فى الزمان، فنقول: إنما يكون الشئ فى الزمان على الأصول التى سلفت، بأن يكون للمعنى المتقدم والمتأخر، وكل ماله فى ذاته معنى المتقدم والمتأخر فهو إما حركة وإما ذو حركة. أما الحركة فذلك لها من تلقاء جوهرها، وأما المتحرك فذلك له من تلقاء الحركة. ولأنه قد يقال لأنواع الشئ ولأجزائه ولنهاياته إنها شئ فى الشئ، فالمتقدم والمتأخر والآن أيضا والساعات والسنون يقال إنها فى الزمان. فالآن فى الزمان كالوحدة فى العدد، والمتقدم والمتأخر كالزوج والفردي فى العدد، والساعات

(١٨-١) ما هو .. والتأخر : ساقطة من ب .

(١) اتصال (الثانية) : لاتصال سا || مضافا : مضافة سا ، ط ، م .

(٢) لاتحاد : لإيجاد سا ، ط ، م . (٣-٢) الاتصال ... ذلك : ساقطة من سا .

(٤) إن : ساقطة من م || ونعنى : نعنى ط .

(٥) كذلك : لذلك د . (٦-٥) هو سبب ... اتصالا : ساقطة من د ، م .

(٦) ذلك : ذلك ط .

(٧) إلا : لاسا .

(٨) الزماني : الزمان ط .

(٩) اتصال : ساقطة من د . (١٠) لا مطلقا : مطلقا سا || حركة : الحركة ط .

(١١) الآن أن : إلا أن ط .

(١٥) بأن : أن م || فى ذاته : ساقطة من ط .

(١٦) ذلك : بذلك د ، سا .

والأيام كالأثنين والثلاثة والأربع والعشرة في العدد، والحركة في الزمان كالعشرة الأعراض في العشرية، والمتحرك في الزمان مثل الموضوع للأعراض العشرة في العشرية، ولأن السكون إما أن يتوهم مستمرا ثابتا أبدا، وإما أن يتوهم بحيث يعرض له تقدم وتأخر بالعرض، وذلك بسبب الحركتين التين يكتملانه، إذ السكون عدم حركة فيها من شأنه أن يتحرك لعدم الحركة مطلقا، فلا يبعد أن يكون بين حركتين، فمثل هذا السكون له بوجه ما تقدم وتأخر، فهو أدخل وجهي السكون في الزمان دخولا بالعرض والتغيرات التي تشبه الحركة المكانية في أنها تتبدى من طرف إلى طرف، كما تأخذ التسخن من طرف إلى طرف، هي داخلة في الزمان لأجل أن لها تقدما وتأخرا. فإذا كان تغير ما يأخذ المتغير كله جملة فيذهب إلى الاشتداد أو النقص، فإن له من الاتصال الاتصال الزماني فقط، فإن له تقدما وتأخرا في الزمان فقط. ولذلك ليس له فاعل الزمان الذي هو اتصال الحركة في مسافة أو شبه مسافة وهو مع ذلك ذو تقدم وتأخر، فهو متعلق بالزمان، فوجوده بعد وجود علة الزمان وهو الحركة التي فيها انتقال. فهذه التغيرات تشارك الحركات المسافية في أنها تتقدر بالزمان، ولا تشاركها في أن الزمان متعلق الوجود بها معلول لها، فإن هذا للمسافيات وحدها.

وقد علمت غرضنا في قولنا الحركات المسافية. وأما الأمور التي لا تقدم فيها ولا تأخر بوجه فإنها ليست في زمان، وإن كانت مع الزمان، كالعالم فإنه مع الخردلة وليس في الخردلة. وإن كان شيء له من جهة تقدم وتأخر، مثلا من جهة ما هو متحرك وله جهة أخرى لا تقبل التقدم والتأخر، مثلا من جهة ما هو ذات وجوه فهو من جهة مالا يقبل تقدما وتأخرا ليس في زمان، وهو من الجهة الأخرى في الزمان. والشئ الموجود مع الزمان وليس في الزمان فوجوده مع استمرار الزمان كله هو الدهر، وكل استمرار وجود واحد فهو في الدهر، وأعني بالاستمرار وجوده بعينه كما هو مع كل وقت بعد وقت على الاتصال، فكأن الدهر هو قياس ثبات إلى غير ثبات، ونسبة هذه الملية إلى الدهر كنسبة تلك الفينة من الزمان ونسبة الأمور الثابتة بعضها إلى بعض.

(٣) حركة : الحركة ب ، د .

(٤) أن يكون : ساقطة من سا || بين : ساقطة من د .

(٥) أدخل : + في سا || والتغيرات : والتغيرات ط || الحركة : الحركات ط .

(٦) التسخن : التسخين م || كما .. إلى طرف : ساقطة من د || هي : وهي . سا ، ط ، م .

(٧) المتغير : التغير ط || أو النقص : والنقص د ، سا ، ط || فإن : فإنه ط .

(٨) فإن : وإن ط || ولذلك : وكذلك د ؛ فكذلك م .

(٩) تقدم وتأخر : متقدم وتأخر د ، سا .

(١٠) التي : التي سا || فهذه : بهذه سا || التغيرات : التغيرات ط . || تتقدر : مقدر ط .

(١٣) وليس : وليس ط . || وليس في الخردلة : ساقطة من د || شئ : شيئا ، م .

(١٦) الدهر ( الثانية ) : الدهن م .

(١٧) وجوده : وجود د .

(١٨) الفينة : الملية د ، ط ؛ ساقطة من سا .

والمعية التي لها من هذه الجهة هو معنى فوق الدهر ، ويشبه أن يكون أحق ماسى به السرد ، وكل استمرار وجود بمعنى سلب التغير مطلقا من غير قياس إلى وقت فوقت فهو السرد ، والمعجب من قول من يقول إن الدهر مدة السكون أو زمان غير محدود بحركة ، ولا يعقل مدة ولا زمان ليس في ذاته قبل ولا بعد ، وإذا كان فيه قبل وبعد وجب بمحدد حال على ما قلنا فلم يخل من حركة .

٥ والسكون يوجد فيه التقدم والتأخر ، على نحو ما قلنا سالفا لا غير ، والزمان ليس بعلة لشيء من الأشياء . لكنه إذا كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد أو يعدم ولم نر له علة ظاهرة نسب الناس ذلك إلى الزمان ، إذ لم يجدوا هناك مقارنا غير الزمان أولم يشعروا به . فإن كان الأمر محمودا مدحوا الزمان ، وإن كان مذموما ذموا . لكن الأمور الوجودية في أكثر الأمور ظاهرة العلل ، والعدم والفساد خفي العلة ، فإن سبب البناء معقول وسبب الانتقاص والاندساس مجهول في الأكثر . وكذلك إن شئت استقرت جزئيات كثيرة ، فيعرض لذلك أن يكون أكثر ما ينسب إلى الزمان هو من الأمور العدمية الفسادية كالنسيان والمهرم والانتقاص وفناء المادة وغير ذلك ، فالملك صار الناس يولعون بدم الزمان وهجوه .

١٥ والزمان له عوارض وأمور تدل عليها ألفاظ ، فحري بنا أن نذكرها ونعدها ، فمن ذلك الآن ، وقد يفهم منه الحد المشترك بين الماضي والمستقبل الذي فيه الحديث لا غيره ، وقد يفهم منه كل فصل مشترك ولو في أقسام الماضي والمستقبل ، وقد يفهم منه طرف الزمان ، وإن لم يدل على اشتراك ، بل كان صالحا لأن يجعل طرفا فاصلا في الوهم غير واصل ، وإن كان يعلم من خارج المفهوم إنه لا بد من أن يكون مشتركا ولا يمكن أن يكون فصلا ، وذلك بنوع من النظر غير تصور معنى لفظه . وقد يقولون أن لزمان قريب جدا من الآن الحاضر قصير . وتحقيق سبب هذا القول هو أن كل زمان يحدث عنه فله حدان لاحتمالهما أنان يفترضان في الذهن له ، وإن لم يشعر به . وهذان الآنان يكونان في الذهن حاضرين معا لاحتمالهما ، لكنه قد يشعر بالذهن في بعض الأوقات بتقدم آن في الوجود ، وتأخر آن ، وذلك لبعده المسافة بينهما ، كما يشعر بالآن المتقدم من آتى الساعة واليوم ، وفي بعضها يكون الآنان من القريب بحيث لا يشعر بالذهن بما بينهما في أول وهلة ، ألم يستند إلى استبصار ، فيكون الذهن يشعر بهما

(١) فوقت : مؤقت د ، سا .

(٢) والمعجب : والتعجب ط || يكون : ساقطة من ب ' د ، سا ، ط || ماسى : مايسى ط || وكل : مكل ب ، سا || من قول : ساقطة من ط .

(٤) من : عن م .

(٦) نرله : يزله م || إذ : إذا د ، سا .

(٩) والاندساس : ساقطة من سا || أكثر : ساقطة من م .

(١٠) العدمية : ساقطة من سا || الفسادية : والفسادم .

(١١) يولعون : مولعون سا .

(١٦) لزمان : الزمان ط .

(١٧) يفترضان : يفترضان د ، سا .

(١٩) آن (التانية) : + في الوجود د .

كأنهما وقعا معا، وكأنهما آن واحد، وإن كان التعقب والاستقصاء يمنع الذهن عن ذلك في أدنى تأمل، ولكن  
إلى أن يراجع الذهن نفسه يكون الآنان كأنهما وقعا معا .

ومن الألفاظ الزمانية قولهم : بنته . وبنته ، هونسبة الأمر الواقع في زمان غير مشعور بمقداره قصرا إلى  
زمانه ، بعد أن لا يكون الأمر متظرا متوقعا . ومن هذه الألفاظ قولهم : دفعة، وهو يدل على حصول شئ في  
آن، وقد يدل على مقابل قولنا : قليلا قليلا، وقد شرحنا ذلك. ومن هذه الألفاظ قولهم : هو ذا، وهو يدل على  
آن قريب في المستقبل من الآن الحاضر لا يشعر بمقدار البعد بينهما قصرا شعورا يعتد به. ومن ذلك قولهم : قبيل  
وهو يدل على نسبة إلى آن في الماضي قريب من الآن الحاضر، إلا أن المدة بينهما مشعور بها. وبعيد في المستقبل  
نظير قبيل في الماضي . والمتقدم إما في الماضي فيدل على ما هو أبعد من الآن الحاضر، والمتأخر على مقابله، وأما  
في المستقبل فيدل على ما هو أقرب من الحاضر، والمتأخر على مقابله. وإذا أخذ مطلقا فالمتقدم هو الماضي، والمتأخر  
هو المستقبل، والتقديم زمان يستطال ما بينه وبين الآن بالقياس إلى الحدود المتعاطلة للزمان، وأيضا التقديم في الزمان  
مطلقا وبالْحَقِيقَةُ هو الذي ليس لزمانه ابتداء .

---

(١) وإن كان : وكان م .

(٢) كأنها : كلها م .

(٣) هو : هي ط || قصرا : قصر م .

(٥) مقابل : مقابله سا || هو ذا : هو ذى سا || يدل : مايدلى .

(١٠) المتعاطلة : المتعاطلة د ، ط .

(١١) وبالْحَقِيقَةُ : ساقطة من ط || ابتداء : + تمت المقابلة الثانية من الفن الأول بحمد الله وحسن توفيقه والحمد لله رب العالمين م .



# المقالة الثالثة

## من الفن الأول

### في الأمور التي للطبيعات من جهة ما الإراكم وهي أربعة عشر فصلا

- الأول في كيفية البحث الذي يختص بهذه المقالة .
- الثاني في التثاني ، والثامس ، والتشافع ، والتداخل ، والتلاحق ، والاتصال ، والوسط ، والطرف ، ومعا ، وفردى .
- الثالث في حال الأجسام في انقسامها ، وذكر ما اختلف فيه وتعلق به المبطلون من الحجج .
- الرابع في إثبات الرأي الحق منها وإبطال الباطل .
- ١٠ الخامس في حل شكوك المبطلين في الجزء .
- السادس في مناسبات المسافات والحركات والأزمنة في هذا الشأن ويتبين أن ليس لشيء منها أول جزء .
- السابع في ابتداء الكلام في تنامى الأجسام ولاتناهيها وذكر ظنون الناس في ذلك .
- الثامن في أنه لا يمكن أن يكون جسم أو مقدار أو عدد ذو ترتيب غير متناه وأنه لا يمكن أن يكون جسم متحرك بكليّة أو جزئية غير متناه .

(٢) من الفن الأول : ساقطة من ب ، سا .

(٤) وهي أربعة عشر فصلا : ثلاثة عشر فصلا ؛ ساقطة من ب ، د ، سا .

(١٤-٥) الأول ... متناه : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .

التاسع فى تبين كيفية دخول مالايتناهى فى الوجود ، وغير دخوله فيه ، ونقض حجج من قال بوجود مالايتناهى بالفعل .

العاشر فى أن الأجسام متناهية من حيث التأثير والتأثر .

الحادى عشر فى أنه ليس للحركة والزمان شئ يتقدم عليهما إلا ذات البارى تعالى وأنه لا أول لهما من ذاتهما .

الثانى عشر فى تعقيب ما يقال إن الأجسام الطبيعية تنخلع عند التصغر المفرط ، بل لكل واحد منها لاحتفظ صورته فى أقل منه ، وكذلك تعقيب ما قيل من أن الحركات مالا أقصر منه .

الثالث عشر فى جهات الأجسام .

الرابع عشر فى النظر فى أمر جهات الحركات الطبيعية وهى المستقيمة .

## [ الفصل الأول ]

### - فصل

#### في كيفية البحث الذي يختص بهذه المقالة

- إن الطبيعيات هي أجسام وأحوال الأجسام، وللكمية مخالطة مآللصنفيين، فالكمية التي للأجسام هي الأقطار، وأما التي لأحوال الأجسام فمثل الزمان ومثل أشياء أخرى تلحقها بالذات أو بالعرض. وأحوال الأجسام يلحقها الكم، إما من جهة كمية الأجسام التي لها أو معها، وإما من جهة الزمان كما يلحق الحركة، وإما من جهة القياس إلى عدد ما يصدر عنها أو مقداره، وهذا أبعد أنحاء لحوق الكم. وهذا كما يقال قوة متناهية وقوة غير متناهية والأحوال التي تعتبر للأجسام من كيتها إما أحوال يصعب أن تكون بانفراد جسم جسم، مثل حال التناهي واللاتناهي في العظم، وحال التناهي واللاتناهي في الانقسام والصغر، وإما أحوال تكون بقياس بعضها إلى بعض، مثل التناهي والتماس والنفاسع والاتصال وما يجري مجراها، وإما أحوال الأجسام. فالحركة والزمان منها تعتبر من أحوال كيتها أنهما هل لهما ابتداء زمني، وهل ينقطعان، أو ليس كذلك، بل لانهاية لهما. وأما القوى منها فيعتبر من أحوال الكميات فيها أنها كيف محاذي أمورا ذوات نهاية أو غير ذوات نهاية، وكيف يمكن ذلك فيها.

(٢) فصل : فصلا ب ؛ للفصل الأول م .

(٣) الذي : التي سا .

(٤) والكمية : والكمية سا ، م || ما : ساقطة من م || الأقطار : الأقطار ط .

(٩) في ... واللاتناهي : ساقطة من د || وحال : ساقطة من سا || في الانقسام : والانقسام م .

(١١) هل .. لانهاية : ساقطة من م || ابتداء زمني ؛ ابتداء ب ؛ ابتداء د ، سا || أو ليس : ام ليس ط .

(١٢) فيها (الأول) : منها سا .

## [ الفصل الثاني ]

### ب - فصل

#### في التتالي والتماس والتشافع والتلاحق والاتصال والوسط والطرف ومعا وفرادى

- ٥ وقبل أن نتكلم في أمر تهاى الأجسام وأحوالها في الإعظام، فحقيق بنا أن نتكلم في تهاىها ولاتهاىها في الصغر والانقسام . وقبل ذلك فحقيق بنا أن نعرف التتالي والتماس والتداخل والتشافع والتلاصق والاتصال، وأن نعرف الوسط والطرف، وأن نعرف معا في المكان وفرادى. فنقول إن المتتالين هما اللذان ليس بين أولهما وثانيهما شئ من جنسهما مثل البيوت المتتالية . فإن التالى منهما للأول هو الذى ليس بينه وبين الأول شئ من جنسهما، وقد تكون متفقة مثل بيت وبيت ، وتكون مختلفة النوع مثل صف من إنسان وفرس وحبل وشجرة، فحينئذ لاتكون متتالية من حيث هي مختلفة النوع، بل من حيث يجمعها أمر عام ذاتى كالجسمية، أو عرضى كاليابض ، أو القيام صفا، أو الشخصوص حجما . وإذا لم يكن بينهما من المقول عليه الأمر المعتبرا ما شئ، قيل للمأخوذ منهما ثانيا : إن هذا يتلو صاحبه مثلا، إذا أخذت هذه الأشياء من حيث هي أشخاص متتعبة ، كان الفرس يتلو الإنسان والحبل والشجرة، وإن أخذت من حيث هي حيوانات ، كان الفرس يتلو الإنسان، ولم يكن الحبل والشجرة يتلوان ، وإن أخذت من حيث هي ناس ، لم يكن هناك شئ يتلو شخص الإنسان إلا الإنسان .
- ١٠ وأما التماس فهو الشئ الذى ليس بين طرفه وطرف ما قبل إنه تماس له، شئ ذو وضع، فالتماسان هما اللذان
- ١٥

(٢) فصل : فصل ب ؛ الفصل التالى م .

(٣) والتاس : ساقطة من د .

(٥) بنا : ساقطة من ب ، د ، سا ، ط || ولاتهاىها : ساقطة من م .

(٦) والاتصال : ساقطة من م .

(٧) شئ : + واحد د .

(٨) ليس : ساقطة من سا .

(٩) مثل صف : من صنف م || صف : صنف سا || وشجرة : وشجر م || لاتكون : لاتوجد ط ، م .

(١٠) بل : مثل د || يجمعها : يجمعها ب ، سا .

(١١) وإذا : فإذا سا ، ط ، م . || قيل : لم يقل ط || منها : ط .

(١٢) من حيث : ساقطة من ط .

(١٣) والحبل .... الإنسان : ساقطة من د || حيوانات : حيوان م .

(١٥) التماس : التماس ط ، م || طرفه : طرفه ط || بطرف سا || فالتماسان : والتماسان ط .

طرفها معا لاقى المكان، بل في الوضع الواقع عليه الإشارة . فإن الأطراف ليست في مكان البتة ولها وضع ما والنقطة أيضا لها وضع، فإن الوضع هو أن يكون الشيء بحيث يمكن أن يشار إليه أنه جهة مخصوصة. والمتماسان تقع هذه الإشارة على طرفهما معا .

- وإذا كان شيئا يتعدى لقاء كل منهما طرف الآخر حتى يلتقي ذات الآخر بأسره لم يكن ذلك مماسة، بل كان مداخلة، فإنه ليست المداخلة إلا أن تدخل كلية ذات في الآخر، وليس ذلك الدخول إلا أن يلتقي أحدهما كل ما قبل إنه مداخل فيه، فإن سواها كان لاشئ من هذا إلا وهو ملاق للآخر، وإن فصل أحدهما لم يكن داخله كله بل داخله مايساويه منه. فحقيقة المداخلة أن يكون لاشئ من ذات هذا إلا ويلتقي ذات الآخر، فلا يرى شئ لا يلتقي الآخر. وأما كون المتداخلين في مكان واحد فهو أمر يلزم المداخلة، وليس هو مفهومها بل مفهومها الملاقاة بالأسر. وإذا كان شئ يلاقى الآخر بالأسر، والآخر لا يفضل عليه، فما يلتقي الآخر يلتقي الأول، وإلا فيوجد فيه بالملاقاة شئ خاليا عن الأول. وقيل إن الأول لاقاه كله، ولم يفضل عن الثاني عليه، هذا خلف. فالملاقات بالأسر، أى شئ لاقى أحدهما لاقى الآخر، ولا يجب واحد منهما عن مماسة الآخر، ولا يزاد الحجم باجتماع ألف منها، وهذا هوسبيل ألف نقطة لو اجتمعت. وإذا كاد شئ يلاقى شيئا، ويلتقي باللاقي شئ لا يلاقى الأول، فهناك فضل في ذاته عما لاقى الأول، ذلك الفضل يناله الملاقي الثاني فارغا عن الملاقاة الأولى. وهذه الأشياء كلها بيته في العقل. وكذلك إذا كان الشئ مشغولا بالملاقاة حتى تكون الملاقاة تمنعه عن ملاقاة شئ آخر، فلما أن يكون مشغولا، كله أو بعضه. فإن كان كله لم يمسه ثالث، وإن كان بعضه الأول فلا يكون لا الشغل ولا المماسه شغلا بالأسر أو مماسة بالأسر وهذه مقدمات بيته بنفسها، وما ورد من النقض لها فهو نقض مقدمات أعم منها، وهو ما يقال من أن الشئ قد يكون كله معلوما بالقياس إلى شئ، وعند شئ مجهولا بالقياس إلى آخر، وعند آخر من غير انقسام، ويكون الشئ يمين شئ وليس يمين شئ من غير انقسام، ولذلك يكون مشغولا بأسره بالقياس إلى شئ، فارغا بالقياس إلى شئ آخر من غير انقسام فأول ما يغلطون في هذا أن هذا ينقض قول قائل من جهة أخرى إنه لا يجوز أن يكون

(٢) وضع فإن الوضع هو : وضع هو سا ، م ؛ وضع ما والوضع ط .

(٣) طرفها : طرفها ط ، م .

(٤) لم : ولم ط .

(٥) المداخلة : المدخل د || الآخر : الأخرى د || الدخول : المدخول سا .

(٧) مايساويه : ماساواه اط . || يرى : يتراه د ؛ يبق م .

(١٠) فالملاقات : فالملاقات ط .

(١٢) منها : منها د ، م || هو : + عل م || لو : إذا ط || ويلتق : ويلتق ط || لا يلتق : لا يلاق ط .

(١٣) ذلك : وذلك ط ، م || الفضل : ساقطة من سا .

(١٤) بالملاقاة : فالملاقات سا .

(١٦) وماورد : ومايوردد ، سا ، ط ، م .

(١٧) بالقياس (الأول) : بقياس ب ، د ، سا ، م .

(١٨) ولذلك : فكذلك سا ، ط ، م .

(١٩) ينقض : نقض سا ، ط ، م || من جهة أخرى : ساقطة من سا || من : ساقطة من م .

الشيء بأسره ذا أمرين متقابلين بالقياس إلى شيء ، وهذا مسلم . إنما المنكر مانسبته إلى هذه المقلمة نسبة النوع مثلا، وهو أنه إذا اشتغل بأسره عن أن يماس لم يمس في جهة دون جهة مماسه منحصه، فإن فرغ من جهة واشتغل في جهة فتي ذاته فضل عن الاشتغال . وهذه المقلمة لم تناقض ولم تبطل، بل دل على أن جنسها ليس بواجب، ولها أشباه ليست بواجبة . وهذه المقدمة لم يجب ولم تثبت في العقل الأول من حيث المعنى الجنسي لها ، بل من حيث هي مخصوصة بالملاقاة ، فإن الملاقاة هذا موجبا . ولو كان بدل الملاقاة معنى آخر لكان يجوز أن يكون كل الشيء بالقياس إلى جهة بحال ، وبالقياس إلى جهة أخرى بحال مخالفة لتلك الحال إذا كانت تلك الحال لا توجب شغلا ومنعا أصلا، وكان لا يوجب شغلا يتعاطى بحال الكل وبحال البعض، إذ كان الشغل للكل أمرا بالقياس ليس أمرا في نفسه . فإن المشغول الممنوع عن مماسه شيء آخر لا يكون مشغولا عن شيء دون شيء ، فإنه من حيث هو مشغول لا يماسه شيء البتة ، ومن حيث هو فارغ يماسه كل شيء . فأما المجهول فكونه مجهولا ليس أمرا يستقر فيه البتة، بل هو مضاف إلى شيء، ولذلك لا يمنع أن يعلمه أى عالم كان بأى عدد كان من العلم ، لا كالجزء الذى لم، فإنهم قصرُوا إمكان مماسه على أشياء معدودة . وبالحملة لا يوجب ذلك في العلم منعا البتة، ولو أوجب منعا متناولا لأمر غير متجزئ بوجه من الوجوه لما علم شيء .

على أنه لاحاجة بنا إلى إيابته هذا الفرق، فإن الذى نقوله في أمر الملاقاة بالأسر من أنه إذا شغل شغل الجميع، وإن لم يشغل لم يشغل شيئا هو بين بنفسه وبين خلافه، في أمر العلم. وما أوردوه من الأمثلة للمناقضة يناقض غير المطلوب، ويوجب مجوزا في أمر أهم من المطلوب ، فيجعل مجوزا في المطلوب. وبالحرى أن تكون الملاقاة بالأسر لا تشغل البتة عن المماسه ، فإن الوارد المماس إذا شغله المتقدم السابق إلى المماسه امتنع عن المشغول ولم يمتنع

(١) شئ : شئين ط . || هذه : هذا م || النوع : بالنوع م .

(٢) فإن : وإن ط ، م

(٥) هي : هو ط || ولو : فلو ط || يكون : ساقطة من د .

(٦) الشيء : شئ ط || مجال (الثانية) : بمجال ط || إذا : إذ بيغ || تلك : ساقطة من م .

(٧) وكان : وكانت ط ؛ لو كانت م || إذ كان : أو كان ط ، م .

(٩) فأما : وأما سا ، ط ، م .

(١٠) لا يمنع : لا يمنع ط .

(١٢) متناوتولا : أمرا سا || متناولا : + ولاد . (١٣) حل : وعط ب ، ، سا ، ط || شغل (الأولى) : اشتمل م .

(١٤) وما أوردوه : وما أورد ط .

(١٥) أهم : ساقطة من ط || بالأسر : ساقطة من سا .

(١٦) لا تشغل : لا تشتمل م || ولم يمنع : ولم يمنع ط .

- عن ماسة الشاغل ، فأصاب ذات الشاغل بالماسة دون ذات المشغول ، وكان ذات المشغول غير ملاق بجميع ذات الشاغل، فإذ كانت بينهما ملاقة بالأسر . أما إذا كانت الملاقة ملاقة بالأسر كانت مداخلة بالحقيقة . والمتداخلان لا يشغل أحدهما الآخر عن ماس ، فالملاقة بالأسر كذلك حكمهما . وإذا كانت الماسة غير المداخلة ، وكان كل واحد من المتماسين منفردا بوضع مخصوص هناك ذاته دون ذات الآخر فتكون الماسة ملاقة بأطراف الذاتين ، وهو أن لا يكون بين طرفهما بعد أصلا، وتكون المداخلة ملاقة بالأسر . فيلزم ذلك أن يصير وضعهما ومكانها واحدا . وأنت إذا تأملت أدنى تأمل، علمت أن الشيء إذا كان ماسا، فلوتره صار مداخلا احتاج أن يتحرك إلى ملاقة أمر من ذات المداخل ينفذ فيه، لم يكن لاقاه، حتى إذا استوت الملاقة صار مداخلا وليس كلامنا الآن في المداخلة على أنها موجودة أو معدومة، بل على تصور معنى لفظها، وأن المتصور منها كيف يخالف المتصور من الماسة، وأنها لو كانت موجودة كيف كانت تفارق الماسة . وأما التشافع فهو حال تماس تال من حيث هو تال . وظن بعضهم أن من شرط ذلك أن يشارك في النوع، وأظن أن مفهوم اللفظ لا يقتضي ذلك اللهم إلا أن يصطلح على ذلك من رأس، وبعد ذلك فيحتاج أن يكون لهذا المعنى الذي هو أعم منه لفظ محسبه وأما المتصق فهو المماس اللازم للشيء في الانتقال حتى يصعب حتى التفضيل بينهما، إما لانطباق السطحين حتى لا يمكن أنه يفارق أحدهما الآخر إلا مع وقوع الخلاء المبين استحالة وجوده، وذلك يكون إذا كان ليس طرف أحد سطحي الجسمين أولى بالسبق إلى الانفتاح، أو يكون إنما يفتح بزوال صورة السطح عن كلفيته باستحداث تقييب أو تفتير أو غير ذلك وهو غير محجب إليه إلا بعنف، وإما لانغراز أجزاء من هذا في أجزاء من ذلك . وقد يحدث الالتصاق بين جسمين بتوسط جسم من شأنه أن ينطبق جيدا على كل واحد من السطحين لسيلانه، وأن ينغرز أيضاً في كل واحد منها لذلك، ثم منه شأنه أن يحجب ويصلب فيلزم كل واحد من الجسمين ويعرض لذلك الترام الجسمين بوساطته وهذا كالغراء وما يشبهه .

(٢-١) بالماسة ... الشاغل : ساقطة من د . (١) ذات : ذوات م || ملاق ب ، سا ، م .

(٢) بجميع : بلعج ب سا || فما : فإم م || ملاقة : ساقطة من د .

(٣) فالملاقة : بالملاقة سا || وإذا : فإذا سا ، م .

(٦) وضعها : وضعها م || توهته : توهنتها سا ، ط ، م .

(٧) حتى ... الملاقة : ساقطة من م || استوت : استوتت ط ، م .

(١١) لهذا : لذلك ط || لفظ : لفظه د ، ط || محسبه : حسد ط ، م .

(١٢) لانطباق : الانطباق في ط ، الانطباق م .

(١٣) المبين : البين ط .

(١٤) يفتح : يفتح ط || عن : من ط .

(١٥) إليه : ساقطة من م || لانغراز : الانغراز م .

(١٦) الالتصاق : التصاق م || سيلانه : سيلانه د ، سا ، ط .

(١٧) لذلك : كذلك د .

(١٨) كالغراء : كالغري ب .

وأما المتصل فإنه لفظ مشترك يقال على معان ثلاثة ذكرناها في مواضع : اثنان منها يقال للشيء بالقياس إلى غيره ، وواحد يقال للشيء في نفسه لا بالقياس إلى غيره : فأما أحد الاثنين فإنه يقال للمقدار أنه متصل بغيره ، وإذا كان طرفه وطرف غيره واحد، فيجب أن يكون كل واحد من المتصل والمتصل به محصلا بالفعل، إما مطلقا وإما بالعرض . فإن كان مطلقا وفي الوجود نفسه ، كان له طرف مطلق في الوجود نفسه، كأحد خطي الزاوية ، فإنه متصل بالآخر لأنه خط موجود بالفعل غير الآخر وله طرف بالفعل، لكنه بعينه طرف الخط الآخر ، وأما الذي بالعرض ، فمنه ما يكون بالفرض، فكما يعرض إذا توهمنا أو فرضنا الخط الواحد بالفعل ذا جزئين وميزنا أحدهما عن الآخر بالفرض فيميز بذلك له طرف ، هو بعينه طرف القسم الآخر ، فيقال لكل واحد منهما أنه متصل بالآخر . وإنما يكون كل واحد منهما موجودا بعينه مادام الفرض، فإذا زال الفرض لم يكن ذلك ولا هذا بل كان الواحد الكلي ولاقسمة فيه بالفعل . ولو كان مايقع بالفرض موجودا في نفس الأمر، ولو لم يفرض لم يمتنع وجود أجزاء بالفعل لانهاية لها في الجسم، على ماسنين، وهذا محال. وبالجملة أيضا إنما يكون في أجزاء المتصل شيء هو هذا بماجها الإشارة بعد الفرض إليه على نحو. وكذلك ذلك إنما يكون ذلك لاجبها إشارة على نحو آخر من الفرض إليه، وهذا هذا وذلك ذلك من حيث الإشارتان متجهتان إليه، فإن بطاننا فمحال أن يقال إن هذا وذلك باقيا من حيث هما هذا وذلك، اللهم إلا أن يفرض سبب آخر مميز، وأما ما كان يعرض بالفرض فيبطل بزوال الفرض. والمتصل لاجزاء له بالفعل، كما يظهر من بعد، فيكون حلوث جزء له هو هذا وجزء له هو ذلك ، من غير أن كان قبل موجودا بالفعل، وهو أمر يتبع الإشارة . وإذا زالت الإشارة لم يبق معلول الإشارة، فمحال أن يقال بعد ذلك إنه وإن بطلت الإشارة فلا بد من مميز ذلك من هذا ، فإن كون هذا وذلك فيها إنما هو بالإشارة فيكون كأنه قيل : إن بطلت الإشارة فلا بد من أن تكون إشارة، وليس الحال في أجزاء المتصل كالحال في أجزاء الأشياء الأخرى المنفصل بعضها من بعض موجودا بالفعل ، فإن الإشارة هناك تدل

(١) في : وفي : سا ، ط ، م .

(٢) بالفرض : بالعرض د ، سا ، ط ، م || فكما : كما م .

(٧) عن الآخر : ساقطة من د || هو : ساقطة من سا .

(٨) ذلك : ذلك ط .

(٩) الواحد : الواحد د .

(١٠) أيضا : ساقطة من د || في : ساقطة من سا .

(١١) ذلك (الثانية) : ساقطة من م ، ط . (١٢) آخر : ساقطة من د ، سا ، م || ذلك : ساقطة من م || الإشارتان : إن

الإشارتين م .

(١٣) هذا : ساقطة من سا || يفرض : يعرض سا ، ط ، م . (١٤) بالفرض : بالعرض د ، م || الفرض : العرض د سا .

(١٥) بالفعل : ساقطة من ط || وهو : هو د ، سا ، ط ، م .

(١٦) تميز : تميز سا || ذلك : ذلك م .

(١٧) قيل : قيل سا . || إن بطلت : أو بطلت سا .

(١٨) الأخرى : الآخر ط .

- ولا تفعل ، وههنا تفعل فتدل . ومن الذى يكون بالعرض ، اختصاص العرض الحال ببعض دون بعض ، حتى إذا زال ذلك العرض زال ذلك التخصيص ، مثل جسم يبيض لأكله ، أو يسخن لأكله ، فيفرض له بالبياض جزء إذا زال البياض زال افتراضه . وأما الوجه الثانى فيقال : متصل ، للذى إذا نقل ما قبله إنه متصل به فى جهة تبعده عن الآخر تبعه الآخر ، فيكون هذا أمر أهم من المتصل ، الذى قلناه قبل هذا ، ومن المتصل . ويجوز أن تكون النهايتان التين بالفعل ، وأن يكون هناك تماس بالفعل ، بعد أن يكون تلازم فى الحركة ، ويجوز أن تكون نهاية المتصل والمتصل به واحدة ، ولكن لا يكون إيقاع اسم المتصل ههنا بهذا المعنى عليه من حيث نهايته ونهاية الآخر واحدة ، بل من حيث يتبعه فى الحركة على النحو المذكور . ويقال متصل ، للشيء فى نفسه إذا كان بحيث يمكن أن يفرض له أجزاء بينها الاتصال الذى بالمعنى الأول ، أى بينها حد مشترك هو طرف لهذا وذاك ، وهذا هو حد المتصل . وأما الذى يقال إنه المنقسم إلى أشياء تقبل القسمة دائما فهو رسمه ، وذاك لأن هذا غير مقوم لماهيته ، لأن المتصل يفهم بالمعنى الأول فهما حقيقيا ، ولاندرى أن هذا المعنى يلحقه أو لا يلحقه إلا برهان ، فهو من الأعراض اللازمة للمتصل المحتاج فى إبانة وجودها للمتصل إلى حد أوسط . وأما قولنا فرادى وإنما يقال لأشياء لكل واحد منها مكان خاص ليس جزؤه جزءا من مكان عام له وللآخر . ويقال معا فى المكان ليس كما فى الزمان ، بأن يكون مكان كل واحد منهما هو بعينه مكان الآخر ، كما زمانه زمان الآخر ، فإن هذا مستحيل فى المكان وغير مستحيل فى الزمان ، بل إنما يقال معا فى المكان لأشياء مجتمعة ، كشيء واحد يكون لحملتها مكان ، ويكون لكل واحد منها مكان خاص ، جزء من ذلك المكان الخاص جزء من المكان العام والوسط والبين هو الذى يقع التغير إليه قبل التغير إلى غيره فى الزمان ، أى تغير كان . فهذه الأشياء نافعة فى معرفة غرضنا ، ومع ذلك فإنها من الأحوال التى تلزم الطبيعيات من حيث هى ذوات كم .

(١) بالعرض : بالفرض سا || العرض : ساقطة من سا .

(٢) العرض : الوجوه م || يبيض : أبيض ط .

(٥) وأن يكون : ويكون م .

(٧) إذا : ساقطة من ط . (٧) أجزاء : الأجزاء سا .

(٩) الذى : ساقطة من د || المنقسم : المقسم د || وذاك : وذلك ط ، م .

(١٣) بأن : بل م || هو : ساقطة من د .

(١٤) حملتها : يحملتها ط .

(١٥) جزء (الأول) : ساقطة من م || المكان الخاص جزء من : ساقطة من د .

(١٦) إليه : فيه م || التغير (الأول والثانية) : بالتغير ط .

## [ الفصل الثالث ]

### ج - فصل

في حالة الأجسام في انقسامها وذكر ما اختلف فيه وما تعلق به  
الباطلون من الصحيح

• فنقول : قد اختلف الناس في أمر هذه الأجسام المحسوسة، فمنهم من جعل لها تأليفاً من أجزاء لا تتجزأ  
البتة ، وجعل كل جسم متضمناً لعدة منها متناهية، ومنهم من جعل الجسم مؤلفاً من أجزاء لانهاية لها، ومنهم من  
جعل كل جسم إما متناهي الأجزاء الموجودة فيه بالفعل وإما غير ذي أجزاء بالفعل أصلاً، وإذا كان ذا أجزاء  
بالفعل كان كل واحد من أجزائه المنفردة جسماً أيضاً لا جزء له بالفعل، فالجسم عنده إما أن يكون جسماً لا جزء  
له، وإما أن يكون مؤلفاً من أجسام لا جزء لها، ويعنى بقوله : لا جزء له لأنه ليس في الحال له جزء مفترض متميز ،  
بل هو واحد بالاتصال ، وليس يعنى أنه ليس من شأنه قبول الانقسام، بل عنده أن يقبل القسمة دائماً، وكما  
قسم فالخارج بالقسمة الجسم له في نفسه أن ينقسم، لكنه ربما لم تكن قسمة بسبب عدم ما يقسم به أو فواته تقدير  
القاسم أو لصلابته أو استحالة انكساره، وهو في نفسه يحتمل أن يفرض فيه وسط . وكل جسم فإنه قبل انقسمة  
لا جزء له البتة، بل الفاعل للجزء وجود القسمة، والقسمة إما بتفريق الاتصال وإما بعرض مميز لمحاولة جزء عن  
جزء إما عرض مضاف كالبياض أو عرض مضاف كالحداثة والموازاة، وإما بالتوهم والفرض. وأما الذين  
يقولون : إن الأجسام تنتهي إلى أجزاء لا تتجزأ، فمنهم من يجعل تلك الأجزاء أجساماً في أنفسها، ومنهم من يجعلها  
خطوطاً غير منقسمة، ومنهم من يجعلها غير أجسام ولا خطوط ولا أشياء لها في أنفسها أقطار وأبعاد. ويفارق  
أصحاب المذهب الأول من هذين المذاهبين وهم شيعة ديمقراطيس وأبروقياوس وأيقورس المذهب الحق

(٢) فصل : فصل جب ؛ الفصل الثالث م .

(٣) فيه : ساقطة من م .

(٢-١٦) في حال .... الحق : ساقطة من سا .

(٥) لا تتجزأ : لا تتجزأ م .

(٦) مؤلفاً : ساقطة من ب، د، م .

(٨-٩) عنده .... أجسام : ساقطة من م .

(٩) له : + بالفعل ط || له ( الثانية ) : ساقطة من م .

(١٢) لصلابته : الصلابة م .

(١٣) عن : من ط .

(١٥-١٦) ومنهم ..... منقسمة : ساقطة من د .

(١٧) المذهبين : ساقطة من د .

أن هؤلاء يقولون إن التركيب من هذه الأجسام هو بالتماس فقط وأنها لا يحدث منها متصل البتة، وأن الأجسام المحسوسة ليست بحقيقية الاتصال، فإن تلك الأجسام الأولى موجودة بالفعل في الأجسام المحسوسة متميزا بعضها عن بعض، وأنها لا تقبل القسمة المفرقة، بل القسمة المتوهمه، وهي مع ذلك بعضها أصغر وبعضها أكبر. وأما أصحاب الحق فإنهم يجوزون أن يكون جسم كبير من المحسوسات لاجزاء له بالفعل، ويجوزون أن تكون الأجزاء إذا حصلت بالفعل منفصلة تلتقي مرة أخرى، فيحصل منها شيء واحد قبطل خاصة كل واحد منها فلا يكون ثابتا .  
بعينه .

ونعود إلى ما كنا فيه، فنقول : لكن أصحاب ديمقراطيس يفترون الآخريين من أصحاب الجزء بأن الآخريين يجعلون جزءهم غير جسم، ولكل واحد من هؤلاء حجج تخصه . أما القائلون بجزء لا يتجزأ، ولا هو جسم، فمن حججهم أن كل جسم فإنه قابل للتفريق، وإذا تفرق فأجزؤه مقابلة للتأليف كما كانت، فإذا كان كذلك فكل جسم ففيه قبل التفريق تأليف، ولولا أن فيه تأليفا لكان لا يختلف عن الأجسام في صعوبة انفكيك .  
وسهولته .

قالوا : وليس ذلك لأن جنسها مخالف . ويعنون بالجنس الطبيعة النوعية . قالوا ولا لاختلاف الفاعل، ولا لعدم شيء، ولا لأقسام يذكرونها، فإذا هو للتأليف . وإذا كان فيه تأليف فتوهمناه زائلا لم يكن محالا، وإذا زال بكليته بقي مالا تأليف فيه ، ومالا تأليف فيه فليس بجسم، لأن كل جسم ينقسم، ومالا تأليف فيه لا ينقسم، وهذا الاحتجاج مبلوؤه لديمقراطيس، إلا أنه حرف منه بشيء يسير، يفهم ذلك إذا أوردنا حجته . وقالوا أيضا : إنه لو لم تكن أجزاء الجسم متناهية لكانت غير متناهية، فكان للجسم أقسام وأنصاف في أقسام وأنصاف من غير نهاية، فكان المتحرك إذا أراد أن يقطع مسافة احتاج أن يقطع نصفها، وقبل ذلك نصف نصفها، واحتاج في زمان متناه أن يقطع أنصافا بلا نهاية ، فكان يجب أن لا يقطع المسافة أبدا، ويجب أن لا يلحق أخيلوس السريع العدو السلحفاة

(١-١٨) أن ..... السلحفاة : ساقطة من سا .

(١) أن : بأن ط || يقولون و يقولون ط || هو : هي ب ، د .

(٢) بحقيقية : بحقيقة ط ، م .

(٣) عن : من ط .

(٥) بالفعل : ساقطة من د || تلتق : يلتصق ط || قبطل : قبطل م || خاصة : خاصة سا ، ط || ثابتا : باقيا ط .

(٨) لا يتجزأ ولا : أر لاد .

(٩) فأجزائه : فان أجزاؤه ب ، د || كان : ساقطة من م .

(١٠) كذلك : كذا ط ، م || التفريق : التفرقة ط .

(١٣) وإذا : فإذا د ، ط .

(١٣-١٤) تأليف ..... ينقسم ومالا : ساقطة من د .

(١٦) في أقسام وأنصاف : ساقطة من د ، ط .

(١٧) واحتاج : في أسمان د .

(١٨) فكان : وكان د ، م || ويجب : وكان يجب ط || أخيلوس : أخيلوس ط .

البطيئة العدو، وكانت الذرة لا تفرغ من قطع نعل يسير عليها. فالثلث الأول للقمامة والثاني للمحدثين . لكن الحركة موجودة، فأقسام الجسم متناهية. وقالوا: إنه لو جاز أن ينقسم الجسم إلى غير نهاية، لوجب من ذلك أن تكون الخردلة تنقسم أقساما تبلغ إلى أن تفضى أديم الأرض كله . وقالوا : لو كان الجسم ينقسم إلى غير نهاية ، لكانت الخردلة في أقسامها مساوية لأقسام الجبل العظيم، وهذا محال . وقالوا أيضا: إن النقطة لا تخاو إمان أن تكون جوهرها قائما بنفسه أو لا تكون. فإن كانت قائمة بنفسها، فقد حصل الجزء الذي لا يتجزأ، ويكون الذي يلقاها أيضا نقطة أخرى فتتوالى النقطة فاعلة لجسم أو لخط فاعل لسطح فاعل لذلك الجسم، وإن كانت عرضا فهي تحمل محلا، وكل حال في محل فهو يحمل فيما يساويه ويكون مثله، فتكون النقطة تحمل جوهرها لا يتجزأ. وقالوا أيضا : إن جاز أن ينقسم الجسم إلى أجزاء غير متناهية، جاز أن يتركب من أجزاء غير متناهية، وأن يتركب مع غيره تركيبا بلا نهاية . ولهم أن يقولوا أيضا : إنا إذا فرضنا خطا منطبقا على خط، حتى تكون النقطة محاذية للنقطة أو ملاقية أو مداخلة له أو أى اسم شئت أن تدلوا به على المعنى المفهوم ثم تحرك الخط، فقد صارت النقطة المماسية غير المماسية، وزوال المماسية دفعة، فيكون في آن واحد صارت غير مماسة، وهي في ذلك الآن ملاقية لنقطة تالية للنقطة الأولى، فتكون النقطة متتالية في الخط، والخط مؤلفا عنها، إذ الكلام على زوال مماسة النقطة الثانية، كما هو في مماسة النقطة الأولى، وكذلك هلم جرا . ومن حججهم وجود زاوية غير منقسمة وهي التي جعلها أوقايليس أصغر الحاديات . وقالوا أيضا ما يقولون في حركة الكرة على سطح أملس، أليس يكون بمماسية واقعة بنقطة بعد نقطة، فيؤلف الخط الذي يمسح الكرة من نقط . وأما المدين جعلوا هذا الجزء المنتهى إليه جسما وهم شيعة ديمقراطيس فقالوا : إن الجسم لا يخلو إما أن ينقسم كله ، حتى لا يكون منه ما لا ينقسم أو لا ينقسم كله ، فإن كان في طباعه أن ينقسم فغير ممتنع أن يقع، وغير الممتنع إذا فرض موجودا لم يعرض منه محال ، بل ربما عرض منه كذب غير محال، والكذب غير المحال لا يلزمه المحال. فلنفرض أن كل قسمة ممكنة في الجسم فقد خرجت بالفعل فحينئذ لا يخلو إما أن يحصل لاشئ، أو تحصل نقط، أو تحصل أجسام لا تنقسم . لكن من المحال أن تنتهى إلى لاشئ أو

(١-١٩) البطيئة ... أو : ساقطة من سا .

(١) نعل : فعل د ؛ بعد ط || فالثلث : والثلث د ، ط ، م || والثاني : والثلث الثاني م .

(٢) لوجاز : ساقطة من د || نهاية : النهاية م .

(٣) تبلغ : ساقطة من ط || وقالوا : قالوا ب ، د || لكانت : لكان ط .

(٥) ويكون : فيكون ط || الذى : ذلك م . (٦) النقطة : النقطة ط .

(٨) الجسم : ساقطة من د .

(١٠) شئت : شئت م .

(١١) تالية للنقطة : ساقطة من م .

(١٢) إذ : إذا ط ، م .

(١٥) تمسه : لمسح ب .

(١٧) غير (الثانية) : الغير ب ، د ، ط .

(١٨) الجسم : الجزء م .

النقط، فإنه إن كان انتقاضه إلى لاشئ، فتألفه من لاشئ وهذا محال، وإن كان انتقاضه إلى النقط، فتألفه من النقط وهذا أيضا محال . قد أجمع العلماء على أن النقط كم اجتمعت لا تزيد على حجم نقطة واحدة، وأنها إنما تتلاقى بالأسر، ولا يحجب بعضها بعضا من الملاقاة، ولا تحرك إلى التأليف فتصير شاذلة مكانا، ولا يحدث منها متصل فبقى أن يكون انتقاضه إلى أجسام ليس في طبيعتها أن تنفصل وتنقسم، اللهم إلا بالوهم والفرض . وأما الذين قالوا بوجود أجزاء غير متناهية للجسم فقد دفعهم إلى ذلك امتناع تركيب الأجسام من الأجزاء غير المتجزئة ومن الأجسام غير المتجزئة . قالوا : فإن الأجسام أيضا في أنفسها ذوات أقسام، وإن لم تنفصل بالفعل، فهي إن جزئت بالتعيين والفرض كان كل جزء منها بعضا وجزءا من الجسم وإن لم ينفصل البتة . قالوا فبقى أن تكون أجزاء الجسم بلا نهاية ، وبسبب ذلك ينقسم الجسم انقسامًا لا يتناهي ، إذ الانقسام الفرضي أو التفريقي إنما يرد على أجزاء موجودة في الجسم متجاورة، فتكون أجزاء الجسم بحسب احتمال الانقسام، فإن احتمل انقسامًا متناه كان ذا أجزاء غير متناهية. ولما ضيق أصحاب الجزء على هؤلاء الجاهلهم إلى مسألة النعل والذرة والساحفة وأخيولوس، وبالجملة أن تكون الحركة تأتي على أنصاف لا تتناهي، فلا تبلغ الغاية البتة، التناجوا إلى ما نتجأ إليه أبيقورس فقالوا بالظفرة، وهو أن الجسم قد يقطع مسافة حتى يحصل في حد منها مقصود عن حد متروك، ولم يلاق ولم يحاذ ما في الوسط. وأورد أول من يشبه بأبيقورس من الخارجين لذلك مثلا من دوران الدائرة القريبة من طرف الرحي والذوامة والأخرى القريبة من المركز، وذكروا أنه لو كان الجزء الذي عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط بالسواء لقطعا معا مسافة واحدة، ومحال أن يسكن الذي في الوسط، لأنه متصل بلترم بمضه لبعض . فبين أن الذي في الوسط يتحرك ويقطع طفرانه، مع أن الذي عند الطرف يتحرك ويطرف أكثر حتى يحصل في بعد أكثر من بعد الذي في الوسط . ولما استشنع الأولون من الخارجين المذكورين الظفرة ولزومهم هذا الكلام، ولم يجوزوا أن تكون حركة متصلة أسرع من حركة بلا توسط، سكوتوا اضطروا إلى أن جعلوا الذي يلي الوسط يسكن سكونات أكثر من سكونات الذي على الطرف واضطروا إلى تمكين المتوسط

(١٩-١) النقط .... المتوسط : ساقطة من م .

(١) فتألفه (الأولى) : فتأليفه ط، م || النقط : النقطه ط || فتألفه (الثانية) : فتأليفه د، ط، م .

(٢) أجمع : اجتمع م || النقط : النقطه ط || تتلاقى : تلاقى ب، د .

(٤) فبقى : فبقى ب، د، م || أن يكون : أن لا يكون م || وتنقسم : ولا تنقسم ط .

(٥) دفعهم : أوقفهم ط، دفعهم م . || تركيب : بتركب د؛ تركب ط || غير (الأولى والثانية) : الغير ب، د، ط .

(٧) بالتعيين : + والتعريف ط .

(٨) الجسم (الثانية) : ساقطة من م || الفرضي : العرضي م .

(١١) وأخيولوس : وأغلوس بنح ، م ؛ والأغلوس ط || وبالجملة : + إلى ط، م .

(١٢) حتى : ساقطة من د .

(١٤) والذوامة : والدوامة ط || يتحرك : متحرك ط . (١٥) عند : هذا د .

(١٧) بعد (الثانية) : البعد ط || الظفرة : للظفرة مثلا ط .

(١٨) ولزومهم : ولزومهم ط، م || متصلة : متصل د .

(١٩) من : ساقطة من ط || يمكن : أن تمكين ط .

من السكون ، وإنى أن حكموا بأن الرحى تضكك عند الحركة أجزاؤها بعضها من بعض تفككا لا يلزم أحدها أن يتحرك مع الآخر ، بل يسكن أحدها ويتحرك الآخر ، فلم يزل أحدهما فى شناعة الطفرة ، والآخر فى شناعة الضكك .

## [ الفصل الرابع ]

### د - الفصل

#### فى اثبات الرأى الحق فيها وإبطال الباطل

وإذ قد دللنا على اختلاف المذاهب فى مسألتنا هذه ، فانبداً بالدلالة على صحة المذهب الحق ، ثم لنجدل على الشكوك التى أوردتها مخالفوه ، فنحلها حلا ، ونقول : أما المذهب القائل إن الجسم فى أجزاءه بالفعل غير متناهية ، فيظهر بطلانه من جهة استحالة قطع أشياء بلا نهاية فى زمان متناه ، ولأن إثبات الطفرة بين البطلان فى نفسه وبأن كل كثير فإما هو من آحاد ، وإذا لم يكن واحد موجودا بالفعل لم يكن كثيرا فإذا لم يكن جزء واحد لم تكن أجزاء بلا نهاية له ، والجزء الواحد لا ينقسم من حيث هو واحد ، وإذا أضيف إليه آحاد أمثاله لم يثل إما أن تكون الإضافة على سبيل الماسة ، أو على سبيل المداخلة ، أو على سبيل الاتصال . فإن كان على سبيل الاتصال ، حدث المتصل من مقادير منها مخلوذة فبطل الرأى ، وإن كان على سبيل المداخلة لم يحدث منها قدر وإن باغت أضعافا لانهاية لها فى الوجود ، وإن كان على سبيل الملاقاة فكل واحد من الجزئين يقتضى وضعاً مخصوصاً ، ويجب أن يكون له فى نفسه قدر جسمائى ، على ما نوضح من بعد ، فيكون جسماً ، والجسم إذا قرن بأجسام أمثاله متناهية

(١-١٤) من ... متناهية : ساقطة من سا .

(٢) يزل : يزد د .

(٥) فصل : فصل دب ؛ الفصل الرابع م .

(٧) الملعب : المذهب م .

(٨) أوردتها : أوردناها م || ونقول : فنقول ط ، م || المذهب : المذهب م .

(١٠) كثيرا : كثير د ، ط || فإذا : وإذا ط .

(١١) وإذا : فإذا ط .

(١٣) منها : ساقطة من م .

(١٥) قرن : اقترن ط .

العدة كان من تركيب ذلك جسم لاحالة، وله نسبة إلى الجسم غير المتاهي الأجزاء نسبة محدود إلى محدود وفي عظمه . فإذا زيد في الأجزاء على تلك النسبة بلغ المؤلف من الأجزاء المتناهية مبلغه، فكان جسماً مساوياً له من أجزاء متناهية العدد . فكذلك الجسم الأول هو من أجزاء متناهية العدد .

وأما مذهب القائلين بأن القسمة تنتهي إلى أجسام لاتنقسم بالتفريق للاتصال، فإنما نؤخر الكلام في النظر في أمر هذه الأجسام، فإنهم ليسوا يمتنعون كون الأجزاء التي إليها تنتهي القسمة ذات احتمال لأن يفرض لها أجزاء، إنما يمتنعون وقوع ذلك بالفعل، وعسانا يجوز ذلك أو لايجوزه فيتعلق بنوع آخر من النظر . إنما الموضع الأخص به النظر في الأسطقتات .

وأما مذهب المؤلفين للأجسام من غير الأجسام فيجب أن نوضح بطلانه: فنقول: إن هذه الأجزاء إذا اجتمعت فكان منها جسم، فإنما أن يجتمع على سبيل تماثل فقط، أو على سبيل تماس، أو على سبيل تدخل، أو على سبيل اتصال. إذ الأشياء المجتمعة، إما أن يكون بينها بعد أو لا يكون، فإن لم يكن بينها بعد، فإنما أن يكون تلاحقها بالأسر أو لا بالأسر فإن كان بالأسر، كانت مداخلة على ما أوضحنا، وإن كان لا بالأسر، فإنما أن يختص كل بشيء به يلقي الآخر، أو يكون ذلك الشيء مشتركاً، فإن اختص فهو ماسة، وإن كان مشتركاً فهو اتصال . وكذلك هذه الأجزاء إذا اجتمعت لم يخل اجتماعها من أحد هذه الوجوه، فإن اجتمعت على التماس فقط لم يحدث منها الأجسام المتصلة في الجسم وكلامنا فيها، وإذا اجتمعت على اتصال أو تماس فكل واحد منها ينقسم إلى شغول وفارغ وممسوس وخال، على نحو ما شرحنا في الفصول السابقة. ويجب إن لم يتداخل: أن يكون إذ لقي واحد منها واحداً فجاء ثالث ملاق لأحدهما، أن يكون محجوباً عن ملاقيه الآخر بتوسط هذا الملاق، فيكون كل قد نال بالملاقاة من ذاته ما لم يناله الآخر، وهذا بين بنفسه، فيكون المتوسط ينقسم. وإن كانت الملاقاة بالأسر كانت مداخلة

(١٧-١) العدة ... مداخلة : ساقطة من سا .

(١) غير : الغير ب، د، ط || نسبة (الثانية) : نسبت م || محدود : محدودة م . || إلى محدود : ساقطة من م .

(٢) فكان : وكان د || مساوياً : متساوياً ط . (٣) فكذلك د || العدد : بالعدد ط، م .

(٤) مذهب : المذهب ط || في ( الثانية ) : إلى م .

(٨) بطلانه : ساقطة من م .

(٩) فكان : وكان د .

(١٠) بعد ( الثانية ) : ساقطة من د

(١١) ما أوضحنا : ما أوضحناه ط || كل : + منها د .

(١٢) يلقي : + منها ط .

(١٣) اجتماعها : اجتماعاً م .

(١٤) وإذا : وإن ط ، م || فكل : وكل د .

(١٥) نحو : ساقطة من ب، د .

(١٦) ملاقيه : ملاقاً ط .

(١٧) كانت ( الثانية ) : وكانت ط، م

فلايزداد باجتماعها قدر، فتكون كلما اجتمعت كالواحد الذى لا طول له ولا عرض ولا عمق، فإذا كانت هذه الأجزاء التى لم تتجزأ لا يجمع اجتماعا يتألف به منها جسم فالجسم إذن غير متمص إليها . فإذا لم تنتهي قسمة الأجسام إلى أجزاء لا يمكن أن تنقسم نوعا من القسمة، وكذلك سائر المقادير، أعني السطوح والخطوط. وأى عاقل يرضى عن أن نقول: إن صفحة من أجزاء لا تتجزأ أضاعت عليها الشمس، أو عرض لمحال من جهة، فيجب أن تكون الجهة الأخرى بتلك الحال، أو نقول: إن الصفحة ليس لها فى نفسها وجهان، بل الضوء على ما هو وجه الصفحة والوجه الذى لا يلى الشمس هو ذلك الوجه بعينه، فإنه إذا أبصر هذا الوجه فقد أبصر ذلك إذ هذا وذلك واحدا . وليس ههنا هذا وذاك، فيكون الواقف من جهة من الصفحة يرى الصفحة مضيئة من الجهة الأخرى. وقد يجب من وجود الأجزاء الذى لا تتجزأ أن لا تكون دائرة ولا مثلث قائم الزاوية ولا كثير من الأشكال إذ الدائرة توجب أن يكون انطوق الخارج أكبر من طوق داخله، والماس مساو للماس والمساوى لا يكون أكبر والمثلث القائم الزاوية إذا كان ضلعا كل واحد عشرة عشرة كان وتر التمام جذر مائتين، وهو إما محال لا يوجد وإما صحاح وكسر وأجزاء، وهى لا تنكسر .

لكنهم يقولون إن: البصر يخطئ فى أمر الدائرة والمثلث، وإنما هى أشكال مخرسة، ومع ذلك فإنهم لا يدفعون وجود المربع القائم الزوايا مثلا على هذه الصفة، ليركب من أربعة أجزاء لا تتجزأ، خط على الاستقامة ولتركب مثله خطوط ثلاثة غيره، ويوجد منها خط آب، ولنطبق به على خط ج د، وحتى لا يكون بينهما سعة شئ وكذلك هز بعد ج د و ح ط بعد هز حتى يحد سطح اط على مذهبهم . فمعلوم أنه ليس يسع بين هذه الأجزاء فى السطح جزء آخر البتة، فالأجزاء الأربعة التى هى الأول من خط آب والثانى من خط ج د والثالث من خط هز والرابع

(١-١٦) فلا يزداد ... الرابع : ساقطة من سا .

(١) كلما : كلها م || له : ساقطة من م || فاذا : فإن ط .

(٢) به : ساقطة من د || فالجسم : ساقطة من د .

(٣) سائر : سير د .

(٤) أضاعت : أضاع ب ، د ، ط .

(٥) الصفحة : الصفحة ط .

(٦) الصفحة : الصفحة ط .

(٧) الصفحة ( الأولى ) : الصفحة ط || الصفحة ( الثانية ) : الصفحة د؛ الصفحة ط .

(٩) إذ : إذا ط || الماس ( الثانية ) : لباس ط .

(١٠) ضلعا : من ضلعيه م || كل واحد : ساقطة من د ، م .

(١١) وأجزاء : أجزاء د || وهى : وهم ب ، م ؛ هم د .

(١٢) البصر : + قد ط || مخرسة : مخرسة د .

(١٣) القائم : القائمة ط || خط : خطه ط .

(١٤) ويوجد : وليوجد ط ؛ وليوجد م || ولطبق : وليطبق م || على : ساقطة من م || بينهما : بينهما .

(١٦) فالأجزاء : والأجزاء د

من خط ح ط وهو القطر لا يخلو إما أن تكون هذه الأجزاء يماس بعضها بعضا على سمت بين جزء آ وجزء ط فيكون خطا مستقيما مولفا منها وهما الطهر ويكون مساويا للضلعين المتساويين، وهذا بعيد عن الجواز. فمعاوم بالمشاهدات أن القطر في مثل هذا أطول من الضلع، وإما أن تكون هذه الأجزاء متباينة فحينئذ إما أن تكون فيها فرج أو لا تكون، فإن كان بينها فرج لم تطبق الخطوط تطبيقا لافرج فيه وقد فعل ذلك، هذا خلف. وإن لم يكن بينها فرجة فيكون فيما بينها شيء لا محالة، إما جزء أو فوهة أو بعض جزء. فإن كان بعض جزء فقد قسم الجزء<sup>٥</sup> وإن كان جزء بتمامه أو جزءان لزم دائما أن يكون طول القطر إما أن لا ينقص عن الضلعين معا، أو ينقص عن ضعف الضلعين بجزء واحد غير محسوس، ونقصان القطر عن ضعف الضلعين دائما، فهو أمر محسوس وقدر كبير.

وأما ما يقولون: إن هذا الخط لا يكون مستقيما، بل مضرسا على صورة هكذا هـ هـ أعني أن يكون جزء وجزء آخر منحرف عنه إلى جهة، ثم جزء آخر في سمت الأول، ثم جزء منحرف عنه، كان كل منحرف<sup>١٠</sup> موضوع في الفصّل المشترك بين المرتبتين في سمت واحد، فإنه يظهر فسادة وبطلانه عن قريب، وذلك لأنه إما أن تكون المرتبتان في سمت واحد منها متماسين أو غير متماسين، فإن كانا متماسين وكل أجزاء مرتبة في سمت واحد متلاقية، بحيث يتصل منها خط مستقيم، فيكون من المرتبتين خطان مستقيمان، موضوع أحدهما بجانب الآخر، فلا تضريس. وإن كانا غير متماسين، فلا محالة أنه يكون بينهما جزء، فلا يكون مضرسا بل يتصل على الاستقامة،<sup>١٥</sup> إما يكون مضرسا لو كان بعض الجزء واقعا فيما بينهما وبعضه خارجا، والجزء لا يتبعض، بل إما أن يكون كله بينهما، أو لاشئ منه بينهما وإذا كان كله بينهما فليس هناك زوال وتضريس البتة، بل يكون هناك وضع على الاستقامة، كما هو مقبول عندهم. إن من شأن الأجزاء أن ينتظم منها خط مستقيم، فإن جعوا فيما بين المرتبتين على سمت واحد جزئين لاقى نظام السمات، بل عرضا حتى يتضرس، فقد جعوا من كل جزء شيئا فيما بين

(١-١٨) من .... بين : ساقطة من سا .

١) بعضا : ساقطة من د .

(٤) فرج (الأولى) : فرجة ب ، د ، م || وقد : فقد ط . (٥) بينها (الأولى) : منها ب || كان : ساقطة من م .

(٦) دائما : + إمام .

(٧) ضعف : ساقطة من يخ || دائما فهو أمر : دائما فانه أمر ط ؛ إنما هو أمر م .

(١٠) وجزء : جزء د .

(١٢) المرتبتان : المرتبان ب ، د || منها : ساقطة من د || متاسين (الثانية) : يتاسان ب ، د .

(١٢-١٣) منها ..... واحد : ساقطة م .

(١٣) يتصل : يحصل ط || مستقيم : ساقطة من د .

(١٤) فلا تضريس : لا تضريس ط ، م .

(١٥) إنما يكون : إنما كان يكون ب ، د ، م || لا يتبعض : لا ينتقص د .

(١٧) المرتبتين : المرتبين ب .

(١٨) نظام : ساقطة من م .

الجزئين وشيئا زائلا حتى يكون تفرس، فاجعلوا كل جزء منقسما. وما يقولون في خط مستقيم يعمل، ثم يركب جزؤه الأول على نقطة آ، ويطبق على السطح، حتى يلقى الخط على نقطة ط، ومعلوم أن هذا ممكن. فبين إذن أنه يمكن أن ينتظم بين الجزئين خط مستقيم، فيلزم من ذلك وجود جهة للجزء غير الجهات التي لم. وإذ صح أنه يمكن أن يفرض بين الجزئين خط مستقيم على أي وضع كان الجزآن، فيمكننا أن نضع على جزئي آوط جزئين، ولا يكون بينهما شيء، وينتظم بينهما خط، ونطبقه على خط القطر، فكيف يكون حال النقط التي تماو النقطة الأولى الموضوعة على نقطة آآ، تقع على النقطة الثانية من القطر، التي هي النقطة الثانية من خط ج د أو تقع في الفصل المشترك حتى يماس كلاهما محاذيا لفصل مشترك بينهما لا يتلاقيان عايه، أو تكون تلك الفرجة أصغر من أن نسمه، فيكون شيء أصغر من حجمه لا يتجزأ، أو يكون يسعه، فيكون ماقدهنا من الخلف. وإن وقع على نفسه، فقد انطبق الخط المستقيم على القطر، وما طابق المستقيم فهو مستقيم مساو له.

ومن العجيب ما يضطرون إليه في هذا الموضع من إمكان وقوع جزء على فصل مشترك بين جزئين، وهو بعينه يمكنه أن يتحرك قليلا حتى يلقى أحدهما وحده. فإن كان الذي يلقاه وهو يماس الأول والثاني هو الذي كان يلقاه بعينه وهو يماس الثاني وحده، فيكون عند التئحى مماسا أيضا، هذا خلاف. وإن كان يلقى منه غير الذي لقي أولا، فيكون قد انقسم بمواضع اللقاء. ويلزمهم ما يهربون منه من أمر زيادات الجهات على السمت الذي يظنون أنها واجبة أن تكون ستا، وليس ذلك بواجب البتة، إنما ذلك أمر قد تعورف في تسمية جهات الحيوان، فظن أن ذلك المتعارف بحسب التسمية حكم واجب في كل شيء، بل الحق أن بين كل جهتين متجاورتين جهة أخرى، وذلك إلى غير النهاية بالقوة.. وهذا أيضا مثل ما يظن بعضهم أن للجسم طولا معيناً وعرضا معيناً وعمقا معيناً، وأن كل ذلك بالفعل فيكون لكل واحد منهما طرفان، فتكون الجهات ستا وليس غيرها. ونحن سنقول

(١-١٧) الجزئين .... سنقول : ساقطة من سا .

(١) وشيئا : شيئا م .

(٢) فبين : فبينين ط .

(٣) ينتظم : ينظم ب، م || وإذ : وإذا ط .

(٤) الجزاءان : ساقطة من د . (هـ) ولا يكون : لا يكون م || وينتظم : وينظم ب، م .

|| خط : خطاد ؛ خطأم || النقط : النقطه ط || القطر : النقطه د ، ط .

(٦) من .... الثانية : ساقطة من د || النقطة (الثانية) : نقطه د ، ط .

(٧) في : على د || مشترك : المشترك ط .

(٩) على (الأولى) : عليه ب، د ، م || على القطر وما طابق المستقيم : ساقطة من م .

(١٠) ومن : من د || العجيب : العجيب ط .

(١٢) يماس : يماس د، ط ، م .

(١٢-١٣) وإن كان ... القاء : ساقطة من د .

(١٣) من : عن د .

(١٤) واجبة : واجب د .

(١٧) وأن كل : فإن كان ط .

في هذا عن قريب، بل يجب أن يعلم أن القول بكون الجهات ستما، أمر مشهور متعارف، وليس بحق، ولا عايه برهان. ولكنهم يناقضون ما قلناه بمربعات تكون على هيئة هذه الأجزاء الأربعة، يؤلف منها مربع كبير، فتكون المربعات التي على القطر لامتلاية بأطرافها التي هي الخطوط، ولا بينها شيء. وقد ضاوا في ذلك ضلالا بعيدا، وذلك لأنها متلاية بالقطر، وطرف الطرف طرف يصاح به اللقاء، وغير متلاية بالخطوط، وبين تلك الخطوط أنصاف مربعات أخرى مملؤها، إذ المربعات تنقسم فتسد الفرج، ولا كذلك الأجزاء، وبما يعلم بقينا لانشك فيه. ولا اختلاف ٥ أن بين كل شيئين ذوى وضع سمت، حتى أنا إذا عملنا خطا مستقيما بينهما، فإنه مملأ ذلك سمت، إذ يقع في ذلك سمت. فإذا كان جسم كالشمس يتحرك حركات كثيرة، وقد جعل بإزائه جسم كالأرض أيضا، ونصب هنالك شيء نصبا قائما، وجميع ذلك صحيح جواز الوجود في العقول، ثم كانت الشمس مضيئة للأرض، وكان المنصوب يسر على قدر سمت الشمس، فإذا زالت الشمس جزءا فلا يتجاوز إما أن يزول سمت الذي بين الشمس وبين طرف المنتصب عن طرف الظل أو يبقى، فإن بقي بقى لا محالة ستما، وأسمت على حكم خط مستقيم، ١٠ فيكون ذلك الآخر المخرج على الاستقامة من الشمس إلى طرف المنتصب إلى الأرض أيضا خطا مستقيما كالخط الذي عليه علامة ب من خطي آ ب، فيكون خطان مستقيمان متباينان مجتمعان عند نقطة ويتحدان بعد ذلك خطا مستقيما حتى يكون ذلك الخط مستقيما مع كل واحد منهما، فيكون الجزء المشترك وهو الذي بين طرف المنتصب ونقطة على الأرض وهو مع كل واحد من السمتين المتصاين بين الشمس وبين طرف المقياس خطا واحدا مستقيما. وهذا معلوم الاستحالة، ومع ذلك فقد جعلوا جزءا واحدا وهو طرف المقياس توازيه الشمس ١٥ من جهتين: لإحداها خارجة عن سمت الذي لهم، فإن لم يثبت سمت، بل زال، فلما أن يزول جزءا، أو أكثر من جزء، أو أقل من جزء، فإن زال جزءا فتكون حركة الشمس في السماء مساوية لحركة طرف سمت، ومسافتها

(١٩-١) في .... ومسافتها : ساقطة من سا .

(١) وليس : ليس ط، م . (٢) بمربعات : بمربعات م .

(٣) القطر : لقطر ط .

(٤) بالنقط : بالنقطة د، ط || أنصاف : أيضا ب، د .

(٦) إذا : + نحن ط || إذ يقع : أو يقع ط .

(٧) ونصب : ساقطة من د .

(٨) هنالك : هناك ب، د . || مضيئة : مضيئا م .

(٩) الشمس (الأولى) : الشيء د .

(١٠) عن : على د || بين بين : بين م .

(١١) الآخر : الأخير ط || على الاستقامة من : ساقطة من د || إلى طرف ..... خطا : ساقطة من د .

(١٢) فيكون : + الشمس د . || متباينان : ساقطة من ط .

(١٥) وهو : هو ط || توازيه : يوازها ط .

(١٦) الذي : التي ب، م || فإن : وإن م .

(١٧) أو أقل : وأقل د || من جزء (الثانية) : ساقطة من ب || جزءا : + أو أكثر ط، م .

متساويتان أو يكون طرف السمت قطع أكثر ، وجميع هذا ظاهر الإحالة ، وإن كان أقل من جزء فقد انقسم الجزء .

وكذلك إذا أوقفنا خطا مستقيما كالوتر ، على زاوية قائمة أحد ضلعها أقصر ، فجررنا طرف ذلك الخط ، وليكن جدعا ، أحد طرفيه على حائط والآخر على الأرض ، وارتفاع الحائط أقصر من البعد بين الأرض والزاوية ، فإذا جررنا هذا الخط من الطرف الذى على الأرض جزءا ، فكان ينجز الطرف الآخر جزءا ، ويجب من ذلك أن يكون مايقطع من الجانبين سواء . وليس كذلك ، بل يكون انقطع من الجانب الأقصر أكبر ، ولبس ذلك ممايتبع تفككا أو يفرق الاتصال البتة ، وإلا لاختلاف فى المعمول من الحديد والألماس والمعمول من الخشب ، بل يستوى التصدير فى الجميع . وإلا لو استأنفنا وضع خط مستقيم على الطرف الذى نزل إليه المجرور بقدر طول المجرور ، كان لايقع إلا حيث وقع عليه المجرور ، وكذلك الأجزاء التى فى طرف الطاحونة .

ويلزمهم ماحكيتناه عن قوم أحوجوا هؤلاء إلى القول بالتفكك والتفكك ، إما أن يكون تفككه بأن تترايل أجزاؤه بفرج تقع لها ، فيجب أن تزداد مسافة الرضى عند الحركة ، أو بأن تترايل الأجزاء على نحو تبادل الأمانة ، حتى تبقى الجملة على حجمها ، فتكون العلامات تزول ، ولا تبقى الأجزاء التى فى الرضى على الأوضاع التى كانت لبعضها عند بعض . هذا جواب من يقول بالتفكك وتحول السكونات الحركات البطيئة . وماذا نقول فى فرس شلبيد العدو ، هل نشك فى أن حركاته أكثر من سكيناته ، ولو كانت السكينات أكثر لكان البطء أظهر والفتور أوضح . وإن أنكروا هذا فى الفرس ، لم يمكنهم أن ينكروه فى السهم المرمى ، ومع ذلك فإن نسبة حركة عدو الفرس أو ارتقاء السهم إلى سير الشمس ، ليست نسبة تقتضيها زيادة حركات العدو والارتقاء على السكينات ، وذلك لأنه

(١-١٧) متساويتان .... لأنه : ساقطة من سا .

(١) قطع : يقطع ط ، م .

(٢) فجررنا : فجررنا ب ، د ، م

(٤) جدعا : جلعما م .

(٥) جررنا : حررنا ب ، د ، م || فكان : وكان م .

(٦) أكبر : أقل ط ، م || وليس (الثانية) : فليس ط .

(٧) تفككا : التفكك ط || يفرق : يفرق ط || لاختلف : لاختلفت م || الخشب : خشب د ، م .

(٨) وإلا لو : لو ط || وضع : قطع م .

(٩) كان لايقع إلا حيث وقع عليه المجرور : ماكان يقع حيث وقع عليه المجرور ب ، د ؛ وكان يقطع لامين حيث وقع عليه

المجرور م .

(١٠) بالتفكك : بالتفكك ط . || تترايل : ترايل ط

(١١) تقع : ساقطة من د || لها : لنا م || تترايل : ترايل ط .

(١٣) هذا .... البطيئة : ساقطة من د ، م || بالتفكك : بالتفكك ط .

(١٤) هل : وهل ب ، م || السكينات : السكونات ط .

(١٥) وإن : فإن ط || عدو : + وين د .

(١٦) أو ارتقاء : وارتقاء د || لينة : ساقطة من ط

- لو كانت الحركات في الركض والارتماء مساوية للسكنات وكانت الشمس ليس لها إلا الحركات فقط ، لكان ركض الفرس وارتماء السهم نصف سير الشمس . وليس الأمر كذلك، بل لقياس لهذا إلى ذلك. أما ركض الفرس فمعلوم بالمشاهدة، وأما ارتماء السهم فقد جربت في قوم يقفون على أبعاد مراعى سهام، وكل واحد يرسل سهمه مع سقوط سهم صاحبه بالقرب منه، فيعرف الضاوت في ذلك . ولو استقصى مستقصى هذه النسبة وجدنا أن كل من نسبة جزء من ألوف أجزاء منه، فيجب من ذلك أن يكون الفرس أو السهم يسكن ألوف سكنات ويتحرك واحدة، وكان يجب أن لا تترى حركته ولا تظهر لغلبة السكون عليها، وإن ظهر منها شيء كان قليلا يسيرا . والوجود بخلاف هذا، فإن الحركة هي الظاهرة، والسكون لا يظهر له البتة . ومما يوضح هذا مانعلمه من أن الثقل كلما ازداد ثقلا كانت حركته إن أسفل أسرع ، فإذا كان ثقل ما يتحرك إلى أسفل تخالطه وقفات . فإن زدنا مقدار الجسم دائما نطلب زيادة الثقل ، بلغنا بذلك وقتا إلى حركة لا يخالطها سكون، فإذا ضممنا إليها ضعف ذلك الجسم لزم أن يتحرك أسرع من غير تخال سكون يكون سببا للإبطاء، وكذلك لو فرضنا جزءا واحدا يتحرك الحركة التي لاوقوف لها ثم اتصل به ثقل. ومن العجائب أنه إذا تحرك المتحرك في هواء راكد أو في خلاء مقرون به وهو مما لا مقاوم فيه، ويكون مبدأ حركته ميلا فيه واعتمادا إلى جهة أن يبقى ذلك الاعتماد وذلك الميل في تلك المسافة بعينها ولا تبقى الحركة، بل يحدث سكون يقع به البطء كأنه يعرض كمثل متعب، فيميل بالاختيار إلى السكون، ثم ما يثوب إليه النشاط. وكيف يحدث سبب يمنع ويبطل في هواء راكد أو خلاء، وكيف يمكن أن يقال إن الميل والاعتماد يبطلان فيه ويتجددان. ومن الشائعات التي تازم الجزء، أننا نعلم يقينا لانشك فيه أنه إذا سحرك متحرك من اليمين إلى اليسار ومتحرك آخر من اليسار إلى اليمين على خطين متوازيين مستقيمين، أنها لا يزالان يتقاربان حتى يلتقيا متحاذيين، ثم يتفارقان . فإذا فرضنا أربعة أجزاء لا تتجزأ وأربعة أخرى، وركبنا من كل أربعة خطأ، وكان أحد الخطين موضوعا بجانب الآخر، كما فعلنا في المربع الذي أنشأناه من أجزاء لا تتجزأ ،

(١-١٨) لو كانت .... لا تتجزأ : ساقطة من سا .

(١) لسكنات : السكنات د || ليس : ليست ط .

(٢) أبعاد : + من ط || سهام : السهام ط || وكل : فكل د .

(٤) فيعرف : يعرف ب، م؛ يعرف د || مستقصى : المستقصى ط، م .

(٦) وكان : فكان ط || عليها : عليها ط .

(٨) حركته : حركة م || فإن : فإذا ط، م .

(١٠) يكون : ساقطة من م .

(١١) أوفى : وقي م .

(١٢) لا مقاوم : لا معلوم د || واعتمادا : أو اعتمادا د، ط، م .

(١٤) ما يثوب : ما يثور ط .

(١٥) أنا : فلانا ط .

(١٨) في المربع : بالمربع ط || أنشأناه : أنشأناه ب، د، ط .

وفرضنا على طرف أحدهما الطرف الذى على اليمين جزء ، وعلى طرف الآخر الطرف الذى على اليسار جزء ، وحركنا الجزئين حتى صار الجزء الذى على أحد الخطين وعلى طرفه الأيمن نافذا إلى طرفه الآخر ، والذى على طرف الخط الآخر وعلى طرفه الأيسر نافذا إلى طرفه الآخر ، وتوهما أن حركتهما متساويتان فتحاذيا وتفرقا ، فلا يخلو أما أن يكون سمحاذا على النصف. أو بعد النصف فإن كان التحاذي إنما يقع إذا كان هذا على الثانى من الطرف الذى يحرك عنه ، وذلك على الثانى من الطرف الذى يحرك عنه ، فبعد لم يتحاذيا ، لأن سمحاذا الثانى من كل واحد منها هو الثالث من الآخر وما يوضع عليه ، فإن سمحاذا بأن يكون كل واحد منها على الثالث ، فهما فى حال التحاذي متفرقان ، وإن سمحاذا وأحدهما على الثانى من خطه والآخر على الثالث من خطه ، فليست حركتهما على السواء . وما يلزمهم لزوما يظهر لكل ذى عقل مانع له أنه إذا تقابل شيان لكل واحد منهما أن يتحرك إلى الآخر حتى يلقاه ، ولما منع له البتة عن لقاء الثانى خارجا ، فهما أن يتحركا معا حتى يلتقيا فإذا انقيا أمكن أن يمانعا ، وقبل ذلك لا يمنع بينهما . وهذا شئ بين نفسه ، فإذا توهما ثلاثة أجزاء على صف ، وعلى الطرفين جزاءن ، لكل واحد منهما أن يتحرك حتى يلقى الآخر ولما منع ، فإن لهما جميعا أن يتحركا إلى أن يلتقيا ، بعد ما ليسا ملتقيا . فلا يخلو التقاؤهما إما أن يكون وكل واحد منهما مستقر على كمال الوسط وقد انتقل إليه بكماله فيكونان متداخيلين أو كل واحد قطع شيئا إلى أن التقيا . فإن كان كذلك ، فقد انقسم الجزء والوسط والجزءان الطرفان والجزءان المتحركان .

والمعجب من قولهم على هذا إن هذا يستحيل فيه أن يتحركا مع الاستحالة الانقسام كأن أحدهم إذا تحرك والآخر ساكن فقدت حركته . فإن كان الآخر يريد أن يتحرك يشعر بذلك فيقف ، أو يقفه سبب وارد من الآخر إليه يقسره أو يقفه بملاقاة الآخر له وليس سبق الآخر إلى الملاقاة ، أو من سبق هذا وليس معنى على العاقل أنه

(١٦-١) وفرضنا .... أنه : ساقطة من سا .

(١) على (الأولى) : + ظهر م || الذى على اليمين ... الطرف : ساقطة من م || الآخر : + وهو ط || الذى : + على ط .

(٢-١) جزءا وحركنا .... وعلى : ساقطة من م .

(٢) والذى : والجزء الذى ط .

(٣) وعلى طرفه : وطرفه م || الآخر (الثانية) : ساقطة من د .

(٤) يقع : + على النصف ط || هذا : ساقطة من م .

(٥) الطرف .... من : ساقطة من د .

(٧) خطه ( الأولى والثانية) : خط ط .

(١٠) يمانعا : لا يمانعا ط .

(١١) فإن : ساقطة من د . || ملتقيا : بملتقيا ط ، م .

(١٢) والجزءان ( الثانية) : فالجزءان م .

(١٤) والآخر : فالآخر ط .

(١٦-١٤) والآخر .... بملاقاة : ساقطة من م .

(١٥) فإن : فإذا ط || إليه : + عليه ط .

(١٦) بملاقاة : ملاقاة ط .

إذا أريد محرّكها معاً، لم يكن قصد أحدهما ليتحرك في نفسه حابساً لصاحبه عن أن يتحرك، إلى أن يلقاه. فمن المحال أن يقال إن هذا يحتبس، بسبب أن الآخر بهم أن يتحرك، فكيف يكون ذلك سبباً معاقفاً لقوة الدافع من الحبس حتى يقفوا ولا يطعاه وليسا بمتأسين ولا ملتصقين بما تحتهما، ولا في أحدهما تأثير حابس من الآخر ولا من خارج حابس .

- وبالحملة يجب أن يحدث عد احتباسهما بعد الاستمرار حال غير التباين حتى يتأنا، وتلك الحال ليست غير المصادمة ومن قنع بأن يقول إن امتناع القسمة بحبسهما ويجعلهما غير مطاوعين للتحريك والدفع ولو كان لأحدهما دافع ولم يكن للآخر دافع لاندفع وأجاب بسبب. لكنه لما اتفق حضور مجيء دافع الآخر، صار لا هذا يجب ولا ذلك، فليقع وأما العاقل فإنه يجعل ظهور استحالة هذا الاحتباس سبباً لبطان منع الانقسام، لا منع الانقسام سبباً لهذا الاحتباس. وأنت إذا بسطت ما أوجزنا القول فيه وتأملت، أيقنت بطلان هذا المذهب أصلاً. وإذا بطل هذا المذهب ومضاده معاً. وجب أن يكون الحق مقابله بالنقيض، وهو أنه ليس للجسم الواحد جزء بالفعل، وأنه ينقسم إلى غير النهاية بالقوة .

(١-١١) إذا .... بالقوة : ساقطة من سا .

(١) لصاحبه : بصاحبه ط .

(٢) يحتبس : المحتبس د؛ يجب ط || فكيف : وكيف ط .

(٣) يطعاه : يطعاه د، م || الآخر : الأجزاء ط .

(٧) لا تنفع : لا يتنفع ط؛ ساقطة من د . بسبب : ساقطة من ط ، م || لما : إذا ط || مجيء : ساقطة من د || الآخر : للاخر ط ، م .

(١٠) مقابله : مقابلهما ط .

## [ الفصل الخامس ]

### هـ - فصل

#### في حل شكوك البطلين في الجزء

فلنشرع الآن في حل شكوكهم، وفي تسميم ما يليق بهذا الكلام من مناسبات المتحركات والحركات والأزمنة في هذا الانقسام غير المتناهي بالقوة، وما يتبع ذلك. أما قولهم إن كل قابل للتفريق ففيه تأليف، فهو الذي لما ظاهراً بنواعيه، وليس هذا بمسلم. فإن عنوا بالتأليف أن يكون فيه جزءان متميزان بالفعل وبينهما ماسة وأن التفريق تبعيد أحدهما عن الآخر وإبطال الماسة، فهذا غير مسلم. ولو سلم، لكان لا يحتاج إلى أن ياتجنوا إلى التفريق حتى تتم حجبتهم، بل كانت تكون صحيحة مع ثبات التأليف تأليفاً، إذ كان يجب أن يكون أجزاء حادثة لتأليف فيها، لاستحالة وجود ما لا يتناهي من الأجزاء بالفعل، ووجود واحد بالفعل حيث يكون كثيراً. وإن عنوا بالتأليف الاستعداد لأن يحدث كثرة فيما هو واحد لا كثرة فيه، فهذا مسلم. وهذا لا يجوز إزالته عن الجسم أو يعقل الجسم إذ لا سبيل إلى إبطال وحدة الواحد بالفعل إلا بإعدامه أصلاً أو تكثيره، فإذا لم يعدم بل كثر بقى وأحد حالهما حاله وجملة الوحدة لا ترفع عنه البتة إلا بإبطاله. وقد حسب بعضهم أن وجود الأجسام مختلفة في سرعة قبول التفريق، وعسر قبوله يوجب إثبات التأليف.

قال: وذلك ليس لاختلاف جنس الأجسام أى نوعيتها، ولا لاختلاف الفاعل، ولا لحدوث شئ، ولا لعدم شئ كان عندهم، ليست الأقسام لإلا هذه، وعندهم أن الأجسام لاختلاف نوعيتها. فلنسلم ذلك كله لهم، فلم يجب

(١٥-٢) فصل .... يجب : ساقطة من سا .

(٢) فصل : فصل هـ ب ؛ الفصل الخامس م .

(٣) البطلين : + للمخطئين ط .

(٤) والحركات : ساقطة من م .

(٥) غير : الغير ب، د، ط || فهو : فهذا هو ط .

(٨) تكون : ساقطة من ط . || ثبات : إثبات ط || إذ : إذا م .

(٩) واحد : الواحد ط، م || وإن : فإن د، ط، م .

(١٠) فهذا : فهو ط || وهذا لا يجوز : ولا يجوز م . || الجسم (الثانية) : ساقطة من د .

(١١) أو تكثيره : وتكثيره د، م || واحد : + أن د، ط، م . (١٢) لا ترفع : لا يرفع ط، م || وقد : قد د .

(١٤) وذلك : وبعض ذلك م || الفاعل : الفواعل ط || ولا لحدوث شئ : ساقطة من م .

(١٥) ليست .... وعندهم : ساقطة من د .

أن يكون لتأليف لآخر ، بل لم لا يكون هذان المعنيان وهما عسر القبول وسرعة القبول هرصين يعرضان للأجسام مختلف بها بعد الامتاق المذكور ، كالسواد والبياض وغير ذلك من الأهراض . فترى أن الأجسام إذا اختلفت بالسواد والبياض ، احتاج ذلك إلى أن يكون اختلافاً يعرض غير السواد والبياض هو التأليف إذ ليس للجنس والفاعل والحادث وعدم الشئ . وأما حديث الحجمة المبنية على الإنصاف وإنما كان يكون من ذلك شئ لوقلنا إن للجسم جزءاً مالم يجزأ نصفاً أو ثلثاً أو ربما أو غير ذلك ، فكان يكون له أجزاء بلا نهاية . ونحن لا نوجب للجسم جزء البتة إلا أن يجزأ ، ولا يمكن أن يكون جسم قد جزئاً بأنصاف لما فلا يلزم ما قالوا .

وأكثر ما يقولون مهنا : ترى أنك إذا لم تشر ولم تعين إلى جزء جزء لا يكون ذلك مفرداً ، وهذا مفرداً . ولا يدرون أن ذلك إنما صار ذلك ، وهذا بالإشارة ، فإذا لم تكن لم يكن لذلك ولا لهذا ، وإذا لم يكن لذلك ولا لهذا ، كيف يكون ذلك مفرداً وهذا مفرداً ، وعلى أن المسافة المقطوعة تقطع زمان مثلها متناهي الأطراف . ينقسم بلا نهاية في الإنصاف توها وفرضا ، ولا قسم له وجوداً وفعلاً .

فأما حديث الخردلة والحبل ، فإنه لا أقسام لأحدهما مالم يقسم ، وإذا قسما ، ما حصصت أقسامها متساوية في العدد ، وكل واحد من الأقسام التي للخردلة أصغر ، ويذهب ذلك إلى غير النهاية ، وإنما كان يكون اشاعة أو كان الذهاب إلى غير النهاية فيها بمقادير متساوية . ومثال ذلك أن نضعف الحبل في التوهم وفي قدرة الله إلى غير النهاية ، والخردلة أيضاً فلا يكون من ذلك أضعاف الحبل متساوية في المقدار لأضعاف الخردلة لأجل أن التضعيف متساو بل ، يكونان مختلفين في القدر ، وإن تساويا من وجه في العدد . وما الذي يمنع أن تكون أشياء متساوية في العدد ليست متساوية في المقدار أفراداً ولا جملة ، بل يجوز أن يكون في الاحتمال أشياء تذهب إلى غير النهاية أكثر من أشياء ، كتضعيف العشرات مع تضعيف المثين . وأما تغشية أديم الأرض من أقسام الخردلة ، فلنسلم لهم وجود الجزء ، ومع ذلك فلنسلم أن الخردلة تنقسم أجزاءها التي لا تتجزأ في صغرها بحيث يكون عدد الموجود

(١٨-١) أن ..... الموجود : ساقطة من سا .

(١) لم : ساقطة من د ، م || هما : وهو ب ، د ، ط ، م || هرصين : هرضان د ، م .

(٢) اختلفت : اختلف ط || هو : وهو د ، ط ، م

(٤) والحفوث : والحديث ط || حديث : ساقطة من د ، ط ، م .

(٥) فكان : وكان د .

(٦) يجزأ : يجزأ ط || فلا يلزم : فيلزم م .

(٧) جزء جزء : جزء وجزء ط ، م || وهذا مفرداً : ساقطة من م .

(٨) فإذا : وإذا ط || لا ذلك (الأول) : إلا ذلك م || لا ذلك (الثانية) : ذلك ب ، د .

(٩) وهذا مفرداً : ساقطة : من م || وعلى : عل ط || منقسم : ينقسم د ، ط .

(١٢) فأما : وأما ط ، م . || مالم يقسم : مالا يقسم ط || أقسامها : عدة أقسام د ، ط ، م .

(١٣) ذلك : ساقطة من ب ، د .

(١٤) ذلك : هذا ب .

(١٥) القدر : المقدار ط .

(١٨) فلنسلم : لنسلم م .

منها في الخردلة يغشى الأرض كلها، لو بسطت عليها واحدة واحدة، فما كان يدرينا أن هذا حق أو باطل. فعسى أن يكون في الخردلة من الأرض الأجزاء التي لا تتجزأ ما تبلغ كثرة أن تغشها صفة الأرض. ومن عرف تقدير الجزء الذي لا يتجزأ حتى يعرف يملك الجسم الذي هو أول جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج إليه في تغشية الأرض، بل لا يكون في ألبسهم إذا قيل: إن أجزاء الخردلة تغشى الأرض شئ غير التعجب. وأما جزم القول بأن هذا يتمتع فأمر غير موثوق به. فاللذي لا يكون بين الاستحالة مع فرض تهاى الانقسام، فكيف بين باستحالته استحالة لاتهاى الانقسام.

على أنا لسنا نقول: إن الممكن من ذلك قد يخرج إلى الفعل، بل نسلم أنه يجوز أن ينتهى إلى أصغر يعجز عن تفرقة لبسطة على الأرض أو غيرها، ولا يعجز عن قسمته بالفرض والتوهم وبوجوده أخرى لا تؤدي إلى تفرقة وتقطيعه. وأما الحججة المأخوذة من الجوهر والعرض فليعلموا أنه لانسلم لهم أن العرض من حقيقة أن يكون له ذات مساوية لذات المحل فاشية فيه مطابقة له، بل العرض ليس أكثر من وصف يكون للشئ ليس يقوم ذاته بأنه جزء منه، وعلى ما قلنا في مواضع أخرى. فرمما يكن بحيث يشار أن ذاته فاشية في ذات الشئ الذى هو له عرض، كالإضافات كلها، وكالحركات، وكالكون الذى يقولون، فإن ذلك ليس كالبیان المتشئى في محله. فإن عنى بالعرض ما يقولون من أنه ذات مساوية لذات ما هو فيه فاشية، فليست النقطة بعرض ولا جوهر، إذ ليس يجب أن يكون كل موجود إما مطابقا لذات ساريا فيها، وإما موجودا لاني موضوع، لأنه ليس أحدها نقيض الآخر، ولا بين للزوم للنقيض وإن عنى بالعرض معنى للشئ يصير به الشئ ذا صفة وليس جزءا من قوامه، فالنقطة عرض لأنها نهاية ما موجودة لها هو بها. متناه وليست جزءا من وجوده. وكونها عرضا لجورها هو أنها صفة بهذه الصفة، لأنها نهاية له، وليس غير هذا.

(١-١٧) منها ... هذا : ساقطة من سا .

(١) كلها : كله م || عليها : عليه ب، د || واحدة واحدة : واحدة ب .

(٢) صفة : صفة ب، د، م ..

(٤) قيل : سلم ط ، م .

(٥) يتمتع : يتمتع م || فكيف : ساقطة من د .

(٦) بين : يتبين م || لاتهاى : لاتنهاى د، ط، م .

(٧-٩) بل نسلم .... وتقطيعه : ساقطة من ب، د، م .

(٩) العرض : الفرض م . (١٠) مساوية : متساوية ط .

(١١) وعلى ما قلنا : هل ما قلناه ط .

(١٢) والحركات : والحركة ب، د، م .

(١٣) مساوية : مساود، ط، م || فاشية : هـ ب، م، ساقطة من د || جوهر : بجوهر د، م .

(١٤) موجودا : موجود ط .

(١٥) من : في ط، م .

(١٦) ما : ساقطة من م || وكونها : وكونه ط، م .

(١٧) لجورها : بجورها ط، م || صفة : صفات م؛ ساقطة من ط .

وأما حديث تشبيه الانقسام بالتركيب، سواء كان تركيب الجسم في نفسه أو تركيبه مع غيره، فليس بصحيح. لأن الانقسام يحدث الأجزاء، والتركيب يحتاج إلى أجزاء حادثة حاصلة، ويستحيل أن توجد أجزاء حاصلة بلا نهاية حتى يركب منها .

وأما حديث المماسه وزواياها فقد مضى أصل في باب الزمان، إذا تذكرته كان الجواب مقتضبا منه . وبالجملة أن لا مماسه لا يحصل دفعة في آن .

وأما حديث الزاوية المذكورة فلها ليست غير منقسمة ، بل هي منقسمة . وهناك زوايا أصغر منها بالقوة بلا نهاية . إنما قام البرهان على أنه لا تكون زاوية من خطين مستقيمين، حادة أصغر من تلك . وليس إذا قيل إنه ليس شئ بصفة كذا أصغر من كذا دل على أنه ليس شئ البتة أصغر منه . وكل من حصل عددا بأصول الهندسة علم أن تلك الزاوية يقسم بالقسي قسمته إلى لا نهاية .

وأما حديث ما أورد من السطح والكرة ، فإنه لا يدري هل يمكن أن توجد كرة على سطح . بهذه الصفة في الوجود، أو هو في التوهم فقط على نحو ما تكون عليه العمليات . ولا يدري أنه إن كان في الوجود، فبلى يصح تدرجه عليه أولا يصح، فربما استحال تدرجه عليه . وبعد هذا كله فليس يلزم أن تكون الكرة مماسة لسطح والخط في أي حال كان بالنقطة لا غير ، بل تكون في حال الثبات والسكون كذلك . فإذا تحركت ماست بالخط في زمان الحركة، ولم يكن البتة وقت بالفعل مماس فيه بالنقطة إلا في الوهم، إذ ذلك لا يتوهم إلا مع توهم الآن، والآن لا وجود له بالفعل .

١٥

وبالجملة فإن هذه المسألة لا تتحقق مسلمة ، لأن المسلم هو أن الكرة لا تاتي السطح في آن واحد إلا بنقطة، وليس يلزم من هذا أن تكون الحركة تستقل من نقطة إلى نقطة مجاورة لها ومن آن إلى آن مجاور له، فإنه إن سلم هذا لم يمتنع إلى ذكر الكرة والسطح، بل صح أن هناك نقطا متلاقية ولا منها تأليف الخط، وآتات متجاوزة ولا منها تأليف الزمان . فإذا كان المسلم هو أن الكرة تلاقي السطح في آن، وكان الخلاف في أن الحركات والأزمنة غير مركبة من أمور غير متعززة ومن آتات كالخلاف في المسافة، وكان إنما يلزم مجاور النقط لوصح مجاور

٢٠

(٢٠-١) وأما... تجاوز : ساقطة من سا .

(٢) أجزاء (الثانية) : أجزاء ماب ؛ + منها || منها : منها ط .

(٤) وأما : فأما ب، د، م .

(٦) وأما : فأما ب، د .

(٨) شئ : ساقطة من م || بأصول : بأبواب ط .

(٩) لانهية : + له ط .

(١١) أو هو : إذ هو د، ط، م || التصليات : التصالم ط .

(١٢) يصح : + قد ط .

(١٨) نقطا : نقطة ط || ولا منها : ولا منها ب، م ؛ ولا منها ط .

(١٩) ولا منها : منها ط، م || فإذا : وإذا ط، م || وكان : فكان ط .

(٢٠) النقط (الأولى والثانية) : النقط ط .

الآتات ، كان استعمال ذلك في إثبات تولى النقط كالمصادرة على المطاوب الأول . فإنه لا يتم البيان إلا بأن يقال إنه في هذه الحال ملاق بنقطة ، وفي الحال الثانية ملاق بنقطة ، والحالات متجاورة والنقط متجاورة . فإن لم نقل هذا لم يتم الاحتجاج ، وأنت ستحقق هذا إذا علمت أنه ليس في أجزاء الحركة والسكون والمسافة ، ما هو أول جزء حركة أو جزء سكون أو جزء مسافة .

٥ وأما احتجاج ديمقراطيس فقد ضل فيه في تسليم مقدمة واحدة لنفسه ، وهي أن الجسم ينقسم كله ، لأن هذا يدل على معينين : أحدهما أنه ينقسم بكليته معاً ، والآخر أنه لا ينقسم قسمة إلا أدت إلى أجزاء هي أيضاً تقبل القسمة ولا تنفص ، فأما الأول فليس ذلك بمسلم ، ولا تقيضه المصادق هو أن الجسم ينتهي في القسمة إلى ما لا ينقسم ، بل تقيضه . وإما أنه لا ينقسم كله بالفعل معاً ، وهذا لا يمنع أن يكون ينقسم انقساماً بعد انقسام بلا نهاية . وليس أيضاً إذا كان كل واحد من الانفصالات انفضصاً لا ممكناً فالكل ممكن الوقوع ، كما أنه كل تضعيف عددي بجائز دلي العدد وليس كل تضعيف عددي بجائز أن يقع معاً ، بل الحق أن كل قسمة أردتها ، وكل واحد واحد من أصناف قسمة ، هي بلا نهاية بالقوة ، يجوز أن تقع في الجسم . ولا يسلم أن الكل يقع البتة لأنه يحتاج أول شئ إلى أن يكون الذين يقعون القسمة لانهاية لهم بالفعل ، وهذا مستحيل .

١٠ وبالجملة فإن هذا من جملة الخطأ الواقع لتشابه لفظي الكل ، وكل واحد . وسنباغ في إبطال وجود هذه الأجسام غير المتجزئة إذا شرعنا في الكلام الذي هو أشد تخصيصاً من هذا الكلام . وأما حجة مشيخي أجزاء بلا نهاية ، فأنت تقدر مما فهمت على حلها .

(١٥-١) الآتات ... حلها : ساقطة من سا .

(٢) هذه الحال : هذا الحال ب ، د ؛ هذه الحالة ط || الحال : الحالة ط || والنقط : بنقط ما د || والنقط متجاورة : ساقطة من ب ||

نقل : يفد ط .

(٥) ضل : صار د || تسليم : تسل د ، م || وهي : وهو ب ، د ، م .

(٧) فأما : وأما د ، ط .

(٨) لا يمنع : لا يمنع ط .

(١١) هي : ساقطة من م .

(١٣) لتشابه : بتشابه ط ، م || وسنباغ : وسنباغ م .

(١٤) غير : الغير ب ، د ، ط .

في مناسبات المسافات والحركات والأزمنة في هذا الشأن  
ويتبين أنه ليس لشيء منها أول جزء

- فنعول الآن: إنه إذا كانت المسافة تنقسم إلى غير النهاية بالقوة، فكذلك يجب أن تنقسم الحركة التي بمعنى القطع معها إلى غير النهاية بالقوة . ولو كانت حركة لا تنتجز لكانت مسافتها إما غير متجزئة وهذا محال ، أو متجزئة . ولو كانت متجزئة، لكانت من مبدئها إلى موقع القسمة أقل من مبدئها إلى منبأها، ولأقل من غير التجزئ، ومع ذلك لكانت تلك الحركة جزءا من الحركة التي استوفت المسافة . وإذا انقسمت الحركة انقسم بإزائها الزمان ، بل إنما تنقسم الحركة بسبب انقسام المسافة أو الزمان . ومن الموجود حركة سريعة وبطيئة، ومنها سبين أن كل واحد من هذه ينقسم، فإن المسافة التي تقطعها حركة سريعة في زمان مابلزم أن تكون البطيئة تقطع أقل منها فتقسم المسافة . والحركة السريعة تقطع ذلك الأقل في زمان أقل، فينقسم الزمان. والحركة تتبع المسافة والزمان في الانقسام كما علمت، لكن الحركة يعرض لها ضرب من الانقسام لا يطابقها الزمان ، وذلك هو انقسامها بانقسام المتحرك . ويشبه أن يكون هذا بغير الحركة المكانية أولى ، فإن أجزاء المتحرك الحركة المكانية لا يخلو إما أن تكون أجزاء حاصلة بالفعل ، أو أجزاء بالقوة . فإن كانت أجزاء حاصلة بالفعل فلا يخلو إما أن يكون اجتماعها على سبيل تماس أو اتصال . وكيف كانت، فإن كل واحد منها لا يفارق مكانه، لأنها إن كانت متصلة فلا مكان لها بالفعل، وإن كانت مماسة فلها مكان . لكنها تفارق من مكانها سطحا هو جزء . مكان الكل، ولا تفارق مكان المحيط بها، فلا تفارق مكانها فلا تتحرك . وإن كانت الأجزاء بالقوة فبعد الحركة عنها

(١٦-٢) فصل .... عنها : ساقطة من سا .

(٢) فصل : فصل د ب؛ الفصل السادس م .

(٦) لا تنتجز : + التي بمعنى القطع ط || أو : وإما ط .

(٨) جزءا .... انقسمت الحركة : ساقطة من م || استوفت : + بها ط .

(٩) أو الزمان : والزمان ط .

(١٠) سبين : يستبين ط ، م || ما : ساقطة من ب، د ، م .

(١١) فتقسم : فنقسم د، م || والحركة السريعة : والسريعة ب، م؛ والسريع د || فينقسم : فيقسم د || تتبع : تتبع م .

(١٢) المسافة : المسافة ط || علت : علت ب، د || لا يطابقها : ولا يطابقها د ؛ لا يطابقها ط ، م . (١٣) الحركة : بالحركة ط .

(١٥) تماس : التماس ط .

أظهر ، فكيف تنسب إليها أجزاء حركة بالفعل. وأما في سائر الحركات فإن كان لها أجزاء بالفعل صح أن يقال إن جزء التغير تغير الجزء ، وإن كان لها أجزاء بالقوة فللحركة أيضا أجزاء بالقوة او فصلت لكان يزاء كل جزء من التغير تغير يخصه هو جزء تغير الكل، فإن من هذا التغير المتى في هذا الجزء ومن ذلك التغير المتى في ذلك الجزء ما يحصل مجموع تغير الكل، إذ تلك الحملة المختمة جملة تغير، وجملة التغير تغير، وكل تغير فهو لشيء، ولا شيء يحمل هذه التغيرات إلا الكل والأجزاء، وليس لجزء جزء، فهو للكل. ولما كان كل حركة وكل تغير فهو في زمان ينقسم إلى غير النهاية، فمحال أن يكون للحركة شيء هو أول ما يحركه المتحرك، وذلك لأنه إن كان حركة هي أول حركة، فلإنها لا محالة في مسافة ، وتلك المسافة منقسمة بالقوة . وإذا قسمت كان أحد جزئها متقدما والآخر متأخرا، فكان الحركة في الجزء الأول هو أول حركة، وقد جعل هذا أول حركة، هذا خلف، بل الأول في الحركة وفي التغير إنما يفهم على أحد وجوه ثلاثة :

١٥ أحدها الأول بمعنى الطرف هو المتى يوافق أول المسافة وطرفها . وأول الزمان المطابق لتلك الحركة وطرفه ، فهذا أول .

وأول معنى آخر ، وهو أنه إذا عرض للحركة تقسيم بالفعل أو بالفرض كان الجزء المتقدم أول أجزاء الحركة التي بالفعل ، وقد يظن أن للحركة أول على وجه آخر، وهو أنه قد قال بعضهم إن هذه الأجسام وإن كانت تنقسم إلى مالاتهاية له في القوة ، فليست تنقسم حافظة لصورها وهيئاتها غير هيئة الكم، فإن الجسم يبلغ حدا لا يصح لو انقسم بعده أن يكون ماء وهواء أو نارا، قالوا : أو متحركا أو مسافة ، فإذا كان للمسافة من حيث هي مسافة حد عندهم لا تعتمد على الصفر، كان للحركة حد هو في الوجود أصغر الحركات، فلا توجد حركة مفردة أصغر منه، وإن كان قد يجوز أن يتوهم ما هو أصغر من ذلك وهو نصفها أو جزء منها، إذ كان ذلك يتجزأ في نفسه بالقوة، لكن ذلك التجزؤ لا يخرج إلى الفعل بته خروجا على معنى الأفراد والفصل، وستكلم في هذا بعد، فإن كان كذلك فالتحرك يكون له في حركته أول حركة وذلك في القوة ، وهو ما يساوى الحركة التي هي أصغر

(١-١٩) أظهر ..... أصغر : ساقطة من سا .

(٢) التغير : التغير ط .

(٣) يخصه : يخص ط || فإن : فإنه م || ومن : من د || التغير : التغير ب .

(٤) ما يحصل : يحصل د .

(٥) حزم : هذا ط || التغيرات : + عليه ط م || لجزء جزء : جزء جزء ط || لكل : لكل د || كل حركة : لحرقة م .

(٧) وإذا : فإذا ط || قسمت : انقسمت ط .

(٨) فكان : لكان ط || هو : هي ط .

(١٠) لتلك : لذلك ط .

(١٣) لحرقة : الحركة م .

(١٥) لساقطة : المسافة م .

(١٦) هو : ساقطة من م .

(١٧) نصفها : نصفه ب || منها : منه ب .

(١٩) أول حركة : ساقطة من م || في القوة : بالقوة ط || الحركة : حركة ط م .

الحركات، فأول الحركة بمعنى الطرف ليس بحركة، فلا يكون للشيء معنى ذلك الأول أول ما يحرك، وأما بالوجه الثاني فيكون له أول ما يحرك، لكن أوليته وضعية عرضية لاحيقية .

وأما الوجه الثالث، فهو وإن صح أن للحركة شيئاً هو أصغر حركة يمكن أن يوجد، فلئما يصح على أنها حركة بنفسها مفردة ابتداء بالفعل وانتهاء بالفعل، لأن تكون هي أول جملة حركة، ذلك الأول بعضها، وقد استثمرت الجملة بعده. فإن هذا التبعض الذي كلانا فيه هو بالفرض وتلك الوحدة غير المنقسمة للحركة ليست بحسب الفرض. بل بحسب الوجود، اللهم إلا أن يقول قائل إن قدر تلك الحركة مستحق في جملة كل حركة أن يفرض أولاً، إذ كان لا حركة أصغر منها في الوجود إلا بالفرض، فيقف الكلام إلى أن نوضح عن أمر هذا المذهب .

وأما الأول في الحركة الذي يكون بتقسيمنا إياها موازياً لقسمة المسافة التي لا تقف عند حد في القسمة فإنه لا يكون مقدار فوا ابتداء وانتهاء غير منقسم إلى ما يصح أن يفرض أولاً، وكذلك ما يحاذى المقدار في ذلك فهو أيضاً لا يقف عند حد يكون له ابتداء وانتهاء ولا ينقسم هذا النمو من الانقسام. فإذا كان كذلك، كانت الحركة المتصلة لا يجوز أن يوجد فيها ما هو أصغر حركة على النحو الذي يوجد جزءاً في المتصل، وذلك أن الجزء في المتصل إنما يفرض بالفعل بتعيين الحدود على أحد الوجوه المذكورة. وليس لتعيين الحدود وقوف البتة في الاحتمال، إنما الوقوف عسى أن يكون للتفريق والتقطيع بالفعل، وحينئذ لا يكون متصلاً بالبتة، ويشبه أن يكون هذا التفريق والتقطيع يتناهى إلى حدود لا يمكن تفريقها وتقطيعها، وإن أمكن فرض قسمة فيها بتعيين الحدود فتجزئة المتصل الذي يقع لاعلى وجه التفريق والتقطيع غير متناه البتة، وأصناف هذه التجزئة فيه متساوية ليس بعضها أولى من بعض فأصغر الحركات لا يعدم هذا النمو من التجزئة عسى أنه يعلم التجزئة بنحو آخر، أى لا يكون حركة خارجة إلى الفعل عند مبدأ وإلى منتهى يتم عنده بالفعل أصغر منها. وإذا كانت الصورة هذه

(١٨-١) المركات ... هله : ساقلة من سا .

(٢) أول : ساقلة من م .

(٣) فهو : + أنه ط .

(٤) ابتداء : بابتداء ب ، ط ، م .

(٥) كلانا : كلامه ب || بالفرض : بالعرض د || غير : الغير ب ، ط ، م .

(٦) الفرض : العرض ب ، د ، م .

(٧) يفرض : يعرض م || إلا بالفرض : اللهم إلا بالفرض م || بالفرض : بالعرض ب ، م . || من : فير م

(٩) وأما : فأما د ، ط ، م || التي : التي ط .

(١٠) فإنه : فلأنه ط || أن يفرض أولاً : أو يفرض أول م .

(١١) هذا : فهذا ب .

(١٢) أن (الثانية) : لأن ط .

(١٥) حدود لا يمكن : حد ولا يمكن م || بتعيين : بتعيين د ، ط .

(١٧) عسى : فحسى ط || أنه : أن ط || يعدم : + هله ط || أى : ساقلة من د .

(١٨) مبدأ : المبدأ م .

فلا يكون للحركة أول جزء بهذا المعنى إلا الطرف ، إلا أن تكون حركات متتالية غير متصلة ومقدمها بهذه الصفة

- وأما في المتصل فلا يوجد جزء أول لهذه الصفة، لأنه لا توجد فيحركة منفردة. منقطعة بنفسها، بل تكون أجزاء تلك الحركة متصلة بعضها ببعض . فلو كان في جملة تلك الحركة حركة هي أول ما يحركها الشيء، وكانت بمعنى أنه جزء من المتصل لاجزاء في المتصل أصغر منه، لم يكن يعرض للملك الجزء من الحركة الانقسام الذي لا يبطل الاتصال الذي كلامنا فيه إذ فرضنا أن انقسام الحركة كلها إلى هذا الأول انقسام لم يبطل الاتصال . ولو كان هذا الجزء من الحركة لا يقبل هذا النوع من الانقسام، لكان أول الحركة ليس فيه امتداديته، فلم يكن على مسافة البتة، فلم تكن حركة . وإذا كانت الحركة تنقسم الانقسام الحافظ للاتصال إلى غير النهاية، فكل ما جعلته أولا بمعنى الجزء لا بمعنى الطرف، فله أول آخر بالقوة. وكذلك السكون وكذلك الشيء الذي يسمى توقفا وهو يزيد الحركة في السرعة إن كانت طبيعية، أو في البطون إن كانت غير طبيعية بل قسرية بتجهها بالوجهين إلى السكون . وكذلك الأمور العارضة مع الحركة ، كالمفارقة والمقارنة والمجاورة والانكسار الذي هو افتراق ما يحركه . وأما الموافقة والماسة وما أشبه ذلك فلا زمان لها، ونقي الأولية عنها هو على الساب المطاق، وموضوع انقول في ذلك بعد، وأما أنه هل يجوز أن يكون الملاجزة له يتحرك إن كان له وجود، فالموجود في كتب المشائين أن ذلك محال، فإن مالا يتجزأ لا يصح أن يتحرك. والمعلول لم في إيضاح ذلك هو أن كل متحرك فإنه متحرك أولا مثل نفسه، وبعد ذلك أيضا مثل نفسه، وكذلك هلم حتى تفنى المسافة . ولو كان مالا يتجزأ يتحرك، لكان تركيب المسافة من أجزاء لا تتجزأ ، ولكانت النقطة مسافة لأنها أول ما يفارق .

وهذا الكلام ليس يقنني بوجه، وذلك أن هذا الحكم ليس يتناول المتحرك بالذات دون المتحرك بالعرض،

(١٧-١) فلا يكون ... الفرض : ساقطة من سا .

(١) ومقدمها : ومتقدمها ط .

(٤) متصلة : متصلا ط ، م || تلك ..... جملة : ساقطة من م .

(٥) في المتصل : ساقطة من م .

(٦) لم يبطل الاتصال : لا يقبل ط .

(٧) لكان : فكان ط .

(٨) فكل : وكل د .

(١٠) كانت طبيعية : كان طبيعيا ط .

(١١) والمجاورة : والمجاورة م || ما يحركه : بالحركة ط || وأما : فأما ط ، م .

(١٢) لها : له ب ، د ، ط .

(١٣) وأما : فأما ط ، م || أنه : ساقطة من ب ، د ، م .

(١٤) مالا يتجزأ لا يصح أن يتحرك : ما يتحرك م . || متحرك ( الثانية ) : يتحرك ط ، م .

(١٥) كذلك هلم : كذلك د ، وهلم جرا ط || ولو : فلو ط ، م

(١٦) ولكانت : ولو كانت ب .

(١٧) الحكم : الصلح م .

بل هو عام لكل ما يكون موضوعاً أي وضع كان عند شيء، ثم يفارقه مستمراً على شبه مسافة. فلن كان المستبدل للملافة لا يعرض له هذا فلا يعرض للمستبدل للمكان وإن عرض للمستبدل للمكان عرض للمستبدل للملافة. فإن كانت النقطة الموجودة بالفعل في طرف جسم من الأجسام المتحركة ترمس بحركتها التي بالعرض خطأ يكون قد استمرت عليه ملافة له، ولا يكون ذلك الخط مؤلفاً من نقط. ولا يقال إن تلك النقطة أول ملاقت لاقت مثل ذاتها، وأول مفارقت فارتقت مثل ذاتها ولتلت ملافة أخرى مثل ذلك، فكذلك حتى انتهى الخط: فكذلك لا يقال لها لو أنها كانت منفردة تتحرك بذاتها، ولها مثلاً مكان بذاتها، إنها يجب أن تكون ترمس بالفول. مثل ذاتها شيئاً بعد شيء على التالي، بل ليس هذا بواجب. ولا للمحركة أول حركة حتى يكون ذلك لا محالة قطعاً مما لا يتجزأ مثل ذاته، بل تكون ملاقاتها كل أن يفرض شيئاً مثل ذاته. والآلات لا تتشافع وبينها زمان دائماً على أو وضحاها في جواب حركة الكرة على السطح، فكذلك فرضت ملافة مثل ذاتها تكون قد قطعت ما لا يطابق ذاتها وهو الخط.

- فهذه الحجة ليست واجبة تقنع، في شبه أن تكون الحجة التي تمنعنا هي أن كل تتحرك بذاته، وكل متغير ٩٠ التغيرات الحسبانية بذاته، لا لأجل أنه متغير، فله وضع بذاته يخصه. فحينئذ لا يخافو إما أن يكون بحيث يفصل بين نهايات ما يحيط به، ويكون لولقيته نقطة غير متجزئة مثله لم يستغرق ذاته لقاء بل أصاب منه جانباً أولاً. يكون كذلك فإن كان على هذه الصفة فظاهر ذاته منقسمة، وإن لم يكن على هذه الصفة كان بحيث لولاقته نقطة طابقت ذاته بأسرها، وذاته لها وضع متميز، وما طابق ذا وضع متميز صار له وضع متميز، فيكون للنقطة وضع متميز منفصل عن وضع الخط فيكون الخط منتها دون تلك النقطة بنقطة الكلام فيها هذا الكلام. وبالجملة تضير ١٥ كل نقطة ذات وضع متميز، ولكل نقطة انفصال عن الخط والخط، ينتهي دونها بنقطة أخرى، فهذا محال

(١-١٦) بل .... حال : ساقطة من سا .

(١) المتبدل : المسعد د .

(٢) المكان عرض للمستبدل : ساقطة من م .

(٤) ملافة : ملاقاتها ط؛ ملافة م || له : ذلك م || إن : ساقطة من د || النقطة : النقطة د || لاقت لاقت : لاقت م .

(٥) ولتلت : وأتلت د، م؛ أو تلت ط || ملافة : ملافة ط ، م || كذلك (الأول) : فلذلك ب، د .

(٦) طا : ساقطة من ط ، م || تتحرك : ويتحرك ط .

(٧) بواجب : + حتى انتهى الخط ط .

(٨) ملاقاتها : لملاقتها ط || لا تتشافع : لا يشافع ط .

(٩) قد : ساقطة من ب، ط .

(١٠) فهذه : وهذه م || متحرك : حركة م؛ + يتحرك ط .

(١١) أنه : + قب، د، ط ، م .

(١٢) لقاء بل : لقاتل ب، د، م، || أصاب : أصابت ط || : حه ط منه د .

(١٣) كان : كانت ب، د، م || فظاهر .... هذه الصفة : ساقطة من م .

(١٤) لها : له ط || فيكون الخط : ساقطة من ط .

(١٥) والخط : ساقطة من م .

فواضح بين من هذا أن مالا يتجزأ لا يتفصل وضعه منفردا، وكل ما لم يكن كذلك لم يتحرك الحركات التي بلداتها في المكان، وكذلك حال الحركات الجسمانية الأخرى، ويلزم أن يكون كل متغير تغيرات الاستحالة الجسمانية والنمو منقسما . أما النمو فلذلك ظاهر فيه، لأنه ازدياد على أصل وجوده، وأما الاستحالة فلأن تأثير التحيل في الجهة التي تلقاها المستحيل أقدم من تأثيره في الجهة التي لالتقاءه، فلن كان شتلا عايه نتأثيره فيما يلي ظاهره أقدم من تأثيره فيما يلي غوره، إذ كان كل متغير منقسما، وإنما الكون والفساد هو الذي يكون غير منقسم .

وأما الذي يظن في بعض الاستحالات أنها تكون دفعة فلذلك لفوات الأمر الحسى لقصر زمانه . وأما الإضاءة دفعة فليس ذلك استحالة أولية في الأجسام، بل أمرا يلحق السطوح بأن يظهر . وأما الإشفاف من الهواء فمتبين أن الهواء ليس يعرض له في الإشفاف شيء البتة بل العارض إنما هو في المرئي ، وإذا صار المرئي بحيث يجوز رؤيته بإشراق الضوء عليه، أمكن الهواء أداة إلى الجسم، فسمى مشفا، ولهذا ما إذا كان الإنسان في كهف بعيد مظلم وكان بينه وبين المرئي هواء مظلم جدا وكان المرئي نيرا أشرق عايد الضوء، لم تمنع ظلمة الهواء إدراكه .

(١-١٠) فواضح .... إدركة : ساقطة من سا .

(١) منفردا : مفردا م || وكل : فكل م .

(٢) الجسمانية : الجسمانية م .

(٣) وأما : فأما ط .

(٤) تلقاما : تلقاه ب، د، م؛ + من م || لالتقاء : لايلقاها ط || عليه : ساقطة من ب، د، م .

(٦) الحسى : الحس ب، د، م || الإضاءة : الإضاءة م .

(٧) يظهر : + يضى ط .

(٨) وإذا : فإذا ط، م .

(١٠) نيرا : متيرا ط .

في ابتداء الكلام في تناهي الأجسام ولا تنهيتها  
وذكر ظنون الناس في ذلك

- ٥ فلينظر الآن أن معنى غير المتناهي كيف وجوده في الأجسام الطبيعية وأحوالها ، وأما النظري الأمور  
غير الطبيعية ، وأنها هل تكون غير متناهية في العدد أوفى القوة أو غير ذلك ، فأيس الكلام فيها لانقابهذا الموضع ،  
ولأشئ من هذه البراهين يتناول تلك ، ويجب أن يكون كلامنا في الكميات ذوات الوضع ، وفي الأعداد التي  
هي ذوات الترتيب في الطبع أوفى الوضع وينظر من أمرها أنها هل يكون فيها مالا نهاية له ، أو هذا محال . فأول  
ما يجب أن يبحث عنه هو المفهوم من قولنا : لانهاية له ، وبعد ذلك فيجب أن ندل على الأسباب الداعية إلى  
إثبات مالا نهاية له على وجه ما ، ونذكر اختلاف القدماء في أمره ، ثم نذكر الحق فيما يجب أن نمتد فيه ، ثم نبطل  
الشكوك في أمره .

- فنقول : إن مالا نهاية له يقال على الحقيقة ، وقد يقال على المجاز ، فالذي يقال على الحقيقة فقد يقال على  
جهة السلب المطلق وقد يقال لاعلى جهة السلب المطلق ، والذي على جهة السلب المطلق فهو أن يكون الشيء  
مسلوبا عنه المعنى الذي تاحقه النهاية ، بأن يكون لاكم له ، مثل ما يقال إن النقطة لانهاية لها . وهذا كما نقول إن  
الصوت لا يبرى ، لأنه مسلوب عنه المعنى الذي يلحقه أن يرى وهو اللون ، إذ ليس الصوت بلون ولا ذالون . وأما

- (١) فصل : فصل ز ب ؛ الفصل السابع م .  
(٥) الآن : ساقطة من ب ، سا || المتناهي : المتناهي م .  
(٦) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .  
(٧) تلك : ذلك سا || وقي : في سا .  
(٨) وينظر من : وينظرها في م || أو هذا : وهذا ط ، م .  
(٩-١٠) وبعد ... له : ساقطة من د .  
(١٠) فيه : منه سا .  
(١٢) فالذي : والذي د ، سا ، ط .  
(١٣) والذي .... المطلق : ساقطة من م || المطلق ( الثانية ) : ساقطة من د .  
(١٤) لها : له سا ++ إذ هي نهاية ط .  
(١٥) إذ ليس : أو ليس سا .

الذى يقال لاعلى جهة السلب ، فقد يقال للمتاباة التناهى بالحقيقة ، وهو أن يكون الشيء من شأن طبيعته وماهيته أن تكون له نهاية ، ثم ليست . وهذا يقال على وجهين : أحدهما على أنه من شأن نوعه وطبيعته أن تكون له نهاية ، لكنه ليس من شأنه بعينه أن يكون له ذلك، مثل الخط غير المتناهى او كان ، فإنه ليس يجوز أن يكون خط واحد بالعدد موضوعا لتناهى وغير التناهى. لكن طبيعة الخط قابلة لأن تكون متناهية، عند من يضع خطا غير متناه، إنما الشك فى غير المتناهى . فإن كان هذا الخط غير المتناهى ليس من شأنه أن يكون هو بعينه وقتا آخر متناهيا، وهذا المعنى من معنى غير المتناهى هو الذى يريد أن يبحث عنه، وهو الذى أى شئ أخذت منه ، وأى أمثال أخذت لذلك الشئ منه . وجدت شيئا خارجا عنه ، والثانى أن يكون من شأنه أن تعرض له نهاية لكنها غير موجودة بالفعل، مثل الدائرة فإنها لانهاية لها، لست أعنى أن سطح الدائرة غير محدود بمد هو المحيط ، بل إنما أعنى ، المحيط ، فإنه ليس منه نقطة بالفعل ينتهى عندها الخط، بل هو متصل لايفصل فيه، لكنه من شأنه أن تعرض فيه نقطة تكون تلك النقطة حدا لها ، فإن فى الدائرة نقطا بالقوة على هذه الصفة كم شئت تخرج بالفعل بقطع أو فرض ، إذ لا نقطة إلا وهى بهذه الصفة أعنى طرف خط ثم لا خط هناك بالفعل إلا المحيط .

فهذه هى الوجوه التى يقال عليها لانهاية بالحقيقة . وأما الذى يقال بالخارج ، فإنه يقال لما لايقدر على أن ينتهى ويحد بالحركة ، كالتريق بين الأرض والسماء أنه لانهاية له، وإن كان له نهاية. ويقال أيضا لما يعسر ذلك فيه وإن كان ممكنا شيئا للعسر بالمعلوم. فهذه وجوه مفهوم لانهاية، وغرضنا أن نبحث عما لانهاية له من جهة أنه هل يكون من الأجسام أجسام هى بمقدارها أو بعددها بحيث أى شئ أخذت منها دائما وجدت شيئا خارجا عنه، فإنه قد أوجب قوم وجود ذلك. والسبب فى ذلك أمور : من ذلك صدق قول القائل إن الأعداد تذهب فى الازدياد والتضخيم إلى مالا نهاية له، أو أنها لا تنتهى فى ذلك . فإذا كان كذلك، فقد وجدلما معنى أنها لا تنتهى، وكذلك للمقادير فى الانقسام . ومن ذلك ما يظن من أمر الزمان أنه يلزم أن لا تنتهى فيما مضى ولا يستقبل امتدادا لاتضعيفا فقط مبتدأ من متناه، ولاقسمة فقط. قالوا : لأنه كلما انتهى الزمان إلى أول ماض أو آخر مستقبل وجب أن يكون لماضيه قبل ومستقبله بعد ، وعلى ماأشرنا إليه قبل ، قالوا : وذلك كله زمان .

(٢) يقال (الأولى) : ساقطة من م || من : فى سا .

(٣) ليس ..... فإنه : ساقطة من د || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(٥) فإن : وإن ط || غير ( الثانية ) : الغير ب ، د ، سا ، ط || فإن .... المتناهى : ساقطة من سا || هو : ساقطة من سا .

(٦) معنى : ساقطة من ط || غير : الغير ط .

(٧) أمثال : مثال م || منه : ساقطة من سا .

(٨) موجودة : موجود سا .

(١٠) لها : له م || فى : ساقطة من سا || بالفعل : إلى الفعل ط .

(١١) إلا : ساقطة من سا || وهى : وهوب ، د ، سا ، ط .

(١٤) شبيها : تشبيها د ، سا ، ط || للعسر : للغير سا ؛ للسير ط || فهذه : وهذه م .

(١٥) دائما : ساقطة من ط || عنه : عنها ط .

(١٨) وكذلك : ولذلك سا || فيها مضى : لافيا مضى ط .

(٢٠) وعط : عط ط .

ومن ذلك أمر الكون والفساد الذى يظن به أنه أمر غير منقطع ، ومن هناك يظن أنه يجب أن يكون له مادة غير متناهية، فبعض يجعلها جسماً من الأجسام البسيطة نارا أو هواء أو ماء، وبعض يجعلها جسماً متوسطاً بين جسمين منها كمن يجعلها البخار المتوسط بين الماء والهواء ، وبالجملة يجعلها الجسم الذى يعتقد أنه يتكون من كل شئ ، ومنهم من يجعلها أجساماً كثيرة بلا نهاية يجتمع منها جسم واحد يسميه خايطا، ومنهم من يجعلها أجساماً كثيرة بلا نهاية فى العدد، لكنها ليست متلاقية، بل منفصلة مشبوبة فى خلاء غير متناه. فمن هؤلاء من يجعل صورها التى هى عندهم أشكالها بلا نهاية فى النوع ومنهم من يجعل لأنواع صورها عدداً متانياً، وإنما الخاطم إلى هذا ظنهم أنه لا بد من ذلك، فإنه يجب أن يكون للكون غير المتناهي مادة وافرة لا ينقطع إمدادها. ومن هؤلاء من يجعل غير المتناهي مبدأ ، لأنه طبيعة غير المتناهي ، لا لأنه شئ عرض له أن لا يتناهي . ومن الوجود التى تدعو قوماً إلى توهم إثبات مالانهاية له، ما يتخيل من أن كل متناه فيلحقه أن يكون تناهيه إلى شئ على نحو المشاهدات ، فيلحق من ذلك أن يكون كل جسم يتناهي إلى جسم ، وأن يذهب ارتكام الأجسام وانتضادها إلى غير النهاية . ومن هذه الوجوه مقتضى التوهم وحكمه. فإن التوهم لا يوضع لثئ من الأشياء حداً يتعين عليه ، بل دائماً للوهم أن يتوهم أزيد منه .

فهذه الوجوه هى الوجوه الداعية إلى إثبات مالابتهاى .

(٢) يجعلها ... وبعض : ساقطة من سا .

(٣) منها : ساقطة من سا || يجعلها (الثانية) : يجعل م || أو ماء : ساقطة من م || وبعض : وبمضاسا ، ط .

(٤) يجتمع : يجمع ط .

(٥-٤) بلا نهاية : + له ط .

(٥) بل : ساقطة من م .

(٦) لأنواع : الأنواع ب ؛ لأنواع ط .

(٧) غير (الأول والثانية) : الغير ب ، د ، سا ، ط || مادة ... المتناهي : ساقطة من سا || إمدادها : امتدادها سا ، ط ، م .

(٨) توهم : ساقطة من سا || من : || أمر د .

(١٠) ارتكام : ارتكاب ط ، م .

(١١) يتعين : يتصر م .

(١٣) الوجوه (الأول) : ساقطة من م .

## [ الفصل الثامن ]

### ح - فصل

في انه لا يمكن ان يكون جسم او مقدر او عدد ذو ترتيب  
غير متناه وانه لا يمكن ان يكون جسم متحرك  
بكلية او جزئية غير متناه

فنقول أولا: إنه من المستحيل أن يكون مقدار أو عدد في معدودات لها ترتيب في الطبع أو في الوضع  
حاصلا موجودا بالفعل غير ذي نهاية، وذلك لأن كل مقدار غير متناه، وكل معدودات ذات ترتيب في الطبع  
لانهائية لها، إما أن يكون ذهابها إلى مالا نهائية له بالفعل في جهاتها كلها أو في جهة واحدة فإن كانت في جهاتها  
كلها، فلنا أن نفرض حدا فيها، كنقطة في خط، أو خط في سطح، أو سطح في جسم، أو واحد في جملة عدد، ونجعله  
حدا، وتتكلم عليه. من حيث نحده حدا، ونأخذ منه جزءا معدودا مثلا، كآج من آب غير المتناهي منه من جهة ب  
فلا يخلو إما أن يكون آب لو أطبق عليه مساو لـ ج ب أو حوذي أو اعتبرت مناسبة بينهما، أن يكون ذاهبا  
في مالا نهائية مذهب آب أو يقصر عن اب بمساو لـ آح فإن كان آب مطابقا لـ ج ب إلى غير النهاية، وجب جزءا  
وبعض من آب، فبالكل والبعض متطابقان، هذا خلاف. وإن كان يقصر ج ب من آب في جهة ب و، ينقص عنه  
فج ب متناه وآب يفضل عليه بـ آج المتناهي فأب متناه، وقد كان غير متناه. فبين من هذا بيانا واضحا أن وجود  
ما يتناهي بالفعل في المقادير والأعداد المرتبة مستحيل. ولنبدأ في نمط آخر ونقول: إنه لا يجوز أن يكون جرم لانهائية له  
متحركا، وذلك أن الحركة لا تمقل إلا على أحد وجهين: حركة يكون فيها استبدال مكان، وحركة لا يكون فيها استبدال  
مكان. فأما الحركة التي يكون فيها استبدال مكان، فذلك مما يستحيل على الجرم غير المتناهي، أما إن كان غير متناه من

(٢) فصل : فصل ح ب ، الفصل الثامن م .

(٤) متحرك : يتحرك ب ، د ، سا .

(٦) أولا : إذ لاد || في ( الثالث ) : ساقطة من م .

(٨) ترتيب : الترتيب سا ، ط || كلها : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .

(١٠) عليه : ساقطة من ب ، سا ، م || حدا : ساقطة من د ، م || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || منه : ساقطة من م .

(١٢) مالا نهائية : + له م || مذهب : يلعب ط || بمساو : مساو م .

(١٤) بـ آج - آج - ط || وقد كان غير : وغير سا .

(١٥) ولنبدأ : ولنبتدى ب ، د ، سا ، م || ونقول : فنقول سا || لانهائية : مالا نهائية سا .

(١٦) عل : ساقطة من ط .

(١٧) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

- جميع الجهات فلاه لا يتخلو عنه مكان حتى يستبدله، وأما إن كان غير منزه من جهة عن جهة فربما أمكن أن يتصور عنه فراغ، لكنه إذا انتقل إليه لم يتخل إما أن يتخل عن الجهة المقابلة لها، أولا يتخل. فإن لم يتخل فما انتقل، لكنه ربما ونما، وإن انتقل وأخل فالجهة غير المتناهية متناهية. وأيضا هذه الحركة لا يجوز أن تكون طبيعية ولا قسرية، أما أنها لا تكون طبيعية لأن الطبيعي هو الذي يطلب أينا طبيعيا، وكل أين كما قد فرغنا عنه قبل حد، وكل حد فهو محدود، والمحدود لا ينتقل إليه مالا حد له ولا ينحاز إليه، وأما القسري فلإن سببين عن قريب ٥ أن مالا يتناهي لا ينفسر، وأيضا فإن القسري يكون إلى خلاف الأين الطبيعي، فإذا لم يكن طبيعي لم يكن قسري. وأيضا فإنه كيف يكون الجسم البسيط وما يجري مجراه متناهي من جهة وغير متناه من جهة، وطبيعته متشابهة. فلا يتخلو إما أن يكون الحد القاطع له أمر تقتضيه طبيعته، أو يكون إنما عرض له قسر وأمر خارج عن الطبع قد أدركه. فإن كان مقتضى طبيعته، وطبيعته متشابهة بسيطة، فمن الواجب أن لا يختلف تأثيره عن طبيعته، حتى يتحدد منه جانب، ولا يتحدد منه جانب. وإن كان بالقسر فتكون طبيعة هذا الجسم توجب أن ١٥ يكون غير متناه، فإذا أن يكون قد عرض أن حادا حده وقاطعا قطعه فجعله متناهي، فيكون غير المتناهي منه موجودا، لكنه حد دونه وقطع عنه، فلا يكون متناهي إلى فضاء أو خلاء، ولكن تناهي إلى مقطع من جنسه وطبيعته، فلا يكون له أيضا مكان يتحرك إليه هذا النوع من الحركة، وما أن يكون حده من غير أن أبان منه أشياء، بل من جهة أنه جعل كنه كما ذا حد في جهة، دون جهة كما لعرض أن يجعل كم الجسم المتناهي أقل عند التكاثر وأكثر عند التخلخل، فيكون حينئذ من شأن هذا الجسم أن يقبل تناهيا وغير تناه، وأن ذلك بتأثير مؤثر وذلك ١٥ مما سنوضح بطلانه بعد، حيث نبين أن الجسم لا ينفعل هذا النحو عن مؤثر متناه أو غير متناه. وأما المركب فلا يجوز أن يكون غير متناه من جهة ومتناهي من جهة، فلإننا لو توهمنا كل واحد من أجزائه قد تحرك إلى جهة التناهي، لم يتخل إما أن يحصل لكل الانتقال من الجانب غير المتناهي، وذلك محال، وإما أن لا يكون له انتقال

(١) فلانه : فإنه ط || يستبدله : يستبدل م || من : عن ط .

(٢) وأخل : ساقطة من م . || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(٤) هو الذي : ساقطة من ما || عنه : منه سا ، م .

(٥) والمحدود : فالمحدود ب ، سا ؛ ساقطة من م || ولا ينحاز : ولا يتجاوز سا ، ط .

(٧) وغير : غير م .

(٨) القاطع : المقاطع ط .

(٩) قد : ساقطة من سا .

(١٠) جانب (الثانية) : + آخر ط ؛ ساقطة من سا ، م || وإن : فإن سا .

(١١) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١٢) حد : حدد ط .

(١٤) كه : له ط || لعرض : يعارض سا .

(١٥) مؤثر : + متناه أو غير متناه ط .

(١٦) حيث : حين م || من : من ط .

(١٧) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

من هناك فتكون بعض الأجزاء قد تحركت دون بعض، وهذا خلاف ما فرض . فهذا إذا جعلت الحركة باستبدال المكان .

وأما الحركة الأخرى التي لا يستبدل بها المكان فهي المستديرة ، فلا يخلو إما أن تم الدورة وإما أن لا تتم البتة . فإن تم الدورة، عرض ماقلناه في باب الخلاء من استحالة الاستدارة في أمر غير متناه، وإن لم يتم الدورة، فلا يخلو إما أن يكون تنعيم الدورة مستحيلا أو لا يكون، فإن لم يكن كان فرضه غير محال، ولا يلزم منه محال لكنه يلزم منه كما قلناه محال . وإن كان تنعيم الدورة مستحيلا، فيكون بلغزه منه مفروض أن يتحرك قوسا ولا يكون له أن يتحرك قوسا أخرى ، والمتحرك والمسافة إن كان والقوس والأحوال كلها متشابهة ، وهذا مستحيل أن يكون . فمن المستحيل أن يكون أمران متفقا الصورة لأمر واحد، أحدهما جائزا والآخر مستحيلا .

فبين من هذا أن الحركة المستديرة مما لا يعرض البتة للجسم غير المتناهي، وأيضا لا يعرض لجسم متناه في جسم غير متناه على نحو ما أوضحنا في باب الخلاء . وأما الذي يقال إنه لو كان يتحرك على الاستدارة، لكان له شكل مستدير، وكان نصفه قطريه كلاهما لانهاية له فتضاعف بالانهاية له ، أو كان البعد بين الخط المتحرك المفروض خارجا عن المركز، وخط الساكن المتقل إليه أوعنه يصير غير متناه، ثم يلزم أن يقطع في زمان متناه، وذلك محال . فجميع ذلك مما لم أهمه حق اتهم حتى أو من بصحته . وذلك إنه لم يبرهن لي في تعليمهم أن كل متحرك على الاستدارة يجب أن يكون له شكل مستدير، ولم يبرهن لي من تعليمهم أن مالانهاية له في جهة لضعف له .

فإن بينوا هذا بإبانة أن مالانهاية لا يقبل الزيادة، وبيّنوا أنه لم لا يقبل الزيادة، ثم اشتغلوا بمحدث الدائرة فقد تكلفوا شططا لا يلزمهم تكلفه . فإن إبانتهم أن ذلك لا يقبل ازيادة يكتفيهم وغير محوج إياهم إلى أن توسلوا أمر النصف والضعف فيه من جهة تنصيف القطر، وعسى أيضا أن لا يكون النصف إلا المحدود، وكذلك الضعف . وأما حديث البعد فإنه ليس يجب عندى أن ذلك البعد بين الخطين يصير البتة بلا نهاية، وكيف ويحيط به الخطان

(١) تحركت : قد تحرك ط || خلاف : يخلو د .

(٣) لا تمّ : + الدورة ط . (٤) البتة : ساقطة من د .

(٥) مستحيلا : مستحيل ب ، مستحيلا سا || ولا يلزم : فلا يلزم ط ، م || منه : ساقطة من سا .

(٦) مستحيلا : مستحيلا سا || بلغزه : بجزء سا .

(٧) أخرى : آخر ب ، د ، سا ط || والمسافة : + فيه ط .

(٨) جائزا : جائز د ، ط ، م || مستحيلا : مستحيل ط ، م .

(٩) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١١) وكان : أو كان ب ، سا ، م || الخط : ساقطة من سا .

(١٢) أوعنه : وعنه ط .

(١٣) يبرهن : يبرهن ط .

(١٤) يبرهن : يبرهن ط || من : في ط .

(١٥) لم : ساقطة من م .

(١٧) والضعف : بالضعف سا || المحدود : المحدود سا ، م . .

(١٨) بين : من م .

- الخارجان، ولو صح ذلك لاستغنيت عن ذكر قطع في زمان متناه، بل كنت أقيم خلعاً عن قريب، وهو أنه غير متناه ويحده خطان، هذا خاف. وأما أنه لم ليس يجب ذلك، فلأنه ليس إذا كان البعد دائماً يزيد يجب أن يحصل هناك بعد غير متناه، بل يكون التزايد ذاهباً إلى غير النهاية، وكل زيادة فهي بمنتهى على متناه، فكل بعد يكون متناهيًا، وهذا كما نعرفه في أمر العدد أنه يقبل الزيادة إلى غير النهاية، ويكون كل عدد يحصل متناهيًا، ولا يحصل عدد لانه لا يزيد عدد في النظام غير المتناهي على عدد قبله إلا بمنتهى، فهذا ما عندي، وعسى أن يكون عند غيري وجه محقق لبيان ذلك. فإن اشبهى أحد أن يبين أنه لا بد من بعد غير متناه يقع، فليس طريق البيان ما يقولون، ما لم يحصل فيه على وجهه. ولا يندر أن غيرنا يحصله، بل يجب أن يقولوا هكذا: لنفرض بعدا بين نقطتين من الخطين الذاهين إلى غير النهاية متقابلتين، ونصل بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع، فلأن ذهاب الخطين في زيادة البعد هو إلى غير النهاية، فإذن الزيادات على ذلك البعد موجودة بغير النهاية، ويمكن أن توجد متساوية، لأن الزيادات التي توجد على مائحت تجمتع بالهمل فيما هو فوق، مثلا إن زيادة الثاني على الأول موجودة للثالث مع زيادة أخرى، فيجب أن تكون الزيادات غير المتناهية موجودة بالفعل في بعد من الأبعاد وذلك لأن الزيادات بالفعل موجودة: وكل زيادة بالفعل موجودة، فهي توجد لواحد، فيلزم أن يكون بعد موجود فيه زيادات غير متناهية بالفعل متساوية، فيكون ذلك البعد زائدا على المتناهي الأول بما لانه لانه له: فيكون بعدا غير متناه. لكنه إذا فصل على هذا الوجه كان الخلف ظاهرا ليس يحتاج فيه إلى الحركة، وذلك لأن هذا غير المتناهي لا يمكن أن يوجد إلا بين الخطين، فيكون متناهيًا وغير متناه، هذا محال. ونقول أيضا: إن ما يقال من أن أجزاء غير المتناهي يجب أن تسكن في كل موضع وتتحرك إلى كل موضع، لأن كل موضع

(١) قطع : + الحركة ط .

(٢) لم : ساقطة من سا || يجب : + من سا .

(٣) التزايد : الزايد ط ؛ التزايد م || فهي : فهو م .

(٤) ولا يحصل : ولا يحصل ب ، د ، سا .

(٥) لأنه : ساقطة من سا || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || قبله : مثله ط || بمنتهى : متناه سا || وصى : فسى ط .

(٦) عند : ساقطة من د .

(٦-١٥) فإن اشبهى ... محال : ساقطة من سا ، م .

(٧) ولا يندر : ولا يقدر ب ، د .

(٨) متقابلتين : متقابلين د ، ط .

(٩) هو : في هذا ط .

(١٠) متساوية : مساوية ط || لأن : ولأن ط

(١١) في : من ط .

(١٣) المتناهي : + مل د .

(١٦) ما يقال : يقال م || أن (الأول) : ساقطة من ط || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || تسكن : لا تسكن ط ||

كل (الأول) : ساقطة من م .

له طبيعي، فهذا أيضا مالم أتحققه ولم أفهمه فإنه ليس يجب إذا كان لشيء واحد مواضع، كل واحد منها له بالطبع أن يلزمه أن يسكن عن كل واحد منها، وأن يتحرك في كل واحد منها. فإن أمثال هذه المواضع أيها اتفق للجسم الحصول فيه من بين جملة المواضع الكلي له وقف بطبعه، ولم يهرب كمال جزء من أجزاء الهواء في جملة حيز الهواء، وجزء من أجزاء الأرض في جملة حيز الأرض. ولولا هذا لما كان سكون ولاحركة بالطبع، فإن الحيز دائما يفضل على مشتغل الأجزاء، فعسى أن يكون لهذا وجه بيان لم أفهمه. وأما أنه لا يكون لأجزاء ذلك الجسم حركة طبيعية، فذلك صحيح لأنه لا يتخلو إما أن يكون الجسم غير متناه في جميع الجهات، فلا يكون موضع مطلوباً لأجزائه بالحركة مخالفاً لمبدأ الحركة، وإن كان في جهة دون جهة حتى يكون الجزء يتحرك إذا كان خارجاً عن الحد الذي في الجهة المحدودة، فلا محالة أن الجزء يتحرك إلى مكان يطلبه بالطبع. ولكن الذي يطلبه الجزء يجب أن يكون هو بهينه الذي يطلبه الكل، والكل لا يطلب مكاناً بالطبع، إذ لا مكان له مجانس ولاغير مجانس، أعنى بالمجانس أن يكون سطح شبيه بسطحه، وغير المجانس أن يكون سطح غير شبيه بسطحه في طبيعته كما للهواء عندنا من سطح النار. فإذا كانت طبيعة الكل لا يطلب مكاناً ولا يختص لها ولا يتعين، فطبيعة الجزء أيضاً لا يطلب مكاناً، لأن حيز الكل الذي له متشابه يسكن في أي موضع اتفق، ولا حيز خارجاً عن حيز الكل اللهم إلا أن يجعل الكل متناهياً في جهة. فيجب حينئذ أن يكون حيز الكل هو الذي يطلبه الجزء، وهو الذي يسكن فيه الكل، فترى أن هذا الحيز بعد أومحيط، والبعده واقول بالبعده باطل، ولا يحيط لغير المتناهي، فعسى أن يكون الجزء يطلب الكل بحركته الطبيعية حتى يتصل به، وأولاه عن أقرب السموت وليس الحال في الأجسام الطبيعية هذا قد يتضح لك مما تعلمه إياك.

- (١) فهذا : فهوم || مالم أتحققه ولم أفهمه : مالا أفهمه ولم أتحققه ط || لشيء : الشيء م || مواضع : موضع م
- (٢) أن (الأولى) : إذا ط || يسكن : لا يسكن سا ، ط ، م || عن : في ط .
- (٣) الموضع : المواضع ط .
- (٤) وجزء : أوجزه ط || الحيز : الجزء د .
- (٥) مطلوباً لأجزائه : مطلوب الآخر م .
- (٦) فلا مخالفة : فلا مخالفة د .
- (٧) يجب : ويجب ط || بعينه : + هو ط .
- (٨-١٠) مجانس ولاغير مجانس : لا مجانس ولاغير مجانس ب ، سا ؛ لا مجانس ولاغير مجانس ط ؛ لا مجانس ولاغير مجانس م .
- (١٠) أعنى بالمجانس : ساقطة من م || سطح : ساقطة من د || شبيه (الأولى) : شبيهاً ط || وغير : وبغير م .
- (١١) لها : بها ط || ولا يتصلق ب ، د ، سا ، م || فطبيعة : وطبيعة ب ؛ طبيعة سا .
- (١٢) حيز : جزء د || موضع : حيز ط || ولا حيز : ولاجزء سا || عن حيز : عن جزء د .
- (١٣) جهة : جهته م || حيز : جزء د || الجزء سا .
- (١٤) لغير : بغير سا .
- (١٥) قد : وقد ط || لك : ساقطة من سا .

فإذن الجزء لا يطلب مكانا بالطبع، وما لا يطلب مكانا بالطبع فهو لا يحرك بالطبع، فإن الذى يظن أن الحركة بالطبع هو إلى غير المكان الطبيعى، بل إلى الكلية أو غير ذلك، أمر تبين لك بطلانه. فنعلم من هذا أن لأجسام التى لأحزأها حركات طبيعية إلى الجهات المحدودة العدد المشار إليها، كلها متناهية، فالجسم الذى ذلك اكلتيه أظهر.

ونقول أيضا: إنه لا يجوز أن تكون لأجسام محدودة المقادير، غير محدودة العدد، فإنها لا تتجاوز إما أن تكون متناهية أو تكون متباينة مبنوثة فى المكان. فإن كانت متباينة، فلو توهمناها متناهية متلاقية صار حجم جملتها من جميع الجهات أصغر وأقرب إلى الوسط من حجم ما يحويها، فتكون متناهية الحجم وقاصرة عن الحجم الأول بمقدار ما قطعت من مقامها إلى التماس، فيكون الحجم الأول أيضا متناهيا، فيكون عدد الموجود منها فى حجم متناه منها متناهيا، لأن الأجزاء الموجودة بالفعل فى كل محدود محدود بالعدد.

ومن هذا يعلم أنه لا يجوز أن تكون حركة ذاهبة إلى غير النهاية فى الاستقامة، إذ قد علمت تنهى الأبعاد وسلف لك تنهى الجهات، وأنه يستحيل أن تكون الحركة إلى أسفل مثلا، والأسفل غير متحدد، وكذلك حال العلو. فإذا كان السفلى متحددا فمقابل له لا محالة متحدد، وكذلك إن كان العلو متحددا فمقابل له لا محالة متحدد، وإن لم يكن موجودا لم يكن مقابلا، فلم يكن السفلى مقابل، فلم يكن السفلى سفلا، لأن السفلى سفلى بالقياس إلى العلو. ومن الكلام المستحيل قول من جعل غير المتناهى من حيث هو غير متناه اصطقا وابتداء، ليس ذلك من حيث هو طبيعة أخرى كماء أو هواء، تلك الطبيعة يعرض لها أن لا تنتهى. والدليل على استحالة هذا القول إن هذا الذى هو غير متناه إما أن يكون منقسما أو غير منقسم، فإن كان غير منقسم فليس هو غير متناه من الجهة التى تذهب إليها، بل على سبيل الساب، كما يقال للنقطة إنها غير متناهية. وليس إلى هذا يذهبون ليريدونه غير متناه ليكون لنا أن نأخذ منه ماشئا، وإن كان منقسما. وليس ينقسم إلى طبيعة أخرى، إذ ليست هناك طبيعة

(١) لا يطلب : يطلب م . || فإن : فإذا د .

(٢) التى : الذى د .

(٣) فالجسم : والجسم م .

(٤) متناهية : متناهية د ، ط || فى : ساقطة من سا ، م || من : عن ط .

(٥) عدد : العدد سا ، ط ، م || منها : ساقطة من م . (٩) محدود : محدود م .

(٦) النهاية : نهاية م || إذ قد : إذا م .

(٧-١٢) وإن لم : وإلا لم ب ، سا ، ط ، م .

(١٣) لم : فلم سا ، ط ، م .

(١٤) غير (الأولى) : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١٥) كماء أو هواء : كائيه أو هوائيه ط ، كائيه أو هوائيه م .

(١٦) هو (الأولى) : ساقطة من سا || إما : فإما ب ، د ، سا || أو غير : أو يكون غير ب ، د ، سا ، م .

(١٧) متناهية : متناه سا .

(١٨) لنا : إما سا || ليست : ليس ط ، م .

مالانهاية ، من حيث هو لانهائية ، يجب أن يكون كل جزء في طبع الكل ، وأن يكون الجزء الهابط المحمود بالقسمة منه أيضا غير متناه ، وهذا محال .

فقد وضح مما قلنا إنه لا وجود لجسم غير متناه ، ولجسم متحرك بالطبع غير متناه ، ولجسم اسطعسى مؤثر متأثر غير متناه . وكذلك الأعداد لها ترتيب في الطبع غير متناهية بالفعل ، فبقي أن نتأهل بنحو آخر من وجود مالانهاية في الأجسام أنه هل هو مما يصح أم لا ، وذلك حال نموها ، فنقول : قد ظن بعض المتقدمين إنه كما أن للجسم أن يعن ذاهبا في الانقسام من غير أن يقتضى حدا في الصغر لأصغر منه . كذلك له ذلك في جانب العظم . فإنه كما أن هذا الانقسام ليس يحصل بالفعل معا ، ولكن يحصل شيئا بعد شيء ، فلا ينتهي إلى حد لأصغر منه كذلك في العظم . قال : فإنه وإن استحال وجود عظم للجسم غير متناه بالفعل ، فليس يستحيل السلوك إليه ، كما الحال في تزايد الأعداد ، فلينظر في هذا المذهب ، ولينأمل كيف يصح وكيف لا يصح . فنقول : إنه يصح من وجه ، ولا يصح من وجه . أما الوجه الذي يصح منه هذا المذهب ، فذلك لأن لك في التوهم أن تقسم جسما متاهيا قسمة لا تنفد ولك في التوهم أن لاتزال تأخذ جزءا من المقسوم وتضيفه إلى جزء آخر أو جسم آخر فيصير أكبر مما كان ، ثم تأخذ جزءا آخر من الباقي أصغر من الباقي وتضيفه إلى زيادة أولى ، فلا يزال يزداد ذلك زيادة ، كل تال منها يكون أصغر من الأول ، ولا يبلغ الجسم المزيد عليه تلك الزيادات أو يساوى جملة الزيادات التي يحصل منه جميع الجسم المقسوم . وهذا الضرب من الزيادة لا يبلغ بالجسم كل عظم اتفق ، بل له حد لا ينتهي إليه البتة ، فضلا عن أن يزيد عليه . وأما الضرب من الزيادة التي من شأنها أن تنسى الجسم حتى توافي كل حد في العظم أو تزيد عليه فذلك متعذر وليس على قياس الصغر ، فإن القسمة لاحتاج إلى شيء خارج عن الجسم . والنمو والتزايد يكون إما بمادة تنضم إلى الأصل ، وهذا يوجب أن تكون مواد للأجسام بلانهاية

(١) يجب : ويجب ط .

(٢) وهذا محال : وهذا غير محال د ؛ ساقطة من سا .

(٤) وكذلك ؛ ولذلك سا ، م || الأعداد ؛ لا أعداد د ، م ؛ لأعداد سا || متناهية ؛ متناه ط || بنحو آخر ؛ بنحو جزء د ؛

نحو آخر سا ؛ بنحو آخر ط .

(٦) يقتضى : يبقى د || لأصغر ؛ لصغر م || ذلك ؛ ساقطة من د ، سا .

(٧) العظم ؛ + قال ط || حد ؛ أحد م .

(٨) السلوك ؛ الشكوك د ، سا .

(٩-١٠) فنقول ... ولا يصح ؛ ساقطة من م .

(١٠) أما ؛ وأما ط || منه ؛ به ط ، م || فذلك ؛ بذلك سا .

(١١) وتضيفه ؛ ويضيف سا .

(١٢) قال ؛ ثان ط ، م .

(١٤) منه ؛ فيه ط ، م .

(١٥) تنسى ؛ يتم م .

(١٦) في ؛ من ط || العظم ؛ الجسم سا || فذلك ؛ بذلك سا || حل ؛ ساقطة من د .

(١٧) والتزيد ؛ والتزايد ط || مواد للأجسام ؛ مواد الأجسام ط ؛ موجود الأجسام م .

ولما يتخلخل وانبساط لا يقف. وهذا يستحيل ، لأنه يحتاج كل متخلخل أن يتخلخل في جزء خلاء أو ملاء ، وكل ذلك متناه كما قد علمت. والخلاء خاصة لا وجود له، ولأنه لا يجوز أن يكون حركة تنفض جهة إلا ولها حد.

## [ الفصل التاسع ]

### ط - فصل

في تبين دخول مالا يتناهي في الوجود وغير دخوله فيه  
وفي نقض حجج من قال بوجود مالا يتناهي بالفعل

وإذ قد تبين هذا كله ، فبالحرى أن نعلم أن كيف يمكن أن يكون لما لا يتناهي في انقسام الجزء ، وفي تزيد العدد، وفيما يجرى مجرى ذلك وجود . فنقول : إن قولنا مالا نهائياً له، تارة يتناول الأمور التي توصف بذلك وتارة يعنى بها نفس حقيقة غير المتناهي. كما إذا قلنا : هو عشرون ذراعاً، فتارة تعنى الخشبة التي هي عشرون ذراعاً ، وتارة يعنى به طبيعة هذه الكمية . وأيضاً نقول لنفس هذه الطبيعة إنها لا تتناهي ونعنى بذلك إنها بحيث ١٠ أي شئ منها أخذت، وجدلت منه موجوداً من خارج من غير تكرير . ونقول ذلك، ونعنى به أنهم لم تصل عند حد تقف عليه فتتناهي عنده . فإذا هي غير متناهية بعد، أي غير واصلة إلى نهاية الموقف . فأما الأمور التي يقال لها إنها غير متناهية من الطبائع التي ذكرناها ، فنصحح أن نقول إنها موجودة في القوة لاجملة، بل لكل واحد. فتكون الأمور التي لانهاية لعددتها كل واحد واحد منها موجوداً في القوة، والكل بما هو كل غير موجود

(١) جزء : حيز ط ، م || أو ملاء : وملاء د .

(٤) فصل : فصل ط ب ؛ الفصل التاسع م .

(٦) وفي نقض : ونقض ط .

(٧) تبين : بين سا ، ط .

(٨) إن : ساقطة من د .

(٩) بها : به ط .

(١٠) به : ساقطة من د ، سا ، م .

(١١) نهاية : + هي ط || الموقف : المؤلف م .

(١٣) نقول : + لما م . || في القوة : بالقوة ط .

(١٣) واحد واحد : واحد ط ، م || منها : ساقطة من ط .

لأبالقوة ولا بالفعل ، إلا بالعرض من جهة أجزائه ، إن كان قد يقال مثل ذلك . وأما طبيعة لانهاية له نفسها فالعنى الأول منه غير موجود لهذه الأشياء ، لأبالقوة ولا بالفعل ، وذلك لأنه إن كان موجودا فلما أن يكون عارضا لشيء آخر ، وقد بدأ أنه لا يجوز أن يكون شيء عرض له أن يكون بلانهاية ، وإما أن يكون بنفسه طبيعة قائمة من حيث هو لانهاية هو الموجود بالفعل أو المبدأ أيضا ، على ما يراه قوم ، وقد أبطلناه . والمعنى الثانى موجود بالفعل دائما ، فإن الانقسام دائما نجده بالفعل لم يتناه إلى حد لأحد بعده فى حدوث الوجود بالقوة فقد علمت أن مالا نهاية له كيف هو فى القوة وكيف هو بالفعل ، وكيف هو لأبالقوة ولا بالفعل . فالذى منه بالفعل فغير خال من طبيعة ما بالقوة ، فإن معنى ذلك أنه لم يتناه إلى زمان طبيعة القوة ، بل طبيعة القوة محفوظة فيه دائما فيكون مالا نهاية له بئانه وحقيقته متعلقة بوجود ما بالقوة ، فهو متعلق بطبيعة المادة دون طبيعة الصورة التى هى الفعل ، والكل صورة أو ذوصورة ، فمأ لانهاية له ليس بكل وبعلم من هذه الأشياء التى بينهاها ، إن مالا نهاية له له طبيعة عدمية ، وليس هو محيطا بكل شيء ، كما ظن بعضهم ، بل هو محاط بالصورة ، لأنه قوة الهيولى .

فإن قال قائل : إن لانقسام غير المتناهى خاصة يلحق الكمية وهى صورة ، فالجواب أن الانقسام يقال على وجهين : أحدهما لافترق ولانقطاع ، وهذا يلحق الكم لأجل المادة ، ولآخر لانقسام ، بمعنى أن فى طبيعة الشيء أن يفرض فيه شيء غير شيء ، ولايزل كملك ، وهذا يلحق لمقدار الذاته ، ولأزل لا بد فيه من حركة وانما لا يحتاج إلى الحركة ، والأول هو لانقسام الحقيقى ، وهو الذى يغير من حال الشيء ، وأما هذا الثانى فهو أمر وهووم ، والأول لا يقبله المقدار لذاته البتة ، لأ . القائل يجب أن يبنى مع لقبول ، وذلك إذا عرض أبعال وجود المقدار الأول ، فإن لمقدار الأول لم يكن إلا ذلك لانصال لمعين ، ليس شيئا فيه ذلك الانصال المعين ، فإن المقدار كما علمته مرارا هو نفس الانصال ، ليس الشيء المتتميل بانصال فيه ، فإنه إذا عرض الانفصال المفكك أبطل المقدار الأول وأحدث مقدارين آخرين ، وإنما أحدث متصلين محدودين آخرين بالفعل بعد أن كانا بالقوة ، ولو كانا بالفعل لكان فى متصل واحد متصلات بالفعل بلانهاية . ولا يتكر أن يكون الانقسام الذى تقبله المادة إنما تقبله

(٢) فالعنى : بالمعنى سا .

(٥) نجده : ساقطة من م || بالقوة : ساقطة من سا ، ط ، م .

(٦) فى القوة وكيف هو : ساقطة من د || فى القوة : بالقوة سا ، ط ، والقوة م .

(٧) خال : ذاك م .

(٨) بئانه : بئانه ط .

(٩) فمأ : ساقطة من سا . || ليس ... له : ساقطة من د .

(١١) الانقسام : الأقسام م || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١٢) الانقسام : الأقسام م .

(١٣) شيء (الثانية) : ساقطة من م || من : ساقطة من د .

(١٧) علمته : علمت د ، سا || فإنه إذا : فإذا إذا ب ، د ، سا .

(١٨) أحدث متصلين محدودين آخرين : حدث متصلان محدودان آخران سا ، ط ، م || كانا (الثانية) : كان م .

- بسبب وجود الكم لها ، ويشبه أن يكون اناس يرون أن الهويلى صورة تهيئها الانقسام الدائم المفرق وهو الجسمية ، وصورة أخرى تمنع من ذلك ، أو لا تثبت عليه إذا وقع . كما يتقاون : إن الجسم إذا قسم دائماً فإنه لا يبقى للحما ، بل تبطل اللحمية ، وتبقى الجسمية ، وهذا يجب أن ينظر فيه . ثم ليس إذا قلنا : إن الصورة الكمية تهيئ المادة الانقسام الذى ينص المادة ، وجب أن يكون ذلك لاسعداد الصورة . فليس ما يفعل فعلا يجب أن يكون في نفسه بفعل ولا أيضا يجب أن تكون تلك الصورة باقية مع خروج ما تهيئه إلى الفعل ، فإن لحركة هي اتى تقرب للجسم من **٥** السكون الطبيعي وتهيئه له ، ولا تبقى مع ذلك ، لأن فعلها هو التهيئة ، فيجب أن توجد مع التهيئة وكذلك فعل الكمية والتهيئة ، وأما التسمية فهي عن شئ آخر ، والثاني يقبله المقدار لذاته ، فقد علم نحو وجود ما لا يتناهي ، فالعدد يعرض له ذلك في التضعيف ، ويتناهي من تلقاء الوحدة ، والمقدار يعرض له ذلك في التضعيف والتقصان ، ويتناهي من قبل التضعيف ذ كان تضييفه من حيث هو . مقدار تضعيفا له من حيث هو عدد أو أنه هو واحد ، أو احد . بدأ عدد فإنه ينتدى من واحد ويصير اثنين ، والحركة يعرض لها لانقسام غير لمتناهي بسبب المقدار الذى هي عليه . وأما **١٠** الزمان فإن ساعد ملو هو م من المقدمة فيه فإنه يعرض له من حيث هو متدر و لذته ، وأما المعين بفعل فيعرض له بسبب الحركة . وفرق بين أو وقع بالفعل وبين ملو هو م و لاسعداد ، فإن للمتقدير موضوعه قبلتها . لأن يعرض لها التسمية الوهمية إلى غير نهاية ومستعدة لها . وأما خروج ذلك إلى الفعل فيكون بسبب شئ آخر . وحيث يقال : إن الزمان يعرض له ذلك بسبب الحركة فعنى العارض المنى يوقع بالفعل شيئا بعد شئ بلانهاية ، وأه طبيعة الاستعداد فهو الزمان من حيث هو مقدار ، والحركة لانقيده ذلك ، بل يوجد الزمان وهو على نحو من الوجود **١٥**

(١) لها : له ط || ويشبه : فيشبه سا ، ط ، م || أن : ساقطة من د ، سا || الهويلى : الهويلى م || وهو : وهى م .

(٢) وقع : + القسمة ط || الجسم : الجسم ب ، د .

(٣) الصورة : صورة م || تهيئ : تهيئ سا .

(٤) يفعل : يفعل ط .

(٥) ماتيئة : ماتيئو له ب ، د ؛ ماتيئو له سا .

(٦) له : ساقطة من م || فعلها : فعله سا || وكذلك : كذلك سا ، ط .

(٦-٧) فيجب ... التهيئة : ساقطة من م .

(٧) والتهيئة : التهيئة سا ، ط ، م || فهى : فهوب ، د ، م ؛ ساقطة من سا || والثاني ... لذاته : ساقطة من سا .

(٨) ذلك : ساقطة من م || ويتناهي : وينهى م || قبل : تلقاه ط ، م .

(٩) إذ : إذا سا || هو : ساقطة من ط . (١٠) فإنه : وإنه م .

( ) الحركة : بالحركة سا ، فالحركة ط ، م || الانقسام : الأقسام سا || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || هي عليه : هو ملقة م .

( ) ولذاته : لذاته ط .

(١١) الموهوم : المفهوم سا .

(١٢) نهاية : النهاية ط .

(١٤) ومستعدة لها : ساقطة من سا . || لها : له سا ، ط ، م .

(١٥) الزمان : لزمان م .

يلزمه ذلك الاستعداد . وكما أن العاد مثلا إذا أوجد بالتمديد أو بعدل آخر عشرة ، فليس هو الذى يجعله زوجا ، بل يوجد به ويلزم وجوده أن يكون هو زوجا . وأما الحركة من حيث هي قطع ، فإنها كما يعرض لها أن لا تنهاى فى القسمة ، كذلك يعرض لها أن لا تنهاى فى التضعيف والزيادة ، وإذ خاصية التناهى وعدم التناهى ليس إنما تلحق الحركة بسبب كمية لذاتها فتاحتها بسبب كمية أخرى ، وليس تلحقها بسبب كمية المسافة ، إذ المسافة متناهية ، فتلحقها إذن ، بسبب الكمية الأخرى التى هو الزمان .

فالحركة علة لوجود الزمان ، والزمان علة لكون الحركة متناهية المقدار أو غير متناهية ، والحرك علة لوجود الحركة ، فهو علة أولى لوجود الزمان ، وعلته لثبات الحركة التى هو كمال أول ، فيتبع ثباته ازدياد امتداد كميته التى هى الزمان ، وليس علة بوجه الكون الزمان مستعدا لأن يمتد إلى المالا نهاية ، وعلة الكون الزمان متندا بلا نهاية حتى تصير الحركة بلا نهاية ، فإن ذلك للزمان لذاته ، كما كان فى الانقسام أيضا . لكن وجود هذا المعنى بالفعل

للزمان ، فهو بسبب المحرك بوساطة الحركة ، كما كان وجود الانقسام له بالفعل بسبب شئ من خارج قاسم ١٠ فالحركة سبب لوجود هذا العارض للزمان ، والزمان سبب لوجود هذا العارض للحركة ، لكن هذا بوجه وذلك بوجه . أما الحركة فهى علة بعد العلة المحركة لوجود هذا العارض للزمان بالحقيقة ، إذا كان المحرك لا يقطع الحركة ، بل يصلها . وأما الزمان فهو علة لكون الحركة ذات مقدار غير متناه ، فالزمان علة لتقدير الحركة ، فإذا عرض له أن لا يتناهى عروضا أو ليا بإيجاب الحركة ذلك وإيجاده الزمان على ذلك ، عرض بوساطته أن قيل على الحركة ليس عروضا أوليا ، بل لأجل أن عارضه الذى هو الزمان كذلك ، فالحركة جعلت نفسها بالعرض كذلك ، أى جعلت عارضها كذلك ، ولأجل العارض يقال لها ذلك ، وذلك مما يكون كثيرا ، فإن كثيرا من الأشياء يوجد أمرا لذلك الأمر صفة أولية ، ويكون له من جهة ذلك تلك الصفة صفة ثانية ، وبالقصد الثانى ، وليست أولية ، فهذا ما نقوله فى تحقيق كيفية وجود غير المتناهى .

فأما الحجج المقولة فى إثباته فما قيل فيها من أمر التضعيف وأمر القسمة وأمر الكون والفساد والزمان وغير

(١) بمثل : + شئ سا || عشرة : غيره د .

(٢) وأما ؛ أما سا ، م || فإنها : وإنها سا .

(٧) الحركة (الأولى) : + والحركة علة لوجود الزمان ط || لثبات : أسباب سا || ثباته : ثباتها د || امتداد : ساقطة من م

م || كميته : كميته د .

(٨) بوجه : موجبة ط || مالا نهاية : لانهائية ب ، د سا ، م || وعلة ... بلا نهاية : ساقطة من م .

(١٢) إذا : إذ م .

(١٣) ذات : ذا د ، سا ، م || لتقدر : تقدر ط .

(١٤) بإيجاب : فإيجاب سا || ذلك : ساقطة من م .

(١٥) أى : إذ ط ، أو م . (١٦) يقال : فقال سا .

(١٧) فهذا : وهذا ط .

(١٨) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط . (١٩) فأما : وأما ط .

ذلك ، فمعلوم أنه لا يوجد المتناهي وجودا على غير النحو الذى نقوله . وأما ما قاوره من أمر أن كل متناه فإنه يتناهى إلى شئ آخر ، فإنه ليس بمسلم ، لأنه إذا اتفق أيضا أن كان شئ واحد متناهيا ونهايته عند شئ آخر فهو متناه وملاق ، ومن حيث هو متناه فله نهاية فقط ، ومعنى أنه متناه هو ذلك . وأما من حيث هو ملاق فنهايته عند شئ آخر ، فتكون نهايته عند شئ آخر أمرا تقتضيه الملاقاة ، وليس هو مقتضى تناهيه . فإن مقتضى تناهيه هو أنه ذو نهاية فقط . وأما إن نهايته عند شئ آخر ، فهو معنى آخر أزيد من معناه ، فلو كان كل متناه يلزمه أن يكون ملاقيا لشئ من جنسه أو غير جنسه ، كان ربما يصح قولهم ، وكان كل جسم يتناهى إلى جسم . ولكن فليس يجب أن يكون كل متناه ملاقيا لجنسه ، حتى يلاقى الجسم لاجمالة جسما ، فأنت تعلم أن الحركة تنتهى إلى السكون وهو عدم فقط أو ضد . وأما حديث التوهم فليكن ذلك مسلما ، لكن لا يلزم من ذلك أن الموجودات لاتنتهى فى الوجود ، بل إن الموجودات لاتنتهى فى التوهم .

## [ الفصل العاشر ]

### ى- فصل

#### فى ان الاجسام متناهية من حيث التأثير والتاثر

ونقول إنه لا يجوز أن يكون جسم فاعل فى جسم أو منفعل عن جسم فعلا وانفعالا زمانيا وهو غير متناه . أما لا يجوز أن يكون جسم فاعل فى جسم كذلك ، لأن ذلك الجسم المنفعل لا يخلو إما أن يكون متناهيا أو يكون غير متناه ، فإن كان متناهيا ولاشك أن الفعل والافعال يجرى بينهما الطبيعة كل واحد منهما ، لالأنه متناه أو يكون غير متناه

(١) أمر : ساقطة من سا ، ط .

(٢) أن : ساقطة من سا .

(٤) فتكون ... آخر : ساقطة من د ، سا || أمرا : أمر ب ، د ، د .

(٥) أنه : أنها د .

(٦) يصح : صح ط ، م || فليس : ليس د ، سا ، ط ، م .

(٨) أو ضد : + فقط ط .

(٩) فى الوجود ... لاتنتهى : ساقطة من م .

(١٠) فصل : فصل ى ب ؛ الفصل العاشر م .

(١٣) أو يكون غير : أو غير ط .

فإن كان انفعال المنفعل من المتماثل للطبيعتيها، فمن شأن جزء من أحدها أنى هو المنفعل أن ينفعل عن جزء من الآخر، فإذا فال جزء من غير المتماهي في المتماهي أو في جزء منه في زمان، فتكون نسبة ذلك الزمان إلى الزمان الذي يفعل فيه بعينه غير المتماهي، كنسبة قوة غير المتماهي إلى قوة المتماهي. فإن لأجسام كلما كانت أعظم صارت قوتها أشد، وكانت أفعال وزمانها أقصر. فيجب من ذلك أن يكون فعل غير المتماهي لاني زمان، وقد فرض في زمان. وإن كان ذلك المنفعل غير متناه: فإن نسبة نفعال جزء منه إلى النفعال الكلي كنسبة ازمانين، فيجب أن يقع انفعال كل جزء منه لاني زمان، ويكون نفعال الجزء لأصغر من ذلك أسرع من انفعال الجزء الأكبر، إذ كان الأصغر ممتنضياً للسرعة. فيكون شيء أسرع من الكائن لاني زمان. وأيضا إذا فرضنا المنفعل جزءا فانفعل لاني زمان، فلا يخلو إما أن يقع انفعال مآليه مع انفعاله فيكون انفعال الجميع واقعا لاني زمان، وإما أن يقع بعده. فلنفرض جزء آخر بعده فلا يخلو إما أن يكون ذلك الجزء انفعال معه فيعرض مقلدا، أو انفعال بعده أيضا لاني زمان فتكون لآنات تتتالي، والحق يمنع هذا. وإذا قد عرفت هذا من جهة النفعال، فلك أن تعرف مقابل ذلك من جهة لانفعال، فمعلوم من هذا أن الاسطقتسات التي يفعل بعضها في بعض فعلا زمانيا، وتكون كلما عظمت ازدادت قوة كلها متناهية .

وليس لاقال أن يقول : إن قوة الأجسام صورها والصوره لاتشدد ولاتضعف، وذلك لأنها وإن كانت لاتشدد في جوهرها، فيشدد تأثيرها في الزيادة، أعني أنه وإن كان لا يجوز أن تكون الصورة التي في هذه النار تشدد وتضعف، لاني هذه النار ولا في مثلها، فلنأخذ في ضعف النار تكون أقوى، وفي ضعف المدرة تكون أثقل. وليس هذا بمعنى زيادة الشدة في الجوهر، بل في زيادة الأثر. عني أن الصور تفعل بأعراض تشدد وتضعف مع تكثر الصور وتضعفها تبعاً للسداد، وهذا نوع من التزايد في الصور غير التزايد الكائن بالاشتداد، وأنت تعلم هذا بعد . ومن هذه الأشياء يعلم أنه لا يكون في جسم من الأجسام قوة عني التحريك التمسري أو الطبيعي غير

- (١) انفعال : أفعال م || لطبيعتيها : بطبيعتيها ط .
- (٢) غير : الغير ب ، د سا ، ط .
- (٤) أفعال : الفعل م || غير : الغير ط .
- (٥) وإن : فإن سا .
- (٧) إذ : إذا سا ، م || الصغر : الصغير سا .
- (٧-٨) فيكون ... زمان : ساقطة من سا .
- (٩) جزء آخر : جزء الآخر ط || إما : ساقطة من سا ، م || ما قلنا : ما قلناه م || أو انفعال : وانفعل ط .
- (١٠) والحق : ونحن سا || وإذ : فإذا م .
- (١١) التي : الذي سا || بعض : ساقطة من سا . || وتكون كلها : وكلها سا .
- (١٤) تكون : ساقطة من د .
- (١٥) لاني : في سا .
- (١٦) بمعنى : المعنى سا ؛ معنى ط || وتضعف : + في هذه النار سا .
- (١٧) وتضعفها : وتضعفها ط || التزايد (الأولى والثانية) : الزائد د ، سا ، م || في : وفي سا .

متناهية الشدة كالميل الثقيل أو الخفيف ، فإن ذلك يوجب وقوع فعله لافي زمان، ويستحيل أن تكون حركة لافي زمان، وإنما يجب أن يقع لافي زمان ، لأنه كما اشتدت القوة قصرت المدة، وإذالم تنناه في الاشتداد بلغت من الصغر ما لا نهاية له .

- فيجب أن ينظر في حال القوى وتناهيها ولانتهائها، وقبل ذلك نقول إن القوة يقع بينها وبين قوة أخرى تفاوت في أمور : منها سرعة ماتفعله وبطؤه ، ومنها طول مدة استبقاء ما تفعله وقصرها ، ومنها كثرة عدة ما تفعله وقلتها . مثال الأول أن أشد الراميين قوة فهو أسرعهما بالرمل لمسافة معينة قطعاً ، ومثال الثاني أن أشد الراميين قوة هو أطولهما زمان نفوذ الرمية في الجو مع تساوى المعاني الأخر ، ومثال الثالث أن أشد الراميين قوة هو أكثرهما قدرة على رمي بعد رمي . وإذا كان التفاوت يقع من هذه الوجوه ، فالترديد يقع على هذه الوجوه ، والأزيد يقع على هذه الوجوه . فالذاهب في الزيادة إلى غير غاية يقع على هذه الوجوه . ولأن القوة في نفسها لا كمية لها وإنما كميها بالعرض ، إما بالقياس إلى الشيء الذي فيه القوة ، وإما بالقياس إلى الشيء الذي عليه القوة . والشيء الذي فيه القوة يكون أبداً متناهيًا ، إذ الأجسام متناهية ، ولو كانت غير متناهية لكانت القوة تكون نسبتها غير متناهية ، فيبقي أن تكون القوة إنما هي متناهية وغير متناهية بالقياس إلى كمية ما عليه القوة . فإذا كان ذلك الشيء جائزاً فيه أن يكون غير متناه على نحو الجواز الذي لغير المتناهي ، كانت القوة بالقياس إليه غير متناهية . فليُنظر أنه هل يجب أن يكون لو كان جسم يقوى على أمر من الثلاثة ، وكان غير متناه ، أن تكون قوته أيضاً غير متناهية بالقياس إلى ذلك الأمر من الأمور الثلاثة ، فنقول إنه إن كان يجب أن يكون الجسم الأعظم أوفر قوة وأكثر في الأمر المتيسر إليه من الأمور الثلاثة ، فيجب إذا كان غير متناه أن تكون قوته غير متناهية . وأنت تعلم أن قوة جملة محركين وفاعلين اثنين أى فعل كان، أكثر من قوة أحدهما، فإن الجملة تقوى على ما يقوى عليه الواحد وعلى أمر خارج

(٢) لافي : في سا || كليا : كباد || وإذا : فإذا سا ، ط ، م .

(٥) ما تفعله : ما يفعله ط ، م .

(٦-٥) وبطؤه... عدة ماتفعله : ساقطة من سا .

(٦) وقلتها : وقلته سا ، ط || الراميين : الرامية ط || قطعاً : ساقطة من م .

(٧) زمان : + ما د .

(٨) أكثرها : أكثرها سا .

(٩) فالترديد : فالترديد ، سا ، ط ، م .

(١٠) فالذاهب : والذاهب ط .

(١١) بالقياس ... وإما : ساقطة من سا || أبداً : ساقطة من سا .

(١٢) إذ : إذا سا .

(١٤) الجواز : الوجود يخ .

(١٥) من : + الأمور ط || وكان غير : وغير م || متناهية : متناه د .

(١٨) اثنين : + على ط .

عن ذلك لاحتالة، إذ لها قوة خارجة عن قوة الواحد، فللك قوة الأعظم أكبر وأشد، فيجب أن يكون كلما صار أعظم صارت القوة أكثر وأزيد. والذي يذهب إلى غير نهاية في العظم، فلكلك قوته تزداد إلى غير نهاية في الأمر المقيس إليه القوة، ولو كان المقيس إليه القوة متناهيا، لكان لقوة جزء مامن الجسم نسبة إلى جزء ما. فإذا ضوعف من المتفعل جزء ومن الفاعل جزء، إلى أن يفنى المتفعل المتناهي ويحصل بإزائه من الجسم غير المتناهي جملة أجزاء متناهية، فكانت نسبة قوة الجزء الواحد من ذى القوة إلى قوى جميع تلك الأجزاء المتناهية كنسبة الجزء من المتفعل إلى جميع المتفعل، وذلك كقوة الجزء من الحرم المفروض غير متناه إلى قوة جميع غير المتناهي، فتكون قوة جزء متناه من هذا الجسم القوي غير المتناهي مساوية لقوة الجسم كله الذى يفضل عليه بقوته الموجودة في الأجزاء غير المتناهية الخارجة عن ذلك الجسم، هذا ظاهر. فالواجب أن يكون أزيد منه بحسب النسبة، بل ربما أوجب الاجتماع اشتداد قوة فوق الذى توجهه النسبة. فبين أنه لو كان جسم غير متناهي العظم لكان غير متناهي القوة بالقياس إلى القوي عليه. ولما لم يجز أن يكون جسم غير متناه. لم يجز أن تكون قوة غير متناهية من هذا القبيل.

فليظن هل يجوز أن توجد قوة غير متناهية لافى جسم غير متناه، وليظن هل يمكن وجود قوة غير متناهية بالقياس إلى سرعة الفعل، فنقول: إن هذا لا يوجد، وإلا لكان فعلها فى السرعة واقعا لافى زمان، وكل سرعة فى زمان، لأن كل سرعة هى فى قطع لمسافة أو نظير لمسافة، وكل ذلك فى زمان. فلو كانت حركة لانهائية لها فى السرعة، لكان زمان لانهائية له فى القصر، وهذا محال كما يعلم. وبالجملة إنما تعتبر السرعة فى الأمور التى لها، فى وجود زمان، وأما الأمور الواقعة فى الآن، فلا يقال فيها سرعة ولا بطؤ. فإن قال قائل: إن القوة غير المتناهية تفعل

- 
- (١) لها : هـ م .  
 (٢-١) صار أعظم : ساقطة من م  
 (٢) والذى : فالى سا ، ط ، م . || نهاية (الأولى) : ذلك نهاية د ؛ النهاية ط || فكذلك : وكذلك سا || نهاية (الثانية) :  
 النهاية ط .  
 (٣) ولو : فلو ط || ما (الثانية) : + من الذى عليه القوة غير متناهية ط .  
 (٤) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .  
 (٥) فكانت : لكانت د ؛ وكانت ط || جميع : + الحرم ط ، م .  
 (٦) غير (الثانية) : الغير ط .  
 (٧) القوي : ساقطة من ط ، م || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || مساوية : متساوية ط || بقوته : بقوة م .  
 (٨) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || الجسم : الجزء م .  
 (٩) الاجتماع : اجتماع د .  
 (١٠) جسم ... تكون : ساقطة من م .  
 (١٢) وليظن ... متناهية : ساقطة من م . (١٣) بالقياس : وبالقياس م .  
 (١٤) لمسافة : المسافة م || نظير : لنظير ط ، م .  
 (١٥) السرعة (الأولى) : ساقطة من سا .  
 (١٦) وأما : + أن م || قائل : القائل د || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

في آن وسائر القوى. فتعمل في زمان، فلنضع القوة غير المتناهية على أن يكون فعلها الاسرعة فيه. فالجواب عن ذلك إنما نعتبر في هذا الباب أمثال الحركات المكانية التي توجب قطع مسافة ما. وتختلف فيها في السرعة والبطء، ولا يمكن إلا في زمان، إذ لا يمكن قطع مسافة في آن وإلا لا تقسم الآن بإزاء انقسام المسافة. وكذلك ما يجري مجرى الحركات المكانية مما يقع فيه سرعة وبطء، ولضرورة حاجة وقوع ذلك إلى زمان. فإن كان شئً يحتمل أن يقع في آن وأن يقع في زمان، فليس كلامنا الآن فيه، بل كلامنا في الأمور التي تختلف بالسرعة والبطء ولا يتخلو في وقوعها عن زمان، فإنها كما تشتد قوتها بقصر زمانها، فإن كان منها شئً واقعاً عن قوة غير متناهية، كان إما في آن، وذلك محال. لأن المسافة وأمثالها لا تقطع في آن أو في زمان فيكون له نسبة ما إلى زمان فعل واقع من قوة متناهية، فيعود إلى أن تصير نسبة الزمان إلى الزمان كنسبة القوة إلى القوة، فتصير القوة التي لا تنتهي ماتقوى عليه نسبة إلى المتناهية التي ينتهي ماتقوى عليه، فلذُن إن كانت قوة غير متناهية، فيكون ماتقوى عليه أحد الأمرين الآخرين، أعنى المدة والكثرة. فلينظر هل يمكن أن يكون لهذه القوة التي لا تنتهي، ماتقوى عليه كثرة أو مدة وجود في جسم، حتى يعرض لها انقسام بانقسام الجسم. لكن الكثرة إما كثرة متوالية من مبدأ محدود على ترتيب محدود يحاذي المدة، وإما كثرة مختلطة من أشياء مختلفة في تراتيب مختلفة. فيجب أن نترك الآن النظر في القوة على كثرة مختلطة غير متناهية، فلا كلام لنا فيها، ولنبحث عن قوة على كثرة متصلة وترتيب واحد محاذية للمدة.

فلينظر هل يجوز أن يكون في الأجسام قوة على كثرة بهذه الصفة وعلى مدة غير متناهية فنقول: إن ذلك لا يمكن، لأن هذا الجسم لا محالة يتجزأ وتجزأ معه القوة، وجزء هذه القوة لا يتخلو إما أن يقوى على ما يقوى ١٥ عليه الكل في الكثرة والمدة من آن معين، فيكون المقوى عليه فيهما جميعاً في القوة شيئاً واحداً، فيكون لأفضل للكل على الجزء في المقوى عليه، وهذا محال. وإما أن يكون لا يقوى عليه، فحينئذ إما أن يقوى على شئٍ من جنسه، أو لا يقوى على شئٍ من جنسه البتة، ومحال أن لا يقوى على شئٍ من جنسه، فإن القوة تكون سارية في الجسم ذي

(١) غير: الثيرب، د، س، ط || عن: من ب، د، س، ط.

(٢) ما: ساقطة من سا.

(٣-٤) ولا يمكن... المكانية: ساقطة من د.

(٢) وكذلك: كذلك د، ط.

(٤-٥) مما يقع... والبطء: ساقطة من د.

(٤) لضرورة: بضرورة د، ط.

(٧) من: من ط، م.

(٨) القوة (الثالثة): للقوة د، ط، م.

(٩) المتناهية: المتناهي ط.

(١٢) يحاذي: يتصافى ط || في: وفي ط، م || تراتيب: ترتيب ط.

(١٣) وترتيب: ومن ترتيب ط || محاذية: محاذ ط، م.

(١٥) وتجزأ: ساقطة من د. (١٦) من: في م.

(١٨) تكون: ساقطة من سا.

القوة ، فيكون للجزء قوة من جنس قوة الكل، ومقوى عليه من ذلك الجنس الذى للكل، فلا يتخلو إما أن يكون مثلا المقوى عليه الذى يحركانه شيئا واحدا، أو يكون ما يقوى عليه الجزء أصغر من ذلك، فإن كان شيئا واحدا، وكان جميع ما فى القوة مما لا نهاية له كثرة ومدة من آن معين يقوى عليه كل واحد منهما، فهما سواء فى المقوى عليه، وهذا محال . وإن كان ما يقوى عليه الجزء على تحريكه أصغر، والكل أيضا يقوى على ذلك الأصغر، فإما أن يكون المقوى عليه فى الكثرة والمدة من آن معين فيهما سواء وذلك محال، أو يكون الجزء أقل وأنقص. وإذا كان ما يقوى عليه للجزء أنقص، لم يكن نقصانه فى اتصاله من الآن الذى فرضنا الاعتبار منه، بل من الطرف الآخر. فإذا نقص عن غير المتناهي فى جهة كما نه غير متناه، زاد غير المتناهي عليه فى تلك الجهة، وما زاد عليه شئ فى جهة فهو متناه فى تلك الجهة، فيكون إذن الجزء المفروض متناهي القوة بالقياس إلى مدة الفعل. لكن جملة الجسم المتناهي تناسب الجزء المفروض مناسبة محدودة، والقوة التى فى الجملة تناسبها مناسبة محدودة، وهذه المناسبة بالقياس إلى المقوى عليه، فالمقوى عليه الذى للجملة يناسب المقوى عليه الذى للجزء مناسبة محدودة، فزمان الجملة أيضا محدود، وكذلك عدده. والكلام فى هذه التقديرات كالكلام فى التقديرات التى فرضناها فى قوام الملاء والخلاء، وذلك لأننا لسنا نحتاج إلى اعتبار وجود هذه المناسبات بالفعل، بل نقول إن ما تقدير مناسبته يوجب هذا الحكم، فهو متناه على التقديرات التى يفعلها المهندسون. وبالجملة ليس العائق فى ذلك من طبيعة القوة، ولكن من طبيعة الأمور التى ليست توحده، فنحن نقول إن هذه القوة بحيث لو كانت الأمور توجد على نحو ما، لكان طبايعها توجب كذا وكذا، ولو كانت قوة غير متناهية فى جسم متناه، لما كانت تكون بحيث لو كانت الأمور توجد كذا لكان طبايعها توجب كذا وكذا، وذلك واجب لها أن تكون .

فبين من هذا أنه لا يجوز أن يكون فى جسم متناه قوة غير متناهية، بالقياس إلى المدة والعدة المنتظمة المذكورة. وأما بالقياس إلى العدة المختلطة، فمضى الأمر أن يشكل فيه، ولا يمكن استعمال هذا البيان بعينه فيها، وذلك لأنه

- (١) ومقوى : ويقوى ط .
- (٢) الذى : ساقطة من د .
- (٤) والكل : فالكل ط .
- (٥) أو يكون : إذ يكون م || للجزء : الجزء سا ، ط .
- (٦) فإذا : وإذا ط || عن : من ط .
- (٧) وما زاد ... : الجهة : ساقطة من م .
- (٩) والقوة : فالقوة سا ، ط ، م .
- (٩-١) تناسبها ... الجملة : ساقطة من م .
- (١٠) الذى : ساقطة من ط ، م .
- (١٢) ما تقدير : ما تقدر د ، م .
- (١٣) القوة : بالقوة سا .
- (١٦) أن يكون : ساقطة من م .
- (١٧) متناهية : متناه م .
- (١٨) ولا يمكن : فلا يمكن سا ، ط ، م

- لا يلزم أن تكون العدة المدومة التي في المستقبل إذا كانت أنقص، من عدة أخرى أن تكون متناهية، فيجوز أن يكون في المستقبل أمور بلانهاية، لكن بعضها أنقص من بعض، كحركات بلانهاية هي أسرع، وحركات بلانهاية هي أبطأ. فإن دورات الأسرع لامحالة أكثر من دورات الأبطأ، وكذلك العشرات غير المتناهية أكثر من الوحدات غير المتناهية وأقل من المئين والألوف غير المتناهية. فأما في الزمان المتصل من الآن، فلا يجوز أن يكون زمان معتبر من الآن أقل من غير المتناهي المبتدئ من الآن إلا متناهيًا. ولكنه إذا كان ما يقوى على كثرات مختلطة غير متناهية كل ترتيب منها فقد يقوى على ترتيب واحد منها، مبتدئًا من وحدة معينة وآن معين. فإذا كان الجسم لا يقوى على ترتيب واحد غير متناه. فكذلك لا يقوى على خلط من ترتيبات مختلفة. وأما أنها لا تقوى على ترتيب غير متناه. فذلك بين بما قلناه. وأما إذا كان كل كثرة فيها غير منضمة في ترتيب. أو تكون الكثرة جنسا واحدا لا ترتيب فيه، فلا يتبين لنا من هذا العلم امتناعه، فقد بان أنه يستحيل أن تكون لجسم قوة بلانهاية في الشدة وفي المدة وفي العدة.
- ١٠ فإن قال قائل: إن القوة التي في الفلك الأقرب إلينا تقوى على تحريك النار على الدور قسرا من غير انقطاع وهي جسمانية. فنقول أولا: إن تلك الحركة، كما ستعلم في موضعه، حركة بالعرض لتحرك ما المتحرك بها فيه، ومع ذلك فهو عن السبب المحرك للفلك دائما بتوسط حركة الفلك. ونحن لانمنع أن تكون قوة غير متناهية تحرك جسما وتحرك بتوسطه شيئا آخر حركات غير متناهية، ولا تكون القوة غير المتناهية مستقرة في أحد الجسمين، وإنما يمنع أن تكون قوة غير متناهية هي في جسم يحرك ذلك الجسم أو جسما آخر. فأما إن كانت لا في جسم، وتحرك جسما، ويحرك ذلك الجسم بسبب تحركه عن جسما آخر حركة غير متناهية، فذلك مما هو موجود وليس عليه كلام. فإنه لا مانع أن تكون قوة غير متناهية على الكون الذي يجوز لها، الذي هو برئ عن مخالطة

(١) العدة : للعدة م .

(٢) لكن : ولكن ط .

(٣) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || أكثر : أقل م .

(٤) الوحدات : الواحد سا || غير (الأول والثانية) : الغير ب ، د ، سا ، م || أقل : وأكثر م || فأما : وأما سا ،

ط ، م .

(٥) الآن (الثانية) : أن سا ، ط ، م .

(٦) متناه : متناهية ب ، د ، سا ، ط ، + كل واحد ط || وآن : أو آن ط ، م || فإذا : وإذا سا .

(٥-٦) على ترتيب ... لا يقوى : ساقطة من م .

(٧) واحد : ساقطة من د || متناه ... غير : ساقطة من د || ترتيب : الترتيب م .

(٨) بما : ما ط || فيها : منها ط ، م || ترتيب : + واحد ط || أو تكون : تكون سا .

(٩) أن : ساقطة من م || الجسم : الجسم ط || وفي المدة وفي العدة : والمدة والعدة سا .

(١٢) للفلك : ساقطة من ط .

(١٣) متناهية : متناه م || غير (الثانية) : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١٤) هي : ساقطة من د || آخر : || + حركة غير متناهية ط .

(١٥) وتحرك جسما : ساقطة من م || جسما : ساقطة من د .

(١٦) على ... هو : ساقطة من م || بزى : بزى م .

الأجسام ، يحرك جسما فتحرك اه أجسام كثيرة ملتصحة به ، ويتولد عنها نظام في أعداده تكونه لاتنقطع . وإنما كلامنا في القوة غير المتناهية التي هي أصل ومبدأ لنظام الترتيب غير المتناهي مدة كان أو عدة في التكون أو حركة متصلة وكان بواسطة ، أو بغير واسطة ، فلنا نحكم أن ذلك المبدأ لا يكون في جسم .

فإن قال قائل : إنه ليس من المستحيل أن يكون للجسم قوة على ما يلزم وجود ذلك الجسم ، ثم يكون ذلك الجسم مما من شأنه أن يبقى دائما فيصدر عنه ذلك التحريك أو ذلك العدد دائما . فالجواب عن هذا أن ذلك من المستحيل لما بيناه ، بل يلزم مما بيناه أن لا يكون لجسم من الأجسام قوة يفعل بها فيما يماسه دائما ، بل قوة كل جسم قوة يفعل بها فيما يماسه تحريكا منقطعا من تباعد وتقريب ، ولا جسم من الأجسام يمكن أن تكون فيه قوة تبقى دائما مع بقاء الجسم يكون فعلها واحدا مستمرا متشابها ، بل يجب أن تكون قوة الجسم قوة وإنما يصدر عنها فعل تقتضي نفسه التناهي ، وإن بقى الجسم دائما فيكون مثلا دافعا أو جاذبا أو محيلا أو شيئا مما يجرى هذا الهوى .

فإن قال قائل : إنا نشاهد الأرض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عارض ، لكان يوجد عن قوتها سكون متصل في مكانه الطبيعي . فنقول : أما السكون فعدم فعل لافعل ، ومع ذلك فبقاء الأرض والأجرام القابلة للكون والفساد دائما وبقاء قواها كذلك ، مما سنبين استحالته . ثم لقائل أن يقول : إنه يجوز أن تكون هذه القوة غير المتناهية وإنما توجد بحملة لجسم ، فإذا قسم الجسم بطلت ، فلم يوجد من تلك القوة شيء للجزء ، فلم يقو الجزء على شيء مما يقوى عليه الكل ، لأن كل هذه القوة للكل ، كما يوجد من القوى في الأجسام المركبة بعد المزاج ، ولا تكون موجودة لشيء من الأركان التي امتزجت عنه ، وكما أن المحركين للسفينة فإن الواحد منهم لا يحرکها البتة . فنقول : إن الأمر ليس على ما قدرت ، إذ القوة وإن كانت للجسم بحال اجتماع أجزائه وبحال مزاجه ، فلنا مع ذلك تكون سارية في جملة ، وإذ كانت قوة لبعض الحملة دون الكل . وإذا كانت سارية في جملة ، كان لبعضها بعض القوة . فيكون البسيط إذن في حال المزاج حاملا للقوة الحاصلة بعد المزاج السارية في الكل ، وإنما لا يحملها في حال الانفراد . وليس يجب أن يكون فرضنا للجسم بعضا يلجئنا إلى أن نأخذ ذلك البعض بشرط

(١) ملتصحة : تلصط ط ، م .

(٢) غير (الأولى والثانية) : الغير ب ؛ ساقطة من د .

(٣) بل يلزم ما بيناه : ساقطة من م || أن لا يكون : ساقطة من سا || فيما : ساقطة من د .

(٤) يجب أن : ساقطة من م . (٥) التناهي : المتناهي ط ، م .

(٦) مكانه : مكانها ط ، م .

(٧-١٢) أما السكون ... لقائل : ساقطة من م .

(١٣) سفين : فبين سا . (١٤) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١٥) كل : عمل سا ، ط ؛ ساقطة من م || لكل : لكل سا ، ط .

(١٦) عنه : هنا ط .

(١٧) ما قدرت : ما قدرت سا ؛ ما قدرت ط || إذ : فإن سا ، ط ، م ، إذ القوة : ساقطة من م || الجسم : ساقطة من ط .

(١٨) حال : ساقطة من م .

(١٩) يجب : الواجب سا || فرضنا : فرضنا م .

قطعه وإبائه ، حتى يكون للقاتل أن يقول إن البعض المباين لا يحمل من القوة شيئا ، بل يكفيننا أن نعين بعضا منه وهو بحاله فيتعرف حال ما يصدر عن ذلك البعض وعن القوة التي فيه وحدها التعرف المرغوب منه على سبيل التقدير . والمحركون للسفينة فإن الواحد منهم وإن لم يمكنه أن يحرك كل السفينة فيمكنه أن يحرك أصغر منها لاجمالة ، ويلزم ما قلنا .

- و لقاتل أن يقول : فالمحرك غير المتأهي القوة غير الجسماني الذي يحرك جسمنا لا يتلوه إما أن يفيد حركة وإما أن يفيد قوة بها يتحرك ، فإن أفاد قوة فقد أفاد قوة غير متناهية للجسم ، فيلزمها أن تنقسم ، ويعرض ما ذكرتم ، وإن أفاد حركة ، ولم يفد شوقا غريزيا وميلا لها ، فهو قسر ، وعندكم أن القسري لا يدوم . فالجواب أنه إن أفاده ميلا فإن الميل وإن كان مبدأ قريبا للحركة فليس مبدأ قريبا لها من حيث هي غير متناهية ، بل من حيث هي تلك الحركة . فالميل وحده ليس بحيث تصدر عنه الأفعال غير المتناهية ، بل عن تأثير من مستقبه على الدوم ويدوم به ، وهو في ذاته متناهى المقوى عليه إن كان له مقوى عليه وإن لم يفد ميلا ، فليس الحركة بقسرية أيضا كما حسبوا ، إذ القسرية هي التي تحالف الميل الطبيعي في الشيء ما كان ، فإذا لم يكن ميل لما أفيد من الحركة لم يكن بالقسر . فقد اتضح أنه من المستحيل أن تكون قوة الجسم هي التي يقتضى لذاتها أمورا بلانهاية . ولقاتل أن يقول : إن البرهان الذي ادعيتم إنما قام على قوة غير منناهية يحرك جسما غريبا خارجا عنها ولم يقم على قوة غير متناهية يحرك الجسم الذي هي فيه فإنه ليس لكم أن تقولوا : إن جميع القوة يحرك الشيء الأصغر الذي فرضنا أن بعض القوة يحركه ، لأن بعض القوة يحرك ما هو فيه وجميع القوة يحرك ما هو فيه ، وليس جميع القوة محركا في وقت من الأوقات لما يحركه الجزء ، لأنه ليس فيه . وإذا كان كذلك ، لم ينسق الكلام إلى الخلف ، فيكون الجواب

(١) إن : ساقطة من م || المباين : المباين سا ، ط || من : ساقطة من د || بل : ساقطة من م || يكفيننا : كفيتاب .

(٢) التي : التي ط || التعرف : بالتعرف د ؛ لتعرف ط ؛ لتعرف م .

(٣) لم : ساقطة من م || منها : منه سا ، ط ، م .

(٤) ويلزم : ويلزمه ط .

(٥) غير (الأولى والثانية) : الغير ب ، د ، سا ، ط || الذي : التي سا .

(٦) أفاد قوة : أفاده قوة سا ؛ أفاد القوة ط || قوة (الثالثة) : ساقطة من د || ويعرض : ويوجب طا ؛ فكلب م .

(٧) القسري : القسري سا || أنه : له م || أفاده : أفاد د ، سا . (٨) فإن الميل : فالميل سا .

(٩) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || الدوم : الدوام ط ، م || ويدوم : يدوم سا ، م .

(١٠) متناهي : متناه سا .

(١١) فإذا : وإذا ط .

(١٢) بالقسر : قسرا ط .

(١٣) إن : ساقطة من م .

(١٢-١٤) جما ... يحرك : ساقطة من سا ، م

(١٤) هي : حوم || يحرك : + ما هو فيه وليس جميع القوة محركا ط .

(١٦) فيه : فيها م .

عنه أن تذكر ما اشترطناه من حديث اعتبار هذا على حسب قضية شطية متصلة تقديرية، لا بحسب الوجود .  
 وإذ قد فتننا عن هذا البحث حق التمثيش، ويبيانه على غير الوجه السخيف الذى يذكره من يخرف فى العلوم  
 وأخذ القوة غير المتناهية كأنها فى نفسها غير متناه، ويخرج خلفا بأنها يلزم أن تتصف أو تنتصف أو تكون  
 لها نسبة أخرى، ولا يعلم أن القوة فى نفسها لا متناهية ولا غير متناهية، بل معنى قوة غير متناهية أن مقابلها من  
 المقوى عليه غير متناه فى القوة لا بالفعل، وأن غير المتناهي فى القوة قد يعرض له ما يصير أكثر وأقل، وأن تكون  
 أشياء كثيرة كل واحد منها فى طبقة غير متناهية، فيكون غير المتناهي مرتين وثلاثة وأربعة وأكثر من ذلك  
 ويكون ذلك من جنس واحد ومن أجناس مختلفة، فلا يستحيل تضعيف غير المتناهي فى القوة فلا يستحيل تضعيف  
 القوة التى هى قوة على ما لا يستحيل، بل يجب أن يحام حول ما بيناه. فلاذبننا ذلك، فلينظر هل من الممكن أن تكون  
 حركات وأكوان متصلة بلانهاية، وهى وإن كانت بلانهاية فلها بداية زمانية هى طرف لم يكن قبله قبل .

### [ الفصل الحادى عشر ]

#### ك - فصل

فى انه ليس للحركة والزمان شىء يتقدم عليهما  
 الا ذات البارى تعالى وانهما لا اول لهما من ذاتهما

فلينظر أنه هل يمكن أن تبندى الحركة من وقت ما من الزمان لم يكن له قبل، أو الحركة إبداعية، وكل طرف  
 من الزمان فله قبل وأن ذات البارى تعالى هو قبل كل شىء . فنقول : إن كل معدوم فإنه قبل وجوده هو

(١) حديث : ساقطة من سا || تقديرية : تقديره م . (٢) وبيناه : بيناه ط .

(٣) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || أو تنتصف : وتتصف م || تتضمف أو تنتصف : تنصف د .

(٤) لها : ساقطة من د || ولا غير متناهية : ساقطة من م .

(٥) طبقة : طبقة ط .

(٦) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(٨) حول : حوم سا ، ط || ما بيناه : ماقد بيناه سا || فإذ : وإذ قد سا ؛ وإذ ط .

(٩) وأكوان : وألوان م || وهى : وهل ب ، د ، سا ، م .

(١١) فصل : فصل ك ب ؛ الفصل الخامس ط ، الفصل الحادى عشر م .

(١٢) عليهما : ساقطة من م .

(١٣) تعالى : ساقطة من سا || من ذاتهما : ساقطة من د .

(١٤) من (الأولى) : فى د ، ط || أو الحركة : أو الحركات ط ؛ أم الحركة م .

(١٥) تعالى : ساقطة من ب ، د ، سا ، م || هو (الثانية) : ساقطة من سا ، م .

جائز الوجود، فجاز وجوده موجود قبل وجوده، فإنه لو لم يكن موجوداً أنه جائز الوجود، كان معدوماً أنه جائز الوجود، وكان ليس بجائز الوجود فكان متمتع الوجود موجود قبل الوجود وجواز الوجود للموجود أمر محصل لامحالة، ليس هو بنفس العدم. فكم من معدوم غير جائز الوجود، فهو إما جوهر قائم بنفسه وإما أمر هو موجود في شيء، ولو كان أمراً قائماً بنفسه لاقى محل ولا في موضوع، أكان من حيث هو كذلك هو غير مضاف. لكنه من حيث هو جواز وجود هو مضاف إلى شيء، ومعقول بالقياس، فليس هو جوهر قائماً بذاته بل عسى أن يكون إضافة أو عرضاً ما لجوهر، ولا يجوز أن يكون جوهره له إضافة، لأن تلك الإضافة تكون نسبة إلى الشيء المفروض معدوماً، ولا يمكن أن تكون تلك الإضافة نسبة مطلقة كيف انفقت، بل نسبة معينة، ولاتعين تلك النسبة إلا بأنها جواز فقط، فيكون إذن الجواز نفس الإضافة، لا جوهره يلزمه إضافة هي غير الجواز، وجموعهما هو الجواز، وليس وجوده بالحقيقة فيما يجوز وجوده هو معدوم بعد، فإن الصفة الموجودة لا تعرض لمعدوم، ولا هو صفة للمبدأ الفاعل حتى تكون هي القدرة، فإن القدرة على الإيجاد أو جواز الإيجاد ليس هو جواز الوجود. ولذلك يصح أن يقول القائل: إن القدرة على المتمتع محال، وعلى ما ليس في نفسه جائز الوجود محال. وليس يكون ذلك هو قولنا: إن القدرة على ما ليس بجائز الإيجاد محال، أو جواز إيجاد ما ليس بجائز الإيجاد محال، فإن الأول من القولين يؤدي مفهوماً غير مفهوم القول الثاني، فإن قائل القول الأول يفيد معنى غير هذر، وقائل القول الثاني يفيد هذراً، أي إذا قال إن ما لا يجوز إيجاده لا يجوز إيجاده، فإن قوله قول هذر لا تقول من يقول: إن ما لا يجوز وجوده في نفسه لا يجوز إيجاده عن غيره، فإن هذا قول صحيح مستعمل في القياس مقبول. وكذلك فإن الناظرين ينظرون في الأمور هل هي جائزة الوجود، حتى يحكموا أنها جائز إيجادها، أو هل هي غير جائزة الوجود؛ حتى يحكموا أنها غير جائزة إيجادها. ويستحيل أن ينظروا أنها هل هي جائز إيجادها

- (١) لو : ساقطة من م .
- (٢) الموجود : الموجود د ، م .
- (٣-٤) وإما أمر ... بنفسه : ساقطة من سا .
- (٤) ولو : فلر سا ، ط .
- (٥) ومعقول : ومعقوله د || هو : ساقطة من ط .
- (٦) يكون (الثانية) : + جواز الوجود سا ، ط ، م . (٦-٧) تكون ... الإضافة : ساقطة من د .
- (٧) ولا يمكن أن تكون : ولاتكون سا .
- (١٠) الفاعل : الفاعل سا ، ط ، م || أو جواز : وجواز د .
- (١١) الوجود : الإيجاد سا || محال : ساقطة من م .
- (١٢) يكون : ساقطة من سا || هو : من سا .
- (١٣) محال : محال سا ، ط || أو جواز : إذ جواز سا || مفهوماً : معنى ما سا .
- (١٤) إن : ساقطة من سا || قول هذر : هذا ط .
- (١٥) من : من سا ، ط .
- (١٦) وكذلك : ولذلك ط ؛ ساقطة من سا .
- (١٧) جائزة : جائز د || ويستحيل ... إيجادها : ساقطة من سا .

أو غير جائز لإيجادها ، ليعترفوا من ذلك على سبيل الإنتاج أنها جائز لإيجادها أو غير جائز لإيجادها ، فبقي أن نكون جواز الوجود وهو القوة على الوجود قائما في جوهر غير المحرك وغير قدرته ، والجوهر الذي فيه جواز وجود الحركة هو الذي من شأنه أن يتحرك . فظاهر من هذا أن الذي لم يتحرك ، ومن شأنه أن يتحرك ، يسبق ابتداء حركته ، فإذا كان ذلك الشيء موجودا ولا يتحرك ، وجب أن لا تكون العلة المحركة أو الأحوال والشرائط التي لأجلها يصدر التحريك من المحرك في المتحرك موجودات ثم وجدت ، فيكون قد تغير حال قبل تلك الحركة . فإن الحركة وكل ما لم يكن ثم كان ، فله علة توجب وجوده بعد عدمه ، ولولاها لم يكن عدمه ليس بأولى من وجوده ، ولا يتميز له أحد الأمرين لذاته ، فيجب أن يتميز لأمر . وذلك الأمر إن كان تميز ذلك الوجود عنه عن العلم ولا يتميزه سواء ، كان الأمر بحاله ، بل يجب أن يكون الأمر يترجح فيه تمييز الوجود عن العلم . والترجح إما أن يكون ترجحا يوجب أو ترجحا لا يبلغ أن يوجب فيكون الكلام بحاله ، بل يجب لامحالة أن يوجب ، وعلى كل حال فيجب أن يكون سبب مرجح أو موجب قد حدث . والكلام في حدوثه ذلك الكلام بعينه ، فلما أن يكون لحدوثه أسباب ذات ترتيب بالطبع لانهاية لها موجودة معا ، أو موجودة على التوالي . فإن كانت موجودة معا فقد وجد المحال ، وإن كانت موجودة على التوالي فلما أن يكون كل واحد منها يبيّن زمانا أو تتالي الآتات ، فإن بقيت زمانا كانت حركة بعد حركة على الشافع لا تنقطع ، وكان قبل الحركة الأولى حركة وكانت الحركات قديمة وقد جعلنا لها مبدأ ، هذا خلاف . وإن بقيت آتات فتتالت الآتات بلا توسط زمان ، وذلك أيضا محال ، فبين أنه إذا حدث في جسم أمر لم يكن ، فقد حصل لعله ذلك الأمر إلى الجسم نسبة لم تكن ، وتلك النسبة نسبة وجود بعد عدم الذات أو الحال ، إما حركة توجب قربا أو بعدا أو موازاة أو خلافا ، وإما حدوث قوة محركة لم تكن وإما إرادة حادثة . وكل ذلك فلحدوثه سبب الاتصال شيئا بعد شيء ، وذلك لا يمكن إلا بحركة تنظم الزمان شيئا بعد شيء ، وتحفظ الاتصال لامتناع تتالي الآتات ، ولأنه إن لم تكن حركة تنقل أمرا إلى أمر وجب أن تقع

(١) أو غير جائز لإيجادها : ساقطة من د .

(٢) جواز (الأولى) : جائز سا || عل : حتى م || المحرك : المتحرك سا

(٣) فظاهر : وظاهر د ، ط || يسبق : سبق سا || ابتداء : + وجود ط .

(٤) أن : ساقطة من د ، سا || أو الأحوال : والأحوال ط .

(٥) في المتحرك : ساقطة من د || الحركة : الحالة سا .

(٦) ليس : ساقطة من م .

(٧) له : ساقطة من ط || الأمر : لا به سا .

(٨) ولا : أو لا سا || تميزه : يميز د || فيه : ساقطة من سا || تمييز : تميز ط ، م .

(٩) يوجب أو ترجحا : ساقطة من م || فيكون : + ذلك ط || الكلام : + في حدوثه بعينه والكلام ط || عل : م .

(١٢) فلما : وإماد || منها : منهما م .

(١٣) وكانت : فكانت سا .

(١٤) فبين : فتبين ط .

(١٥) نسبة : نسبتة م || وجود : وجودية ط .

(١٦) لم تكن : ساقطة من سا .

العلل والمعلولات معا . فإن السبب الحادث الموجب أو المرجح إن كان قار الوجود فإنه إما أن يكون بطبيعته يوجب ويرجح ، أو يكون لأمر يعرض له ، فإن كان ذلك طبيعته تميز عنه وجود ماهو علته، وإن كان لعارض فليس هو لذاته علة، بل مع ذلك العارض . فيجب إن كانت قارة الوجود أن يجب معها المعلول بلا تأخر وإن كانت حادثة غير متجددة لزم بعينه الكلام الأول . فإذا كانت العلل والأحوال التي بها العلل عللا قارة الوجود حادثة أو غير حادثة، لم يتم للحادث بها وحدها وجود . فإن القار إن كان دائما كان موجه لا يتأخر فيصير حادثا، ٥ وإن كان حادثا كان لكونه علة علة أخرى . فيجب إذن أن تكون في العلل أو أحوال العلل علة غير قارة الوجود، بل وجودها على التبدل وعلى النقل من أمور إلى أمور، وليس هذا غير الحركة الأزمان، والزمان في نفسه لا يفعل فعلها . فالحركة تقرب وتبعد فتكون سببا وعلة بوجه ما إذ تقرب العلة ، فقد بان إنه إن كان كما فرضنا للحركة مبدأ بهذه الصفة كان قبلها حركة ، فلا يكون للحركة المطلقة مبدأ إلا الإبداع ، ولا قبلها شئ إلا الذات المبدع، جل كبرياؤه، قبلية بالذات لا بالزمان . وكيف يكون قبلها لإذات المبدع، وقد منعنا أن ١٠ يكون للزمان في نفسه آن أول متقدم عليه، أو شئ أول لإذات البارئ المبدع . فلذلك لا يكون للحركة ابتداء زماني إلا على جهة الإبداع ، ولا شئ يتقدم عليها إلا ذات المبدع .

وليس لقائل أن يقول : إنكم قد جعلتم الحركة واجبة الوجود، وواجب الوجود لا يحتاج إلى موجد، فالجواب أن الواجب الوجود على نحوين : أحدها واجب الوجود مطلقا ولذاته، والآخر واجب الوجود بشرط وبغيره، مثل كون الزوايا مساوية لقائمتين، وذلك ليس واجبا مطلقا، بل واجب إذا كان الشكل مثلثا وكذلك وجوب ١٥

- 
- (١) الوجود : الزمان سا .  
(٢) أو يكون : أن يكون ط || الأمر : الأمر م\* || تميز : ثم ب ، د || طه : طه ب ، د .  
(٣) تأخر : تأخير ط || وإن : وإذا سا ، ط ، وأما إذا م .  
(٤) غير متجددة : متجددة غير قارة بئ ، سا || الكلام : الزمان سا || والأحوال : أو الأحوال سا ، ط ، م ، ل .  
(٤-٥) بها . ... للحادث : ساقطة من سا .  
(٥) فيصير : ساقطة من سا ، م .  
(٦) علة علة : علة سا || أو أحوال العلل : ساقطة من م .  
(٧) التبدل : التبدل سا || النقل : النقل ط || الحركة أو : ساقطة من سا .  
(٨) فالحركة : الحركة سا ، ط ، م || بوجه : لوجه د ، ط || إذ : أو د .  
(٩-١٠) حركة ... شئ : ساقطة من م .  
(١٠) جل كبرياؤه : ساقطة من ب ، د || جل ... قبلها : ساقطة من سا .  
(١١) شئ : ساقطة من ب ، د || أول : ساقطة من م || فذلك : وكذلك سا ، وذلك ط ، فذلك م .  
(١٢) جهة : وجه م || ولا شئ يتقدم عليها : ساقطة من سا ، م || يتقدم : يتقدم ط .  
(١٣) وواجب : والواجب م .  
(١٤) الواجب : واجب ط ، م || ولذاته : لذاته ط ، ساقطة من سا || والآخر : الآخر د ، م .  
(١٥) واجب : ساقطة من ط .

النهار مع طلوع الشمس فهو واجب بعلته، وليس وجوب النهار ولا طلوع الشمس واجبا بذاته . ونحن أوجبنا وجوب قدم الحركة إن فرض للحركة ابتداء لاعلى نحو الإبداع ، ذلك محال . فهذا بشرط ولم نوجب لها وجوب الوجود لذاته، وليس إذا جعل للشيء وجوب وجوده رسلا أو عند شرط، فقد جعل له ذلك لذاته. فقولنا إنه يجب أن تكون حركة، لا يمنع أن يكون ذلك الوجوب عن مبدأ، ولا قولنا وأنه يجب أن تكون الحركة دائمة الفيضان عن محرك، لو قلناه، يوجب أن تكون تلك الحركة واجبة الوجود لذاتها، بل إذا قلنا لا يمكن أن لا تكون حركة، تكون كأننا نقول: لا يمكن أن لا يكون محرك حرك. فإننا إذا قلنا: لا يمكن أن تكون حركة تمتث في الزمان إلا وقد كان في القبل المالك الأزمان حركة، نكون كأننا قلنا: لا يمكن أن يكون محرك حرك في الزمان إلا ويكون قد حرك قبله محرك هو أو غيره . فإن قال قائل: إن تجوزكم في قدرة الله تعالى أن تكون، كان يخلق قبل كل خلق خلقا، وقبل كل حركة حركة، فمن شاء تجوز منكم بأن يكون لله جائزا عليه إن كان يخلق خلقا قبل خلق، على وجه جعلكم الحركة لا بداية لها، وهذا يوجب أن تقولوا بوجود حركات بلانهاية في الماضي، فتكون الحركات التي إلى الطوفان أقل، والتي إلى زماننا أكثر. ولا شك في كون الأقل مما لانهاية له متناها، فيكون ما ليس له نهاية متناها. وأيضا فإن الحركة الأخيرة يكون وجودها موقوفا على وجود حركات بلانهاية وماتوقف وجوده على ما لا ينتهي لا يوجد. وأيضا فإنكم تكونون قد أوجدتم بالفعل ما لانهاية له في الحركات، إذ كل حركة منها فقد وجد بالفعل لا محالة . وأيضا فإنه إذا كانت كل حركة حادثة، فكل الحركات وجعلتها حادث، فالجواب عن التشكك الأول أن تلك الحركات إذا فرضناها قد خلقها الله عز وجل، فإنها إذا اعتبرت من الآن كان لا وجود

- (١) مع ... النهار : ساقطة من م مع : ومع سا || بعلته : لعلته ط ، م .
- (٢) وجوبه : وجوده ، سا ، ط ، م || بشرط : لشرط د .
- (٣) لذاته (الأولى) : لذاتها م || له : ساقطة من م || فقولنا : وقولنا سا ، ط ، م .
- (٤) أن : أن لا سا || عن : من ط || دائمة : دائم سا .
- (٥) الفيضان : والنقصان م || عن : غير د ، من ط || يوجب : لوجب ط .
- (٦) أن تكون : أن لا يكون سا .
- (٧) يكون : ساقطة من د .
- (٨) تجوزكم : تجوزكم د ، سا || تعالى : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .
- (٩) كمن : كم سا ، ط ، م || تجوز منكم : تجوزكم م || كان : ساقطة من ط || قبل : + كان ط .
- (١٠) بلانهاية : لانهاية سا .
- (١١) والتي إلى : وإلى ط ، م || متناها : متناهاية ط || له نهاية : ساقطة من م .
- (١٢) الحركة الأخيرة : ساقطة من سا .
- (١٣) ما لا ينتهي م : ما ينتهي م || لا يوجد : لا يوجد سا || وأيضا : أيضا ط || إذ كل : أو كل سا .
- (١٤) وجد : وجدت م || فكل : أو كل د || حادث : حادثة ط .
- (١٥) التشكك : الشك سا ، ط ، التشكك م || إذا (الأولى) : إذ د || فرضناها : فرضنا د ، سا || عز وجل : ساقطة من سا ، م || اعتبر : اعتبر ب ، د || من حاصلة من سا ، ط ، م .

لها البتة بل معدومة . فإذا قيل لها إنها غير متناهية، فليس على أن لها كم حاصلًا غير متناه، بل على أن أى عدد للحركات توهمناه وجدنا قبله عدة كانت، وإذا هي معدومة فلا يتخلو إما أن يجوز أن يقال في المعدومات إنها أكثر وأقل ومتناهية وغير متناهية، أو لا يجوز. فإن لم يميز فقد زال الاعتراف. وإن جوز فسيجوز ضرورة أن المعدومات بلا نهاية معا وأن بعضها أقل من بعض، كالمعدومات في المستقبل التي هي كسوفات القمر، فإنها أقل من دورات القمر، وعودات عدة أفلاك منها أقل من عودات فلك واحد. والتي من زمان الطوفان أكثر من التي من زماننا، ومع ذلك فهي غير متناهية. وههنا قوم يرون للمعدومات ذواتا حاصلة، متميزة بعضها عن بعض والصنف الواحد منها كالسواد والبياض غير متناهي العدد. وإن لم نقل في هذه المعدومات التي في المستقبل إن كل واحد منها كذا، بسبب أنها معدومة، فلا يقال في المعدومات التي في الماضي: إن كل واحد منها كذا وإن قيل في المستقبل: كل واحد ولم يوجب كلا ولا جملة فكل ذلك لنقل في الماضي، ولا يوجب جملة. وبالحرى أن لا يقال: جملة مستقبلة، ولا جملة ماضية، فإن الجملة لا وجود لها البتة لافئها مضى ولا فئها يستقبل ولا هي أكثر ولا هي أقل، ولا هي متناهية ولا غير متناهية، لا التي بمعنى السلب، بل بمعنى كم ليس له نهاية. نعم الجملة الماضية والمستقبلة غير متناهية بمعنى السلب المطلق، كما يسلب عما لا وجود له البتة، وكما يسلب الوجود.

ولا عذر يقبل لمعتذر يقول: إن الماضي دخل في الوجود فذلك يستحيل أن لا يتناهي والمستقبل لم يدخل فإنه لا يسلم له أن الماضي دخل في الوجود، بل كل واحد من الماضي قد دخل في الوجود. وليس الحكم على كل واحد حكما على كلية الماضي. كما أنه قد يسلم فيه أن كل واحد من المستقبل يجوز أن يدخل في الوجود، وليس الحكم على كل واحد حكما على كلية تكون للمستقبل حتى تكون كلية المستقبل تدخل في الوجود، ويكون له كلية البتة، بل والمتناهيات التي دخل في الوجود كل واحد منها أو يدخل على أن الثانی يعقب عدم الأول لا يوجد لها جملة، لأن الجملة يفهم منها الاجتماع، وهذه لم يجتمع في الوجود البتة، وإن كان كل واحد موجودا بانفراده

(١) بل : + هي سا ، ط ، م || أن : ساقطة من م .

(٢) توهمناه : توهمنا ط || عدة : غيره سا ، م .

(٣) وأقل : أو أقل ط ، م || فسيجوز : فسيجوز ط .

(٥) فك : فكل سا || التي : الذي د .

(٦) من : ف ط || يرون : + أن ط || للمعدومات : المعلومات ب || متميزة : متميزا ط ، م .

(٨-٩) كذا ... كل واحد : ساقطة من م .

(٩) في المستقبل : للمستقبل ب ، د || ولا جملة : وجملة سا ، ط ، م .

(١١) ولا غير : ولا هي غير ط || لا التي : ليس التي ط ، م || التي : + ليس سا .

(١٥-١٦) كلية ... حكما حل : ساقطة من م .

(١٦) واحد : + يكون ط ، م || تكون : ساقطة من ط .

(١٧) البتة بل : الشريك سا || التي : ساقطة من د || لا يوجد : ولا يوجد م .

(١٨) البتة : ساقطة من م .

وقتا لا وجود للآخر فيه . نعم قد اجتمعت في وصف العقل لما بأنها كانت موجودة ، والاجتماع في الحمل وفي وصف العقل غير الاجتماع في الوجود ، مثل اجتماع كل إنسان في أنه حيوان ، ولا جملة لم البتة .

وأما الاعتراض الثاني فلا يخلو إما أن نعني بالتوقف المذكور فيه أن يكون أمران معدومان في وقت ، وشرط وجود أحدهما في المستقبل أن يوجد المعدوم الثاني قبله ، حتى يكون موقف الموجود عليه . فإن كان الأمر على هذا ، وكان أمرا في الماضي معدوما ، ومن شرط وجوده أن توجد أمور بغير نهاية في ترتيبها وكلها معدومة ، فهبتدى في الوجود من وقت ما بشرط ، استحال أن يوجد أمر موقف الوجود على أمور غير متناهية لا موجود فيها . وأما أن يعنى به أنه ليس يوجد إلا وقد وجد قبله أمور ، واحدا قبل آخر لانهاية لها من غير أن يكون وقت كلها فيه معدومة ، فإن أرادوا هذا فهذا نفس المطلوب ، فلا يميز أن تكون مقدمته قياس على إبطاله ، وأما ما بعد هذا الاعتراض ، فإما جهلوا فيه الفرق بين كل واحد وبين الكل ، فإنه ليس إذا كان كل واحد من الأشياء بصفة ، يجب أن يكون الكل يتلك الصفة ، بل لا يجب أن يكون له كل حاصل ، ولو كان كذلك لكان الكل جزءا ، إذ كل واحد جزء . ولا يرون أن الأمور التي في المستقبل كل واحد منها جائز الوجود ، والكل غير جائز الوجود ، فليس حقا ما قالوه : إنه إذا خرج كل واحد إلى الوجود بالفعل حاصل فالكل قد خرج ، ليس في غير المتناهي ، بل الأمر على ما قلناه : إنه لو كانت عشرة متناهية تتوالى في الوجود واحدا بعد بطلان الآخر ، فلا يشك أن هذه العشرة يكون كل واحد منها موجودا بالفعل وقتا ، والكل غير موجود بالفعل البتة ، فإنه لا يكون لمثل هذا الكل من حيث هو كل وجود البتة . وقد يلزم هؤلاء الذين يمنعون أن يكون لذات الخالق هذا الاقتدار غير المتناهي ما أقول ، وهو أنهم يجوزون لا محالة أن يكون قبل الحركة الأولى عدة حركات متناهية يوجد بها الموجد ، لكل واحد منها حال من غير البقاء ، والبقاء محصل ويوالى عليه من غير انقطاع ، وعددها عشرة مثلا . فلا يخلو إما أن يكون عندهم جائز مع جواز إيجاد أولها إلى إيجاد الحركة الموجودة الآن أن توجد عشرون حركة

(١) نعم : ساقطة من م .

(٢) بالتوقف : بالوقف سا .

(٣) وكلها معدومة : وكلها معلوما ط ؛ وكل معلومة م .

(٤) من : ساقطة من د .

(٥) به : ساقطة من سا ، م .

(٦) فهذا : ساقطة من م ؛ + هوسا || فلا يجوز : ولا يجوز ط .

(٧) الكل : ساقطة من م .

(٨) أن : إلى سا || المستقبل : + أن سا .

(٩) إذا ؛ إذ م || فالكل : والكل ب || ليس : فليس ب || غير : ساقطة من م .

(١٠) واحدا : واتحدوا سا .

(١١) يمنعون : لا يمنعون ب ، د .

(١٢) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط . || يوجد : يوجدها سا

(١٣) منها : منها د || ويوالى : ويوالى سا ، ط ، م .

(١٤) عشرون : عشرين ب ، سا ، م .

على التوالي المذكور، على أن بقاء كل واحد منها أو لابقاؤه على نحو ما فرضناه لهذه العشرة ، أو لا يكون ذلك عندهم جائزا . فإن جوزوا لم يمتنع أن توجد تلك العشرة في أجسام وهذه العشرى في أجسام أخرى فتكون في مدة تلك العشرة وجلدت هذه العشرى ، وحال كل واحد في البقاء وغير البقاء كحال الآخر ، وهذا محال . وإن لم يجوزوا ، لزم أن يكون في حال العدم عدد لجواز وقوع الحركات وإيجادها مرتب ويلزم لاجماله أن يكون ذلك مما لا يتناهى ، إذ لاجماله هو حال أول جواز ، فتكون موجودات بالفعل على طريقتهم ليس لها نهاية في الماضى ، وقد منعوا هذا . ويلزم أمور أخرى مما أزمناه في باب الزمان أن تكون هناك تغييرات متتالية ، وإلما كان وجود بعد وجود ، وأن يكون الموضوع لها موجودا ، إذ لا تغير إلا بموضوع ، وأن يكون الموضوع ذات الأحد الحق عندهم ، إذ لا شئ غيره ، وهذا إلحاد ، سبحانه وتعالى عما يقول الملحدون .

- 
- (١) أو لابقاؤه : ولا بقاءه د ، ط ، م .  
(٢) تلك : هذه د .  
(٣) العشرى : + فرجدة عشرى حركة تجتمع مع مشركات وحالها في السرعة والبطء واحد وطبيعتها ط .  
(٤) حال : حالة ط || مرتب : يرتب د ؛ مرتبا ط || ويلزم : ويلزمه م .  
(٥) منوا : + من سا || أزمناه سا || تغييرات : تغييرات د ، سا ، ط ، م .  
(٦) موضوع : لموضوع د ، ط ؛ الموضوع م || يكون : يكن م .

في تعقب ما يقال ان الأجسام الطبيعية تنخلع عند التصغر المفرط  
صورها بل لكل واحد منها حد لا تحفظ صورته في الأقل منه  
وكذلك تعقب ما قيل ان من الحركات مالا الاصر منه

٥

ومما يليق إلحاقه بهذه الفصول، النظر في حفظ الأجسام للصور خلال الاتصال، وأنها هل تبقى لها مع انقسامها إلى غير النهاية. أي هل كما أن الأجسام لا تندهى في الصغر انقساماً وتحفظ صورة الجسمية، كذلك تحفظ سائر الصور التي لها مثل المائية والهوائية وغير ذلك.

أما الصور التي لها بحسب المزاج فيشبه أن تكون ضرب من التحليل يردّها إلى بسائطها العادمة للصورة المستفادة بالمزاج، وإن كان قد يتوهم ضرب آخر لا يجب معه الرجوع إلى البسائط، وذلك بأن تكون القسمة تتناول البسائط أيضاً، لأن تحمل إليها.

لكن الأولى أن يجعل كلامنا في انقسام الصور البسيطة، فنقول: إن الظاهر من المذاهب المنسوبة إلى صدور المشائين، أن هذه الأجسام تنهى إلى أجزاء إذا جزئت بعد ذلك لم تكن الصورة فيها موجودة، حتى يكون عندهم أن للماء شيئاً هو أصغر صغير الماء، وكذلك للهواء، وكذلك لسائر العناصر. وإذا كان قولهم في البسائط

(٢) فصل : فصل ل ب ، الفصل السادس ط ؛ الفصل الثاني عشر م .

(٣) تعقب : تعقب ط || تنخلع : تنخلع د ؛ تنخلق م .

(٤) واحد : ساقطة من ب ، سا ، م || صورته : صورة د .

(٥) لا أقصر .. لأقصر سا || أقصر : أخت ب ، د .

(٧) الأجسام : الانقسام م || وتحفظ : تحفظ ط .

(٨) لها : التي : ساقطة من م || والهوائية : والترابية سا .

(٩) للصورة : للصور سا ، ط .

(١٠) إلى : ساقطة من ط .

(١١) لأن : لأن م || تحمل : يتحمل ط .

(١٢) من : في سا .

(١٣) إذا : ساقطة من م || فيها : ساقطة من || موجودة سا ، ط ، م .

(١٤) صغير : صغير ط ؛ صغرم || الماء : للماء ط ، م || للهواء : الهواء سا .

كذلك، فقولهم في المركبات التي ترى متشابهة الأجزاء كاللحم والعظم بذلك أحكم. وقد قانت جماعة منهم إنه إن لم يكن الأمر كذلك فجاز أن يكون من كل صغير منها ما هو أصغر دائما، وإذا كان ..وز ذلك في الماء والهواء والنار والأرض وفي اللحم والعظم وغير ذلك، فسيجوز أن نأخذ أجزاء البسائط بأى حد كان فيكون منها ما يكون بالمزاج ، كالأشياء التي تتكون عن الماء والهواء والنار والأرض، وما تكون بالتركيب: كالحويوانات التي تتكون عن تركيب اللحم والعظم. فجاز أن تكون المتكونات الحيوانية والنباتية على أى قدر شئنا: فيكون من الممكن أن يحصل فيل في قدر البعوضة .

ولم أن يقولوا : ولا يلزم من مقابل هذا أن تكون بعوضة في قدر الفيل، إذ الامتزاز يقتضى صغر الأجزاء لا كبرها ، فإن الأجزاء إذا كبرت وتلاقت وهي كبيرة لم تعمل من الامتزاز ما يفعله الصغر ولهذا ما كانت المعاجين التي تخرج ، قد يعين على تكوينها حد من الدق، وكان كبر الأجزاء فيها يمنع أن تنفذ قوى بعضها في بعض .

١٠

ولم أن يقولوا أو عسى قائل منهم قال : إن هذا الإمكان لو كان صحيحا في تكون الحيوانات عن اسطقتسائها، لم يكس إمكانا مطلقا، بل كان يجب أن يكون أكثر بالقياس إلى الموجود إمكانا أكثر يا، وذلك لأن امتزاز الأقل قبل امتزاز الأكثر فإن الأكثر يحصل عن الأقل وكذلك القول في التركيب ووجود ما هو قبل أولى من وجود ما هو بعد، فتكون الامتزازات عن أصغر الأجزاء أولى بالوجود، فكان يجب أن يكون وجود فيلة على قدر السنابير، فضلا عن قدر البعوض، أمر الایندر ندورا يلحق بالمتنع. وعلى أنا كيف نسمى ما يكون على قدر البعوض فيلا، إلا بإشترك الاسم ، فإن الأفعال الفيلية لا تصدر عن هذا القدر .

١٥

فهذا ما يقولونه، ووجه ما يقولونه، وأما الحكم على هذا القول فيجب أن يكون مناقي هذه الصفة، إما في

(١) أحكم : + وأجد سا .

(٢) والأرض : ساقطة من د || فيجوز : فيجوز ط || ما يكون : + هو ط ؛ + ما هو م .

(٤) تتكون : تكون م .

(٥) فجاز : فجاز سا ، ط ، م .

(٨) الصغر : الصغير ط ، م .

(٩) المعاجين : المعونات سا || تخرج : تخرج ط || قد : وقد سا ، ط || تكوينها : تكونها سا ، ط || وكان : فكان م .

(١١) أوعى : وعى م .

(١٢) اسطقتسائها : اسطقتسها ط || إمكانا ... الموجود : ساقطة من د || الموجود : الوجود سا || إمكانا أكثر يا : ساقطة

من سا .

(١٣) الأقل قبل امتزاز : ساقطة من م . (١٣-١٤) ما هو قبل أول من . جود : ساقطة من د .

(١٤) فكان : وكان وكان د ، ط .

(١٥) البعوض : البعوضة د ، ط .

(١٦) البعوض : البعوضة ط .

(١٧) فهذا : قدر ما سا || ووجه : ووجه ط .

متناقضة لانكساغورس، وفي قوله بالخليط، وإنه مؤلف من الأجرام المتشابهة الأجزاء، وأن تميزها على نحو ما يقتضيه ضربا من الاختلاط دون ضرب، يكون به شيء دون شيء، فهذا المقول لازم لا محيص لانكساغورس عنه، فإنه ينسب التكون كله إلى الاختلاط والتميز، وإما على لأصول التي للمشائين فإن هذا غير لازم، وذلك لأنه لا يجوز على أصولهم أن امتزاج الأقل قبل امتزاج الأكثر، وذلك لأن الأقل إن عني به الأقل في العدد صح، ولم يفهمهم، لأن كلامهم في الأقل في المقدار، وليس يجب، إذا كان الأقل في العدد مزاجه قبل امتزاج الأكثر في العدد، أن يكون الأقل في المقدار امتزاجه قبل امتزاج الأكثر في المقدار، فإن وجود الأقل مقدارا في الأكثر مقدارا وجود بالقوة المطلقة، ووجود الأقل عددا في الأكثر عددا وجود بالفعل. وإذا كان الأقل في المقدار معدوما بعد بالفعل لم يجب له امتزاج بته: بل لأولى في المقدار أن يكون لأكثر في المقدار امتزاجه قبل امتزاج الأقل، إذا الأكثر محصور في المقدار محصل، وأما الأقل فغير محصور ولا محصل، فإن كل أقل من المقدار أقل بالقوة وأيضا ليس واجبا على أصول المشائين، أن يكون المزاج الحاصل عن أجزاء صغار إن حصل كافيا في حصول الصورة النوعية، فمضى أن يكون العظم شرطاً مع المزاج. وذلك لأن النفس الفاعلة بحصولها مقارنة لجسم مانوعا، إنما يستعد لها الجسم تمام الاستعداد بعد أن يكون بحيث يصلح استعمالها إياه آلة لأفعالها وحركاتها مثلا. فإن الإنسان لن يتخلق إنسانا، إلا أن يكون بدنه بحيث يفي بالأفعال الإنسانية. ولا أقل من أن تكون له قوة وآلة يتمكن بها، إن لم يكن عائق من اتخاذ الكن وإحداثه، ويتمكن بها من إعداد الملابس وسائر ما لا بد للإنسان من وجوده له، وأن لا يكون بحيث تسفيهه السواقي وتحيله أدنى الكيفيات التي تغلب عليه. فيشبه أن تكون النفس الإنسانية لا تحصل صورة إلا لبدن من شأن مثله، إن لم يعقه عائق أن ينهض بالحركات الإنسانية، وإذا كان كذلك فالمزاج نفسه غير كاف حصوله في أن يحصل النوع الإنساني، وعلى أن لحصول المزاج المستعد لتوع ما مكانا ومعدنا في مثله يحصل ويتولد، ومادة عن مثلها يتولد، وقوة نفسانية تفعل بالآلات قوية على التحريك والتسكين. ولو كانت

(١) وأن : + لم د .

(٢) التي : ساقطة من سا || وذلك : + لايجوز سا || لأنه : ساقطة من د || لايجوز : لايجب ب .

(٤) لأن : ولأن سا .

(٦) فان : وإن سا

(٧) وجود (الأولى) : ووجود م .

(٨) بته : البته سا .

(٩) إذ : إذا م || محصور : محصور م .

(١١) بحصولها : لحصولها د .

(١٢) إياه : ساقطة من سا .

(١٣) لن يتخلق : أن يتخلق د ؛ لم يتخلق سا ؛ لا يمكن أن يخلق يخلق ط . || بحيث : يحدث ث سا .

(١٤) لم : + يكن د .

(١٧) نفسه : بنفسه ط ، م || في : ساقطة من م || يحصل : يحصل م || الإنساني : الإنسانية م || وحل : حل ط || للتعرج : و

لتوع سا || مكانا ومعدنا : مظان مكان ومعدن سا ؛ مظان ومعدنا م .

(١٨) بالآلات : بالآلات ط .

هذه المادة مع استعدادها المزاجي نزره يسيرة : لانفعلت عن الكيفية الحاضرة دفعة ، ولم تحفظ صورتها المزاجية ريثما تبلغها الحركات الطبيعية إلى صورتها الكمالية ، بل مثل هذه المادة لاتتعلق بها قوة نفسانية مازجة .

- فبين أن هذا القياس إنما ينتفع به في الرد على انكساغورس لا غير . وأما نحن فنقول : إن الجسم يعنى في الانقسام على وجوهين : أحدهما على سبيل الانفصال والانفكاك ، والثاني على سبيل الانفصال والانفكاك ، وقد علمت كلا الوجهين . فالذى يكون انقسامه لا على سبيل الانفصال والانفكاك وتباين الأجزاء ، بل العرض يختص ببعضه . أو إضافة ما يختص به ، مثل مماسة أو موازاة أو غير ذلك ، فليس يجب من ذلك أن يكون الجسم البسيط يبلغ به الانقسام إلى حد ، يكون في ذلك الحد فاقدًا للصورة ، لأن تلك الصورة فاشية في جميعه مطابقة له ، ولو كان من أجزاء الجسم مالا قسط له من صورته لصغره ، لكان بعد أمثال له في حكمه يعنى الجسم ، أو يبقى أصغر منه وأبعد من احتمال تلك الصورة ، وكان حينئذ هذا الجسم منتظما من أجزاء ، ليس ولا واحد منها على هذه الصورة ، وإنما تحصل هذه الصورة باجتماعها . والاجتماع بما هو اجتماع ، لا يفيد إلا العدد وخواصه ، وبما هو اجتماع أجسام لانفيد زيادة على ما يفيد الاجتماع مطلقا ، إلا المقدار ولو احقه من الشكل والوضع . وليس شئ من ذلك نارية ولا أرضية حتى تكون غير موجودة في الأفراد ، وموجودة في الجملة للاجتماع ، ولا هو أيضا كالمزاج ، فإن ذلك عن مختلفات الطبايع . ومع ذلك فالمزاج أيضا فاش عندما يستقر فيما فيه يستقر وحكمه حكم الصورة البسيطة ، وهذا مما لا يحتاج في إيضاحه إلى كثير سعى .

- وإذا كان الأمر على هذه الصفة ، فواضح بين أن كل جزء من الماء فيه مائة وأن الانقسام على هذا الوجه . لا يجعل الجزء الصغير مخالفا للكل ، وأما الانقسام على النحو الآخر ، وهو على سبيل الانفصال والتباين ، فيشبه أن يكون الإفراط في الصغر يصير سببًا لأن لا يحفظ الجسم صوته . فإن الأجسام كلها صغرت ، ازدادت استعدادا لأن يفعل فيها غير ها بسرعة ، وهذا شئ صيتضح لك .

فيشبه أن من الجسم إذا أفرط صغره وبابن كليته استحبال أن يبني على صورته زمانا ، بل يستحيل من

- 
- (١) لانفعلت : لانفعلت ؛ د ؛ لانفعل م || الكيفية : الكيفيات ط .  
(٢) مازجة : غارجة ط .  
(٣) الرد : المردم || فنقول : فنقول م .  
(٤) والانفكاك (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، سا ، م . (هـ) العرض : يعرض د .  
(٧) حد : وجه سا || في (الأول) : ساقطة من سا ، ط ، م || جميعه : جميعها ط .  
(٨) بعد : يبعد سا || أمثال : أمثالا سا ، م . (٩) واحد : واحدا سا ، م .  
(١٠) العدد : للعدد سا .  
(١١) حل : ساقطة من م || من الشكل : والشكل م .  
(١٢) نارية : نارية سا || ولا أرضية : ولا أرضيا سا || للاجتماع : في الاجتماع ط .  
(١٤) هذا الوجه : هذه الوجوه سا .  
(١٧) الصغر : الصغير ط || يصير : تكون ط || استعدادا : استعداد ها ط .

الأجسام المحيطة به إليها، ويتصلُّ بها، فلا يكون بحيث يثبت على صورته إلى أن يمزج. فإن كان الأمر على هذا فيجب أن لا يمتد ما يقال من أن أصغر جسم هو حافظ للصورة الأرضية، هو أكبر من أصغر جدم هو حافظ للصورة النارية، وذلك لأن أصغر ما يمكن أن يوجد ناراً لا محالة هو قابل من الكون والفساد ما يقبله طبيعة النار، وعسى أن يكون هو أولى بذلك. وإذا كان كذلك، فمن شأنه أن يستحيل أرضاً، وإذا كان من شأنه أن يستحيل أرضاً، كانت الأرض التي استحالت إليها أصغر من حجم النار المستحيلة، إذ النار إذا استحالت أرضاً صارت أصغر حجماً، وهذا هو أصل المشائين، وهو الحق. اللهم إلا أن يقال إن تلك النار الصغيرة ليس من شأنها أن تستحيل أرضاً مفردة، بل على نحو الاتصال بأن تصبح حينئذ جزءاً أرضاً، لا منفصلة بالعدد عنه، وجوداً بالفعل دونه، بل كما تتصل قطرة من الماء بالماء الغمر، بحيث يذهب وجوده بالفعل قطرة مفردة، وإنما يكون منها زيادة في جملة الغمر، وتكون هي بحيث لنا أن نفرضها مفردة، ولا تكون كذلك بالانفصال والانفراد.

فإن قال هذا قائل: فقد أوجف في التحكم، وليس يجب لامحالة أن تقع استحالته، حيث تصادف كلية الأرض، فإن كثيراً من أجزاء العناصر يستحيل إلى غيره، لآفي نفس ذلك الحيز الذي يخص كله، وهو جزء كبير محسوس القدر، فكيف الصغير السريع الاستحالة. ومع ذلك فلا يجب أن يتصل لامحالة، بل قد يجوز أن يستحيل إلى تلك الطبيعة وبقي مما ساء.

فليُنظر الآن فيما يقال، من أن في الحركات حركة لا يمكن اتخاذ الأقل منها، فتكون فيها مسافة أيضاً لأقل منها، وزمان كذلك، وأيضاً متحرك لا أصغر منه.

فقول: أما امتناع وجود حركة لأقل منها، ولي أنها جزء من حركة متصلة، فأمر ظاهر مما سلف، وكذلك في المسافة والزمان. وأما على سبيل الانفصال والانفراد، فغير بعيد أن يظن بهذه الأشياء أنها تستحق التناهي في الصغر

- 
- (١) المحيطة : المحيط ط ، م || فلا يكون : ولا يكون سا ، ط ، م || يثبت : ينسب م || صورته : صورتها سا ، ط .
  - (٢) وإذا (الأولى) : فإذا سا || وإذا (الثانية) : فإذا ط .
  - (٣) أصغر : + حجماً ط .
  - (٤) من : ساقطة من ب ، د .
  - (٥) أرض : الأرض ط || لا منفصلة : لا منفصلاً سا ، ط ، م || عنه : عنها سا ، ط ، م .
  - (٦) دونه : دونها سا ، ط ، م .
  - (٧-٨) بحيث ... الغمر : ساقطة من م .
  - (٩) هي : ساقطة من د ، ط .
  - (١٠) قائل : ساقطة من د || تصادف : تصادفت ط .
  - (١١) غيره : غير د || يخص : يخصص د .
  - (١٢) الأقل : أقل م .
  - (١٣) كذلك : وكذلك ب .
  - (١٤) إنما : إنما م .

وأما الأولى والحق ، فهو أن يكون حكم الحركة حكم المقدار في أن الصغر لا يخرج عن طبيعة المقدارية ، كما يخرج عندهم مثلا عن طبيعة النارية . فلإنا إذا فرضنا أصغر مسافة ، فنحن نعلم أنه في نفسه بحيث يمكن أن تعرض له قسمة بغير جهة التفكك ، فإنه يفرض فيه حد مشترك بلزته ، وإن متحركا إذا ابتدأ يتحرك من ابتدائه ، فإنه لا محالة يوافق ذلك الحد المشترك ، وأنه لا يمتنع أن يعرض له مانع ومسكن عند موافاته ذلك الحد ، إذ من شأنه السكون فتكون تلك أصغر من أصغر الحركات . وهذا أشد إكنا من تفكك المقادير ، فإن المقادير لا يبعد أن تبلغ حدا يعجز المفكك عن تفكيكه ، نصغره وقوته ، لأن يصيبه الفاصل قسمته الفاصلة ، وإن كان في نفسه منقسما . لكنه لا يمتنع ، إذا كان مسافة ، أن تلحقه القسمة المذكورة ، وأن تلحق عند حد القسمة علة مسكنة ، فليس أن يمتنع ذلك فيه دون آن .

وقد بني علينا من هذا الجنس بحث ، وهو أنه : هل كما في الحركات الطبيعية حركة لأصرع ، منها فكذلك فيها حركة لأبطأ منها ، وإن كان يمكن أن يكون في التوهم أبطأ منها .  
 فنقول : إنه إن كان في الوجود في الحركات الطبيعية مثل هذا ، فهو حركة أصغر ما يمكن أن يحفظ صورته من أبطأ الأجرام المستقيمة الحركة حركة .

١٠

- (١) في أن : فان سا || طبيعة : طبيعته سا ، ط ؛ طبعه م .
- (١) طبيعة : طبيعة سا ، م || فانا : وأما سا || أنه : أنها ب || نفسه : نفسها ب || تعرض : يفرض ب ، د .
- (٣) التفكك : التفكك ط || فانه (الأولى) : إنه سا || بلزته : بلزته ط || وإن : فإن م ؛ + كان ب ، د ، م .
- (٤) ومسكن مسكن ط .
- (٥) من أصغر : ساقطة من م .
- (٦) عن : ساقطة من ، سام || لصغره : لصغر م .
- || لأن : أن د ؛ عن أن سا || بقسمة : بقسمة د ، م .
- (٧) لا يمتنع : لا يمتنع د || كان : كانت ط || تلحق : تلتحق ط .
- (٩) منها : ساقطة من سا ؛ + في الوجود ط .
- (١٠) حركة (الثانية) : جهة م || منها (الأولى) : + في الوجود ط .
- (١٢) حركة : ساقطة من م .

## [ الفصل الثالث عشر ]

### م - فصل

#### في جهات الأقسام

- وإذ قد عرفنا حال ما يعرض للأجسام الطبيعية وقواها من النهاي وغير النهاي في الزيادة والنقصان، فحري بنا أن نتكلم في جهات الأجسام، وجهات حركاتها، إذ كانت الجهات من جملة الواحق بسبب الكمية. فنقول:
- إننا إذا فرضنا بعدا، فإما أن نفرضه على الاستقامة، أو على جهة أخرى. فإن فرضناه على الاستقامة، واستحال ذهابه إلى غير النهاي، افترضت له نهايتان، وافترض له لإيهما جهتان، إلى كل نهاية جهة. وإن كان مستديرا أو منحنيا، ففرض له قطع، كان للحد المشترك إلى كل واحد من القسمين جهة على هيئة. وأعني بالبعد كل امتداد، سواء كان يمكن أن يفرض فيه امتداد آخر، أو لا يمكن. أما الذي لا يمكن فهو الخط، وأما الذي يمكن فالسطح والجسم. فإن السطح له في انبساطه امتداد واحد، والجسم له في ثخنه امتداد واحد. والخط هو امتداد واحد بالقوة والفعل، وأما السطح فإنه يجوز أن يوجد هو بعينه، ويعتبر له امتدادان، مثلا إن كان مربعا، كان له امتداد من ضلع إلى مقابله، وامتداد آخر من الضلع الثالث إلى مقابله. والموضوع واحد بعينه، لكنه بحسب الإضافة إلى مبدأ عنه. يمتد إلى منتهى هو غيره، بحسب الإضافة إلى مبدأ غير ذلك المبدأ، يأخذ عنه إلى منتهى غير ذلك المنتهى.
- وبالجمله كلما افترض امتداد، عرض منه أن تصاب له من حيث هو كذلك جهتان لا غير. والمشهور عند المحمهور. أو عند أهل الظاهر من النظر، أن للخط جهتين لا غير، وللسطح أربع جهات، وللجسم ست جهات.

- (٢) فصل : فصل م ب ؛ الفصل السابع ط ؛ الفصل الثالث عشر م .  
(٣) جهات : جهة م . (٤) قد : ساقطة من م || عرفنا : عرفناك ب ، د ، م || التناهي ( الثانية ) : المحتاهم م || والنقصان : وفق النقصان سا ، م .  
(٥) بسبب : ساقطة من م || فنقول : تقول سا . (٦) إننا : ساقطة من سا .  
(٧) التناهي : النهاية د ، ط || له إليها : لما بينهما سا ، ط ؛ بينهما م .  
(٨) ففرض : ففرض د ؛ فيفرض ط .  
(٩) آخر أو الا يمكن : آخر ولا يمكن د ؛ أجزاء ولا يمكن سا ، م || أما : وأما ط || فالسطح : فهو السطح ط  
(١٠) والخط : فالخط سا ، ط ، م .  
(١١) بيته : بفضه سا || امتدادان : امتدادات سا ، ط ، م || كان ( الثانية ) : لكان ط .  
(١٢) وامتداد آخر : وامتدادا كل سا || بحسب : فحسب د .  
(١٣) بحسب : وبحسب ط .  
(١٤) كلما : كام م || افترض : فرض ط || تصاب : يضاف ط .

أما أنهم في الخط فصحیح مطابق للموجود، وفي سائر ذلك نظر . وأما الذى للسطح بما هو سطح من النهايات، فإنه إن كان السطح مربعا، اعتبرت نهاياته الأولى التى هى الخطوط دون النقط، فالأمر على ما ظن. فإن لم يكن مربعا أو كان مربعا ولم يعتبر ذلك، فإن جهاته أكثر من ذلك، فإنه إن كان مثلا مسلما، فلاحد أولى من غيره بأن يكون جهة، فيعرض للسطح المحاط به من حيث هو كذلك أن تكون له ست جهات، وإن كان أكثر من ذلك عرض أكثر من ذلك . وإن كان أيضا مربعا ولم نعتبر تناهيه إلى الخط المستقيم فقط، بل اعتبر له جميع أنواع التناهي حتى إلى الزاوية، كانت له جهات ثمان : أربع إلى الخطوط، وأربع إلى الزوايا، والدائرة فإلجهة له بالفعل إلا واحدة، وأما بالقوة فيعرض لها جهات لانهاية لها بالقوة، فلاجزء من المحيط ولانقطة فيه من حيث هو دائرة فقط هو أولى بأن يلى جهة دون غيرها .

وإذ قد عرفت هذا في السطح فقد عرفت في الجسم، وعلمت أن الجهات الست كيف تكون في المكعب - والمستطيل الشبيه بالمكعب وما يجرى مجراها. وعرفت كيف لا يكون وأنه كيف تنقص جهات المخروط الذى يحيط به أربع سطوح مثلثات عن جهات المكعب وكيف الحال في الكرة .

وأما السبب في اشتهار هذه المقدمة، وهو أن لكل جسم ست جهات، فأمران: أحدهما رأى عامى، والآخر اعتبار خاصى . فالذى سببه رأى عامى، فهو أنه لما سبق إلى أوهاام العمامة أن الحيوان، وخصوصا الإنسان، يحيط به جنبان عليهما البدان وظهور وبطن ورأس وقدم، وكان له يمين ويسار، أما اليمين فالجهة القوية منه في ابتداء الحركة، واليسار مايقابله، وكان له فوق وأسفل، أما الفوق للإنسان فالجهة التى تلى رأسه، والسفل منه فالجهة التى تلى قدمه . وأما في سائر الحيوان ذوات الأربع، فالفوق منه الجهة التى تلى ظهره، والأسفل منه الذى يلى بطنه وقدمه، وكان له قدام وخلف، فالقدام هو الجهة التى إليها يتحرك بالطبع . وهنالك حاسة الإبصار والخلف مايقابله

(١) أما : وأما ط || الموجود : للموجود ط || وأما : أما ب ، د || لسطح : في السطح م .

(٢) اعتبرت : واعتبرت سا ؛ فاعتبرت ط ؛ اعترف م || نهاياته : نهايت د ؛ نهايات ط || النقط : النقطة م ||

فإن : وإن سا .

(٣) أركان مربعا : ساقطة من م || حد : يحيط ط .

(٤) فيعرض : ساقطة من م || وإن : فإن د . (ه) له : لها سا .

(٦) والدائرة : وأما الدائرة ط || له : لها سا ، ط .

(٧) بالقوة : لقوة د || لها : ساقطة من سا .

(٨) جهة : الجهة سا ، ط ، م .

(٩) وإذ قد : وإذ سا ؛ وإذا م .

(١٠) والمستطيل : المستطيل سا || وعرفت : وقد عرفت ط || وأنه : فإنه م .

(١٢) ست جهات فأمران : قانتان سا .

(١٣) فهو : وهو سا || أوهاام : أذهان سا ؛ أوهاام ط .

(١٤) وكان : فكان ، ط ، م . (١٥) وكان (الثانية) : فكان سا || منه : ساقطة من م .

(١٦) قل (الأولى) : ساقطة من سا . قدمه : قدامة ط || الجهة : فالجهة ب || الذى : التى سا || بطنه : بطنه سا .

(١٧) التى : ساقطة من سا .

ولم يكن عندهم له جهة غير هذه، جعلوا طوله من رأسه إلى قدمه، وعرضه من يمينه إلى يساره، وعمقه من قدمه إلى خلفه. فكانت لما افترضت ههنا هذه النهايات أولاً، افترض بعدها بحسبها هذه الأبعاد، إذ الأبعاد بالحقيقة لا تفترض إلا بافترض النهايات التي عنها رايها تمتد .

فلما كان هكذا، وقع في الأوهام أن الجهات ست، ولم يشعر بغيرها، إذ لم تكن الأسماء لإلهده، فوقفت الأوهام على مبلغ هذا العدد، وأعان على ذلك نوع من الاعتبار خاصي، وهو أن الأجسام يوجد فيها إمكان وقوع مقاطعات ثلاث على قوائم ولا يجوز غيرها، وتنهي كل مقاطعة إلى طرفي الخط الذي عليه المقاطعة، فتكون ستة أطراف، فتكون ست جهات . لكن إنما تكون هذه المقاطعات ثلاثاً لا غير، إذا فرض امتداد واحد أصلاً، ووضع وضعاً من غير أن يكون الطبع يوجبه، وربت عليه المقاطعات بقوائم. ولو فرض مكان ذلك الامتداد الأول غيره مما ليس موازياً له، أوقعت ثلاث مقاطعات أخرى على قوائم غير تلك بالعدد، ووقعت جهات غير تلك بالعدد. ثم مع ذلك فلا يجب أن تختلف نوعية الجهات في كل جسم، حتى يكون في كل جسم من حيث هو جسم جهة هي بعينها يمين وجهة هي بعينها يسار، إنما يجب ذلك في الحيوان، أعني بذلك تميز الجهات الست بعضها عن بعض تميزاً بالقوة والطبع والنوع . نعم يشبه أن يكون لكل جسم من التي تليها علو وسفل إما عارض وإما بالطبع، أما العارض فعلى ما يتفق من وضعه فيكون ما يلي الأرض منه هو الجهة السفلة وما يلي الفلك أو ما يقابل ما يلي الأرض إن لم يكن فوق ذلك الجسم فلك هو الفوق . لكن هذا عسى أن لا يوجد في الأرض وهي في موضعها الطبيعي، فيشبه أن لا تكون لها جهة إلا الفوق، إن عني بالجهة ما يلي نهاية الشيء، ونهاية الأرض سطح، وسطحها يلي السماء، فعمسى أن يكون الاعتبار للجهات لا يقتضى النسبة إلى السطح، بل إلى كل طرف لبعده يفرض في الجسم . وإذا كان كذلك، كان للبعده المفروض في الأرض جهة عند مركز كرتها الذي هو مركز الكل وعليه

(١) يكن : يمكن سا ، ط ، م إلى (الثانية) : وإلى د || قدامة : أقدمه ط .

(٢) فكانه : وكأنه د ، م || ههنا : هنا سا || بالحقيقة : في الحقيقة سا .

(٤) ست : الست سا .

(٥) هذا : فهذا ط || عل : ساقطة من سا || خاصي : الخاصي ط ، م || فيها : فيه م .

(٦) وتنهي : وتنهي سا || طرفي : طرفي م || الذي : التي سا || عليها : عليها سا .

(٧) ثلاثاً : ثلاثة ب ، د ، سا .

(٨) وربت : فرقت سا ؛ ثم ربت ط ؛ فرقت م || الأول : الواحد د ، سا ، م .

(٩) قوائم : قوام م || تلك : ذلك سا .

(١٠) الجهات : بالجهات م || كل : كل م .

(١١) هي (الثانية) : وهي د ؛ ساقطة من م .

(١٢) نم : ساقطة من م .

(١٣) هو : بين سا .

(١٥) إن : وإن سا .

(١٦) لا يقتضى : لا يلائم مضي سا || يفرض : الأرض سا .

(١٧) في (الأولى والثانية) : إلى سا . || كرتها : كرتها ب ، د .

الدور، ووجهة عند سطحه وهما نهايتا البعدان؛ ففيه، فيكون الأرض أيضا جهة سفلى وجهة علو، وتكون جهة السفلى الأرض ليس وجوده لما يقاس إليه كوجود جهة العلو، وذلك لأن جهة العلو سطح، وجود بالفعل، ووجهة السفلى نقطة موهومة أو لا تكون أيضا كذلك، بل تكون جهة الفوق وأيضا طرف البعد المتصل بالمركز في السطح وهو نقطة ما. فإن كان كذلك فكيف تكون له جهتان بالفعل، بل تكونان بالقوة.

- لكننا قد جعلنا أحد أسباب انقسام المسامات والمخازيات وهو انقسام بالفعل إذ يتبين المماس والمسامت ٥ والمخازى بالمماسة والمسامة والمخازات كما بالإشارة، فيكون إذن المركز والمخازى لآخر مما يصير معين الوجود لمسامة البعد المقروض، لكن الشأن في هذا البعد المقروض أنه كيف يفرض.

فنقول: لا تعدم الأرض وجود أفق لها، لوجود قائم عليها. وجميع ذلك من أسباب فرض الأبعاد المذاهبة فيه، فكان الأرض لو انفردت أيضا ولم تكن لها نسبة إلى أجسام خاريجة، لم يكن لها بالفعل فوق وأسفل بهذا الوجه، بل فوق فقط من جهة انتهائها إلى سطحه، بل هذا حق. فإنه لولا السماء لم يكن لها علو البتة بوجه من الوجوه. ١٠

فبقي الآن أن نحل ما يتشكك به على هذا، فيقال: لو توهمنا أن الأرض ليس لها إلا السماء، أفكان يكون لها علو، والعلو لا يكونم علو إلا بالقياس إلى السفلى، أو كان لها سفلى وقد فرضتم أن السفلى ليس بتعين لإبتعين بعد وأن البعد لا يتعين لوجود السماء وحده، بل باعتبار قائم يجعل للأرض أفقا أو سببا آخر يجرى مجراه، فيلزم من هذا أنه يتعين العلو لوجود السماء ولا يتعين، وهذا خلاف. فالحجاب أن العلوي يعنى به شيئان: أحدهما المقابل للسفلى والثاني الجهة التي تلى السماء. كما أن الخفيف يعنى به أمران: أحدهما المدى بالقياس إلى الثقل، والآخر المدى يريد في حركته ملاقاته سطح أفلك. فأحد العلوين مقول بالقياس إلى السفلى، وكذلك أحد الخفيفين مقول بالقياس إلى الثقل، والثاني مقول بنفسه، لا يوجب تعقله إلى اعتبار وجود مقابله، فإنه ليس يلزم لمن فرض جهة

(١) سطحه : سطحها ب ، د || فيه : فيها ط || جهة : بجهة ط .

(٢) كوجود: لوجود سا .

(٤-٥) وهو نقطة ... المسامات : ساقطة من م .

(٥) إذ : + قد ط || والمسامت : المسامت سا .

(٦) والمسامة : ساقطة من م || والمخازات : بالمخازات ط .

(٧) في : إلى سا || يفترض : يفترض سا .

(٨) فتقول : ليقول ط ؛ + إنه سا ، ط ، م .

(٩) الأرض : للأرض ط || إلى : إلى سا .

(١٠) سطحه : لسطحه سا || بوجه : وجه م .

(١١) نحل : تنحل ط ؛ انحل م || مايتشكك ، ماتشكك سا || أفكان : فكان ب ؛ وكان د ؛ أفكان ط .

(١٢) أو كان : أفكان ب ، د ، سا ، م .

(١٣) للأرض : الأرض سا ، م ؛ سبب ب ، سا ، م || فيلزم : فلزم م .

(١٥) كما : فكلمنا سا || إلى الثقل : ساقطة من م || والآخر : والثاني سا .

(١٧) مقول : مقول ط || لمن : من م .

بالفعل تلى السماء أن يكون تعقل ذلك لأجل جهة لآتلى السماء ، وكذلك لا يلزم من فرضنا شيئا يتحرك إلى ملاقاته سطح الفلك، أن يحكم أن شيئا آخر يتحرك إلى المركز. فللأرض بالقياس إلى السماء وحدها من غير اعتبار آخر جهة تلى السماء، فإن سميت هذا المعنى علوا فلها علو، وإن لم تسمه علوا وعنت بالعلو ما يقال بالقاسم إلى السفلى، فليس للأرض من حيث هي مقيسة بالسماء بلا اعتبار آخر علو .

و نبتدى من رأس، ونقول: إن الفوق والسفل بالطبع قد يوجدان للنبات والحيوان، فإن للنبات جهة أغصان و جهة أصول، وإحداهما بالطبع فوق والأخرى بالطبع أسفل، لكن يعرض أن يصير الفوق أسفل والأسفل فوقا، ويكون الفوق مع ذلك حافظا لمعنى أنه بالطبع فوق، وكذلك يكون السفلى حافظا لمعنى أنه بالطبع سفلى. كما أن الماء وإن سخن فهو حافظ لمعنى أنه بالطبع بارد . وأما التمام والخالف، فليس إلا للحيوان كان ساكنا

أو متحركا، والأجسام المتحركة غير الحيوان حين تكون متحركة، فإن الجهة التي إليها تتحرك هي قدامها والجهة المتروكة هي خلفها، لكننا إن تغيرت حركتها تغير قدامها وخلفها. ولا كذلك للحيوان، لأن التمام الذي للحيوان ليس بحسب كلى حركة، بل بحسب الحركة الإرادية التي إلى جهة أعضاء مخصوصة له مادام على النهج الطبيعي لا كما للهقري، فإن ذلك غير طبيعي، بل متكلف. فالأجسام غير الحية تارة يوافق فوقها وسفلها قدامها وخلفها وذلك إذا تحركت إلى فوق أو إلى أسفل، وتارة يخالف فوقها وسفلها قدامها وخلفها، وذلك إذا لم تكن حركاتها إلى فوق أى نحو جهة الفلك أو أسفل أعنى نحو جهة الأرض، وإن تحركت عرضا لم تدخل جهة في جهة .

فحري بنا الآن أن نبحث عن أحوال هذه الجهات في الكرات المتحركة على أنفسها، بل في الفلك، وهي ما قيل: إن الفلك فوقا وسفلا ويمينا ويسارا وقداما وخلفا، هو بالمعنى المقول للحيوانات الأخرى أو بشارك الاسم، وأن هذه الجهات كيف تكون هناك . وقبل ذلك ينظر في الجهات الطبيعية للمتركات الطبيعية على الاستقامة وأنها كيف تكون .

(١) لآتلى : تلى ط || وكذلك : ولذلك سا .

(٢) فللأرض : فالأرض سا ، ط || وحدها : وحده سا ، ط ، م || غير : ساقطة من م || علو : سفلى سا .

(٥) ونقول : فنقول ط || قد : فقد ط || لنبات : لنباتات ط .

(٦) وإحداهما : وأحداهما سا ، ط || والأخرى : والأخرى د ، سا ، ط ؛ الآخر م .

(٧) فوقا : فوق ب، د ، سا || وكذلك : فكذلك م . (٨) لمعنى : المعنى ط .

(١٠) هي : هو ط || تغيرت : تعرف د .

(١٢) وسفلها : أوسفلها د؛ ساقطة من ب ، سا ، م .

(١٣) حركاتها : حركتها ط .

(١٤) أى : : إلى ب، سا || أعنى : على ط || وإن : فإن م .

(١٦) ما قيل : مايقال م || ويمينا : يمينا د، م || هو : ساقطة من م .

## [ الفصل الرابع عشر ]

### ن - فصل

#### في النظر في امر جهات الحركات الطبيعية وهي المستقيمة

- وما يجب علينا نحقق القول فيه امر جهات الحركات الطبيعية وأنها كيف تتحد .ونبدأ بجهات الحركات المستقيمة ، فنقول : قد سلف من قولنا : إن الجهة لاحالة متحددة في البعد، وتحددها لا يخاو اما أن يكون عند جسم أو عند لا جسم، ومعا، كما بينا أن يكون في الخلاء تحدد لجهة، فيجب أن يكون التحدد عندجسم . ولأن المتحرك على الاستقامة يخلف جهة ويقصد جهة فلا يخاو إما أن يكون كل واحد من الجهتين يتحد بجسم على حدة ، أو تكون الجهتان تتحدان بجسم واحد . والتحدد إنما يكون تحددا متقابلا بجسم واحد ، إذا كان أحد الحدين في غاية القرب منه والآخر في غاية البعد منه . ولا تتحدد غاية البعد من الجسم كما تتحدد غاية القرب منه إلا بأن تكون على جهة إحاطة ومركز، حتى يكون الجسم الواحد يوجب الحدين جميعا . ويجب أن يكون الجسم المحدد محيطا لاجسما موضوعا كالمركز، وذلك لأنه إن كان موضوعا كالمركز تحدد القرب منه ولم يتحدد البعد، بل المحيط هو الذي يحدد القرب منه والبعد عنه . وأما إذا كان التحدد بجسمين فلا يخاو إما أن يكون أحدهما كالمحيط والآخر كالمركز، وإما أن لا يكون كذلك . فإن كان أحدهما كالمحيط والآخر كالمركز، كان المحيط كافيا في أن يجعل للبعد حدين، وإن لم يكن الذي في المركز فيكون التحدد بالذي في المركز بالعرض .

١٥

فأما إذا كان التحدد بجسمين فنقول أولا : إنه لا يجب حينئذ أن يكون بعض سطح الجسم الواحد البسيط

- 
- (٢) فصل : الفصل الثامن ط؛ الفصل الرابع عشر م .  
(٣) في النظر .... المستقيمة : في الجهات الطبيعية والحركات المستقيمة ب؛ في الجهات للحركات المستقيمة د .  
(٤) وما ؛ وماسا || تحقق : يتحقق م .  
(٦) لجهة : الجهة ط .  
(٧) فلا يخلو د|| واحد : واحدة م .  
(٨) متقابلا : مقابلا د .  
(٩) ولا تتحدد ؛ عنه سا|| البعد : البعد سا .  
(١٠) جهة إحاطة : جملة إحاطته سا|| ومركز ؛ ويجب : ويوجب سا .  
(١١) تحدد : يتحدد ط .  
(١٢) ولم يتحدد .... منه : ساقطة من سا .  
(١٣) إما ( الأولى) : ساقطة من ب ، د .

يستحق بطبعه أن يكون التوجه إليه وإلى القرب منه، وبعضه الآخر ليس كذلك، وهو في نفسه سطح واحد متشابه من جسم واحد، متشابه، نسبتبه إلى ما هو خارج عنه نسبة واحدة متشابهة، بل يجب أن يكون حاله إلى ما هو خارج عنه من جميع الجهات سواء، ويجب أن يكون له بالطبع خارج من كل جهات ذلك السطح، ليس في جهة بعينها دون جهة، حتى تكون جهة منه تلي أكمة وأجزاء متحرك فيها إليه، وجهة نهاية ليس لها خارج لاختلاء ولا للاء، بل يجب إما أن يكون لاخراج له البتة، أو يكون اتساراج المذاور أو الخالي إن كان محيطه به، وأن يكون بحيث يجوز أن يتوهم في كل مكان من الخارج الذي له جسم يتحرك إليه بالطبع الحركة المقررة منه، وهذا بموجب إحاطة متشابهة. فإذا كانت الحركة إلى كل واحد من هذين الجسمين تطلب الجهة التي هي قريبة، ويجب أن يكون لوتوهنا المتحرك واقعا من أحد الجسمين إلى الجهة التي لا تلي الجسم الآخر فيتحرك إلى قرب الجسم الأول، أن يكون إنما يتحرك إلى تلك الجهة بعينها لأن مقابلهما لأنها تؤدي إلى الجسم الآخر، وهو محدد الجهة المقابلة للجسم الأول، ويستحيل أن تكون الحركة إلى جهة إلا من مقابلهما.

فقد بان أن ما فرضناه من تحدد الجهتين بجهة من محال. وليس يجوز أن يقال إنه من جانب محدد جهة ومن جانب محدد أخرى، وأن الجهتين متضادتان بالطبع، فإن كلامنا في الشيء من حيث هو مبدأ جهة واحدة بالنوع ومحددها. فإن كان المحدد محدد الجهة الواحدة بالنوع لكونها قريبا منه، فيجب أن يكون كل قرب منه هو جهة واحدة بالنوع، فيجب أن يكون ضدها كل بعد منه، فيعود إلى أن يكون ضدها محيطا. لأن البعد المقدر من سطح الجسم الأول إما أن يقتضي تحديدا بطبيعة ذلك الجسم الآخر أو لا يقتضي، فإن اقتضى تحديدا بطبيعة ذلك الجسم، فليس أنه يقتضيه قطعة من سطحه منه أولى من أن يقتضيه قطعة أخرى منه، بل يجب أن يقتضيه من كل جهة. فيكون البعد متحددا من كل جانب بجسم من ذلك الطبع. وإن لم يكن كذلك، كان المتحدد يقع بأجسام كثيرة كيف اتفقت ويكون المتحدد بكل واحد منها يقتضي جهة أخرى، ويكون القرب محدد جهة واحدة والبعد محدد جهات، ويكون مقابل الواحد بالعدد كثيرا بالنوع، وهذا كله محال. فإن كانت الأجسام

(٢) من جسم واحد متشابه : ساقطة من م || متشابهة : مسامتة سا .

(٣) من جميع الجهات : ساقطة من سا || سواء : ساقطة من سا || ويجب : فيجب سا ، ط ، م .

(٤) إليه : البتة د ، م .

(٦) وأن : أي أن سا ؛ أي ط ، م .

(٨) قريبة : قوية سا || فيتحرك : فيحرك ب .

(١٣) ومحددها : ومحددها سا .

(١٤) ضدها : ضدها ؛ ساقطة من ط .

(١٥) بطبيعة : لطبيعة د ، ط || الآخر : ساقطة من سا .

(١٥-١٦) أو لا يقتضي ..... الجسم : ساقطة من سا .

(١٦) بطبيعة : لطبيعة سا ، ط || الجسم : + الآخر ط ؛ ساقطة من م || من سطحه منه : في سطحه سا || يجب : ساقطة من م .

(١٦-١٧) قطعة من ..... يجب أن يقتضيه : ساقطة من م .

(١٧) الطبع : بالطبع ط || كان : وكان سا ، ط ، م .

(١٩) بالعدد : ساقطة من د || بالنوع : بالفرع سا .

التي تفرض حواله بذلك البعد وتفرض من جهات شتى، أيها كان بدل صاحبه حدد الجهة التي يحددها الآخر لو كان مكانه، بتحديد طرف بعد واصل بينه وبين الجسم الأول، وتكون متشابهة في أنها بالطبع تحدد البعد. لأن لها وضعا ما هو في غاية البعد، ولم يكن بينها في هذه الحيزة خلاف وكانت هذه الجهة تحدد البعد. وكانت الجهات التي ترسم بأوضاعها من الجسم الآخر جهات لا تختلف بالنوع، بل بالعدد. وكانت تلك الأجسام كجسم واحد يحيط بالجسم الأول، فيكون حلوث الجهتين على سبيل مركز ومحيط .

٥

وقد قلنا : إنه إذا كان على سبيل مركز ومحيط كفي المحيط في تحديد الجهتين جميعا. وكان الجسم الموضوع في المركز داخلا في الأمر بالعرض .

ونقول : إنه ليس يصلح أن يكون كل جسم محدد للجهة، وذلك لأن الجسم الذي من شأنه أن يتحرك بالطبع على الاستقامة لا يصلح أن يحدد الجهة، لأنه لا يخلو إلا أن تقتضى طباعه الكون في تلك الجهة أو لا تقتضى ،

فإن لم تقتضى، فكيف تتحدد به الجهة، و. بناظر أن لا يكون هو عندها. وإن اقتضى طباعه الكون في تلك الجهة، ١٠ وكان مع ذلك جائزا أن يعرض له أن لا يكون في تلك الجهة وهو بالطبع يطلبها، فإن كان في طيبة ذلك الجسم إمكان أن يعرض له طلب تلك الجهة، فكان لا جزء لذلك الجسم إلا وفي طبيعته إمكان طلب تلك الجهة. ولكنه من المستحيل أن يوصف بأن فيه إمكان طلب تلك الجهة، وإلا تلك الجهة حاصلة، فيكون لا جزء لذلك الجسم إلا ولا يمكن في طباعه أن يعرض له أن لا يكون في تلك الجهة، وتكون تلك الجهة حاصلة في نفسها يطلبها كل جزء جزء منها . فإن لم يوجد هذا الممكن، فلأنه لا يوجد، لا لأ. في طباع جزء جزء من الجسم. إن آخر أجزاءه ١٥ المملودة بحسب عدد تلك الجزئية، بل بسبب من خارج وهو فقدان ناقل عن وضعه الطبيعي. وإذا كان كذلك فالجهة غير متحددة الذات بهذا الجسم لذات هذا الجسم، بل متحددة بشئ آخر، وقد فرض بهذا الجسم، هذا خلف .

(١) تفرض : تفرض سا || وتفرض سا || أيها : أنها ب، د، م || يحددها : يحدده سا .

(٢) هذه : هذه سا، ط، م . (٤) ترسم : ترسم ط || الآخر : الأول سا، ط، م || وكانت : كانت م ؛ + تكون ط، م .

(٦) كنى : كنى ب || وكان : فكان سا، م .

(٧) المركز : تلك الجهة سا .

(٩) لا يصلح : فيصلح ط || يحدد : تتحدد ط || تلك : ساقطة من سا .

(١٠) فإن : وإن سا، ط، م || وإن : فإن سا .

(١٢) أن : ساقطة من م || فكان : وكان د || فكان .... الجهة : ساقطة من م || طيبة : طيبة طيبة سا || ولكن : نكنه ط .

(١٤) تلك : ساقطة من د .

(١٥) جزء جزء : جزء ط، م || منها : منه د، ط، م || طباع : طباع ط .

(١٦) وهو فقدان : ساقطة من سا .

(١٧) لذات هذا الجسم : ساقطة من م .

فقد بان أنه ليس يجوز أن يكون أى جسم اتفق محدا للجهة المعينة وتبين من ذلك أيضا أن الجهة الواحدة بالنوع تتحدد بجسم واحد بالطبع، ليس من شأنه الزوال على الاستقامة البتة. فإن المحدد بالإحاطة لا يصلح أن يكون منتظما من أجسام شتى، فإنه ليس يجب أن يكون بعض تلك الأبعاد يستحق أن يوجد فيها جسم بعينه يلزمه، وبعض آخر يستحق جسما آخر مخالفا له بالطبع يلزمه، ولا يجوز أن يكون قد اتفق انقسام تلك الجهة المحيطة إلى أجسام مختلفة الأنواع اتفاقا من غير وجوب، وبقي كذلك .

وليس لك أن تقول مثل هذا إذا كان المحدد بالإحاطة جسما واحدا، فإن الجسم الواحد لأجزاء له بالفعل وإن عرض له تجزئة ما فبأسباب من خارج غير ثابتة. وأما ترتيب الأجسام المختلفة في النوع في إحاطة أبعاد البعد عن الجسم المحاطة به فليس مما يطرأ أو يزول، وإلا لكانت تلك الأجسام تحصل في تلك الإحاطة ويخرج عنها، ويكون تحدد الجهة حاصلًا قبلها .

فنعلم من هنا أن المحدد بالإحاطة يجب أن يكون جسما واحدا لا يزول، اللهم إلا بالاستدارة. فإذا كان كذلك لم يكن في ضمنه جهات بالطبع، إلا التي تأخذ نحوه من المركز، أو التي تأخذ عنه نحو المركز، والوأتى تعارضها فإن نهاياتها لا تختلف بالطبع، فإنها تنهى إلى أجسام واحدة بأعيانها، ولا تتحدد أطرافها بحدود مختلفة يكون بعضها غاية قرب وبعضها غاية بعد، على نحو ماوجب أن نقول به هذا . ونقول: إن غاية القرب من الجسم المحدد المطلوب قربة بالحركة، ليس يجب أن تكون غاية قرب من كل جزء منه، فإنه يستحيل أن يكون متحرك واحد على بعد واحد كخط واحد وصول إلى كل جزء من المقرب إليه وأما غاية البعد فيجوز أن تكون غاية بعد من جميع الأجزاء إذا حصل عند المركز، وإذا انتهى خط من المحيط إلى المركز ثم عداه فإن الطرف الذى ابتداء منه هو في غاية القرب، والطرف الآخر ليس في غاية البعد، فإنه يلي المحيط، وإن كان لا يلى كله . فقد قلنا

(١) فقد : ساقطة من د || يجوز : ساقطة من ط || أى : كل سا || أيضا : ساقطة من سا .

(٢) واحد : ساقطة من سا || فإن : وإن كء، م .

(٣) شتى : ساقطة من سا .

(٤) آخر ( الأولى ) : الآخر سا || تلك : ذلك ط || المحيطة : المحيط د .

(٧) قياساب : قياساب ب، د، م؛ + له ط || ترتيب : ترتب سا || في النوع : النوع سا، م؛ بالنوع ط .

(٨) مما يطرأ : مما يمكن أن يطرأ ط || أو يزول : ويزول ب، سا، ط، م || لكانت : كانت د، سا || الأجسام : أجسام ط .

(٩) ويكون : فيكون سا || تحدد : + تلك ط، م || حاصل : -حاصلة سا .

(١٥) إلا بالاستدارة : بالاستدارة م || بالاستدارة : باستدارة د، سا || فإذا : وإذا سا، ط، م .

(١١) أو التي : أو الذى سا .

(١٢) بالطبع : بالطبع سا؛ بالطبع م || ولا : لاسا .

(١٣) ما يجب : ما يجب ط .

(١٥) كخط : خط سا || وصول : وصوله سا || المقرب : المقرب ب، م || البعد ... غاية : ساقطة من م .

(١٧) وإن : وإذا سا

إنه ليس شرط القرب من المحيط أن يكون قريبا من كله، بل من شيء منه، وإن كان غاية البعد من شيء آخر منه وذلك لأنه لا يقرب من شيء منه غاية القرب إلا صار على غاية البعد من مقابله بالوضع وليس بالطبع، فإن أجزاء المستدير لامتداده لها إلا بالعرض الوضعي الإضافي المسافي، فإنها وإن كانت من حيث المسافة غاية البعد فليس من حيث الطبع ومن حيث القرب والبعد الذي في الطبع بغاية البعد، بل لا بعد هناك من هذه الجهة، بل هناك اتفاق من حيث أنها تلي طبيعة واحدة وجسما واحدا .

فهذا نعلم صورة الجهات التي تتحرك إليها الأجسام الطبيعية . فالتكلم الآن في جهات الأجسام المتحركة على الاستدارة . وأما المتحرك بالاستدارة فهو على قسمين : أحدهما المتحرك لاعلى مركز نفسه ، بل على مركز خارج فهذا يمكن أن تعين له جهة إليها يتحرك، ووجهة عنها يتحرك، ويشبه أن يكون أحدهما قداما له والآخر خلفا . وأما جهة اليمين واليسار فيشبه أن يكون الجهة التي لو كان هذا حيوانا كان ذلك يمينا له أولى أن يسمى يمينا من مقابلها على التشبيه، لأن كان لشيء في طبيعة ذلك الجسم توجب أن تختلف به الجهتان، كما يوجب جانبا الحيوان ذلك في الحيوان . وأما فوق هذا المتحرك المفروض وأسفله، فيشبه أن يكون إلى ناحية الأرض جهته السافلة، وما يقابلها جهته العالية فتعين ذلك له، لامن ذاته بعينه كما للحيوان، ولامن حركته بعينه كما للتحركات الثقلة والخفيفة، بل بالقياس إلى أجسام أخرى . وأما المتحرك بالاستدارة على مركز في داخله ويشتمل هو عليه، فيشبه أن لا يكون ماقبل فيه من أنه قد تحدد له جهات ست كما للحيوان أمرا على الجهة التي قبل، بل أول ما يتحدد فيه وعن ذاته قطبان ومنطقة، ولا يحتاج في تحدد القطبين والمنطقة إلى شيء غير جسيمته وحركته التي على الصفة المذكورة . فإن كان محتويا على جسم آخر تحددت له جهة تلي ما يشتمل عليه، ووجهة أخرى بخلافها، تحدد ليس يحتاج في ذلك إلى أن يكون متحركا بالحركة التي له، بل وإن كان ساكنا كان له ذلك ، لكن إذا اعتبر حركته على ما يشتمل عليه منها ونوسب بين أجزائه أو نقطت تفرض فيه، وبين أمثالها من المشتمل

(١) شرط : بشرط ما || من شيء (الأولى) : بجزء ما || آخر : آخر ط .

(٢) منه : ساقطة من ط || وليس : ليس ب، د، سا، م .

(٣) إلا : ساقطة من ط || كانت : كان سا .

(٤-٥) من هذه .... هناك : ساقطة من م .

(٧) وأما المتحرك بالاستدارة : ساقطة من م || عل (الثانية) : ساقطة من م .

(٩) أن : بأن ط .

(١٠) مقابلها : تقابلها م .

(١١) الحيوان : الحيوان م || وأسفله : وسفله ط || فيشبه : فيشبهه د || جهته : جهة سا .

(١٢) وما يقابلها : وما يقابلها م || جهته : ساقطة من د || فتعين : يتعين سا، م || لامن : لأنه من ط .

(١٥) وعن : عن ط || في : ساقطة من م التي : + هي ط، م .

(١٦) فإن : وإن ط || تل : بل سا، م .

(١٧) الحركة : بالحركة ط .

(١٨) نقط : نقطة ط .

عليه المتحرك حوله، فقد تتحدد له جهات أخرى . وذلك لأنه إذا فرضت في طول حركته لافي عرضها الذى هي بين قطبيه ثلاث نقط، وكانت الوسطى تنحو لإحداها وتتباعد عن الأخرى، وتكون الجهة التى كان فيها الوسطى بالقياس إلى الأفق الذى هذه النقطة طالعة عليها، هي جهة عنها ابتداء الحركة بالطبع، ومقابلها مقابل هذه الجهة، فتتحدد هناك جهة مشرق وجهة مغرب، وكذلك تتحدد هناك جهة تلي خط الزوال وجهة تلي ما تحت الأرض، فتكون الجهة التى تلي خط الزوال هي إلى إليها الحركة الآخذة في الارتفاع، وتلك غايباها، لأنها تكون هناك أقرب ما يكون من المطلوب عليه، ثم تأخذ في مفارقتها قليلا قليلا وابتعد عنه إلا أن تغرب عنه. والغاية التى إليها يتوجه المتحرك هو القدام، وما يتناوبه هو الخلف، فخط الزوال بالقياس إلى الحركة الشارقة الطالعة قدام، وما يتناوبه خلف. ولما كانت جهة المشرق الجهة التى عنها يبدأ الحركة، فأولى ما يشبهها من جهات الحيوان اليمين، فيكون المغرب هو اليسار وبنى القطبان محدودان البعد الذى هو غير البعد المحدد بالقدام والخلف الذى هو أولى بأن يكون عمقا، وغير البعد المحدد باليمين واليسار الذى هو أولى أن يكون عرضا، فليس له إلا أن يكون بعد الطول. وأولى القطبين بأن يكون على جهة المقايسة علوا هو الجنوبي في الحركة الفلكية الأولى، والشمالى في الحركة الثانية، فإننا لو توهمنا إنسانا يتحرك على نفسه مستديرا، وتتبعث حركته من يمينه، لكان يكون قدامه إلى وجهه وهو يمين يمينه ويساره وذلك عند خط الزوال، وخلفه ما يلي ظهره. وإذا أطبقنا بين يمينه وجهة المشرق، وبين يساره وجهة المغرب وبين وجهه وجهة خط الزوال، انطبق رأسه مع القطب الجنوبي لاغير. ولو دار على نفسه مثل دور السماء، لكان الرأس يلزم الجنوبي والوجه يلزم وسط السماء، وحيث اليمين يلزم المشرق. إلا أن يكون أحد القطبين علوا والآخر سفلا، ليس لاختلاف البتة في أمر القطبين، بل بالمقايسة الصرفة إلى الحيوان، بعد أن تتحدد جهات الأمور أحدى فتختلج حال القطبين حيثئذ بالقياس إلى تلك الجهات. وأما كون المشرق يمينا، فهو لأمر في الحركة مقيسة إلى

(٢-١) عليه ..... وتتباعد : ساقطة من م - .

(٢) كان : كانت د .

(٣) الذى : التى د، سا || النقطه : الصفة م || طالعة : طالما سا || عليها : عليه ط، م .

(٤) وكذلك : ولذلك سا، م .

(٤-٥) وجهة ..... الزوال : ساقطة من م .

(٥) هي التى : + تلي سا .

(٦) تغرب : يقرب ط .

(٧) هو (الثانية) : فهو د؛ ساقطة من ط || وما يقابله : ويقابله م .

(٨) بها : به ب، د، سا || من جهات : أن كون سا .

(١٠) أن (الأولى) : بأن م .

(١١) فإننا لو : فلو سا .

(١٣) وذلك عند : وعند ذلك م || وإذا : فإذا سا || أطبقنا : طبقنا د ؛ طبقناه ط .

(١٥) وحيث : حيث سا، م || انشرق : انشرق ط .

(١٦) لأمر : الأمور ط .

(١٧) فتختلف : فيلزم سا || وأما : فلأما ب، د .

الأفق وإن لم يكن حيوان يقايس به فإن جهة المشرق من كونها، عنها تنبعث الحركة، وكذلك حال جهة وسط السماء لذاتها إليها الحركة . فإذا كانت حركته غير المشرق والمغرب ووسط السماء بالقياس إلى الأفق، ثم إذا تميزت هذه الخلود، لزم في القطبين أن يعرض لها تميز ما لا الأمر يتعلق بالقطبين تعلقاً أولياً، بل لنسبة تاحقه بسبب ما عرض لغيرها من التميز هذا .

- وأما إن أخذت جزءاً من الفلك متحركاً واعتبرته بنفسه ، وجدت بين المشرق والمغرب طول المسافة ، وحصل لك مابين القطبين عرضاً لذلك الطول . فانظر إلى حال هذه الجهات كيف تختلف . أما القطبان فيحددان جهتين لذات الجسم وحركته، ولا يحددان بذاتهما فوقاً وأسفلاً ، ولا يكون فيهما تضاد، إذ لا تضاد في طباع ماهي فيه، بل إنما يحددان فوقاً وأسفلاً بمقاييسه وتسمية إلى حيوان . وأما المشرق والمغرب وكذلك وسط السماء فليسا يحددان جهتين لذات الجسم وحده وللذات مأخوذة مع حركته، بل بمقاييسه إلى الأفق ، ثم بعد المقاييس فإن نفس الحركة بموجب تمييز بعضها من بعض بالقياس إلى الأفق، إذ يجب أن تكون متخالفة، فيكون بعضها عنه وبعضها إليه وبعضها منبعث الحركة وبعضها متجه الحركة، ولكل واحد مقابل ولا يحتاج في ذلك إلى أن يراعى مقاييسه ومحاذاة مع حيوان اليتية، ومع ذلك يقع بينهما بنوع ما مضادة أو مقابلة . ومع هذا كله فإن اليمين واليسار تقع على جهات الحركة التي للفلك والتي للحيوان باشتراك الاسم أو باشتباهه والفوق والسفل أولى بذلك . وأما انقدام والخلاف فيشبه أن يكون الجزء الطالع من الفلك قد يوجد له قدام بمعنى يعمه وغيره وذلك لأننا إن عطينا بالانقدام نهاية ما يتحرك إليه الجزء الطالع مطلقاً لم يكن للفلك قدام، فإنه ليس لحركته نهاية إليها تقصد ، وإن عطينا نهاية ما يتحرك إليه الجزء الطالع وهو طالع على شيء، فتلك النهاية هي مسامته الشيء الذي حدد الأفق فحدد الطلوع بتحديد الأفق . فإنه إذا طلع عليه لا يزال ينحو نحوه إلى أن يسامته في خط الزوال

- (١) الأفق : الحركة سا || حيوان : حيوانا د || يقايس : يقاس ط، م || من كونها : لذاتها سا ، ط ، م . || من كونها ... وسط السماء : ساقطة من د .
- (٢) تميزت : تميز ب، د، سا ، ط .
- (٣) لها : لها سا ، ط || يتعلق : يتعلق ب، سا || النسبة : كنسبة مام .
- (٤) إن : إذا ط || واعتبرته : أو اعتبرته د .
- (٥) فيحددان : فيحددان سا ، ط، م || لذات : لذلك سا || ولا يحددان سا، م || وأسفلاً : أو سفلاً د ، وأسفل سا، م || ولا يكون : فلا يكون سا .
- (٦) يحددان : يحددان سا ، ط || وأسفلاً : أو سفلاً د ، وأسفل سا ، ط، م .
- (٧-٨) وسط ... لذات : ساقطة من م .
- (٩) بمقاييسه : ساقطة من م . (١٠) تمييز : تميز ط، م || من : من سا ، ط .
- (١١) وبعضها ( الثانية ) : ساقطة من د || وبعضها طبعت ..... الحركة : متجه سا || ولا يحتاج : فلا يحتاج سا .
- (١٢) ومحاذاة : محاذاة ط .
- (١٤) وغيره : ساقطة من م .
- (١٦) وزن : فإن ط، م || طالع : الطالع ط || هي : من سا .
- (١٧) حدد : حدده ط .

ثم يعرض عنه إلى أن يغرب عنه مائلا إلى الأفق بعينه . فإن لم يكن محدا للأفق، لم يكن أفق، فلم يكن طلوع عليه ، ولا كان خط زوال ، فلما كان محدا تحددت هذه الجهات بالقياس إليه .  
فهكذا يجب أن يتصور أمر هذه الجهات ، ويعلم أن هذه الجهات الست تتحدد للأفق من حيث هو متحرك على الاستدارة . وأما جهة السطح التي تلى الأرض والتي تقابلها . فنلك له من حيث هو جسم على شكله ووضعها ، لامن حيث هو متحرك .

---

(١) يغرب : يقرب ط || مائلا إلى : في ذلك سا ، م ؛ ذلك في ط || أيكن أفق فلم : ساقطة من م .

(٢) عليه : ساقطة من م .

(٣) ويعلم ... الجهات : ساقطة من م .

(٥) لامن : من د || متحرك : + تمت المقالة الثالثة ط ؛ تمت المقالة الثالثة من الفن الأول و الحمد لله رب العالمين وصلواته حل سيدنا

محمد وآله أجمعين م .

## المقالة الرابعة

### في عراض هذه الأمور الطبيعية ومناسبات بعضها من بعض والأمور التي تأخو مناسباتها وهي خمسة عشر فصلاً

•

الفصل الأول في الأغراض التي تشتمل عليها هذه المقالة .

الفصل الثاني في وحدة الحركة وكثرتها .

الفصل الثالث في الحركة الواحدة بالجنس والنوع .

الفصل الرابع في حد الشكوك الموردة على كون الحركة واحدة .

١٠

الفصل الخامس في مضادة الحركة ولا مضامتها .

الفصل السادس في تضاد الحركات وتقابلها .

الفصل السابع في تقابل الحركة والسكون .

الفصل الثامن في بيان حال الحركات في جواز أن يتصل بعضها ببعض اتصالاً موجوداً وامتناع ذلك فيها حتى

يكون بينهما سكون لا محالة .

١٥

الفصل التاسع في الحركة المتقدمة بالطبع وفي إيراد فصول الحركات على الجميع .

---

(٥) وهي : ساقطة من ب ، م || وهي .... فصلاً : ساقطة من د ، سا .

(٦-١٥) الفصل الأول ... على الجميع : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .

- الفصل العاشر : في كيفية كون الخويز طبيعيا للجدم وكذلك كون أشياء أخرى طبيعية له .
- الفصل الحادى عشر فى إثبات أن لكل جسم حيزا واحدا طبيعيا وكيفية وجود الخيز اكلية الجسم ولأجزائه وللبيسط وللمركب .
- الفصل الثانى عشر فى إثبات أن لكل جسم طبيعى مبدأ حركة وضعية أو مكانية .
- الفصل الثالث عشر فى الحركة التى بالعرض .
- الفصل الرابع عشر فى الحركة القسرية وفى التى من تلقاء المتحرك .
- الفصل الخامس عشر فى أحوال العالى الحركة والمناسبات بين العالى الحركة والمتحركة .

## [ الفصل الأول ]

### ١ - فصل

#### في الأجزاء التي تشتمل عليها هذه المقالة

يجب أن نحقق في هذه المقالة أن الحركة كيف تكون واحدة، وكيف تكون كثيرة، وأن الحركة كيف تكون مضادة مطابقة لحركة أخرى تقايسها في السرعة والبطء، وكيف لا تكون، وكيف تكون الحركة مضادة لحركة أخرى، وكيف لا تكون، وأن الحركة هل تعرض لكل جسم أو لبعض الأجسام، وأن الحركة كيف تكون طبيعية، وأن المكان هل يكون طبيعياً وكيف يكوناً طبيعياً، وهل لكل جسم مكاناً طبيعياً، وأن الحركات كيف تكون غير طبيعية، وكم أقسام غير الطبيعية، وأن نجتمع جميع فصول الحركة، وأن نعرف مناسبات ما بين أقوى الحركة والحركات .

- 
- (٢) فصل : فصل أب ؛ الفصل الأول م .
  - (٤) واحدة وكيف تكون : ساطلة من د .
  - (٥) وكيف لا تكون وكيف تكون : وكيف تكون د ؛ وكيف لا تكون سا .
  - (٦) حركة : كحركة سا || وكيف ؛ فكيف ب .
  - (٧) الحركات : الحركة ط .
  - (٨) غير : الغير ب، د، سا، ط .
  - (٩) الحركة : والحركة م .

## [ الفصل الثاني ]

### ب - فصل

#### في وحدة الحركة وكثرتها

الحركة تكون واحدة على وجوه : فإنها إما أن تكون واحدة بالعدد وإما أن تكون واحدة بالنوع ، وإما  
٥ أن تكون واحدة بالجنس ، إما بالجنس الأقرب ، وإما بالجنس الأبعد . فلنحقة ، الواحد بالعدد قبل غيره .

فتمول : إن قوما من آل برمانيدس ومن شايهم من أصحاب أفلاطن منعوا كل المنع أن تكون الحركة  
توصف بالوحدة بل بالهوية ، وقالوا : كيف توصف الحركة بالهوية ولا يحصل منها شيء موجودا حاصلًا ،  
وقالوا سائر ما قد فرغنا عنه فيما سلف من الشكوك في باب الحركة والزمان ، مثل قولهم : كيف توصف  
الحركة بالوحدة ، ولا حركة إلا منقسمة إلى ماضٍ ومستقبل ، ولا حركة إلا ولها زمانان . ومثبتو وحدة الحركة  
١٠ يشترطون أن يكون زمانها واحدا ، فكيف تكون الحركة واحدة ، وكل واحد فإنه تام فيما هو فيه واحد ،  
وكل تام فهو قار الوجود حاضر الأجزاء إن كانت له ، والحركة لا وجود قار لها مع أن لها أجزاء .

ونحن فيما سلف قد بينا الحال في وجود الحركة بيانا لا يلبثت معه إلى هذه الشكوك ، والآن فيحق علينا أن  
نبين الحال في وحدة الحركة ، ونبين أن الشبهة التي أوردوها منحلة ، فنقول : قد بينا نحن أن الحركة تقال للكمال  
الأول الذي وصفناه ، وتقال لقطع المسافة . فالكمال الأول وحدته بوحدة الموضوع له مع وحدة زمان وجوده  
١٥ فيه ، التي هي اتصال ، وكسائر الصفات التي لا يكفي في كونها واحدة بالشخص كون موضوعها واحدا فقط .  
إن الموضوع الواحد إذا عرض فيه بياض ، ثم عدم ثم عرض فيه بياض ، لم يكن هذا البياض هو بعينه الأول  
بالشخص ، فتكون الحركة بالمعنى الذي أشرنا إليه واحدة ، إذا كان الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد بعينه .

(٢) فصل : فصل ب ب ، الفصل الثاني م .

(٣) في وحدة الحركة وكثرتها : الحركة الواحدة بالعدد || وحدة : حده م .

(٥) إما بالجنس : ساقطة من ط .

(٦) أصحاب : آل ط .

(٨) فيما سلف : ساقطة من ب ، د ، ط ، م .

(٩) ولا حركة : فلا حركة سا || زمانان : زمان م . (١٠) فكيف : وكيف د ، سا ، ط ، م .

(١٣) التي : ساقطة من م .

(١٤) وحدته : وحدة م .

(١٧) إذا : إذا د ، وإذا ط .

ووحدة الزمان هي اتصاله، فكل حركة بهذه الصفة فهي واحدة بالشخص، وتكون لاجمالة في متحرك فيه واحد، مثل مسافة واحدة بالاتصال، ومثل بياض يتوجه إليه المتحرك بالاستحالة اتجاهها لا يقف عند حد زمانا. ومثل كم واحد، أو غير ذلك. وليس هذا المعنى بأولى في أن يخل شرطاً لوحدة الحركة من معنى الزمان، وإن كان لابد من ذكر معنى الزمان. وإن كان معنى الزمان يكفي ذكره، فذلك ليس لأنه يتضمن جميع الشروط التي بها تكون الحركة واحدة، بل لأنه يقتضى الشرط الباقي، وينقل الذهن منه إليه ويلتزمه. وأنت تعلم الفرق بين المتضمن والمقتضى الملتزم.

وأما الحركة التي هي بمعنى القطع، فهلها المعنى أولى بأن يكون شرطاً فيها، فالأمور التي يجب أن تكون واحدة حتى تكون الحركة واحدة، هي المتحرك، والمسافة وما يجري مجراها والزمان. فيجب أن يكون المتحرك واحداً، والمسافة أو مافيه الحركة واحداً، والزمان واحداً أي واحداً بالعدد في جميعه، فإن كثرة الحركة تدفع كثرة الأشياء التي تنفيذ الحركة كما ما نمطاهن الانقسام. وهذه الأشياء هي هذه الثلاثة بالمتحرك، ومافيه، والزمان. فإن تكثر المتحرك وكان الزمان واحداً بعينه، أو تكثر المتحرك وكانت المسافة واحدة بعينها، تكثرت الحركات. وإذا تكثر المتحرك والزمان واحد بعينه، لزم تكثر المسافات ومافيه الحركة بالعدد. وإذا تكثر المتحرك والمسافة واحدة، لزم تكثر الزمان، فإنه لا يتكثر المتحرك والمسافة واحدة، إلا وتكون المتحركات تتعاقب على تلك المسافة، إذ لا يقطع جسمان معاً مسافة واحدة بعينها، كما لا يكونان في مكان واحد معاً، ولا يجوز أن يتكثر المتحرك في أزمنة كثيرة ومافيه واحد بالعدد البتة إلا في المسافات، فإنها يجوز أن تبتى بعد القطع واحدة بعينها.

وأما الكم والكيف وغير ذلك فلا يكون كيف واحد بعينه أو كم واحد بعينه بالعدد، يتحرك فيه متحركون عدة في زمان بعد زمان، لأن الكيفية التي لهذا المتحرك من حيث هي واحدة بالعدد لا يشاركه فيها المتحرك الآخر

- 
- (١) فكل : وكل ط || وتكون : فيكون ط .
  - (٢) ومثل : فمثل ط || لا يقف : فيه سا، ط، م .
  - (٣) أو غير : وغير د .
  - (٤) لابد من : ذكره مع ط .
  - (٥) ويلتزمه : ويلتزمه د .
  - (٦) الملتزم : الملتزم سا .
  - (٩) أو مافيه : واحدة ومافيه ط || أي : ساقطة من ط .
  - (١٠) ومافيه الزمان : والزمان ومافيه م || والزمان : والحركة الزمان ط .
  - (١١) وكانت المسافة : والمسافة م . (١٢) المتحرك (الأولى) : كان سا، ط || واحد : واحدا ط .
  - (١١-١٣) بعينها .... واحدة : ساقطة من م .
  - (١٣) المتحرك : المتحرك ط، م .
  - (١٤) لا يكونان : لا يكونان سا .
  - (١٦-١٧) في ذلك الكيفية : ساقطة من د .
  - (١٦) يتحرك : يتحرك د، ط || متحركون : متحرك م . (١٧) زمان (الأولى) : زمن سا || بعد زمان : ساقطة من م
- || لا يشاركه : ولا يشاركه ط || المتحرك (الثانية) : متحرك سا .

بوجهه لكالسافة ، ونظن أنه يلزم هذا كله أن يكون المحرك واحدا بالعدد، وأن العدة إذا اجتمعت على تحريك شئ فلإنما هي كشيء واحد، إذ تصير الجملة محركا واحدا، إذ ولا واحد منها يحرك وحده. لكنه إن أمكن، أن يكون شئ يحرك، وقبل أن ينقطع تحريكه، أو مع انقطاع تحريكه، تقع هناك مناسبة للجسم المتحرك مع محرك آخر، كما يتخلص حديد مثلا من تأثير مغناطيس لو توهمناه استحالة إلى غير طبيعته دفعة، وحصل الحديد حيث يجذب إلى مغناطيس آخر، ولم يكن بين تعطل الأول وابتداء تأثير الثاني زمان، واتصل الزمان والمسافة، فبالحرى أن يكون هذا المتحرك واحدا بحركة واحدة . وكذلك لو سخن ماء بنار تلحقه عقب نار من غير وقوع فتور، حتى بلغ حدا من السخونة، فبالحرى أن لا تكون هذه الحركة متكررة، بل تكون واحدة إلا على جهة المقايسة . فإن الشئ المتحد بالاتصال قد يعرض له التكرار، على ما قلنا مرارا، تارة من جهة التفكيك والقطع بالفعل، وتارة من جهة المقايسات، فإن الزمان أيضا ينقسم بالفعل على هذه الجهة. وذلك إذا قيس بمبادئ أمور كائنة فيه، وغاياتها، فارتسم فيه بحسب ذلك آتات، فيكون في مستثنائنا أيضا يفرض عند كل ورود محرك أن أول من زمانه يفرض في الزمان بالمقايسة ، فيعرض من ذلك أن يتكرر الزمان، فيعرض من ذلك أن تتكرر الحركة، ولا تكون حينئذ الحركة واحدة الزمان من هذه الجهة، ومن حيث أن الزمان واحد في ذاته تكون الحركة واحدة في ذاتها . وهذا مثل ما يعرض لحركات الفلك بالقياس إلى الشروق والغروب، فينقسم الزمان وتنقسم الحركة بحسب ذلك انقسامًا لا يقطع الاتصال . ويشبه أن يكون كون الصوت المسموع من الوتر المنقور بنقرة واحدة، الباقى زمانا، الذي يسمى نغمة، هو من هذا القبيل، فإن هذه النغمة ستعلم في جزئيات الطبيعيات وشاهدة أحوالها أنها ليست تحدث عن وقع المضراب على الوتر، بل إنما تحدث من قرع الوتر المدفوع بالمضراب عن وصفه المنصرف، عند مفارقة المضراب إلى وضعه، انصرافا بقوة وحمية تقرع ما زحمة من الهواء فيصوت . ثم لا يزال مهتزا كذلك، فيحدث

(٢) ولا : لا سا، م || يحرك : يتحرك سا .

(٣) يحرك : يتحرك سا || ينقطع : انقطع ب، د، سا، م || هناك : هنا || محرك : متحرك د، سا .

(٤) لو توهمناه : وتوهمناه سا .

(٥) فبالحرى : وبالحرى د .

(٦) لو سخن : إن يسخن سا .

(٧) فبالحرى : وبالحرى سا .

(٨) وتارة : تارة د .

(٩) كائنة : كأنه د؛ كانت ط || وغاياتها : أو غاياتها ط .

(١٠) يفرض (الاولى) : تفترض سا || يفرض (الثانية) : يفترض ط .

(١١) أن يتكرر : أو يتكرر ط .

(١٢) أن : ساقطة من ب، د، سا، م || مثل : مثلا ط .

(١٤) كون : ساقطة من سا، ط، م .

(١٦) إنما : إنها ط، م || قرع : وقوع ط .

(١٧) حمية : زحمة ط .

قرع بعد قرع إلى أن يهدأ، أو تكون تلك القروع مستحفظة لصوت مسموع على الاتصال إن كان بالحقيقة متصلا كما يسمع ولم تكن القروع من الصغر بحيث لا تحس .

- واعلم أن نفس الاشتراك في الآن الواحد لا توجب أن تكون الحركات متحدة، فإن آنا واحدا قد يكون منتهى ثقلة ومبتدأ استحالة، كلاهما بالجسم واحد، ولا تكون الحركتان واحدة. وأيضا فإن اشتراط مامنه أو مالمية وحده غير كاف في وحدة الحركة، فإن مامنه قد يفارق لإلى الذى إليه، بل إلى العدم من غير مساوك واسطة، وما إليه يواصل دفعة من غير سلوك واسطة، فلا تكون الحركتان واحدة بالنوع، فضلا عن العدد. وأيضا فإن اشتراطهما معا غير كاف في ذلك، لأن مامنه قد يفارق إلى مالمية من متوسطات شتى. أما في المسألة فقد يقصد ما إليه مما منه على الاستقامة، وقد يقصد على تقويس وتحنية، ولا تكون الحركتان حركة واحدة، بالنوع فضلا عن العدد، وكذلك قد توجد من السواد إلى البياض من طريق الدكنة، وقد توجد من طريق الصفرة، ثم الحمرة، ثم القتمة، وقد توجد من طريق الفستقية، ثم الخضرة. وإن اشترطا مع الشرائط المذكورة كان اشتراطهما فضلا، ١٠ فإن الطريق إذا جعل واحدا لم يكن إلا عن مبدأ واحد ومنتهى واحد. ويضمن ذلك هذا المعنى، فالحركة الواحدة بالعدد هي المتصلة في زمانها، ومسافتها واحدة، وموضوعها واحد. وأولى ذلك المستوية التي لا اختلاف فيها، وقل ما توجد في المكانية، فإن الطبيعية تشتد أخيرا والغريبة القسرية تفتر أخيرا. وأولى الحركات المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة أو الاستدارة إن توهم للمتصلة على الزاوية وجود. وأولى ذلك ماتم ولم ينقص، فإن من صفات الواحد أن يكون تاما، والناقص بعد الواحد. وأولى بأن يكون تاما مالميس من شأنه أن يراد عليه بلا تكرار، وهو ١٥

(١) تلك : ساقطة من م || إن : إذم .

(٢) الصغر : الصغير ط .

(٤) ومبتدأ : مبدأ ط || الحركتان : الحركات سا || أيضا : أيضا م || اشتراط : اشتراك ط .

(٥) الحركة : الحركات له سا؛ الحركات ط، م || فإن : وإن ط || من : ومن ط || سلوك : شكوك سا .

(٦) دفعة : + أيضا سا ، ط ، م || الحركتان : حركتان ط ؛ حركات م || فإن : ساقطة من ط .

(٧) اشتراطهما : اشتراكهما ط || يقصد : يفعل سا .

(٨) منه : فيه م || وتحنية : تحنية ط .

(١٠) اشتراط : اشتراط سا ، ط ؛ أشرط م || اشتراطهما : اشتراط م || فضلا : فضلا ب ، د .

(١١) وشئى : منتهى ب ، د .

(١٢) وأولى : وأول سا || فيها : فيه سا ، ط .

(١٣) الطبيعية : الطبيعة سا ، ط || القسرية : القريبة سا || وأولى : وأول سا .

(١٤) أو الاستدارة : إذ الاستدارة سا .

(١٥) بأن يكون : ما يكون سا ، ط ، م .

الحركة المستديرة إذا تمت الدورة ، فلايزاد عليها بل تكرر ، ولاكتلك المستقيمة من حيث هي مستقيمة، فإن المستقيمة إذا تمت فليس تمامها لأنها مستقيمة، بل لأجل أن المسافة لم تبق كقطر العالم .

ويستقط من تحقق هذا قول من قال : إن الخط المستقيم أولى بالتام، لأن له ابتداء ووسطا وانتهاء، ولاشئ من ذلك للدائرة . فإنه وإن كانت الدائرة تامة ، فليس يجب أن تكون الحركة عليها تامة، لأن الحركة على المستقيمة تنتهى وتم، وعلى المستديرة لا تنتهى ولا تتم . فأما أولا فليس كل ما هو تام فهو ذو ابتداء وانتهاء ووسط، بل الواحد في الجملة أتم من الكثرة التي لا يوجد هذا التثليث إلا فيها ، بل هذا نوع من التام . ولا يعتبر هذا التام إلا في ذى عدد. والدائرة وحدانية الصورة، وإنما لا تقبل الزيادة لاشئ، غير أنها خط دائرة. والمستقيم إن لم يقبل فليس لأنه مستقيم، بل لسبب آخر . وأما الحركة المستديرة فلأنها إذا تمت دورة ابتدأت من رأس فتكون كل دورة واحدة، وكلامنا في دورة واحدة .

فهذا مانقوله في الحركة الواحدة بالعدد، ولنتكلم الآن في الحركة الواحدة بالجنس والنوع . ١٠

(١) يزداد : يزداد ط || بل : بلا ط .

(٢-١) من .... المستقيمة : ساقطة من م .

(٣) تحقق : تحقيق ط .

(٤) للدائرة : الدائرة م؛ ساقطة من سا || فإنه : وإنه سا، م || وإن : إن ط، م .

(٥) ما هو : هو د .

(٧) وحدانية : وحدانيتها ط، م || الصورة : الصورة ط، م .

(٨) تمت : تمت ط .

(٩-١) وكلامنا .... الواحدة : ساقطة من م .

(١٠) فهذا : وهذا ط، م || ولنتكلم : فلتكلم سا، ط، م .

## [ الفصل الثالث ]

### ج - فصل

#### في الحركة الواحدة بالجنس والنوع

ولما كانت الحركة مشاركة لسائر الأعراض في الأحكام التي تتبع العرضية، كان تكثرها ونوحها يشاكل تكثر الأعراض الأخرى وتوحيدها، فكما أن البياض مثلا إنما يكون متكثرا بالعدد، إذا تكثر موضوعه أو زمانه، فكذلك الحركة. وكما أن البياض لا يكون متكثرا بالنوع أو متكثرا بالجنس لنفس تكثر الموضوع بالنوع أو بالجنس، بل يكون بياض الثلج وبياض القنصنس إذا لم يختلفا بمخالطة لون آخر واحدا بالنوع، بل بياض الثلج والحجارة، فكذلك نفس تكثر الموضوع بالنوع أو بالجنس يوجب تكثر الحركة بالنوع أو بالجنس. وذلك لأن تكثر الشيء بالنوع يتبع تكثر الفصول، وإضافات الأعراض إلى موضوعاتها من جملة الأحكام العرضية للأعراض. فقد علمت أن العرضية لماهيات الأعراض إنما هي من المعاني العارضة اللازمة دون المقومة، وإضافات النوات العرضية إلى موضوعاتها المختلفة أمور عارضة لها لا مقومة إياها تقويم الفصول. وأما تكثر الأشخاص فليس متعلقا بالفصول الذاتية، بل بالعوارض. وأما الأزمنة فلا تختلف من حيث هي أزمنة بالنوع البتة، بل بالشخص إن كان لا بد، لأنها أقسام متصل واحد. ومقارنة ما يختلف بالشخص دون النوع لا توجب البتة مخالفة فصلية منوعة. فسمى الحركة يختلف نوعها باختلاف الأمور التي تقوم مناهية الحركة، وهي ماهي فيه، وأيضا مامنه وماليه. فإذا اختلف نوع واحد من هذه اختلفت الحركة في النوع، فإنه إذا اختلف ما فيه، وانفق مامنه وماليه، اختلف نوع الحركة، مثل أن تكون إحدى الحركتين من مبدأ إلى منتهى على الاستقامة، والأخرى منه إليه على الاستدارة.

(٢) فصل : فصل ج ب ؛ الفصل الثالث م .

(٤) وتوحيدها : + ما ط .

(٧) إذا : أن سا || وكا (الثانية) : فكما ط .

(٨) نفس : ليس د || بالجنس (الأول) : بالجنس سا، م || يوجب : لا يوجب م || وذلك : ساقطة من م .

(٩) إل : التي ب . (١٠) فقد : وقد ط، م || العارضة : العارضية م .

(١٢) أقسام : + زائدة د || فصلية : فضيلة سا .

(١٤) نوعها : نوعيتها سا، ط؛ عينها م .

(١٥) اختلف (الأول) : اختلفت د || اختلف (الثانية) : اختلفت م

(١٦) إحدى : أحدا سا، ط || عل : وعلا سا .

وكللك إذا اتفق ما فيه واختلف مامنه وما إليه مثل الصاعد والهابط ، فيجب أنه إذا اختلف شيء من هذه في النوع في نفسه أو في شرائط وأحوال داخلية في تعلق الحركة بها ، كانت الحركة واحدة في النوع ، فإن كانت كلها مكانية أو كلها كيفية أو كمية ، كانت واحدة في الجنس الأعلى ، وإن اتفقت في جنس أسفل كما في اللونية ، كانت واحدة في الجنس الأسفل : لكنه قد يشكل الحال في أنه هل الحركة المكانية المستديرة تخالف المستقيمة في النوع أو تخالفها بعرض ، فإنه يشبه أن يظن أن الاستقامة والانحناء من الأمور التي تعرض للخط لامن الأمور التي هي فصول . ويسبق إلى الظن أن الخط الواحد يصلح أن يوضع للاستقامة والانحناء ، وإذا كان كذلك فكيف يكون نوع الخطوط المستقيمة مخالفا لنوع الخطوط المنحنية ، اللهم إلا أن يجعل تركيبها مع الاستقامة نوعا مع الانحناء نوعا آخر ، فيكون كل عرض من شأنه أن يقوم نوعا . وليس الأمر كذلك ، فإذا كان الخط المستقيم لا يخالف المستدير في النوع ، فكيف تكون الحركة على المستقيم تخالف الحركة على المستدير بالنوع لأجل اختلافها فيها . وهذا الاعتبار في المستقيمة والمستديرة التي تكون مكانية ، لا المستديرة التي تكون وضعية ، على ما علمت .

وتقول : وكذلك يشكل الحال في أمر الصاعد والهابط . ويشبه أن يظن أن الصاعد لا يخالف الهابط بالنوع في المبدأ المنتهى من حيث هما طرفان لبعد ، بل من حيث هما جهتان : إحداهما تلي علوا ، والأخرى سفلا . والحركة لا تتعلق بالمبدأ والمنتهى إلا من حيث هما طرفا مسافة ، وأما من حيث عرض أن كان أحد طرفي المسافة في جهة والآخر في جهة أخرى ، فذلك ليس مما تتعلق به الحركة ، فإن الحركة تتم حركة إذا ابتدأت في هذا البعد من مبتدئه إلى منتهاه ، ولولم يكن المبدأ بحيث يكون علوا وهو أن يلي السماء ، والمنتهى بحيث يكون سفلا وهو أن يلي الأرض . فإذا كان الأمر كذلك ، كان هذا من الأعراض اللازمة للحركة ، لامن الأمور الداخلة في ماهيتها ، فلم يكن الاختلاف به اختلافا في نوعها . وكذلك الاختلاف الذي بين الحركات في أن تكون طبيعية أو قسرية

(٣) أو كمية : أو كلها كمية ط || في الجنس : بالجنس ط .

(٤) الأسفل : ساقطة من د .

(٥) تخالفها : تخالفه سا ، ط || أن يظن : ساقطة من سا ، م .

(٧) نوع : للنوع ط .

(٩) المستقيم (الثانية) : المستقيمة ط || عل : ساقطة من م || المستدير (الثانية) : المستديرة سا ، ط || بالنوع : فالنوع سا .

(١٠) اختلافها : اختلافه سا .

(١٢) أن : ساقطة من م .

(١٣) من : ساقطة من م || إحداهما : أحداهما د ، سا ، ط || والأخرى : والأخر سا ، ط ، م .

(١٤) هما طرفا : هو طرف ب ، د ، سا ، م || حيث : + هو ط .

(١٥) جهة : ساقطة من ب ، د ، سا .

(١٦) مبدئية : مبدئه ط ، م .

(١٨) نوعها : نوعه ط ، م . || أو قسرية : وقسرية سا .

فإنه أيضا اختلاف في أمور خارجة عن ماهية الحركة وإن كان لازما. فهذه هي الشكوك التي يظن أنها تسبق إلى الدهن .

- وأما نحن فنقول: إن هذه الشكوك لا تعرض في غير النقلة، فإنه لا يعرض في مثل الحركات التي في الكيف؛ والحركات التي في الكم، وغير ذلك. فإن التسود معلوم من حاله عند كل أحد أنه يخالف للتبيض بالنوع، لأجل مخالفة ما إليه، وما عنه، وإن كان الطريق كأنه واحد ومسلك في كل بالعكس من الآخر. وكذلك التصفر إلى التحوير إلى التسود، يخالف للتخضر إلى التيلية إلى التسود في النوع، وإن كان في حال المبدأ والمنتهى واحدا إنما يشكل هذا في أمر النقلة، ويقضى أن لا تكون النقلة جنسا. بل تكون نوعا فقط، ويكون النزول يخالف للصعود بأعراض تحت نوع واحد، كما يخالف الكاتب الأمي. وإنه كما في الإنسان مأخوذ في حد الكاتب والامي، وعمول عليهما، وليس جنسا لهما، بل موضوع، كذلك النقلة محمولة على ذلك الوجه على النزول والصعود، فكان أصل الموضوع في النزول هو حركة مستقيمة من مبدأ إلى منتهى، ويتم بذلك كونه حركة. لكن عرض لهذا المبدأ أن كان فوق، فعرض للحركة أن صارت نزولا. وكذلك الحال في التشكل الأول مثلا إنه عرض أن كانت النقلة تارة في مستقيم وتارة في مستدير، فإن الحركة ليست بتحقيق حركة بما يعرض لها من طول ما تحرك فيه كالسافة المستديرة، وقصره كالساقطة، حتى تختلف بذلك ماهيتا حركتين مختلفتين باختلاف نوعا.

- فهذه هي الظنون التي يمكن أن تظن في هذا الباب، فيجب أن نحلها، ويلزمنا أولا أن نبين أن النقلة جنس وأن الأمر ليس على هذه الصورة. فنقول: إن الخط المستقيم بالحقيقة والمستدير: لا يصح أن يستحيل أحدهما إلى الآخر في الوجود وذلك لأن هوية الخط في الوجود أن يكون طرف السطح، وهوية السطح أن يكون طرف الجسم، فمالم يعرض للجسم زوال عن هيئة لم يعرض للسطح، فلم يعرض للخط البتة والجسم إذا كان بإسالم يقبل

(١) فإنه : فإنها سا، ط || كان لازما : كانت لازمة سا، ط؛ كانت الأزمنة م || فهذه : وهذه م .

(٢) وأما : أما سا، ط، م.

(٣-٤) الكيف .... الكم : الكم والكيف ط .

(٥) ما إليه : الحركة ط . || وكذلك : فكذلك ط، م.

(٦) في (الثانية) : ساقطة من سا .

(٧) إنما : وإنما ط || يخالف : مخالفا ط، م .

(١٠) فكان : وكان سا، ط، م. || هو : وهو ط || حركة (الثانية) : ساقطة من د .

(١١) التشكل : التشكك ب، سا، م؛ التشكك ط .

(١٢) في مستقيم : مستقيمة ط || في مستدير : مستديرة ط || تحقق : ساقطة من سا .

(١٣) بذلك : ساقطة من م .

(١٤) تظن : الظن د || ويلزمنا : أو يلزمنا ط .

(١٥) يستحيل : يستعمل م .

(١٦) هوية : هوية م .

(١٧) هيئة : هيئة سا، م || السطح : السطح م ط .

الثنوية، وإذا كان رطباً قبل الثنية، بأن يكون اتصال الحديدية يتفرق، أو يكون اتصال الحديدية يمتد. والتعريف بالعكس، فإن تفرق اتصال الحديدية فقد انقسم الخطوط، وإن امتد فقد بطل أيضاً ذلك الخط بعينه وحدث خط آخر، فإن الخط الواحد لا يصير أطول مما هو بالمد. فإذا كان هذان الخطان، يستحيل انتقال طبيعة أحدهما إلى الآخر، ولا في الوهم أيضاً، فإن الوهم إن فعل ذلك مفرداً للخط عن السطح، جعل الخط ذا جهتين وجانبين لاني امتداده فلم يأخذه طرف سطح، فإن ذا الجهتين سطح، لا طرف الذي هو خط فيه، فيكون الوهم قد أخذ غير الخط، بل أخذ جسمًا دقيقاً فتخيله خطأ. فالذي ظن أن الخط هو واحد بعينه موضوع الأمرين. فقد ظن باطلاً.

وأشخاص النوع الواحد من الأعراض، تختلف بموضوعاتها أو بأعراض تقارنهما. وهذا على قسمين، وذلك لأنه إما أن لا تكون تلك الأعراض تلحقها لحوراً أولياً مثل كتابة تجتمع مع موسيقى، وإما أن تلحقها لحوراً أولياً كالرياض يجتمع مع السطح، ومفارقة الخط المستقيم للمستدير ليس لأجل كثرة الموضوع فقط، فإن هذه المفارقة موجودة بين مستقيمين وبين مستديرين، وليس لعرضين آخرين كيف اتفق. فإن الاستقامة والاستدارة تنال طبيعة الخط نيلاً أولياً، فلذلك إنما يمكن أن يكونا إما فصولاً وإما أعراضاً أولية. فإن كانت فصولاً فقد نوعت، وإن كانت أعراضاً أولية فالأعراض الأولية إن كانت لازمة لطبيعة العروض له استوى فيه أشخاص النوع، وإن كانت تعرض في حال من غير لزوم، فتعرض لانفعال يلحق المادة لا يبعد توهم زواله عن العروض له أولاً وجوده له، فلا يبعد توهم زوال العارض التابع له، فيجوز أن يكون المعرض له يوجد ولا يخالف الآخر بهذا العارض الأول التابع للانفعال وليس كذلك الحال في الخط المستقيم والمستدير، فإنه إن لم تكن المادة في كل واحد منهما على هذه الصفة التي بها صار خطأ مستقيماً أو مستديراً، لم يكن نفس ذلك الخط موجوداً، لأنه قد أثبت فيما تقدم أنه مع البيوسة بعدم الاستقامة ويحدث الانحناء، بل يعلم الخط الذي كان مستقيماً ويوجد خط آخر منحني، ولو كان تغيرهما يعرض لكان الخط لا يعلم، فليس إذن الخلاف بينهما بعروض غير أولى أو بعروض

- 
- (١) بأن : فإن ط .  
(٢) وحدث : وحدث م .  
(٣) إلى : + طبيعة ط .  
(٤) يأخذه : يأخذ ط، م || فإن : لأن ط || لا طرف : لا طرفه سا، ط .  
(٥) موضوعاتها : موضوعاتها م .  
(٦) لا تكون : تكون م || وإما أن : وأن ط .  
(٧) أن يكونا : ساقطة من سا || وإما أعراضاً : وأعراضاً ط .  
(٨) له : ساقطة من سا || فيه : فيها سا، م .  
(٩) المادة : المال م .  
(١٠) له (الثالثة) : ساقطة من سا .  
(١١) بهذا : لهذا سا، هذا م . (١٦) خطأ : خطه ب، د، سا، م .  
(١٢-١٧) لأنه .... مستقيماً : ساقطة من ب، سا، م || قد ... أنه : ساقطة من د . . .  
(١٧-١٨) ويوجد .... لا يعلم : ساقطة من ط .  
(١٩) ولو : فلور . || بعروض (الأولى والثانية) : لعروض ط .

أولى غير لازم . فإذن الاستقامة والاستدارة متعاندان تعاند الفصول أو لواحق الفصول اللازمة، التي يدل تعاندها على اختلاف الأشياء في النوع، ولأن الحركة في نوع السواد غير الحركة في نوع البياض، لاختلاف مافيه الحركة، فكنلك المستقيمة والمستديرة .

- ويسقط من تصور هذا القانون قول من ظن أن في طبائع الأمور السماوية تضادا، لأن فيها تقبيلها وتقعيرها، فإنه إن كان الموضوع الأول للتقريب والتقعير هو الجسم نفسه واجتماعا في كرة واحدة فليسا بمتضادين، وإن كان موضوعهما سطحين متفرقين: يمتنع أن يقبل المقعر منهما التقبيل والمقرب التقعير على ما أوضحناه . فليسا بمتضادين إذ ليس موضوعاهما ذلك يقبلان تعاقبهما ولا موضوع آخر البتة، على ما بيناه . وأما التشكك المورد من حال الصاعد والمابط فسنحققه بعد، وأما السرعة والبطء فلا تختلف بهما الحركات البتة اختلافا بالنوع، وكيف وهما يعرضان لكل صنف من الحركات، وهما مما يقبل الأشد والأضعف، وانفصل لا يقبلهما، بل تكون الحركة الواحدة بالاتصال تتدرج من سرعة إلى بطء، فهما من الأمور التي تكون للحركة بالإضافة إلى حركة لا من الأمور التي يكون لها في ذاتها . وقد ظن أن السرعة إذا قبلت على المستقيمة والمستديرة كانت باشتراك الاسم، وليس كذلك، وإن كان النظر ربما أوجب أنه لا تصح المقايسة بينهما ولا المناسبة فيهما، كما لا تصح بين الخط والسطح مع قول المقدار عليهما بالتواطؤ. أما أنه ليس يقال باشتراك الاسم فلأن حد السرعة والبطء فيهما واحد، وهو أن السريع في كل واحد منهما هو الذي يقطع مقدارا أطول في الزمان الواحد. وكذا أن المستقيم مقدار، فكنلك المستدير، وكذا أن الأطول في المستقيم مافيه الميل بالقوة والزيادة، فكنلك الأطول في المستدير والزمان غير مختلف. فليس إذن هذا باشتراك الاسم، بل الحد يتناولها معا . وإذ قد تكلمنا في وحدة الحركات، فحري بنا أن نحل الشكوك المقولة فيها .

(١) يدل : يدل د .

(٢) تعاندها : معاندها || اختلاف : خلاف سا . (٤) طبائع الأمور : طباع أمور ط .

(٥) إن : إذا ؛ فإن ط || والتقعير : والتضر د .

(٦) المقعر : المتضر ط || منها : ساطعة من سا || التقبيل : التقيب سا، ط || التضر : التضر د، سا، ط، م .

(٧) موضوعاهما : موضوعهما ط || ما بيناه : ما بيناه ب، د، سا || التشكك : التشكك ط .

(٨) الصاعد والمابط : الصاعدة والمابطة ط || سنحققه : + من سا، ط، م || والبطء : والنطق سا || وكيف : فكيف م .

(١٠) فيها : فيها د .

(١١) بالاشتراك : بالاشتراك د .

(١٤) وهو : وهي ب، د، سا، ط. || أطول : الأطول م .

(١٥) فنلك (الأول) : وكذلك ط .

(١٦) سا : ساطعة من م .

(١٧) المقولة فيها : ساطعة من سا .

## [ الفصل الرابع ]

### د - فصل

#### في حل الشكوك الموردة على كون الحركة واحدة

أما قول أولئك: إن لآحركة إلا وهي منقسمة إلى ماض ومستقبل، فهو قول غير صحيح. فإنك تعلم أن  
٥ الحركة على النحو الذي تحققها نحن ليست مما ينقسم إلى ماض ومستقبل، بل هي دائماً بين ماض ومستقبل. وأما  
الحركة التي بمعنى النقط فإنها لا تحصل حركة وقطعا إلا في زمان ماض، ومع ذلك إن كانت الحركة تنقسم إلى  
ماض ومستقبل، فإنها تنقسم بالقوة فإنه إذا فرض في الزمان الذي يطابقها آن، عرض لها أن تنقسم، لأن يكون  
حاصلا بالفعل. وبالجملة فإنها إذا انقسمت، فإنها تنقسم بالعرض، ولأجل انقسام الزمان أو انقسام المسافة. وإنما  
الشرط في وحدة الحركة. هو أن لا يكون زمانها ومسافتها منقسمين بالفعل، لأن يكونا بحيث لا يتقسمان ولا بالقوة،  
١٠ بل ولا هذا شرط في وحدة الكميات، وكثير من الأشياء. وأما قولهم: إنها كيف تكون واحدة ولا تكون تامة،  
فأول ما يجابون به عن ذلك أن الواحد بمعنى التام غير الواحد الذي بمعنى الاتصال، فلا يجب أن لا يكون الشيء  
واحدا بمعنى، إذا لم يكن واحد بمعنى آخر. وأيضا فإن الحركة التي شرحنا حدها لا تنقسم، وهي مكمولة في  
المتحرك تامة ثابتة بعينها إلى أن تنتهي. وأما الحركة بمعنى النقط إن استوفت البعد المستقيم فهي تامة وإن أتمت  
دائرة فهي تامة لا مزيد عليها، إذ كان التام ما ليس منه شيء خارجا عنه وكان وجود الحركة بمعنى النقط، هو على  
١٥ أن النقط حصل فإذا كان ليس شيء منه إلا وقد حصل، ولم يبق خارجا متظرا، فهو تام، وهو حينئذ واحد من

(٢) فصل : فصل دب ؛ الفصل الرابع م .

(٣) الموردة : المقولة سا || عل : في سا .

(٤) أما : وأما ط || لآحركة : الحركة سا || إل : ساقطة من د || قول : ساقطة من ط .

(٥) نحن : ساقطة من ط || بل هي : هو سا .

(٤-٥) فهو ..... إلى ماض ومستقبل : ساقطة من د .

(٦) تنقسم : منقسمة ط .

(٧) فلها : فلها سا || آن : أند ، سا ، ط ، م || لا أن يكون : لا أن الآن يكون سا ، م ؛ أن لا يكون ط .

(٨) فلها : فلها ب ، د ، م || أو انقسام : وانقسام ط .

(٩) فلا يجب : ولا يجب ط ، م .

(١٢) شرحنا : شرحنا سا || وهي : وعن سا .

(١٤) لا مزيد : لا مزيد ب || إذ : إذا سا ، ط ، م || هو : وهو ب .

(١٥) خارجا متظرا : خارجا ينتظر م

وجهين . وقد أجاب بعضهم عن هذا بأن قال : إن مثل الحركة في أنها قد تقدم منها أشياء ، وتكون الصورة مع عدم تلك الأشياء محموفة ، هو مثل صورة البيت التي تستحفظ واحدة بعينها ، مع نقص لبنة لبنة ، وسد الخلل الواقع عندالنقص بما يقوم مقامها ، فتكون الصورة واحدة بالعدد ، وإن استحفظت بمواد متعاقبة ، وكذلك صورة كل شخص من النبات والحيوان . وكذلك تبقى الملكات النفسانية محموفة واحدة بعينها ، مع التحلل والاستبدال وتغير المزاج وإنما تبطل الانفعالات وتتجدد ، وكذلك صورة الظل تبقى واحدة بعينها في النهار الجارى المتغير المادة .

قال : لأن مبدأ الفيض وهو البارى تعالى واحد ، والصورة وهو الفيض الصادر واحد ، بالقياس إلى صدوره عنه . فما دامت المادة في حد القبول ، ولو بالتعاقب ، كانت تلك الصورة هي بعينها مستحفظة .

وليس يعجبني أمثال هذه الأجوبة ، ولا يصح عندي أن يكون للكائنات الفاسدة صورة ثابتة لاستحيل البتة ، اللهم إلا أن يقضى بثبات أجزاء وجدت في الكائنات من أول الكون ، محموفة إلى وقت الفساد لانفراق ولا تبطل ، وتكون مقارنة لصورة واحدة أو قوة واحدة ، تلك الصورة أو القوة تستحفظ التحلل الواقع في سائر تلك الأجزاء وتسد مسده بما تورده من البديل .

ونقول : إنه ليس يكفي في ثبات الفيض واحدا كون مبدئه المفيض واحدا ، فإن المبدأ المفيض الواحد إذا أفاض على أشياء كثيرة ، كان الفيض يتكثر بتكثرها ، سواء كانت متكثرة حاصلة في زمان واحد ، أو كانت متعاقبة التكثر . فإنه يعلم يقينا أن الصورة القائمة في اللبنة الثابتة من التركيب ، والصورة الإضافية التي لها بعينها إلى اللبن الموجود ، ليست هي بعينها ما كان يقوم باللبنة الأولى المنتزعة ، ويعرض لها بعينها من الإضافة إذا كانت هذه الأحوال لا تنتقل من موادها ، بل تفسد أشخاصها بفساد أشخاص حواملها . فإذا كان كذلك لم تكن صورة اللبنة الآن هي بعينها التي كانت قبل ، بل تكون شبيهة بتلك ، تسد مسدها . فكما أنه لو لم يتدارك النوع بالانتماء

(١) وجهين : جهتين ط .

(٢) نقص : نقص ب ، سا ، م .

(٣) النقص : النقص م .

(٤) محموفة : ساقطة من سا .

(٥) والاستبدال : والاستبدال م || بعينها : بيمه سا ، ساقطة من د .

(٦) قال : وقال ط || وهو (الثانية) : وهي ط || واحد : واحدة ط .

(٨) الفاسدة : ساقطة من د || البتة : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .

(١٠) أو قوة واحدة : ساقطة من م || واحدة (الثانية) : ساقطة من د || أو القوة : وتلك القوة سا ، والقوة م || سائر : غير سا .

(١١) وقسه : يسد م .

(١٢) فإن المبدأ المفيض الواحد : ساقطة من ط .

(١٣) كان : وكان م || يتكثر : متكثرا سا ، م || يتكثرها : لتكثرها ب ، د || أو كانت : وكانت د .

(١٤) الثانية : الثانية سا ، م ، الثانية ط .

(١٥) هي : ساقطة من سا .

(١٦) بالانتماء : بالانتماء ط .

حتى يتقوس ، لكانت الصورة تبطل . ثم إن أخذ في إعادة لبنة لبنة على ذلك النظم بعينه ، تكون الصورة قد حدثت وتكون صورة أخرى بالنوع ، حتى لو لم يشاهد الانتقاص المستمر زمانا إلى أن يرد إلى العمار ، أكان مشاهد الصورة الحادثة يظن أنها هي الصورة الأولى ، وإن كانت أخرى ، وكذلك إن لم يسهل العمار إلى الانتقاص ، بل لم يزل المسترم يرم ، ظن أن الثانية هي الأولى من غير حدوث أمر

فهذا القول منهم غير صحيح البتة ، اللهم إلا أن يكون في جملة الأعراض عرض من شأنه أن ينتقل من موضوع إلى موضوع ، أو ينتقل إلي موضوع بعد موضوع ، كما عسى أن يظن من أمر الضوء والظلمة . فإن المضي والمظلم إذا انتقلا ، انتقلا في ظاهر الأمر معه ، وإذا انتقل للقابل وسكن المضي أو المظلم ، انتقلا في القابل . لكن يشبه أن لا يكون الضوء والظلمة أو الظل في الماء السائل ، واحدا بعينه بالشخص ، إذ كان الضوء الواقع هو صفة أو حال للقابل غير فاعل ، فإذا استحال للقابل لم تبق صفة فإن استحال القابل مطلقا لم تبق الصفة والحال مطلقا ، وإذا استحال هذا القابل لم تبق هذه الصفة وهذه الحال ، وإذا لم تبق هذه الصفة وهذه الحال لم يكن الباقى ثابتا بالشخص ، بل يكون كل آن شخصا آخر من جملة نوع مستحفظ على الاتصال . وهذا كما يعرض للسيال مع الساكن من أمر الموازاة والمحاذة ، فإنه ليس إذا كان لا يزال يوجد في السائل جزء مواز بعد جزء أو محاذ ، يلزم من ذلك أن الموازاة التي في السائل تكون محفوظة بالشخص . كذلك ما يتبع الموازاة والمحاذة من إضاءة وإظلام ، إلا أن الحس إذا شاهد في كل وقت ضوءا كالذي كان حسب ذلك شيئا واحدا بعينه وهذا ، كالحال في بيت مظلم متحرك الهواء . فإننا نعلم أن الهواء الذي فيه إذا تحرك ، تحرك فيه ظلمته فتكون الظلمة متحركة ومتقلبة بالعرض . لكن إذا كان إنما يعقبها مثلها ، لم يحس به . وكذلك لو كان بدل الظلمة حمرة ، وكان لا يحس بالحركة من جهة المس أو غيره ، فإن البصر لا يدل حينئذ على حركة البتة ، ويحسب أن كل ما يلقاه من الحمرة كل وقت هي الأولى ويكون غيرها لأنها في جزء غير ، بل لو اتفق أن كان نهر غير مختلف الشطوط بارتفاع

(١) يتقوس : تقويس يخ ، سا || إعادة : إلهه د .

(٢) الانتقاص : الانتقاص ، م .

(٣) الحادثة : ساقطة من ط || يسهل : يسهل سا ، مهمل ط ، م || الانتقاص : الانتقاص ، م .

(٥) اللهم إلا : لسا .

(٧) انتقلا انتقلا : انتقل انتقلا د ، سا ؛ انتقلام || أو المظلم : والمظلم ، ط .

(٨) أو الظل : والظل ط ؛ أو للظل م .

(٩) أرحال : أو هو حال د || للقابل : للقابل م || غير : عن سا ، هـ .

(١٣) يلزم : ويلزم ط .

(١٤) وإظلام : أو إظلام ط ، م || حسب : + أن م || واهنا : واهنا ط .

(١٥) تحرك : ساقطة من د ، م || فيه : وفيه سا ؛ فيه م .

(١٦) لو كان : إذا سا .

(١٧) حركة : الحركة ط .

(١٨) غير : غيره ط || نهر : نهره ط || مختلف : مختلط م .

والمحدار، وأسفله مستو متشابه مسطح أو مقبب، وفيه ماء يسيل، من غير أن تكون هناك علة تموج من ربح أو اختلاف أجزاء قرار، أو غير ذلك، فإنك تحسب ذلك المله ماء واحدا بعينه راكدا ساكنا، إذ لا يمكنك أن تحس بفصول بين جزء عدك وجزء وصل إلى سمكك . وكذلك إذا لم يحس بفصول الاستحالة في الظلمة أو الضوء لاتصال الأمر، حسب أن الظلمة والضوء هو ذلك بعينه . وأما التشكك الذي يقال في هذا، وهو أنه إن لم يكن واحدا فهو إذن كثير، ولا يجوز أن يكون كثيرا غير متناه يكون كثيرا متناهما، فلا يخلو إما أن يكون كل واحد من ذلك الكثير لا يبقى إلا أنا وقد كان يرى موجودا على الانصال، فتكون الآنات المتناهية يتألف منها زمان متصل واحد، وهذا محال . أو يكون كل واحد منها يبقى زمانا مع سيلان الموضوع، هذا ما ينكرونه، فيجب أن نعرف حله من الأصول التي تحققها .

- وبعد هذا فقد تشكك في أمر الحركة السماوية بتشكك ينسب الشكوك التي ذكرناها، وإن كان متغير عنها بسيرا، فقل إنها لا تخلو إما أن تكون واحدة أو تكون كثيرة، فإن كانت واحدة فكيف تكون واحدة ١٠ وليست بتامة، فلإنما نجد منها شيئا خارجا مما لم يحصل بعد وكل واحد تام، وإن كانت كثيرة فكيف نقول عددها وما آحادها . فنقول: أما الحركة بالمعنى الذي نقوله فهي واحدة باقية فيه أبدا ما تحرك، وأما الذي بمعنى القطع فيشبه أن تكون كل دورة حركة واحدة، إلا أن الدورات لا تتحدد إلا بالوضع .
- وإذ قد فرغنا من الكلام في وحدة الحركة، فبالحرى أن نتكلم في التقايس الذي يكون بين الحركات في سرعتها وبطؤها، وهو المعنى الذي يسمى مضام الحركات .

١٥

(٢) إذ لا يمكنك : ولا يمكنك ط .

(٣) بين : منط || جزء : + جزء ط || وجزء : + جزء ط . || أو الضوء : والضوء سا ، ط ، م .

(٥) يكون (الأولى) : فيكون سا ، ط ، م || فلا يخلو : ولا يخلو ط ، م .

(٧) أو يكون : أن يكون سا || ما ينكرونه : ما ينكرونه ط ، م .

(٨) تحققها : تحققها د ، سا ، م ؛ حققها ط . تشكك : شكك ط .

(٩) تشكك : شكك ط || بتشكك : بتشكك ط || متغيرا : متغيرا ط .

(١٠) فقليل : فقل سا || أو تكون كثيرة : أو كثيرة سا ، ط ، م .

(١٢) وما آحادها : وإما آحادها م || الذي : التي م .

(١٣) واحدة : ساقطة من م || الدورات : الدوران د .

(١٥) مضام : مضامة سا ، ط ، م .

في مضاة الحركات ولا مضاها

من عادة الناس أن يقولوا مرة في كل حركة تم في زمان أقصر، إنها أسرع. فيقولون: إن هذه الاستحالة كانت أسرع من هذه القلة، فيكون معنى الأسرع في هذا الموضع هو الذي ينتقل إلى الغاية في زمان أقصر، وأن يمتنعوا مرة أخرى عن أن يقولوا: إن حركة السلحفاة من مبدأ شبر إلى منتهاه في ربع ساعة، هي أسرع من حركة الفرس فرسخاً في ساعة؛ بل يعدون حركة السلحفاة بطيئة، وإن كانت تبلغ المقصد أو تنتهي إلى السكون في زمان أقصر؛ ويعدون حركة الفرس سريعة، وإن كانت طويلة الزمان إلى المنتهى. فيجب أن يكون لهذه السرعة وهذا البطء معنى آخر غير الأول، وهو أن السريع هو الذي يقطع من المسافة أو مما يجرى مجرى المسافة ما هو أطول في زمان مثل، أو الذي يقطع المثل في زمان أقصر. فيجب إذا أردنا أن نقيس بين حركتين في السرعة والبطء، أن يكون مافيه الحركة مراعى، فإن أمكن بين الشيتين اللذين فيهما الحركة مقياسة بالزيادة والنقصان والاشتداد والضعف، أمكنت المقياسة بين الحركتين في السرعة والبطء، والمقياسة بين الشيتين في الزيادة والنقصان. والمساواة في الكمية هي على وجهين: أحدها بالفعل، والآخر بالقوة، أما الذي بالفعل فإن يكون انطباق أحدهما ممكناً بالآخر، حتى ينطبق كله على كله، وينطبق الطرفان إن كان لهما طرفان على الطرفين بالفعل، أو يفصل أحدهما على مطابق الآخر، فيكون في الأول مساواة، وفي الثاني تفاوت بزيادة ونقصان. والوجه الثاني الذي بالقوة وهو أن لا يكون المقداران بحيث يمكن أن يكون بينهما مطابقة وفصل، مثل مستقيم ومستدير ومثل مثلث ومربع. فظاهر أنه لا ينطبق المثلث على المربع هذا الانطباق، ولا المستقيم على المستدير، لكن قد يظن

(٢) فصل : فصله ب ، الفصل الخامس م .

(٤) من : عن د .

(٦) يقولوا إن : ساقطة من سا || شبر : سبر سا ، م .

(٧) وإن : فإن سا ، م .

(٩) لهذه : بهذه د || مما يجرى : مما يجرى ط .

(١٠) ما هو : مما هو ط || مثل : مثلاً ط || أو الذي : والذي ط || أردنا : أوردنا ط .

(١٣) في الكمية : الكمية سا؛ الكمية ط، م || هي : هو سا ، ط ، م || فإن : فيان ط .

(١٤) انطباق : إطباق ط، م || وينطبق : فينطبق سا .

(١٥) والوجه : ولى الوجه ط .

(١٦) المقداران : المقار د، سا م .

أن هذا الانطباق فيما بالقوة . أما المثلث فهو بحيث يمكن أن يقطع قطوعا يرد إلى نظام يكون منه مربع ، فحينئذ يمكن أن يركب ذلك المثلث على ذلك المربع ، فينطبق عليه فيساويه بالفعل ، أو يفضل عليه فيزيد عليه بالفعل ، وقبل ذلك لم يكن مساويا ولا زائدا بالحقيقة بالفعل الصريح . فمن هذا القبيل يقال : إن المثلث مساو للمربع ، وكذلك المستدير ، لو أمكن أن يعمل به ماغيره إلى الاستقامة لكان يكون بحيث يزيد على المستقيم ، أو ينقص عنه ، أو يساويه بالانطباق عليه . فإدام مستديرا فليس يمكن أن يعمل به هذا الانطباق ، بالفعل اللهم إلا بالقوة إن أمكن ذلك . والشئ إذا لم يكن منطبقا على غيره ، ونهاياته على نهاياته ، لم يكن مساويا له بالفعل ، وإذا لم يكن فيه مايساويه على الوجه الذى قبل ، وزيادة على مايساويه ، لم يكن زائدا عليه بالفعل ، ولا الآخر ناقصا عنه بالفعل .

- وما سلف بيانه لك يحكم أن المستقيم ليس في قوته أن يتغير إلى أن ينطبق على المستدير وهو موجود بعينه ، فليس حكمه في هذا إذا رجعت إلى التحقيق حكم المثلث والمربع . فإن قال قائل : إنا نعلم يقينا أن القوس ١٠ أعظم من الوتر ، والوتر أصغر منه ، فإذا وجد تفاوت في الصغروالكبر ، قبل الجرى أن يكون هناك مساواة . وقد أجاب عن هذا بعض المحصلين فقال : قد يكون بين شيئين تناسب الزيادة والنقصان ، مع استحالة أن يقع بينهما مناسبة المساواة ، فإننا نعلم يقينا أن زاوية مستقيمة الخططين حادة ، هي أعظم من زاوية حادة عن قوس ومستقيم ، وأصغر من أخرى ، ويستحيل أن تكون من قبيل مستقيمة الخططين زاوية مستقيمة لشيء من قبيل الأخرى . وإنما قلنا إن الحادة المستقيمة الخططين أعظم من زاوية منهما ، لأن الزاوية القوسية توجد بالفعل في تلك وزيادة أخرى . ١٥ وإنما كانت الأخرى أعظم من مستقيمة الخططين ، لأن مستقيمة الخططين توجد بالفعل فيها وزيادة . فهذا جواب ، ومع ذلك فكيف نسلم أن القوس أعظم بالفعل من الوتر ، وليس يمكن أن يوجد في القوس ما ينطبق عليه المستقيم

- (١) أما : وأما د || يقطع : ينقطع م || يرد : يؤدى ط .  
(٢) يركب : يتركب ط || فيساويه : أو يساويه ب ، د || فيزيد : ويزيد د ؛ فزيد ط || عليه : ساقطة من م .  
(٣) يمكن : + ذلك ط || بالفعل : وبالفعل ط .  
(٤) لكان : + أن ط .  
(٦) إلا : + أن ط .  
(٧) وزيادة : وزيادته د ؛ ساقطة من سا .  
(١٠) فليس : وليس ط || فإن : وإن سا || إنا : فإننا ب ، د .  
(١١) مع : ساقطة من ب ، د .  
(١٢) المحصلين : المحصلين م || فقال : وقال سا || قد : فقد ط .  
(١٣) أن : ساقطة من م || ومستقيم : مستقيم د ، م .  
(١٤-١٥) حادة .... الخططين : ساقطة من سا .  
(١٥) الزاوية : ساقطة من د ، م || في تلك : ساقطة من ب .  
(١٦) لأن مستقيمة الخططين : ساقطة من م || بالفعل : ساقطة من ب ، د .  
(١٧) يوجد : يكون د .

انطباقاً مع انطباق النهايتين ، وكيف يكون بينهما مقياسه البتة بالفعل ، عسى أن يكون ذلك بالقوة ، أو عسى أن يكون ذلك التوهم بحيث أن المستدير لو أمكن استقامته لكان حيثئذ يوجد فيه مثل وزيادة ، فيكون إذن اعتبار التفاوت والمساواة مرة بالفعل ومرة بالقوة المستندة إلى الوجود كالحال بين المثلث والمربع ، ومرة باعتبار بعيد وهو أن يكون الشيء بحيث لو كان يقبل التغير لصار إلى صفة الزيادة لا غير أو النقصان لا غير . وهذا اعتبار بعيد ، فالحركات المقياسية المكانية هي التي يكون ما يتحرك فيه متقياساً ، فإن كان المثل يقطع في زمان مثل ، فالسرعة متساوية ، وإن كان الأطول يقطع في زمان مثل أو المثل يقطع في زمان أطول ، فالحركات غير متساوية ، بل متفاوتة بالزيادة والنقصان ، فإن لم يكن ما يتحرك فيه متقياساً بالفعل ولا بالقوة ، فالحركات غير متقياسية بالفعل ولا بالقوة ، وتكون المستقيمة والمستديرة لاتقياس بينهما بالتحقيق إلا المقياسية المذكورة البعيدة جداً . وأما المقياسية المعتبرة في الحركات الكيفية فمنها وجه قريب ، ومنها وجه بعيد ، فالوجه القريب هو أن يكون ما يتحرك فيه قابلاً لقياس المشابهة الحقيقية ، مثل سواد وسواد وحرارة وحرارة . فإذا كان متحرك ما قد ابتداء من كيفية شبيهة لكيفية أخرى ابتداء منها متحرك آخر ، ثم انتهى إلى شبيه ما انتهى إليه الآخر في زمان واحد ، وكان كل موقف متوهم بتوافيق فيه متشابهين لو وقفنا عليه فهو مساو له في السرعة ، وإن كان لم ينته إليه بعد . ولو وقفا جميعاً في وسط الزمان ، كانت كيفيته أضعف ، وبقي زمان فهو أبطأ منه ، فيكون الآخر أسرع منه . فيجب أن يكون المتحرك فيه واحداً ، والنتهى والمبدأ واحداً ، أى في النوع . وأما الوجه البعيد ، فأن يكون الاعتبار بالبعد ، حتى إن كان أحد المنتهى إليهما أو المبتدأ منهما طرفاً في التضاد ، والآخر ذلك الطرف الآخر لنظيره . أو إن كان دون الطرفين وأقرب إلى الوسط ، كان الآخر من ذلك الجانب كذلك ، وعلى مثل ذلك القرب من الوسط . فيكون الاعتبار مثلاً ، أن هذا وهو بيض ، أسرع من هذا وهو يسود أو مساو له ، حتى تكون نسبة مامنه ابتداء ، وما إليه

(٢) وزيادة : أو زيادة م .

(٣) المستندة : المستديرة م || إلى : ق . د .

(٤) أو النقصان : والنقصان د .

(٥-٦) زمان مثل : الزمان المثل ط .

(٧) يكن ما : ساقطة من م || متقياساً : متقياسية ط .

(٨) وتكون : فتكون سا || لاتقياس : لاتقار ط .

(٩) المعتبرة : ساقطة من سا || فسها : فسها م .

(١٠) قد : ساقطة من سا .

(١١) لكيفية : بكيفية ط || ابتداء : ساقطة من ط .

(١٢) فهو : ساقطة من ط || وإن : فإن سا ، ط .

(١٣) زمان : زمانا م || فيكون : ويكون سا .

(١٤) واحداً (الثانية) : واحداً ط || أى في النوع : ساقطة من سا .

(١٥) أو المبدأ : والمبدأ سا ، م . || كان (الثالثة) : فكلف سا .

(١٦) سار : سلواها سا ، ط .

انتهاء ، وما كان فيه إلى البياض كنسبة نظر أهما من ذلك الجانب إلى السواد . وهذا وجه غير متحقق بحسب الأصول .

- وقد يعرض أن يكون شيان متقايسين على الإطلاق ، ولا يكونان متقايسين بالنسبة إلى شيء ، فإن الكبير والصغير في الماء من حيث هو ماء ، غير الكبير والصغير في الهواء من حيث هو هواء ، لأن غاية الكبير في الماء ليس مثل غاية الكبير في الهواء ، وكذلك في الصغر . وإذا تخلخل الماء إلى كبر الهواء كان للحركة حد دون حد تخلخل الهواء إلى كبر النار . فإذا أخذت هذه الحركات في الكبير مطلقاً وفي الصغر مطلقاً كان ذلك متقايسا . وأما مقايسة الكبير الناري إلى الكبير الهوائي فليس بجائز ، فالتخلخل الهوائي وهو الحركة إلى الكبير لا يقاس بالتخلخل المائي ، ولا تكافئه بتكافئه . فإن كبر هذا ليس من نوع كبر ذلك ، ولا صغره من نوع صغره ، بل المقايسة تجري بين تخلخل هوائي أو تخلخل مائي ، وكذلك حال الطيران والمشى . أما من حيث الحركة في مسافة مستقيمة ، فقد يصح التقايس ؛ وأما من حيث هذا طيران النسر وهذا طيران العصفور فضلا عن المشى ، فلا يتقايس طيران نسري وطيران عصفوري ، بل الطيران النسري يقايس بالطيران النسري ، والعصفوري بالعصفوري وكذلك النحلي العسلي بالنحلي العسلي والنحلي العنبي بالنحلي العنبي . فيجب أن يراعى في هذا الباب معنى ما فيه الحركة ويراعى أخذه مطلقاً أو بشرط . ثم ينظر إلى الزمان ، فإن لم يختلف ذلك في النوع صح التقايس فيهما ، فربما كانت المقايسة لا لطبيعة النوع ، بل لطبيعة النوع مع عرض . فأما المتحرك فلا تأخذه شرطا في هذا الباب ، إذ لا يغير اختلافه اختلاف الحركة ، اللهم إلا أن يكون مأخوذا شرطا في هيئة الحركة وفيما فيه الحركة ، كالعصفور للطيران العصفوري ؛ فإن مسافة حركات العصفور في طيرانه غير مسافة حركات ما ليس بعصفور .

وقد يغلط في هذا الباب اشتراك الاسم واشتباؤه ، مثل أنه يظن أن هذا السكين يحد أسرع وأبطأ مما يحد هذا الصوت ، ولكن الحدة فيهما المعنى مختلف . وكذلك يظن أن هذه العين الرمدة قد صحت أسرع مما صحت

(١) انتهاء : انتهى ساء ، ط ، م || نظرائها : نظيرتها ط || متحقق : محقق ط ، م .

(٢) متقايسين على .... ولا يكونان : ساقطة من د .

(٣) الكبير : الكبير ط || وإذا : فإذا ساء ، ط || دون : ودون د || تخلخل : ( الثانية ) : يتخلخل ط .

(٤) متقايسا على : مقايسة م || مقايسة : المقايسة ط .

(٥) أما : وأما ط .

(٦) وطيران : بطيران ط || يقايس : يقاس ط || بالعصفوري : ساقطة من م .

(٧) ما فيه : من باب ساء .

(٨) أو بشرط : وبشرط ط || فيهما : ساقطة من ساء || فرما : ساقطة من ب ، د ، م || كانت : وكانت ب ، د ، وكان ساء .

(٩) لطبيعة : بطبيعة ساء || عرض : عا ما ط || فأما : وأما ساء .

(١٠) العصفور : العصفوري ط || بعصفور : بعصفوري ط .

(١١) واشتباؤه : أو اشتباؤه ساء ، ط ؛ واشتباؤه م || هذا : هذه م || وأبطأ : وأبطأ ط ، م . ولكن : لكن ساء .

(١٢) ولكن : لكن ساء || لمشي : بمعنى د ؛ مشى ساء ، ط ، م .

هذه اليد المفلوجة، فإنه كما أن مزاج العين وفعله غير فعلى اليد فى النوع ، فكللك سلامة فعله أو فساد فعله ، غير الذى مامنهما لليد فى النوع . فلا تكون الحركة فىهما من نوع واحد، اللهم إلا أن تعتبر الصحة مطلقة. فلا تكون الحركتان واحديتين فى النوع ، بل فى الجنس ، فقد علمنا أن ذلك التقابيس الجنسى ليس بالحقيقى ، وههنا مسألة ربما سأل عنها سائل وقال : متحرك قطع مسافة ، وكاتت تلك المسافة بتبندى تستحيل مع ابتداء حركته، حتى انتهت الاستحالة إلى الحد الذى تنقف عنده وتم لديه، فوقت النقلة معها، فهول من المكس أن يقال : إن هذه الاستحالة مساوية لهذه الحركة ؟ فالجواب أن ذلك خطأ، ولا يجوز أن يقال ، وذلك لأن المسافة مساوية للمستحيل، وأما الحركة فليست بمساوية للاستحالة إلا فى الزمان فقط ، ولا النقلة قطعت شيئاً مما قطعت الاستحالة. وذلك لأن الحركة قطعت مسافة، إذ كانت تغيراً من مبدئها إلى منتهائها، والاستحالة قطعت ما بين كيفيين، إذ كانت تغيراً لامن حد مسافة إلى أخرى، بل من كيفية إلى أخرى، إذا المستحيل من حيث هولم يخرج من حد مسافة إلى حد آخر، بل يخرج من كيف إلى كيف، إلا أنه لم يزل يتجدد فيه كيف بعد كيف ، لاعلى استقر ارتجدد الشئ فى محله . ١٠

## [ الفصل السادس ]

### و - فصل

#### فى تضاد الحركات وتقابلها

وإذ قلنا فى تساوى الحركات وتفاوتها فأولى ما نتكلم فيه هو حال تضاد الحركات. فنقول : أما أولاً فإن الحركات المختلفة الأجناس مثل النقلة والاستحالة والنمو فقد تجتمع معاً، فإن امتنع بعضها عن الاجتماع مع ١٥

(١) المفلوجة : المفلوجة م || أو فساد : وفساد م.

(٢) منبها : ما فيها سا ، ط ، م.

(٣) واحديتين : واحدة م || فقد : وقد سا ، ط ، م || بالحقيقى : بحقيق ط .

(٤) سأل : يسأل د || تستحيل : فيستحيل ط .

(٥) لديه : لذاته د .

(٦) وذلك : ذلك ط .

(٧) بمساوية : مساوية سا || إلا فى ..... الاستحالة : ساقطة من سا || قطعت : تنقطه سا ، ط .

(٩) بل : ساقطة من م .

(١٢) فصل : فصل وب ؛ الفصل السادس د .

(١٣) وإذا : وإذا ط || فى : ساقطة من ط || حال : ساقطة من د .

- بعض في وقت ما، فليس ذلك لأن طباعها من حيث هي ثقلة واستحالة ونحو توجب ذلك، بل لأمر زائد وسبب من خارج . وأما الحركات الداخلة تحت جنس واحد، مثل التسود والتبييض الواقعين في جنس الكيفية على النحو من الوقوع المذكور فإنها قد تكون متضادة، فإن التسود موافق للتبييض في الجنس، وبشاركه في الموضوع ولكنه مقابل له يستحيل اجتماعه معه وهو معنى وجودى ؛ كما أن التبييض معنى وجودى، وليس مقولاً بالقياس إلى الآخر، وبينهما من الخلاف أكثر مما بين أحدهما وبين التصغير وغيره، وهو غاية الخلاف . وهذه هي الأمور
- ٥ التي بها يصير الشيء ضد الشيء، فالتبييض ضد التسود، كما أن البياض ضد السواد. وكذلك في مقولة الكم أيضا، فإن النمو ضد الذبول، فإنه وإن كان لقاثل أن يقول: إن الصغر ليس بمضاد للكبر، بل هو مضاف له . وكان يجوز أن يطل هذا بأن الصغير والكبير اللذين بحسب النوع يقالان على الإطلاق ليس بالقياس، فإن في النمو والذبول اعتبار آخر يفتى عن أن يقال ذلك، لأن الحركة إلى الزيادة ليست إنما هي حركة إلى الزيادة، بالقياس إلى الحركة إلى النقصان، كما أن الزيادة إنما هي زيادة بالقياس إلى النقصان، وعلى أن الزيادة والنقصان اللذين يتوجهان إليه محدودان في الطبع ليسا بالقياس، ومنجد الحال في النمو والذبول، كما في التبييض والتسود، وكذلك الحال في التخلخل والتكاثف . وأما الحركات التي في الوضع فيشبه أن لا يكون فيها تضاد على نحو مالاتضاد في الحركات المستديرة، ومستعلم هذا عن قريب . وأما الحركة المكانية، فإن الجنس المستدير منها غير مضاد للجنس المستقيم بوجه من الوجوه، وذلك لأن فصول الحركات المتضادة، مع الاتفاق في الجنس، يجب أن تكون متقابلة متعادلة لا محالة، وتكون منسوبة لا محالة إلى أمر من الأمور التي تتعلق بها الحركة . والحركات ليس كونها
- ١٥ متضادة هي أن متحركها متضادان، فإن الأضداد قد يعرض لها أن تتحرك حركة متفقة في النوع، فإن النار إذا عرض له حركة بالقسر إلى أسفل، وشاكل الحجر في ذلك، كان نوعا الحركةين لا يختلفان في ذاتهما، إنما يختلفان بالقسر والطبع . والقسر والطبع لا يجعل الشيء مختلفا فإن الحرارة التي تحدث في جسم بالقسر، والتي تنور بالطبع متفقة الفعل، والسواد الذي يحدث بالقسر، والذي يحدث بالطبع، سواد يؤثر تأثيرا واحدا، إنما يختلف بأن هذا

(١) لأمر زائد : الأمر زائد د، م .

(٢) موافق : يوافق ط || التبييض : المتبييض ط .

(٤) منه : ساقطة من ط .

(٥) التسود : السواد ط .

(٦) الصغر : الصغير ساء، ط، م || الكبر : الكبير ساء، ط، م .

(٧) اللذين : الذي ساء؛ اللذين هاء ط؛ واللذين م || ليس : لا ط || في : ساقطة من ط .

(٨) إلى ( الثانية ) : لها ط .

(٨-٩) حركة ..... إنما هي : ساقطة من ساء .

(١٠) إليه : إليها م .

(١٢) قريب : قرب ط .

(١٥) هي : هوم || متحركها : متحركها د || متضادان : متضادة ساء، ط، م . || النار : الحار ساء، ط، م .

(١٦) عرض : عرضت م || ذاتهما : ذاتها ط، م .

(١٧) مختلفا : مختلفان د || جسم : الجسم ط || تنور : تنور ب، د .

(١٨) بالقسر الذي يحدث : ساقطة من م .

عرضى وهذا طبيعى ، وكذلك الأشكال الطبيعية والفسرية وغير ذلك . ولو كان تضاد الحركات أيضا إنما هو للتسر وللطبع ، لما كانت حركتان قسريتان متضادتين ، ولا طبيعيتان متضادتين . فبين أنه ليس تصوير الحركة مضادة للحركة ، لنفس أن الحاملين للحركة متضادان، وبمثل ذلك يعلم أيضا أن الحركة ليست تصوير مضادة للحركة لأجل أن المحركين متضادان . ولا أيضا لأجل الزمان ، لأن الزمان لا تضاد طبعاه ، ولو كانت تضادا لكان يكون التضاد في أمر يعرض للحركة ، لا لطبيعة الحركة ، فإن الزمان عارض للحركة ، ولا أيضا تكون الحركات متضادة ، لأجل أن الذى فيه الحركة مضاد للذى فيه حركة أخرى ، فإن الذى فيه الحركة يكون متفقا والحركات تضاد . فإن الطريق من البياض إلى السواد ومن الزيادة إلى النقصان ، هو بعينه الطريق من السواد إلى البياض ومن النقصان إلى الزيادة ، وبالجملة بين المتوسطات بأعيانها . كما أن المسافة في النزول هي المسافة في الصعود ، وبالجملة فإن هذه المتوسطات لا أضداد لها ، لأنها متوسطات . فكيف يكون هي التي لتضادها تصير الحركات متضادة .

١٠ ولم يبق الآن إلا الأمور التي إليها وعنها ، فإنها إذا كانت متضادة كالسواد والبياض كانت الحركات متضادة ، ولا كيف اتفق ، فإن الحركة من السواد ليس بضد للحركة إلى السواد ، لأجل أنه حركة من السواد فقط ، بل لأجل ما يلزمه من أن تكون مع ذلك حركة إلى البياض ، كما يلزم كونها حركة إلى السواد من كونها حركة البياض ، فإن الانتقال من السواد لا يكون إلا إلى البياض ، والانتقال إلى السواد لا يكون إلا من البياض . فأما من الإشفاف وإلى الإشفاف ، فذلك ليس بحركة ، بل أمر يقع دفعة ، ولو كانت الحركة من السواد قد تتوجه لآلى البياض ، لم تكن هاتان الحركتان متضادتين ، كما أنه يجوز أن يتحرك الشيء من اليمين لآلى اليسار ، بل إلى فوق ، فالحركات المتضادة هي التي تتقابل أطرافها . وهذا يتصور على وجهين يرجعان إلى وجوه ثلاثة : أحدهما أن تكون أطرافها تتقابل بالتضاد الحقيقي في ذواتها ، مثل السواد والبياض ، ومثل أكبر حجم في طبيعة الشيء ، وأصغر حجم في طبيعة ذلك الشيء . والثاني أن تكون أطرافها لا تتقابل في ذواتها وفي ماهياتها ، بل تتقابل من جهتين : إحداهما بالقياس إلى الحركة

(١) هو : هي ب ، د ، سا ، ط .

(٢) ولا طبيعيتان : ولا طبيعيتان د ، سا ، م || مضادة : متضادة ب ، د ، سا .

(٣) أيضا : ساقطة من سا ، م || الحركة : ساقطة من سا .

(٤) كانت : كان د ، سا ، ط ، م .

(٦) الذى : القى سا || فإن : وإن د || تضاد : متضادة د ، ط .

(٨) بين : هي سا ، ط ، م .

(١٠) ولم : ظم سا ، ط ، م .

(١١) للحركة : الحركة م || أنه : أنها م .

(١٢) ما يلزمه : يلزمه د ؛ ما يلزمها م || مع : ساقطة من سا || حركة (الثانية) : + من سا ، ط ، || إلى السواد من كونها حركة :

ساقطة من م .

(١٣) إلى (الأولى) : من سا || فأما : + الانتقال ط .

(١٥) هاتان : فهاتان ط || فوق : الفرق ط .

(١٨) ماهياتها : هيئاتها د || إحداهما : أحدها سا .

والثانية بالقياس إلى أمور خارجة عن الحركة ، مثل أن طرفي المسافة المتصلة بين السماء والأرض هما مثلا تقطعتان أو مكانان. وطباع التقطين والمكانين لا تتصادوا لتقابل تقابل السواد واليباض ، بل يتقابل الأمر خارج ، وذلك الأمر إما غير متعلق بالنسبة إلى الحركة وإما متعلق بها. أما الخارج من النسبة إلى الحركة ، فبأن يكون أحد الطرفين في غاية القرب من الفلك ، والطرف الثاني في غاية البعد منه ، فيكون طرفه منزهة إن كان علواً ، والآخر لزمه إن يكون سفلا . وأما المتعلق بالنسبة إلى الحركة ، فمثل أن يكون أحد الطرفين عرض له أن يكرن مبدأ الحركة الواحدة ، والآخر عرض له أنه منتهى لتلك الحركة. فقياس كل واحد منهما إلى الحركة مخالف ، ومقابل لقياس الآخر. فإنه وإن كان قياس كل واحد منهما إلى الحركة قياس المقابل بالإضافة ، إذ المبدأ مبدأ لذي المبدأ ، والمنتهى منتهى لذي المنتهى ، وكذلك بالعكس في الأمرين ، فليس مقابلة ما بين المبدأ والمنتهى هذه المقابلة ، فإن المبدأ لا يتقابل المنتهى بأنه مقول بالقياس إليه ، فإنه ليس يلزم أنه إذا كان للحركة مبدأ ما ، وجب أن يفهم من هذا بعينه أن لها منتهى ، عسى إن كان ولا بد فيعلم بدليل ووسط من خارج ، والأمر في المنتهى كذلك. والمضافان أيهما علم ، لزم العلم بالآخر ، فليس ابتداء المسافة متصور الماهية بالقياس إلى منتهىها ، ولا منتهىها متصور الماهية بالقياس مبتدأها ، فليس بينهما تقابل المضاف ، وبديهما لا محالة تقابل. أعنى إذا كانا في المستقيمة ، إذ يستحيل أن يكون المبدأ والمنتهى مجتمعين في شيء ، وأحدهما بالقياس إليه مبتدأ ومنتهى ، اجتماعاً في زمان واحد ، وليس أحدهما معنى علمياً للآخر ، حتى يكون المنتهى عدم المبتدأ بالتضاد ، ولا وجه من وجوه التقابل إلا التقابل بالتضاد. وأما في غير المستقيم ، فلا يهد أن يكون شيء واحد مبدأ أو منتهى للحركة التي ليست على الاستقامة ، فلا يكون في المبدأ والمنتهى هناك تضاد وتقابل ، وليس يقع الشك في أن القسم الأول يجعل الحركات متضادة ، وأما القسم الآخران فيشبه أن يقع هذا

(١) ها : وها ب ، د .

(٢) وطباع : وطباع ط ، م || السواد واليباض : اليباض د .

(٤) البعد : الأحد سا || والآخر : وآخر سا .

(٦) أنه : فإنه د || لقياس : كالقياس ط ، + كل واحد منهما إلى ط .

(٧) فإنه : ولنه سا || المقابل : + له ط ، م || بالإضافة إذ : ساقطة من م || مبدأ : ساقطة من م || لذي المبدأ : ساقطة من م .

(٨) مقابلة : مقابل د .

(٩) مقول : يقول م || لها : له : له سا ، ط ، م .

(١٠) فيعلم : فستعلم ط .

(١١) مبتدأها : ميدها ط ، م .

(١٢) المستقيمة : المستقيم سا .

(١٣) مبدأ : مبدأ ط ، م .

(١٤) حتى : ساقطة من سا || المنتهى عدم المبدأ : المبتدأ عدم المنتهى سا || بالتضاد ( الأولي ) : إلا بالتضاد يخ ؛ ساقطة من د ، ط ، م ||

وجوه : الوجوه ب ، سا .

(١٥) المبدأ : المبتدأ ط .

(١٦) وتقابل : أو تقابل سا ، ط ، م .

الشك فيهما ، وذلك لأن ذوات تلك الأطراف لا تتقابل لذاتها ، بل تتقابل بعارض عرض لها ، فإذا لم تكن متضادة حقيقية ، لم تجعل الحركات متضادة حقيقية .

فقول : إن هذه المقدمة باطلة ، فإنه ليس إذا كان الشيء متعلقا بشئ ، ويكون ذلك الشيء ليس يعرض له التضاد في جوهره ، بل يعرض يعرض له ، يجب أن يكون التضاد في المتعلق بذلك الشيء تضادا بالعرض . وذلك لأنه يجوز أن يكون هذا الذي هو عارض للمتعلق به ، أمرا داخلا في جوهر المتعلق فإن التحدد بالطرف أمر غير ذاتي للشمع ، وذاتي للشكل الذي من الشمع ، وهو مما يتعلق بالشمع ويقوم به . وكذلك الجسم الحار ، والجسم البارد يتضادان بعرضيهما وفعالهما ، وهو الإسخان والتبريد الصادران عنهما لا يتضادان بالعرض ، بل بالحقيقة ، لأجل أن الحار والبارد وإن كان عارضا بالقياس إلى الجسم ، فإنه ذاتي أو واجب الوجود ، حتى يكون الإسخان والتبريد محتقنا . وعلى هذه الصورة ، فإن الحركة ليست تتعلق بطرف المسافة من حيث هو طرف فقط كيف كان ، حتى إذا عرض للطرفية عارض كان غير داخل في تقويم الحركة ، أو لا يجب دخوله ، كلا بل إنما تتعلق الحركة بالطرف من حيث هو مبدأ ومنتهى ، فإن كل حركة بجوهريتها يتضمن التأخر والتقدم لأن الحركة جوهرها مفارقة وقصد . فجوهرية الحركة يتضمن المبدأ والمنتهى ، إما بالفعل وإما بالقوة القريبة من الفعل ، التي أشرنا إليها . فالأطراف التي للمسافة إنما تتعلق بها الحركة من حيث هو مبدأ ومنتهى ، وهي من حيث هي مبدأ ومنتهى متقابلة ، وهي من حيث هي متقابلة فهي مقومة للحركة ، وإن كانت ليست متقومة بذلك . فظاهر بين أن الحركة التي يتعين لها مبدأ ومنتهى متغيران بالفعل ، لا يجوز أن يؤدي أحدهما إلى الآخر ، بل يكون على النحو الذي وصفنا ، فهي لذاتها من ضد إلى ضد ، والضدان ذاتيان لهما ، وليسا ذاتيين للموضوع الذي هو الطرف .

(١) تتقابل : ساقطة من د || ط : له م .

(٢) حقيقية ( الأولى والثانية ) : حقيقة ط .

(٤) لعرض : العرض م || له : أنه د || يجب : فيجب ط ؛ ساقطة من م || أن يكون .... يجوز : ساقطة من د .

(٥) هذا : + الشيء ط || به : بنواتها سا || داخلا : ساقطة من سا .

(٦) من : في سا ، ط || ويقوم : ويقوم سا ، ط ، م || وكذلك : فكذلك سا .

(٧) الصادران : الصادر د ؛ والصادران م .

(٨) ليست : ليس ب ، د ، سا ، م || طرف : طرفه سا ؛ طرفها ط ، م

(١٠) الطرفية : لطرفها ط || أو لا يجب : إذ لا يجب ط .

(١١) هو : + جسم د || بجوهريتها : جوهريتها سا ؛ فجوهريتها ط ، م .

(١٣) فالأطراف : فإن الأطراف ط .

(١٤) وهي : فهي ط || متقابلة : مقابلة ط || فهي : ساقطة من ط .

(١٥) يتعين : تعين ط .

(١٦) ذاتيان : كالذاتين ط || لها : له سا .

ولقائل أن يقول: كيف يكون المبدأ مضادا للمنتهى، ومبدأ الحركة ومنهاها قد يكونان في جسم واحد، والأضداد لا تجتمع في جسم واحد .

فيقال له: الأضداد قد تجتمع في جسم واحد، إذا كان الجسم ليس موضوعا الأول القريب، إنما لا تجتمع الأضداد معا في الموضوع الأول القريب، وموضوع البدئية والمنتهائية ليس هو الجسم، بل هو الطرف، ولا يجتمع في طرف بالفعل أن يكون مبدأ حركة مستقيمة واحدة بالاتصال ومنهاها، وهذا كما قد يجتمع في جسم واحد ٥ أشياء متقابلة . وإن كان بغير التضاد ، كجسم يوجد فيه خط محدب وخط مقعر ، وما أشبه ذلك .

والذي ظن أن الحركات المستقيمة ليست أولى بأن تتضاد، من أن تضادها المستديرة، إذ الطريق والمسافة في المتضادات المستقيمة واحدة، فقدسها سموا عظيما، وكان يلزم أن يقول السواد والبياض ليسا بمتضادين ، لأن موضوعهما واحد. ولو كان شرط التضاد أن لا يكون للضدين أمر مشترك، لما اجتمع الضدان في جنس واحد، ولما كان موضوعهما واحدا بالحقبة، فإن التضاد هو اختلاف في طريق واحد على غاية ما يمكن ولانشك أن ١٥ التمسود ضد التبييض، والطريق بينهما هو الوسائط، وهو واحد، لكن السلوكين المتقابلين فيه هما على غاية الخلاف.

وإذ قد بينا هذه الأصول، فلنرجع إلى غرضنا من تبين أن الحركة المستديرة لا تضاد المستقيمة، فنقول إن كان بينهما تضاد، فلما أن يكون ذلك التضاد لأجل الاستدارة والاستقامة أو لا يكون، فإن كان لأجل الاستقامة والاستدارة كانت الاستقامة والاستدارة متضادتين، لأن الشيء الذي به الاختلاف بين الأضداد المنفقة في الجنس متضاد، لكن الاستدارة والاستقامة لما قيل ليس موضوعهما القريب واحدا، ولا شيء من الموضوعات ١٥ يجوز أن يستحيل من الاستدارة إلى الاستقامة إلا بفساده على ما قلنا، فليسا بضدين فليسا بسبب تضاد الحركات، بل ليس ما فيه الحركة هو السبب لتضاد الحركات، فإن لم يكن تضادهما لما فيه بئى أن يكون للأطراف، ولو كان مضادة المستديرة لغيرها بسبب الأطراف، لكانت الحركة الواحدة بعينها تضادها حركات لانها يتلغا مختلفة، لأنه

(١) مضادا : مضادا سا ، ط || يكونان : يكون سا .

(٢) فيقال ... واحد : ساطة من سا || موضوعها : موضوعها ط .

(٣) البدئية : المبتدئية ط || والمنتهائية : والمنتهية م || ولا يجتمع : فلا يجتمع ط .

(٤) تضادها : + من ط .

(٥) المتضادات : المضادات ط || سها : ينتهى ط || يلزم : + أيضا سا ، ط ، م .

(٦) التضاد : التضاد سا ، المتضادين ط .

(٧) ولما : لما ط || ولا نشك : ولا شك سا ، ط .

(٨) فيه ها : فيها ط .

(٩) تبين : تبين ط || فنقول : فنقول سا .

(١٠) قيل : + قيل سا .

(١١) فإن : وإذا ب ؛ وإذا د || تضادها : تضادها د ، ط ، م .

(١٢) مضادة : مضادة م .

يمكن أن يكون الخط المستقيم المعين المشار إليه الذي عليه هذه الحركة المستقيمة وترا لقسى غير متشابهة لانهاية لها بالقوة، لكن ضد هذا الواحد واحد فقط، وهو الذي في غاية البعد عنه، ويمكن أن يبين بهذا أيضا أن صورة الاستقامة والاستدارة لا تضاد تضادا جنسيا، لأنه إن كان مطلق الاستقامة مضادا لمطلق الاستدارة، كان أيضا هذا المستقيم يضاده هذا المستدير بعينه، إذ لا يجوز أن يكون هذا الواحد يقابله إلا واحد بعينه، لأن ما هو أبعد عن هذا الواحد في طبيعة الخلاف فهو واحد، فإن لا أبعد فلا ضد . وهذا الشخص الملم يكن متكررا بالعدد، لم يجوز أن يكون ضده معنى عاميا متكررا، فيسقط بهذا قول من قال : إن هذه الحركات القوسية الكثيرة يجوز أن تكون مضادة للمستقيمة الواحدة .

قال وإن كان ضد الواحد واحدا ، فهذه الكثرة هي من حيث هي مستديرة كشيء واحد . فإن هذا القول خطأ، وذلك لأن ضد الواحد بالعموم واحد بالعموم، متكرر الشخص ليس ضد الواحد بالعموم واحدا بالشخص، فليس ضد جميع تلك المستديرات المتفقة في معنى الاستدارة هذا المستقيم الواحد بالشخص، بل الأولى أن تكون المستديرات ليست كأشخاص من نوع واحد، بل كل واحد منها قوس من دائرة أخرى، انعطافها وانحدابها انعطاف وانحداب آخر . ولا يبعد أن تكون الدوائر المتفقة في النوع هي التي تتكرر بالعدد ولا تختلف في الأحاد يداب ، فيكون لأجواز مطابقة فيما بينها بوجه من الوجوه .

ويمثل هذا ما يختلف المستقيم والمستدير، وإن اتفقا من حيث أنهما خطان ممتدان، فلا يبعد أن يختلف نوعا القوسين اللذين لا ينطبق أحدهما على الآخر، وإن اتفقا في أنهما مستديران محدودان ، فكيف تكون تلك القسي المختلفة كلها مضادة لشخص واحد . ويسقط أيضا سؤال من قال ليكن بين المستقيم والمستدير مضادة جنسية، وبين المستقيمين مضادة نوعية، بأن يقال : إنا لا نمنع أن يكون للشيء الواحد أعداد من جهات كانت جنسية أو كانت نوعية، وذلك لأن الشيء يضاد الشيء في طبيعة ذاته، وقد يضاده في أعراض وأحوال. ونحن لا نمنع أن

(١) وترأ لقسى : وتر القسى د|| متشابهة : متشابه ط.

(٢) لكن : ولكن ط، م || الذي : + هو سا || يبين : يبين ط .

(٤) يضاده : يضاد سا || يقابله : مقابلا سا؛ مقابله ط، م || واحد : لواحد سا .

(٦) فيسقط : فسقط سا، ط || هذه : ساقطة من سا .

(٨) قال : وإنه سا، ط؛ فإنه م . || حيث هي : ساقطة من د || فإن هذا : فهذا ط، م .

(٩) واحد بالعموم : ساقطة من م || ليس : وليس سا؛ فليس ط .

(١٠) بالشخص : + حينئذ ط || هذا : هو ط .

(١١) تكون : ساقطة من سا ، ط، م || بل : + كان ط . || قوس : وتر وقوس سا .

(١٢) تكون : + تلك ط .

(١٤) المستقيم : المستقيمة ب، د ، ط || والمستدير : والمستديرة ب، د، ط || وإن : فإن سا .

(١٦) ليكن : فليكن ط .

(١٧) لا يمتنع : لا يمتنع ط || أعداد : عددان ط .

(١٨) أو كانت نوعية : أو نوعية سا || الشيء : لشيء ط .

- يعرض للحركات المستديرة أن يكون لها أضداد من المستديرات ومن المستقيمات في معان تعرض لها، وإنما تمنع أن يكون لها ضد في ذاتها وما هيئتها . وهذا كما أن التوسط في الأخلاق يضاد التقصير والإفراط ، وقد يتضادان هما أيضا في أنفسهما، ولكن تضادا الإفراط والتقصير تضاد حقيقي في الذات ، وهما المتباعدان غاية التباعد وأما تضاد التوسط والطرفين ، فليس لطبيعة التوسط والطرفين ، بل لأن التوسط فضيلة ، وذلك يهتمعان في الرذيلة والفضيلة معنى لازم أو عارض لتلك الطبيعة المتوسطة ، وأيضا كون ذينك رذيلة معنى لازم لهذا وعارض • وليس في الفضيلة والرذيلة دخول في ماهية هذه ، فيكون التضاد بين التوسط والطرفين ، تضادا في عارض. والطرف يضاد الطرف بذاته وجوهره ، وتضاد التوسط لعارض. وأما أنه هل يكون للشيء ضد من جهة جنسه وضد من جهة نوعه فقد علمت في مواضع أخر مافي هذا، وتحققت أن الضد بالحقيقة هو ضد ذات الشيء ونوعيته ، فلا يجوز أن تكون المستديرة تضاد المستقيمة تضادا جنسيا، وتضاد المستقيمة المستقيمة تضادا نوعيا. ولا يجب أن يستعان في هذا بتضاد الحركة والسكون تضادا جنسيا، ثم بتضاد الحركتين تضادا نوعيا، فإن السكون معنى عدمي ١٠ لامضاد ، فقد اتضح أن الحركة المستقيمة لا تضاد المستديرة .

- وكذلك يجب أن تعلم أن المستديرات التي على القسي لا تضاد، لأنه يجوز أن تتفق في أطراف مشتركة قسي بلانهاية . فأما الحركة من طرف قوس إلى طرف آخر للتي بالعكس، والقوس واحدة بعينها، فلا تكون مضادة لها أيضا، تعلم ذلك إذا علمت أن الحركة المسديرة الوضعية ، التامة الدوران ، لاصلها بوجه ، لأنه لا طرف لها بالفعل ، وإذا فرض لها طرف يكون فيه خروج وضع معين إلى الفعل. بذلك الفرض اجتمع فيه إن كان مبدأ ١٥ ومنتهى ، إذا لم يكن المبدأ. أو المنتهى ضدتين لأجل المبدئية والمنتهائية ، بل لأجل أنهما - كما مرلك - مبدأ ومنتهى حركة، ولا كيف اتفق، بل لأجل أنهما مبدأ ومنتهى حركة بصفة لا يكون مبدوها هو بعينه منتهاهما في

(٣) والتقصير : والنقص د، سا ، م || الذات : النوات سا .

(٤) تضاد : لضاد ط || فليس : فليسط م .

(٥) أو عارض : عارض م || كون : في كون ط || رذيلة : ورذيلة د || لها : لها ط || عارض : أو عارض ط .

(٦) والطرف : فالطرف د، سا .

(٧) الطرف : الطرفين د || يضاد الطرف .... للشيء : ساقطة من سا || الوسط : التوسط ط || لعارض : بعارض ط ، م ||

جهة : كلية سا .

(٨) هو : ما هو ط ، م .

(٩) المستقيمة المستقيمة : المستقيمة د، م || ولا يجب : لا يجب سا

(١٠) لامضاد : لا يضاد ط .

(١٢) يجب : ك ب، سا؛ يجب ك ط || عل : ضد يخ ، د، م || أطراف : الأطراف سا .

(١٣) قوس : القوس ط || التي : والتي د، ط؛ التي سا .

(١٤) لا طرف : طرف م .

(١٥) يكون : فيكون ط || كان : كانت م .

(١٦) والمنتهائية : والمنتهوية م .

(١٧) أنهما : كونها سا || جهة : بعينها سا ، ط .

استمرارها ، حتى يصبح التعاند بين المبدأ والنهاية من جهة القياس إلى الحركة . وذلك إنما يتفق حيث يكون المبدأ والمنتهى بحركة مستقيمة، يكون الاستمرار فيها لا يجعل المبدأ منتهى، ولا المنتهى مبدأ، فذلك هو الذى لا يجتمع .

وإذا كان كذلك ، فقد عرفت أن الحركتين اللتين على القوس الواحدة لاتضادان، لأن الحركة على تلك القوس لا يعترض لها—من حيث هي حركة قوسية— أن يكون مبدؤها غير منتهى مغايرة ذاتية، بل يعرض ذلك لقطع يعرض ووقوف يتفق، ولولا ذلك لصح لها التوجه المستمر إلى المبدأ بعينه . وهي حركة متصلة واحدة لارجوع فيها . والحركات المستديرة الوضعية، وخصوصا ما يكون منها لجسم متشابه الأجزاء، موضوع على جسم متشابه الأجزاء، أو موضوع فى جسم متشابه الأجزاء، أعنى المتشابه فى الطبيعة وفى وضع الأجزاء، فإنها حركات وإن تكثرت وتخالفت، فإنها تتكرر وتخالف بالعدد. لأن كل حركة منها تمت. فلنأخذ مثلا فتبتلى من وضع إذا فرض بالفعل وتنتهى إلى وضع إذا فرض بالفعل، لاختلاف بينهما إلا بالعدد، ويكون له فى الوسط أوضاع إذا فرضت بالفعل لم تكن مخالفة لما قبلها إلا بالعدد . وكل حركة منها فإن مبتدأها المقروض ومنتهىها المقروض ، ووسطها المقروض، لاختلاف حركة أخرى إلا بالعدد . فهى لاختلافها إلا بالعدد، ولاشئ مما لا يتخالف إلا بالعدد بأضداد وإن كانت تستحيل أن تجتمع .

وأما الذى قيل من أنه كما أن المستديرة تخالف المستقيمة فى أنها لا طرف لها بالفعل، فكذلك تخالفها فى أن نوع تضادها لا يتعلق بالأطراف . فيسقط بما عرفناه أنه لارجه لتضاد الحركات ، إلا أن يكون بسبب النهايات والأطراف ، فإذا استقطت النهايات سقط وجه التضاد ، فلم يكن ضد . فقد علمت مما قلناه حال الحركة المستديرة .

وأما المستقيمت فقد عرفت أنها تضاد وكيف تضاد حينئذ وأن النازل والصاعد يتضادان التضاد المذكور

(١) حيث : ساقطة من سا .

(٢) فذلك : فكذلك سا .

(٣) وإذا : فإذا م || الحركتين : ساقطة من سا ، م || اللتين : اللذين سا || القوس .... تلك : ساقطة من سا .

(٤) لا يعترض : لا يعترض ط || مغايرة : مغايرها مغايرة د .

(٥) اقطع : اقطع ط || يعرض : يعرض م || ووقوف : ووقوف ط ، م || وهى : هى ط .

(٦) الجسم : الجسم د .

(٧) المتشابه : المتشابه سا .

(٨) وإن : إن م || كل : ساقطة من د || فإنها : فلأنها سا .

(٩) مخالفة : متخالفا ط || مبتدأها : مبتدأها ط .

(١٠) فهى لاختلافها إلا بالعدد : ساقطة من سا .

(١١) لا طرف : لأطراف سا ، ط .

(١٢) عرفناه : + فى سا .

(١٣) النهايات : + والأطراف ط .

(١٤) وأما : فاما سا || تضاد (الأول) : تضاد سا ، ط || حينئذ : ساقطة من ب ، د ، م . || يتضادان : تضاد ب ، د ، سا .

الذى للحركة بمأهى حركة مستقيمة، ويتضادان تضادا خارجا عن ذلك، وهو أن الطرفين قد يتضادان من طريق أنهما علو وسفل أيضا . فالحركة ذات الضد هى التى تأخذ أقرب مسافة من طرف بالفعل إلى طرف آخر بالفعل ، وضدها هو الذى يبتدىء من منتهأا ذاهبا إلى مبدئها لا إلى شئ آخر .

## [ الفصل السابع ]

### ز - فصل

#### فى تقابل الحركة والسكون

أما مقابلة ما بين الحركة والسكون، فأمر قد تحققتة فيما سلف، وعلمت أن لكل جنس حركة سكونا يقابله. لكنه قد يجب علينا أن نعرف تقابل السكون للسكون، من حيث هو سكون وسكون، لامن حيث هو طبيعى وقسرى، وغير ذلك من الفصول الخارجة عن جوهرهما.

فنقول : إن السكون أيضا مما تقع فيه مقابلة ومضادة ما بسبب الأمور التى يتعلق بها السكون . وإذا تأملت ما اقتصصناه عليك فى باب تضاد الحركة، فعن قريب تعلم أن المسكن والمتسكن لا مدخل لهما فى ذلك، ولا الزمان . وقد علمت أن السكون لا يتعلق بمبدأ ومنتهى مكائى، ولكن يتعلق بما فيه، فيشبه أن يكون تضاد ما فيه يجعل السكون متضادا، وما فيه يتضاد على وجهين : تضادا يتعلق بكونه حيزا ووجهة ومكانا، أو شيئا آخر مما

(١) هى : هو سا، ط || ويتضادان : ويتضاد ب؛ ويتضادا د. || تضادا : ساقطة من د.

(٢) آخر : ساقطة من ب، د، م .

(٣) هو : ساقطة من ب، د || مبدئها : مدها ب، م .

(٤) فصل : فصل ز ب ؛ الفصل السابع م .

(٥) مقابلة : تقابل ب، د || لكل : الكل ط || يقابله : ما يقابله ط .

(٦) هو : هى م .

(٧) جوهرها : جوهرها ط .

(٨) ما : إما سا || ما بسبب : السبب ط || يتعلق : يتعين ط .

(٩) اقتصصناه : قصصناه سا || تضاد الحركة : التضاد الحركات ط || والمتسكن : والمسكن د || لا مدخل : لا تدخل د ||

لها : له ط، م .

(١٠) وما فيه : وفيه م || تضادا : تضاد ط، سا || أو شيئا آخر : وأشياء آخر ب، د ؛ وإسما آخر سا، م .

يجرى مجراه . وبالجملة تضادا يتعلق بمهايمته وتضادا يتعلق بأمور أخرى، مثل أن يكون مكانا حارا ومكانا باردا. فأما هذا الجنس من التضاد وهو أمر غريب عن السكون، لا يغير من أمر السكون شيئا، حتى أنه لو كان جسم يسكن فيه الجسم سكونا متصلا، وكان يعرض أن يسخن أو يبرد أو يبيض أو يسود، لم يجب أن يصير السكون فيه وقتا مضادا للسكون فيه وقتا آخر بل يتصل السكون فيه واحدا بعينه . لأن هذا التضاد ليس في ذات مافه الساكن أولا، بل في شيء آخر .

وأما إذا كان التضاد في ذات مافيه، بأن كان مرة يسكن فوق : فيكون الذى يسكن فيه فوق، ومرة يسكن أسفل، فيكون الذى يسكن فيه أسفل؛ فبالحرى أن يكون هذا السكون مضادا لذلك السكون، ويكون السكون في المكان الأعلى ضدًا للسكون في المكان الأسفل .

وقد بقي أن يعلم هل السكون الذى يقابل الحركة من فوق، هو السكون فوق، أو السكون أسفل. وقد قيل: إن السكون فوق ضد للحركة من فوق، لالحركة إلى فوق، وذلك لأن السكون فوق قد يكون كمالاً للحركة إلى فوق، ومحال أن يكون الكمال الطبيعي مقابلا للشيء، وأن يكون الشيء يؤدي إلى مقابل وضد . فهذا ما يقال وأما أنا فلم يتضح لي أن الشيء لا يؤدي إلى مقابله، بمعنى أنه لا يعقبه مقابله، ولو كان كذلك لما جاز أن يؤدي الحركة إلى فقدانها. ومن ينكر أن الحركة بالطبع إلى فوق إنما هي حركة بالطبع إلى فوق، ليحصل منه سكون بالطبع. ولا شك أن هذه الحركة مؤدية إلى فقدان نفسها، ولم يتضح لي أن السكون فوق كمال للحركة، بمعنى أن الحركة تستكمل بذلك، بل إنما هو كمال للمتحرك . وأما الحركة فلإنها تفسد وتبطل به، وذلك ليس كمال الحركة، بل فساد الحركة إنما هو كمال للمتحرك يحصل للمتحرك بالحركة . وعندى أن كل سكون يعرض للمتحرك فهو مقابل لكل حركة تصح فيه لو كانت بدل السكون، لأنه عدم لكل حركة تكون فيه إلى ذلك الموضع أو عن ذلك الموضع . فإن السكون ليس هو عدم الحركة من حيث هي إلى جهة مآ، وإلا لكان المتحرك إلى خلاف تلك

(١) تضادا : تضاد سا ، ط || تضادا : تضاد د ، سا ، ط .

(٢) أو يبرد : يبرد ب ، د .

(٤) ماضدا للسكون فيه وقتاً : ساقطة من م || يحصل : + به سا .

(٦) كان ( الثانية) : كانت د .

(٧) هذا : ساقطة من م .

(٩) حل : هذا سا || السكون ( الثانية) : + إلى سا .

(١٣) إجمًا : إنها سا .

(١٤) ولا شك : فلا شك ط || إلى : إلى ط ؛ ساقطة من م .

(١٥) به : ساقطة من م .

(١٦) يحصل للمتحرك : ساقطة من م .

(١٧) كانت : + الحركة ط . || من : فيوم م

(١٨) هي : هو سا ، ط ، م .

بالجهة ساكنًا، بل السكون عدم الحركة التي في ذلك الجنس مطلقًا. وكذلك الساكن في نوع أين أو كيف أو كم ، إذا حفظ مثلاً أينًا واحداً فهو ساكن في ذلك الأين، وإذا حفظ كيفًا واحداً فهو ساكن في ذلك الكيف، وإذا حفظ مقداراً واحداً فهو ساكن في ذلك المقدار، ويستحيل أن يكون الشيء يحفظ أينًا واحداً ثم يكون عادماً لنقلة دون نقلة، وكذلك في الاستحالة وغيرها، وإن كان يجوز أن يكون عادماً لنقلة وغير عادماً لحركة في الوضع، مثلاً مثل الفلك الذي يكون في ذلك آخر، فإنه من حيث الأين ساكن ومن حيث الوضع متحرك مطلقًا. وكذلك الحال في الكيف، فإن الساكن بقياس التغير في الكيف هو الذي لا يتغير في الكيف، والساكن بقياس التغير في الكم هو الذي لا يتغير في الكم، لكنه إن نشط واحد أن يجعل لكل حركة من حيث هي بصفتها سكوناً يباينها يكون عدم تلك الحركة من حيث هي تلك الحركة، لزمه أن يجعل المتحرك إلى فوق ساكناً عن الحركة إلى أسفل. فإن نشط أن يجعل السكون المقابل هو الذي يتوهم طارئاً على الحركة فيعدمها، فمع أنه يرخص له في هذا النشاط من غير وجوب، إذ ليس كل عدم يتأخر، بل قد يتقدم، يلزمه أن يكون السكون في ناحية تحت هو الذي يطرأ على الحركة إلى أسفل، فإن نشط أن يجعل السكون المقابل هو الذي تطلو عليه الحركة، حتى يكون كالاستعداد المتقدم والعدم المقارن للقوة، كان السكون فوق، مقابل الحركة من فوق، وأما اعتبار التقابل بالطبيعة والقسرية، فيشبه أن يكون السكون فوق لا يقابل الحركة إلى فوق، لأنهما طبيعتان، بل التي إلى أسفل. وعلى هذا القياس تورد سائر الفصول التي بها تتخالف الحركات .

(١) الجنس : الجسم سا || أو كيف : وكيف م .

(٢) ويستحيل : ومستحيل سا، ط، م .

(٤) دون ... عادماً : ساقطة من د. || يكون :+ السق سا .

(٦) التخير : التخير د.

(٧) واحد : أحد سا || هي : هو سا، ط || يقابلها : يقابله ط .

(٨) عن : عل سا .

(٩) فيعدمها : فيعدمه سا، ط،

(١٠) وجوب : وجب سا .

(١١) إلى أسفل .... الحركة : ساقطة من سا || فإن : وإن ط، م .

(١٢) بالطبيعة : بالطبيعة د، سا .

(١٣) طبيعتان : طبيعتان د.

## [ الفصل الثامن ]

### ع - فصل

في بيان حال الحركات في جواز ان يتصل بعضها ببعض  
اتصالا موجودا او امتناع ذلك فيها حتى يكون بينها سكنون لا محالة

قد عرفنا أن الحركة كيف تكون واحدة وكيف تنضم الحركات، وعرفنا أنها كيف تتقابل، فحرى بنا  
٥ أن نعلم أن أى الحركات تتصل بأى الحركات ، وأياها لا يتصل ، بل يتشافع ويتألى .  
فنقول : أما المختلفة الأجناس فلاشك أنها إذا تعاقبت على موضوع واحد، لم يكن على أنها حركة واحدة  
بالاتصال وأما المتفقة الأجناس كاستحالة واستحالة ونقلة ونقلة فخليق بنا أن نحقق الأمر في ذلك . فإنه مما  
يعظم فيه الشك، أنه هل تتصل حركة الحجر الصاعدة بحركته النازلة، والحركة على قوس بالحركة على وترها،  
وبالجمله هل تتصل الحركتان اللتان يفرض الكلى واحدة منهما شئ<sup>١</sup> عنه وإليه الحركة، فيكون لأحده غاية وللآخر  
١٠ مبدأ ، كنقطة هي طرف مسافة، أو كيفية هي نهاية حركة لإياها أو مقدار، أو غير ذلك. فإن قوما جوزوا هذا  
الاتصال، وقومالم يجوزوا،<sup>٢</sup> وأوجبوا أن يكون بين أمثال هذه الحركات سكنون. وللدجوزين حجج وللمناعين  
حجج ، فلنعددها ، ولنكشف عنها ، ثم لنورد ما عندنا . فمن حجج الجوزين قولهم : أرأيت حجر رعى  
يرمى إلى فوق، أو ينزل إلى أسفل، ويعارضه في مسلكه حصاة صغيرة حتى تماسه، أتسكن تلك الحصاة أولا

(٢) فصل : فصل حب ؛ الفصل الثامن م .

(٤) اتصالا موجودا : الأمور فقط د|| أو امتناع : زامتاع د، سا، ط، م|| فيها : فيها ط|| بينها : بينهما ط .

(٥) عرفنا ( الأولى) : عرفت د؛ عرفناك ط .

(٦) وأياها : فلها د|| أما : أن د .

(٧) أنها ( الأولى) : ساقطة من ب، د

(٨) نحقق : نتحقق د|| في ذلك : فيه ط .

(٩) الحجر : + أيضا سا|| بحركته : بحركة ب .

(١٠) تتصل : ساقطة من م|| الحركتان : الحركات سا|| اللتان : الواحدة : واحدا ب، د، سا، م || منها : منها سا

|| وللآخر : والآخر د .

(١١) مبدأ : مهمل سا|| كنقطة : النقطة سا|| مسافة : المسافة ط .

(١٠-١٢) هذا .... يجوزوا : ساقطة من م .

(١٢) وقوما : وفي ماسا || وأوجبوا : وأحبوا || وللمناعين : وللمناعين د ، سا، ط، م .

(١٣) قلنعددها : ولنعددها ط .

(١٤) رعى : رعى م || أتسكن : أترى يسكن ط .

ثم تأخذ في ضد حركتها أو تتصل الحركتان معا . فإن سكن وجب من ذلك أن تكون الرحى تحبسها حصاة صاعدة عن الحركة النازلة التي لها ، وهذا محال ، وإن اتصلت الحركتان فقد بطل مذهب من يمنع ذلك .

وقالوا أيضا : إن ذلك السكون من المحال أن يحصل من غير أن يكون له سبب بوجه من الوجوه ، ثم إن كان له سبب ، فإما أن يكون سببا عدما أو يكون سببا وجوديا ، فإن كان سببه عدما ، وهو عدم سبب التحريك فيجب أن لا يكون في ذلك الجسم المرمى إلى فوق مثلا مبدأ حركة إلى أسفل ، فينبغي أن لا يتحرك إلا أن يتغير جوهره ، وليس الأمر كذلك . وإن كان السبب وجوديا فهو شئ مانع عن الحركة إما قسرى من خارج وإما طبيعي ، أو إرادي نفساني من داخل ، وجميع ذلك ليس .

وقالوا أيضا : إنه لا يمنع أن يكون شئ يماس شيئا معيننا من آن ، ويفارقه ولا يبتى ماسا له زمانا . حتى يكون ساكنا فيه . فلا يصح ما هو عمدة احتجاج شئى السكون ، فإنهم يزعمون بأنه لا يجوز أن يقع في آن واحد ماسة ثم مفارقة .

قالوا : وهذا مثل كرة مركبة على دوائر ، فلإنها إذا فرض فوقها سطح بسيط بحيث يلقاه عند الصعود . ثم يفارقه ، فإنها تماس حينئذ ذلك السطح بنقطة ، ولا يبتى ماسة له بعد ذلك زمانا . وأما المانعون عن ذلك فمن حججهم أن الشئ الواحد لا يجوز أن يكون ماسا بالفعل غاية معينة ومباينا ، إلا في آئين ، وبين كل آئين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه : ففيه سكون .

وقالوا أيضا : لو كان اتصال الصاعد بالهابط شيئا واحدا ، لكانت الحركتان تحدث منهما حركة واحدة بالاتصال ، لأن وحدة الحركة هي الاتصال . فكان يجب أن تكون الحركتان المتضادتان حركة واحدة وهذه محال وقالوا أيضا لو جاز اتصال الحركة لكان يجب أن تكون غاية الصاعد العائد هابطا هي أن ينتهي في حركته مستمرا إلى ماعنه ابتداء ، فيكون مبدأ الحركة المستقيمة الهاربة عن حيز هو بعينه المقصود بتلك الهرب .

وقالوا أيضا : إنه إذا كان الشئ يبيض فابيض وهو يتسود فمن حيث هو يتسود ففيه سواد ، ومن حيث هو كذلك ففيه قوة على البياض ، فيكون مع أنه أبيض فيه قوة على البياض وهذا محال .

(٢) بطل : يبطل سا ، ط .

(٨) لا يمنع : لا يمنع ط ، م || ويفارقه : يفارقه م .

(٩) فيه : منه م ؛ + هذا خلف ط .

(١١) قالوا : وقالوا سا || وهذا : وهل م || بسيط : ساقطة من سا .

(١٢) ماسة : ماسا سا .

(١٥) كان : جاز سا ، ط ، م .

(١٦) بالاتصال : باتصال د || فكان : وكان م .

(١٧) أيضا : + إنه ط ، م || هي : ساقطة من ط .

(١٩) إنه : ساقطة من سا || هو ، ما هو ط ؛ ساقطة من م .

(٢٠) فيه : ففيه م ؛ ساقطة من ط .

فهذه الأشياء وما يشابهها عمدة ما يحتاج به الفريقان ، وليس ولا واحد منهما حسن الاحتجاج ، وإن كان المذهب الثاني هو الحق . لكنهم لم يتركوا لنا برهانا أقاموه عليه ، بحيث تقع به ، أولم يفهمونا نفيها يتعرضون به لأن يقع على وجه يزيل اشكوك . فلهؤلاء القائلين بالسكون أن ينقصوا ما احتج به أولئك .

• أما حديث الحصاة ، فإنها لا يخلو إما أن يكون الهواء المندفق أمام الرحي يصرف الحصاة قبل أن تقع بينها مماسة ، فحينئذ يكون ذلك السكون واقعا في الهواء قبل الماسية ، وإما أن لا يكون بحيث يصرفه حتى يلقى حجر الرحي فحينئذ لا يستحيل ، وإن كان شنيعا أن تتوقف الرحي لاستحالة اتصال الحركتين ، كما يقع مثل ذلك لاستحالة الخلاء . فإن الأمر الواجب وجوده لا يبعد أن يبطل ما من شأنه أن يبطل ، أو يمنع ما من شأنه أن يمنع ، ويكون القدر من الزمان الذي فيه الإبطال والمنع بحسب مناسبة الفعل والانفعال .

وأما الحجية الأخرى ، فيجوز أن يقولوا عليها : إن السبب فيه سبب علمي ، وهو عدم حلول الميل عن القوة المحركة . فإن هذه القوة المحركة إنما تحرك بإحداث ميل ، وقد علم أنها إذا كانت في مكانها الطبيعي لم يكن لها هناك ميل إلى جهة البتة ، وتلك القوة موجودة ، فلذلك تجوز في الجهة الأخرى التي ترامت إليها بميل قاسر أن تكون تارة ممتوعة عن الميل الذي تحدته بالطبع بمعارضة الميل التمسري ، ويلزم من ذلك أن لا تتحرك ، وذلك كسخونة الماء الغريبة إذا كانت قوية بعد ، فإنها مانعة عن أن تنبعث عن طبيعة الماء برده الطبيعي . فلإنا نعلم أن الميل الغريب يستولى على الميل الطبيعي ويعلمه ، ويمنع عنها الحركة الطبيعية ، فيجوز أن يكون عند انتهاء الحركة بقية من الميل الغريب ، بقدر ما يمنع القوة الطبيعية عن إحداث الميل الطبيعي ، ويكون أضعف من أن يقوى مع تلك المانعة على التحريك في تلك الجهة ، بل يضعف عن التحريك ، فلا يتحرك ، ولا يضعف عن ممانعة الطبيعة من إحداث الميل . فإن الميل الغريب يقوى على التحريك غالبا للقوة الطبيعية ، ولا للقوة الطبيعية تقوى على إحداث

(١) وما يشابهها : وما يشبهها ط ؛ وما يشبهها م || ، ما يحتاج : بما يحتاج سا || منها : منهم د ، ط || حسن : جنس سا

(٢) تقع : تقع ب || به : ساقطة من م || أولم : إذ لم سا ؛ ولم ط . || يفهمونا ن : يفهمونا ط .

(٤) أمام : أما م .

(٦) الرحي ( الثانية ) : ساقطة من م .

(٧) ما من شأنه أن يبطل أو يمنع : ساقطة من م || أو يمنع : ويمنع سا . (٨-٧) أن يمنع : أن يمنع د ، سا ، م .

(٨) بحسب : ساقطة من سا .

(١٠) الحركة : ساقطة من د || تحرك : تتحرك د .

(١١) فذلك : فذلك سا ، ط ، م || إليها : إليه سا || بميل : لميل ط .

(١٢) تحدته : تحدتها سا ، ط ، م .

(١٣) كسخونة : سخونة م || أن : ساقطة من د .

(١٤) ويمنع عنها : وما يمنع سا ؛ ويمنع عن ط ، م .

(١٥) بقية : فيه ب ، د || يقوى : يكون يقوى سا .

(١٦) تلك : ذلك م .

(١٧) إحداث الميل : + الطبيعي ط .

الميل الطبيعي إلى أن تبطل تلك البقية من الميل الغريب بنفسها أو يبطلها سبب آخر . ومثل هذا قد يشاهد بين المتفاوتين أيضا، إذا تنازعا في معانٍ أخرى، فيكون الامتناع عن الحركة نارة لهذا، وتارة يكون الامتناع لسبب يوجب السكون/زمانا، بعده ينبعث الميل الطبيعي إذا وجد التحريك. فلبس كل ميل كما حصل ميلا حصصا معه حركة، بل ربما كان أضعف من ذلك أو شوبيا بالمقابل، شوب المتوسطات إلى أن يصفو . وهذا مثل الميل الذي يحصل في حمل يتناوله محركون تسعة، فإذا انضم إليهم العاشر استقل ، فإن التسعة قد أوجبوا فيه ميلا ما وأعدوا ميلا . إلا أن الحاجة لاتم بذلك الميل في الاستئلال، بل تحتاج إلى زيادة. ويجوز أن يقال إن السبب فيه معنى وجودي، وهو أمر عرضي أيضا، وهو أن يكون المحرك يفيد قوة غريبة يتحرك بها الجسم ، وتوسطها يفيد قوة مسكنة، وهو أمر كالمضاد للميل، وصورة مضادته أنه أمر غريب، به يحفظ الجسم مكان ما هو فيه ، كما بالميل يترك مكانه فيكون منه قسرى وطبيعي ، كما يكون من الميل قسرى وطبيعي .

- وأما الحججة المولوية فقد قيل عليها إن الكرة الطبيعية لانتقطة حقيقية لها وأنها تماس بسطح . وهذا لا يجنبى ،  
 ١٠ بل الجواب الأصوب أنه حيث تكون كرة حقيقية، فلا تكون إلا محاطة بكرة، أو لا يحيط لها، كما في السماوات ولا يمكن معها هذا العمل . وحيث يمكن هذا العمل فلا تكون كرة حقيقية ، ولو كانت فر بما استحال أن تماس دفعة وتزول، ووجب أن تنف وقفة ما لاستحالة ذلك، ومع ذلك فلا يخلو إما أن يكون هناك بين الكرة والصفيحة خلاء، أو لا يكون، ويستحيل أن يكون بين الكرة والصفيحة خلاء، فيجب أن يكون بينهما ملاء، فإن كان بينهما ملاء كان سطح ذلك الملاء الملاقي يلاقى الصفيحة، وهو بسيط مسطح، وسطح آخر يلاقى تقبيب  
 ١٥ الكرة. ولم يجوز أن يكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر، فإن النقطة لا يتعين لها في السطح البسيط وضع متميز، غير أن يكون من ذلك البسيط. وإذا كان كذلك لم تقع مماسة بين الكرة وبين الصفيحة بالنقطة، وفرضت مماسة ، وذلك محال .

(١) من : عن ط || الغريب : أو تبطل سا ، ط ، م || ومثل هذا : وهذا سا .

(٢) المتفاوتين : المتفاوتين بخ ، ط ، المقامين سا ، المتقاربين م . || عن .... الامتناع : ساقطة من م || لسبب : بسبب سا ، م .

(٣) يوجب : وجوب سا ، ط ، م || بعده : بعد ط .

(٤) ما : ساقطة من م .

(٥) عرضي : عرضي ب ، د .

(٦) كالمضاد : كالمضاد || وصورة : وصورته م || أنه : ساقطة من م || يترك : ترك ط .

(٧) وأنها : فإنها د ؛ + إنما ط || بسطح : سطح سا .

(٨) محاطة : محاطا سا ، ط ؛ مخالطة م || لها : له سا ، ط .

(٩) ووجب : ووجبت سا || فلا يخلو : لا يخلو د ، سا ، م .

(١٠) والصفيحة ( الأولى ) : والصفحة ط || والصفيحة ( الثانية ) : والصفحة د ، ط .

(١١) الصفيحة : الصفحة ط .

(١٢) لا يتعين : لا يتبين م || السطح : ساقطة من د ، سا || البسيط : ساقطة م .

(١٣) البسيط : ساقطة من سا || تقع : تكن سا || الصفيحة : الصفحة ط .

على أن هذا تعليق لأحكام طبيعية بأوهام رياضية وهو غير صواب ، فإن ذلك مع أنه خروج عن الصناعة فليس يلزم منه المراد على ما بيناه إلا أن يوجب منه اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم ، ونحن لا نمنع اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم ، إنما نمنع ذلك في الأوهام والطبيعية الخارجة عن الأوهام .

ثم لأولئك أن يعودوا وينقضوا حجج هؤلاء ، أما الأولى فلأنها سوفسطائية ، وذلك لأنه إما ان يعنى بالآن الذى يكون فيه مباينة طرف الزمان الذى يكون فيه مباينة ، فيكون طرف زمان المباينة التى هى الحركة ، فيكون ذلك بعينه الآن الذى كان فيه مماسا ، فلا يمتنع أن يكون طرف زمان الحركة شيئا ليس فيه حركة ، بل فيه أمر مخالف للحركة ، وأن يكون طرف زمان المباينة هو نفس آن الماسة ، وليس فيه مباينة . وإن عنى به أن يصدق فيه القول إن الشئ مباين ، فحق أن بينهما زمانا ، لكنه الزمان الذى يجرك فيه من الماسة إلى ذلك البعد ، وليس ذلك الزمان زمان السكون ، خصوصا ومن مذهبهم أن الحركة والمباينة وما يجرى ذلك الجرى ، ليس له أول ما يكون حركة ومباينة .

وكذلك إن تركوا لفظة المباينة ، وأوردوا بلها لاماسة ، فإنه يجوز أن يكون في طرف الزمان الذى في كله لاماسة ، مماسة . وقد سلف منا بيان يتعلق به تحقق هذا المكان ، فلنستعين به . وعلى أن جميع ذلك ينتقض إذا كان المتحرك فيه أعنى المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل بأن صار بعضه أسود وبعضه أبيض ، أو كان أجزاء منضودة على التماس ، فكان هناك حلود بالفعل . لكنه ليس يبعد أن يقال إنه إذا عرض ذلك ، وجب أن يقع عند الفصول بالفعل وقفات ، وتكون الحركة أبطأ منها لولم تكن .

وأظن أن بعضهم قال : أما القطوع فكل ذلك ، وأما ماتكون النهايات فيه بالعرض ، كما بين السواد والبياض ، فإن الشئ لا يكون بالقياس إلى المتحرك ذا حلود ، بل بالقياس إلى تلك الكيفيات ، وهو بالقياس إلى ذلك متصل ، كأنه لا يبيض فيه ولا سواد .

وهذا ليس يعجيبى ، فإنه لم يكن المانع الذى أوردوه أمرا بالقياس إلى شئ ، بل كان لوجود أمر بالفعل

(١) بأوضاع سا .

(٢) يلزم : يلزمه د || ما بيناه : ماعله سا || اتصال : اتصالة سا || ونحن : لكن نحن سا .

(٤) يعودوا : يقولوا سا || وينقضوا : وينتقضوا ط || فلأنها : فإنها ط .

(٩) خصوصا : وخصوصا سا ، ط ، م || ومن : من سا || ذلك الجرى : مجرى ذلك سا .

(١١) لفظة : الفظم || وأوردوا : أوردوا م || كله : كل م .

(١٢) لاماسة ماسة : لاماسة د ، م || تحقق : تحقيق ط .

(١٣) عرض : يعرض م .

(١٥) لو لم : أول ط .

(١٦) القطوع : المقطوع ب ، د || بالعرض : بالفرض ط .

(١٧) وهو بالقياس : ساقطة من م .

(١٩) أوردوه : أورد م .

يوصل إليه ويفصل منه. وههنا ذلك الحكم موجود لاشك فيه، فههنا حد بالفعل بين البواد والبياض، ومسلم أنه إذا لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل البتة إلا طرف المسافة إماعلى الإطلاق وهو آخره، وإما من حيث هو مسافة فهو آخره وغير آخره أيضا، أعنى من حيث يقف عليه المتحرك وإن لم ينته إلى طرف المسافة من حيث هو بعد. وأما الحججة الثانية فلأرتلك أن يقولوا إن الحركة الواحدة ليست تكون واحدة على أى نمط من الاتصال انفق، كما أن الخط الواحد ليس يكون واحدا على أى نمط من الاتصال اتفق، بل الاتصال الموحد للمقادير وما يشبهها وهو الاتصال المعدوم فيه انفصل المشترك بالفعل . وأما الاتصال الذى يكون بمعنى الاشتراك فى طرف، فذلك لا يجعل الخطوط والحركات وغير ذلك شيئا واحدا، الوحدة التى لاكرة فيها بالفعل، بل عسى أن تكون بالقوة ، وإلا فالمثلث يحيط به خط واحد بالتحقيقة .

وقد فرغنا نحن سالفا عن تحقيق وجوه مايقال عليه الاتصال، وعرفت أن الاتصال منه موحد، ومنه مفرق، فلا يكون إذن هاتان الحركتان حركة واحدة بالاتصال الموحد، بل حركتان اثنتان بينهما الاتصال المفرق. فإن هذا الاتصال هو اتصال شئ بشئ، بطرف موجود بالفعل مشترك بينهما، ومالم يكن اثنيية بالفعل، لم يكن هذا الاتصال بالفعل، بل هذا الاتصال يكون مثل خطين ملتقيين على زاوية ذات نقطة بالفعل . فهذا الاتصال إذن ليس هو الاتصال الموحد، بل الاتصال المفرق، وحكم هذا الاتصال كاتصال البواد والبياض . وبهذا يعلم أيضا الغلط فى الحججة التى يتلوها، وأنه إنما كان يكون الغاية هى بعينها المبدأ، لو كان اتصال موحد لامفرق والأشياء المتفرقة والمتتالية قد يجوز أن يكون منها غايات بعد غايات .

وأما الحججة الأخيرة فهى سخيفة، وذلك أنه عندما صار أيضا لايقال إنه يتوحد، بل ذلك بعده فى زمان، طرفه هو ذلك الآن الذى هو فيه أبيض . ومع ذلك فلا يتدر احتجاجهم إذا قال قائل : إن هذا الأبيض بالفعل هو بالقوة أبيض آخر أيضا، لأنه فى قوته أن يحل فيه بياض آخر غير هذا البياض، وقد تخللها زمان

(١) يوصل : موصل ب، د || ويفصل : ومنفصل ب، د || لاشك : ولا شك ط .

(٢) لإطراف : الأطراف د، م .

(٣) أيضا أعنى من : يعنى سا || من : ساقطة من ط، م || وإن : وإيه ب .

(٤) ليست : ليس ط || الاتصال : + كيف ط .

(٥) يكون : + خطأ سا || الاتصال ( الثانية ) : + الموجود ط .

(٦) يشبهها : أشبهها سا . (٨) تكون : ساقطة من ب ، د سا، م .

(٩) عن : فى ط .

(١٠) بالاتصال : باتصال د .

(١١) هو اتصال : ساقطة من م || مالم : فالم سا || اثنيية : اشبه سا ؛ انيته م .

(١٢) فهذا : وهذا سا، م || الاتصال ( الثانية ) : اتصال ط .

(١٣) كاتصال : ساقطة من م .

(١٥) والمتتالية : المتتالية د، سا، ط، م .

(١٨) آخر : أحمر د || .

يفصل بينهما ، فيكون بالقياس إلى هذا البياض الموجود لا قوة له عليه ، وبالقياس إلى بياض ينتظر له قوة عليه .

وإذ قد أوضحنا حجج هؤلاء، فبالحرى أن نعرف نحن الحجة التي لأجلها تمسكنا بأحد المذهبين . فنقول : إن كل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل يحقته اندفاع الشيء القائم أمام المتحرك أو احتياجه إلى قوة يمانه بها. وهذا الميل في نفسه معنى من الأمور به يوصل إلى حدود الحركات، وذلك بأبعاد من شيء تلزمه مدافعة لما في وجه الحركة، وتقرّب من شيء . ومحال أن يكون الواصل إلى حلما واصلا بلاعة ، وجودة موصلة، ومحال أن تكون هذه العلة غير التي أزالنا عن المستبر الأول، وهذه العلة تكون لها قياس إلى مايزيل ويدافع، وبذلك القياس يسمى ميلا ، فإن هذا الشيء من حيث هو موصول لا يسمى ميلا، وإن كان الموضوع واحدا، وهذا الشيء الذي يسمى ميلا قد يكون موجودا في آن واحد . وإنما الحركة هي التي عسى أن يحتاج في وجودها إلى اتصال زمان ، والميل مالم يقسر ولم يقع أولم يفسد، فإن الحركة التي يجب عنه تكون موجودة . وإذا فسد الميل لم يكن فسادا هو نفس وجود ميل آخر، بل ذلك معنى آخر ربما قارنه . فإذا حدثت حركتان فتن ميالين وإذا وجد ميل آخر إلى جهة أخرى فليس يكون هو هذا الموصل نفسه، فيكون هو بعينه علة للحصول والمفارقة معا ، بل يحدث لا محالة ميل آخر له أول حدوث، وهو في ذلك الأول موجود، إذ ليس وجوده متعلقا بزمان ليس كالحركة والسكون اللذين ليس لهما أول حدوث، إذ لا يوجدان على وجه متا إلا في زمان وإلا بعد زمان، إذ هي مقتضية لأين لم يكن الجسم قبله فيه ، ولا يكون بعده فيه، فيقتضى تقدما وتأخرا زمانيا، بل هو كالألحركة التي تكون في كل آن . نكناك الآن الذي قد يحدث في الحركة يجوز أن يكون هو بعينه حدا للألحركة، حتى يكون لألحركة موجودا في آن، هو طرف حركة مستمرة الوجود بعده، فلا يحتاج بين الحركة وبين الألحركة إلى آن وأن، بل يكفي آن واحد ولا يعرض محال، لأن ذلك الآن لا تكون فيه الحركة والسكون معا، بل واحد منهما . وأما

(٢) عليه : عل البياض سا .

(٣) وإذ : فإذا ط .

(٤) فهي : + التي م .

(٥) هما : به سا، م || به : له ط .

(٦) موصلة : ساقطة من د .

(١٠) أولم : ولم د .

(١٢) نفسه : بعينه ط .

(١٤) اللذين : الذي ب، د، سا || ليس : ساقطة من د .

(١٥) الجسم : الجسم ط || كالألحركة : كالألحركة ب، د، ط؛ عل حركة سا .

(١٦) فكذلك : فلذلك سا، م || للألحركة : للألحركة ط .

(١٧) لألحركة : للألحركة م || موجودا : موجودة ط || حركة : حركة ط || مستمرة : مستمر سا، م؛ ويستمر ط .

(١٨) ولا يعرض : لا يعرض ط || معايل : معايل سا .

الآن الذى فيه أول وجود الميل الثانى، فليس هو الآن الذى فيه آخر وجود الميل الأول، إذ هو آخر وجود الميل الأول الذى بينا أنه يكون فيه، ووجودا عنلما يكون، ووصلا . فإن كان يوجد وصلا زمانا، فقد صح السكن وإن كان لا يوجد وصلا إلا آنا، فليس ذلك الآن آخر، إلا أن يكون ماهو له آخر، ووجودا فيه، إذ ماهو له آخر هو وصل، والموصل لا يكون، ووصلا ووجودا غير حاصل، وإنما لم يكن الآن واحدًا، لأن الذى لا يكون فى طبيعته ما يوجب الحصول وما يوجب اللاحصول معا، فتكون طباعه تقتضى أن يكون فيه اقتضاء بالفضل وأن لا يكون اقتضاء بالفعل . فإذن أن آخر الميل الأول غير أن أول الميل الثانى .

ولا تصغ إلى من يقول إن الميايين مجتمعان، فكيف يمكن أن يكون شئ فيه بالفعل مدافعة - به أولزومها، وفيه بالفعل التئح عنها، فلا يظن أن الحجر المرمى إلى فوق فيه ميل إلى أسفل البتة، بل يبدأ من شأنه أن يحدث ذلك الميل إذا زال العائق، وقد يغلب كما أن فى الماء قوة ومبدأ يحدث البرد فى جوهر الماء إذا زال عائق، وقد يغلب كما تعلم .

١٠

فقد بان أن الآتين متباينان، وبين كل آتين زمان، والأشبه أن يكون الموصل يبقى وصلا زمانا، لكننا أخذناه موصلا آنا ليكون أقرب من الموجب لعدم السكن، فقد انحلت الشبه، وتول أنت بنفسك بناء حجج العلم الأول على هذا الأصل .

(٢) الأول : ساقطة من م || أنه : أن ط .

(٣) أن : ساقطة من سا ، ط ، م .

(٤) الآنان : الآنان سا ، م .

(٥) طبيعته : طبيعة م .

(٦) لا يكون : + فيه م || أن آخر : آخر أن سا ، ط ، م || أن أول : أول أن ، ط ، م سا || الميل : ميل ط .

(٩) العائق : عائق سا ، ط ، م . || وقد ... عائق : ساقطة من د || وقد : قد ط . (١٠) كما : وكما ط .

(١١) لكننا : لكننا سا ، ط .

(١٢) السكن : الشكوك سا .

## [ الفصل التاسع ]

### ط - فصل

#### في الحركة المتقدمة بالطبع وفي ايراد فصول الحركات على سبيل الجمع

وإذا قد بلغ الكلام بنا هذا المبلغ ، فبالحرى أن نختم القول في الحركات ، بأن نعرف أى الحركات أولى بالتقدم .  
فنقول : أما أولا ، فإن الحركة المكانية أو الوضعية أقدم الحركات ، وذلك لأن النمو لا يخلو عن كل حركة مكانية  
مع الحركة الكمية ، ولا يخلو من وارد على النامى متحرك إليه وفيه ، والمكانية والوضعية تخلو عنها ، والتخلخل  
والتكاثف لا يخلو عن استحالة ، والاستحالة لا توجد إلا بعد وجود حركة مكانية أو وضعية ، إذ كانت  
الاستحالة الواحدة لا توجد دائمة ، إذ هي بين الأضداد ويكون لها لا محالة علة ، لم تكن من قبل علة بالفعل ،  
ثم صارت علة . فلا يخلو إما أن تكون تلك العلة واصلة إلى المعلول أو لا تكون ، فإن لم تكن واصلة فوصلت ،  
حتى أحالت ، فقد حصلت حركة نقلية أو وضعية ؛ وإن كانت واصلة ، ولكن ليست بالفعل ، فهو إذن يحتاج إلى  
استحالة في إرادتها أو غير ذلك حتى تفعل . والكلام في تلك الاستحالة ثابت ، وإن كان لا يحتاج إلى وصول  
ولإلى استحالة ، وهو موجود ، والموضوع موجود ، وليس يفعل ، فليس بمحيل أصلا ، فالكلام في الاستحالة  
ثابت .

على أن كلامنا في الاستحالات الجسمانية عن علل جسمانية ، وهي إنما تفعل بعد ما لم تفعل بالقرب بعد البعد .  
والكلام في الحركات النقلية المنتهية المستقيمة هذا الكلام ، فإنها لا تكون متصلة بغير نهاية ، فيحتاج أن تتقدمها  
حركات حتى توجد . وأما الوضعية والنقلية المستديرة إن كانت موجودة ، فليس الأمر فيها على هذه الصورة ،

(١) فصل ط ب ؛ الفصل التاسع م .

(٥) أو الوضعية : الوضعية سا ، م || أقدم : تقدم سا .

(٦) الحركة : حركة سا || وفيه : ومنه ط || والمكانية : المكانية م .

(٧) استحالة : الاستحالة ط || والاستحالة : فالاستحالة ط .

(٨) بين : من سا . || لها : لها د ؛ ساقطة من ط .

(٩) العلة : العلية ط .

(١١) إرادتها : إرادته سا ، م || في : ساقطة من م .

(١٢) صحر : فهر م || فليس : ساقطة من د .

(١٤) إنما : + لم سا .

(١٥) فيحتاج : + إلى ط .

بل يكفي لها محرك واحد ثابت، ويصلح أن تكون أصناف ما يحدث من المناسبات المختلفة بين ذلك المتحرك وبين الأجسام الأخرى، أسبابا لانبعاث حركات واستحالات أخرى .

فبين من هذا أن أقدم الحركات ما كان على الاستدارة، فإنها أقدم الحركات المكانية والوضعية، وهذا الصنف من الحركات أقدم من سائر الحركات الأخرى بالشرف أيضا، لأنه لا يوجد إلا بعد استكمال الجوهر جوهرًا بالفعل، ولا يخرج عن جوهرية بوجه من الوجوه، ولا يزال أمرًا له في ذاته، بل يزال نسبة له إلى أمر من خارج، ويخص المستديرة بأنها تامة لا تقبل الزيادة، ولا يجب فيها الاشتداد والضعف، كما يجب في الطبيعة أن تشتد أخيرًا في السرعة، والقسرية أن تشتد، كما يقال وسطًا، ولا شك أنها تضعف أخيرًا. والحرم الذي له الحركة المستديرة بالطبع هو أقدم الأجرام، وبه تتحدد جهات الحركات الطبيعية للأجرام الأخرى .

وإذ قد استوفينا تحقيق هذه المعاني، فبالحرى أن نجمع الفصول التي للحركات، ونقول: أو لا كل ما ينسب

- إليه صفة فيما أن يقال تلك الصفة التي له بذاته، بأن تكون الصفة موجودة فيه كله، مثل ما يقال أن الثلج أبيض. ١٠  
وإما أن لا تكون بالحقيقة موجودة في كله، ولكنها بالحقيقة في جزئه، مثل ما يقال إن الإنسان يرى وإن العين سوداء. وإما أن تقال بالعرض على الإطلاق بأن لا تكون فيه، بل في شيء يقارنه، كما يقال إن البناء يكتب وكما يقال للبياض إنه ينتقل عندما ينتقل الأبيض. فالمتحرك والحرك إما أن يقال له ذلك لذاته مطلقًا أو للجزء، كما يقال فلان يكتب وإنما تكتب يده أو فلان يتحرك وإنما تتحرك يده. وإما أن يقال بالعرض مطلقًا كما يقال للساكن في السفينة أنه يتحرك فمنه ما ليس من شأنه البتة أن يوصف بذلك، كالبياض إذا قيل إنه يتحرك، ومنه ما شأنه ذلك، كالمسمر في السفينة. وكذلك الحرك قد يكون بالعرض وغير مطلق، على ما قيل في أبواب سلفت. والحركة إذا كانت في ذات الشيء فقد تنبعث عن طبيعته، لا من خارج ولا بإرادة ولا قصد، كنزول الحجر. وقد تنبعث عنه بالإرادة، وقد تكون بسبب قسري من خارج كصعود الحجر. والطبيعي والإرادي

(١) أصناف : أصنافه ط .

(٣-٤) الحركات المكانية ... أقدم : ساقطة من سا .

(٤) بالشرف : وبالشرف سا، ط، م .

(٥) ولا يخرج : فلا يخرج م || يزال : مزيل ط || نسبة : نسبة ط || من : ساقطة من سا .

(٦) ويخص : ويخص ط || الطبيعة : + من سا، ط، م .

(٧) أخيرًا : آخرد، سا .

(٨) تتحدد : يتحد ط .

(٩) وإذ قد : وإذا سا || أولاً : + أن ط .

(١٠) التي : ساقطة من د، سا، ط، م .

(١١) لا تكون : يكون م .

(١٦) ذلك : كذلك سا || وغير : أو غير ط، م || في : على سا .

(١٧) سلفت : سبقت ط || فقد : وقد ط || ولا قصد : ولا يقصد سا .

(١٨) بسبب : ساقطة من د .

يشاركان دائماً في أن يطلق عليهما لفظة الحركة الكائنة من تلقاء المتحرك، وذلك لأنها ليست من خارج، وربما قبل ذلك خاصة للذي يكون بإرادة . والحركة الطبيعية والقسرية قد تكون في غير المكانية والوضعية، فإن ههنا استحالة طبيعية ، كصحة من يصح بالبحران الطبيعي، وتبرد الماء الحار إذا استحال بطبيعة إلى البرد، واستحالة قسرية كاستحالة الماء إلى الحر ، وههناكون طبيعي، مثل تكوين الخنيزج من المني والنبات من البذور؛ وكون قسري، مثل إحداث النار بالقدح؛ وفساد طبيعي مثل الموت الهرمي؛ وفساد قسري، كالموت عن القتل، والموت عن السم. وههنا زيادة في مقدار الجسم طبيعية، كنمو الصبي؛ وأخرى قسرية كالنمو الذي يستجاب بالأدوية المسمنة . وههنا ذبول طبيعي كما في الهرم ، وذبول قسري فما بالأعراض .

ويجب أن يعلم أن قولنا حركة طبيعية ليس يعني به أن الحركة تصدر البتة عن الطبيعة، والطبيعة بحالها التي لها، فإن الطبيعة ذات ثابتة قارة، وما يصدر عنها لذاتها فهو أيضاً ثابت قار قائم وجود مع وجود الطبيعة، والحركة التي هي الحركة القطعية تعلم دائماً وتجدد بلا استقرار، والحركة التي حققناها لا محالة فلأنها تقتضي ترك شيء، والطبيعة إذا اقتضت لذاتها ترك شيء فتقتضي لا محالة ترك شيء خارج عن الطبيعة. وإذا كان كذلك فما لم يعرض أمر خارج عن الطبيعة، لم يعرض قصد ترك لها بالطبع. فإذا ن الحركة الطبيعية، لا تصدر عن الطبيعة إلا وقد عرضت حال غير طبيعية؛ ولا تكون حال غير طبيعية، إلا وبلازاتها حال طبيعية، إذ كانت هذه غير تلك، فتلك طبيعية، فتكون غير الطبيعية تترك تركاً متوجهاً إلى الطبيعة. فكل حركة طبيعية إذا لم تعق، فهي تنتهي إلى غاية طبيعية، ويستحيل إذا حصلت تلك الغاية أن يتحرك المتحرك بالحركة الطبيعية، لأن الحركة ترك ما وهرب . والغاية الطبيعية ليست متروكة ولا مهروبا عنها بالطبع ، فكل حركة طبيعية إذن فهي لأجل طلب مسكون، إما في أين أو في كيف، أو في كم، أو في وضع، فكل حركة لا تسكن، فليست بطبيعية، فالحركة المستديرة المتصلة إذن لا تكون

(١) لفظة : لفظ ط || الكائنة : المكانية سا، م || وذلك : في ذلك م .

(٢) خاصة : خاصا سا || بإرادة : بالإرادة ط .

(٣) بالبحران : بالبحر مكان سا .

(٤) الحر : الجزوي؛ الحرى ط || وههنا : وهنا ط || من المني : ساقطة من سا .

(٥) المسنة : المستينة د .

(٦) بحالها : ساقطة من سا .

(٧) لها : ساقطة من د || قائم : ساقطة من سا .

(٨) القطعية : ساقطة من م .

(٩) وإذا : فإذا سا، ط، هـ .

(١٠) فإذا : فإن ط .

(١١) ولا تكون حال ... فتلك طبيعة : ساقطة من ب . || إذ : إذا سا .

(١٢) متوجها : + به ط || الطبيعية : الطبيعة سا، ط، م .

(١٣) وهرب : + ما ط .

(١٤) فكل : وكل د، ط || مسكون : السكون ط .

- طبيعية ، وكيف تكون وليس شئ<sup>٥</sup> من الأوضاع والأيون التي تفرض مهر وباعنه بالطبع بتلك الحركة إلا وهو بعينه ممتصود إليه بالطبع بتلك الحركة ، ومحال أن تهرب الطبيعة بالطبع عن أمور تؤمها بالطبع فالحركات المستديرة تكون إما من أسباب من خارج، وإما عن قوة غير الطبع، بل عن قوة إرادية . وقد يميز أن لا يختلف ما يكون عن القوة الإرادية ، إذا لم تختلف الدواعي والموانع والغايات والأغراض ، فلم تتجدد الإرادات وكانت الواحدة منها بلوغا بها المراد في الحركة، ولا يمنع كون الحركة المستديرة لجسم بسيط أن يكون ذلك الجسم ذا نفس على ما يشكك به بعضهم قائلا : إن المشائين يوحون أن لا تكون النفس إلا للجسم المركب، ثم يقولون لحركة مستديرة بسيطة هي صادرة عن نفس وأنها لجرم بسيط . وذلك لأن المشائين لم يمنعوا أن يكون في البسائط كلها متنفس، بل إنما منعوا أن يكون ذلك الجسم من البسائط الأسطقسية الموضوعة للتركيب . فإن هذه البسائط الملم تتركب ولم تعتدل ولم تسقط غلبات التضاد لم يقبل الحياة، فإن كان جسم بسيط لا ضد له في طبعه، فهو أقبل للحياة .
- و يجب أن يعرف ههنا أن الطبيعي على كم أوجه يقال ، بحسب ما ينفع به في الموضع الذي نحن فيه ، ثم ١٠ نتم الكلام في الحركة الطبيعية، فنقول : إن الطبيعي قد يقال بالقياس إلى الشئ الذي له الأمر الطبيعي وحده، وقد يقال لا بالقياس إليه وحده، بل بالقياس إلى طباع الكل بالشركة، مثال هذا التقسم هو أن كون الأرض غير حقيقية التدوير ، وانكشافها عن الماء ليس طبيعيا ، بالقياس إلى طبيعة الأرض نفسها . فإن طبيعة كل بسيط لا تقتضي اختلافا فيه، بل تقتضي التشابه، فيجب أن يكون الشكل الطبيعي البسيط كرياً . ولكن الأمر الذي تقتضيه طبيعة الأرض من استعدادها وفعلها معا إذا قرن به طبيعة الكل، كان وجود هذا الشكل له طبيعيا، أى أمر يجب عن ١٥ طباعه وطباع الكل، وما عليه مجرى الأمر الجزئى في الكل، على ما سنوضح هذا في موضعه . وكذلك تصرف

- 
- (١) تكون : ساقطة من سا + طبيعية ط || تفرض : تفترض سا، طء || عنه : عنها م .  
(٢) الحركة : اخلاصة سا || أمور تؤمها : أمر تؤمه ط، م .  
(٣) من ( الثانية ) : ساقطة من ب || من ( الأولى ) : من سا .  
(٤) والأغراض : والإرادات سا || وكانت : ساقطة من م .  
(٥) منها : منه سا || بها : به سا || أن : بل سا .  
(٦) ما يشكك : ما مثل سا، م || للجسم : الجسم ط || لحركة : بحركة ط .  
(٧) متنفس : تنفس نفس ط .  
(٨) منعوا : يمنعون ط + من سا || تتركب : يركب ط .  
(٩) لم : ولم ط || طبعه : طبيعته د، ط .  
(١٠) الموضع : الموضع د .  
(١١) الشئ : شئ<sup>٥</sup> د .  
(١٢) كون : تكون م .  
(١٣) نفسها : ساقطة من م .  
(١٤) البسيط : البسيط ط، م .  
(١٥) أى : أو ط || من : من سا .  
(١٦) الجزئى : الجزئى د || وكذلك : وكذلك ط .

الغذاء بحسب تدبير القوة الغذائية، هو لنفس الغذاء غير طبيعي، ولكن إذا قيس إلى الطبيعة المشتركة للكل كان طبيعياً. وأما الطبيعي الخاص بالشيء، فهو أن يكون صادراً عن قوة طبيعية فيه رحدة، ونعنى بالقوة الطبيعية ههنا كل قوة من ذات الشيء تحركه بالإرادة، كانت طبيعية صرفة، أو كانت كنفس النبات، فيكون أحد قسمي هذا الباب على نحو تحرك الحجر إلى أسفل، وهو الذي يكون لاعن إرادة، ولا أيضاً مختلف الجهة، والثاني على نحو تحرك النامي إلى نموه، فإن ذلك ليس بإرادة، ولكنه محتاف الجهة وقد تكون حركة برادة غير مختلفة الجهة ولا تسمى طبيعية إلا باشتراك الاسم كالحركة الأولى. فالحركة الطبيعية بحسب هذا الموضع هي التي تكون عن قوة في الجسم نفسه تتوجه إلى الغاية التي لطبيعة ذلك الجسم، وعلى الوجه الذي تقتضيه طبيعة ذلك الجسم إذالم يكن عائق، مثل تكون يد الإنسان ذات خمس أصابع في مدة مثلها يتكون، وعلى نحو من التوجه لاغير زايف عن الحلود الواجبة، فإنه قد تكون حركة عن الطبيعة، ولكن لا إلى غاية طبيعية، مثل تكون الإصبع الزائدة والسن الشاغية، وقد تكون حركة لاعن الطبيعة، ولكن إلى الغاية الطبيعية، كما يرمى حجر إلى أسفل على خط مستقيم، رمية لانصدل مثل الحركة التي فيه عن الطبيعة التي في الحجر وحدها. وقد يتفق أن يكون من المبدأ إلى الغاية ولكن معوقاً، مثل أن تكون حركته أبطأ من الواجب أو ذات كيفية غير موافقة للاستمرار إلى الغاية. فهذه قد يقال لها طبيعية.

ولكن الحقيقي هو ماقلناه أولاً، وقد تكون الحركة طبيعية لا بالقياس إلى الطبيعة، الخاصة بالشيء، بل بالقياس إلى أمور من خارج. فإن الاحتراق طبيعي للكبريت عند ملاقاته النار، والانجذاب طبيعي للحديد عند مقاربة المغناطيس.

- 
- (٢) وأما + هو ط || فيه : منه ط .  
(٣) كانت : وكانت ط || صرقة : صرقاب، د، سا || كنفس : لنفس د .  
(٤) نحو : ساقطة من سا .  
(٥) حركة : الحركة ط || غير : وغير سا، م .  
(٧) لطبيعة : + في د || الوجه : وجه ط .  
(٨) يد : يد م || زايف : ذائع ط .  
(٩) تكون : تتكون ط، م || ولكن : ولكن م || الإصبع : الأصابع ط .  
(١٠) الشاغية : الشاغية ط || كما : كن سا، ط، م || حجر : حجرا سا، ط، م .  
(١١) الحجر : الحركة سا . (١٢) حركته : حركة ط . .  
(١٤) ماقلناه : ماقلنا ب، د، سا، م .

فى كىفة كون الغير طبعيا للجسم وكذلك كون اشياء اخرى طبيعية

- فقول : إن كل جسم، فسنين أنه يقتضى حيزا يخصصه، والمقتضى لذلك صورته التى بها يتجوهر أوصورة الغالب فيه، وقد يقتضى كبا أو كىفا أو وضعا أو غير ذلك . فإن كان الحيز الذى يقتضيه موقوفا عليه لا يفارقه لم تكن له حركة طبيعية ناقلة إلى الحيز، وكذلك إن كان كيفية هذه الصفة أو كمية، فإن كان حيزه حيزا يمكن أن يفارقه، بأن يزال عنه قسرا فإنه يكون له عود بالطبع إن لم يمنع قسرا، أو كان لم يزال عن حيزه، بل كان أول حلوثه فى غير حيزه، فإنه بالطبع، ينتقل إليه إن لم يمنع قسرا . فإن كانت كىفيتها مما يجوز أن يسلب بالقسر ككيفية الماء، أعنى برودته فإنه إذا زال القاسر، توجه إليها الشئ بالطبع، فاستحال الماء المسخن مثلا باردا. وإن كانت كىفته مما يجوز أن يسلب بقسر مثلا كما يخلخل الهواء بالقسر، حتى يصير أعظم، أو يضغط بالقسر، حتى يصير أصغر، على ما أخبرنا عنه فى باب الخلاء، فإنه إذا زال القاسر انتقل الجوهر إلى حجمه، أو كانت كىته مما لا تحصل له فى أول وجوده، بل يكون أول وجوده وجودا غير مستكمل وإنما يستكمل بالامتداد، فإنه يتحرك إلى كماله فى حجمه بالغذاء طبعيا، أو كان وضع أجزائه وضعاً مقسورا كما يحى الخشب المستقيم بالقسر، فإنه إذا خلى سبيله من غير كسر أورض، رجع بحركته إلى الوضع الأول .
- لكنه قد يشكل فى الحيز، مما لا يشكل فى أمر غيره، فإن الجسم المتحرك فى جهة مآ تعرض له أمور: من ذلك

(٢) فصل : فصل ى ب الفصل العاشر ط، م .

(٣) له : ساقطة من سا .

(٥) فإن : وإن م .

(٦) وكذلك : ولذلك د || كان : كانت سا، ط، م || كيفية : كىفيتها م || كىته : كىته م .

(٧) يمنع : يمنع سا، ط، م || أو كان : وكان ط || بل كان كان : + أو ل د .

(٨) يمنع : يمنع د || قسرا : ساقطة من م .

(٩) أعنى : + ه ط || القاسر : القياسى سا .

(١٠) يخلخل : يخلخل سا، ط .

(١١) يكون : كون ب .

(١٢) يحى : ينهى ط .

(١٣) بحركته : بحركة د .

(١٤) جهة : وجه م .

أنه متحرك إلى تلك الجهة ، ومن ذلك أنه متحرك إلى مكان ما، ومن ذلك أنه متحرك إلى حيث كليته . فيشبه الأمر ويشكل فلاندرى أنه إلى أى واحد من هذه الأشياء يتحرك. ولو كان الماء يطلب الجهة، والنهاية في نزوله إلى أسفل، لما وقف دون حد وقوف الأرض، ولما طاف على الأرض ولما رسب في الأرض. وكذلك حال الهواء ، لو توهم جزء منه مقسورا إلى حيز النار ، فوجد ينتقل من حيز النار إلى حيز نفسه .

• وستعلم أنه لا يكون لحيز واحد جسمان بالطبع ، حتى يكون لك أن تقول: إن الأرض والماء يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا، لكن الأرض أغلب وأسبق، وكذلك الهواء والنار يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا، لكن الأرض أغلب وأسبق، ولو كان الهواء يطلب ما يطلب النار لكنه يعجز عن مساوقتها إليه. لكننا إذا وضعنا أيدينا على شطر من الهواء، أحسسنا باندفاعه إلى فوق، كما إذا حبسناه في إناء تحت الماء . ولو كان يطلب المتحرك المكان فقط، والمكان هو سطح الجسم الذى يحويه، والطبيعى هو سطح الجسم الذى يحويه بالطبع، لكان الماء يقف في الهواء حيث كان لأنه في سطح الجسم الطبيعى الذى يحويه، ولكانت النار المتصعدة تطلب أن يشتمل عليها مكان هو سطح فلك. وهذا الطلب محال، لأنه إنما يماس طائفة من سطح الفلك من جهة، ولو كان يطلب الكلية لكان الحجر المرسل من رأس البئر يلتصق بشفيرها ، ولا يذهب غورا ، فإن الاتصال بالكل هناك أقرب مسافة ولكان الحجر يصعد، لو توهمنا إن كليته زال عن موضعه. فكان حينئذ لا يخلو إما أن يكون بالطبع ، يميز جهة دون جهة ، وهذا محال ، أو يكون قد انفعل عن الكلية انفعالا آخر من جهة أخرى، فتكون حركته إلى الكلية ليس عن طباوعه ولكن تجذب الكلية إياه . وقد فرضنا حركته طبيعية، وعلى أنه يستحيل أن يفعل الشيء في شبيهه فعلا وأثرا بالطبع ، من حيث هو شبيهه إلا بالعرض ، ولكانت الأرض الصغيرة كالمدرسة أسرع النجدة إيا من الكبيرة. فالذى يجب أن يعتقد في هذا، هو أن الحركة الطبيعية تطلب الحيز الطبيعى وتهرب من غير الطبيعى، لا مطلقا ولكن مع ترتيب من أجزاء الكل مخصوص ، ووضع مخصوص من الجسم الفاعل للجهات. فإن الجهة عينها غير

(١) تلك ..... إلى : ساقطة من م || فيشبهه : فيشبهه ط .

(٢) وقوف : وفوق م || ولما طفا على الأرض : ساقطة من سا .

(٤) لوتوم : وتوهم م || حيز (الأول) : حيز د || فوجد : نوجب م .

(٧) ماتطلب : ساقطة من م || مساوقتها : مساوقته سا || إليه : إليها ط .

(٨) حبسناه : احتبسناه سا .

(٩) الجسم ( الثانية ) : + الطبيعى ط ، م . || لكان : فكان م .

(١٠) يشتمل : يشمل ط

(١١) فلك : ذلك ط ؛ الفلك م .

(١٢) البئر : + بل د || بشفيرها : بشفيرها ط || ولا يذهب : فلا تذهب ط .

(١٣) فكان : وكان د .

(١٤) دون جهة : ساقطة من م .

(١٦) شبيهه : شبيهه ب ، د ، ط .

(١٨) فإن : وإن م || عينها : عنه د ؛ عليها ط .

- مقصودة إلا لأجل كون هذا المعنى فيها، وإن الكلية التي لكل بسيط ليست مقصودة في الحركة الطبيعية التي لأجزائها بذاتها ، ولكنها موضوعة حيث المقصود ، بل المقصود ما ذكرناه . فالطلب يتوجه إلى هذه الغاية المحققة فقط ، ولا يصح إلى غيرها . وأما الحرب فيصح من مقابلاتها أنها اتفق ، فإنه إذا كان المكان غير طبيعي ، وإن كان الترتيب طبيعياً هرب منه الهواء المنتشف المحصور في آجرة مرفوعة في الهواء ، فإن الآجرة تنشف الماء من أسفل لشدة هرب الهواء عن محيط غريب ، واستحالة وقوع الخلاء ، ووجوب تلازم الصفائح ، فيخلفه الماء في مسام الآجرة متصعداً فيها ، لحرب الهواء عنها ، وإن كان الترتيب في البعد والقرب قريباً من الواجب ، وكهرب الماء من الهواء ، وإن كان المكان طبيعياً ، وليس الترتيب حاصلًا . وبالحرى أن نعرف هل الحرب هو الذي يحركه أو الطلب . لكنه لو كان الأمر ليس إلا الحرب ولا طلب ، لم تتعين جهة إليها الحرب دون الطلب ، وحال الماء مثلاً في أن طبيعته تحدث ميلاً في جحره ، وذلك الميل يحدث ميلاً واندفاعاً فيما يلاقه ، لولا أنه أحدثه في نفسه لم يحدث الميل عنه في غيره ، كحال الماء في أنه إنما تفعل صورته الطبيعية التبريد في غيره مما يفيض عنها من برد في جسمها التي هي فيه ، لو لم يفيض ذلك أولاً فيها لم يبرد غيره ، وإن بقيت الصورة . وإذا استفاد حرارة غريبة ، فعمل ضد فعله فأحرق ، وكذلك إذا اشتدت سخوته ، عرض فيه العرض الذي توجيه صورة النارية ، فيفعل فعل النار من الإحراق والاصعود فأحرق وصعد . فلا يوجب ذلك أن يكون في هذا الجسم قوتان يتضاد مقتضاهما ، إحداها تلك الصورة ، والأخرى هذا العارض ، وذلك لأن تلك الصورة لا تقتضي الحركة والإحراق اقتضاء أولياً ، بل بواسطة عارض ، وهو الذي بطل ، وحصل ضده الذي هذا الفعل يصدر عنه صدوراً أولياً . فإن الصورة أيضاً إنما هي مبدأ للحركة إلى فوق ، بواسطة عارض يشبه أن يكون بالقياس إليها ملكة وقتية ، وهو الميل .

ولا يجب أن نظن ، أن ذلك ليس لأجل العارض ، بل لما يخالط الماء مثلاً من ناريات . تلك الناريات تنمضي وتنفارق وتصعد ، ويبقى الماء بارداً . ولو كان كذلك لكان يجب إذا طبخنا الماء والدهن أن تصعد الدهن أولاً ،

- 
- (٢) ولكنها موضوعة : ولكنه موضوع سا ، ط .  
(٣) إلى : ساقطة من سا || أيها : ساقطة من د .  
(٤) مت : عه سا ، ط ، م ؛ + ميل سا ، ط ، م || آجرة : جرة م || الآجرة : الجرة م .  
(٥) لشدة : الشدة ط || فيخلفه : فيختلفه سا .  
(٦) الآجرة : الجرة سا ، م || الحرب : الحسب ط .  
(٧) وليس : إذ ليس سا ، ط ، م .  
(٨) أو الطلب : أم الطلب م || كان : + الأمر ط .  
(٩) مما : بما سا .  
(١٠) يبرد : برد د || وإذا : فإذا ط .  
(١١) فعله : فعله د ؛ ساقطة من م || وكذلك : ولذلك سا ، ط ، م . || فيفعل فعل : يفعل د ؛ ففعل فعل سا .  
(١٢) يتضاد : يتضادان في ط .  
(١٣) بواسطة : لوساطة م || يكون : ساقطة من م .  
(١٤) وتنفارق : تنفارق سا || ويبقى : تبقى سا ، ط ، م . || أن يصعد الدهن : ساقطة من د .

لأنه أقبل لطبيعة النار ومخالطها والاستحالة إليها. وعلى أنه من الجائز أن تكون بعض الأجسام المقسورة تتحرك إلى خلاف الطبيعة لمخالط غالب، وبعضها لنفس تأكيد هذه الاستحالة، كما في البخار المائي، فإنه لو كان للنارية للزم ماقلناه. وأنت تعلم أنه لاعلة ولاسبب لامتناع النارية من التخلص عن الماء، حتى يحتاج إلى أن يستصحب الماء، اللهم إلا أن يكون الماء صار بحيث يتحرك نحو حركتها موافقة لها، لكنه بالحري أن يبرهن على أن لكل جسم حيزاً يخصه.

## [ الفصل الحادى عشر ]

### ك - فصل

#### فى اثبات ان لكل جسم حيزا واحدا طبيعيا وكيفية وجود الحيز لكلية جسم ولاجزائه وللبسيط والمركب

١٠ نقول : إن كل معنى ، وكل صفة للجسم ، لا بد لذلك الجسم من أن يكون له ، فإن له منه شيئا طبيعيا. وهذا مثل الحيز ، فإنه لا جسم إلا ويلحقه أن يكون له حيز إما مكان ، وإما وضع ترتيب . ومثل الشكل ، فإن كل جسم متاه ، وكل متاه فله شكل ضرورة ، وإن كل جسم فله كيفية ما أوصورة غير الحسية لامحالة ، لأنه لا يخلو إما أن يسهل قبوله للتأثير والتشكيل ، أو يعسر ، أو لا يقبل . وكل هذا شئ غير الحسية .

١٥ وقد يمكن أن نبين ملازمة الجسم لكيفيات أخرى فنقول : إن هذه الأشياء وما يجرى مجراها ، لا بد أن يكون للجسم منها شئ طبيعى ضرورى ، وذلك لأن الواقع بالقهر والقسر عارض بسبب يعرض من خارج . وجوه

(١) أنه : أن سا|| المقسورة : المقصورة ط .

(٢) لو كان : لون د .

(٤) موافقة : موافقاً سا .

(٧) فصل : فصل آب ؛ الفصل الحادى عشر ط ، م .

(٨) جسم : الجسم ط . (٩) والمركب : والمركب سا ، ط ، م .

(١٠) نقول : فنقول ط .

(١١) ترتيب : وترتيب ط .

(١٤) لابه : + من سا .

الشيء قد يمكن أن يعقل . ولا تعرض له الأسباب التي لوجوده منها بد، إلا ما كان منها لازما لطباعه . وليس واجبا ضرورة أن يكون الجسم لا يعقل، إلا ويلحقه فعل قاسر فيه . فإذا كان كذلك . فطبيعة الجسم قد يمكن أن يفرض موجودا، وهو على ماهو عليه في نفسه، وليس يقصره قاسر . وإذا فرض كذلك بق وطباعه . وإذا بقي كذلك ولم يكن بد من أن يكون له أين وشكل، وكل ذلك لا يخلو إما أن يكون له من طباعه أو من سبب خارج .

- لكننا قد فرضنا أنه لا سبب من خارج، فبقي أنه من طباعه، والذي من طباعه يوجد له، مادامت طبيعة موجودة  
 ٥ ولم يقصر، فإن كانت طبيعته بحيث تقبل القسر، أمكن أن يزول ذلك عنه بالقسر، وإن كانت طبيعته بحيث لا تقبل القسر لم يزل ذلك عنه بالقسر .

فإن قال قائل : إنه يجوز أن يكون كل قاسر يرد فإنه يعطى شكلا ومكانا، ثم يبقى ذلك، فلا يزول إلا بقاسر آخر يرد فلا يخلو دائما عن قاسر على التعاقب، كما لا يخلو عن الأعراض بالتعاقب . وليس يلزم من ذلك أن يكون واحد منها ذاتيا لانتفاره .

١٠

فقول : إن الجسم تعرض له الأعراض التي ليست بلازمة على وجهين : أعراض تلحقه في ذاته، وأعراض تلتزمه من مجاوراته . مثل كونه فوق وتحت ومماسا ومحاذيا ، والأعراض التي تلتزمه لمجاوراته لا تكون ضرورية له باعتبار ذاته . والأعراض الأخرى فإنه لا يجب أن يخلو منها، بل يجوز أن يكون فيه علمها فقط، ولو كانت مما يستحيل خلوها عنه، بحيث لا يقوم إلا بوجود شيء منها فيه، لكانت صورا لأعراضا، بل الأعراض هي التي تعرض بعد تجوهر الشيء بحيث يجوز أن يوجد الشيء، وكل واحد منها معدوم، فيمكن فرض جوهر الجسم دون  
 ١٥ شيء البته منها . وأما المجاورات والمماسات وما يجرى مجرى ذلك، فليس تلتزم الجسم لطبيعته، بل لوجوده مع جسم آخر . فليس إذن يجب لاحتمال أن يكون الجسم لذاته، حاملا بالفعل لحال مما لا يقوم ماهيته، ولا يلزم ما يقوم ماهيته، فقد انحل التشكك .

(١) يمكن أن يعقل : يكون أن الفعل د || له : + م م .

(٢) قاسر : بالقسر ط .

(٣) وهو على ماهو : وهو على ماهي سا || وإذا : فإذا ط .

(٤) كذلك : ذلك سا || سبب : + م ن ط ، م .

(٥) لكننا : لكنه ب ، د ، م || قد : ساقطة من م || فيق : فيق م || أنه : أن يكون له سا ، ط ، م .

(٦) فإن : وإن سا ، ط .

(٨) ثم : ساقطة من د .

(٩) يرد : ساقطة من ط || من : ساقطة من ب ، د .

(١١) ليست : ليس ط ، م || أعراض تلحقه : ساقطة من د || وأعراض : أو أعراض ط .

(١٢) تلتزمه : تلتزم د؛ تلحقه ط ، م || مجاوراته : مجاورته ط .

(١٣) يخلو : لا يخلو د ، ط .

(١٥) منها : فيها ط ، م .

(١٧) مملا : مالا سا || ولا يلزم : ويلزم سا .

(١٨) التشكك : التشكك ط .

وحال القواسر حال هذه الاعراض، لأن القواسر لا تقوم ماهيته، ولا تلزم مايقوم ماهيته . فإن القاسر هو الذى يرد من خارج، فيفيد حالا لولاه لما كان للملك الجسم تلك الحال . وليس شئ من هذه واجبا أن يكون من الماهية أو لازما للماهية، فتوهم الجسم ولا قاسر يقسره . ليس ممتعا بالقياس الى طبيعة الجسم ، وتوهم الجسم غير ذى أين يخصه أو حيز ممتع بالقياس الى طبيعة الجسم . فلجسم تلزمه في طبيعته اتى له أن يكون له حيز، ذلك الذى لولا القاسر الذى يجوز أن لا يكون، لكان له . وكذلك الشكل والكيف وغير ذلك، وكذلك وضع الأجزاء إن كان له أجزاء بالفعل . فكل جسم ، فله حيز طبيعي ، فإن كان ذا مكان كان حيزه . مكانا .

ولقائل أن يقول : إن الأرض جرم بسيط وتمتضى طبيعته اليبس الذى فيه ، فلا يخلو إما أن يقتضى له شكلا أو لا يقتضى ، فإن اقتضى له شكلا فيجب أن يقتضى شكلا مستديرا لبساطته ، فحينئذ إما أن يكون اليبس يساعد مقتضى طبيعته، فيجب أن تكون الأرض إذا سلب جزء منها الشكل المستدير بأن يشكل شكلا آخر ، أن يعود بطبيعته فيستدير . وليس الموجود كذلك، وإن كان اليبس يمنع ذلك، ويجول بين طبيعة ذلك الجزء ومقتضاه واليبس صادر عن طبيعته ، فيجب أن تكون طبيعة واحدة تقتضى معنيين متفاوتين متقابلين ، وليس هذا بجائز .

فقول إن اليبس إنما يفيض عنه ليحفظ ما تقتضيه طبيعته من الشكل الطبيعي حفظا قويا جدا، فإذا حفظ شكله ، لزم من ذلك أن يحفظ في كل جزء ما توجهه طبيعته لإيجابا أوليا من انبساط الذاهب إلى شكله . فإذا تلم شئ من شكله بقسر القاسر ، لم يكن للباقي منه حس وشعور بما حدث ، بل كان عليه أن يستحفظ ما أوجبه الطبيعة . وإن عادت الطبيعة فأوجبت انبساطا آخر كانت الطبيعة هي المناقضة لموجبها الأول، فكان حينئذ مقتضى الطبيعة بهذه الحال ، ضد مقتضاها الأول ، ومخالفا لمقتضى اليبس الذى تقتضيه الطبيعة . ولا يبعد أن تكون الطبيعة تمتضى في حال عارض، أمرا مناقضا ومقابلا لما تقتضيه في حال كونه سالما . فليس إذن المقتضيان متضادين متباينين صادرين عن قوة واحدة بحال واحدة حتى يكون محالا ، بل أحدهما يصدر عن القوة وهى على حالها

(٢-٤) تلك ..... الجسم : ساقطة من م .

(٤) يكون : ساقطة من م .

(٦) تكل : وكل د .

(٧) جرم : جسم م || اليبس : ليس ط .

(٨) شكلا (الثالثة) : ساقطة من م . (٩) شكلا : شكلا م ؛ ساقطة من م .

(١١) متفاوتين : ساقطة من م .

(١٢) يفيض : يقتضى سا .

(١٣) انبساط : انبساطه م .

(١٤) لباقي : لباقي ط ؛ شعور ب ، شعور د ، م || ما : لما سا .

(١٥) وإن : فإن سا || فكان : وكان ط .

(١٦) هذه : فهذه ب ؛ هذا ط .

(١٧) المقتضيان : مقتضيان م . (١٨) متضادين متباينين : متضادين متباينين ط ، سا ؛ متضادان متباينان م || حالها : حالتها ط ، م .

(١٨) حالها : حالتها ط ، م .

الطبيعية، والآخر يصدر عنها وهي مجال غير طبيعية. وذلك مثل السكون يعرض عن الطبيعة إذا كانت على حال طبيعية ثم تعرض عنها الحركة إذا كانت مجال غير طبيعية. وأما الجزء من عنصر غير الأرض، إذا استحال إلى الأرض، فاستحالة أول استحالته إلى شكل غير كرى، فنلك لموانع من خارج، ولاختلاف الأجزاء في التكون أرضا، اختلافا في التقدم والتأخر والمجاورات .

- وإذ قد أوضحنا غرضنا هذا، فبالحرى أن نبين أن المكان الطبيعي كيف يكون للجسم، وكيف يكون للبيسط منه وللتركيب. ونقول: إنه يخلق بنا أن نعرف أنه هل يجوز أن يكون جسم من الأجسام له مكانان طبيعيان أو مكان واحد وله جسمان يسكنانه بالطبع، وأن نعرف حال الأجسام البسيطة التي لها أجزاء متميزة ولكل واحد منها مكان آخر بالعدد يخصه لامحالة، فيكون لكل واحد منها مكان طبيعي غير الذي للآخر، أنه كيف يصير مكان هذا غير مكان ذلك، ويختص به دون الآخر، وكيف تشبه تلك الأمكنة إلى المكان الذي لكل. وأن نعرف حال الجسم المركب في إنية الطبيعي، فإن له مكانا طبيعيا لامحالة، فإذ ذلك المكان، فإنه إن كان مكان جزء واحد: ١٠ كانت الأجزاء الأخرى في غير مكانها .

- فنقول: إنه لا يجوز أن يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان، إلا على جهة أن في جملة مكان الكل أحيانا بالقوة، أيها وقع فيه بسبب تخصص كان طبيعيا له، كالمدرة، فإن أقرب حيز من حيز الأرض يليها هو طبيعي لها، والأبعد لو حصل فيه لكان يصير أيضا أقرب وكان طبيعيا لها. فأما مكانان يتباينان، فليس يمكن ذلك، فإن مقتضى الواحد بالشخص من حيث هو واحد بالشخص أمر واحد بالشخص، ومقتضى الكل المتشابه الأجزاء ١٥ جملة مقتضى جميع الأجزاء، والأجسام المتشابهة الطبايع لا يستحيل عليها الاتصال لطبيعتها، بل إن استحال فإتاما يستحيل لعرض يعرض، وهي في طبيعتها بحيث يجوز عليها أن لو كانت متصلة. وإذ لا يستحيل اتصالها فكيف يستحيل تماسها، ولو اتصلت وتماست لم يعرض شيء مستحيل، وإذا اتصلت وتماست كانت الجملة، وهي تطلب المكان الطبيعي من حيث هي طبيعة واحدة هي جملة هذه الطبايع، بل هذه الجملة من الطبايع. فيجب أن تطلب

(١) والآخر: والأخرى ب، د، سا || يعرض: يحدث سا .

(٢) حال: حالة ط؛ ساقطة من د || الجزء: جزء ب، د؛ الجنس سا .

(٣) كرى: جزي سا؛ كروى ط || ولاختلاف: لاختلف ط. (٣-٤) في التكون أرضا اختلافا: ساقطة من م .

(٦) يخلق: يخلق || أنه: ساقطة من ط .

(٧) يسكناته: يسكنانه سا || الأجسام: ساقطة من م .

(٨) منها (الثانية): ساقطة من م || أنه: ساقطة من ط .

(٩) تشبه: تشبه ط || إلى المكان: للمكان سا .

(١٤) وكان: فكان ب || فأما: وأما سا، ط، م || يتباينان: متباينان سا، ط، م .

(١٦) والأجسام: والأجزاء سا .

(١٧) لعرض: يعرض ط || متصلة: + واحدة ط || اتصالها: اتصالا م .

(١٨) تماسها: تماسها ط || وتماست: أو تماست ط || تطلب: تطلب م .

(١٩) هي (الأولى): ساقطة من م || طبيعة: طبيعة د || هي (الثانية): وهي م || الطبايع: الطبايع د || فيجب: يجب ط .

جملة من الحيز ، هي حيز هذه الجملة ، بل هذا الحيز لهذه الجملة كأنه جملة تجتمع من أحياء واحد واحد . فإذا ن  
الأجسام المتشابهة الطبايع ، فإن أحياءها كأنها أجزاء حيز واحد ، ويكون الجسم معين من تلك الجملة حيز يتعين  
له من تلك الجملة لعة تلك العلة . أما وجوده فيه أو لا عندما حدث وهو موافق له في الطبع ، فوجب لزومه ، وأما  
اختصاصه بالقرب ، فإن النار إنما تتحرك إلى فوق إلى جزء من حيز كلية الناريين ، لأنه هو أقرب إليه .

ولسائل أن يسأل إنا لو توهمنا النار في مركز الفلك ، لا ميل لجزء منها إلى جهة ، فإذا كان يعرض لها في  
طبيعتها ، أسكون بالطبع وذلك محال ، أو حركة إلى جهة ولا مخصص بلجهة .

فنتقول : كان يعرض لها سكون ، ولكن بالقسر ، لأنها كانت تقتضى أن تفرج عن فرجة في واسطتها تنبسط  
عنها إلى الجهات بالسواء ، إلى أن يلقى كل جزء من المنبسط ما هو أقرب إليه من المكان الطبيعي . لكن المهم  
الحيط وغير ذلك كان حينئذ لا يمكنها من أن تداخلها نافذة من النفوذ ، إذ هذا النفوذ لا يتأتى بالحرق ، لأن الحرق  
يكون من جهة دون جهة ، وهذا انبساط في كل جهة ، فتكون ساكنة بالقسر . وأيضاً فإن الخلاء مما لا يجوز أن  
يحدث في الوسط عند الحرق ، وهذا القسر عارض عن الطبع ، وهو عجيب جداً ، فإن الطبع يقتضى أمراً  
صار غير ممكن لعارض عرض ، فأدى ذلك إلى حكم غريب . ونحن لا ندرى استحالة هذا العارض ، ولا تمنعها  
لأننا لم ندر بعد استحالة العروض في الموضوع مقلما ولا تمنعها ، ولكن إذا جاز المقدم جاز التالي ، فإن امتنع التالي  
امتنع المقدم . فقد ظهر أنه كيف يكون للجسم الواحد مكان واحد بالطبع ، أو حيز واحد بالطبع ، وأنه كيف  
نسبة حيز الكل إلى حيز الأجزاء بعضها إلى بعض ، وهذا للبساط . وأما للمركبات ، فإن تركيبها لا يخلو إما أن يكون  
عن بسيطين ، أو عن أكثر من بسيطين ، فإن كان عن بسيطين ، فإما أن يكونا متساويين ، القوة أو أحدهما أغلب ،  
فإن كانا متساويين في القوة ، ولم يتفق أن كان وضع أحدهما بخذاء جهة الآخر تفرقا ، ولم ينجسها ، إلا بقسر جامع  
وإن تواجها حركتهما ويعد كل من مكانه كبعد الآخر تقاوما ، وقسر كل واحد الآخر توقفا إلا أن يطرأ

(٢) الجملة : الجهة سا .

(٣) الجملة : الجهة سا || لعة تلك العلة : ساقطة من سا || تلك العلة : ساقطة من د .

(٤) حيز : ساقطة من سا .

(٦) أو حركة : أم حركة م . (٧) سكون : السكون ط ، م .

(٩) تداخلها : + العلة ط || نافذة : نافذة د ، سا ، ط .

(١١) الحرق : الحرق د ، م || عارض : خارج سا .

(١٢) لعارض : العارض سا . (١٣) لم ندر : لا ندرى ط || ولا تمنعها : ساقطة من سا || فإن : وإن سا ، ط ، م .

(١٥) وهذا : وهذه ط || للمركبات : المركبات سا ، م .

(١٦) عن ( الثانية ) : ساقطة من سا ، م .

(١٧) في القوة : بالقوة ط || الآخر : الأخرى ب ، د .

(١٨) وإن : فإن ط || حركتهما : حركتهما د ، سا ، ط ، م || كل : + واحد سا ، ط || مكانه : فكان ط || تقاوما : تقاوما م ||

واحد : + منهما ط .

على أحدهما معين ، أو يكونا في الحد المشترك بين الحيزين فيجوز أن تتفا فيه بالطبع ، وإن غلب قوة أحدهما والقصر على المراح حاصل ، كان المكان للطبيعي مكان الغالب ، وإن كان أكثر من بسيطين وفيهما غالب فالحيز للغالب ، وإن تساوت غلب البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس إلى الموضع الذي فيه التركيب وحصل المركب في أقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب ولم يتجاوزه . إذ الجذب عنه إلى الجانبين سواء ، والإمساك فيه عن البسيط الذي يطلب ذلك الحيز لا يبطله تخالف الجذبين . وعسى أن لا يصح امتزاج من الأجسام البسيطة يتلازم به ، إلا وهناك غالب يجمع ويقصر الأجزاء الأخرى ، مانعا إياها عن الحركة إلى أحيائها الخاصة ، أو تكون الأجزاء قد تصغرت تصغرا لا يمكنها أن يفعل في الأجسام التي بينها وبين كليتها خرقا ، أو يكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط .

فلبنن الآن أن لكل جسم طبيعي مبدأ حركة طبيعية ، حتى يكون لكل جسم حركة طبيعية وأنه على نوع واحد فقط .

١٠

## [ الفصل الثاني عشر ]

### ل - فصل

#### في اثبات أن لكل جسم طبيعي مبدأ حركة وضعية أو مكانية

نقول : إن كل جسم لا يخلو إما أن يكون قابلا للنقل عن موضعه الذي هو فيه بالقصر ، أو غير قابل . فإن كان قابلا للنقل عن موضعه الذي هو فيه ، فلما أن يكون له في جواره ميل إلى حيز ، أو لا يكون له ميل إليه البتة . لكن كل جسم فله مكان طبيعي ، أو حيز طبيعي تقتضى طبيعته الكون فيه ، وإنما خالف سائر الأجسام في

(١) وإن : فإن د ، سا .

(٢) المراح : المزاج د ؛ المرح سا ، ط ؛ المزج م || كان : ع ، ط ، م || وفيها : وفيها م .

(٣) الموضع : الموضوع ط .

(٩) الآن : ساقطة من د .

(١٢) فصل : فصل ب ؛ الفصل الثاني عشر ط ، م .

(١٤) كل : لكل م .

(١٦) البتة : ساقطة من د || كل : لكل ط .

ذلك لا بجسميته ، بل لأن فيه مبدأ أو قوة معدة نحو ذلك المكان. فإن كانت تلك القوة مقتضية لتلك المكان، وجريرته غير متممة بما هي جرمية عن الانتقال والحركة، فلا مضادة فيه لقوته ، ولا مقتضى قوته تقتضى حيزا آخر . لأنه لا يجوز أن يكون في جسم واحد غير مختلف الأجزاء قوتان تضادان وتقتضيان فعلين، فإما أن يكونا، إذ القوى كونها قوى بحسب فعلها، وإذا تمانعت أفعالها، تمانعت طبيعتها، فاستحالت أن تكون معالجسم. فإن الجسم الذى فيه قوة ما، هو أن فيه مبدأ فعل ما يصدر لامحالة إن لم يكن عائق، وإن لم يكن الجسم بحيث يصدر عنه ذلك الفعل، إن لم يمنع مانع من خارج، فليس فيه تلك القوة ، وإذا كان فيه قوتان تضادان ، صح صدور فعالين متضادين ، وهذا محال .

فإذن من المحال أن يكون في جسم بسيط مفرد ، أو في غالب جسم مركب، قوتان : واحدة تقتضى مكانا والأخرى تمنع عنه . ثم الجسم قابل للحركة من مقتضى الحركة ، فيلزم أن الجسم إذا قسر على مفارقة مكانه الطبيعي ، أن يتحرك إلى مكانه الطبيعي، عندما يفارق القاسم من خارج. ومما يبين هذا أن كل جسم ليس فيه مبدأ ميل ما ، فإن نقله عما هو عليه من أين أو وضع يقع لاني زمان ، وذلك محال ، بل يجب أن يكون كل جسم يقبل تحريكا وإمالة طارئة ، ففيه مبدأ ميل طبيعي في نفس ما يقبله ، كان أينما أو وضعاً .

ولنعين الكلام على التحريك المكاني على سبيل إيضاح المقصود فيما هو أظهر ، وإن كان المكاني والوضعي في مذهب البيان واحدا. إن الأجسام الموجودة ذوات الميل، كالثقيلة، والخفيفة. أما الثقيلة فما يميل إلى أسفل، وأما الخفيفة فما يميل إلى فوق . فلإنها كلما ازدادت ميلا كان قبولها للتحريك الثقلي أبطأ ، فإن نقل الحجر العظيم الشديد الثقل أوجره ، ليس كتنقل الحجر الصغير الثقيل الثقل وجره، وزج الهواء الثقيل في الماء ، ليس كزج الهواء الكثير . وأما ما يعترى الأجسام الصغيرة مثل الخردلة ومثل التينة ونحوها الخشب، من أنها لا تنفذ عند الرمي في الهواء نفوذ الثقيل، فليس السبب فيه أن الأثقل أقبل للرمي والحجر ، بل لأن بعض هذه لصغرها لا يقبل من الدافع قوة محركة لها ولما يليها يبلغ من شدتها أنها يقلد بها على خرق الهواء ومع ذلك فيكون سريع الاستحالة

(١) بجسميته : بل جسميته سا ؛ بجسميه ط . || فإن : فإذا سا || وجريرته : وجرمية ط .

(٢) جرمية : جزء منه د || فلا مضادة : ولا مضادة سا || لمقتضى : مقتضى سا .

(٣) تضادان : تضادان ط || وتقتضيان : أو تقتضيان سا ، ط ، م .

(٤) فاستحالت : فاستحال د ، م || الجسم : للجسم ط .

(٥) يصدر : + عنه ط || وإن : فإن سا .

(٦) وإذا : فإذا سا ، ط ، م || كان : كانت سا ، ط .

(٧) مفرد : منفرد م .

(٨-٩) أن ... الطبيعي : ساقطة من سا .

(٩) هذا : + أيضا أن يتبين سا ، ط ، م .

(١٢) عل : أولان سا ، ط ، || المكاني : + أولام || فيما : بجمام .

(١٣) واحدا : + فنقول ط || إن : لأن د .

(١٤) فما : فما ط .

(١٥) وجره : أو جره ط ، م .

- إلى البطلان من السبب الذى يعرف فى موضعه ، وهو السبب الذى يبطل القوى المستفادة العرضية من القوى المحركة . كما أن الشررة تطفأ من السبب الذى يبطل الحرارة المستفادة قبل النار الكثيرة ، وبعضها يكون متخلخل لا يقتر على خرق الهواء ، بل يداخله الهواء الذى ينفذ فيه ، ويكون سببا لإبطال قوته المستفادة . فلذلك مستعلم أن مقاومة المنفذ فيه ، هو المبطل لقوة الحركة ، وهذا كالنار المتخلخلة ، والماء المتخلخل ، فإنه أقبل للاستحالة . ولو كان السبب فى قبول الرمي الأنفذ هو الكبر وزيادة الثقل ، لكان كلما ازداد المرمى ثقلا وكبرا ، كان أقبل للرمى .
- ٥ والأمر بخلاف ذلك ، بل إذا اعتبر الثقل والخفة ، ولم تعتبر أسباب أخرى ، كان الأثقل مقدارا أقبل لتحريك القسرى وأسرع حركة ، فتكون نسبة مسافات المتحركات بالقسر ولها ميل طبيعى ، ونسبة أزمنتها ، على نسب الميل إلى الميل . لكن النسبة فى المسافات بعكس النسبة فى الأزمنة . أما فى المسافات فيكون الأثقل ميلا أطول مسافة ، وأما فى الزمان فيكون ذلك أقصر زمانا . وإذا لم يكن ميل أصلا ، وتحرك المقسور فى زمان ، ولملك الزمان نسبة إلى زمان حركة ذى الميل بالقسر ، وتكون على نسبة ميل ، لو وجد إلى ميل ذى ميل المتحرك بالقسر ، فيكون قبول مالا ميل ١٠ فيه أصلا للقسر كقبول ذى ميل مآلو وجد ، فيكون الذى لا مانع له على نسبة وذى مانع مآ لو وجد ويعرض ، مثل ما قلنا فى باب الخلاء من الخلف ، وعلى ذلك الوجه بعينه .

- ومما يبين ذلك ، أن المقسور على الحركة المستقيمة أو المستديرة يختلف عليه تأثير الأقوى والأضعف ، وإذا اختلف ذلك ، فظاهر أن القوى مطاوع ، والضعيف معاوق . وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم ، بل بمعنى فيه يطلب البقاء على حاله من المكان أو الوضع ، وهذا هو المبدأ الذى نحن فى بيانه . وكل جسم ينتقل بالقسر ففيه ١٥ مبدأ ميل مآ ، أما الانتقال المكانى فقد بيناه ، وأما الانتقال القسرى الوضعى فلأن ذلك الجسم إن كان قابلا للنقل عن مكانه فقد ظهر ، وإن كان غير قابل فله لامحالة قوة بها يثبت فى مكانه وتلززه وتختص به وهى غير جسمية . فنقول : إن هذا الجسم فيه مبدأ حركة أيضا ، وسنبين إذا اعتبر قريبا مما اعتبر به أمر الجسم القابل للنقل عن موضعه ، وذلك لأن له وضعا مآ بالعدد فيما يحويه ، أو حول ما هو يشتمل عليه أو فى ذلك وحول هذا . فلا

(٢) الشررة : الشر سا .

(٤) لقوة الحركة : للقوة الحركة ط || الماء المتخلخل : ساقطة من سا .

(٥) قبول : قول د || الرمي : الرمي ط || الأنفذ : الأبد ب ، د ؛ الأكبر سا || كلما : كاط || للرمي : لرمي ط .

(٦) الأثقل : الأول سا .

(٧) فتكون : وتكون سا || مسافات : مساواة ط .

(١١) وذى : ذى م || ما : ساقطة من م .

(١٣-١٤) وإذا ... والضعيف : ساقطة من م .

(١٤) ذلك : ساقط من سا .

(١٥) أو الوضع : والوضع سا .

(١٧) وهى : وهو ط .

(١٨) وسنبين : ويستبين ط ، م . || اعتبر قريبا : ساقطة من د .

(١٩) يشتمل : يشتمل م + هو ط .

مخلو إما أن يكون ذلك له عن علة له في ذاته وعن صورته الطبيعية، أو عن علة خارجة عن الطبيعة . ومحال أن تقتضى ذلك ذاته ، فإن الأجزاء التى تفرض فيه والجهات المختلفة التى تكون له، والأجزاء التى تفرض فيما يماسه، ليس شئٌ منها أولى بشئٍ منها، أعني أنه ليس جزءٌ يكون منه في جهة، أولى بماسه جزءٌ بعينه إذ الجميع غير مختلف فيه . فطبيعة الجسم ليس تقتضى ذلك الوضع بعينه، إذ التشابهات لا يستحق بعضها بطبعه شيئاً من التشابهات بعينه دون بعض، بل يكون جميع ذلك جائزاً لكل واحد منها. وليس هذا كما يكون لأجزاء الأجسام القابلة للتفرق، فإن كل جزء يفرض فيه تجده متخصصاً بما يخص به ، لأن أول وجوده وقع هناك، أو لأنه أقرب المواضع من موضع وجد فيه أو نقل إليه خارجاً عن حيزه الطبيعى، إما لوجوده يكون الأول فيه أو وقوع الانتقال بقسر إليه، فيكون اختصاص كل جزء بما هو فيه لا بالطبع المحرد ولا بالقسر؛ بل للطبع المترن بمعنى مخصص . وأما الذى لا يقبل مفارقة مكانه ، فليس حكمه هذا الحكم ، ولا يجرى عليه ذلك التأويل .

١٠ فإذا كان كذلك، لا يكون جزء من أجزاء ذلك الجسم متخصصاً بما يخص به بالطبع مفرداً، بل وبالطبع مقارناً لحالة قسرية أو جبراً سبب . ولو كان هناك أيضاً شوب من سبب قاسر ومقتض من طبعه أمراً اقتضاء أسباب تخصص أجزاء الإسطقسات بأحيازها، لكان في طبعه أن لا يكون متخصصاً به، لو لم يكن ذلك السبب أو كان ثم زال، فيكون في طبعه على كل حال وكيف تصير الأقسام جواز أن تكون على تلك المحاذاة والماسة . وأن لا تكون، ففي طبعه أن يقبل نقلاً في الوضع . وقد بينا أن كل قابل نقل عن أمر متأين أو وضع فقيه مبدأ حركة وميل طبيعى ، فيجب أيضاً أن يكون في هذا الجسم مبدأ ميل في الوضع .

١٥ واعلم أن المقصود فيما وضع بما شرحناه من البيان، والمكشوف به عنه هو أن كل جسم تطراً عليه إمالة، لم يكن مبلوهاً فيه بالطبع، بل تصدر عن سبب خارج، أو نفس مواصلة تحرك بحسب القصد وتحدث ميلاً لم يكن

(١) له (الثانية) : ساقطة من سا || ومن : أو من ط || الطبيعة : الطبيعية م .

(٢) والجهات : الجهات م . (٣) بشئ : لشيء ط .

(٤) فطبيعة : بطبيعة م || إذ : أو ط || بطبعه : بطبيعته م || شيئاً : أشياء ط .

(٥) لأجزاء : الأجزاء ط .

(٦) فيه : ساقطة من م || به : ساقطة من سا ؛ + إما ط || وقع : موقع م .

(٧) أو نقل إليه : ساقطة من ب ، د ، ط ، م || وقسوع : لوقوع سا .

(٨) للطبع : بالطبع ط ، م || المترن : المترن د .

(٩) مخصص : + له ط .

(١٠) ولا بالطبع : بالطبع سا .

(١١) ومقتض : أو مقتض سا .

(١٢) تخصص : تخصيص سا || لكان : ولكان سا .

(١٣) أو كان ثم زال : أوزوال ب ؛ أوزال د ، سا ، م || تصير : تصرف ب ، د ، م ؛ تصرف سا || المحاذاة : الهجاءات د .

(١٤) الوضع : الوضع ط ، م .

(١٥) أيضاً : ساقطة من د .

(١٦) بما : بما ط || هو : ساقطة من م .

في الجسم. فليس يصح أن يتحرك الجسم عن ذلك، إلا وفيه ميل متقدم، فإن الكلام في التحريك المبتدأ الواقع بقصد النفس، كالكلام في ميله الواقع لسبب من خارج، فإنك ترى نفس الحيوان يختلف تحريكه لبدنه والقوة واحدة بحسب ما في بدنه من الميل الثقيل الزائد والناقص، وتجد للزائد مقاومة ما، فنجد الكلام قائماً. ثم في هذا مباحث يجب أن يرجع فيها إلى الواضح فنجد ما يتبعك فيها إن كنت في الإسهاب أرغب.

- فقد بان أن كل جسم طبيعي ففيه مبدأ حركة وأن الجسم الذي لا يفارق مكانه الطبيعي ففيه مبدأ حركة ٥  
وضعية مستديرة. ونقول إنه لا يجوز أن يكون في جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة، ومبدأ حركة مستديرة، حتى يكون إذا كان في موضعه الطبيعي تحرك في الوضع، وإذا كان في غير موضعه الطبيعي تحرك إليه على الاستقامة، لأنه عندما يتحرك إلى مكانه بعينه بالاستقامة لا يتخلو إما أن يكون فيه مبدأ ميل إلى حركة مستديرة، أو لا يكون، فإن لم يكن، فإذا حصل في مكانه الطبيعي ولم يحدث هذا الميل، وجب من ذلك أن لا يكون فيه مبدأ حركة مستديرة، لافي مكانه ولا خارجاً عن مكانه، وإن حدث فيه هذا الميل، كان هذا الميل ليس غريزيا له تابعا لجوهره، بل أمر يحدث له في مكانه الطبيعي، ولا تكون العلة فيه إلا ماسة لمكانه الطبيعي على وضع ما، أو حصوله في حيز طبيعي على وضع ما، وتلك الماسة، وذلك الحصول لا يجب ميلا عن حال إلى مثلها، بل لا يوجب هربا عن ذاته إلى مثل ذاته فليس إذن موجب ذلك الميل موافاة الحيز سواء كان أحدث الإيجاب إيجابا بلا توسط طبيعة، أو أحدثه إيجابا بتوسط طبيعة، إذا حصل جسمها في حيز طبيعي صدر عنها حينئذ هذا الميل، فإن البحث في ذلك كله واحد والكلام واحد. ولأیضا لك أن تقول : إن النفس المحركة تأخذ هناك في التحريك والإمالة أخذ مبتدأ بعد مالم يكن، بلحوث القصد والإرادة بعد مالم يكن. فقد منع هذا أيضا، وتبين أنه غير ممكن أن يقع مثله إلا وهناك مبدأ ميل في الطبع، فيجب أن يكون ذلك الميل لازما، وإن كان عن نفس فيكون لزومه عن إرادة طبيعية دأية، مادام ذلك الجسم موجودا. ولا يلزم على هذا حال المستقيم من أنه تارة يتحرك وتارة يسكن، يتحرك في غير

(١) في التحريك : بالتحريك سا || المبتدأ : المبدأ ب .

(٢) تحريكه : تحريكها م .

(٤) فيها (الثانية) : مهابا، ط .

(٥) بأن : + ك وانضح سا || لا يفارق : يفارق م .

(٧) موضعه (الثانية) : مكانه بيغ، سا .

(٩) من : ساقطة من م .

(١٠) لافي : ولا في ط .

(١١) ما : ساقطة من د، ط، م .

(١٣) موجب : يوجب ب، م .

(١٤) حصل : ساقطة من م || عنها : عنه ط .

(١٥) والإمالة : أو الإمالة سا .

(١٦) وتبين : وبين د، سا، م .

(١٧) نفس فيكون لزومه : نفس لزومه ب ؛ نفس له سا ؛ نفس لزومه لزوما ط ؛ نفس لزوم م .

(١٨) عل : ساقطة من م .

مكانه ويسكن في مكانه، وكلاهما طبيعي له . فكلناك ربما جاز أن يكون هذا الجسم تستقيم حركته في غيره مكانه، وتستدير حركته في مكانه، ويكونان كلاهما طبيعيين في اختلاف الحالين . وإنما لا تلزم هذه؛ لأن الحركة المستقيمة ليست طبيعية على الإطلاق على ما شرحناه، بل الطبيعي هو الأين الذي تقتضيه طبيعة الشيء إذا لم يكن عائق، فإذا فارق اقتضت هذه الطبيعة الرد إليه وإلى موضع معين منه ، ويكون المبدأ فيهما واحدا .

وأما الحركة المستديرة، فإن المبدأ الذي أثبتنا أنه يوجها بالطبع، بوجها كيف كان ودائما، إن كانت طبيعية على الإطلاق، وإن كانت ليست بطبيعية مطلقة، بل هي كالمستقيمة التي تقتضيه الطبيعة عند عارض، كان ذلك عند فقدان الوضع الطبيعي، فيجب أن تقف عند وجدانه . وكان يجب أن يكون الطبيعي هو وضع ما بعينه إلا أنه ليس كذلك، فإنه ليس كما أن أينا أولى بالجسم من أين، كذلك من الوضع الذي له في الأين المشابه وضع أولى به من وضع . فبين أن هذا الميل لا يكون حادثا عند الوصول إلى المكان الطبيعي، بل إن كان فيكون على القسم الآخر، وهو أنه يكون معه دائما . فإذا كان في الجسم مبدأ حركته مستقيمة، وجب أن تجوز مفارقة هذا الجسم لمكانه الطبيعي، حتى يتحرك عن غير الطبيعي إليه بالاستقامة، وأن يكون في جسم واحد بسيط إذا كان في غير مكانه الطبيعي ميلان : ميل إلى الاستقامة ، وميل عنه إلى الاستدارة . فيكون في جوهر واحد أمور متقابلة موجودة معا، وليست مما يجرى مجرى متقابلات تترج حتى يكون بينها وسط، فإن الوسائط أمور كأنها تترج من الطرفين . وإنما تترج القوى امتراجا يؤدي إلى الوسط، إذا كان من شأن كل واحد منها أن يقبل الأهل والأكثر قبولا لا يصرف إلى الجهة الأخرى، فيكون الحاصل ليست قوتين، بل قوة واحدة هي أضعف وأنقص من الطرفين .

ولكن الاستقامة والاستدارة لا يتبلان الاشداد والتقص، بأن تأخذ الاستقامة قليلا قليلا إلى الاستدارة

- (١) ويسكن في مكانه : ساقطة من م .
- (٢) وتستدير حركته في مكانه : ساقطة من د || لا تلزم : يلزم م || هذه : هذا سا .
- (٣) طبيعية : طبيعة ب || شرحناه : شرحنا سا ، ط ، م .
- (٤) الرد : بالرد م || المبدأ : المبدأ م .
- (٥) أثبتنا : أثبتناه ط .
- (٦) ذلك : + العارض ط .
- (٧) هو : وهو م
- (٨) كذلك ( الثانية ) : فكذلك سا ، ط ، م || الأين : أمر سا ، م ؛ أمر الأين ط .
- (٩) تجوز : جوز سا .
- (١٠) إليه : إليه د .
- (١١) كأنها : فكأنها سا .
- (١٢) تترج من : مزج من سا ، م ؛ يمزج عن ط || إذا : إذ م || واحد : + واحد ط .
- (١٣) هي : وهي ب ، د .
- (١٤) والتقص : والتقص م .

أو الاستدارة قليلا قليلا إلى الاستقامة. وهو في زمان ذلك الأخذ والوجود في المتوسط لافي مستقيم ولا في. نحن بل المستقيم إن أمكنه أن يفارق الاستقامة ويصير بعقبه مستديرا ، كان مفارقه الاستقامة دفعة، ومواصلته الاستدارة دفعة، من غير أن يقال قد فارق الاستقامة وهو ذا قد استدار قليلا وهو بمن فيه، أو فارق الاستدارة إلى الاستقامة كذلك .

- وَأما الانحناء الموجود في القطوع، فليس سبيلا من الاستقامة والاستدارة يؤدي إلى أحدهما . فإذا كانت الاستقامة والاستدارة لانتقيلان الأشد والأضعف فلكذلك لانتقيلهما القوتان عليهما. فلان تحدث قوة متوسطة بين المقيم وبين المدبر، فلا يكون أيضا هذا الاجتماع على سبيل الامتزاج فيظهر أنه لا يكون في جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة ومبدأ حركة مستديرة معا ، ويجمع من هذا ومما قبله أن الجسم المحدد للجهاات فيه مبدأ حركة مستديرة، وليس فيه مبدأ حركة مستقيمة ، لأن هذين المبدئين لا يجتمعان ، ولأن ذلك الجسم قد بان أمره أنه لا يصح على كليته ولا على أجزائه مفارقة موضعه الطبيعي . وأما الأجسام الموضوعه فيه، ففيها مبادئ حركات مستقيمة عنه وإليه، فتكون حيث يكون جهة في الطبع ثلاثة أصناف من الحركات : واحدة حول وسط، وأخرى عن الوسط ، وثالثة إلى الوسط .

وإذ قد بالغنا في تعريف حال الحركة الطبيعية، فحقيق بنا أن نتعرف حال الحركة غير الطبيعية . وأما إذا اعتبرت الجهات بالعرض والوضع فتزيد الحركات على هذا العدة ، ولكن لاتكون طبيعية .

- 
- (١) أو الاستدارة : والاستدارة د ، ط || أو الاستدارة قليلا قليلا : ساقطة من م .  
(٢) ويصير .... الاستقامة : ساقطة من م || دفعة : ساقطة من سا .  
(٣) والاستدارة : + ولا استدارة سا ؛ + ولا الاستدارة ط || فإذا إذا ب .  
(٤) فكذلك : وكذلك ط .  
(٥) المقيم : المستقيم ط || وبين المدبر : والمستير ط .  
(٦) لا يصلح : لا يصلح ط .  
(٧) وإليه : : وآنية ط . || وأخرى : والأخرى سا ؛ أخرى م  
(٨) وثالثة : وثالثها ط ، م  
(٩) حال : ساقطة من م . || غير : الغير ب ، د ، سا ط .  
(١٠) بالعرض : بالفرض سا ، ط ، م || العدة : العدد ط .

## [ الفصل الثالث عشر ]

### م - فصل

#### في الحركة التي بالعرض

نقول : إن الحركة غير الطبيعية، منها ما يقال بالذات ، ومنها ما يقال بالعرض . أما التي بالعرض فهو أن يكون الشيء لم يلحقه في نفسه مفارقة أين أول أو وضع أول أو كيف أو كم، بل هو مقارن لشيء آخر مقارنة لازمة. فإذا تبدل لذلك الشيء حال ينسب إليه كانت له بالعرض. أما في الأين والوضع فهو على وجهين، على ما علمت، فإنه إما أن يكون ما قبل إنه متحرك بالعرض، هو في نفسه في مكان وذو وضع وقابل للحركة، إلا أنه لم يفارق مكانه ووضعه، بل الشيء الذي هو محمول فيه قد فارق مكانه. وهذا ملازم له، فيلزم أن يقع له لأجل حركة ما هو فيه حصول في جهة تقع إليها إشارة غير الجهة التي كان يقع عليه الإشارة فيها أو يقع له وضع آخر بالقياس إلى الجهات ، وأما أن لا يكون من شأنه أن يكون له أين ووضع، ومن شأنه أن يتحرك، مثال الذي يعرض له ما يعرض للمنتقل، ومن مفارقة أين ووضع، وهو من شأنه أن يتحرك، إما في الأين كالمقول في الصندوق وهو ساكن فيه حافظ لمكانه والقاعد في السفينة والسفينة تنقله. وإما في الوضع. فإذا إذا توهمنا كرة في كرة، وقد ألصقت بها بمسامير أو بغراء أو بالطبع أو بغير ذلك، فحركت الكرة الخارجة حتى تغير نسبة أجزائها إلى أجزاء المحيط بها تغيرا هو حقيقة الحركة في الوضع. فإن الكرة الداخلة الملتصقة قد يعرض لها متابعة لها في أن كل جزء منها يلزم جزأ ينتقل فينتقل، ولكن بالعرض، إذ لا تنتقل نسبة ما بين أجزاء الكرة الداخلة وأجزاء

(٢) فصل : فصل ح ب؛ الفصل الثالث عشر ط، م.

(٤) نقول : فنقول ط || غير : الغير ب، د، سا، ط || التي : الذي سا، ط، م .

(٥) أين : ساقطة من م.

(٦) ينسب : فنسب م.

(٨) إشارة : الإشارة ط || غير : عن م || عليه : عليها ط || فيها : فيها سا، م؛ ساقطة من ط.

(١٠) ووضع : أو وضع ط || ومن : ولا من ط .

(١١) ومن : من د، سا، ط، م || ووضع : أو وضع ط || وهو : ساقطة من م .

(١٢) والقاعد في السفينة : ساقطة من ط || تنقله : منتقلة ط || وإما : أمام || الوضع : الموضوع د.

(١٣) بها : به سا .

(١٤) الملتصقة : الملتصقة سا، ط || قد : به ط، م؛ ساقطة من سا .

(١٤) لها : له سا، م || فينتقل : فيقتل سا؛ ساقطة من ط || ولكن : + ذلك ط || لا تنتقل : تنتقل ينح || أجزاء : جزء ط .

المحيط بها كما تنتقل نسبة أجزاء الكرة المحيطة مع أجزاء مكانها، فإن كان اعتبار الوضع إنما هو بحسب القياس إلى أجزاء المحيط الموضوع فيه، أو المحيط به الموضوع عليه، وبالجملة إلى أجزاء ما يماس ذا الوضع مماسة محيط كما لكرة في كرة، أو مماسة عمام كما للفلك الأعلى بالقياس إلى ما يماسه في داخله، فلا تكون الكرة الداخلة قد تبدل وضعها، وإن كان الوضع ليس باعتبار المساسات، بل باعتبار الموازيات والمحاذيات في الجهات، فتكون الداخلة قد تبدل أيضا وضعها بالذات، فإن الأجزاء منها قد استبدلت المحاذيات مع استبدال المحيط تلك، بل الأولى أن يكون قد تبدل الوضع الذي له بحسب الكل بالذات ولم يتبدل الوضع الذي بالقياس إلى ما يحويه .  
 والوضع وضعان : وضع بحسب الكل ووضع بحسب شيء . ومن هذا القبيل مانعته من حركة الهواء العالی مع حركة فلک القمر، فإن تلك الحركة ليست كما يظن عن قسر وذلك لأن هذا القسر إن كان من جنس تحريك المتحرك لما يلاقه ويدفعه .

- ١٠ وإذا كانت كرة على كرة، فإنها إذا تحركت ولم تثبت بشيء مما تحتمها، بل زحفت على بسيط غير مقاوم في وجه حركتها، حتى يلزم أن يندفع القائم في وجهها باندفاعها، فلا مانع من أن تتمكن الداخلة منهما، وتتحرك الخارجة عليها، ماضية على سطحها من غير انغلاق . فالسبب إذن في تلك الحركة أن كل جزء تفرسه من النار قد تعين له جزء من الفلك، كالمكان، وهو بالطبع يتحرك إلى المكان الطبيعي له، ويسكن عنده لازما إياه ملتصقا به التصاقا طبيعيا، يوجب من لزومه إياه، وإن زال ما يوجهه الإلصاق بالغراء والمسامير . فإذا تحرك المكان لزمه وتبعه ما هو بالطبع متمكن فيه حافظ لما يلاقه منه، فتكون حركة الجو العالی بالقياس إلى الفلك . حركة بالعرض ١٥ في الوضع ولو كان الماء وهو في الهواء مصيبا للترتيب الطبيعي الذي بيناه قبل مع إصابته الموضع الطبيعي، أعنى السطح المحيط الطبيعي، حتى لم يبق فيه أرجحان وميل، ولا تختلف أجزاء ما يقوم عليه من الأرض؛ لكان تتبع حركة الهواء في أي الجهات يحرك . لكن الماء ليس مصيبا في أكثر الأمر المكان الطبيعي على الوجه الذي هو

(١) المحيط : المحيطة ط .

(٢) أو المحيط : أو المحاط د، سا، م؛ والمحاط ط || إلى (الثانية) : ساقطة من د || محيط : محيطة م .

(٣) أو : ساقطة من م .

(٤) وإن : فإن ط || الجهات : الجهة ط .

(٥) مع استبدال : ساقطة من م || تلك : ذلك سا، ط، م .

(١٠) تثبت : تثبت ط || بسيط : بسيطة سا، ط، م .

(١١) حركتها : حركتها سا، ط، م || حتى : كفى ط || أن يندفع : فيندفع سا؛ يندفع م || وجهها : وجهه سا، ط، م || باندفاعها : باندفاعه سا، م؛ مانعته ط .

(١٢) جزء : جسم ط .

(١٤) وإن : فإن سا || والمسامير : أو المسامير ط .

(١٥) متمكن : متمكن ط .

(١٦) لترتيب : مع الترتيب سا؛ في الترتيب ط . || الموضع : الموضوع م .

(١٧) الطبيعي : ساقطة من د || فيه : فيها سا، ط || لكان : لكانت سا، ط .

طبيعي، بل في أكثر الأمر له انضغاط بعد إلى السفلى، واختلاف في بعض أجزائه من تحت، فإذا تبع الحركة الهوائية تبعها أجزاءه العالية في كثير من الأمر على سبيل التموج . وأما الساقطة فيعرض لها السبب المقول، فيعرض من ذلك كالتميز : والجو العاني يصيب المكان الطبيعي على الوجه الطبيعي، فيحق عليه لزومه والالتصاق به . على أن الهواء قد عرض له أيضا بسبب الجبال والرياح أمر أوجب تميزا مما في أجزائه .

فهذا بيان حال الحركة بالعرض. فيسقط من هذا تشنيع ما أورده بعضهم، فقال: إن كانت الحركة التي للنار قسرية ، وهي حركة دائمة ، فقد وجد قسر دائم ، وهذا خلاف لرأيكم . وإن كانت هذه الحركة طبيعية ولجسهما حركة أخرى بالطبع كالسمو ، فيكون لجسم بسيط حركتان طبيعيتان، وقد منعم من ذلك. فهذا مثال ما يكون المتحرك بالعرض ، من شأنه أن يتحرك بالذات. وأما مثال المتحرك بالعرض، الذي ليس من شأنه أن يتحرك، فهو أن يكون هذا المقارن ليس لمقارنته مقارنة جسم لجسم، بل مقارنة شيء من الأشياء الموجودة في الجسم صورة في هيولاه أو عرضا في الجسم، فتصير له بسبب الجسم جهة تختص بها الإشارة الواقعة إلى ذاته ، وتصير له أجزاء كأجزاء الجسم تختص بأن تلي ما يليه الجسم من الأجسام المقارنة له ، فتصير له كالأين لأين الجسم ، وكالوضع لوضع الجسم . فإذا حصل للجسم مكان آخر، تبدلت الجهة المصابة بالإشارة، وإذا حصل له وضع آخر ، تبدلت حال جزء ما، إذ صار لذلك الأمر كالأجزاء، فقليل إنه قد انتقل في الأين أو في الوضع ، وإن كانت النفس صورة قائمة في مادة البدن. فإذا عرض للبدن الحركة بالعرض لحقت النفس بالعرض، وكذلك سائر التغيرات التي تعرض لذلك الجزء الذي تقوم فيه النفس وحده، وإن كان من النفس ما ليس بمقارنته بأن يكون منطبعا في البدن الذي فيه ، فإنه لا يتحرك ولا بالعرض .

وقد سئل أنه لم كانت النفس يقال لها: إنها تتحرك بالعرض في الأين، ولا يقال لها: تسود بالعرض في اسوداد البدن .

- (١) بل : ساقطة من سا || له : به سا ، ط ، م || انضغاط : انضغاطا سا || فلذا : وإذا سا ، ط ، م .
- (٢) يصيب : مصيب سا ، م || فيحق : فلتحق ط .
- (٣) بسبب : لسبب ط || أمر : + به ط || تميزا : تميزا ب .
- (٤) حال : ساقطة من م || فيسقط : فسقط ط || ما أورده : أورده سا .
- (٥) وإن كانت : فإن كان ط . (٦) كالسمو : كالتنو ط .
- (٧) لمقارنته : مقارنته م .
- (٨) بسبب : سبب د ، سا ، ط .
- (٩) وإذا : أو إذا م .
- (١٠) إذ : إذا د ، م .
- (١١) تقوم : تهوم ط || كان : ساقطة من م .
- (١٢) بأن يكون : ساقطة من د .
- (١٣) في الأين : ساقطة من ط || لها : + إنها ط .

ونحن نجيب فنقول: إنه إن كان التحقيق يوجب أنه إذا صح إطلاق ذلك على النفس بالعرض، صح إطلاق هذا، وذلك إذا كان السواد في العضو الأول الذي فيه النفس بعينه، وإن كان أحد الأمرين أرفع في العادة. ولكن ظهور نقلة ما فيه النفس إن كانت منطبعة به، أكثر من ظهور سائر استحالاته، وذلك لأن الناس يحكمون بأن الجسم إذا زال عن إصابة إشارة ممتا، زال مامعه، فصار إليه إشارة أخرى تخصه، ولو كان الشيء غير محسوس. وأما السواد، فإنه إذا حصل في الجسم واستقر فيه، لم يلتفتوا إلى حصوله في شيء آخر، ومقارنته له، إذا كان ذلك الشيء غير محسوس. كأنهم يوجبون الحصول في الحيز لكل موجود كان، محسوسا أو غير محسوس. ولا يوجبون التسود إلا لقباله، ولغلبة إيجاب التحيز عندهم لكل شيء مالا يؤمنون بوجوده لإشارة إليه.

فهذا هو السبب الذي اختلف به الأمران عند الجمهور، ولأنه سبب غير واجب، فمقتضاه غير واجب.

وإذ قد علمت الحال في الأين والوضع، فاحكم بمثلها في سائر الأبواب. فإنه يقال إن الشيء مثلا تسود

- بالعرض، إذا كان الموضوع للسواد ليس هو، بل جسم آخر يقارنه أو يخالطه، أو جسم هو عرض فيه، أو جسم هو بعينه في الموضوع، وليس هو بعينه بالاعتبار كقولنا: إن البناء أسود، فإن السواد ليس موضوعه الأول جوهر مع البنائية، بل الجوهر مع البنائية عرض له، إن كان هذا الجوهر القابل للسواد. وقد يقال للجوهر إذا كان ليس موضوعا أولا للأسود، بل موضوعه الأول شيء فيه لا كجزء، وهو السطح. فإن السواد يعتقد أن عمله الأول هو السطح ولأجل السطح، يوجد للجسم. وإذ قلنا في الحركة التي بالعرض، فلتقل على الحركة غير الطبيعية التي بالذات، وهي الحركة التي بالقرس، ثم نقول في الحركة التي من تلقائها.

١٥

(١) يوجب : موجب م.

(٢) وذلك : فذلك م || كان : ساقطة من ط.

(٤) ما معه : مع م. (٤-٥) محسوس وأما : ساقطة من م.

(٥) واستقر : فاستقر ط || إلى : في سا، ط || في : إلى سا، ط.

(٧) إيجاب : الإيجاب ط || مالا يؤمنون : يؤمنون م.

(٨) فهذا : وهذا م || مقتضاه : مقتضاه سا، م .

(٩) وإذ قد : وإذ ب، د، وإذ م || بمثلها : بمثلها ط .

(١٠) آخر : ساقطة من م.

(١١) هو هو : هو م || بالاعتبار : في الاعتبار ط || كقولنا : كقول القائل ط، م .

(١٢) الأول : ساقطة من ب، د، سا، م. || السواد : لتسود ط || الجوهر : الجوهر ط.

(١٣) السطح : كالسطح ط. (١٤) عمله : موضوعه ب، سا، طا || هو : من سا || للجسم : الجسم سا || فيز : الثوب ب،

د، سا، ط.

## [ الفصل الرابع عشر ]

### ن - فصل

#### في الحركة القسرية وفي التي من تلقاء المتحرك

وأما الحركة غير الطبيعية، ولكنها مع ذلك موجودة في ذات الموصوف بها، فمنها بالقسر، ومنها ما يكون من تلقائه . ولتلكم الآن في التي بالقسر ، فنقول : إن الحركة التي بالقسر هي التي محركها خارج عن المتحرك بها ٥ وليس مقتضى طبعه . وهذا إما أن يكون خارجا عن الطبع فقط ، مثل تحريك الحجر جرا على وجه الأرض ، وإما أن يكون مضادا للذي بالطبع ، كتحريك الحجر إلى فوق ، وكتسخين الماء . وقد تكون حركات خارجة عن الطبع في الكم كما علمت ، مثل زيادة العظم الكائن بالأورام وبالسمن المحتلب بالدواء والذبول الذي يكون بسبب الأمراض . وأما الذبول الذي للسمن فهو من جهة طبيعي ومن جهة ليس بطبيعي . فهو طبيعي بالقياس إلى طبيعة الكل ، فإنه أمر تجرى عليه طبيعة الكل ويجب ، وليس طبيعيا بالقياس إلى طبيعة ذلك البدن ، بل هو لعجز ١٠ تلك الطبيعة واستيلاء الغاصب عليها . ويشبه أن تكون الصحة التي بالبحران باستحالة طبيعية ، والتي تكون لاعلى تلك الجهة باستحالة غير طبيعية . وكذلك الموت الأجل طبيعي من وجه ، والمرضى والقتل غير طبيعي البتة والحركات المكانية القسرية ، فقد تكون بال جذب وقد تكون بالدفع . وأما الحمل فهو بالحركة العرضية أشبه ، والتلويز القسري مركب من جذب ودفع ، والدحرجة ربما كانت عن شينين خارجين ، وربما كانت عن ميل طبيعي ، مع دفع أو جذب قسري . وأما الذي يكون مع مفارقة المتحرك ، مثل المرمى والمدحرج ، فإن لأهل ١٥

(٢) فصل : فصل ب ؛ الفصل الرابع عشر ط ، م .

(٤) وأما : فأما ب ، د ، ط ، م || غير : الغير ب ، ه ، س ، ط || فسما : فته س ، ط ، م ؛ + ما يكون سا || ومنها : ومه سا ،

ط ، م .

(٥) الآن : أولا سا ؛ + الأول ط || فنقول سا .

(٨) الكم : الحكيم م || وبالسمن : أو بالسمن م || بالدواء : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .

(٩) وأما : فأما م || طبيعي : لا طبيعي م || بالقياس : القياس م

(١٠) فإنه : وإنه سا || ويجب : ويجب ط .

(١١) واستيلاء : أو استيلاء ط .

(١٣) الحمل : الحمل سا || العرضية : العرض سا ، ط .

(١٤) كانت : كان ب د ، سا ، ط .

(١٥) قسري : ساقطة من م .

العلم فيه اختلافا على مذاهب. فمنهم من يرى أن السبب فيه رجوع هواء المدفوع فيه إلى خاف المرمى والالتئام هناك التئاما بضغط ما أمامه. ومنهم من يقول: إن الدافع يدفع الهواء والمرمى جميعا، لكن الهواء أقبيل للدفع، فيندفع أسرع، فيجذب معه الموضوع فيه. ومنهم من يرى أن السبب في ذلك قوة يستفيد بها المتحرك من المحرك تثبت فيه مدة إلى أن تبطلها مصاصات تتصل عليه مما يماسه وينحرف به، فكلما ضعف بذلك، قوى عليه الميل الطبيعي والمصاصة فأبطلت القوة، فمضى المرمى نحو جهة ميله الطبيعي.

قال أصحاب القول بتحريك الهواء: وليس يعظم أن تكون حركة الهواء تبلغ من القوة ما يحمل الحجارة والأجسام العظيمة، فإن الصوت العظيم بما ذلك أنفا من الجبل، وههنا جبال إذا صبح منها تحطم أركانها، والرعد يهد الأبنية المشيدة، ويقب قال الجبال، ويغاق الصخور الصم. وعن الناس من يفتح القلاع المبنية في القلل بتكثير البوقات والإلحاح عليها.

- وكيف يمكننا أن نقول: إن الهواء الراجع إلى خاف التئام ضغظ ما قدمه إلى قدام، وما سبب ١٠ حركته إلى قدام عند الالتئام، حتى يدفع ماورائه. وكيف يمكننا أن نقول: إن المحرك أعار المتحرك قوة. وذلك لأنها لا تلخو من أن تكون لإحدى القوى التي هي الطبيعية والنفسانية والعرضية، وليست طبيعية ولا نفسانية ولا عرضية، لأن القوة المحركة إلى فوق زعمت أنها في جوهر النار بمعنى الصورة، وإذا كانت في الحجر كانت عرضا فكيف تكون طبيعة واحدة عرضا وصورة. ولو كان المحرك أفاد قوة، لكان أقوى فعلها في ابتداء وجودها وكان يجب أن تأخذ في الانسلاخ والموجود هو أن أقوى فعلها في الوسط من الحركة. أما إن كانت علة هذه ١٥ الحركة حمل الهواء للمرمى، فقد توجد لذلك علة، وهو أن الهواء يتألف بالحركة، ويزداد سرعة والتحرك لما ينفذ فيه من الهواء الناقل للمرمى، ولا يوجد هذه العلة هناك.

وقد قال قوم بالتولد، وقالوا: لأن من طبع الحركة أن تتولد بعدها حركة، ومن طبع الاعتماد أن يتولد بعده اعتماد. ولم يمتنعوا أن تكون الحركة تعدم، ثم يتبعها سكون ثم يتولد عن الاعتماد بعد ذلك حركة

(١) فمنهم من ساء.

(٢) التئاما: + بقوة ب، د، ط، م.

(٤) تبطلها: يبطله ساء، ط || تتصل تبطل د || فكلما: وكلما ط.

(٦) قال: وقال ساء || يتحرك: يتحرك ط || ما يحصل: ما يجذب ط.

(٧) أنفا: أيضا ب || انحل: انهدم بخ؛ انحطت ط، م.

(٨) يد: يهدم د، ط || يفتح: يفتح ط.

(١٠) وكيف: فكيف م || خلف: خلفه ط.

(١١) إلى قدام: ساقطة من د.

(١٢) القوى: القوتين م.

(١٣) الحركة: المتحركة ساء || في (الأولى): ساقطة من ساء || الصورة: العبور ساء؛ الصور م || وإذا: إذا ط.

(١٥) وكان: ثم كان ساء، ط، م || فعلها: فعله ساء، ط، م || من الحركة: ساقطة من ب، د || أما: وأما ساء، ط، م.

(١٦) حصل: حصلت ساء || ويزداد: فيزداد ساء || لما: فإله ساء.

وهذا أشنع مايقال، فإن المتولد لامحالة شيءٌ حادث بعد ما لم يكن، ولكل حادث بعد ما لم يكن محدث هو علة للحادث، وتلك العلة إن كانت علة بأن توجد وجب أن توجد الحركة الأولى مع الثانية، وإن كانت بأن تعلم وجب أن تكون دائما علة للحركة. وإن كان السبب مع ذلك بقاء الاعتماد فلم يجوزونسكونايلحق ومبدأ الحركة موجود على ماينبغي بالفعل، وليس هناك مانع عن الحركة في المتحرك ولا في المسافة. وإن كان الاعتماد أيضا يعلم فالكلام فيه كالكلام في الحركة.

لكننا إذا حققنا الأمر وجدنا أصح المذاهب مذهب من يرى أن المتحرك يستفيد ميلا من المحرك، والميل هو ما يحبس بالحس إذا حوّل أن يسكن الطبيعي بالقسر أو القسري بالقسر الآخر فيحس هناك من القوة على المدافعة التي تقبل شدة ونقصا، فمرة تكون أشد ومرة تكون أنقص مما لايشك في وجوده في الجسم وإن كان الجسم ساكنا بما قسر. ومذهب من يرى أيضا أن الهواء يندفع فيدفع مذهب غير سديد وكيف يكون سديدا والكلام في الهواء كالكلام في المرمى. وذلك لأن هذا الهواء المدفوع إما أن يبقى متحركا مع سكون المحرك أولا يبقى، فإن لم يبق فكيف ينفذ ناقلا، وإن بقي فالكلام فيه ثابت. فإن كان أسرع حركة فيجب أن يكون نفوذه في الحائط أشد من نفوذ السهم، فإن السهم إنما ينفذ عندهم بقوة منفذة، هي من حركة الهواء الذي هو أسرع، والهواء يحبس ويرد عن الأمور القائمة في وجهه، فلم لا يحبس السهم ويرد. فإن كان السبب فيه أن الذي يلي متصل السهم يحبس، والذي يلي فوقه يكون بعد على قوته، فقد وجب أن يكون السهم أسبق من الهواء. وجعلوا الهواء أسبق، فإن كان السهم أسبق، فيجب أن لا يكون للهواء التي يلي السهم من قوة الاندفاع ما ينفذ السهم المنوع بالحائط، لولا دفعه من خاف. فإن نفوذ السهم في الحائط لا يجوز أن يقال: إنه كنفوذه في الهواء، فإن الهواء يحمله ويدفعه عندهم باندفاعه، وإن كان ذلك من جذب السهم ماخلفه جذبا يعود به دفعا لجاذبه، فيكون المجلوب أشد انجذابا من الجاذب الملائم له. وهذه الشدة إن كانت قوة

(١) هو : وهو ب .

(٢) ظم : فلا ط .

(٤) في : عن سا، ط، م .

(٨) مسا لايشك : مالا يشك د، سا، ط، م || وإن : فإن د .

(٩) قسر : قسره د || أيضا : ساقطة من م .

(١٠) المحرك : المتحرك سا .

(١١) فإن : وإن سا، م .

(١٢) هي : هو ب، د، سا، م .

(١٣) عن : على سا || لا يحبس : لا يحبس د، ط . || أن : إذ د .

(١٤) يحبس : يحبس ط .

(١٥) فإن كان السهم : ساقطة من سا .

(١٦) خلف : خارج سا، م .

(١٧) فإن المسواة : ساقطة من د .

(١٨) بلجاذبه : يجاذبه م .

وميلا ، فقد حصل القول بذلك، وإن كانت متابعة فقط فتزول مع زوال سببها ، فإن بقيت ، فيكون السبب القوة والميل . وما بال الأشياء التي يتفق حصولها مع في هذا الهواء اللصيق بالسهم ترسب ولا يحملها الهواء، فإن الهواء إنما يمنع الثقال المحمولة فيه عن الرسوب شديدة، يصبر بها مقاوما لخرق النقل ، والرياح إذا هبت على أغصان الشجر هشمتها ، مع أنها لا تحمل سببها لو وضع فيها . فهذا الهواء الذي يتحمل الحجر الكبير بالحرى أن يكون اختياره بقرب الأجسام الصغار مما يوجب كسرها .

وهؤلاء يظنون أنهم إذا قالوا : إن الهواء يتحرك أسرع ، فتحدث حركات متشافة في أجزاء الهواء قلما ، والسهم موضوع فيها ، أنهم قالوا شيئا . وليس كذلك ، وذلك لأنه لا يخلو إما أن تحدث هذه الحركة في أجزاء الهواء قلما شيئا بعد شيء ، فيكون المتحرك منها يتحرك بعد هلهو المحرك ، فقد انتقضت الدعوى ، وإن كانت حركتها معا ، فلما أن تكون معا والمحرك الأول يتحرك معها : أو هو واقف ، فإن كانت مع حركة المحرك الأول فيجب أن يقف السهم بعده ، وإن كان بعد حركته فقد بقي الشك ، وهو أن هناك حركة رسيبا به تستمر الحركة ، فلئما هو غير المحرك الأول .

وأما حديث ازدياد المحرك القسرى قوة عند الواسطة، فليس يضر في ذلك فرض القوة، ولا تنفع فيه حركة الهواء ، وذلك لأن الإشكال فيه قائم . وذلك لأن للمشكك الأول أن يقول : إن هذا الهواء ما باله إنما في أوسط زمان الحركة أسرع ، فإنه إن كان ذلك لاستفادته بالحركة تخاخلا أكثر ، فهو أولى بأن لا يفعل عنه المنقول فيه لأنه يصير أكبر حجما وأضعف فواما . والأكبر حجما والأضعف فواما، فإنه يكون عن تحريك واحد بعينه أبطأ حركة مما ليس كذلك . وإن كان التخلخل المعتبر إنما هو للهواء المنفوذ فيه للنافذ، فلم كانت هذه المحاكاة في الوسط أقوى من التحليل والتلطيف عن المحاكاة التي في الابتداء . نعم لو دامت المحاكاة على شيء واحد يلقى إما الحاك وإما المحكوك لكان لذلك معنى . أما الحاك فكالمثقب، فإنه على طول المزاوله يصير أسخن فيكون

(١) كانت : كان ط || زوال : ساقطة من م || فإن : وإن سا .

(٢) اللصيق : الضيق سا ، م || بالسهم : السهم سا ، م ؛ مثل السهم ط .

(٣) يصير : ويصير م .

(٤) الشجر : الشجرة ط || فيها : ساقطة من د .

(٥) إذا : ساقطة من د || متشافة : متشافة ط .

(٦) المحرك : المتحرك م || فقد : وقد سا ، ط ، م || انتقضت : انتقض ب ، د ، سا ، ط .

(٧) كانت : كان ب ، د ، سا ، ط || حركتها : حركتهما م || فلما أن تكون معا : ساقطة من سا || أو هو : هو سا .

(٨) فلئما : بماط ؛ قائم م || الأول : + فيجب أن يقف السهم سا .

(٩) للمشكك : للمشكك ط ؛ المشكك م || أن : ساقطة من ط .

(١٠) أوسط : وأوسط ب

(١١) والأضعف : الأضعف سا ، م .

(١٢) والتلطيف : التلطيف د ، سا ، م .

(١٣) لذلك : ذلك ب ؛ في ذلك د ؛ كذلك سا ؛ كذلك كذلك م || الحاك : حاك سا ؛ المحال م || فإنه : + كان ما ، ط .

على التلطيف أقوى، وأما المحكوك، فلأن دوام الحلك عليه يكون مما يزيد تأثيره بعد تأثيره. وههنا لا الحلك ولا المحكوك واحد، بل عندهم وعلى قياس قولهم يجب أن يتحرك كسلسلة مدفوعة قدما، ويكون كل جزء نقرضه حاكا بعينه لمحكوك بعينه، وعمسى أن يكون وجه إعطاء هذه العلة لهذه التريد في الباب المنسوب إلى أقوة أوضح. فعمسى أن الحلك إذا تكرر على المرمى أكثر، يسخن أكثر، فلا يزال يتسخن بالحلك أكثر، وأقوة الاستفادة تضعف. إلا أن التلطيف المستفاد بالتسخن يكون متداركا أو موفيا على المعنى الذى يقوت بالضعف، مادام في القوة ثبات ما، فإذا ترادف الصلك على القوة واسترخت ضعف أيضا الحلك، وبلغ مبلغا لا يفي بتأثير الصلك.

على أنا لانعول في ذلك على هذه العلة كل التعويل، وإن كان قد يجوز أن يكون ذلك من إحدى معنيتي العلل الزيدة في الوسط، فقد اتضح أن الحركة القسرية كيف هي، وعلى كم قسم هي، وأن كل حركة فن قوة تكون في المحرك، بها يندفع، إما قسرية، وإما عرضية، وإما طبيعية.

فلنتكلم على الحركة التي يقال إنها من تلقاء المتحرك، فقد وقع في أمرها بين أهل النظر تخالف وتشاح، ما كان من حتى هذا المعنى أن يقع من التفتيش عنه والمناقشة فيه ما وقع بين طبقات أهل النظر. فإن معول ذلك على الاسم، فقد جعله بعضهم لمعنى، وبعضهم لمعنى آخر، ولكل منهم أن يجعل ما يجعله، وليس لأحد منهم أن يشاح فيه غيره، فمنهم من جعل المتحرك من تلقائه المألوفه أن يتحرك بطبعه حركة غير تلك الحركة، مع ذلك ليس عن سبب من خارج. فعلى وضع هؤلاء، يدخل النبات في جملة المتحرك من تلقائه، ويخرج الفلك من أن يكون متحركا من تلقائه، وهم مع ذلك يمتنعون أن يخرج الفلك من ذلك. ومنهم من شرط أن يكون له مع ذلك أن لا يتحرك. فإن أخذ هذا مطلقا لم يكن الفلك أيضا داخلا في المتحرك من تلقائه، وإن زيد عليه وله أن لا يتحرك إذا شاء من غير زيادة شرط أن من شأنه أن يشأ دخل فيه الفلك، وليس إذا كان لا يشاء أمرا البتة أولا يجوز

(١) التلطيف : التلطف د || دوام : دوام ط.

(٢) لمحكوك : المحكوك ب || لمحكوك بعينه : ساقطة من م || المنسوب : المقرب سا .

(٤) يتسخن : يسخن ط.

(٤-٥) الاستفادة ... التلطيف : ساقطة من م

(٥) التلطيف : التلطف سا || أو موفيا : موفيا سا .

(٦) واسترخت : واسترخت ط.

(٩) فن : ساقطة من م .

(١٠) المحرك : المتحرك ط ، م .

(١١) وقع : ساقطة من م || وتشاح : وتشاجر ط .

(١٣) ما يجعله : ما جعله سا ، ط ، م || لأحد : لأمر سا || منهم : بينهم ط || يشاح : يشاجر ط .

(١٥) ويخرج : وخرج سا .

(١٨) شاء : أمر البتة ط || أو لا يجوز : ولا يجوز ب .

أن يشأ ، يلزم من ذلك أن مقتضاه لا يكون لو شاء ، ومنهم من لم يشترط إلا أن تكون الحركة صادرة عن الإرادة . وأنت غير مجبر على اختيار أى الاستعمالات شئت ، فإنه ليس إلا مشاجرة في التسمية فقط .

## [ الفصل الخامس عشر ]

### س - فصل

#### في أحوال العلل المحركة والتناسبات بين الملل المحركة والمتحركة

وإذ قد استوفينا القول بحسب غرضنا في الحركات والمتحركات ، فحري بنا أن نتكلم على أحوال المحركين . فنقول : إن المحرك منه ماهو محرك بالذات ، ومنه ماهو محرك بالعرض . والمحرك بالعرض ، فقد فصلنا أمره في الأقاليل الماضية ، وبيننا أنه على كم وجه يكون ، وأنه قد يكون الشيء محركا لذاته بالعرض ، وقد يكون محركا لغيره بالعرض ، وقد يكون محركا بالطبع ، وقد يكون محركا بالقسر .

وأما المحرك بالذات ، فمنه ما يكون بواسطة ، مثل النجار بواسطة القدوم ، ومنه ما يكون بغير واسطة . والذي بالواسطة ، فربما كانت الواسطة واحدة ، وربما كانت كثيرة . وما كان من الوسائط ليس محركا من تلقائه ، بل إنما يحرك لأجل أن ما قبله يحركه . فإن كان متصلا بالمحرك ، كاليد بالإنسان ، سمي أداة ، وإن كان مابينا سمي آلة ، وربما لم يميز بين اللفظين في الاستعمال . وما كان من الوسائط ينبعث من نفسه إلى الحركة ، ومع ذلك فله مبدأ تحريك آخر لأنه واسطة ، فالأولى أن يكون محركه مع أنه محرك غاية مثل المحبوب ، أو ضد الغاية مثل المخوف المهرب عنه . والمحركات منها ما يحرك بأن يتحرك ، ومنها ما يحرك لا بأن يتحرك . والمحرك بأن يتحرك يحرك بالاماسة ،

(٢) غير : ليس سا || فقط : البتة ط .

(٤) فصل : فصل ؛ ب ؛ الفصل الخامس عشر م .

(٧) والمحرك : وأما المحرك ط || والمحرك بالعرض : ساقطة من سا .

(٩) لغيره : لغير د || محركا بالقسر : بالقسر سا ، ط ، م .

(١١) ليس : لم يكن ط .

(١٢) صمى : يسمى ط .

(١٢) يميز : يتنيز م .

(١٣) محرك : ساقطة من م || مثل ..... الغاية : ساقطة من م .

ويتم فعله بالسكون منه، ويكون أيضا من حيث يتحرك بالقوة. ولاستحالة وجود أجسام بلانهاية، يستحيل أن تكون متحركات معا بلانهاية، فيستحيل أن يكون كل محرك متحركاً، فينتهي الأمر إلى محرك لا يتحرك وإلى أول محرك متحرك، إذ لا دور في التحريك والتحرك والعلية والمعلولية، إذ الدور يوجب أن يكون الشيء مبدأً لأمر، ذلك الأمر مبدأه، فيكون أسبق من الأسبق بذاته. وأول محرك متحرك، إما أن يكون مبدأً حركته فيه، فيكون متحركاً بذاته، أو يكون ميباناً له وليس فيه. لكن في كل جسم مبدأً حركة كما قلنا، فإن كان الميبان يحرك التحريك الموافق لما يقتضيه مبدأ حركة الجسم، لم يتخل إما أن تكون تلك الحركة تصدر عنهما جميعاً بالشركة، ومع ذلك فإن المبدأ الذي في الجسم له أن يحرك وحده، وإما أن لا يكون للمبدأ الذي في الجسم أن يحرك وحده، فإن لم يكن لتلك المبدأ أن يحرك وحده، فليس مبدأً حركة في الجسم، وقد قيل ذلك، هذا خلف. وأنت تعلم أن كل جسم ففيه مبدأ حركة، قد بر هنا ذلك فإن كان لمبدأ الحركة أن يحرك وحده، لم يكن الميبان محركاً على أنه مزاول للحركة، بل محرك على أحد أوجهه، إما بأنه يعطى الجسم ذلك المبدأ الذي به يتحرك، فيحرك الجسم بذلك المبدأ أو يعطيه قوة أخرى تعاضده على ذلك التحريك ويزيد فيه، أو يكون محركاً لأنه غاية ومثال أو مؤتم وإما للأمرين جميعاً. هذا إن كان تحريك الميبان من نوع تحريك مبدأ حركة الجسم كالمشارك له، فإن كان الميبان يحرك خلاف التحريك الموافق، فهو قاسر إما جسم أو غير جسم.

وقد قال قوم: إن محرك النار إلى فوق هو جاعل المادة نارا، فإذا جعله نارا جعله تام الاستعداد لتلك الحركة، بعد أن كان بقوة بعيدة، فيتحرك إلى فوق. لكن الإصرار على هذا غير جميل، وذلك لأن المبدأ الذي يعطى النار تمام الاستعداد لتلك الحركة، فقد يعطيه المبدأ الذي به يتحرك، وهو كما علمت القوة التي بها يتحرك، وهذا إن كان الاستعداد التام يوجب بنفسه الخروج إلى العقل، فيكون بنفسه مبدأً للحركة ومحركاً.

فإننا لسنا نهم من المحرك إلا الأمر الذي هو مبدأ الحركة على هذا النحو، فيجب أن يكون واهب الصورة

(١) ويتم : ويتم م || يتحرك + هو ط، م.

(٢) محرك : متحرك د.

(٣) يوجب : أوجب ما الشيء : ساقطة من م || أمر : للأمر د.

(٤) الأمر : ساقطة من م.

(٧) فإن .... وحده : ساقطة من ما.

(٨) مبدأ : مبدأ ط || حركة : لحركة ما.

(٩) يحرك وحده : يتحرك م || أنه : + مبدأ ط.

(١٠) فيتحرك : فيتحرك ط || أو يعطيه : ويعطيه ما.

(١١) ويزيد : فزيد ط.

(١٢) حركة : لحركة ط || فإن : وإن ما، ط، م || كان : + اهرك ط.

(١٤) فلذا : وروا ب، د، || جملة : جعلها ط، م || تام : تامة ط، م.

(١٥) فيتحرك : فيتحرك ط.

(١٧) وهذا إن : وإن ب د .

التي بها يتحرك جسم متحركاً بالصورة، والصورة محركة بذاتها بلا واسطة. ولا يجب من ذلك أن تكون الصورة محركة لذاتها، لأنها تحرك كلا ومادة ذا صورة مجسمة. وذلك لأن الكل ليس هو أحد الأجزاء، فهو يحرك الجسم الذي هو الكل بالذات، ويحرك ذاته لأجل تلك الحركة بالعرض، لأنه ليس مما يتحرك بالذات، ولو كان مما يتحرك بالذات لما كان انتقال الكل وهو جزء منه يرجب انتقاله عن موضعه الطبيعي، وهو غير مفارق لما جاوره من الكل، بل كان كما علمت متحركاً بالعرض، وقد يكون الشيء متحركاً لنفسه بالعرض. ولأن ههنا حركة دائمة، مادامت السماء قد ظهر أمرها، فههنا محرك أو غير متناهي القوة، فليس يجسم ولا في جسم.

فينبغي الآن أن نذكر المناسبات التي بين الحركات والمتحركات، لنضع محركاً ومتحركاً ومسافة وزماناً ولنمتحن المحرك على أنه مبدأ لحركة طبيعية، وعلى أنه مبدأ جذب، وعلى أنه مبدأ دفع، وعلى أنه حال، ولنأمل ما يلزم من: أصناف المناسبات، ولنضع محركاً حرك متحركاً في المسافة زماناً، ولنأمل هل نصف المحرك يحرك في المتحرك بعينه في المسافة زماناً نصف ذلك أو أقل أو أكثر، فنقول: إنه لا يلزم أن يحركه شيئاً، فإنه يجوز أن يكون المستقل بتحريك ذلك المتحرك عن حاله إنما هو مجموع قوة المحرك، فإذا انتصفت كان لها أن تحدث أعداداً ولم يجب أن تحرك للاحالة، مثل السفينة التي تجرها مائة نفس في يوم واحد فرسخين، فلا يلزم أن يقدر الخمسون للاحالة، على نقلها شيئاً. ولهذا ليس إذا حدث صوت عن صرة جاروس، يلزم أن يحدث عن كل جاورسة صوت لا يسمع، وإذا حدث عن مائة قطرة نقرة في الصخرة، يلزم أن تكون كل قطرة تفعل شيئاً لا يحس، بل عسى أن يكون لكل قطرة إعداد مافي إبطال صلابة، فإذا تم الإعداد فعل الآخر من النقر، وأن يستمر على ذلك المهاج حتى يحدث قعر محسوس.

على أن ههنا من الحركات ما إذا تصف لم يبق له قوته كالخيوان. وهذا الإعداد في الحركات الملية هو لإبطال الميل المستقر فيها قليلاً قليلاً، حتى يدخل عليها ميل غريب تعجز عن تمحيقه القوة الميلة التي فيه، فإن فرضنا التنصيف في المتحرك، فالمشهور هو أن المحرك يحرك نصف المتحرك في ضعف المسافة في ذلك الزمان، وفي

- 
- (٢) ذا : ذات سا، ط، || هو : ساقطة من سا .  
(٨) مبدأ الحركة : مبدأ الحركة د، م || ولتأمل : وتأمل ط .  
(١٠) يحركه : يحرك د|| المستقل : المستقبل ط .  
(١١) المحرك : المتحرك م .  
(١٢) تجرها : تمدها ب، د، سا، م .  
(١٣) جاروس : جاورسة : الذرة الحمراء (الصيني) .  
(١٤) الصخرة : الصخر ب|| يلزم : يلزم ب، د، سا، ط .  
(١٥) لا يحس : يحس م|| قطرة : نقرة سا|| في إبطال : بإبطال ب، د، سا، م|| صلابة : صلابته ط .  
(١٦) قمر : نقر ط؛ فقير م .  
(١٧) قوته : قوة ط|| فيها : فيه ط (١٨) قليلاً قليلاً : قليلاً د، م  
(١٩) فرضنا : فرضت سا، ط || المتحرك : المحرك ط|| المسافة ... وفي : ساقطة من م .

المسافة في نصف ذلك الزمان . وأما المحقق فغيره اعتبر ذلك فيما يورده . أما في المحرك الطبيعي ، فإنه لا يصح أن يبني المحرك بحاله والمتحرك به قد ينصف ، وذلك لأن القوة الطبيعية يعرض لها أن تنقسم بانقسام ما هي فيه ، فإذا انتصف المتحرك لم تتمكن كلية المحرك أن تحركه ، بل النصف الموجود منه فيه ، إلا على سبيل التخمين والتقدير .

وأما الحامل فيجوز أن تكون قوة الحامل لا تنفي بأن تقطع ضعف المسافة التي حمل فيها ما حمل ولو كان فارغا ، فكيف يلزم ومعه نصف الثقل . وإن كان الحامل يحمل بحركة طبيعية ، فإنه عند وجود نهايته الطبيعية لا يتعداه بالحمول ، ولا تضعف له مسافته الطبيعية التي بين الجهتين الطبيعيين ، اللهم إلا أن يقع الابتدء من الوسط ، فحينئذ إن كان المحمول عليه له ميل غير ميله ، أحدث فيه بطء . إلا أن ذلك لا يحفظ هذه النسبة لأن حركة الطبيعيات لا تنفق من الابتدء إلى المنتهى ، بل كلما أمعن ازداد سرعة ، فلا تنفق حاله في النصفين ، كان فارغا أو حاملا . وأما الدافع اللازم فتحكمه حكم الحامل ، وأما الدافع الرامي فربما عرض أنه يفعل في الأثقل أشد مما يفعله في الأخف فيفعل في الضعف أشد مما يفعله في النصف ، فلا تبقى تلك النسبة . على أن المرمى لا تتشابه السرعة والبطء في حدوده ، بل المتأخر منه أبداً ، ويقال : إن الوسط منه أقوى ، فلا تكون هذه النسبة محفوظة . وكذلك الجاذب فإن الجاذب قد يكون على صورة الحامل الجار ، وقد يكون جاذبا بالقوة ، وللقوة الفائضة عن الجاذب حد إليه ينتهي تأثيره في المنجذب البعيد منه ، فما خرج عن ذلك لا يلزم أن يؤثر فيه . فلا يلزم أن يكون كلما جعلنا المتحرك أصغر جذبه من مكان أبعد المحرك في نصف الزمان ، فإن المشهور أنه يحرك ذلك المتحرك بعينه في نصف المسافة . وليس يجب فإنه ليس يلزم أن يتساوى المقطوع في نصفي زمان المرمى لافي القسرى ولا في الطبيعي ، لما علمت من اختلاف الحركة في السرعة والبطء . وأما المحرك في نصف المسافة فالمشهور على قياس ما قيل ، والحق ما عبر عنه .

وأما اعتبار نصف المحرك بنصف المتحرك ، فالمشهور حفظ النسبة ، لكن يجوز أن لا ينصف المحرك حافظا لقوته ، ويجوز أن يكون أبداً من تحريك الكل للكل ، فإن اجتماع القوة وتزيدها قد يستتبع من الحمية ما هو أزيد نسبة إلى حمية الجزء من نسبة العظم إلى العظم .

- 
- (١) فغيره : فغير د .  
(٢) ماهي : ماهو سا .  
(٣) تمكن : يكن د ، ط || المحرك : المتحرك ط || الوجود : المتخوذ د .  
(٥) وإن : فإن م .  
(٧) غير ميله : ساقطة من د .  
(٨) فلا تنفق : ولا تنفق م .  
(١٣) فيه : + المحرك ط  
(١٤) المحرك : والمحرك ط || الزمان : + فإن ط .  
(١٥) المرمى : الرمي ط || القسرى : القسرى ط .  
(١٦) ما عبر : ماغير ساء ط ، م .  
(١٧) المحرك : المتحرك ب || ينصف : + بنصف ط ، م .  
(١٨) الحمية : الجهة د .

وأما نصف المحرك في نصف الزمان ، فالشهور حفظ النسبة ، والأولى أن لا تحفظ على ما علمت .

وأما نصف المحرك في نصف المسافة ، فلذلك أيضا على قياس ما علمت ، وأنت تعلم التضعيفات من التنصيفات .

على أن ههنا مذهبا حكيمناه لكمرات ، هو أن التنصيف يؤدي بالمحرك إلى أن لا يحرك ، وبالمحرك إلى أن

لا يتحرك ، وقد يقع اعتبار هذه المناسبات بين المحرك والحركة والمتحرك والمسافة والزمان من حيث هي متناهية

وغير متناهية ، إذ أي هذه إذا تناهى تناهى الآخر ، لأن جزءا من المتناهي منه يكون بإزاء متناه من الآخر . وأمثال

ذلك الجزء يجب أن يفنى ما أخذ غير متناه ، بإزاء فناء المتناهي . فإنه إن بقي لم تكن بينهما مطابقة ، فلم تكن الحركة

غير المتناهية في زمان متناه أو في مسافة متناهية ، أو لم يكن زمان غير متناه مع مسافة متناهية ، بل كان متناه مع

متناه ، وخلا فصل ما ليس بمتناه عن المطابقة ، وإذا لم يفضل ، بل فنى غير المتناهي مع المتناهي على ما أوجبه

المفروض ، كان غير المتناهي متناهما .

---

(١) نصف المحرك في : ساقطة من ب || على ما : لما ، م ؛ كما ط .

(٢) ك : ذلك م || بالمحرك : بالمحرك م .

(٣) والمتحرك : ساقطة من د ، م .

(٤) يجب : ساقطة من م .

(٥) غير : الغير ب ، د ، س ، ط || أو في . . . . . متناه : ساقطة من س ، م . (٦) غير : الغير ب ، د ، س ، ط .

(٧) المفروض : العروض د ، م || غير : الغير ب ، د ، س ، ط || متناها ؛ + تم كتاب السباع الطيبى من كتاب الشفاء

والحمد لله وحده وصل الله على محمد وآله الطاهرين وسلامه ؛ + تم كتاب السباع الطيبى من كتاب الشفاء والحمد لله وحده

والصلاة على محمد وآله ؛ + والله أعلم آخر الفتن الأول من الطيبيات والله الموفق ؛ + هذا آخر كتاب السباع الطيبى ويظهر كتاب السباع والعالم

ط ؛ + آخر كتاب السباع الطيبى والله الحمد والمنة والفضل وال طول وصلواته على سيدنا محمد النبي وعلى آله وأصحابه ورضي الله عنهم الطاهرين م .

تم بحمد الله